



المجلة الاجتماعية القانونية

يُصدرها
الْقَوْمِيٌّ لِلْبَحْثِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْنَانِيَّةِ
الْجُمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ

الايدولوجية والبحث العلمى الاجتماعى
تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر
السكان
الراى العام والتطور الصياغى للقرار السياسى
علم النفس فى بولندا
استخدام الاختبارات الادراكية فى التمييز الاكلينيكى

بالانجليزية

المجتمعات المخططة

ابحاث جارية * مؤتمرات * انباء



المجلد الاول

يناير ١٩٦٤

العدد الاول

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ أحمد زكي محمد ، دكتور أنور المفتي ، الأستاذ حسين عوض بريقى ، الأستاذ محمد سالم جمعه ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء خليل رضوان الديب ، اللواء أحمد رافت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعد التحرير : دكتور جمال زكى - دكتور سعد جلال

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في التثنى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

هـ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو مايتصل به .
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرهوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .
- خاتمة .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام

يناير ، مايو ، سبتمبر

ثمان العدد

عشرون قرشا

محتويات العدد

صفحة

٣	تصدير - الوزيرة الدكتورة حكمت أبو زيد
٤	المجلة الاجتماعية القومية : الفلسفة والتبعة - رئيس التحرير
٧	الأيديولوجية والبحث العلمى الاجتماعى - الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة
٢١	تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر - الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى
٣٥	السكان - كنجزلى دافيل
٥٩	الرأى العام والتطور الصياغى للقرار السياسى - الدكتور حامد عبد الله ربيع
٧٣	علم النفس فى بولندا - الدكتور سعد جلال
٨٩	استخدام الاختبارات الادراكية فى التمييز الاكلينيكى - الأستاذ سمير نعيم
١٦٢	المجتمعات المخططة (بالانجليزية) - الدكتور جمال زكى

بحوث جارية :

١٠٧	بحث اصلاح القرية
١٠٩	بحث التليفزيون
١١١	بحث المناطق المتخلفة

مؤتمرات :

١١٣	مؤتمر شئون المرأة العاملة
١١٦	حلقة رعاية الاسرة والطفولة
١١٧	المؤتمر الافريقى الاسيوى للاسكان

انباء :

١١٩	بحث عن الاسكان الحضرى
-----	-----------------------

تصدير

دكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

ورئيسة مجلس إدارة المركز

يسعدني أن أقدم العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية التي يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لتؤدي رسالتها جنبا الى جنب مع المجلة الجنائية القومية التي يصدرها المركز منذ عام ١٩٥٨ وميدان هذه المجلة هو العلوم الاجتماعية بمعناها الواسع . وستتيح الفرصة أمام الباحثين والدارسين في علوم الاجتماع والنفس والاثروبولوجيا والتربية والاقتصاد والتاريخ وعلم القانون - بكل فروعها - لكي ينشروا نتائج بحوثهم ودراساتهم حتى تكون تحت بصر الكافة لتعم الفائدة ويتحقق تطوير المجتمع على أسس علمية سليمة .

ولقد عبر السيد رئيس الجمهورية في عيد العلم التاسع تعبيرا قويا عن الدور الفعال الذي يؤديه المنهج العلمي في حل مشكلات المجتمع في قوله البليغ الموجز « ان الثورة هي علم التغيير الاجتماعى الشامل » .

فلم يعد مقبولا أن ينتظر العلماء الاجتماعيون النتائج التلقائية التي يحدثها التغيير الاجتماعى . بل أن دورهم الحاسم هو توجيه هذا التغيير بما يخدم ايدولوجية المجتمع الاشتراكى . ولن يتاح لهم القيام بهذا الدور الا اذا قاموا باجراء الدراسات المنوعة في كافة أوجه النشاط الانسانى .

ومن المعروف أن المجالات العلمية تقوم بدور فعال في توجيه البحوث وتنميتها لأنها تصدر في فترات دورية تتيح عرض أحدث المناهج والأساليب والنتائج .

وستكون هذه المجلة أداة فعالة في توسيع نطاق النشر العلمى أمام الباحثين بدلا من أن تظل بحوثهم مطوية في نطاق ضيق لا يطلع عليها الا قلة من المتخصصين وبذلك تسهم المجلة في النشر العلمى على أوسع نطاق ممكن .

وأرجو أن تسد هذه المجلة الفراغ الملموس في المجالات العلمية العربية وأن تكون ميدانا رحيبا يتلاقى فيه الباحثون العلميون الاجتماعيون لخير مجتمعنا وتقدمه .

والله ولى التوفيق .

المجلة الاجتماعية القومية

الفلسفة والتبعة

اننا في مطلع « المجلة الاجتماعية القومية » مطالبون بأن نجيب على هذا السؤال :

ماهى الفلسفة التى تحملها هذه المجلة وما اهدافها ؟

ونحب أن نوجز هذه الكلمة فى ثلاث نقاط تحيط بفلسفة المجلة واهدافها .

الأولى : أن العلوم الاجتماعية ، وقد أخذت بالأسلوب التجريبي فى وقت متأخر ، أصغر سنا من العلوم الطبيعية . ونظرية المجتمع البشرى كما جاءت فى فكر الأغريق وغيرهم من القدماء تنتسب الى عصر لم يكن الانسان قد ألم فيه بعد بطرف مذكور من أسرار الطبيعة . وكان لابد أن تحدث ، أولا ، نهضة فى العلوم الطبيعية تشحذ العقل البشرى وتفتح آفاقه ، حتى يكتشف مناهج جديدة فى نظرية المجتمع .

لقد كان فلاسفة المجتمع يطمعون فى كشف معمياته وحل مشكلاته عن طريق التأمل والمنطق بغير أن يفتشوا عن الحقيقة الاجتماعية ، بداءة ، فى « تربة المجتمع » وأنفاسه الخية . أن التطور الحديث فى مناهج البحث العلمى فى المجتمع قد طرح هذا الأسلوب التجريدى ، أو قرن اليه ، العمل الميدانى الذى أدخل تحولا خطيرا فى معرفة الانسان لنفسه وخلص هذه المعرفة من الكثير من الافكار المسبقة والمضاربات الفكرية .

وإذا كنا نعلق على المنهج التجريبي في دراسة المجتمع الآمال الكبيرة فإننا نود ألا ننسى أن المجتمع ليس علما محضاً بل يعيش أيضاً بالإنسانيات كالدين والأخلاق والفلسفة بكل ما يلابسها من القيم والمثل والانفعالات . وقد كانت هذه الصلة أوضح في الماضي عندما كانت ذاتية العلوم الاجتماعية أقل وضوحاً وعندما كانت العقائد الدينية والتقاليد الأخلاقية أشد ارتباطاً بها وعندما كانت الفلسفة هي المرجع الأم لكل أبحاثها . وإذا كان العقل البشري يسعد بالمنهج العلمي التجريبي الذي تبناه العلوم الاجتماعية اليوم فإنه جدير بالآيقاع في خطيئة الانفصال التام ، في إدراك المجتمع إدراكاً عميقاً ، عن عالم الإنسانيات . أن المجتمع لم ولن يكون أبداً مادة بغير روح أو « أنبوبة اختبار » في يد الباحثين يسلط عليها اللهب وينتظر كيف يكون التفاعل .

ان « المجلة الاجتماعية القومية » تسعى إلى النهوض بالمنهج التجريبي في دراسة المجتمع من أجل إقامة بنيان قوى من الحقائق الاجتماعية دون أن تسعى إلى « ميكنة » المجتمع وتجريده من عناصره الإنسانية .

والثانية : أن المجتمع لن ينقسم أبداً بعدد العلوم الاجتماعية . أن المجتمع واحد . وعلم المجتمع واحد . أن علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم القانون وعلم التاريخ — كلها في حقيقتها قطع متكاملة في أسطول واحد يسعى إلى ضفاف الحقيقة الاجتماعية وموضوعها الإنسان في المجتمع .

ان « كومت » هو القائل بأن الدراسة المتخصصة — حتى في مجال العلوم الطبيعية — يجب أن تكون على صلة وثيقة مستمرة بالدراسة في الميادين المجاورة . وأن المتخصصين الذين لا ينظرون إلى ما بعد حدودهم جديرون بأن يروا الأشياء في نسب خاطئة ويحرمون أنفسهم من الاستبصار الذي يولده التقدم في كل علم إذا قورن وقيس بالعلوم الأخرى . ولابد من التضافر بين العلماء وأن يتجهوا بجهودهم إلى اذابة الحدود الصناعية الفاصلة بين العلوم الاجتماعية عن طريق النظر المتبادل واستعارة المناهج وتنسيق النظريات والمشاركة في البحث .

ان المجلة الاجتماعية القومية تسعى إلى تحطيم الحدود التقليدية بين العلوم الاجتماعية وتبادل الاتصال بينها . هذا الاتجاه هو طريق الأمل نحو علم المجتمع المتكامل الذي يتسع صدره لكل المعارف التي تتناول المجتمع الإنساني .

الثالثة : أن العلم لا يقاس الا بمقدار أدائه لوظيفته الاجتماعية سواء كان علما طبيعيا أو اجتماعيا . وقد يثور الجدل في مدى استعداد العلم الاجتماعى فى الآونة الحاضرة للقيام بما ينتظره وفى مدى كفايته كأساس للتكنولوجيا الاجتماعية . الا أن هذا الجدل لا يخفى مع ذلك حقيقة بارزة وهى ان العلماء مواطنون أولا والمجتمع ينتظر من علم المجتمع ، سواء بلغ أشده أو لم يبلغه ، أن يمد اليه يد المعونة على قدر طاقته وفى حدود امكانياته .

ان « المجلة الاجتماعية القومية » تسعى الى تنمية التكنولوجيا الاجتماعية بالاستعانة المنتظمة بنتائج البحث العلمى الاجتماعى فى التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية .

وبعد - فان « المجلة الاجتماعية القومية » وهى تحمل هذه التبعة تتقدم الى كل علماء المجتمع فى جمهوريتنا الناهضة تناشدهم المعونة فى القيام بهذه المهمة الثقيلة .

سدد الله كل خطى مخلصه مثابرة تسعى فى طريق العلم .

رئيس التحرير

الايدولوجية والبحث العلمى الاجتماعى

الدكتور أحمد محمد خليفة

١ - الايدولوجية الاجتماعية هى فلسفة الفايات القصوى التى يستهدفها المجتمع . وهى من ثم مرتبطة بالخير العام للجماعة كما تعتقده لا بمجرد مصلحتها التى يملها العقل فى تحقيق أهداف معينة .

وهذا يعنى أن الايدولوجية حتى أن قامت جزئيا على أفكار علمية وعملية تنتهى الى اطار فلسفى مطلق يكون مرجعا للتبرير وليس محلا للتبرير فى حد ذاته . وذلك فيما عدا الايدولوجية الدينية التى تركز أساسا على الجانب المطلق وتراجع منه الى الجزئيات لتصفها بما تتطلبه هذه المسلمات من آراء وأفكار .

٢ - والايدولوجية الاجتماعية جزء من الواقع الاجتماعى وتختلط فى هذا الواقع مع غيرها من المعارف الانسانية . وهكذا يبدو لنا أن المعرفة الانسانية فى صورة العلم يمكن أن يكون لها دورها الحساس فى البناء المعرفى الكلى للانسان ومن ثم يتعين النظر فى التوازن الايدولوجى - العلمى فى الواقع الاجتماعى والنسق الاجتماعى .

٣ - أن وطأة العلم وضخامته لا تعنى فحسب أنه يهدى الى حل مشكلات معينة تجابه الانسان بل الى بصمته البارزة على ايدولوجيته . ولسنا هنا بحاجة الى أكثر من مجرد الاشارة الى التطورات العلمية الشاملة التى عرفها التاريخ وصداها الايدولوجى فى الانماط الحضارية .

٤ - أما ما نعنى النظر فيه تفصيلا فهو كيف يتأثر العلم والعلم الاجتماعى بالذات بالايدولوجية السائدة فقد بدا دائما أنه كما أن العلم لم يستطع أن يتجنب المساس بالايدولوجيات فان الايدولوجيات الهامة هى الأخرى لم تستطع أن تتجنب المساس بمادة العلوم الاجتماعية ومناهجها . بل أنه من غير المستطاع تفادى الاحتكاك بين الاثنين . أن حماة الايدولوجية يكونون دائما على حذر من الكشوف العلمية التى يمكن أن يسفر عنها العلم وتتحدى مسلماتها . ومن ناحية أخرى فان الايدولوجية السائدة قد تعطى للعلم مزيدا من الانطلاق او تكبله بمزيد من القيود .

٥ - وسنضرب أيضا للصراع العلمى - الايدولوجى مثلين فى ميدان العلوم الطبيعية والبيولوجية .

فنظرية النسبية Relativity قوبلت في الاتحاد السوفيتي بشك مثير وهجوم مرير اذ ظن انها تكشف عن جوانب لا تتفق مع الفلسفة المادية الجدلية . فالنسبية تذهب الى ان الطول والزمن من المفاهيم النسبية التي تتغير بتغير المفهوم المرجعي كالكثافة النسبية للقائم بالملاحظة مثلا . وهو امر يبدو غير متفق مع موضوعية الحقيقة كما تراها الماركسية .

وقد ذهب البعض الى حد وصف نظرية النسبية بالرجعية الاينشتينية وظلت المناقشات محتدمة حتى عام ١٩٥٥ عندما انتصر الراي المعتدل وعلى رأسه الكزانديروف الذي لا يرى تعارضا بين النظرية والمذهب الماركسي . فقد ذهب الى ان خصوم النظرية يخلطون بين ما هو « النسبي » وما هو « غير موضوعي » . وبالرغم من ان الطول والزمن نسيبان أى مشروطان بالمفهوم المرجعي فليس يعنى هذا ان الحقيقة تعتمد على هذا المفهوم اذ ان النسبية ذاتها جزء من الحقيقة الموضوعية غير المشروطة (١) .

٦ - والمثل الثانى هو الصراع بين انصار المدرسة الكلاسيكية في الوراثة وانصار ميشورين Michurin وليسنكو Lysenko . والنقطة الرئيسية في الصراع هى : هل تورث الصفات المكتسبة ؟ ان الذى يحمل الصفات الموروثة، لدى مندل ومورجان، هى الارثة gene الكائنة بداخل الكروموزومات في نواة الخلية . وما يحدث في الارثة هو الذى يحدد التوريث .

اما الميشورينيون فيؤسسون نظريتهم على مبدأ الوحدة بين الكائن والبيئة الذى يترتب عليه امكان احداث تغييرات في التوريث بالتأثير على البيئة ويهتمون النظرية التقليدية بأنها ميتافيزيقية وميكانيكية ومثالية بما يتعارض مع الماركسية . ميتافيزيقية اذ تفترض وجود « شئ » داخل الكيان البشرى ذى حركة مستقلة عن هذا الكيان وعن البيئة . وميكانيكية لأنها تؤسس الحياة على الكيمياء المحضة . ومثالية اذ أنها تترك هذه المادة المحددة للوراثة تتحكم في الإنسان بغير أن يتحكم فيها بما يجعلها أشبه بفكرة « الروح » .

ويبدو في الوقت الحالى ان شقة الخلاف بين المذهبين قد ضاقت عملا . اذ يتجه انصار المدرسة التقليدية الى الاعتراف بأن العمليات الميتابولية تؤثر في الوراثة مما يفتح الباب للتحكم فيها كما أن انصار ميشورين لا ينكرون

(1) Richard Pipes (E.D.): The Russian Intelligentsia Columbia Univ. Press New York, 1961, P. 147.

في نفس الوقت الدور الكبير للمواد الفعالة في الارثة . ومع ذلك فان نقطة البداية لكل من المدرستين ، وأن قاربا الالتقاء في نقطة الوسط ، تصدر عن اعتبارات ايديولوجية .

الماركسية والبحث العلمى الاجتماعى :

٧ - يعتبر علماء الاجتماع السوفييت الماركسية بداية لعلم الاجتماع الحديث . هى التى رفعت علم الاجتماع الى مرتبة العلم أو أنه يدين لها كعلم وضعى قدر ما يدين لاجست كونت على الأقل .

ان المجتمع ، فى نظر السوفييت ، علماء وفلاسفة ومناطق ، ليس مجموعة من المصادفات بل هو ظواهر مترابطة متراكبة فى انتظام تحكمه قوانين موضوعية كالتى تحكم العالم الطبيعى وان اختلفت الظواهر نوعيا . فى المجتمع انسان يضع لنفسه اهدافا ويعمل ويتصرف ولكن هذا الوضع ، وان جعل فهم قوانين المجتمع اشد تعقيدا ، لا يعنى عدم خضوع المجتمع لقوانين طبيعية تاريخية .

ويرى علماء السوفييت ان التحليل العميق للمجتمع مستحيل بغير ايجاد منهج علمى لادراك الحقائق الاجتماعية فان المنهج العلمى القائم على القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى هو اساس البحث العلمى فى المجتمع . وهذا الادراك المنهجى الماركسى هو وحده الذى يمكن من الرؤية السابقة لاتجاهات التطور الاجتماعى ومن ثم يعين على توجيه هذا التطور لمصلحة الجماهير . ان لتاريخ المجتمع الانسانى قوانين موضوعية للتطور تقدم الماركسية اللينينية مفاتيحها . وادراك هذه القوانين وحسن تطبيقها يمكن الانسان بشعوره وارادته من ضبط العمليات الاجتماعية محققا بذلك حرية حقيقية فى السيطرة على مستقبله ومصيره .

ويصدر الفكر الاجتماعى السوفييتى عن هذه المنهجية الماركسية القائمة على ان القوى الدافعة للتطور الاجتماعى هى الاوضاع المادية للشعوب واساليب الانتاج المادى . ويسمى هذا الفكر الى تأكيد أسس علم الاجتماع الماركسى من أن هذه القوى الدافعة هى العامل الحاسم فى التطور التاريخى ومن ثم فان البروليتاريا هى صانعة التاريخ ودافعة التطور الاجتماعى .

ولا شك فى أن قوى كثيرة تعمل فى التاريخ وأن الوقائع التاريخية نتاج تفاعل عوامل عديدة ولكن عندما نتحدث فى الوقائع العظمى للتطور

الاجتماعى نجد النمو الاقتصادى العامل الرئيسى والمحدد لهذا التطور وان لم يكن هو العامل الوحيد . وتاريخ المجتمع البشرى منذ القديم يشير الى ان الانسان لا يختار اسلوب الانتاج بارادته بل على العكس فان اسلوب الانتاج هو الذى يحدد المعالم الرئيسية للنظام الاجتماعى . وليس معنى هذا ان الماركسية تنادى بفلسفة قدرية وتقلل من فاعلية الارادة الانسانية فى احداث التطور والتغير بل انها على العكس فلسفة عملية تفاؤلية ، ولكن فى حدود القوانين الكبرى للتطور التاريخى للمجتمع . ان ارادة الجماهير تحقق نتائج رائعة ، فيما ترى الماركسية ، ما دامت ترعى هذه القوانين الكبرى .

٨ - ولهذا كان منهج البحث العلمى الاجتماعى السوفيتى يتباين تماما مع المنهج الغربى القائم على التجريب الصرف بغير التزام شعورى بفلسفة ما . ان المنهج السوفيتى بالمعيار المنهجى الغربى يعتبر منهجا « دوجماتيا » غير علمى اذ يقوم على افكار قبلية مسبقة جديرة بتحريف الملاحظة التجريبية الخالصة .

٩ - ويبدو ان حقبة « ما بعد ستالين » التى شهدت تغيرات هائلة فى الاتجاهات السوفيتية فى شتى نواحي الحياة ، قد شهدت فى ميدان مناهج البحث الاجتماعى تغيرا واضحا . ان ادراك الأخطاء الستالينية اعد الأذهان لقبول البحث النقدى التحليلى لكل الأوضاع جريا وراء فهم الحقيقة المجردة . وهكذا بدأ البحث العلمى بالمنهج التجريبى الغربى بطرق أبواب علم الاجتماع السوفيتى او بالأدق فلسفة الاجتماع السوفيتية .

ولم يكن هذا الاتجاه الجديد موضع ترحيب أو طمأنينة فقد وقف موقف المعارضة الشديدة له فريق من العلماء وقبله فريق آخر على مضض مبدئين شكهم وخوفهم من أن يكون فيه خطر على الفلسفة الماركسية . واذا كانوا أبدوا قبولهم لاجراء بحوث اجتماعية «محسوسة» Concrete على النسق الغربى لما قد ينجم عنها من نتائج فانهم يضيفون ان البحث الاجتماعى بالمنهج الماركسى ما زال معيار صدق هذه النتائج أو زيفها .

١٠ - وهكذا تسير البحوث الاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر بهذه المنهجية المزدوجة (١) . فهى من ناحية تقوم

(1) V.V. Mshvenieradze & G. V. Osipov: Sociology in The U. S. S. R. (Social sciences Information, Vol. 1, N. 3, 1962.

على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية كالتاريخ والآثار والاقتصاد في ضوء الفلسفة الماركسية . وفي الوقت نفسه تجرى في الواقع المحسوس عن طريق جمع بيانات واحصاءات على الأسلوب الغربى . وان كان يكتفى بهذا الأسلوب الأخير وحده في بحث المشكلات المحدودة التى تثار في العمل كظروف العمل في المصانع وانشاء الوحدات السكنية وما شابه ذلك .

١١ - وتبدو سيطرة الايديولوجية الماركسية على نشاط علماء الاجتماع السوفييت في ادراكهم ان المهمة الرئيسية التى تواجههم هى أن يدعموا علميا الأساليب الواقعية للبناء الشيوعى وأن يدرسوا القوانين التى تحكم الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية واقامة علاقات اجتماعية شيوعية وثقافة شيوعية وأسلوب شيوعى في الحياة .

١٢ - وتنعكس الايديولوجية الماركسية ، كما انعكست في منهج البحث ، على فكرة قيام تكنولوجيا اجتماعية .

وهنا تطرا على الذهن العبارة الشهيرة الماثورة عن ماركس « لقد صنع الفلاسفة الكثير من أجل تفسير العالم - وبقي أن يغيروه » . وهى عبارة تعكس النزعة العملية للماركسية وإيمانها بقدرة النشاط الانسانى على التغيير والتأثير في المجتمع . ولكى تقف حدود هذه القدرة عند القوانين العامة للتطور التى يخضع لها المجتمع ، عند ماركس ، كخضوعنا لقانون الجاذبية . ان الانسان يستطيع ان يخطط من أجل التغيير أو الإصلاح ويستطيع ان يحقق ما يريد اذا أخذ في اعتباره قوانين التطور التاريخى فالثورات الاجتماعية لا تحدث نتيجة للخطط العقلية والنظريات اليوتوبية بل تحركها القوى الاجتماعية الدافعة التى تتمشى مع تيار التاريخ . فاذا عثر المجتمع على موضعه الذى تحدده هذه القوانين فلن يستطيع الهرب منها أو تخطى فروضها وان كان فى استطاعته ، كما قال ماركس في مقدمة كتابه رأس المال ، ان يخفف من آلام الوضع والمخاض ويوفر على نفسه الكثير منها .

١٣ - وهكذا يتبين ان الماركسية اذا كانت تقوم على التنبؤ التاريخى بالتطورات الاجتماعية الكبرى الا انها لا تؤمن بإمكان قيام تكنولوجيا اجتماعية هدفها التحكم في التطورات الاجتماعية وتنظيم المجتمع الا اذا كانت قائمة على أساس هذه القوانين الطبيعية للتطور التى يشيرون اليها . ويعنى هذا ، في واقع الامر ، فرض علم سابق تستعين به التكنولوجيا الاجتماعية والزامها به .

١٤ - ولما كان هذا العلم السابق يعنى تلك القوانين العامة للتطور كان لنا أن نقول ان التكنولوجيا الاجتماعية في النظرية الماركسية هي التكنولوجيا الكلية التي تتناول المجتمع برمته لدفعه في اتجاه التطور التاريخي واعداده لدوره الذي اعد له .

١٥ - وهنا نورد رأى بوتر^(١) في أن الهندسة الاجتماعية الكلية اى محاولة فك واعادة تركيب المجتمع كله وفقا لخطة محددة تتطلب سيطرة كاملة للدولة على المجتمع حتى يكادان يصبحان شيئاً واحداً لتمكينها من احتلال المواقع الهامة التي تشرف وتسيطر على المجتمع وتقوده عن طريقها . ولما كانت الدولة قد أعلنت انها بسبيل هذا التغير الكلى فانها لا تجد بعد ذلك مجالاً للتراجع ازاء الصعوبات العملية ولا تقبل الفرض بأن التحكم في النظم الاجتماعية له حدوده بل ترى الدولة نفسها مضطرة الى التدخل في كل العوامل الاجتماعية بما في ذلك العامل الانسانى نفسه ، بما يسمح بظهور ما يمكن أن يسمى بالتخطيط غير المخطط .

ويضيف بوتر ان أصحاب هذه النزعة يفتبون عنهم أن الكليات بمعنى مجموع الصفات والعلاقات لا تصلح موضوعاً للدراسة العلمية ولا يمكن أن تكون موضوعاً للتحكم فيها أو اعادة تركيبها . ذلك اننا لا نملك ما نحتاجه من معرفة تجريبية للقيام بمثل هذه المهمة . فالرسوم والخطط التي يستخدمها المهندس الطبيعى سبق اختبارها بالتجارب العملية أما الرسوم الكلية التي يعرضها المهندس الاجتماعى فلا تنهض على أساس من التجربة العملية (١) .

الفاشية والبحث العلمى الاجتماعى :

١٦ - لم نشأ أن يكون عنوان هذا الفرع « الرأسمالية والبحث العلمى الاجتماعى » اذ أن تعبير « الفاشية » يعنى دكتاتورية طبقة الخاصة وفي نظام رأسمالى صارم تكون القوة الحقيقية في يد الخاصة الثورية ويكون هناك خطأ داهم ودائم أن تتولد الفاشية في احضان الرأسمالية .

(١) كارل بوتر : مقيم المذهب التاريخى (ترجمة دكتور عبد الحميد صبرة الاسكندرية ١٩٥٩ - ص ١٠٨)

ان الفاشية لا تكف عن تعلق الطبقات الوسطى لانها في حاجة الى عملها وخبرتها ونشاطها وتأييدها وقد تظن هذه الطبقات انها تنال ما تشتهي ولكنها في الواقع لا تصنع أكثر من توطيد الأركان للرأسمالية . ان الفاشية تسعى دائما الى اخفاء التناقض الاجتماعى والتفاوت الطبقي والاقتصادى البليغ عن طريق تنازلات بسيطة او عن طريق التخدير . فقد تخرج بمشروعات للتأمين الاجتماعى او الاسكان او غير ذلك لا تمثل الا توضيحات تافهة ازاء التوضيحات الهائلة التى تقصر عليها الجماهير المستغلة . او قد تضرب الفاشية على أنغام عذبة كالوطنية والخدمة القومية لصرف الشعب عن التأمل فى علاقاته مع الطبقة الحاكمة وحقوق المواطنة .

١٧ - واذا كنا نصف الفاشية تجاوزا بأنها تمثل ايدىولوجية فان ما يصيب العلم والبحث العلمى فى ظل هذه الايدىولوجية هو اخطر ما يمكن ان يتعرض له من مخاطر : ان يفقد حريته .

١٨ - وحرية العلم لا تعنى فحسب تحرر العلماء من القيود والتوجيهات بالنسبة لبحوث معينة او نظريات معينة بل انها تعنى ابعاد من هذا . فعدم كفاية الانفاق على البحث العلمى او توجيه التمويل الى نواح معينة دون الأخرى يعنى التحكم فى العلم واستعباده . كما ان اغلاق الابواب دون النتائج العلمية ووقوف السلطات دون التطبيق العلمى والافادة من نتائج البحوث العلمية يعد محاولة للحد من حرية العلم (١) .

وكل هذه الصور من مصادرة الحرية العلمية تزدهر فى ظل ايدىولوجية فاشية ترهب العلماء وترسم لهم حدودا لا يتخطونها وتخلق ما تشاء من فروع العلم بقطع الموارد المالية عنه وتقف ازاء بعض ما لا يروقها من الحقائق والنتائج العلمية موقف العداء والرفض البات . وفى ايجاز يصبح العلم آلة مسخرة لتحقيق اهداف القوى الحاكمة ويلقى من التشجيع او الاعراض قدر ما يساير هذه الاهداف . وبعبارة أخرى تقف الدولة من العلم موقف الصراع تحاول فيه ان تمتص فوائد العلم وخنق الروح العلمية الحرة فى الوقت نفسه ، وقد يتقدم العلم خطوة او خطوتين بالدفع الصناعى وتشجيعه على الافراز الملائم للفاشية ولكن لا يلبث ان يهبط الذكاء والابداع وتتلشى الروح العلمية الصادقة التى لا تتنفس الا عبر الحرية .

(1) S.D. Bernal : The Social Function of Science. George Routledge London 1939.

١٩ - ان حرية العلم وضرورة ضمان هذه الحرية باى ثمن هي المسئولة عن الراى القائل بالا يتولى العلماء مناصب الحكم ، والا يكون لهم دور سياسى مباشر حتى يظل العالم حاملا للحقيقة الموضوعية بغير تعريضها للتورط الشخصى او المساجلات السياسية .

ان بعض الساسة المحترفين قد ينجحون فى اغراء العلماء بمشاركتهم مسئولية الحكم ليحققوا عن طريق ضم نجوم العلم انتصارات سياسية او حزبية . وقد ينبهر العلماء بأضواء السياسة فيلبون هذا الاغراء . الا انه قد يرى ، فى رأى ، ان من الافضل للعلماء ان يأخذوا جانب الحياد فى الصراعات السياسية حتى يتفرغوا لما اعدوا له وحتى يفلتوا من حملات السياسة وجراحاتها . لقد نال العلماء أحيانا قدرا عظيما من التسامح ، لا يتمتع به عادة الا ذوو العقول المضطربة ، وهى ميزة لحرية العلم سوف تتعرض للخطر اذا اختار العلماء ان يتركوا جانب الحياد .

الاشتراكية والبحث العلمى الاجتماعى :

٢٠ - الاشتراكية فى بساطة تعنى ان الفردية ، بما تتضمنه من طبقية ، لم تعد أساسا للحياة الاجتماعية . والكلمة ترجمة غير دقيقة للأصل الأجنبى Socialism التى تعنى « المجتمعية » أى الاتجاه الأساسى الى تقديم مصلحة المجتمع على مصالح الأفراد .

ونقطة الانطلاق فى الفلسفة الاشتراكية هى تكافؤ الفرص التى تحقق المساواة فى الحقوق الأساسية بين الأفراد بغير تفرقة . ولهذا لا تقبل الاشتراكية رأس المال الذى يعطى فردا أو طبقة قوة خاصة تجعل من لا يملك فى موقف ضعيف أزاء من يملكون مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص . وحتى تكفل هذه المساواة على طول المدى كان لابد من أن تتدخل الدولة حتى لا يختل هذا الأساس ، كما يحدث فى النظام الرأسمالى ، بأن يسمح للبعض بأن يجد فرصة البدء برصيد كبير والآخر من الصفر .

وفى سير الفكر الاشتراكى فى اتجاه هذا الهدف تختلف المسالك . بين القضاء العنيف السريع على رؤوس الأموال الخاصة والقضاء بذلك على الملكية الفردية وبين استبقاء هذه الملكية الى جوار الملكية العامة مع الحد من خطورة الأولى اما تدريجيا عن طريق الضرائب التصاعدية وما شابه ذلك من الاجراءات الاقتصادية الطويلة المدى واما عن طريق سريع يكسر شوكة الملكية الخاصة الفادحة بغير تمهل .

واختيار أى هذه المسالك مسألة متروكة لكل مجتمع وظروفه الخاصة تاريخية واجتماعية واقتصادية .

والمشكلة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا هى ان الدخل القومى ضعيف ، واذا كانت الدولة الواسعة الثراء تستطيع أن تصمد لمساوىء الرأسمالية طويلا لارتفاع مستوى المعيشة بين الأفراد ولو لم ينالوا حقهم فى الفرصة المتكافئة ، فان المجتمعات الفقيرة تحت النظام الرأسمالى لا تعنى الا أن يزيد الأغنياء غنى ويزيد الفقراء فقرا .

وقد ترى هذه الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ان الطريق الطويل الى الاشتراكية ، وهو ما يسمى بالاشتراكية المعتدلة ، لا يصلح لها . فالاشتراكية المعتدلة تليق ببلاد عاصرت الثورة الصناعية جيلا بعد جيل وحقت للأفراد قدرا من العدالة الاجتماعية فى هدوء وعلى مهل بينما لا تستطيع الشعوب النامية فى معركتها الاقتصادية الضارية مع الدول المتقدمة أن تسير نفس الخطوات المتمهلة التى سارت فيها هذه الدول ومن ثم وجب عليها أن تحاول اختصار مراحل النمو الاقتصادى واستعجال ثمرات الانتاج الوفير والتوزيع العادل فى الوقت نفسه .

ان زيادة الانتاج هدف مشترك بين كل الأنظمة الاقتصادية ، أما أسلوب التوزيع فهو نقطة الخلاف . ولكن الاشتراكية تراعى ذلك الخيط الرفيع بين تحقيق عدالة التوزيع وبين تحويل الشعب الى جيش من الموظفين ولهذا فهى تدعم الملكية الفردية التى تعطى الانسان شعورا بالاستقلال والكرامة والطمأنينة وتقدهج امكانياته ومواهبه ما دام هذا الدعم فى حدود الفرصة المتكافئة التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية .

ولا شك فى انه فى نظام اشتراكى يفضل الأجر على الربح ولكن ليس على الاطلاق فان الذى يتناول أجرا ضخما كمدير شركة مملوكة للدولة ليس اقرب الى قلب الاشتراكية من صاحب عمل صغير يحصل منه على ربح صغير . وفى هذا تختلف عن الماركسية التى ترى أن العبرة بمصدر الدخل لا بمقداره وان الربح فى ذاته شر . وقد ترى الشعوب المتخلفة اقتصاديا ان العبرة بمقدار الدخل لا بمصدره واننا لو حولنا الملكية كلها الى ملكية عامة فقد لا نصل مع ذلك الى عدالة التوزيع اذا كانت الدخول ترتفع بالنسبة للبعض الى حد مبالغ فيه واذا ظلت الدخول بين الأفراد متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، والاشتراكية التى تقف هذا الموقف الدقيق الذى يوازن بين الملكية العامة والملكية الفردية ، بين التطرف الرأسمالى والتطرف الاشتراكى ، والتى تهدف

بذلك الى تحقيق ارفع وأهم مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية وهو تكافؤ الفرص ، تعاني لذلك ، ومع ذلك ، من هذا الموقف الوسط بين ضغط نحو اليمين وضغط نحو اليسار ، فرأس المال وقيمه الفردية يتنسم مزيدا من الانطلاق ، والخشية من ذلك تدفع الى مزيد من الضغط على هذا القطاع الخاص .

ولهذا كانت معركة البقاء الاشتراكي الوسط معركة قاسية لأنها تقوم على هذا التوازن الدقيق . ومن هنا تبدو الأهمية البالغة للعلم والبحث العلمى من أجل الاشتراكية . ان الاشتراكية التى تستهدف عدالة التوزيع لا تستغنى عن وفرة الانتاج . فان الاشتراكية تهدف الى توزيع الغنى لا توزيع الفقر توزيعا عادلا . والبحث العلمى ليس ضرورة للانتاج فحسب بل هو ضرورة اجتماعية . ولا تستطيع الاشتراكية ان تحقق نفسها مالم يشعر الفرد بثمارها بين يديه كفرد فى مجتمع وهو ما يستدعى بحثا علميا متواصلا هادفا يضع الأسس التى تقوم عليها عدالة التوزيع .

ومع ذلك فانه يبدو ان البحوث العلمية فى ميدان العلوم الطبيعية تحظى باهتمام كبير . وهو وضع طبيعى واتجاه تسير فيه البلاد الحديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والتى تهدف اول ما تهدف الى مضاعفة الانتاج اضعافا وزيادة الدخل القومى واستغلال ثرواتها المختلفة .

واذا كان هذا الاتجاه سليما بلا ريب ، الا انه يتعين ألا يغيب عن اذهاننا ابدا أن زيادة الانتاج والتنمية الاقتصادية كل هذا لا يدور فى الفراغ ولكن فى مجتمع من البشر وان الهدف النهائى لاي تطور اقتصادى هو الانسان .

والأمثلة كثيرة على ما حدث فى بلاد تدفقت فيها الثورة وارتفع مستوى المعيشة بينما بقيت الأوضاع الاجتماعية مهمة بغير دراسة أو سياسة فظل الانسان على حاله لم يحقق تطوره السليم ولم يفد كإنسان من هذه الثروة المتدفقة .

ان الاشتراكية التى تأخذ بالتوجيه الاقتصادى لا تستطيع ان تتخلى عن قدر مواز من التوجيه الاجتماعى . وهو ما يستدعى أن تكون على بصيرة بكل الأوضاع الاجتماعية وان نحللها ونتفهمها قدر الاستطاعة ، ولأن ندرس فى عمق آثار التقدم المادى وزيادة الانتاج وتنوع صورته واساليبه على هذه الأوضاع وان نحاول الملاءمة بين عوامل الجذب المترتبة على التطور المادى وعوامل الانكماش الراسخة فى الأوضاع التقليدية ، وان نرسم الخطط حتى يتم الانتقال فى يسر ، وان نضع السياسة الوقائية التى تحمى من الانفجارات

الثقافية والآثار الجانبية للتنمية ، وإن نضع خطة توزيع وتنظيم الخدمات الاجتماعية في ضوء هذه التبدلات التي تصيب الواقع الاجتماعى . وكل هذا لا مجال اليه إلا عن طريق الارتقاء بالبحث العلمى فى العلوم الاجتماعية .

إن الاشتراكية تمحو صورة عزلة العلم عن المجتمع وتراه جزءا هاما وخطيرا من التطور الاقتصادى والاجتماعى . . ويجب ألا يغيب مطلقا عن الذهن أن « الفلسفة العلمية » جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية الاشتراكية وأن الأسلوب العلمى عنصر من العناصر المكونة للنظام الاشتراكى والبنیان الاجتماعى للاشتراكية . وبعبارة أخرى إن العلم قيمة من القيم التى لا تنفصل عن العقيدة الاشتراكية والا عرضت كل الجهود المبذولة من أجلها للأحباط المحتوم .

ولا يكتفى فى هذا بأن يؤمن بذلك قادة الحركة الاشتراكية أو القائمون على الحكم والسياسة والإدارة بل يجب أن تتغلغل العقيدة العلمية بين الجماهير أى أن يشيع شعور عام فى المجتمع بضرورة وأهمية البحث العلمى وحيويته الاجتماعية .

٢١ - ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكية السليمة تهىء أصلح الأجواء لنمو العلوم الاجتماعية فالاشتراكية تهتم أساسا بالرفاهية لكبر عدد من المواطنين وهكذا يتجه العلم الى خدمة المجتمع لا الى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال أو تدعيم النظام الاجتماعى القائم على استغلال الطبقات العامة .

ولا شك فى أن هذا العصر الذى أطلق عليه اسم حقبة التنمية Development Decade والذى شهد التحرر السياسى لمئات الملايين من البشر الذين عاشوا حقبا طويلة شعوبا مستعمرة متخلفة مستغلة ، لا شك فى أن هذا لا يسمح بالوقوف عند حد الحرية السياسية بل يعنى تدعيم هذه الحرية بالتحرر الاقتصادى والتحرر الاجتماعى . وقد وجدت شعوب كثيرة أنها لا تحتل فى طريقها هذا المرور بمرحلة الرأسمالية وأن الاشتراكية هى طريقها فى رفع مستوى المعيشة والنمو الحضارى والعلمى والتكنولوجى . ولهذا وقع على العلم الاجتماعى عبء رسالة عظيمة ، أن يساند حركة التحرر الإنسانى الاقتصادى والاجتماعى وأن يبحث عن القوانين التى تحكم الانتقال من مجتمع متخلف تحت نير الاستعمار الى مجتمع اشتراكى ، بغير المرور بمرحلة الرأسمالية .

٢٢ - ان رجل القانون مسئول عن المحافظة على المنطق الايديولوجى لكل راي معن من آراء السلطة العامة . انه وان لم يصنع الفلسفة الاجتماعية، يحمل مفاتيحها ، فان العلم والبحث واستخلاص الحقائق ليست بذاتها الصورة التى تكفى لسياسة المجتمع ، بل لابد من أن تقوم السياسة وترسم وتخطط على أساس الحقائق من ناحية وعلى أساس العقائد والاتجاهات البعيدة والأهداف القصوى التى يختارها ويطبقها كل مجتمع . ورجل القانون هو الذى يضع هذه الحقائق فى الصيغة وفى الخطاب الموجه للمجتمع والى المكلفين ، وهو الذى ينسق بين هذه الخطابات فلا تكون مبعثرة أو متناقضة ، وانما تكون كلا منطقيا منتظما يعبر عن اتجاهات مترابطة متجهة اتجاها عاما واحدا .

ولا شك فى أن المشرع قد أمضى قرونا وأجيالا يمارس نشاطه بغير وعى بالفلسفة التى يتبعها فى معظم الأحيان . ولكننا نعتقد أن دور رجل القانون فى دراسة هذه الفلسفات قد زاد خطره فى عصر يشهد صراعا ضاريا بين المذاهب ، ان رجل القانون لم يعد يستطيع الجلوس منكمشا فى جانب من ميدانه الفسيح ينتظر أحكام المشرع لتفسير مقاصده ولكى يبدى بين وقت وآخر رايه فى نص أو كلمة تقوم أعوجاج النص أو ترفع لبسا لفظيا أو تتسق مع مبدأ المشرع فى موضع آخر . انه يضعف نفسه عندما يلوذ بالنظر الفقهي ويقطع صلته بحقائق الحياة الاجتماعية وينكص عن المشاركة فى دراسة التطور الاجتماعى وفى صياغة المستقبل والتخطيط له .

ان على رجال القانون واجبا أعظم وهو هداية المشرع فى تكوين ارادته لا فى صياغتها فحسب . عليهم أن يفلسفوا هذه الارادة وان يعملوا على تأصيل الأحكام القانونية فى ضوء المصالح الاجتماعية التى يقف المشرع لحمايتها . وسوف يبقى المشرع دائما صاحب الحق فى اختيار الطريق ولكن رجل القانون قد آن له أن يقود المشرع حتى لا يضل فى هذا الطريق .

واليوم فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونحن فى مشرق فلسفة اجتماعية جديدة ، أشد حاجة الى أن يتقدم رجل القانون لاداء دوره القديم الجديد . والطريق الوحيد الى العثور على المحتوى القانونى الذى يلائم العقيدة الاشتراكية هو البحث العلمى فى الواقع الاجتماعى بأوضاعه الملموسة وأوضاعه العقيدية . ولا أقول أن رجل القانون وحده سيقوم بذلك فان هذا العمل الرائع من حق كل علماء المجتمع ومن حق كل من ينفع علميا بالعقيدة الاشتراكية ولكن غياب رجل القانون عن هذه المسيرة - كارثة محققة .

٢٣ — وبقيت كلمة أخيرة ، اذا أرادت الاشتراكية أن تجنى ثمار العقيدة العلمية الملازمة لها فان عليها أن تكون خالصة تماما من الآفات التي تعوق حرية العلم وهي التي تجعل العلم في ظل الدوجماتية وفي ظل الفاشية عبدا لأفكار متسلطة أو عبدا لقوى طبقية طاغية .

ان حرية الشك وحرية القلق وحرية البحث لا تتوفر الا مع التحرر من الخوف . ان العلماء في حاجة الى هذا الطقس الاجتماعي الذي يرغب في الحقيقة رغبة جارفة ويحترمها ويسمح بالحرية في التعبير عن قلق الفكر ايا كان الوضع الذي يمسّه .

ان الخوف من تحدى المسلمات كان عائقا لنهضة علم الفلك والجيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية ، كما أن الخشية من المساس بالمسلمات واحد من أكبر المعوقات للدراسة العلمية للتاريخ والعلوم الاجتماعية . بل ان العلوم الطبيعية تستطيع الحصول على قدر أكبر من الحرية ، لأن الفباء العنيد لا يقف ازاء حقيقة مادية صارمة ، أما في الميدان الاجتماعي فلا يدري أحد ، كم من الأذى يمكن أن ينجم عن أفكار طائشة قبل أن يثبت بشكل قاطع انها كانت طائشة .

المجلة الجنائية القومية

صدر العدد الثالث (المجلد السادس) من المجلة الجنائية القومية
وبه نخبة من المقالات والأبحاث والدراسات الهامة منها :

* الثأر : دراسة انثروبولوجية باحدى قرى الصعيد .
دكتور أحمد أبوزيد

* الادعاء المدنى فى جرائم العادة .
دكتور ادوار غالى الذهبى

* الجوانب الأساسية للقانون الجنائى .
جيروم هول

* خلاف بين دائرتين بمحكمة النقض بشأن المادة ٣٤٠ عقوبات .
الدكتور أحمد فتحى سرور

بالانجليزية : دراسة تجريبية عن تسمم الحيوانات .
دكتور جورج العسال ودكتور شاهر كمال

بالفرنسية : الوقاية من الجريمة فى شيلى :

تليو مورا

تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع

في مصر منذ سنة ١٩٥٢

الدكتور حسن الساعاتي

تمهيد :

ربما كانت مصر اول بلد في العالم درس فيه علم الاجتماع . كان ذلك في الجامع الأزهر في مطلع سنة ١٣٨٣ ميلادية . أما الذي كان يقوم بتدريس هذا العلم الجديد في ذلك المعهد التليد ، فهو مبتكر مصنفه المؤرخ والفيلسوف الاجتماعي العربي عبد الرحمن بن خلدون ، الذي افاد من مقامه في مصر وتدريسه في معاهدها ، فنقح مقدمته المشهورة ، و اضاف اليها بعض فصول جديدة .

ومنذ وفاة المنشئ الأول لعلم الاجتماع سنة ١٤٠٦ ، لم تتح الفرصة لتدريس هذا العلم في مصر كعلم اساسي الا في سنة ١٩٢٥ التي تحولت فيها الجامعة المصرية من جامعة اهلية الى جامعة حكومية . وقد أنشئ في كلية الآداب آنذاك قسم مستقل لتدريس علم الاجتماع ، سار على نهج المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي بدأها «أوجيست كونت» في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأرسى قواعدها «اميل دوركايم» في اواخر ذلك القرن وفي أوائل القرن الحالي . ولقد أثرت هذه المدرسة ، ولا تزال تؤثر ، في طابع الدراسة في قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، الجامعة الأم ، حتى يومنا هذا . ولأعضاء هيئة التدريس في هذا القسم ، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي والأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت ، فضل كبير في شرح أسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، وتوضيح نظرياتها ، وتفنيد آراء علمائها .

ولما كان علم الاجتماع قد ولد بين أحضان فلسفة التاريخ على يدي ابن خلدون في الشرق ، وبين أحضان فلسفة السياسة في الغرب على يدي «أوجيست كونت» ، فان الفلسفة قد وضعت تحت وصايتها في جامعات كثيرة في الشرق والغرب . وكم جاهد علم الاجتماع لينفصل عن الفلسفة ، حتى استطاع بعد سنوات عدة ان يستقل بعض الاستقلال في صورة فرع

من قسم الفلسفة ، أو أن يستقل كل الاستقلال فيصبح قسما متكامل الشخصية . وللدراسات الاجتماعية في مصر ، منذ سنة ١٩٥٦ ، قسم مستقل في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومعهد عال تابع لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وفرع من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة ، وفرع من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية البنات بجامعة عين شمس أيضا . وأغلب الظن أن جهاد علم الاجتماع لن يقف عند حد الانفصال عن قسم الدراسات الفلسفية والاستقلال في قسم واحد على حدة ، بل إنه سيتعدى ذلك ، بعد أن يحقق استقلاله ويبلور اتجاهه . فسوف يصطحب قسم الجغرافيا وينفصل معه عن كلية الآداب ، تلك الكلية النظرية البحتة ، ليكون مع تخصصات أخرى كعلم النفس الاجتماعي ، والانثروبولوجيا ، والسياسة ، والاقتصاد ، كلية عملية فريدة ، هي كلية العلوم الاجتماعية .

ولقد تباينت جهود أعضاء هيئة تدريس علم الاجتماع في جامعات الجمهورية العربية المتحدة ؛ وأبلغ دليل على ذلك انتاجهم العلمي الذي يشمل أيضا رسائلهم لدرجة الدكتوراه . وقد توفر جلهم ، على قلتهم ، على الدراسات النظرية التي توضح أسس علم الاجتماع ، وتفصل ميادينه ، وتفسر نظرياته ، وتفند آراء علمائه . ومما يشجع على الاتجاه النظري العام حاجة المكتبة العربية الى مؤلفات في علم الاجتماع تشبع بها رغبة طلابه في الاطلاع على تفاصيل هذا العلم ، وخاصة بعد أن انتشر تدريسه في كليات أخرى غير كلية الآداب ، ككليات الزراعة ، ودار العلوم ، وكليات جامعة الأزهر ، وكليات المعلمين ، ومعاهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة والعالية ، وذلك بعد أن أدخل كمادة أساسية في القسم الأدبي في المدارس الثانوية منذ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ولا ينكر أحد أن انتاج هؤلاء الأعضاء ، على الرغم من أنه دراسات مكتبية نظرية ، قد أفاد فائدة كبرى في تكوين جيل يفهم علم الاجتماع العام فهما واضحا ، ويضطلع بتدريسه بمقدرة يشهد لها . وقد شد عن ذلك الكاتب فاتجه اتجاهها يقوم على الدراسة الواقعية للظواهر الاجتماعية في المجتمع المصري . وبدأ هذا الاتجاه في رسالة «جناح الأحداث في مصر» حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٤٦ . ومنذ تلك السنة قام الكاتب ببحوث ميدانية ، كما أشرف على بحوث أخرى جمعت مادتها من واقع الحياة في المجتمع المصري . وقد ساعده في ذلك توفره على تدريس مناهج البحث وتخطيطه منذ أن عين في معهد العلوم الاجتماعية

بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية في خريف سنة ١٩٤٩ . وقد جعلته النتائج التي حصل عليها من بعض هذه البحوث يؤمن بأن البحث العلمى لأحوال الاجتماعية فى المجتمع المصرى تجربة مجزية ؛ اذ أنه يؤدى الى الكشف عن حقائق يمكن ان تكون مبادئ عامة أو قوانين ، أو على الأقل فروضا يمكن التحقق منها ببحوث أخرى . وها هو ذا الفرض الذى اهتدى اليه الكاتب عند بحثه ظاهرة جناح الأحداث فى مصر ، بخصوص «مناطق الجناح» (ذلك الفرض الذى يتلخص فى وجود نمطين من هذه المناطق وهما «مناطق التفريخ» و «مناطق الجذب») قد اعترف به على أنه الاتجاه السليم فى تحديد مفهوم هذه المناطق ، وقد ذكر ذلك بوضوح ودقة الباحث الانجليزى «ترنس مرس» Terence Morris فى كتابه عن « المنطقة المجرمة » الذى نشره سنة ١٩٥٩ . ولا غرابة فى ذلك فالابتكار والكشف نتيجة طبيعية للبحوث العلمية الأصيلة .

جهود متفرقة فى دراسة المجتمع المصرى قبل سنة ١٩٥٢ :

هناك جهود متفرقة بذلها أصحابها فى دراسة المجتمع المصرى أو بعض ظواهره الاجتماعية . وهى جهود تنم عن ادراك واع لمبادئ المنهج العلمى للبحث ، ولذلك لم تخل من الأصالة والدقة . وكان حقا على الكاتب أن يشير الى أهم هذه البحوث فى محاولة لنظمها فى عقد متسلسل الحلقات ، عسى أن يشجع ذلك بعض الباحثين على دراستها دراسة متعمقة بغية استقراء بعض الحقائق التى تتعلق بتغير الأحوال الاجتماعية فى مصر . ولا يريد الكاتب أن يذهب فى الماضى الى ما قبل القرن التاسع عشر ، لأن فى ذلك اسرافا فى التأصيل وبعدا عن واقع الأحوال الراهنة .

ان أول جهد اجتماعى علمى يستحق الذكر فى هذا الشأن ، لهو تلك الدراسة التى قام بها علماء الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وقد تضمن مؤلفهم الكبير «وصف مصر» أبوابا مطولة فى موضوعات اجتماعية بحثة كالسكان والعادات والتقاليد . ويمكن أن تعد هذه الدراسة بداية طيبة للدراسات اللاحقة التى تناولت أحوال مصر الاجتماعية . ومن هذه الدراسات أيضا دراسة «ادورد وليم لين» لعادات المصريين وشماثلهم حوالى سنة ١٨٣٥ . يلى ذلك فى الأهمية «الخطط التوفيقية» لعلى مبارك ؛ ويحتوى مؤلفه على دراسة لأحوال المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القرن التاسع . وفى سنتى ١٨٩٢

و ١٨٩٤ نشر الطبيب المصرى عبد الرحمن اسماعيل مؤلفه القيم « طب الركة فى مصر » ؛ وهو دراسة للتطبيب الشعبى الممزوج فى بعض الاحيان بالسحر ؛ وقد كان شائعا فى المجتمع المصرى آنذاك . وفى مطلع القرن العشرين نشر محمد عمر كتابا على جانب كبير من الاهمية عنوانه «حاضر المصريين او سر تأخرهم» . وقد سار فيه على نهج كتاب « دى مولان » فى كتابه الذى ترجمه الى العربية احمد فتحى زغلول بعنوان «سر تقدم الانجليز السكسونيين» . ومما يستحق الذكر أن هذا المترجم نفسه قد كتب مقدمة موضوعية لكتاب محمد عمر الذى يصف فيه احوال المجتمع المصرى فى مطلع هذا القرن . ويمتاز النصف الاول من القرن العشرين بدراسات وبحوث جلها فردى ايضا ، ولكنها فى اعم الاغلب تتناول مشكلات اساسية فى المجتمع المصرى . وعلى رأس هذه الدراسات والبحوث دراسة للأستاذ مصطفى عامر عن «بعض مشاكل السكان فى مصر» ، أعدها للمؤتمر الجغرافى الدولى الذى عقد فى كيمبردج بانجلترا سنة ١٩٢٨ . وقد كان أهم بحث فى مشكلة السكان فى مصر ، ذلك البحث الذى قام به على أساس احصائى، الدكتور «وندل كليند» ، وتم نشره فى امريكا سنة ١٩٣٦ ؛ وهى نفس السنة التى نشرت فيها جامعة اكسفورد بحثا اجتماعيا متخصصا للباحثة «ونفرد بلاكن» عنوانه «فلاحو مصر العليا» ، وفيه تتناول بالوصف والتحليل المقارن عادات الفلاحين وتقاليدهم المرتبطة بسلوكهم فى حياتهم اليومية .

وفى العام الاول من انشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، قامت بدراسة الفقر فى مصر بغية توجيه الجهود الاجتماعية فى المستقبل لازالة ما يمكن من تلك الأسباب . وقد اشتملت هذه الدراسة على بيانات عن حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة أسرة من الريف والحضر ، مع الاهتمام بميزانية الأسر وعدد أفرادها . وعلى الرغم من أن نتائج هذا البحث لم تر النور بتاتا ، فانها قد أفادت فى انارة هذا السبيل الى حد ما ، عند دراسة احوال الفقراء فى مصر ، تمهيدا لاعداد مشروع قانون الضمان الاجتماعى سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٤٢ أنشأت الجمعية مكتبالبحوث الاجتماعية ليقوم بجمع الاحصاءات عن بعض نواحي الحياة الاجتماعية فى مصر . وقد بدأ المكتب نشاطه بإجراء بحث استطلاعى محدود لأجور العمال الزراعيين . ولما كان يفتقر الى امكانيات بشرية ومادية توقف نشاطه حتى سنة ١٩٥٤ . وحينئذ بدأ يجرى مجموعة من المسوح الاجتماعية للخدمات فى بضعة اقسام من اقسام القاهرة الادارية .

وفي الأربعينات من القرن الحالي اتم الدكتور عباس عمار بحثا انثروبولوجيا اجتماعيا عن أهالى محافظة الشرقية ، وقام الأب عيروط ببحث عن الفلاحين، كما نشرت «دورين وارنر» دراسة تحليلية موضوعها الأرض والفقر في مصر . ومن البحوث الرائدة في ميدان المجتمع المحلى ذلك البحث الذى أجراه فى الاسكندرية سنة ١٩٤٤ كل من السيدة زاهية مرزوق ، مديرة ادارة الجمعيات الخيرية بوزارة الشئون الاجتماعية آنذاك ، والسيد محمد سعيد امين ، أخصائى البحوث الاجتماعية فى الادارة نفسها حينئذ . وقد نشرته لهما محافظة الاسكندرية سنة ١٩٤٧ تحت عنوان « الحالة الاجتماعية لسكان الاسكندرية : بحث واحصاء وتحليل » . وفى أوائل الخمسينات من القرن الحالي نشر الدكتور حامد عمار بحثا اجتماعيا فى «سلوا» من قرى محافظة أسوان . وحلل الحياة الاجتماعية فيها ، كما بين نمو الفرد فيها نموا اجتماعيا .

المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ :

ان الصورة التى رسمها الكاتب للجهود المتفرقة التى بذلها بعض الأفراد من الدارسين والباحثين لوصف الحياة الاجتماعية فى مصر أو بعض جوانبها صورة تنم عن اتجاه آخذ فى التكوين والتبلور. أما ألوان هذا الاتجاه فكانت تبدو باهتة أحيانا وتظهر واضحة المعالم أحيانا أخرى ، تبعا لسلامة منهج الدارس أو الباحث ، وسلامة اعداده للمهمة التى يتصدى لها ، وما لديه من امكانيات مالية وخبرات فنية ، وما يتيسر فى الميدان من مادة معدة من قبل فى شكل احصاءات وبيانات رسمية وغير رسمية .

وقد ظهرت الحاجة فى مطلع عهد الثورة الى جهود جماعية توفر للبحث الاجتماعى العلمى فرصة عمل الفريق الذى يجمع أفرادا من تخصصات مختلفة ، يشتغلون معا فى مشروع بحث معين فيتسنى لهم التعمق والاحاطة والدقة والاتقان فى جو من التعاون العلمى والاشتراك فى المسئولية . حقا انه كان يوجد فى الميدان فرعان للدراسة الاجتماعية ومعهد للعلوم الاجتماعية فى الجامعات الثلاث الأولى ، ولكن وظيفة هذه الهيئات انحصرت أساسا فى اعداد المتخصصين حملة اليسانس والفنيين حملة الماجستير ، والخبراء حملة الدكتوراه . وشغل أعضاء هيئة التدريس بهذه الهيئات الاكاديمية الثلاث فى هذا الاعداد الذى يستنفذ طاقة كبرى ، كما شغلوا من جهة أخرى . بدراساتهم المكتبية وبحوثهم الميدانية ، كل حسب تخصصه وميله واتجاهه وقد أثمرت جهودهم فى كل من المجالين . فهاهم أولاء تلاميذهم قد انضموا اليهم أعضاء فى هيئة التدريس فى الجامعات ، وها هى ذى دراساتهم المكتبية

وبحوثهم الميدانية التي قاموا بها قبل سنة ١٩٥٢ قد سدت على قلتها المحدودة ، بعض الحاجة الملحة في الميدان الاجتماعي . وعلى أية حال فإن ما بذل من جهد في المجالين السالفين الذكر في الحقبة ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة سنة ١٩٥٢ ، كان قاعدة طيبة أرسيت عليها عمدة المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في عهد الثورة ، الذي تطلب تضافر القوى ومضاعفة الجهود لتنمية المجتمع المصري في أقصر فترة ممكنة .

وكان الفضل الأول في بلورة المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع منذ سنة ١٩٥٢ ، ما أنشئ من هيئات للبحوث الاجتماعية ، ضمت كثيرا من المتخصصين في ميادين شتى من العلوم الاجتماعية ، وجندتهم فرقا متعاونة للدراسة والبحث . وكانت أول هيئة أنشئت في عهد الثورة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم على أساس من الدراسة والبحث «المجلس الدائم للخدمات العامة» الذي أنشئ في سنة ١٩٥٣ لبحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعية ، وتقويم الخدمات العامة في الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح ، وبحث نشاط الهيئات الأهلية المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس لتنسيق جهودها وإتمام الافادة منها ، ومتابعة تنفيذ المشرعات المقترحة في الميادين الأنفة الذكر . ومن أهم لجان هذا المجلس « اللجنة الأهلية لمسائل السكان التي أنشئت بإنشاء المجلس نفسه وكانت مهمة هذه اللجنة دراسة الظواهر السكانية من كافة جوانبها ، وتحديد العوامل التي تؤثر فيها ، ووضع التوصيات اللازمة لتصميم السياسة السكانية للبلاد على أساس علمي يتناسب مع حاجات البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ولعل أهم اثر تركه هذا المجلس هو تطبيق فكرة الوحدات المجمعنة في الريف ، وهي تجربة اجتماعية كبرى تحتاج الى بحوث تقويمية شاملة . وفي سنة ١٩٥٧ أدمج المجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي التي كانت قد أنشئت سنة ١٩٥٥ . ومنذ انشاء هذه اللجنة واتساع اختصاصاتها ، انتشرت فكرة التخطيط في مجالين : أحدهما خاص بشئون كل وزارة ، والآخر عام شامل ينظم شئون الدولة كلها كوحدة في خطط فترية طول كل منها خمس سنوات . وقد كانت لجنة التخطيط القومي مقدمة طيبة لوزارة التخطيط التي أنشئت بعد ذلك بقليل .

وتمشيا مع سياسة الدولة القائمة على التخطيط القومي أصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل في أكتوبر سنة ١٩٥٥ قرارا يحدد اختصاصات

الإدارات العامة بالوزارة ومن بينها الإدارة العامة للتخطيط الاجتماعى . وكانت تتكون من اثنتى عشرة لجنة هى لجنة الأسرة ، ولجنة رعاية الشباب وشغل أوقات الفراغ ، ولجنة العمران ، ولجنة الصناعات الريفية ، ولجنة العادات والتقاليد ، ولجنة الزى ، ولجنة النشاط الاجتماعى الأهلى والتمويل ، ولجنة المساعدات ، ولجنة الاسكان ، ولجنة البحوث المشتركة ، ولجنة الاحصاء . وكانت هذه اللجان تختص بوضع برامج اصلاح الكيان الاجتماعى بما يتفق مع الشخصية والقومية المصرية ذات الطابع المستقل ، وتحديد انواع الخدمات التى تقوم بها الوزارة مستقبلا ، مع وضع أسس المشروعات الاجتماعية ورسم السياسة التى يجرى عليها التنفيذ ، وقد ندب للاشتراك فى هذه اللجان الدائمة كأعضاء من الخارج بعض أساتذة العلوم الاجتماعية بالجامعات . وقد قامت بعض هذه اللجان بدراسات لا بأس بها ، وكان يرجى لها النجاح المؤكد فى الميدان الاجتماعى ، لولا توقف نشاطها فى سنة ١٩٥٩

وهناك جهود مختلفة لدراسة بعض جوانب من الحياة الاجتماعية فى مصر وبحثها على أسس علمية ، تقوم بها إدارات التخطيط والمتابعة فى الوزارات ، ومعهد التخطيط القومى ، ومركز تنمية المجتمع بسرس الليان ، وإدارة الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ولكن تخصص كل من هذه الهيئات الفرعية والقومية والاقليمية يحدد اتجاهها ويضيق نطاق دراستها وبحوثها من جهة ، كما أنه يجعلها من جهة أخرى تولى التخطيط والتطبيق والمتابعة والتقويم جل عنايتها .

ولما كانت جهود هذه الهيئات على اختلاف مناحيها لا تسد الحاجة الى جهود هيئة متخصصة للبحوث الاجتماعية ، فقد أعيد تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية الذى كان قد أنشئ بالقانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ وصار بصدور القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » . وقد أوضح هذا القانون أغراض المركز بأنها النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل التى يعانىها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وجزائية تتفق وأحوال البلاد . وقد سار المركز منذ انشائه كمعهد على سياسة العمل الجماعى ، فى شكل فريق وذلك بتكوين هيئة لكل بحث من بحوثه الجنائية والاجتماعية يشترك فيها متخصصون وفنيون وخبراء فى فروع مختلفة من العلوم الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث تحت إشراف أحد الأساتذة من داخل المركز أو من خارجه ، سواء من الجامعات أو من الهيئات العلمية الأخرى . وقد تمكن المركز من نشر بحثين

كبيرين في مشكلتين خطيرتين هما البغاء في القاهرة ، وتعاطى الحشيش كما نشر أيضا في نطاق محدود بحثا أنثروبولوجيا في مشكلة الثار ، وبحثا آخر في مشكلة السرقة عند الأحداث . وهناك بحث في مشكلة القتل يجرى اعداد تقريره ، وبحث ثان في مشكلة النشل عند الأحداث ، وبحث ثالث في مشكلة تشرد الأحداث ، ودراسات في مشكلات الرشوة والمرور في مدينة القاهرة ، وفي موضوعى الاختبار القضائى ، والرعاية اللاحقة . اما البحوث الاجتماعية التى تجرى في المركز والتى أوشك انجاز بعضها والتى مازالت قيد الاجراء فتشمل بحث منطقة أسوان ، وبحث الهجرة الداخلية ، وبحث اوقات الفراغ ووسائل الترويح واثرها في التنشئة الاجتماعية ، وبحث سمات المجتمع الريفى وانماطه ، وبحث الآثار الاجتماعية للتصنيع ، وبحث المناطق المتخلفة في القاهرة ، وبحث مشكلة الطلاق ، وبحث توطين اهالى النوبة في كوم أمبو ، وبحث الاسكان وتخطيطه وآثاره في حياة الأسرة . وهناك بحث اجتماعى كبير بدأ الاعداد له ، وموضوعه مناطق العمران في الصحراء الكبرى . ويزم مع المركز أيضا البدء في الاعداد لبحث اجتماعى شامل في شبه جزيرة سيناء ، بعد اختيار من يشرف عليه ومن يشترك في هيئته من المتخصصين والفنيين والخبراء ، ويرجى الانتهاء من هذه الخطوة هذا العام . وهناك دراسات نفسية مساعدة يقوم بها فريق من النفسيين ، كدراسة الاستجابات الإدراكية للأحداث الجانحين ، ودراسة الاستجابات الشائعة لاختبار تفهم الموضوع لدى بعض الجانحين هذا فضلا عن البحوث التى تجرى في المختبر الجنائى بالمركز .

لا شك في أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أسهم اسهاما فعالا في بلورة المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر ودفع عجلتها الى الامام ، ليس فقط منذ اعادة تنظيمه سنة ١٩٥٩ ، بل أيضا منذ انشائه كمعهد قومى للبحوث الجنائية قبل ذلك بأربعة أعوام . ومن أبرز جهود هذا المركز وضعه برنامج بحوث في مشروع خطة خمسية تبدأ في سنة ١٩٦٠ ، ودعوته الخبراء في العلوم الاجتماعية لاختيار ما يستهويهم بحثه منها ، وتشكيله هيئة على شكل فريق من المتخصصين والفنيين والخبراء لكل بحث من هذه البحوث . وقد آتت هذه السياسة ثمارها وأصبح المركز خلية لا تهدأ من الباحثين من مختلف التخصصات ، يبحثون مختلف الموضوعات ، يجتمعون في مبناه بامبابه للدراسة والتخطيط والمتابعة ، ثم ينتشرون في طول البلاد من الاسكندرية شمالا الى بلاد النوبة جنوبا ، وفي عرضها من شبه جزيرة سيناء شرقا الى الوادى الجديد والواحات غربا . على أن ذلك لا يعنى أن المركز خال من الباحثين ، فهو يضم نخبة

من المتخصصين من حملة الليسانس ، والفنيين من حملة الماجستير ، والخبراء والمستشارين من حملة الدكتوراه ، وان كان عددهم لا يفي بحاجة المركز من الباحثين ليتمكن من تنفيذ سياسته المتوسعة المستقبلية .

والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى تنظيمه الجسديد اشبه بجامعة صغيرة للبحث العلمى . فالمركز يضم اربع وحدات لبحوث التصنيع والتحضر ، والريف ، والرأى العام ، وللبحوث النفسية والتربوية وذلك فى شعبة البحوث الاجتماعية ؛ كما يضم ثلاث وحدات لبحوث الجريمة والأحداث ، والعقاب ، وكشف الجريمة ، فى شعبة البحوث الجنائية . وتشبه الوحدة القسم فى الكلية ، ولها رئيس أو مشرف يدير شئونها ويرأس جلساتها . وتعرض اقتراحات الوحدات على مجلس الخبراء الذى يشبه مجلس الكلية ، ثم تعرض قراراته على اللجنة الاجتماعية أو اللجنة الجنائية حسب اختصاص كل منهما ، ثم تعرض قرارات كل لجنة على مجلس ادارة المركز الذى يتكون من أعضاء اللجنتين برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية . والمركز بهذا الشكل يعد الرائد الأول للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الشرق العربى ، وهو فضلا عن ذلك نسيج وحدة فى ميدانى تخصصه . ويمكن ان يقال بحق انه صاحب الفضل فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى عهد الثورة . فمنذ انشائه قد نهج نهجا علميا فى تدريب باحثيه الجدد ، واتاحة الفرصة لهم للتزود بالمعرفة فى وحداته ، وفى الجامعات المصرية ، وجامعات الخارج ، وفى دعوة الخبراء من الجامعات ومن الهيئات العملية الأخرى لاجراء البحوث التى يقترحونها أو يختارونها من بين بحوث خطته الخمسية ، وفى التفرقة بين الدراسات المكتبية التى تعتمد أساسا على المصادر العلمية المكتبية والوثائق والاحصاءات ، والبحوث الميدانية التى تستند أساسا الى المواد التى يمكن جمعها من الميدان بالوسائل والأدوات الفنية ، وفى السير فى هذه الدراسات والبحوث وفق مناهج البحث الاجتماعى العلمى حسب متطلبات الموضوع الذى يراد دراسته أو بحثه ، مع التزام تبيان الخطة التى تشتمل على الفرض والمجال والطريقة .

وقد استن المركز سنة علمية فريدة بعقده حلقة متخصصة كل عام ، جنائية مرة ، واجتماعية مرة أخرى ، وتقدم فى كل حلقة بحوث ودراسات أعدها بعض الخبراء فى الموضوعات المقترحة ويدعى الى هذه الحلقات المعنيون بالبحوث الاجتماعية والجنائية الذين تهمهم الموضوعات المطروحة للمناقشة . وقد نوقشت فى الحلقة الجنائية الأولى التى عقدت سنة ١٩٦١ موضوعات خمسة هى : البقاء ، وجرائم النار ومكافحتها ، والأسرة وجناح

الأحداث ، وتوحيد العقوبات السالبة للحرية ، ودور الشرطة في مكافحة الجريمة ، ونوقشت في الحلقة الجنائية الثانية التي عقدت سنة ١٩٦٣ موضوعات أربعة هي : تعاطى الحشيش ، وشرطة الأحداث ، وتخصص القضاء الجنائي ، والاختبار القضائي . أما الحلقة الاجتماعية الأولى التي عقدت في سنة ١٩٦٢ ، فكانت مهرجانا علميا لعبد الرحمن بن خلدون المنشئ الأول لعلم الاجتماع الانساني أو العمران البشرى . وقد نشرت الدراسات والبحوث التي نوقشت في هذه الحلقات وكذلك المناقشات التي دارت فيها ، والتوصيات التي انتهت اليها . ولقد ملأت كتب هذه الحلقات فراغا كبيرا في المكتبة العربية في الميدانين الاجتماعى والجنائى ، وذلك بفضل جهود الخبراء والعلماء الذين أسهموا فيها بدراسات وبحوث علمية تمتاز بالعمق والإصالة .

واتماما لرسالة المركز في تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع ، قام في مطلع هذا العام بإصدار مجلة دورية هي « المجلة الاجتماعية القومية » التي يتشرف الكاتب بنشر مقاله هذا في عددها الأول . وهذه المجلة شقيقة « المجلة الجنائية القومية » التي يصدرها المركز أربع مرات سنويا منذ مارس ١٩٥٨ . والذي يتصفح الأعداد التي صدرت من هذه المجلة حتى الآن وما حوته من دراسات مبتكرة وبحوث أصيلة يستطيع أن يتنبأ بمستقبل « المجلة الاجتماعية القومية » التي سدت فراغا كان يحس به أساتذة علم الاجتماع بخاصة ، والمعيّنون بالبحوث والدراسات الاجتماعية بعامة . ولسوف تفسح هذه المجلة صفحاتها لأفكار هؤلاء وهؤلاء ، حتى يقدح بعضها بعضا ، فتتولد من ذلك شرارة الإلهام التي تدفع الى انطلاق جديد في تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع .

ولقد استطاع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بفضل الجهود العلمية التي بذلها في تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في السنوات الخمس الأخيرة ، أن يحظى بثقة هيئات كثيرة ، على رأسها وزارة البحث العلمى التي اتجهت اليه في صيف سنة ١٩٦٣ عن طريق « اللجنة العليا لبحوث اصلاح القرية » ، إحدى لجانها ، ليمد لها يد المعونة العلمية في ميدان البحث الاجتماعى ، وذلك باجراء مسح اجتماعى شامل في ثلاث قرى في محافظة البحيرة ، وثلاث أخرى في محافظة الجيزة ، ليكون ذلك أساسا لتنمية هذه المجتمعات المحلية الريفية تنمية متكاملة . وكذلك اتجهت الى المركز « اللجنة الدائمة للتخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان » ليعاونها في اجراء البحوث الاجتماعية التي يتطلبها التخطيط العام لهذه المحافظة

التي أخذت تتأثر ، بعد سنوات طويلة ، بمشروعات قومية كبرى كإنتاج الكهرباء من مساقط مياه بحيرة سد أسوان ، وصناعة السماد في مصانع كيما الضخمة ، واستخراج الحديد الخام وتكسيهه ، ومشروع السد الذي يعد من أضخم المشروعات في العالم . لقد استطاع المركز أن يحقق هذا النجاح في الميدان الاجتماعي العلمي بفضل سياسته الحكيمة في جذب أساتذة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وإتاحة الفرصة لهم للتعاون في الحقل الاجتماعي الذي ما زال الجزء الأكبر منه بكرام لم تمتد إليه يد البحث العلمي بعد .

معالم المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر :

يستطيع الكاتب بعد ذكر ما تقدم أن يوضح معالم المدرسة الفكرية الحالية لعلم الاجتماع في مصر تمهيدا لتبيان اتجاه تطور هذه المدرسة في السنوات المقبلة . ولعل أبرز سمة لها أنها وضعية تهتم بدراسة واقع الأمور في الحياة الاجتماعية المصرية . ومعنى ذلك أنها بعيدة كل البعد عن الفلسفة الاجتماعية التي تقوم على الظن والتخيل والاعتقاد والتصور . فهي مدرسة تؤكد معالجة المادة البشرية ، سواء جمعت هذه المادة من بطون كتب التاريخ التي تصف الحياة الاجتماعية في الماضي ، أو من السجلات والتقارير وكراسات التعدادات والاحصاءات ، أو من الميدان مباشرة . والمدرسة الفكرية لعلم الاجتماع ، على هذا النحو مدرسة وصفية أولا وقبل كل شيء . وهذا أمر لا مناص منه في مجتمع ظلت أحواله الاجتماعية رديحا طويلا من الزمان غير مدروسة ولا مبحوثة الا على أيدي باحثين متفرقين قلائل لا يكونون بحكم تفرقهم مدرسة فكرية بمعنى الكلمة . وقد لا يرتاح بعض أساتذة علم الاجتماع الى هذا الاتجاه الوصفي الذي تمتاز به المدرسة الفكرية لهذا العلم في مصر ، ولكن ميدان علم الاجتماع بعامة ، وميدانه في مصر بخاصة ، في ميسس الحاجة الى بحوث وصفية كثيرة ومتنوعة . ويجب ألا يخشى الباحثون هذا الاتجاه بأية حال من الأحوال ، بل يجب أن يشجعوه ، ويرقوا به ، بحيث تصبح المكتبة العربية غنية ببحوث وصفية من الدرجة الأولى . وينتهز الكاتب هذه الفرصة ويهيب بالباحثين أن يهتموا ببحوث تكشف عن «البناء الاجتماعي» لمناطق مختلفة من المجتمع المصري وبخاصة بعد أن أصبح من اليسير الى حد كبير الحصول على بيانات احصائية لا بأس بها عن مناطق كثيرة ، جلها حضرية . وغنى عن البيان أن البحوث الوصفية الراقية تعين على كشف حقائق كثيرة ، وتساعد على صياغة فروض مختلفة يمكن أن تكون بدورها موضوعات طيبة للبحث العلمي .

ومن السمات البارزة للمدرسة الفكرية الحالية لعلم الاجتماع أنها اشتراكية النزعة . فمنذ ارساء البحوث والدراسات على دعائم علمية سليمة بفضل الخبراء من أساتذة الجامعات وغيرهم ، وهى تتناول مشكلات المجتمع الأساسية بقصد معرفة كنهها ، والتعرف على أسبابها ونتائجها ، بقصد مكافحتها للوصول بحياة المواطن الى مستوى معيشى كريم تتوافر فيه مقومات الحياة الانسانية السليمة . فهى لذلك مدرسة هادفة ، تستخدم العلم للمجتمع ، تجاوبا منها مع آلام الناس وآمالهم . والفرض النهائى من العلم هو اراحة الناس ، وطمأننتهم على حاضرهم ومستقبلهم ، وحل مشاكل علاقاتهم بعضهم ببعض . ولقد اهتم الباحثون بدراسة أحوال العمال الصناعيين وبمعيشة الفلاحين وبحثها ، مستخدمين فى ذلك الوسائل والأدوات التى أمكن تهذيبها وترقيتها الى أقصى درجة ممكنة .

والسمة الثالثة البارزة التى تميز المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر هى أنها مدرسة تكاملية ليس فقط من جهة النظرة التعليقية ، بل أيضا من ناحية الاتجاه فى البحث . فمن الناحية الأولى لا تأخذ المدرسة الفكرية المصرية بفكرة العامل الواحد ، وإنما تعترف بتداخل عدة عوامل فى أحداث السلوك أو الظاهرة الاجتماعية . كما أنها لا تؤكد من بين العوامل عاملا معينا ، كما حدث ، ولا يزال يحدث فى بعض الدول . ومن الناحية الثانية ، تتخذ هذه المدرسة اتجاها تكامليا فى بحوثها ، فتضع فى الاعتبار الجوانب الاجتماعية ، والانثروبولوجية ، والنفسية ، والاقتصادية والنفسية الاجتماعية ، والثقافية ، وغير ذلك من الجوانب التى تميز الإنسان ككائن « بيولوجى — سيكو — سسيولوجى » .

والمدرسة الفكرية المصرية لعلم الاجتماع مدرسة تجريبية ، تتخذ من مشروعات التنمية الاجتماعية الكثيرة ، التى نفذتها ولا تزال تنفذها الحكومة منذ بدء الثورة فى سنة ١٩٥٢ ، تجارب اجتماعية تبحثها بدقة ، وتصف تتابع عملياتها ، وتسجل آثارها وتحلل نتائجها . فحركة التصنيع فى منطقة أسوان ، وتهجير أهالى النوبة وتوطينهم فى كوم أمبو ، والإدارة المحلية ، وإنشاء مجتمعات محلية قروية فى مديرية التحرير والوادي الجديد ، ومجانية التعليم الجامعى ، وتنظيم التعليم الجديد ، وإنشاء الوحدات المجمع فى الريف ، كل ذلك تجارب اجتماعية فريدة تهتم بها المدرسة الفكرية الاجتماعية المصرية وتوجه إليها عناية خاصة .

إن الباحثين المصريين من أساتذة علم الاجتماع ليرحبون بهذه المشروعات التى تحقق التنمية الاجتماعية ، ويطالبون بالمزيد منها ، لأنها قد أمدتهم

بما كانوا يصبون اليه من تجارب في المعمل الاجتماعى الذى تتاح فيه الفرصة لصياغة النظريات واستنتاج القوانين العامة بخصوص علاقات أبعاد الكائنات الا وهو الانسان .

اتجاه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر في السنوات المقبلة :

أما عن اتجاه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر في السنوات المقبلة ، فهذا أمر يسأل عنه خبراء علم الاجتماع الذين يعملون في الجامعات لتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في هذا العلم ، وأولئك الذين يعملون في الهيئات العلمية ، وبخاصة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى سبق أن بين الكاتب دوره في تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في السنوات القليلة الماضية . والمركز كهيئة متخصصة كرس كل نشاطها للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أقدر من أية هيئة أخرى على توجيه تطور المدرسة الفكرية الاجتماعية ، وذلك بطبيعة تنظيمه وطريقته في العمل ، كما سبق أن أوضحنا .

وقدرة المركز على التطوير تتوقف على قدرته في تطوير نفسه ، بحيث يصبح في موقف يمكنه من القيام بدور فعال في هذا السبيل . ولما كان الكاتب يرى أن المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر سوف تتطور الى مدرسة فكرية واسعة الاطار بحيث تصبح مدرسة فكرية مصرية عربية افريقية في الوقت ذاته ، فلا بد ، بالضرورة ، أن يتطور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ليكون «المركز الاقليمى للبحوث الاجتماعية» . ومنطق هذا التطور واضح كل الوضوح ، فالجمهورية العربية المتحدة مركز لدائرتين متداخلتين ، احدهما عربية والاخرى افريقية . وهى بحكم موقعها وظروفها وما يجرى فيها من تجارب اجتماعية كبرى مطالبة بأن تنشر شبكة نشاطها العلمى خارج اطارها القومى . ولذلك كان التطور المنشود نحو الاقليمية ذات المضمون العربى الافريقى . ولقد اتى على البلاد العربية والافريقية حين من الدهر كانت فيه ميادين خصبة لبحوث قام بها خبراء فرنسيون وبريطانيون وايطاليون وأمريكيون . وقد ساعدت هذه البحوث في تطوير مدارسهم الفكرية ، بل انها كانت مسئولة الى حد كبير جدا عن اتجاهين اساسيين اتجهت اليهما هذه المدارس . هذان الاتجاهان هما الاتجاه المقارن ، والاتجاه الثقافى . ولقد آن الاوان أن يأخذ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على عاتقه مسئولية توجيه الدراسات والبحوث الاجتماعية وجهة عربية افريقية ، وتدريب الباحثين العرب

والأفريقيين ليتولوا ، بمساعدة الخبراء المصريين ، شئون الدراسة والبحث في بلادهم . ولئن كانت دراسات الغربيين وبحوثهم في بلاد أجنبية عنهم تماما قد آتت ثمارها ، فماذا تكون النتيجة لو توفر على الدراسة والبحث أفراد تربطهم بسكان هذه البلاد روابط ثقافية شتى ؟ ولقد بدأ هذا الاتجاه الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى ببحثه الاستطلاعي في هذا الميدان عندما زار قبائل الأزاندي في وسط أفريقيا سنة ١٩٥٤ .

والمركز اذ يقوم بهذا الدور في السنوات المقبلة لن ينسى مسؤولياته نحو موطنه الأصلي ، الجمهورية العربية المتحدة ، التي صارت ، بعد أرساء قواعد الإدارة المحلية ، تنبض بمشروعات متنوعة كثيرة ، تمخضت عنها حركة التنمية السريعة الحادثة في كل المحافظات على السواء . وها هو ذا نشاط المركز العلمى قد امتد حاليا الى محافظة أسوان في اقصى الجنوب وبدأ يمتد الى الوادى الجديد والواحات في الصحراء الغربية كما أسلفنا . ولن يمضى وقت طويل حتى يضطر المركز الى انشاء فروع أو مكاتب له في المحافظات ، أو على الأقل ، يقوم بتدريب المتخصصين من كل محافظة ليجعلهم أقدر على الدراسة والبحث ، على أن يتبع هذا التدريب بخطة تتيح اعادته في فترات غير متباعدة . وبذلك يكون المركز قد طور نفسه ليضع علم باحثيه ، سواء من الموظفين داخله أو ممن ينتدبهم من الجامعات والهيئات العلمية الأخرى ، في خدمة المجتمع . وهكذا يشارك المركز الجامعات في تطوير المجتمع وصنع مستقبله ، ويسهم في توجيه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في السنوات المقبلة .

السكان

كنجزلى دافيز *

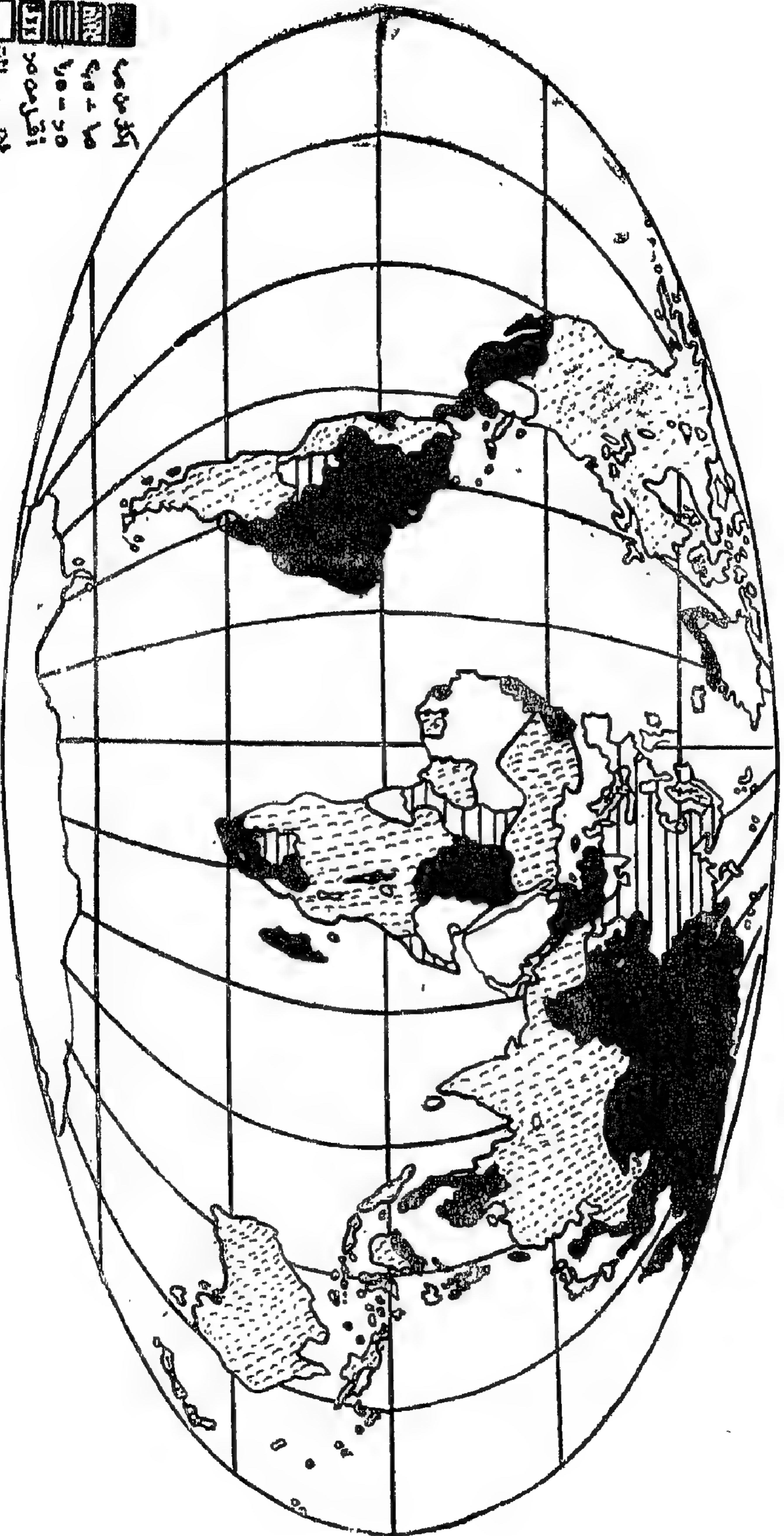
يعتبر كنجزلى دافيز من علماء السكان فى العالم ، ويسر المجلة أن تقدمه اليوم فى أحدث ما كتب عن مشكلة السكان فى العالم ونشير الى أن الآراء الواردة بالمقال لا تمثل بالضرورة رأى المجلة .

« أن معدل زيادة السكان الحالى يدل على أن سكان العالم يتزايدون ستة أمثال عددهم فى القرن الواحد . ومع ذلك فالتاريخ الحديث يشير الى أن هذا المعدل سينخفض بناء على رغبة وتصميم المجتمع ذاته » .

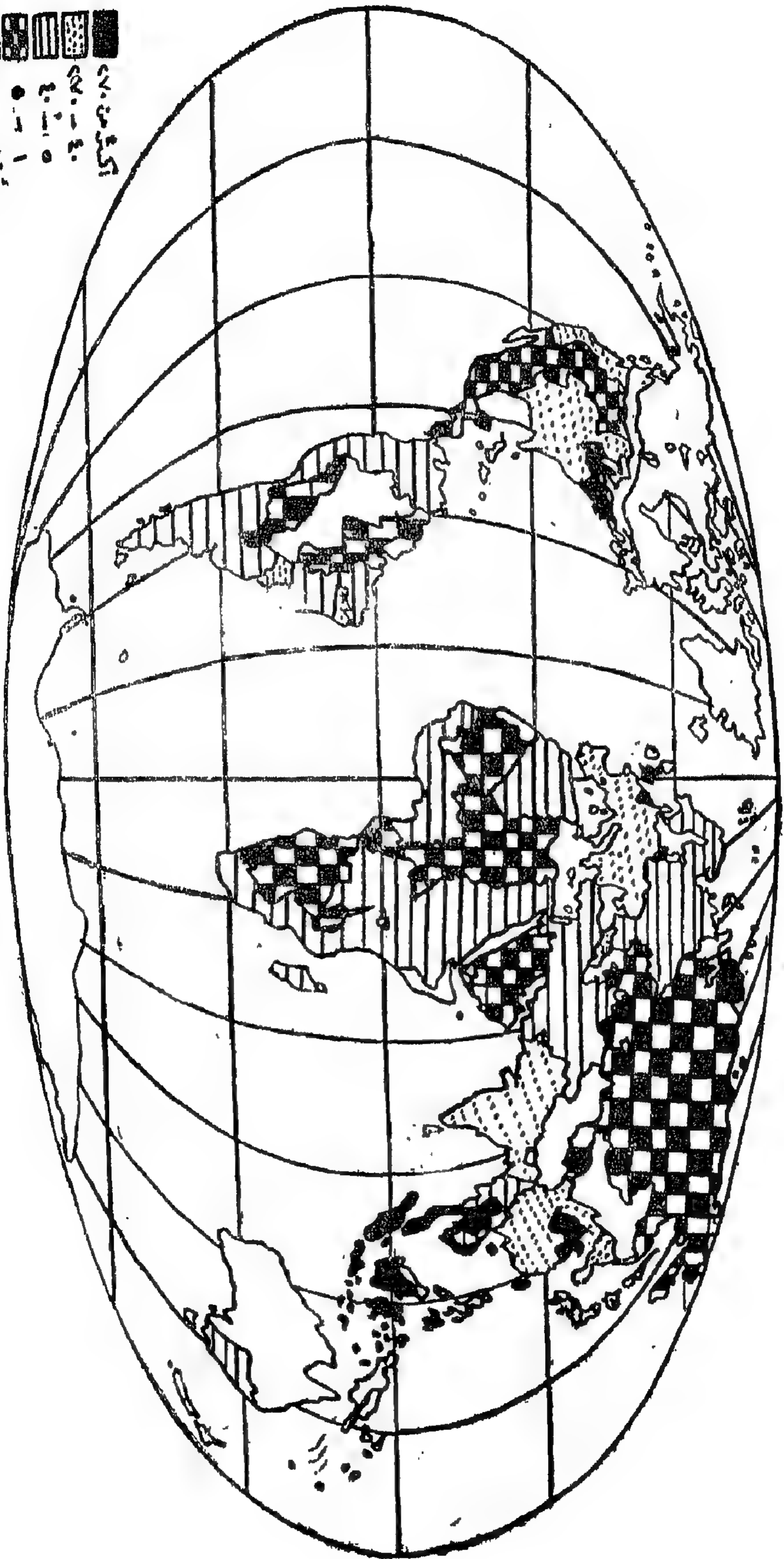
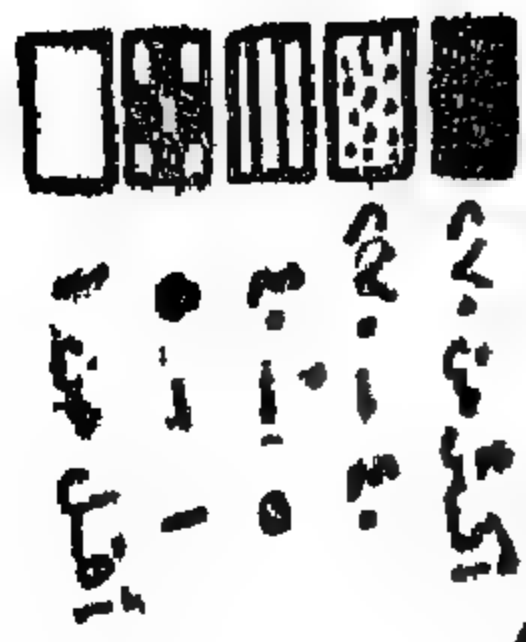
يعتبر الانفجار فى زيادة السكان ظاهرة عصرنا الحديث . فمنذ مئات آلاف السنين ، كان الجنس البشرى موزعا فى أنحاء العالم بكثافة قليلة . وباستمرار هذا التوزيع وهذه الكثافة القليلة تميز الانسان عن باقى الكائنات الحية بمعدل وفيات منخفض ، ولذلك كان معدل تكاثره بطيئا بالنسبة لعدده . وتحت الظروف البدائية التى كان يحياها الانسان كان ازدحامه فى منطقة واحدة يؤدى الى ارتفاع معدل الوفيات نتيجة للجوع والمرض والحروب ، ومع ذلك فانه كان أسعد حالا اذا ما قورن بباقى الكائنات الحية . وكانت لدى الانسان سمات تؤهله للسيطرة فى المستقبل ، منها قدرته على الانتشار والتنقل ، كذا احتماله لتنوع الطعام (وساعده على ذلك استخدامه المبكر للطهى) ، بالإضافة الى اعتماده على تعاون الجماعات التى يعيش فيها وسرعة انتقال أنماط الثقافة والحضارة وأساليبها . وبمرور الوقت كان على الانسان أن يتعلم كيف يعيش فى مجتمعات بشرية دون ارتفاع معدل الوفيات .

وبقى الانسان موزعا على كثافات قليلة خلال ثورة العصر الحجرى الحديثة رغما عن التقدم الذى أحرزه فى استئناس الحيوانات والتحكم فى الزراعة واختراع المنسوجات والأوانى الفخارية . وقد عانى الانسان فى مطلع الأمر الكثير من الأوبئة والمهالك بالإضافة الى الثورات الطبيعية كالفيضانات ، وبذلك بقى معدل زيادة السكان منخفضا حتى القرن السادس عشر وخلال القرن السابع عشر .

* مترجم من :



النسبة المئوية للزيادة في المأ في الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٧١



كثافة السكان في عام ١٩٦١

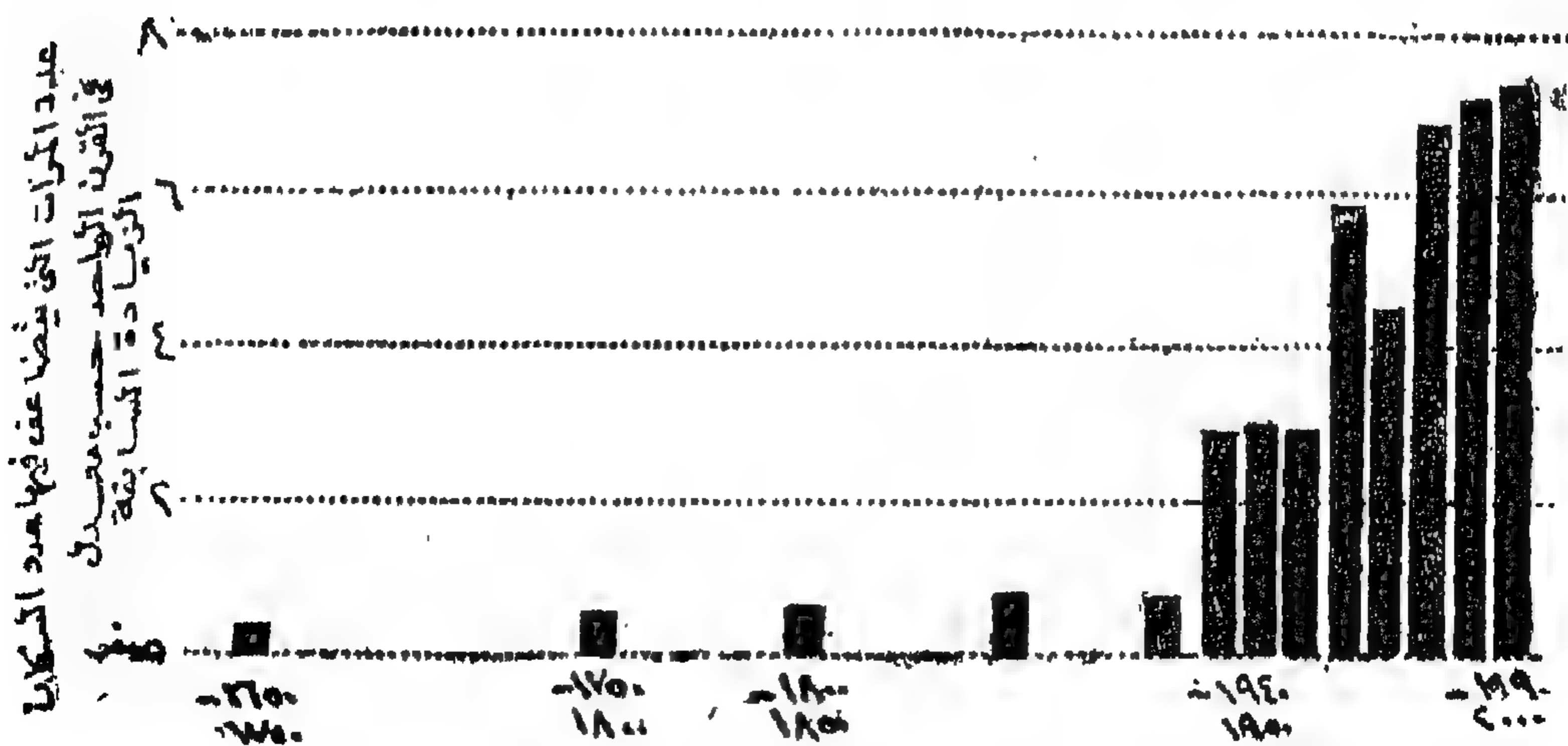
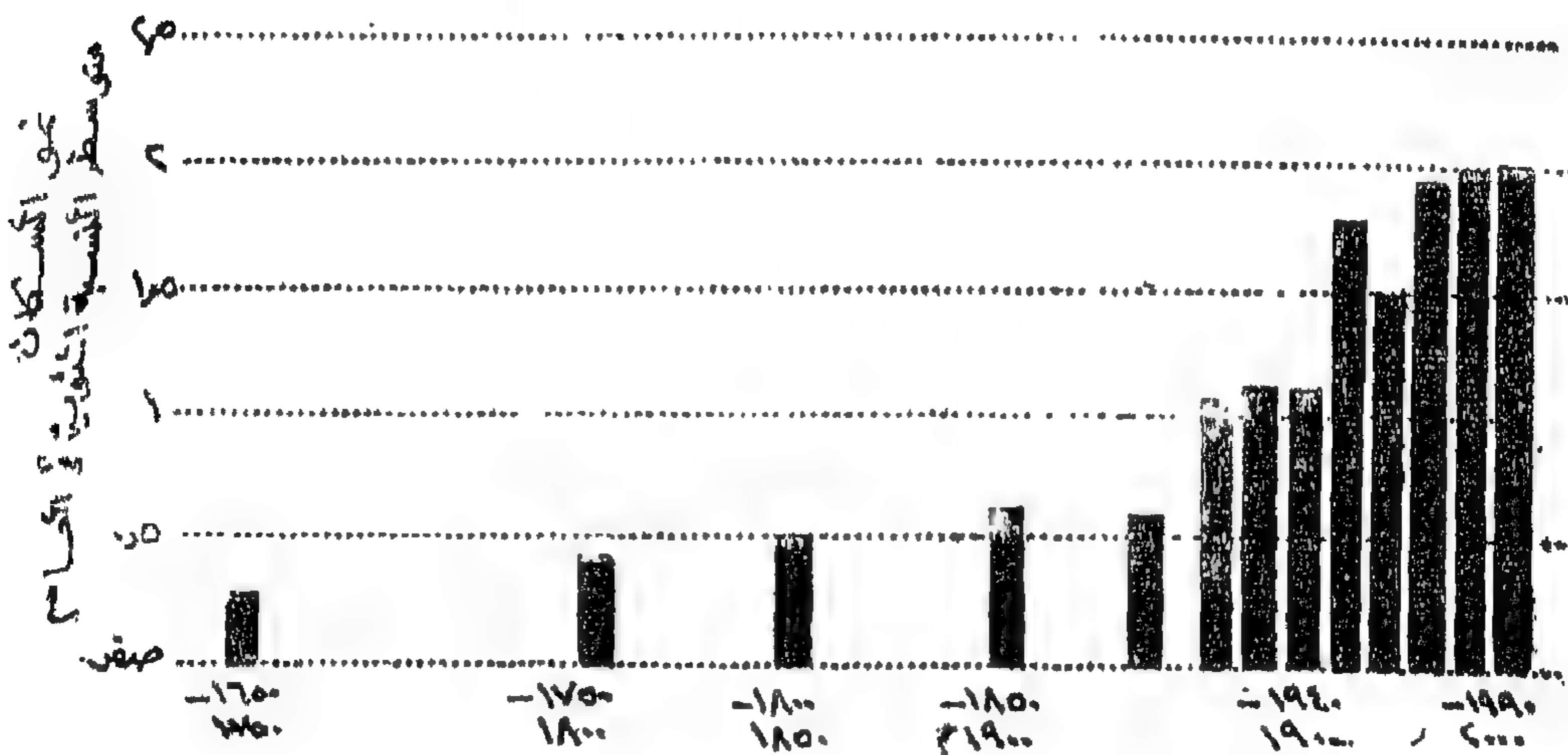
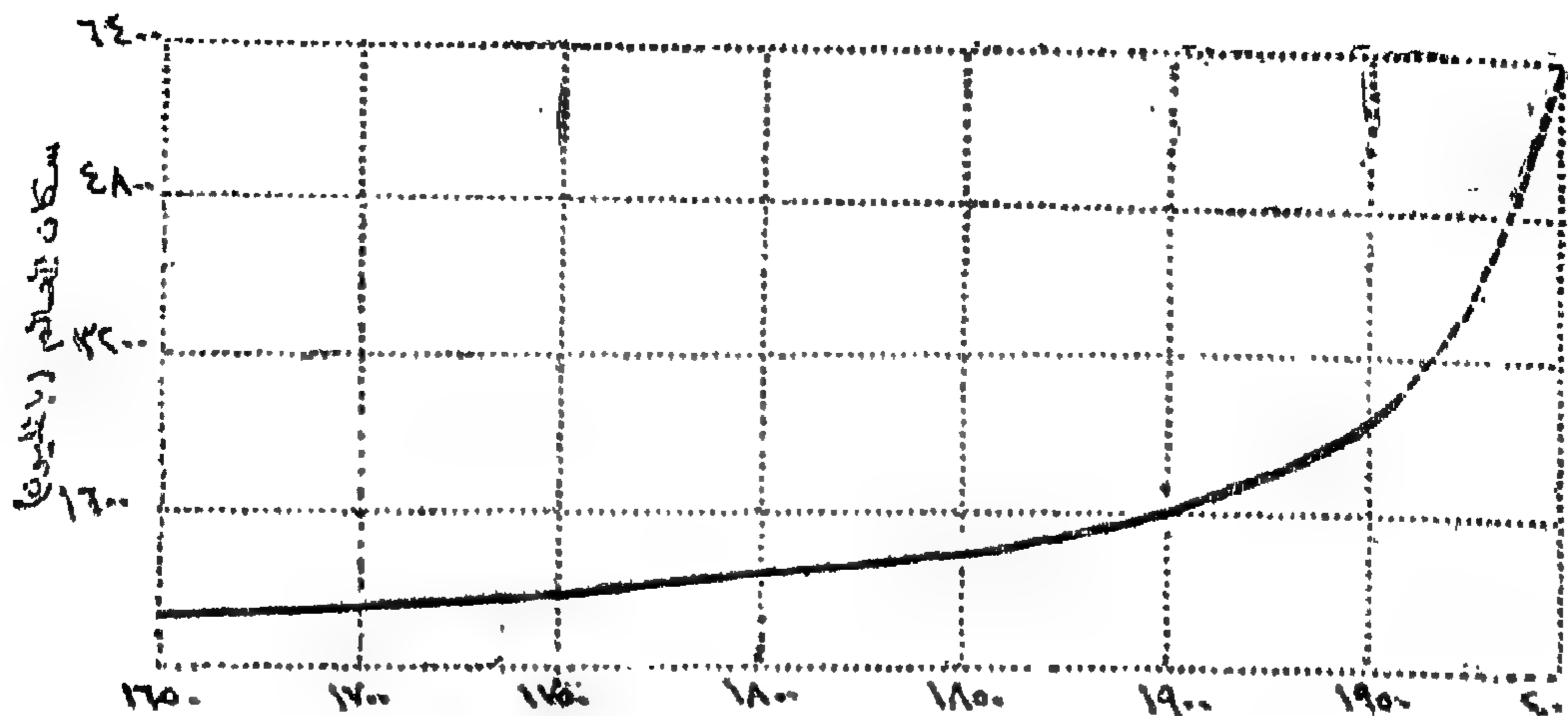
ثم حدث الانفجار السريع في معدل زيادة السكان . فبين عامي ١٦٥٠ — ١٨٥٠ تضاعف معدل الزيادة السنوي ، ثم تضاعف مرة أخرى في عام ١٩٢٠ وبعد الحرب العالمية الثانية ، وفي الحقبة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ارتفع ارتفاعا كبيرا (انظر الرسم صفحة ٣٩) . وفي وقتنا الحالي يرتفع معدل النمو السكاني ارتفاعا واضحا لا يمكن احتمال له لأكثر من لحظة جيولوجية .

فمنذ عام ١٩٤٠ زاد معدل سكان العالم من ٢٥٠ مليون الى ٣٢٢ مليون ، وتعتبر الزيادة في السكان خلال الثلاث وعشرين عاما الماضية أكثر من اجمالي التعداد التقديرى لسكان العالم كله عام ١٨٠٠ ولو استمر هذا النمو المضطرد في السكان بنفس معدل العشر السنوات الماضية في خلال المائة عام المقبلة لازداد تعداد سكان الأرض ستة أمثال عدده الحالي .

كما تشير التنبؤات الى أنه في خلال الأربعين عاما القادمة سيزداد معدل الزيادة في السكان أكثر مما هو عليه الآن . كما تشير التنبؤات التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة الى أن معدل زيادة السكان خلال السنوات المقبلة وحتى انتهاء القرن الحالي — أى حتى عام ٢٠٠٠ — يعتبر مرتفعا للحد الذي قد يؤدي استمرار هذا المعدل الى زيادة سكان العالم سبعة أمثال التعداد الحالي في خلال مائة عام . وقد اعتمدت هذه التنبؤات على فرض أن التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة في مختلف المناطق والتي تتفاوت في درجة تقدمها ستبقى على ما هي عليه . ولا شك أن مثل هذه التنبؤات لا تعطي الأرقام الحقيقية لعدد سكان العالم المنتظر في عام ٢٠٠٠ ، فقد تقل هذه التنبؤات بليون أو بليونين عن الرقم الحقيقي أو قد تعادله ومن الملاحظ أن تنبؤات الأمم المتحدة تتفق مع التنبؤات الأخرى التي ظهرت في الأعوام الأخيرة والتي تحمل بين طياتها الكثير من التحفظ . فمثلا ، في عام ١٩٦٠ كان تعداد العالم الحقيقي أكثر مما توقعته الأمم المتحدة بخمسة وسبعين مليونا .

(نشرت الأمم المتحدة هذا العدد التقديرى عام ١٩٥٨ وعلى أساس بيانات استخلصتها عام ١٩٥٥) .

وحتى نتمكن من فهم الأسباب التي أدت الى النمو المضطرد في سكان العالم ، لا يمكننا أن نقصر دراستنا على الاتجاه العالمى في هذه الزيادة ، إذ أنه قد يعطينا تفسيراً اجماليا لما يحدث في مناطق تختلف اختلافا بينا في مراحل نموها وتطورها . وعلى سبيل المثال ، نجد أن المرحلة الأولى في التطور الديموجرافى للدول الحديثة — أى انخفاض معدل الوفيات ظهرت



في الشمال الغربي لأوربا قبل ظهورها في أى منطقة أخرى من العالم . ومع أن النمو السكاني في هذه المنطقة قد أصبح حاليا أقل من أى منطقة أخرى في العالم ، إلا أن هذه المنطقة شهدت أيضا أول زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة لانخفاض معدل الوفيات . وبالنسبة للتطور الديموجرافي المتقدم في هذه المنطقة ، يمكننا أن نعتمد على تحليل هذا التطور في تفسير ديناميات السكان الحديثة .

ذكر المؤرخ راسل (J.C. Russell) أن متوسط العمر في إنجلترا في المراحل الأخيرة من العصور الوسطى كان حوالي ٢٧ عاما . وفي نهاية القرن السابع عشر وفي خلال معظم القرن الثامن عشر كان حوالي ٣١ عاما في إنجلترا وفرنسا والسويد ، وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر أصبح ٤١ عاما . وتدل الإحصائيات القديمة والتي يمكن الاعتماد عليها أن معدل الوفيات انخفض بغير انتظام في الدنمارك والسويد والنرويج حتى عام ١٧٩٠ ، ثم انخفض هذا المعدل بسرعة وانتظام عقب هذا التاريخ ، وفي نفس الوقت بقي معدل المواليد ثابتا تقريبا حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . وكانت النتيجة زيادة واضحة في المواليد عن الوفيات ، أو ما يطلق عليه علماء السكان بالزيادة الطبيعية (انظر الرسم صفحة ٤٥) . وفي خلال القرن من ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الأولى كان معدل الزيادة السنوى في الثلاث دول السكندنافية حوالي ١١ر٨ في الألف — أى ما يقرب من خمس أمثال ما كان عليه في منتصف القرن الثامن عشر ، وما يكفي لزيادة التعداد ثلاث مرات في خلال ١٠٠ عام .

ولفترة طويلة تأثر تعداد السكان في الشمال الغربي لأوربا تأثيرا بسيطا نتيجة لهذه الزيادة الطبيعية . ولكن حدث رد فعل واضح ، فقد ظهرت استجابات كثيرة أدت كلها الى انخفاض في النمو السكاني . فمثلا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بدأ ملايين الأفراد في الهجرة من أوربا الى أمريكا وأستراليا وجنوب أفريقيا . ففي الفترة ما بين ١٨٤٦ — ١٩٣٢ قدر عدد المهاجرين من عشر دول متقدمة في أوربا بحوالي ٢٧ مليون نسمة، كان من ضمنهم ٢ر٤ مليون فقط من الثلاث دول السكندنافية ، وبذلك أصبح تعداد الثلاث دول في عام ١٩١٥ ، ١١ر١ مليونا فقط ، في الوقت الذي كان مقدرا لهذه الدول أن يصبح تعدادها ١٤ر٢ مليون نسمة .

وبالإضافة الى هذا العامل كانت هناك استجابات أخرى عملت على انخفاض معدل الوفيات . فبالرغم من معارضة الكنيسة والدولة ، ظهرت اتجاهات لتنظيم النسل وأصبحت عمليات الاجهاض معروفة ، وارتفع

سن الزواج ، كما تفشت ظاهرة عدم انجاب الأطفال في المجتمع وكانت النتيجة انخفاضاً في معدل المواليد والذي بمضى الوقت سبق الانخفاض في معدل الوفيات . وفي عام ١٩٣٠ كانت معدلات الخصوبة في دول أوروبا الصناعية منخفضة لدرجة أنها لو استمرت فترة طويلة لما أمكن لسكان هذه الدول تعويض كيانهم .

وحتى نتمكن من أن نفسر رد الفعل السابق لن نجد سوى القليل من الضوء تلقيه القاعدتين المعروفتين ، أولاهما أن النمو السكاني يفيد الاقتصاد ، وهذه لا تفسر السبب الذي من أجله اتجه الأوروبيون الى وقف نمو السكان . والقاعدة الثانية ، أن خطر الفقر يؤدي الى تقييد عدد السكان ، ذلك لأن السكان عادة يضغطون على مصادر المعيشة ، أيضاً لا يعتمد عليها اذ أن النمو الاقتصادي كان دائماً يسبق النمو السكاني في دول أوروبا المصنعة . ففي المملكة المتحدة مثلاً زاد متوسط دخل الفرد ٢ر٣ مرة في الفترات ١٨٥٥ — ١٨٥٩ ، ١٩١٠ — ١٩١٤ . وفي الدانمارك ما بين عامي ١٧٧٠ — ١٩١٤ كانت الزيادة في صافي الإنتاج المحلي ، مع تثبيت الأسعار ، أكثر مرتين ونصف من معدل الزيادة الطبيعية . أما في السويد والنرويج ففي الفترة من ١٨٦٠ حتى ١٩١٤ كانت الزيادة ١ر٤ مرة ، ٢ر٧ مرة أكثر من معدل الزيادة الطبيعية . وواضح من هذا أن الجهود المضنية لتقليل النمو السكاني كانت لدوافع أخرى خلاف الفقر .

وفي رأيي أن هذه الدوافع نشأت نتيجة للصراع بين الفرص الجديدة التي أتيحت للمجتمع وحجم الأسرة الكبيرة . فقد يسر مجتمع شمال غرب أوروبا المتطور فرصاً جديدة لجميع أفرادها على اختلاف طبقاتهم ؛ فمن أساليب جديدة للحصول على الثروة ، الى وسائل للارتقاء اجتماعياً ، بالإضافة الى أطر حديثة للمكانة الاجتماعية . وحتى يستفيد الفرد من هذه الفرص كان لازماً عليه هو وابناؤه الاتجاه الى التعلم واكتساب المهارات الجديدة بالإضافة الى توفير رأس المال . وكان من المتعذر على الفرد الاستفادة من هذه الفرص عن طريق زواج غير منظم أو أسرة ذات حجم كبير . ولكن نظراً لانخفاض معدل الوفيات (والذي انخفض بنجاح بين الأطفال أكثر من البالغين) كبر حجم الأسرة أكثر من ذي قبل . ففي السويد مثلاً وفي الفترة من ١٧٥٥ — ١٧٧٥ كان عدد من يبلغون سن العاشرة من الأطفال ٦ر١ فقط من بين كل عشرة في الوقت الذي كان ٨ر٥ من كل عشرة في الفترة ما بين ١٩٠١ — ١٩١٠ . وحتى يتجنب الفرد خطر كبر حجم أسرته ؛ حتى لا تتأثر مكانته ومكانة أبنائه الاقتصادية والاجتماعية ، سعى الى تأجيل أو تجنب

الزواج أو تحديد النسل بجميع الطرق الممكنة . وكان على سكان الحضر مجابهة بهاذلة تكاليف تنشئة ابنائهم والمتاعب المترتبة عليها . أما الأسر الريفية فكان يجب أن تجابهه النقص في كفاية الأرض الزراعية اللازمة للزيجات الجديدة عند بلوغ ابنائهم سن الزواج . ولم يظهر النقص في الأرض الزراعية نتيجة لكبر حجم الأسر فقط ، بل أيضا بسبب احتياج هذه الأرض الى رؤوس أموال أكثر بالاضافة الى تمتع ملاك الأرض بحياة أطول . وكان نتيجة لذلك ان أجل شباب الريف زواجهم ورحلوا الى المدينة أو الى خارج البلاد ذاتها .

وفي هذا الإطار يمكننا تقليل التناقض الوهمي — عندما زادت ثروة دول أوروبا المتقدمة انخفض النمو السكاني لهذه الدول . ويدلل على ذلك عالم الاجتماع بانكس (J.A. Banks) في كتابه « الانتعاش والوالدية » Prosperity and Parenthood » اذ يذكر ان عملية التنمية الاقتصادية في حد ذاتها قد أمدت بالدوافع لتخفيض النمو السكاني . ويمكننا أن نلاحظ حاليا أن في جميع الأمم المتقدمة يتضح لنا أن الاتجاه طويل المدى يشير الى انخفاض معدل الوفيات ومعدل معقول نسبيا من المواليد ونمو سكاني بطيء . ويعتبر هذا نظاما ديموجرافيا سليما ويسمح لهذه الدول ، بالرغم من اكتمال نضجها ، في استكمال تطورها وتقدمها اقتصاديا بسرعة غير عادية .

ومن الطبيعي أن جميع دول شمال غرب أوروبا لم تتبع نظاما موحدا ، فقد اختلفت توقيت المراحل التي مرت بها هذه الدول بالاضافة الى الاختلاف في أنماط التفضيل من بين مختلف أساليب تنظيم السكان . فعلى سبيل المثال ، لم تبلغ فرنسا درجة الزيادة الطبيعية التي بلغتها بريطانيا أو اسكنديناوا . ولم يكن هذا بسبب انخفاض مبكر في معدل المواليد فقط كما يعتقد دائما ، بل بسبب انخفاض بطيء في معدل الوفيات أيضا . فلو فرضنا تاريخيا — أننا استبدلنا معدل وفيات السويد بمعدل وفيات فرنسا ، لتفرت الزيادة الطبيعية ولا رتفعت تقريبا بالقدر الذي ينتج فيما لو استبدلنا معدل مواليد السويد . وللوقوف على أسباب انخفاض الخصوبة في فرنسا يجب أن نقرر أولا أنها كانت مزدحمة بالسكان فعلا في القرن الثامن عشر . وفي مرحلة تطورها الفكرى المعروفة ، كان من المحتمل الا تقدم كثيرا على استخدام وسائل منع الحمل وعمليات الاجهاض . ومع ذلك فقد بقي معدل الوفيات مرتفع نسبيا ذلك لأن فرنسا لم تتمكن من مجاراة جيرانها في التقدم الاقتصادي والتي أسرع في عمليات التصنيع . ونتيجة لذلك فان الفرق بين المواليد والوفيات في فرنسا أعطاهها الفرصة لنمو بطيء في السكان ومعدل أقل في الهجرة .

أما أيرلندا فلها تاريخها الديموجرافي الخاص بها ولكن مثل فرنسا تختلف عن باقي الدول في الاتجاهات أكثر من النوع . فقد كان الاتجاه في تهرب أيرلندا من الضغط البشري معتمدا على الهجرة وتأخير الزواج والبقاء بدون زواج . ففي عام ١٨٩١ كان متوسط عمر الزواج للفتيات ٢٨ عاما (يقارن بالولايات المتحدة في نفس التاريخ ٢٢ عاما) كما إن حوالي ١/٤ السيدات الأيرلنديات لم يمارسن الزواج نهائيا ، بالإضافة الى أن حوالي ٣/٤ المواليد الأيرلنديون يعيشون خارج أيرلندا ذاتها . وقد بدأت هذه التغيرات مع بدا المجاعة في عام ١٨٤٠ واستمرت مع بعض التعديل حتى يومنا هذا ، وكان تأثيرها قويا حتى جعلت من أيرلندا الدولة الوحيدة المتقدمة التي مارست انخفاضا مطلقا في السكان .

وكان مجموع السكان ٨ر٢ مليونا في ١٨٤١ وانخفض الى ٥ر٤ مليون في عام ١٩٠١ . وكانت العوامل المحددة لحجم السكان في أيرلندا ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعتها الجغرافية كجزيرة تعتمد أساسا على الزراعة وتشترك اشتراكا غير مباشر في الثورة الصناعية . كما ارتبطت الأرض بالزواج وكانت تعتبر عاملا أساسيا في تقريره ، ولم يحاول الآباء تغيير القيم المرتبطة بالأرض حرصا منهم على الاحتفاظ بها . أما الدين فكان عاملا مؤثرا في الأوضاع القائمة في أيرلندا ، فقد كان للكاتوليكية التي يعتنقها الأيرلنديون أثرا كبيرا في حياتهم نظرا للبيئة الريفية التي يعيشونها ، كما كانت الكاثوليكية عاملا من عوامل عدائهم للإنجليز الذين يعتنقون مذهب البروتستانت . وكان المذهب الكاثوليكي يؤكد أهمية خاصة لعدم الزواج ، وكان للكنيسة أثرا كبيرا في منع الاختلاط الغير مشروع وحدد ذلك كثيرا من الحمل الغير شرعي والذي غالبا ما يؤدي الى الزواج ، أضف الى هذا تحريم هذا المذهب للأجهاض واستخدام موانع الحمل . ولو أن تنظيم النسل كان مستخدما الى حد ما كما يتضح من الانخفاض في الخصوبة أثناء الزواج ، إلا أنه كان ذا أثر بسيط . كما كان الزواج من الأمور غير المرغوب فيها نظرا لتحريم الطلاق ولقلة اشتراك المرأة المتزوجة في القوة العاملة في أوروبا عموما . وكان اخفاق الدولة في التصنيع يعنى رحيل الأفراد من المزارع الى المدن وبالتالي خروجهم من أيرلندا ذاتها .

وتصور فرنسا وأيرلندا اختلافا متباينا حول مبدأ واحد . ففي شمال غرب أوروبا كان تزايد السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وأوجد هذا رد فعل متعدد المراحل خفض النمو السكاني بمعدل مناسب . ولم يكن

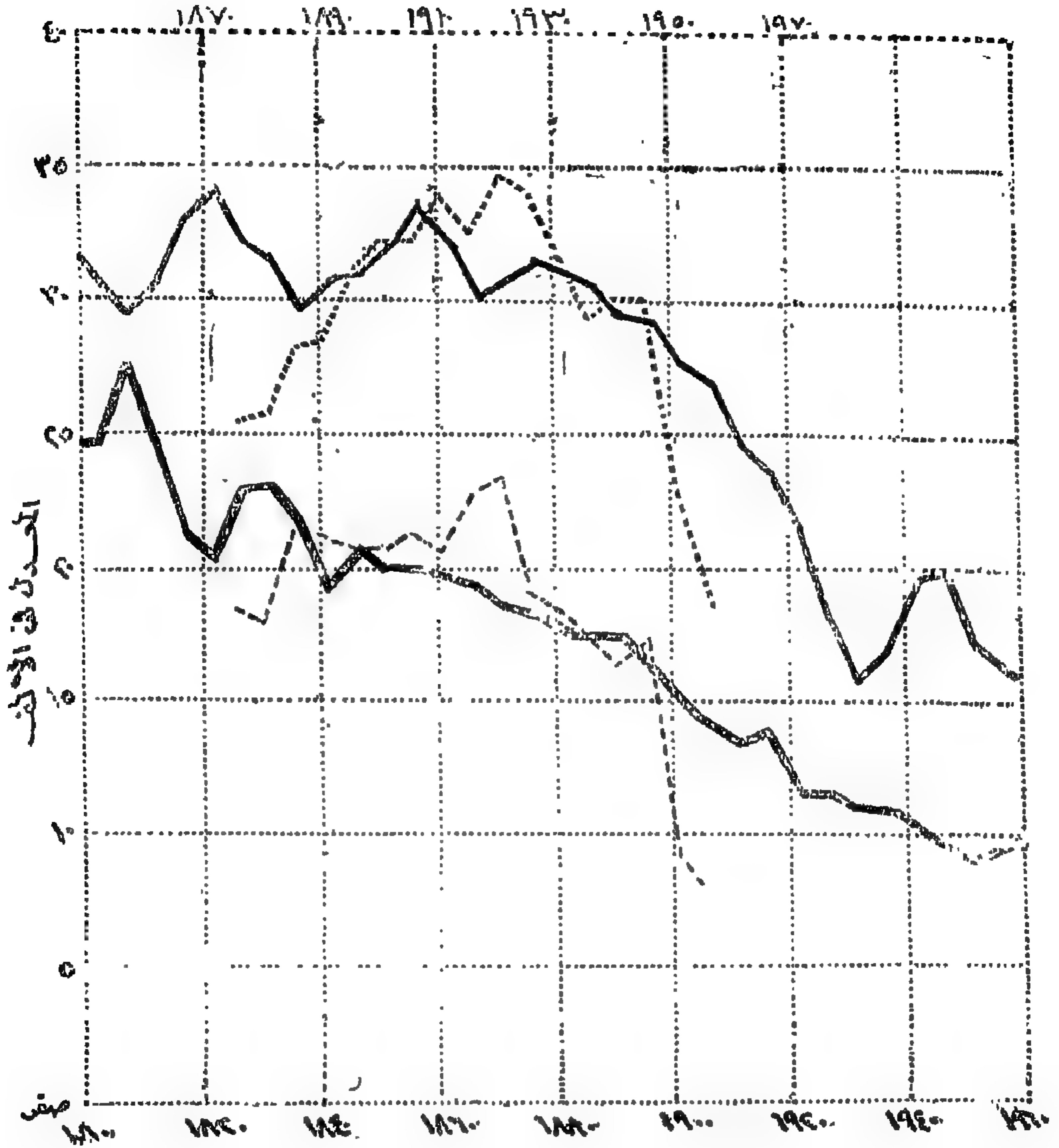
الدافع الرئيسى خلف هذا الاتجاه هو الفقر أو الجوع ولكن كان بناءا على رغبة الأفراد ذاتهم فى المحافظة وعلى تحسين مستوياتهم الاجتماعية من طريق الفرص التى أتاحتها لهم المجتمعات الصناعية .

والسؤال الذى يدور الآن هو : هل ينطبق هذا التفسير على تاريخ أى دولة مصنعة بصرف النظر عن ظروف ثقافتها التقليدية ؟

بناء على الأدلة والشواهد يمكن الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب . وللتدليل على ذلك يمكن أن نناقش الموقف الديموجرافى لليابان باعتبارها الدولة الوحيدة المصنعة وخارج نطاق أوروبا . والسؤال الذى يدور الآن هو الى أى مدى يعتبر التطور الديموجرافى فى اليابان موازيا للتطور الذى حدث فى دول شمال غرب أوروبا ؟

لو طبقنا منحنيات المعدلات الحيوية على مثيلاتها فى اسكنديناوه (انظر الرسم صفحة ٤٥) لوجدنا نموا متشابها ولو أنه بمعدل أسرع . وطبقا للإحصائيات - والتى قد يشك فى صحتها حتى عام ١٩٢٠ ويمكن الاعتماد عليها بعد هذا التاريخ - نلاحظ انخفاضا سريعا فى معدل الوفيات عند بدء التصنيع بعد الحرب العالمية الأولى . كما أن معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٤٠ يعادل تقريبا الزيادة فى اسكنديناوه فى الفترة ما بين ١٨٥٠ - ١٩٢٠ ، بمتوسط ١٢ فى الألف من السكان فى العام الواحد اذا ما قورن باسكنديناوه الذى بلغ ١٢.٣ فى الألف . كما أن معدل المواليد فى اليابان بدأ فى الانخفاض السريع لدرجة أنه انخفض أسرع من معدل الوفيات كما حدث فى أوروبا . وعقب الحرب العالمية الثانية كان انخفاض المواليد حادا الى أن بلغ ٥٠٪ فى الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٠ ويمكن القول بأن هذا الانخفاض كان أسرع انخفاض حدث فى أى دولة من الدول . كما انخفضت معدلات الحمل بين النساء فى مختلف الأعمار الى الحد الذى لو استمرت عليه لما تمكن اليابانيون من استعواض شعبهم .

ولكن هل استخدم اليابانيون نفس الأساليب التى استخدمها سكان شمال غرب أوروبا للحد من النمو السكانى ؟ الإجابة أيضا بنعم . وقد علل الغربيون حدوث التغير فى النمو السكانى فى اليابان بسببين : (الأول) الدور الهام الذى لعبته حكومة اليابان و (الثانى) الأجهاض ، ولو أن كلا السببين لا يتفى التشابه بين الأساليب التى استخدمت فى شمال غرب أوروبا واليابان .



مقارنة بين معدلات الوفيات والمواليد في الدنمارك والنرويج والسويد مجتمعين (الخطوط الكاملة) والمعدلات في اليابان (الخطوط المتقطعة) بفواصل خمسين عاما . تمر اليابان في تغير سكان يشبه للتغير الذي حدث في الماضي في اسكتلندا . والمنطقة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات توضح الزيادة الطبيعية أو النمو السكاني الذي كان يحدث بدون هجرة . وفي السنوات القليلة الماضية انخفضت المعدلات في اليابان بسرعة مذهلة .

حقيقى انه منذ الحرب اتبعت الحكومة اليابانية سياسة جادة لتنظيم النسل اكثر من اى دولة اخرى فى اى زمن مضى ولكن من الواضح ايضا ان اليابانيين خفضوا الحمل تبعا لرغبتهم الذاتية . فمن الملاحظ ان هناك انخفاضا واضحا فى معدل الانجاب منذ عام ١٩٢٠ وكان ذلك قبل ان تكون هناك سياسة حكومية تؤيد هذا الاتجاه .

أما بالنسبة للاجهاض ، فيعتبر اليابانيون استثناء عن باقى الدول فى الاعتراف بمداه . فاذا ما قورنوا بالأوروبيين نجد انهم اقل تعلقا بالخرافات بالنسبة لهذا الموضوع ، كما انهم يحتفظون بسجلات دقيقة الى حد ما عن حالات الاجهاض، فى الوقت الذى تخلو فيه الدول الأخرى من هذه السجلات . وطبقا للسجلات اليابانية ارتفعت نسبة عمليات الاجهاض المسجلة من ١١٨ فى الألف سيدة فى سن الحمل فى عام ١٩٤٩ الى ٥٠٢ فى الألف فى عام ١٩٥٥ ولا توجد لدينا اية معلومات أو بيانات تاريخية عن الدول الغربية يمكن الاعتماد عليها ، ولكننا نعلم من عدة دلالات غير مباشرة أن الاجهاض المفتعل لعب دورا كبيرا فى تخفيض معدل المواليد فى غرب أوروبا فى الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٤٠ ، بل مازال يلعب دورا هاما الى وقتنا هذا . فمثلا نجد ان « كرسنوفر تيتز » Christopher Tietze من اللجنة القومية للصحة العقلية National Committee for Mental Health قد جمع بيانات تشير الى أن خمس دول فى شمال غرب أوروبا التى كان الاجهاض فيها قانونيا لفترة من الزمن قد ارتفع فيها أخيرا معدل الاجهاض بشكل ملحوظ يشبه الى حد كبير ما يحدث فى اليابان . ففي ١٩٦٠ - ١٩٦١ كان كل ١٣٩ عملية اجهاض يقابلها ١٠٠ ولادة فقط فى المجر ، ٥٨ عملية اجهاض يقابلها ١٠٠ ولادة فى بلغاريا ، ٥٤ فى تشيكوسلوفاكيا ، ٣٤ فى بولندا . وتعتبر دول شرق أوروبا فى مرحلة نمو وتطور اذا ما قورنت بدول شمال غرب أوروبا فى أوائل هذا القرن .

ولا يعتبر الاجهاض العامل الوحيد فى انخفاض معدل المواليد فى اليابان . فقد أظهرت الدراسات التى أجريت منذ ١٩٥٠ استخدام موانع الحمل قبل هذا التاريخ كما تشير النتائج بازدياد استخدامها بعد ذلك . كما تشير أيضا الى زيادة فى عمليات التعقيم ، هذا بالإضافة الى التأخر فى الزواج ، تماما كما حدث فى أوروبا . فقد اتضح أن نسبة الاناث البالغات والبالغ عمرهن أقل من عشرين عاما ومتزوجات كانت ١٧٧ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، ١١٨ فى المائة سنة ١٩٥٥ . أما الاناث اللاتى تزوجن قبل بلوغ سن العشرين فى عام ١٩٥٩ فتبلغ نسبتهن خمسة فى المائة فقط ، فى الوقت الذى بلغت نسبتهن النصف تقريبا من مجموع الزيجات كلها فى الولايات المتحدة (٤٨٥)

في المائة في مناطق التسجيل) وأخيرا خبرت اليابان نفس خبرة غرب أوروبا في الهجرة الجماعية الكبيرة . فحتى الحرب العالمية الثانية أرسلت اليابان ملايين المهاجرين الى مختلف المناطق في آسيا والأمريكتين .

وباختصار ، نلاحظ أن اليابان جابهت الارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية نتيجة لانخفاض معدل الوفيات بنفس الطرق التي ظهرت في بلاد شمال غرب أوروبا وفي مرحلة متشابهة . ومثل الأوروبيون ، خفض اليابانيون النمو السكاني بطريقتهم الخاصة وتبعاً لاهتماماتهم ورغباتهم ولصالح أبنائهم في مجتمعهم النامي، أكثر من خوفهم من الحرمان أو الجوع أو خوفاً من ازدياد السكان في بلادهم . وقد بلغ متوسط نمو اليابان الاقتصادي ٤ر٥ في المائة سنوياً في الفترة ما بين ١٩١٣ - ١٩٥٨ وكان هذا أكثر مما حدث في دول أوروبا في مرحلة مماثلة .

وبالنسبة للدول المصنعة يجب أيضاً أن نهتم بمجموعة أخرى من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا وروسيا . اذ ظلت هذه الدول تتميز عن دول شمال غرب أوروبا واليابان بغزارة ووفرة مصادر الثروة الطبيعية بالنسبة لعدد سكانها ، فكلها تعتبر في مصاف الدول الغنية . لذلك قد نتوقع تاريخاً ديموграфияً لهذه الدول يختلف الى حد ما عن قرينه في أوروبا . والواقع أن هناك بعض الاختلافات ولكن عموماً نجد أن الأنماط متسقة في الاثنين .

وواحد من هذه الاختلافات هو أن الثروة الطبيعية التي لم تمس والتي توفرها هذه الدول جذبت الكثير من الأفراد للهجرة الى هذه الدول الجديدة . فجميع هذه الدول الحديثة والمصنعة - عدا روسيا - استقبلت موجات هائلة من المهاجرين من أوروبا . لذلك أصبح النمو السكاني في هذه الدول نمواً سريعاً أكثر من النمو الحادث في البلاد الأصلية للمهاجرين . ونظراً لحداثة هذه الدول واتساعها الذي يسمح بتوسع كبير ، تميزت بهجرة داخلية كبيرة وفرصاً جديدة تتاح لسكانها من آن لآخر . ونتيجة لذلك بقيت معدلات المواليد مرتفعة نسبياً . ففي خلال العشرة أعوام ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ، ومع استمرار الهجرة ، نمت سكان هذه الدول بمعدل بلغ متوسط ٢ر٣١ في المائة في العام الواحد في الوقت الذي كان هذا المعدل ١ر٧٦ في المائة لباقي سكان العالم .

من الواضح إذن أن الدول الصناعية الرائدة (frontier) والتي يفيض فيها الموارد يزداد نموها السكاني في مستوى أعلى من مثيله في اليابان أو دول شمال غرب أوروبا لأن الثرد العادي يشعر أنه من السهل عليه هو وأبنائه

الحصول على مكاتد اجتماعية متميزة . فالملاحظ أن المهاجرين يجذبهم اغراء الفرص المختلفة وعادة ما يبدأون حياتهم على مستوى منخفض وهذا يرفع من مستوى الأهالى الأصليين نسبيا ، كما نلاحظ أيضا زواج الأفراد فى سن مبكرة بالإضافة الى تكوينهم أسرا كبيرة نوعا . ولكن هذا الاختلاف عن النمط السائد فى الدول المصنعة يعتبر اختلافا مؤقتا ولفترة محدودة .

ففى الدول الحديثة المتقدمة ، كما فى دول شمال غرب أوروبا ، بدأ الانخفاض الشديد فى معدل المواليد بعد عام ١٨٨٠ ، وخلال الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣٠ كان المعدل يزيد بقدر ١٠ فى المائة فقط عن باقى دول أوروبا . ولو أن الانتعاش البسيط فى هذه الدول والذي حدث عقب الحرب دام لوقت أكثر من باقى الدول المتقدمة ، إلا أنه من الواضح أن هذا الانتعاش بدأ فى الانكماش حاليا ، كما أن معدل الهجرة الى هذه الدول قد قل عن ذى قبل . ويبدو أن هناك الكثير من العوامل التى ستؤدى حتما الى تحديد النمو السكانى فى هذه الدول . وبالرغم من أن متوسط كثافة السكان ما زال منخفضا غير أن هذه الدول تعتبر من أكثر الدول تحضرا . أما معدلات المواليد فإنها تتأثر بوضوح تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى ذلك ، تتمتع هذه الدول بأعلى مستويات معيشتها فى العالم ، ولكن نظرا للأقبال المستمر على موارد هذه الدول ، فإنه من المتوقع أن تقل المستويات المعيشية الممتازة طالما أن هناك زيادة فى السكان وزيادة فى استهلاك هذه الموارد .

ولنحاول الآن تحليل الموقف الديموجرافى للدول النامية او الغير مصنعة . كقاعدة عامة ، نلاحظ أن هذه الدول منذ عام ١٩٣٠ تنمو بمعدل يعادل ضعف المعدل فى الدول المصنعة ، وقد أصبحت هذه القاعدة معروفة ومثبتة فى الكثير من الدول . ويذهل المرء عندما يفكر فى هذه الحقيقة ، فإن هذه الدول بالرغم من فقرها وتزاحمها الشديد والتى كان يجب أن تحد من نموها السكانى ، أصبحت تنمو بمعدل سريع . ويشكل عدد البالغين فى هذه الدول ٦٩ فى المائة من مجموع البالغين فى العالم كله ، وايضا ٨٠ فى المائة من مجموع أطفال العالم . ولذلك فإن الموقف الديموجرافى ذاته يجعل العالم كله أكثر تخلفا أو فقرا ، وهذه حقيقة تضاعف من صعوبات التنمية الاقتصادية .

كيف يمكننا إذن أن نفسر أن أفقر أنحاء العالم تنتج أكثر عدد من الادميين ؟ ان الفرد لا يمكنه مقاومة اغراء الاعتقاد بأن التاريخ يعيد نفسه فى هذه الدول ، فهى تمر فى نفس مرحلة النمو السكانى السريع الذى يجابه

الغرب عند بدء التصنيع وصاحبها انخفاض في معدل الوفيات . ولو صح هذا فمن المحتمل أن عاجلا أو آجلا أن تحدد المناطق النامية من هذه الدول من حجم سكانها كما فعل الغرب . ومن الممكن أن يثبت صحة هذا على مر الزمن ، ولكن قبل أن نقبل الأمور على علاقتها يحسن أن نتحقق قليلا من الحقائق المجردة كما هي .

في الواقع يوجد اختلافات جوهرية بين الموقف الديموجرافي للدول غير المصنعة حاليا والموقف الديموجرافي التاريخي للدول المصنعة فعلا . وأولى هذه الحقائق المذهلة أن معدل الزيادة الأدمى أعلى بكثير من قرينه في الدول الغربية . فالدول المصنعة لم تزد أقل زيادة طبيعية فيها عن ١٥ في الألف في العام ، ففي اسكنديناوه بلغت ١٣ ، وفي انجلترا وويلز بلغت ١٤ ، وحتى في اليابان بلغت أقل من ١٥ في الألف . حقيقة أن الزيادة الطبيعية في الولايات المتحدة بلغت ٣٠ في الألف في أوائل القرن التاسع عشر ، ولكن كان السبب الرئيسى يرجع الى الهجرة الكبيرة لصغار الأفراد والتي أدت الى زيادة المواليد وليست الوفيات ونظرا للفرص الكبيرة التى أتاحتها هذه القارة والتي تحتاج الى من يستغلها .

وبالمقارنة يتضح لنا أن في جميع المناطق النامية يرتفع معدل الزيادة الطبيعية ارتفاعا كبيرا . ففي الحقبة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ كان متوسط الزيادة ٣١ر٤ في الألف في العام في تاوان Taiwan ، ٣٢ر١ في الملايو ، ٢٧ر٧ في البانيا ، ٣١ر٨ في المكسيك ، ٣٣ر٩ في السلفادور ، ٢٦ر٨ في سيلان ، ٣٧ر٣ في كوستاريكا . وهذه الأرقام ليست معدلات المواليد بل هي الفرق بين عدد المواليد والوفيات أى الزيادة الطبيعية . ويكفى أن نعلم أن عدد السكان يتضاعف خلال ٢٣ عاما اذا كان معدل الزيادة الطبيعية ٣٠ في الألف في السنة .

ومن الملاحظ أن النمو السكاني في الدول المتخلفة قد بدأ مبكرا في مراحل النمو - أو ربما يجدر بنا القول في عدم النمو - أكثر من النمو الذى حدث في الدول المصنعة . فمثلا ، في بريطانيا نلاحظ أنها بلغت ذروة النمو السكاني في ذات الوقت الذى كانت على درجة عالية من التصنيع والتحضر وكان ١/١ القوة العاملة من الذكور يعملون في الزراعة . ولو قارنا أربع دول في وقت بلوغها ذروة الزيادة الطبيعية لسكانها في القرن التاسع عشر (١٤ر١ في الألف في السنة) مع خمس دول غير مصنعة خلال نموها السريع في ١٩٥٠ (٣٢ر٢ في الألف في العام) ، لوجدنا أن الدول المصنعة كانت ٣٨ر٥ في المائة متحضرة وتبلغ قوتها العاملة في الصناعة ٢٧ر٩ في المائة ، في الوقت الذى نجد فيه الدول الغير مصنعة ٢٩ر٤ في المائة متحضرة

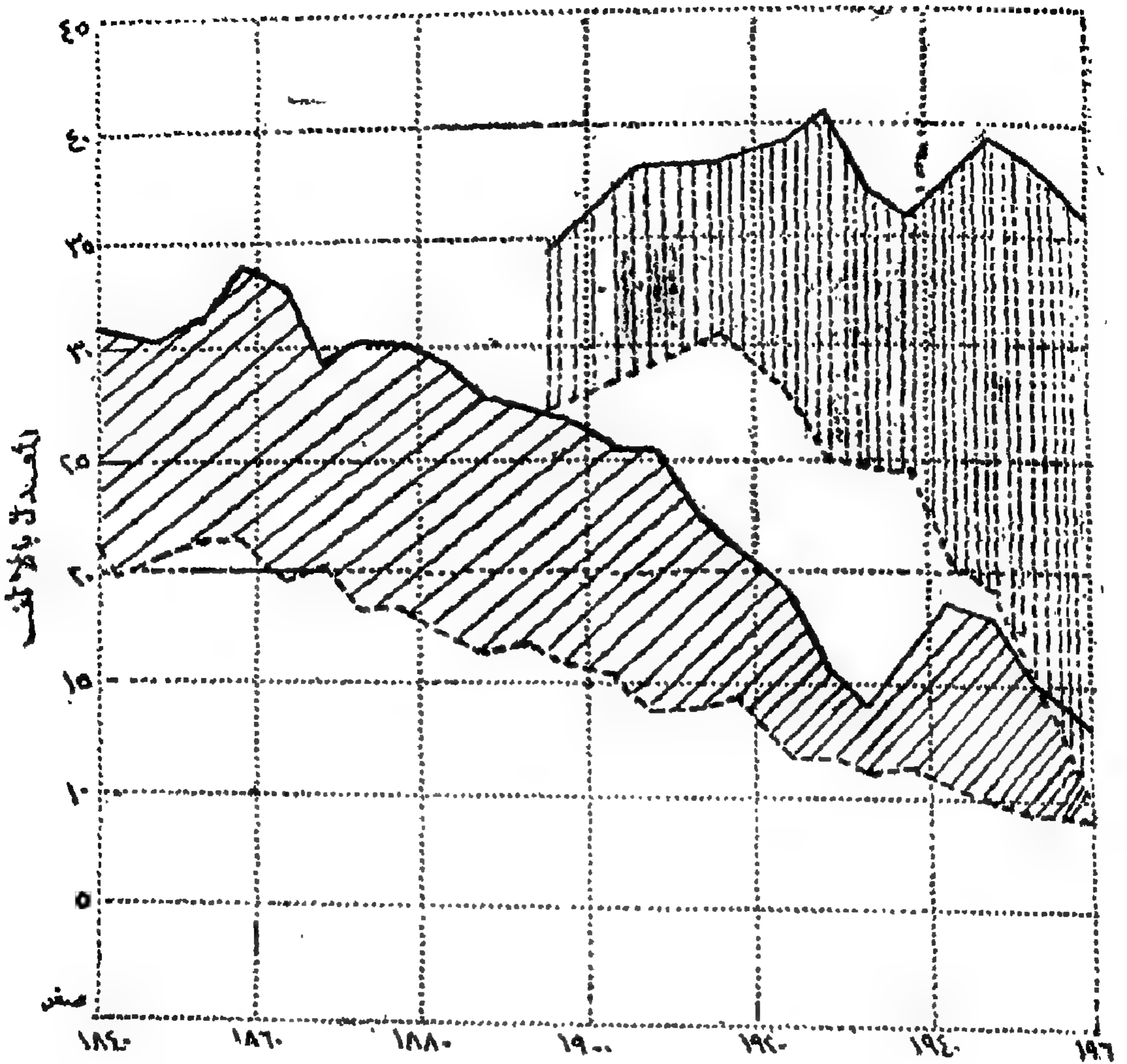
و ا ١٥ في المائة فقط من أفراد سكانها يعملون في الصناعة . وباختصار نلاحظ أن سكان الدول غير المصنعة يزداد حجمهم بسرعة في مرحلة متقدمة من مراحل الدورة الديموجرافية التي صاحبت التصنيع في القرن التاسع عشر .

ويعتبر انخفاض معدل الوفيات العامل الأساسي في زيادة السكان في الدول النامية ، تماما كما حدث في الدول المصنعة . ولكن زيادة المواليد عن الوفيات تطورت وزادت أكثر من الدول المصنعة ويظهر ذلك جليا في الرسم الذي يوضح المقارنة بين الموقف الديموجرافي في سيلان في السنوات الماضية والسويد في عام ١٨٠٠ (انظر الرسم صفحة ٤٦) .

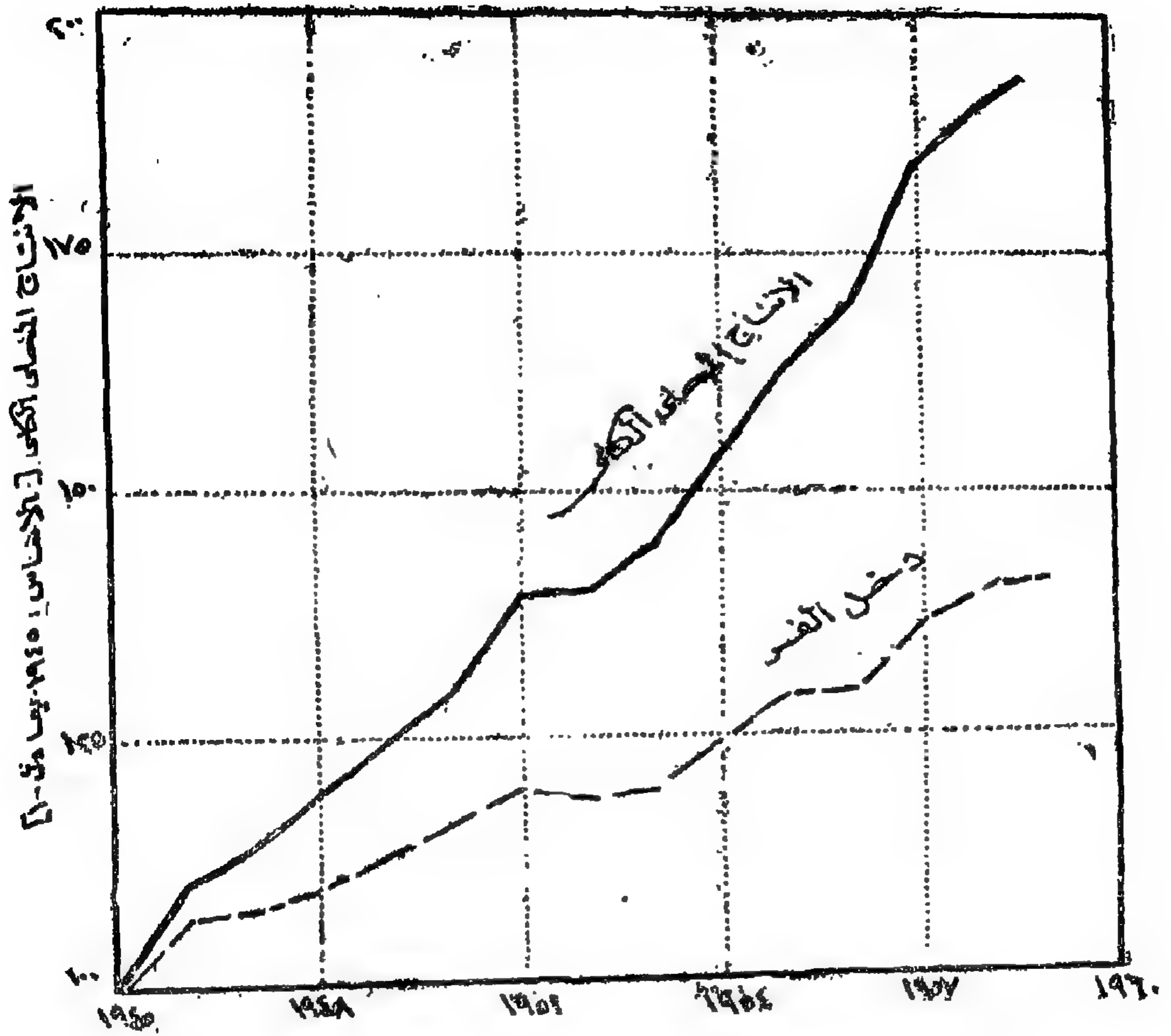
وفي أغلب الدول النامية نلاحظ انخفاض معدل الوفيات بسرعة فائقة . فمثلا ، في جزيرة موريتيس الواقعة في المحيط الهندي وفي خلال ثمان سنوات عقب الحرب تمكنت من رفع متوسط العمر من ٣٣ عاما الى ٥٥ عاما ، وتعتبر زيادة عالية لم تتمكن السويد من التوصل اليها الا بعد ١٣٠ عاما . ومثال آخر تايوان ، ففي خلال عشرين عاما تمكنت من زيادة متوسط العمر من ٤٣ عاما الى ٦٣ عاما وهي زيادة توصلت اليها الولايات المتحدة بعد ٨٠ عاما . وطبقا للسجلات الاحصائية نجد أن في ١٨ دولة نامية انخفض معدل الوفيات انخفاضا كبيرا منذ ١٩٣٠ . ففي هذا العام انخفض معدل الوفيات ٦ في المائة ، وانخفض حوالى ٢٠ في المائة عام ١٩٥٠ ، وبناءا على آخر بيانات احصائية مازال انخفاض معدل الوفيات مستمرا .

وما زالت أسباب هذا الانخفاض الحاد موضوع مناقشة وخلاف كبير ، وتوجد نظريتان متعارضتان لتفسير هذه الظاهرة ، اذ يعزو الكثيرون الانخفاض في معدل الوفيات الى ما أحرزه العلم من تقدم في الطب والصحة العامة ، ومن جهة أخرى نجد رجال الطب يرفضون الاتهام بأنهم السبب في أزمة السكان في العالم ، بل يقللون من دورهم ويعزون هذه الأزمة الى التقدم الاقتصادي .

ويؤكد الآخرون أن الانخفاض في معدل الوفيات في الشمال الغربى لأوروبا حدث عقب الارتفاع الثابت في مستوى المعيشة ، فالتحسن المستمر في الكساء والسكن والغذاء وظروف العمل أدى الى زيادة مقاومة الأفراد للأمراض . ونتيجة لذلك اختفى الكثير من الأمراض الخطيرة أو قلت حدتها بدون تدخل معين من الوجة الطبية . ويضيفون الى ذلك أن نفس العملية تتم الآن في الدول النامية .



الخط الديموجرافي الحديث يظهر في الدول الغير مصنعة ، فمعدلات المواليد (الخطوط المستقيمة) لم تنخفض انخفاضاً جوهرياً ، في الوقت الذي انخفض فيه معدل الوفيات (الخط المنقط) كما هو واضح بالنسبة لسيلان (المنطقة العليا) . ويتلاحظ أن المنطقة بين المعدلين قد اتسعت . وفي دول مثل السويد (أسفل) ، نلاحظ أن معدلات المواليد انخفضت في مرحلة التنمية قبل انخفاض معدل الوفيات بكثير ، تماماً كما يحدث في الدول المتخلفة حالياً .



الإنتاج المحلي الكلي في أمريكا اللاتينية تضاعف في الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٥٩ (الخط الكامل) ولكن نمو السكان أوقف زيادة دخل الفرد (الخط المنقط)

ومن جهة أخرى يؤمن أغلب الديموجرافيون والاقتصاديون بأن الأحوال الاقتصادية لم تعد لها نفس الأهمية التي كانت تنسب إليها في الماضي رفع المستوى الصحى في المجتمع . فالتطور الملحوظ في العلوم الطبية قد وفر أساليب متعددة لاتخاذ الحياة بالاضافة الى الكثير من الأدوية التي يمكن نقلها لأكثر المناطق تخلفا بسرعة فائقة فان أى مجتمع متخلف ، ومهما بلغت درجة تخلفه ، يمكن أن يخفض معدل وفياته ليصل الى معدل القرن العشرين المنخفض ولعدة سنوات بدون انتظار لعملية التنمية الاقتصادية أو التغير الاجتماعى البطيئين . وكثير من المؤسسات الدولية والحكومات المنتعشة اقتصاديا سعدت كثيرا بتمثيلها دور المنقذ بارسالها ارساليات وبعثات لمحاربة المرض في المناطق المتخلفة .

ولا يمكن الفصل في الرايين ، اذ أن كلاهما يحمل بين طياته بعض الحقيقة والصدق . الحقيقة أن كثير من الدول الناشئة قد أحرزت تقدما اقتصاديا ، ولكن لا يمكن القول بأن هذا التقدم ينسر لنا الانخفاض السريع في معدلات الوفيات ، كما لا يظهر لنا أى ارتباط واضح بين النمو الاقتصادى والتحسين في متوسط العمر . فمثلا ، موريتيس (Mauritius) وخلال فترة خمس سنوات من ١٩٥٣ - ١٩٥٨ انخفض متوسط دخل الفرد ١٣ فى المائة ، ومع ذلك انخفض معدل الوفيات ٣٦ فى المائة ، ومن جهة أخرى ، فى كوستاريكا وخلال فترة خمسة عشر عاما من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ زاد متوسط الدخل القومى ٦٤ فى المائة فى الوقت الذى انخفض معدل الوفيات ٥٥ فى المائة .

ويبدو أنه لا يوجد ارتباط جوهري بين المتغيرين اذا درسنا كل دولة على حدة . ففي خمس عشرة دولة نامية نلاحظ أن معدل الوفيات انخفض فى الخمسينات (١٩٥٠ - ١٩٥٩) بانتظام واضح (حوالى ٤ فى المائة فى العام) فى الوقت الذى يختلف النمو الاقتصادى لهذه الدول اختلافا بينا يتراوح بين لا شىء الى زيادة ٦ فى المائة فى متوسط دخل الفرد .

لذلك يمكننا أن نستخلص مبدئيا أن للتقدم الطبى تأثيره على انخفاض معدل الوفيات . فبلايين الدولارات التى صرفت فى سبيل رفع المستويات الصحية فى الدول النامية قد خفضت فعلا معدلات الوفيات ، بصرف النظر عن الأحوال الاقتصادية المحلية فى هذه المناطق . وقد نجحت البرامج التى نفذت للتحكم فى انتشار الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا . وهذا لا يعنى أن

التحكم في أسباب الوفيات في الدول النامية قد أصبح مستقلا كلية وبصفة مستديمة عن التنمية الاقتصادية ولكن يمكن القول أنه قد أصبح مستقلا مؤقتا ودرجة مذهلة .

وتبعاً لذلك فإن النمو السكاني يرتبط ارتباطاً ضئيلاً بالأحوال الاقتصادية في هذه الدول . ويذهب كولن ج . كلارك (Colin G. Clark) الاقتصادي البريطاني الى أن النمو السكاني السريع يشجع على التنمية الاقتصادية .

ويلقى هذا الرأي الكثير من التأييد ، ففي الماضي ارتبط النمو السكاني بالتصنيع ، وكذلك يتغير معدل المواليد (وليس معدل الوفيات) تبعاً لتغير الأحوال الاقتصادية في الدول المصنعة حالياً . أما بالنسبة للدول النامية في وقتنا الحالي ، فيبدو أنه لا توجد علاقة واضحة بين السكان واقتصاديات هذه الدول .

ففي هذه البلاد لم تتأثر المواليد أو الوفيات نتيجة للتغير الاقتصادي ومن الملاحظ أن أعلى معدلات في النمو السكاني تظهر في دول لم تتقدم اقتصادياً . فمثلاً ، في ٣٤ دولة من هذه الدول ، والتي أمكن الحصول على بيانات عنها ، نلاحظ أن الارتباط ضعيف بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٥٩ ، وفي ٢٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية وفي خلال الفترة من ١٩٥٤ — ١٩٥٩ ، نجد أن متوسط الانتاج القومي انخفض من متوسط ٢ في المائة الى ٣١ في المائة ، وفي نفس الوقت ارتفع النمو السكاني من ٢٥ الى ٢٧ في المائة في العام .

وتدل كل الشواهد على أن النمو السكاني في الدول النامية لا يساعدها بالمرّة على التقدم الاقتصادي ، بل على العكس ، قد يعيق التنمية الاقتصادية . فمثلاً ، إذا كان هناك فائض من الأيدي العاملة في الزراعة فلا شك أن هذا يعيق ميكنة الزراعة ، كما أن الازدياد السريع في عدد السكان اللازم توفير خدمات لهم يستهلك الدخل الذي كان يمكن استثماره في التعليم والأدوات أو أي احتياجات تلزم رأس المال . بمعنى آخر ، من الصعب توفير تعليم لطفل حتى يصبح مهندساً مثلاً ، وهو عضو في أسرة تتكون من ثمان أفراد ، ورب الأسرة أمي ويتحتم عليه أن يعمل عائلة من دخله من فدانين فقط .

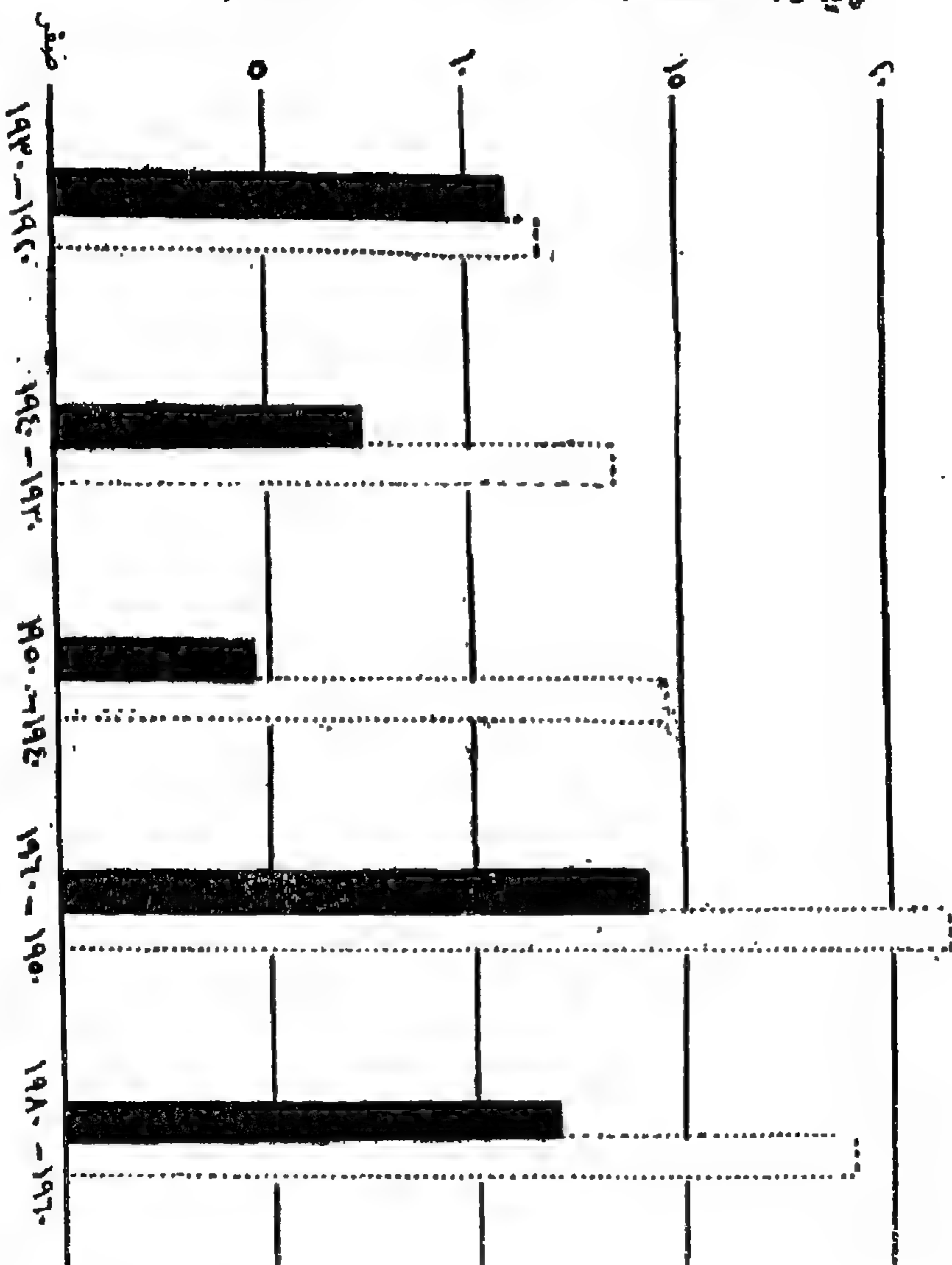
واذا ما عرفنا التقدم الاقتصادى على أنه زيادة كمية الانتاج لكل وحدة عمل آدمى ، فهذا يحتم الاستثمار فى التكنولوجيا وتحسين مهارات القوة العاملة والتنظيم الادارى والتخطيط . لذلك ففى الاقتصاد الذى يحتم انفاق انصبة متناسبة من الدخل فى سبيل اشباع الاحتياجات الاستهلاكية لسكان عددهم فى نمو مستمر — وعلى مستوى منخفض من الاستهلاك — نلاحظ أن عملية التنمية الاقتصادية تصبح صعبة نظرا للاحتياج الى رأس المال اللازم للتقدم والتحسين .

وهناك صعوبة اخرى تكمن فى عملية التحضر ، اذ يبدو أنه من الصعب تجنب التحول من المزارع والحقول الى المدينة وحتى فى أحسن حالات عمليات التحضر يكمن ضرا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية . فعندما يحدث انفجار سكانى تتأثر المدن ، ليس فقط من الزيادة الطبيعية ، بل من سيل المهاجرين اليها . ولا يهاجر الأفراد بحثا عن الفرص فى المدينة ، فالفرص محدودة وضئيلة والبطالة منتشرة ، ولكن يهاجرون مضطرين نظرا لقلة الفرص فى المناطق الزراعية المزدهمة . وفى المدينة يأمل المهاجرون فى العثور على عمل بسيط أو اعانة من الدولة أو هيئة خيرية . وقد قدرت أخيرا أن الهند — اذا استمرت فى الزيادة السكانية حسب المعدلات التى أعلنتها الأمم المتحدة — فان صافى عدد المهاجرين الى المدن فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ — ٢٠٠٠ سيبلغ حسب الترتيب من ٩٩ مليون الى ٢٠١ مليون نفس ، وفى عام ٢٠٠٠ ستضم أكبر مدينة ما بين ٣٦ الى ٦٦ مليون نفس . ونلاحظ أن من أكبر المشاكل التى تصادفها حكومات الدول النامية هى كيفية التصرف فى ملايين المهاجرين المعدمين النازحين من الريف المزدهم بالسكان .

ان النمو الاقتصادى ليس من الأمور السهلة التى يمكن تحقيقها . وحتى الآن ، وبالرغم من كل الجهود التى بذلتها البلاد النامية ، فانه لا توجد سوى دولة واحدة خارج نطاق دول شمال غرب أوروبا أمكنها تحقيق النمو الاقتصادى ، وهى اليابان . أما باقى الدول فما زال يتصارع مع مشكلة النمو السكانى الذى يزيد عما صادفته أى دولة مصنعة أخرى فى الماضى . وكثيرا من هذه الدول أيقنت أن النمو السكانى أصبح مشكلة ذات أهمية خاصة ، ولذلك قامت الحكومات بتنفيذ برامج كثيرة متعددة لتحديد النسل ، كما توفر الدولة المصنعة القليل من المعونة لتساعد هذه الدول على التغلب على المشكلة كما ساعدتهم من قبل فى تخفيض معدل الوفيات .

وترفض الكثير من الدول المسيحية تقديم المساعدة فى هذا المجال نظرا لتحريم بعض الوسائل المستخدمة رسميا (ولو أن أفراد هذه الدول

زيادة السكان [في المائة في عشر سنوات]



النمو السكاني مقارنة في مناطق الدول المختلفة (الأعداد البيضاء) والمناطق النامية (الأعداد السوداء) . أما فترات ١٩٦٠ - ١٩٨٠ فقد تكون أقل من الواقع .

يمارسون كل هذه الوسائل سرا) أما الدول الشيوعية فتمنع تقسيم المساعدة نظرا لأن تحديد نمو السكان يتعارض مع المذهب الماركسي (ولكن السوفيتيون يمارسون تحديد النسل تماما كما يفعل الرأسماليون ، وتنفذ الصين خططا دقيقة لتقليل معدل المواليد) .

أما اهتمام دول الغرب بتحسين وسائل منع الحمل فيبدو اهتماما في غير موضعه بالنسبة لتاريخ هذه الدول . فقد استخدم سكان شمال غرب أوروبا جميع وسائل تحديد النسل في الوقت الذي كانت لديهم الدوافع القوية التي تحتم عليهم ذلك . فالسؤال الأساسي الآن هو ، هل يحتمل في القريب العاجل أن يكون لدى شعوب الدول النامية حاليا نفس الدوافع أم لا ؟ هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى الإيجاب فالدراسات التي أجريت في الهند وجامايكا وبعض مناطق معينة تشير نتائجها إلى أن هناك رغبة متزايدة بين الأفراد لتقليل حجم الأسرة . بالإضافة إلى ذلك ، نلاحظ أن ظروف الدول النامية في وقتنا الحالي تساعد على هذا الاتجاه أكثر مما حدث لدول شمال غرب أوروبا في القرن التاسع عشر .

فكما حدث في الماضي ، لم يكن الدافع لتقليل معدل المواليد هو الفقر والحرمان فقط ، بل أيضا الآمال الذاتية . ونلاحظ أن سكان المناطق الزراعية في البلاد المتخلفة يتطلعون إلى ربع السكان الذين يعملون في الصناعة وعلى مستوى اقتصادي مرتفع . وتزداد آمالهم وتطلعهم إلى نيويورك وباريس وموسكو ، وأصبحوا يطالبون بالمزيد من التعليم والمواد الاستهلاكية والفرص والنفوذ ولم يعد يقنعون بحد الكفاف الذي لا يقبله أقرانهم في المناطق المصنعة .

كما أنهم بدأوا ينظرون إلى رغباتهم على أنها لا تتفق مع كبر حجم الأسر الناتجة عن انخفاض معدل الوفيات وازدياد معدل المواليد .

ويلاحظ أن سكان الدول النامية يعيشون في كثافة سكانية تزيد عما حدث في القرن التاسع عشر ، ولم يعد هناك مجال للهجرة أو قارات حديثة لاستعمارها كما أصبحت أمامهم أمثلة متعددة يمكن أن يحتذى بها ، الشيء الذي افتقده الأوروبيون عند بدأ هجرتهم إذ لم يعلموا وجهتهم في أعوام الألف والثمانمائة . ولذلك يبدو أن سكان الدول النامية المزدحمة بالسكان سيقدّمون على عمليات متعددة المراحل لتحديد النسل كما حدث في أوروبا من قرن مضى . ويبدو كذلك أن حكوماتهم على استعداد لمساعدتهم .

وسياسة حكومات هذه الدول هي الاهتمام أولا بتقوية الدوافع
والحوافز للتقليل من التزايد أكثر من اهتمامها بالوسائل أو الأساليب
الفنية لتحديد النسل .

وفي نفس الوقت نلاحظ أن الدول المصنعة بدأت تضع القيود على
نموها السكاني ، فالارتفاع المستمر في مستوى المعيشة الذي يصاحبه
النمو السكاني المتضاعف يؤدي إلى معدل استهلاك مخيف كما أدى ذلك
أيضا إلى النقص في الأرض الفضاء والمياه النقية والهواء النقي والهدوء .
وكل هذه قد تدفع إلى تخطيط ديموجرافي أكثر اعتدالا مما صادفته من
قبل .

الرأى العام والتطور الصياغى للقرار السياسى

دكتور حامد عبد الله ربيع

استاذ مساعد النظرية السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة

١ - تحديد وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى ،
لم تجد حتى الآن تأصيلا نظريا كاملا . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن
فكرة الرأى العام ذاتها لا تزال غير واضحة على الأقل لدى علماء القانون .
كذلك علماء السياسة يميلون الى الربط المطلق بين نظرية الرأى العام
والنظرية الديمقراطية . ولعل هذا مظهر من مظاهر الخلط بين القانون
الدستورى وعلم السياسة . فنحن نعلم أن نظرية القانون الدستورى ولدت
وترعرعت فى ظل الثورة الفرنسية وخلال ما أعقبها من أحداث . على أن
علم السياسة فى نظريته المعاصرة وهو يدرس الظاهرة فى ذاتها سواء
فى تطوراتها الايجابية أو فى تطوراتها السلبية ، لا يستطيع أن يتجاهل نظرية
الرأى العام بل ويستحيل عليه أن ينظر اليها مرتبطة فقط بالنظرية
الديمقراطية فى معناها الكلاسيكى للسلطة الشعبية .

وهكذا بدأت نظرية الرأى العام تخرج من حدود النظرة الشكلية
للسيادة لتنسب فى حقيقة ديناميكية للسلطة محددة وموضحة نواح جديدة
للعلاقة بين القوى العقلية التى تسود الجماعة السياسية وموضحة كيف
أن السلطة أساسا هى طاقة اجتماعية ، أو بعبارة أخرى هى تعبير عن قوى
اجتماعية معينة . وسواء كانت هذه السلطة مخولة للفرد أو للطبقة ، فإن
ذلك الذى يملك السلطة أن لم يستند ويعبر عن طاقة اجتماعية معينة ،
فانه لا بد وأن يفقد تلك السلطة .

مما لا شك فيه أن السلطة تظل محتفظة بمعناها الاصيل ، وهو الحق
فى الأمر والتوجيه . على أنها بهذا المعنى تعبر فقط عن وضع شكلى : هى
تفرض نظاما تصاعديا الوصول الى احدى درجاته يعطى المواطن حقوقا
معينة تعنى امكانيات تخول لهذا المواطن الحق فى الأمر والتوجيه والزام
الآخرين فى حدود ونطاق ذلك الحق بالخضوع واحترام ذلك الأمر . على
أن هذا المعنى تعيبه شكلية وجمود لا تقبله النظرية السياسية : هو يبنى

تفسيره للسلطة على وجود ظاهرة قانونية قد تحدت فيها اوضاع من الحقوق والواجبات بلغت من التحجر مبلغا يجعل من هذه الاوضاع طبقات متسلسلة متتابعة . وهذا التفسير يخالف الواقع ، يخالف الحياة كما هي وكما نراها ونلمسها ، اخذ وعطاء ، ارتفاع وهبوط .

ولذلك فهذا التفسير الجامد الشكلي للسلطة يجب أن يقترن به تفسير آخر واقعي لتلك الظاهرة : ظاهرة السلطة .

فالسلطة هي حق ، ولكن هذا الحق يعبر أيضا عن طاقة معينة ، وهو يسير فعلا في حدود ومدى ذلك التعبير . فصاحب الحق في التوجيه والأمر يجب أن يملك كفاءة معينة تسمح له لا فقط بأن يعبر عن تلك السلطة بل وبأن يستعمل تلك السلطة استعمالا يمكنها من البقاء والاستمرار : صفتان لازمتان حتى تكون السلطة حقيقة متداخلة في النظام الاجتماعي والسياسي . ونظرية الرأي العام ليست الا تعبيرا عن تلك الحقيقة .

حول التمييز بين أنواع النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسي الأعلى

٢ - لنستطيع أن نفهم الى أي حد يتدخل الرأي العام في تحديد التطور الصياغي للقرار السياسي ، يجب أن نبدأ فنحدد وضع القرار السياسي في النظام القائم في الجماعة بأكمله . وهذا يقودنا الى ملاحظة النقص الخطير الذي تعانيه النظريات القانونية التي حاولت أن تميز بين أنواع النظم السياسية استنادا الى حقائق بعيدة الصلة عن الناحية الوظيفية وبصفة خاصة متجاهلة كلية العلاقة بين النظام السياسي ، كحقيقة اكراهية والقرار السياسي كمظهر لتلك الحقيقة .

ولكن ماهو النظام السياسي ؟

في كل جماعة سياسية توجد مجموعة من العادات والتقاليد والقواعد خاصة بطريقة الوصول الى الحكم وما يتبع ذلك من الحق في اصدار القرارات العامة . على انه كلما تقدمت الجماعة وتطورت نحو الكمال ، فان الضمير الاجتماعي يشعر بضرورة تحديد - بطريقة وضعية ودائمة لا ابهام فيها - تلك المجموعة من القواعد التي تنظم النشاط السياسي . هذه المجموعة عندما ينظر اليها كوحدة توصف بانها نظام سياسي .

مما لا شك فيه أن كلمة نظام سياسى كلمة غامضة . ويكفى للتأكد من ذلك ما نلاحظه من أن هذه الكلمة تستعمل فى كثير من الأحيان كمرادف لكلمة الدولة أو لكلمة الحكومة وذلك مرده الى تلك الفكرة القديمة التى كانت ترى فى النظام السياسى وسيلة من وسائل استخدام السلطة من جانب ، وان نجاح النظام السياسى يتحدد بالتوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من جانب آخر . والحقيقة السياسية المعاصرة على العكس من ذلك تؤكد أن كلا هذين المبدئين لم تعد له أى أهمية . فالنظام السياسى ليس وسيلة من وسائل استخدام السلطة أو بعبارة أدق ان استخدام السلطة هو أحد عناصر النظام السياسى الذى لا ينفى وجود عناصر أخرى الى جوارها . كذلك التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يعد هو العنصر الوحيد الذى يتحدد به نجاح النظام السياسى من عدمه .

النظام السياسى بهذا المعنى لم يعد مجرد اطار شكلى — وانما هو مجموعة من الأسس الوصفية التى تحدد التسيير الفعلى *fonctionnement* للجماعة لتحقيق المثل الأعلى الذى تسعى اليه الجماعة السياسية والتى تحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية صاحبة الحق فى التوجيه وعضو الجماعة الذى يتعين عليه أن يخضع لقرارها السياسى .

وهكذا نجد أن طبيعة تكوين القرار السياسى هو معيار التفرقة بين أنواع النظم السياسية فما هو القرار السياسى ؟ وما هى أنواع النظم السياسية ؟ .

٣ — النظرية التقليدية كانت تقوم على أساس التمييز بين عناصر ثلاثة فى تحديد أنواع النظم السياسية : مصادر النظام السياسى ، الفاية من النظام السياسى وأخيرا بطريقة استخدام السلطة الحاكمة . كل من هذه المعايير الثلاثة يحدد صورا متعددة للنظام السياسى . فمن حيث مصادر النظام السياسى ، بمعنى تحديد مصدر السيادة فى النظام السياسى ، منذ أرسطو ميز علماء السياسة بين الحكومة الفردية وحكومة الأقلية وحكومة الجماعة . ومن حيث الهدف فالنظرية التقليدية تميز أساسا بين صورتين من صور النظم السياسية : الأولى وتسميها بالنظام الفردى والثانية وتوصف بالنظام الاشتراكى . الأولى حيث تتخذ الدولة موقفا سلبيا بحثا ، على عكس الصورة الثانية حيث تتدخل لتمكن الفرد من استخدام حقوقه السياسية بطريقة فعلية بأن تسمح له بالوصول الى حد أدنى من المستوى الاقتصادى وعدم التبعية الاجتماعية بحيث يستطيع أن يستخدم تلك الحقوق السياسية . وأخيرا نجد التمييز بين النظم السياسية من حيث طريقة استخدام

السلطة . وهنا نجد أنفسنا أمام صور ثلاثة : القيصرية ، والديموقراطية المباشرة والنظام النيابي . وهذا الأخير بدوره ينقسم الى أنواع ثلاثة : الحكومة البرلمانية ، والحكومة الرئاسية وأخيرا حكومة الجمعية .

على أن هذا التقسيم للنظم السياسية لم تعد الحقيقة السياسية المعاصرة تقبله بأى وضع من الأوضاع ، ذلك أن هذا التقسيم كان يعبر عن حقيقة عرفت بها الجماعة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، ولم تعد تعرفها الجماعة التى نعيش فيها اليوم فجميع النظم السياسية اليوم ترفض المبدأ الفردى ولا تدافع الا عن الفكرة الاشتراكية للحكم ، وجميع النظم السياسية لا تقبل فكرة الفصل المطلق بين السلطات ، هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن تصور صورة الحكم الفردى التى عرفت بها الجماعات القديمة . والواقع أن مرد ذلك الى الاطار القانونى الذى ظل سائدا فى الفقه الدستورى والذى لا يزال رجال القانون العام بصفة عامة يتبعونه لم يعد بمستطیع أن يعبر عن الحقيقة السياسية التى نشاهدها اليوم . وليس ادل على صحة ذلك من أن الوسائل الديمقراطية للحكم كالانتخاب مثلا والاستفتاء تعرفها اليوم جميع الأنظمة السياسية . وقد زاد من ذلك تسلل حقائق جديدة لم تكن تعرفها النظم السياسية حتى نهاية القرن الماضى ، كفكرة التخطيط مثلا وفكرة الوعى الاجتماعى . وهذا ما يعبر عنه علماء السياسة بأننا نشاهد اليوم انفجارا (weclatement) للاطارات التقليدية للظاهرة السياسية .

٤ - ازاء ذلك نجد النظرية السياسية المعاصرة تقدم تقسيما جديدا للنظم أساسه ان هذه النظم تعبر من حيث حقيقتها عن خصائص كلية تعكس حقيقة اقتصادية يمكن توزيعها طبقا لتبولوجية معينة Typologie بحيث يمكن القول بأن كل نظام سياسى انما هو وليد صورة اجتماعية أو وجود سياسى له خصائصه المميزة : Type de Structure

والواقع أن اول ما يلاحظ على النظم السياسية المعاصرة هو الاتجاه الى الخلط بين جميع هذه المعايير أو بعبارة ادق الى الجمع بينها بحيث يستحيل الاقتصار على معيار واحد ، أو بعبارة أخرى أن جميع هذه المعايير من حيث أصل السلطة والغاية من النظام السياسى وطريقة استخدام السلطة تتجمع فى جميع النظم السياسية المعاصرة . كذلك فإن الناحية المثالية أو ناحية الكفاح العقائدى هى التى أضحت تسيطر على جميع عناصر النظام السياسى . ويكفى أن نتصور مثلا نظاما كالانجليزى وآخر كالسوفيتى وثالث كالامريكى : كل من هذه النظم يستند الى فكرة التمثيل السياسى ، وكل منها تلجأ الى فكرة الانتخاب لاشراك المواطن فى توجيه أمور الجماعة ومع ذلك فلا يمكن جمع جميع هذه النظم الثلاثة فى اطار واحد .

ولذلك نجد النظرية السياسية تتجه الى التمييز بين النظم السياسية استنادا الى المثل السياسى الأعلى الذى يقود النظام السياسى . وهكذا يميز الفقيه الفرنسى بوردو بين صور أربعة : النظام الأوتوقراطى ، ثم نظام الديمقراطية المحكومة ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المقفلة .

الصورة الأولى تعبر عن الجماعات المتخلفة اقتصاديا والتي تسعى الى التطوير السريع . حيث يستند النظام السياسى الى رضا ضمنى من جانب الشعب يتمثل فى جماعة قوية قليلة بعددها ولكنها تمثل القوة الديناميكية فى المجتمع التى تسعى لتحقيق المثل الأعلى الذى يسود تلك الجماعة .

والديمقراطية المحكومة على العكس تعبر عن مجموعة تلك الصور التى عرفتها أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر . وهى تقوم فى مجموعها على أساس علاقة وثيقة بين صياغة دستورية معينة وبين فكرة قانونية محددة : فالحرية التى هى أساس النظام الديمقراطى تعنى أمرين ، أحدهما أن كل مواطن بوصفه كذلك من حقه أن يشترك فى حكم الجماعة عن طريق التصويت الدورى ، وثانيهما أنه طالما تركت الجماعة لكل فرد نطاقا معيناً يستطيع فى حدوده أن يتصرف كيفما شاء دون رقيب ودون أن يستطيع أن تتدخل الدولة فى حريته هذه بأى وجه ، تحقق المثل الديمقراطى الأعلى الذى تسعى اليه الجماعة . فى هذه الصورة من صور النظم السياسية ، بمجرد أن ينتهى الفرد من اختيار ممثليه تنقطع صلتة بالسلطة الحاكمة وهو بعبارة أخرى يراقب ولكنه لا يحكم .

الصورة الثالثة من صور النظم السياسية كما تقترحها النظرية المعاصرة هى تلك التى تسميها بالديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة ، أو الديمقراطية الإيجابية هذه الصورة هى وليدة التطور المعاصر للديمقراطية المحكومة فى غرب أوروبا : هى ديمقراطية مكافحة بمعنى أنها تسعى الى تطوير المجتمع المعاصر من ناحيته المثالية ، على أساس قانون العدد أى تحقيق مصالح أكبر عدد ممكن من الأفراد . على أن ما يميزها عن الصورة التالية هى أن الوصول فيها الى السلطة إنما يستند فقط الى رضا الشعب الصريح المتجدد المقترن ببرنامج سياسى معين . وهكذا نجد أن السلطة الشعبية ليست واحدة فى كلا النظامين : الديمقراطية المحكومة والديمقراطية الإيجابية . هى تختلف سواء من حيث مصدرها ، سواء من حيث طريقة التعبير عنها

وأخيرا من حيث طبيعتها . فمصدرها في الديموقراطية الحاكمة هو الشعب الحقيقي وليس جزءا من الشعب يضاف عليه النظام السياسى بطريقة تحكمية صفة التمثيل السياسى وطريقة التعبير عن الديموقراطية الحاكمة هى مباشرة ارادة الشعب الحقيقية وليست القرارات التى تناقش أو تعد بمعرفة الهيئات الحكومية التى تزعم انها تتحدث باسم الشعب . فالديموقراطية الحاكمة اذن هى من حيث طبيعتها عودة الى الديموقراطية اليونانية وان اختلفت الوسائل أو بعبارة أدق وان اختلفت الصورة السياسية التى عن طريقها يتحقق المثل السياسى الأعلى .

ولكن كيف نميز بين الديموقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة والآخرى ذات السلطة المقفلة ؟ الأولى الايجابية والثانية السلبية ؟ الأولى فى الواقع هى وليدة التطور المعاصر للديموقراطية المحكومة فى حين ان الثانية هى وليدة ثورة كاملة على الأوضاع الدستورية السابقة ووضع نظام سياسى جديد لا صلة له بالماضى . ونتيجة لهذا نجد ان كلا منهما يقوم على أساس مثالى مختلف من حيث مدى انسياب الحقيقة الديموقراطية فى النظام السياسى . صحيح ان كلاهما يحاول تحقيق السيادة الشعبية وتوجيه المجتمع نحو صورة سياسية تحمى مصالح الجماعة لا مصالح فرد واحد أو قسم معين من الجماعة السياسية ، الا ان الديموقراطية الايجابية (أو القريبة) تفتح أبواب الوصول الى السلطة لكل فريق من الجماعة يود ان يدافع عن فكرة معينة لحماية مصالح الجماعة ، ويصل الى فرض مذهبه السياسى أو طريقته لتحقيق المثل الأعلى السياسى من يجد قبولا أكثر لدى الهيئة الثانية أى ذلك الذى يستطيع ان يقنع أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب الحقيقي بوجاهة برنامجه ووسائل تحقيقه . ومن ثم تتفرع نتائج معينة : ان البرنامج السياسى لا يتحدد بطريقة نهائية مطلقة اذ هو قابل دائما للتغير والتطور ، والأقلية صوتها مسموع حتى ولم تستطع أن تفرض مذهبها أو غايتها على الأغلبية ، وأخيرا فالجهاز السياسى ليس هو الجهاز الادارى . اذ الأول قد يتغير تبعا لتغير البرنامج السياسى الذى يجب ان تسعى الجماعة لتحقيقه فى حين ان الثانى يمثل الناحية المستقرة فى النظام الحكومى التى يجب ان تحدد بصفة دائمة لمنع من حدوث اضطراب فى جهاز الدولة .

والديموقراطية السلبية ؟ هى وليدة الثورات أو الانقلابات الفجائية التى أدت الى الاطاحة بالنظام البورجوازى ، هدفها السياسى محدد وجامد لا يقبل التغير ولا المناقشة : القضاء على الطبقة البورجوازية واقامة مجتمع عمالى تختفى فيه الطبقات : هى صورة من صور الديموقراطية المكافحة ،

المفروض أنها تسعى الى مصلحة أكبر عدد من أفراد الشعب على أن الرضول لا يتم الا عن طريق هيئة معينة بحيث يختلط الجهاز السياسى بالجهاز الادارى .

هذه الصورة ، وهى ليست الا الديمقراطية الشيوعية تقوم على أساس أن النظام السياسى قد تحدد هدفه بشكل كامل وأن الجماعة فى وضعها الحاضر انما تسعى لتحقيق ذلك الهدف بكل قواها دون امكان أى مراجعة لهذا البرنامج لا من حيث طبيعته ولا من حيث مداه ومن ثم تتحدد نتائج معينة : فالبرامج السياسى لا يمكن تغييره ولا مناقشته ، والاقلية لا تستطيع أن تناقش برنامج الاغلبية أن لم نقل بأنها لا وجود لها ، وكذلك فالجهاز السياسى يختلط بالجهاز الادارى ، ليس فقط من حيث أن كلاهما يشترك اشتراكا مباشرا فى صياغة القرار السياسى . بل وايضا من حيث أن الجهاز الادارى يجب أن يتولاه اولئك الذين يؤمنون بنفس العقيدة السياسية التى يؤمن بها رجال الجهاز السياسى . Pourion partisan

٥ - ولكن هل هذا التقسيم خال من العيوب ؟

لو تتبعنا التحليل الموضوعى لهذه الأنواع الأربعة من النظم السياسية لوجدنا أنه يقوم على مخالطة خطيرة : فهو يجعل أساس التقسيم حقائق متحجرة دون أن يحاول الربط بينها بمنطق تطورى أو ديناميكى معين . ومن جهة أخرى لو حللنا هذه الصور لوجدنا أنها تنتهى بالتداخل بحيث يستحيل التمييز بينها : فالديموقراطية المحكومة أولا يجب استبعادها ، اذ هى تعبير عن حقيقة تاريخية ، قد اختفت كلية اليوم ، فترة ازدهار المبدأ الفردى الذى يعبر عنه اليساريون بفترة قوة النظام الرأسمالى ، وهى بهذا المعنى تستتر تاريخيا وراء جميع الصور الثلاث الأخرى ويتعين استبعادها من هذا التقسيم الرابعى اذا كانت غايتنا من التقسيم هى تقديم تبولوجية واقعية .

فلو اقتصرنا على الصور الثلاثة الأخرى لوجدنا أنها بدورها تنحصر فى صورتين : الأولى الإيجابية والأخرى السلبية . والواقع أن ما نسميه بالنظام الأوتوقراطى يجب أن ينساق الى نطاق الديمقراطية السلبية حيث أنه من طبيعته بدوره يسعى الى تحقيق صورة معينة من الديمقراطية ، أساسها مصلحة أكبر عدد من الشعب ، وأن كانت طريقة الحكم فيه جامدة أو مقفلة لا تختلف عن أسلوب الحكم الذى تعرفه الديمقراطيات الأخرى السلبية الا فى تفاصيل المذهب السياسى الأعلى : حيث هذه الأجهزة تتضمن

ثورة على الطبقة البورجوازية أما الأولى فهي تعنى ثورة على الطبقة الحاكمة المفتصة دون أن يعنىها أن تكون تلك الطبقة المفتصة بورجوازية أم غير بورجوازية ، وطنية أم أجنبية ، وإن كانت فى أغلب الأحيان تجمع بين جميع هذه الصفات .

وهذا يقودنا الى أن التمييز الحقيقى بين النظم السياسية يجب أن يكون من حيث علاقة الجماهير والقوى الشعبية بتحديد وصياغة القرار السياسى ، أو بعبارة أخرى من حيث مدى تأثير الرأى العام فى الصياغة القرارية للأمر السياسى .

فلنعرض لوجهة نظرنا بشىء من التفصيل .

أنواع النظم السياسية من حيث علاقة القرار السياسى بالرأى العام

٦ - ما هو أولا القرار السياسى ؟

الواقع أن فهمنا لمعنى القرار السياسى ، يجب أن يستند الى تحديد واضح لمعنى الديناميكية السياسية فالجماعة السياسية ليست مجرد اطار شكلى ، وإنما هى حياة متدفقة تستتر خلف ذلك الاطار وتضمها وتحصرها مجموعة النظم التى يتكون منها ذلك الاطار . والقرار السياسى ليس الا صورة من صور التوفيق بين تلك القوى المتعارضة المصطدمة بعضها ببعض الآخر .

ومعنى ذلك ؟

(أولا) أن القرار السياسى يفترض نوعا أو صورة من عدم التوازن الوظيفى *desequilibre fonctionnel* يدفع الزعيم السياسى لأن يتخذ تصرفا معيناً (تنظيم النسل ، وضع خطة اقتصادية ، اعلان حالة الحرب...) .

(ثانيا) هذا القرار يتجه من حيث طبيعته الى تحقيق نوع من التوفيق بين القوى المتصارعة فى الميزان .

(ثالثا) ان نجاح القرار السياسى يتوقف على مدى تجنبه لما نسميه بالتوتر بين القوى السياسية .

فالتطور السياسى ليس الا حقيقة ديناميكية تنبعث من مقومات معينة مردها من جانب ، العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ومن جانب آخر المثل الأعلى الذى يحوط بالجماعة ويدفعها فى تطوراتها . وهى بهذا المعنى تخضع لقانونين : قانون الحركة *La loi du mouvement* الذى يفسر تشبيه المجتمع السياسى بالجسد الانسانى ، وقانون الترسيب *La loi de la sédentarité* وهو الذى بدوره يفسر العلاقة بين القوى السياسية .

والقرار السياسى فى معناه الحقيقى ليس الا حلقة وصل للتقابل بين تلك القوى السياسية ومظهر من مظاهر التفاعل بين القوى لمنع الترسيب فى المجتمع السياسى .

كيف اذن يتحدد القرار السياسى ؟ اى كيف تتبلور القوى السياسية فى شكل قرار سياسى معبر عن التقاء تلك القوى حول تصرف معين ساعيا لاحداث نوع من التوفيق متجنباً بقدر الامكان اى صورة من صور التوتر ؟

هنا نجد انفسنا ازاء صورتين من صور النظم السياسية : الأولى الصورة الديمقراطية ، والثانية الصورة الاوتوقراطية . ومرد التمييز بينهما هو كيف تنساب قوة الراى العام فى مراحل تكوين القرار السياسى دون اى اعتبار آخر ، او بعبارة ادق مرد ذلك التمييز هو وظيفة الراى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى .

فلنعرض لتفاصيل الموضوع قبل ان نفرغ بنتائجه .

٧ - القرار السياسى فى الجماعة الديمقراطية اساسه حركة متصلة لأقلية متبادلة من السلطة الحاكمة لتتقابل مع الطبقة المحكومة فى منتصف الطريق تتحدد عنها الصياغة النهائية للقرار السياسى .

فالجماعة الديمقراطية تعلم بأن الجماعة السياسية تنقسم الى طبقتين : احدهما حاكمة والاخرى محكومة ، الأولى تقود الجماعة وتضع عناصر تلك القيادة ، والثانية تخضع لتلك القيادة لأنها تعبر عن آمالها وتحقق مثلها الأعلى السياسى . على ان الطبقة الحاكمة عندما تضع القرار السياسى المعبر عن سلطاتها لا تفرضه بطريقة تحكمية ، فهى تسعى لتجعله على قدر الامكان موافقا ومعبرا عن تيارات الراى العام المختلفة . وحيث يتحدد التوازن بين العناصر الفنية لصياغة القرار السياسى والاتجاهات الحقيقية للراى العام ، يتحدد نطاقه بإمكانيات الطبقة الحاكمة .

وظاهر من هذا :

(أولا) ان النظام الديمقراطي تتحدد صفته الديمقراطية لا من حيث اصل السلطة ، ولا من حيث التعبير عنها بقدر كونه يفترض تطابقا بين القرار السياسى والاتجاهات الحقيقية للرأى العام . وبعبارة أخرى انه ليس مجرد صورة شكلية وانما حقيقة واقعية من حيث ان القرار السياسى يعبر عن مصالح واتجاهات اكبر عدد من افراد الجماعة السياسية .

(ثانيا) أن الرأى العام هو الذى يحدد حدود القرار السياسى . فهذا يتحدد فى صياغة أولى من جانب الفنين . يتأقلم تدريجيا فى حركة دائمة حتى يصير متطابقا او متقابلا مع الاتجاهات الفعلية للرأى العام .

(ثالثا) وهذا يعنى من جانب آخر أن الرأى العام فى تغيراته واتجاهاته المتطورة اللاحقة يخضع القرار السياسى او الخطة السياسية لتغيرات مماثلة والا فان مدلول النظام الديمقراطى كما حددناه يختفى اذ يصير كذلك من حيث اصل صياغة القرار السياسى ، ويختفى من حيث تطبيق القرار السياسى على الأقل فى المدة الطويلة نسبيا التى يمكن أن تحدث تغيرا فى اتجاهات الرأى العام .

٨ - وفى الجماعة الأوتوقراطية ؟

هنا نجد طريقة تكوين القرار السياسى تختلف اختلافا كاملا ، فاذا كنا قد رأينا أن ذلك أساسه حركة اقلية متبادلة بين قوتين متعارضتين تسعيان للتوفيق بين الاعتبارات التى تعبر كل منها عنها ، نجد أن الجماعة الأوتوقراطية ترفض كلية مثل هذه الحركة . وهى ترى فى القرار السياسى أمرا اكراهيا يتحدد مقدما وعلى الطبقة المحكومة أن تقوم بحركة ايجابية تحت تأثير الدعاية السياسية لتستوعب فى الحدود الاشعاعية للقرار السياسى .

وبعبارة أخرى أن الجماعة الأوتوقراطية ، وهى تقوم على أساسين أولهما انطباق الطبقة الحاكمة مع الطبقة المحكومة (النظرية الشيوعية) ، وثانيهما عدم وجود رقابة من جانب الطبقات المحكومة فعالة ومباشرة ، لا تقبل حق الشعب فى مناقشة القرار السياسى الذى تضع أصوله الطبقة الحاكمة . وانما يتعين عليها أن تخضع لعملية غسل منظمة ، أساسها اكراه الطبقة الحاكمة التى لا تقبل القرار السياسى او على الأقل تقف منه سلبيا على ان تنصهر داخل الحدود الاشعاعية لذلك القرار السياسى .

وهذا يعنى :

(أولا) ان رأى العام يصير موقفه سلبيا بحتا ، فهو لا يناقش ولا يستطيع ان يقترح التعديل ، وانما يتعين عليه ان يتأقلم في حدود القرار السياسى الذى تحدد مقدما .

(ثانيا) هذا لا يمنع من ان السلطة الحاكمة تلاحظ حقيقة اتجاهات رأى العام ومدى قبوله او مقاومته للقرار السياسى قبل صياغته . على انها تظل مطلقة السلطة التقديرية في عمل ذلك من عدمه دون ان تستطيع الجماعة المحكومة ان تناقشها .

(ثالثا) ان الدعاية السياسية تتدخل هنا لتوجد ذلك التوازن الذى تحققه حرية التعبير عن المصالح في النظام الديموقراطى ، بأن تدفع تلك الشرائع من رأى العام التى تتخذ موقفا عدائيا او لا اهتماميا من القرار السياسى بأن تنحصر في النطاق الرضائى للقرار السياسى .

(رابعا) ان النظرية الأوتوقراطية تفترض نظرة جامدة للسلطة : سواء من حيث صنع الجماعة السياسية بالقرار او من حيث امكانية تغيرات القرار السياسى في المراحل المتعاقبة .

٩ - وهكذا نستطيع ان نميز بين أسلوبين من أساليب الحكم . أحدهما ديناميكى متطور ، والآخر جامد ستاتيكى Statique ، أولهما يعنى أقلمة مستمرة والثانى يعنى استيعابا مباشرا . ولكن الذى يجب ان نلاحظه ، أن هذا التمييز لا صلة له بطريقة الوصول الى الحكم : فمن الممكن في نظام نيابى تتحدد فيه الطبقة الحاكمة عن طريق الانتخاب المباشر ، ان نجد وسيلة للحكم أوتوقراطية ، أساسها ان تحديد القرار السياسى ، من جانب هذه الطبقة الحاكمة يتم دون أى عناية بتعرف الاتجاهات الفعلية للرأى العام .

على ان هذا التعارض بين أسلوبين من أساليب الحكم يخفف من حدته من الناحية الواقعية تقاربا من حيث التيسير الفعلى لإدارة الحكومة حيث نجد ان اغلب الجماعات السياسية تميل الى الجمع بين الأسلوبين بطريق يزيد ويقل تبعا لظروف كل قرار سياسى على حدة .

والواقع أن هناك عوامل معينة تدفع الى التقريب بين هذين الأسلوبين من أساليب صياغة القرار السياسى .

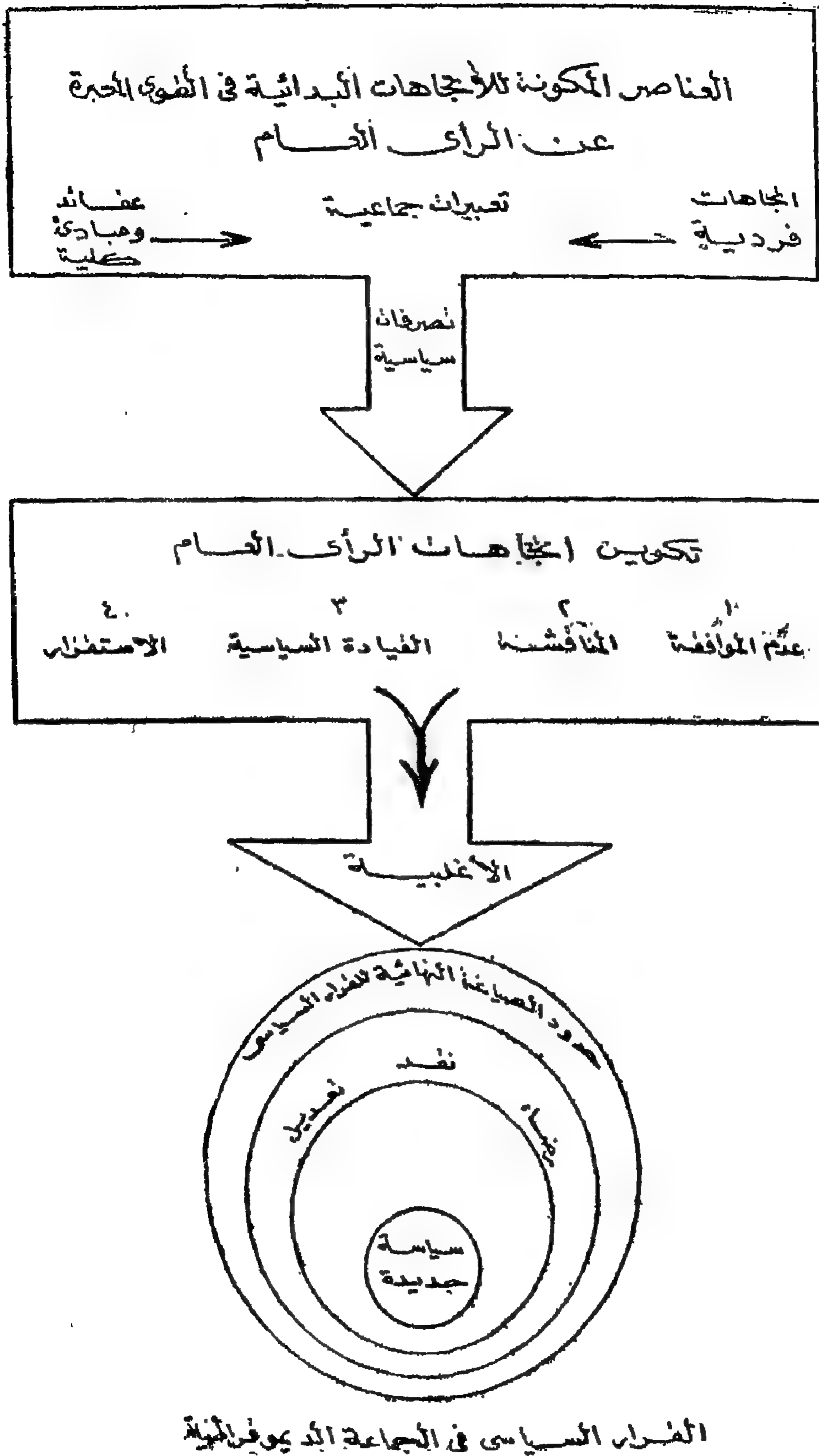
(أولا) انتشار الثقافة حتى في الجماعات الأوتوقراطية ، وهذا خير ضمان لتكوين قيادات واضحة للرأى العام يجب عمل حساب لها ، ومن ثم تصير قوة ضاغطة قوية تمنع على الأقل من اتخاذ القرار السياسى بحيث تصل الى نفس النتيجة التى تصل اليها فى النظام الديموقراطى بطريق غير مباشر .

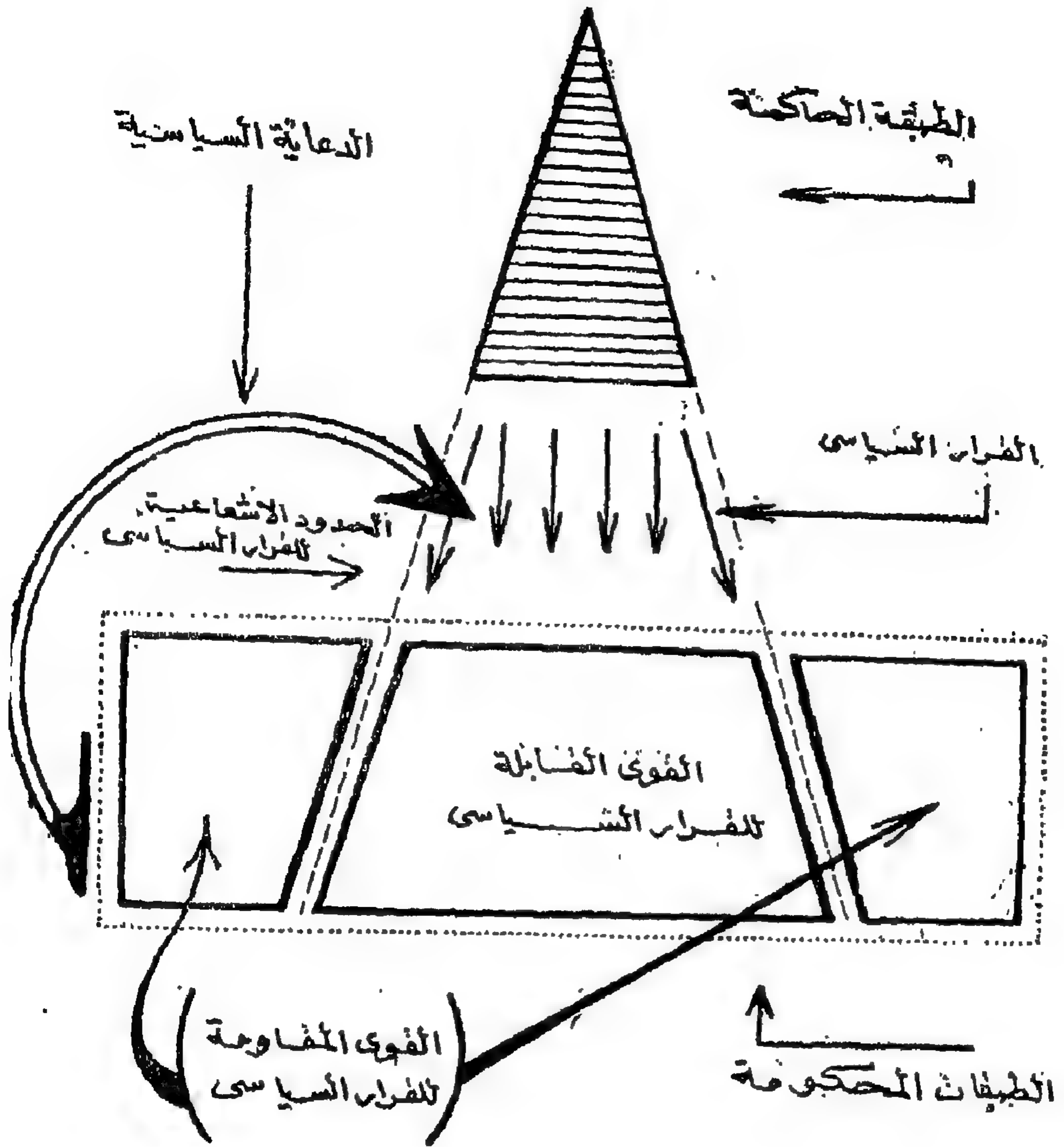
(ثانيا) تكوين رأى عام عالمى يكون قوة موجهة للرأى العام المحلى بحيث أصبح من المستحيل ان تعيش أى جماعة مهما كانت بدائية فى حالة عزلة مطلقة عن الأسرة الدولية .

١ - من هذا العرض السريع لعلاقة الرأى العام بصياغة القرار السياسى ، نستطيع ان نحدد نتائج معينة . اولهما ، أهمية دراسة الرأى العام وقياسه ، حيث أضحت هذه الوسيلة الفعالة والاساسية لضمان صحة صياغة القرار السياسى ، لا فقط فى الجماعة الديموقراطية ، بل وكذلك فى الجماعة الأوتوقراطية . الاولى لتعرف على اساسه مدى امكانياتها فى تحديد خطتها السياسية ، والثانية لتحديد على ضوءه حركة دعايتها السياسية التى يجب لو ارادت الطبقة الحاكمة ان تتجنب التوتر الذى سبق وحددناه كصورة من صور الاخفاق فى القرار السياسى ، ان تسبق وتعد للقرار السياسى فى صياغته النهائية .

وهذا يقودنا الى ملاحظة اخيرة : ترى هل سوف يقدر للمجتمع المعاصر ان يعود الى صورة جديدة من صور الديمقراطية الكلاسيكية كما عرفتھا الحضارة اليونانية مع فارق فى وسائل الوصول الى التعبير الفعلى عن المصالح الذاتية لمختلف شرائح المجتمع ؟ وهل النظام القيادى ، هذا النظام الذى نعاصره اليوم معبرا عن طبيعة التطور الدستورى للجماعات المسيطره يكون مقدمة لتلك الصورة الجديدة من صور الديمقراطية ؟ واين سوف يجد نفسه خبير الرأى العام من الطبقة التكنوقراطية التى تكون القوة الدافعة فى النظام القيادى ؟

سؤال نترك الاجابة عنه الى وقت آخر .





(لاحظ التدرج التصاعدي للسلطة - القوى الجانبية (المقاومة للقرار السياسي) هي التي تخضع لعملية الدعاية السياسية - في مرحلة لاحقة وتحت تأثير عملية التنظيف فان القوى المقاومة تنتقل لتناسب خلال الفراغ الذي يفصل الطبقة الحاكمة عن الطبقات المحكومة خلال الفترة اللاحقة مباشرة على صدور القرار السياسي ، وهكذا تحقق عملية الدعاية السياسية في النظم الاوتوقراطية نفس التقارب الذي تحققه عملية الاقلمة المتتالية في النظم الديموقراطية أي ايجاد تقارب بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة) .

علم النفس في بولندا في الماضي وفي الحاضر *

الدكتور سعد جلال

الخبير الاول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

« كان الدكتور سعد جلال الخبير الاول بالمركز في زيارة لبولندا استغرقت أربعة أشهر على منحة من الأمم المتحدة زار خلالها جامعاتها ومراكزها العلمية كما زار مؤسسات الأحداث ومحاكمهم والسجون ومستشفيات الأمراض العقلية ومراكز الصحة العقلية والتوجيه المهني . وهذا أول مقال له عن خبراته العلمية في بولندا . »

مقدمة :

يتوقف اتجاه النمو العلمي وسرعته وطابعه على عدة عوامل متداخلة تتفاعل مع بعضها البعض وتتداخل ، ويصعب في هذه الحالة تمييز ما يعتبر منها سبب وما يعتبر نتيجة . من هذه العوامل عوامل تتصل بالعلوم نفسها مثل التتالي المنطقي للاستكشافات والنظريات ، وتقاليذ المدارس العلمية ، وأثر الشخصيات البارزة ، وانتشار الأفكار والآراء عن طريق الكلمة المطبوعة أو المنطوقة . وهناك عوامل لا تنتمي الى العلوم ذاتها ولكن الى بيئتها الاجتماعية مثل الاتجاه النفسي العام نحو المعرفة العلمية ، والشكل العام لاتجاهات الثقافة ، والنظام السياسي ، والظروف الاقتصادية ، والتقدم التكنولوجي ، ومستوى المعيشة ، وحرية الاتصال الدولي ، والصيت الذي يكتسبه العلم ، والحالة الاجتماعية للنتائج العلمية .

ولننظر الآن الى الأصل التاريخي للعلوم في بولندا ولعلم النفس على وجه الخصوص . يؤكد البولنديون أنهم ينتمون الى ما يسمى بالحضارة الفريية التي نبتت من جذور مسيحية وأصول يونانية رومانية . والجدل معهم في هذا الاعتقاد يعتبر اهانة لهم . اذ سرعان ما يتصلون من كل صلة تربطهم بحضارة أوربا الشرقية . وهذا الاتجاه في رأى الكاتب حركة مضادة

* استمد الكاتب الحقائق التاريخية في هذا المقال من الدكتور خيوسكى مدير معمل القياس النفسى التابع لأكاديمية العلوم بوارسو . ويعتبر الكاتب وحده مسئولا عن تفسيره لهذه الحقائق وتعليقه عليها .

لرابطه التي تربطهم بالمعسكر الشرقى . اذ يرون أن اتجاههم النفسى العام نحو العالم يماثل ذلك الموجود فى ايطاليا أو فرنسا أو ألمانيا أو انجلترا ، وهذا الاتجاه هو اتجاه الرجل الذى يود أن يعرف كل شئ عن عالمه المادى وعالمه الاجتماعى وعن نفسه ومحاولة السيطرة على كل منها .

وأن كان يبدو من النظرة العامة أنه لا يوجد فرق بين بولندا والعالم الغربى ، بيد أنه توجد فروق هامة خاصة اذا ما نظرنا الى المظاهر الخاصة لاتجاهات الثقافة والموقف الاقتصادى . اذ فقدت بولندا استقلالها فى أواخر القرن ١٨ ، ولم تسترد هذا الاستقلال الا فى أواخر الحرب العالمية الأولى . ويعنى الاحتلال — كما هو الحال فى أى بلد من بلدان العالم — الكبت السياسى والاقتصادى والثقافى . ولا تعنى فلسفة الحياة فى مثل هذا الجو السيادة والسيطرة على البيئة ، ولكنها تتجه الى محاولة الإبقاء على التقاليد الثقافية والتكامل الخلقى للدولة . فكانت أهم العلوم ذات الصلة بالإبقاء على التراث الثقافى هى التاريخ والأدب . وكان هذا هو شأننا خلال سنوات الاحتلال . لأن التاريخ والأدب يساعدان على تعلم الماضى الخليل للدولة ووصفه . ويكون البحث العلمى فى هذه الظروف أمرا غير مرغوب فيه بل أمرا يعزف عنه تماما .

لم تهتم القوى التى جزأت بولندا وأهمها روسيا فى الشرق وألمانيا فى الغرب بنمو الدولة وتقديمها . وهكذا عانت ثقافتها وعانى نموها الاقتصادى . وأن كان بعض التحسن قد بدأ فى أوائل القرن ١٩ بيد أن الظروف السيئة سادت هذه الدولة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . فلا غرو اذا عجز العلم فى بولندا عن مواكبة العلم فى العالم الغربى فى تقديمه للافتقار الى المال والتسهيلات وحماية الدولة . وهرب عدد من رجال بولندا الموهوبين الى الخارج ولم يفكروا فى العودة اليها لما وجدوه من ظروف أطيب لهم .

ويمكن تقسيم تاريخ علم النفس فى بولندا فى ضوء الاعتبارات السابقة الى ثلاث فترات . الأولى منذ نشأة المعامل الأولى لعلم النفس فى أوائل هذا القرن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، والثانية من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية والاحتلال الألمانى ، والثالثة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ويمكن تقسيم هذه الفترة الأخيرة بالتالى الى ثلاث فترات هى فترة البناء بعد الحرب مباشرة ثم فترة تدخل السياسة فى العلم ثم الفترة الحالية .

فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

وان كانت هذه الفترة تعتبر من الفترات السيئة في تاريخ بولندا غير انه يبدو أن علم النفس تمكن من تثبيت أقدامه في بولندا خاصة في الجهات التي كانت تحتلها النمسا حيث كانت الظروف أحسن حالا من الظروف في القطاعين الروسي والقطاعات الألمانية . اذ قام جوليان اوخورفتش Julian Ochowicz ١٨٥٠ - ١٩١٧ بتدريس مادة علم النفس التجريبي في جامعة لفوف . ويعتبر أحد رجال علم النفس الأوائل في بولندا . وأنشئ أول معمل لعلم النفس في جامعة لفوف في سنة ١٩٠١ وأنشأ تفاردوفسكي Twardowski كما أنشأ ف. هينريخ Heinrich المعمل الثاني في سنة ١٩٠٣ في جامعة ياجلون في كراكوف .

ولعل أبرز علماء النفس في بولندا من الوجهة التاريخية في رأي البولنديين هو تفاردوفسكي منشئ أول معمل لعلم النفس ١٨٦٦ - ١٩٣٨ وكان استاذا لعلم النفس والفلسفة اذ تلمذ في معمل فونت المشهور Wundt كما درس على سطمبف Stumpf . ويقال ان تأثيره على علم النفس في بولندا كبير جدا اذ يعتبر معظم أساتذة علم النفس في بولندا في فترة ما بين الحربين من تلاميذه ، وقد تأثرت آراؤهم بتعاليمه . وكان أهم ما يتميز به الاصرار على أن تكون التعاريف محددة تحديدا لفويا دقيقا . ولم يقم هو نفسه بأي تجربة في ميدان علم النفس ، غير انه قام بتشجيع تلاميذه على القيام بذلك . وكانت فلسفته في علم النفس تقع في منطقة مشتركة بين المنطق وعلم النفس . وتحتوى أعماله الوصف والتحليل اذ كتب عن التصور ، وتكوين المفاهيم ، والتفكير ، وكانت طريقته في البحث هي التأمل الباطني . وكان علم النفس عنده هو علم الحياة العقلية . وميدانه الفلسفة . وقد سادت آراؤه وطريقته ميدان علم النفس في بولندا ولا زال اثره باقيا حتى الآن . ترأس هينريخ ١٨٦٥ - ١٩٥٧ معمل علم النفس الذي أنشأه في كراكوف وكان استاذا للفلسفة فيها ، بيد ان اتجاهه كان يميل الى التجريب . اذ أولى اهتمامه للعمليات النفسجسمية ، والنفسسيولوجية . وقام بالتجريب مع تلاميذه على مشاكل الانتباه ، والادراك ، والانفعالات وما شابه ذلك .

اما في القطاع الذي كانت تحتله روسيا وكان مقره وارسو فكانت الظروف قاسية . اذ كتبت حكومات القياصرة كل محاولة لقيام ثقافة بولندية مستقلة ، ومع ذلك قام أحد الاساتذة المكافحين ويدعى آدم ماهربرج

Mahrburg ١٨٥٥ - ١٩١٣ بتدريس مادة علم النفس سرا ، ونجح فيلسوف آخر يدعى ف . ويهو ١٨٦٧ - ١٩١٦ في تكوين جمعية لعلم النفس في سنة ١٩٠٧ وقد تحولت هذه الجمعية في سنة ١٩٢٧ الى جمعية الفلسفة البولندية . ومع ذلك فقد تم انشاء أول معمل لعلم النفس في مدينة وارسو في سنة ١٩١٠ وتحول في عام ١٩١٣ الى معهد لعلم النفس وكان يرأسه ابراموفسكى ١٨٦٨ - ١٩١٨ وهو أحد علماء النفس البولنديين الأوائل من ذوى الموهبة والابتكار ، وقد قام بتأليف كتاب « الأسس النفسية لعلم الاجتماع » الذى نشر في فرنسا في سنة ١٨٩٧ . وكانت الموضوعات التى اولاهها اهتمامه هى التذكر ، وأثر الانفعالات على الإدراك ، والدراسات التجريبية فى الإرادة والعمليات العقلية اللاشعورية . ولما افتتحت جامعة وارسو فى عام ١٩١٥ احتل كرسى استاذية علم النفس فيها . ولما مات بعد ثلاث سنوات احتله من بعده فتفتسكى Wtwicki .

يمثل السابقون علم النفس فى بولندا فى ميدانى علم النفس العام والتجريبى . أما علم النفس التعليمى فقد بدأ نموه عندهم فى أواخر القرن التاسع عشر . اذ أخذ المعلمون وعلماء النفس فى الاهتمام بالمشاكل النفسية المختلفة فى ميدان التربية والتعليم . اذ اهتموا بالنمو العقلى للطفل ، والذكاء ، والقدرات وما شابه . وأشهر علماء النفس التربوى فى هذه الفترة هو قواد سواف دافيد ١٨٥٩ - ١٩١١ اذ ألف عدة كتب وابتدع اختبار ترتيب الصور كأداة لقياس الذكاء . واختباره فى بولندا معروف باسم اختبار دافيد . وهذا الاختبار هو الذى استعمله كلاباريد السويسرى فيما بعد . وقد اعترف كلاباريد بأن مؤلف الاختبار هو دافيد . ويبدو أن الاختبار قد انتقل من سويسرا الى أمريكا حيث يدخل حاليا فى عدة اختبارات .

هذه هى أهم الاتجاهات فى علم النفس فى تلك الفترة . وكانت المانيا فى ذلك الوقت سباقه فى ميدانى علم النفس العام والتجريبى . وكان معظم العلماء الذين يتمون دراساتهم فى الخارج يتجهون الى المانيا . كما ذهب عدد منهم الى فينا وسويسرا والبعض الى باريس . وهكذا يمكن القول بأن المؤثرات الأجنبية التى أثرت على هذا العلم فى بولندا كانت تأتى من المانيا وفرنسا وسويسرا . ولم يكن لأمريكا أو إنجلترا من أثر ذى بال ، وينعدم الأثر الروسى تماما . كما يمكن القول بأن علم النفس فى هذه الفترة كان علم العقل أو علم الظواهر العقلية وكانت طريقة البحث فيه هى التأمل الباطنى .

فترة ما بين الحربين :

نالت بولندا استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى . وان كانت الظروف القاسية قد استمرت ، بيد أن الضغط السياسى والضغط الثقافى لم يعد لهما أى اثر . فتم انشاء اقسام جديدة لعلم النفس فى جامعات بوزنان ، ووارسو الحرة ولوبلن بالاضافة الى الأقسام الثلاثة التى كانت موجودة فى جامعات لفوف وكراكوف ووارسو . ثم اضيفت اقسام علم النفس التعليمى فى جامعتى كراكوف ووارسو . وأنشئ قسم لعلم النفس العام فى جامعة فيلنا فى سنة ١٩٣٣ . وجدير بالذكر أن تلاميذ السنة النهائية فى المرحلة الثانوية كانوا يدرسون مبادئ علم النفس فى هذه الفترة . ومع وجود هذه الأقسام فلم يكن هناك منهج جامعى متكامل لعلم النفس . اذ كان علم النفس العام يدخل ضمن برنامج دراسة طلبة قسم الفلسفة ، بينما كان يدخل علم النفس التعليمى ضمن مناهج طلبة قسم التربية . وكان علماء النفس يعتبرون انفسهم علماء فى النفس وفى الفلسفة مع أن الفصل بين هاتين المادتين كان قد تم فعلا سواء فى التدريس أو فى البحث العلمى .

وتم فى فترة ما بين الحربين نشر أربع مجلات لعلم النفس وكانت أهمها مجلة Psychological Quarterly وكانت مخصصة تماما لعلم النفس العام ، وكان لها طابعها العالمى اذ كانت تنشر مقالات لعلماء النفس من الانجليز والفرنسيين والالمان . وفى سنة ١٩٣٩ أنشئت مجلة علم النفس التربوى وكانت تكتب فى ميدان التربية والنمو . بينما كانت المجلتان الأخريين تكتبان فى التوجيه المهنى ، والاختيار ، وعلم النفس الصناعى ، والقياس النفسى .

وتبين مجالات هذه المجلات اهتمامات علماء النفس فى بولندا فى هذه الفترة . ومع أنه لم توجد لعلم النفس الاكلينيكى وعلم نفس الحيوان مجلات خاصة بهما كانت البحوث فيهما تنشر اما فى المجلات النفسية أو فى منشورات علم الحيوان . كما كانت تظهر المقالات النفسية فى المجلات الفلسفية والتربوية .

كان علم النفس العام وعلم النفس التربوى وحدهما تتم دراستهما فى الجامعات . ولم يكن علم النفس الاكلينيكى أو الصناعى ضمن المناهج . وكان على الفرد أن يتعلمهما أما من الكتب والمجلات أو بالممارسة فى عيادات الصحة العقلية ومراكز التوجيه المهنى أو معامل علم النفس الصناعى . وكانت خبرة العاملين فى هذه الميادين عملية أكثر منها نظرية . لقد أدت

ضرورات الحياة الاجتماعية الى نمو هذين الفرعين من علم النفس التطبيقى وخاصة فى الميدان المهنى والصناعى . اذ انشئت مراكز التوجيه النفسى والمعامل النفسية فى المدن الكبرى وفى المصانع .

وفى سنة ١٩٢٦ انشئت رابطة علماء النفس البولندى التى تكونت لها فروع فى عدة بلدان . واخذ كثير من علماء النفس منذ عام ١٩٢٧ يعملون كموجهين نفسيين فى المدارس الثانوية والمدارس المهنية . ونظمت عيادات التوجيه المهنى فى سنة ١٩٢٨ ، وما حل عام ١٩٣٩ حتى كان هناك مركز للتوجيه المهنى فى كل مدينة من المدن الكبرى . وتم فى عام ١٩٣٥ تنظيم معهد الصحة العقلية على يد دوبروفسكى وكان لهذا المعهد دور هام فى توجيه الأطفال ورعايتهم كما ساعد على انتشار حركة القياس العقلى فى بولندا .

وكان علم نفس الحيوان يدرس فى اقسام علم الحيوان بالجامعات غير أن جميع المشتغلين بهذا العلم لم يكونوا من علماء النفس ولكن من علماء الحيوان .

وكان اهتمام علماء النفس العام والتجريبى فى هذه الفترة يساير التقاليد الفلسفية المستمدة من المدرستين الألمانية والسويسرية . اذ كان جل الاهتمام موجهها الى ما يسمى بالظواهر والعمليات العقلية بدلا من السلوك . لذا كانت الموضوعات التى يتناولها العلماء هى الاحساس والادراك والانتباه والذاكرة والتصور والتفكير والخيال واحلام اليقظة والارادة والانفعالات والعواطف والشعور . اى كانت خبرات الحياة الداخلية محورا للتحليل اللفظى والتأمل الباطنى . وكانت الظواهر النفسية تقسم الى مدركات ، ووجدانات ، وارادة ، والوجدانات هى دوافع السلوك . وكان هناك قليل من العلماء ممن اهتموا بالسلوك فتناولوا مشاكل مثل الخلق ، والشخصية ، والمزاج ، والعمليات الابتكارية فى العلوم والفنون والآداب ، وسيكولوجية الفنون ، والنمو العقلى ، والذكاء وقياسه ، والضعف العقلى ، وسيكولوجية الموهوبين والميول ، والقدرات ، والاختيار المهنى ، وطرق عمل الاختبارات والنظريات التى تقوم عليها .

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالميدان التطبيقى كان موجودا غير أنه يمكن القول بأن اهتمام علماء النفس الاكاديمى فى بولندا لم يكن موجهها الى قياس السمات والعمليات النفسية ، ولكن كان موجهها الى دراسة طبيعة هذه السمات والعمليات ، ولم تكن المحاولات تبذل لقياس الانتباه أو الذكاء أو الشخصية ولكن كانت تبذل للإجابة على أسئلة مثل ما هو الانتباه ؟ ما هو

الدكاء ؟ ما هي الشخصية ؟ واذا كانوا قد قاموا بتحليل بعض السمات او الظواهر ، فلم يكن ذلك بالتجريب والتحليل الاحصائي ، ولكن بالبصيرة ، وبالمقارنة ، وبالتمييز ، وبالجدل والعقل ، كما كان التأمل الباطنى هو الطريقة المثلى لديهم ، اذ كان المفحوصون يقومون بعمل شئ ما ، ثم يتحدثون عن خبراتهم الداخلية . وكان هذا بخلاف ما يتم في ميدان التربية والصناعة حيث كانت حركة القياس تخدم اهدافا عملية . ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن التوجيه وعلم النفس الصناعى في هذه الفترة كانا تحت تأثير المدرسة الألمانية التى لم تهتم الا بالقياس الفردى وكانت تستخدم الاختبارات الادائية .

وكانت الأصوات ترتفع بضرورة استخدام الطريقة العلمية وتطبيقها . لأن الأسلوب الذى كان متبعاً هو أسلوب العلوم الانسانية . وكانت المادة التى يتم تدريسها في الجامعات لا تجتذب اليها الا الطلاب من ذوى التفكير الفلسفى ، فكانوا لا يفكرون في هذا العلم الا بعقلية فلسفية وصفية لا بعقلية تجريبية كمية . ومع ذلك يصر علماء النفس في بولندا على أن هذا العلم لديهم كان تجريبيا ايجابيا واضحا ويتجنب الاتجاهات اللامعقولة . وهذا يفسر لماذا لم يتجه كثير منهم الى التحليل النفسى اللهم الا عدد قليل من اطباء الامراض العقلية ويهتمونهم بأنهم لم يكونوا من ذوى العقليات الفلسفية الناقدة أو من ذوى الخبرات الميثودولوجية كما هو الحال مع معظم من يتعصبون للتحليل النفسى تعصبا أعمى لدينا الآن .

وخلاصة القول ، أنه على الرغم من كل ما يمكن أن يوجه من انتقادات لعلم النفس في بولندا خلال هذه الفترة ، يرى البولنديون أن علم النفس قد نما فيها ، اذ ظهرت عدة مؤلفات وبحوث ، كما أن جميع فروع علم النفس كانت ممثلة فيها فيما عدا علم النفس الاجتماعى . غير أن هذا العلم لم يخرج لديهم من النطاق المحلى . فلم يغزو العالم الخارجى ، ولم تتم فيه أى اكتشافات هامة على أيدي علماء بولندا باستثناء عمل واحد قام به جرسى كونورسكى Koworski وستيفان ميللر Miller اذ يعزى اليهما اكتشاف هام في ميدان الأساس الفسيولوجى العصبى للسلوك . اذ اكتشفا في سنة ١٩٢٨ ما يسمى بالأفعال المنعكسة الشرطية من النوع الثانى . وهى تماثل ما اكتشفه سكينر Skinner بعد ذلك بعشر سنوات وسماه operant behavior وهو ما سماه هلجارد وماركيز بالسلوك الوسيلى . فعلى الرغم من أن بحثهما نشر باللغة الفرنسية بيد أن أسبقيتهما أصبحت من المعترف به الآن . ومع ما لهذا الاكتشاف من أهمية في علم النفس فلم يكونا من علماء النفس .

ويفسر علماء النفس في بولندا عجزهم عن الاسهام علميا وبشكل عالمي في ميدان علم النفس الى ما يأتي :

١ — عامل اللغة : اذ لم ينشر العلماء البولنديون أى بحث بلغة أجنبية اللهم الا القليل باللغة الألمانية وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى ، وباللغة الفرنسية في فترة ما بين الحربين .

٢ — عرفت آراء ثورنديك، وماكدوجال، ووطسن ، وشترن ، وفرويد، وآدلر ، وبافلوف ، وكهler ، وكلاباريد ، وبياجيه ، وشارلوت بهلر وغيرهم قبيل الحرب العالمية الثانية ، وترجمت بعض مؤلفات هؤلاء العلماء الى اللغة البولندية غير أن آراء علماء مثل طولمان ، وهل ، وثرستون ، لم تعرف طريقها الى بولندا . وكان علم النفس يدرس في شكل « مدارس » . وكانت التجارب تتم ، غير أن الاستنتاجات الاحصائية والتصميم التجريبي ، والطريقة العلمية وتطبيقها لم تكن معروفة . وكانت الاختبارات النفسية تستعمل دون مراعاة لدرجات الثبات والصدق . ويعود هذا الى التقليد الذي كان سائدا بالنظر الى علم النفس كعلم من علوم الفلسفة والتفكير فيه بالطريقة الفلسفية .

٣ — ظهرت الاتجاهات الجديدة في علم النفس في فترة ما بين الحربين في البلاد الناطقة باللغة الانجليزية . ولم يتعلم واحد من علماء النفس في بولندا في أى من هذه البلاد . وكان الأساتذة يجهلون اللغة الانجليزية فعجزوا عن الاطلاع عما كان ينشر بهذه اللغة . وكان الاتجاه السائد في البلاد الناطقة بالانجليزية يمثل الاتجاهات الموضوعية والسلوكية والكمية ، بينما كان جل اهتمام علماء النفس في بولندا موجهها أساسا الى الحياة العقلية كارها للرياضيات وتطبيقها في هذا الميدان . فكانت النتيجة الحتمية لذلك أن انقطعت الصلة بين البحوث الدائرة في بولندا والبحوث التي تتم في الخارج وسارت البحوث في الطريق التقليدي الأوربي البولندي . وكان صفار علماء النفس يقومون ببحوث حول مشاكل يقترحها أساتذتهم وهي في العادة مشاكل لا تمت بصلة الى المشاكل الحديثة التي يتناولها العلماء في الخارج . لهذا لم يثر نشاط علماء النفس في بولندا أى اهتمام من العلماء في الخارج . « أن بعض هذه الانتقادات يمكن أن يوجه لعلم النفس حاليا لدينا » .

ان الانتاج العلمى لاي دولة يثير اهتمام العالم الخارجى اذا ما كان يسهم ببيع فى البحوث الجارية ، أو يقوم بحل مشاكل لم تحل بعد، أو يلج ميادين لم يلجها الفير ، والا فلن يكون للبحوث من أهمية تتعدى الحدود المحلية ، اذ لن تثير اهتمام أى أحد سوى المؤلف نفسه . ان الاسهام فى البحوث الجارية ، والاخذ بالطرق العلمية الحديثة ، والسرعة فى هضم المكتشفات الجديدة مما يجب أن يتم فى أى مركز علمى .

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

لما جاءت الحرب العالمية الثانية أغلقت الجامعات لمدة تزيد على الخمس سنوات ، وصودرت الصحافة والمجلات ، وتم القبض على كثير من الأساتذة ، ومنهم من أعدم ومنهم من طرد خارج البلاد . فلم ينشر أى كتاب . ولم يكن مسموحاً بعقد أى اجتماع ، كما قطعت كل صلة بالعالم الخارجى . وفقد ما يزيد على ثلاثين عالماً من علماء النفس حياتهم . ونهبت المعامل والمكتبات أو أحرقت .

وكانت بولندا بعد الحرب خراباً . وبدأ علماء النفس فى إعادة بناء معاملهم ومكتباتهم ، وعاد الهاربون من الوطن ، وتم استيراد المجلات والكتب الأجنبية ، وبدأت المجلات والكتب البولندية فى الظهور ، وانشئت رابطة علم النفس البولندى فى سنة ١٩٤٩ ، وأعيد تنظيم أقسام علم النفس مستقلة عن أقسام الفلسفة فى الجامعات بمناهج مدتها خمس سنوات ، وبدأ علماء النفس فى العمل فى مستشفيات الأمراض العقلية ، وفى العيادات الخارجية ، وفى مراكز التوجيه ، وفى معامل السكة الحديد ، والمصانع . ودبت الحياة فى معهد الصحة العقلية ، وانشئت المدرسة العليا للصحة العقلية لتدريب علماء النفس الاكلينيكى . وظهر ان المستقبل يبشر بكل خير . غير انه كانت تظهر من آن لآخر بعض المقالات لبعض الماركسيين تنادى بضرورة التخلّى عن النظريات البرجوازية لاقامة علم النفس على أسس ماركسيه ، ولم تجد هذه الأصوات أذناً صاغية .

ثم ارتفعت الأصوات الماركسية التى كانت خافتة وسيطر الحزب الشيوعى سيطرة تامة . ومرت البلاد بفترة عانى فيها علم النفس ، اذ أبعدت هذه المادة من المناهج فى الدراسة الثانوية ، والفيت فى جميع الجامعات باستثناء جامعة وارسو وجامعة بوزنان حيث كانت المادة تدرس كمادة مساعدة لطلبة التربية . وأغلقت العيادات النفسية ومراكز التوجيه ومعامل علم النفس فى المصانع ، كما أغلقت دور المجلات العلمية التى كانت قد عادت الى الظهور . وانقطعت الصلة تماماً بين علماء النفس فى بولندا والمؤلفات الغربية ومنعوا من حضور المؤتمرات الدولية .

وهكذا انتهت فترة ما بعد الحرب التى بشرت بالانتعاش وبدأت الفترة الثانية التى استمرت حتى سنة ١٩٥٦ والتى سادت فيها الفلسفة الماركسية التى عارضت العلوم الغربية وكل ما يمت إليها بصلة . واتهم علم النفس بأنه علم بورجوازي ومثالى . ويمثل علم النفس فى هذه الفترة اثنان هما

تاديوش توما شيفسكى Tadeusz Tomaszewski وماريا جوبرفسكا .
Maria Zebrowska وتلاميذهما . وتركز مجهودات هذه الفئة حول
ما يأتى :

١ - نقد علم النفس البولندى فى فترة ما بين الحربين واعتباره مادة
تميل الى المثالية وتخدم أغراض الرأسمالية .

٢ - نقد علم النفس فى الغرب من الناحية الفلسفية والاجتماعية
متخذين الاختبارات النفسية محورا للهجوم .

٣ - محاولة نشر نظرية بافلوف وتطبيق الفلسفة الماركسية فى علم
النفس واعادة تفسير علم النفس فى ضوء المدرسة البافلوفية .

٤ - القيام بتجارب على الأفراد تتصل بالافعال المنعكسة الشرطية
فى اطار نظرى من فلسفة بافلوف .

وكانت محاولات تفسير علم النفس فى ضوء آراء المدرسة البافلوفية
تدور حول الظواهر العقلية مثل الشعور ، والادراك ، والانتباه ، والذاكرة
والانفعالات وما شابه . كما تناولت الدراسات مشاكل كان يهتم بها بافلوف
نفسه . والتعلم فى رأيهم عبارة عن تكوين أفعال منعكسة ، ويشرحون أنماط
المزاج باختلافات الموجودة فى النشاط العضوى للجهاز العصبى .

وكانت التكنيكات المتبعة فى التجريب هى التدعيم اللفوى ، وقياس
ضغط الدم والتنفس كأفعال منعكسة وما الى ذلك .

وكانت المشاكل التى تناولها هذه التجارب هى تكوين الافعال المنعكسة
الحركية واللفوية ، وظاهرة التمييز والتعميم ، والجمود الديناميكى ، والعلاقة
المتبادلة بين نظام الاشارة الاولى والاشارة الثانية . الخ . وكانت دراسة
هذه المشاكل تتم من ناحية صلتها بوظائف نفسية مثل الكلام ، والعادات ،
والعمل فى الأطفال وفى البالغين ومع ضعفاء العقول والمرضى وغيرهم من
الفئات .

يضاف الى هذا النشاط نشاط آخر قام به بعض علماء النفس الماركسيين
فى اطار المدرسة البافلوفية دون استخدام الطرق البافلوفية . من هؤلاء
ستيفان شومان وتلاميذه ، اذ تناولوا دراسة نمو الكلام والتفكير عند الطفل ،
ودور القيام بنشاط عملى فى النشاط العقلى للطفل والمهارات فى استعمال ونمو
الكلمات اليومية . ولم يكن هذا النشاط تجريبيا بل كان وصفيا وغنيا

بدراسة الحالات وبالمادة التي كانت تجمع ، وبقوائم الكلمات المفصلة التي يستعملها الأطفال في الحياة اليومية مصحوبة بالصور الفوتوغرافية التي تبين تعابير الوجه والحركات .

وكانت الظروف تحول طبعاً دون نشر أى آراء تتفق وعلم النفس في الغرب . اذ أثر أصحاب الآراء الغربية الصمت . فلما أخذت الظواهر تشير الى بوادر الازمة في المعسكر الماركسى من ناحية التكوين الايديولوجى والثقافى أخذ الاعتقاد يسود بين غالبية علماء النفس في بولندا بأن خطوات يجب أن تتخذ لتغيير الوضع السائد الذى يلحق الضرر بالعلم في بولندا وباقتصادها القومى . اذ أدى فشل الماركسيين ، وتقهر البافلوفية عن موقفها ، واختفاء المذهبية من الحياة والعلوم ، وزيادة الاتصال بالغرب ، وتدهور الواقعية الشيوعية في الأدب والفن ، ومناقشة العلوم الانسانية بشجاعة وأمانة ، والحرية النسبية في ميدان السياسة — أدى هذا كله — الى أن يفكر علماء النفس في بولندا في انقاذ علم النفس مما آل اليه .

واجتمعوا في مؤتمرهم السنوى الذى تعقده رابطة علم النفس البولندى في سنة ١٩٥٦ وهاجموا البافلوفية والماركسية ، وطالبوا بالتححر الفكرى ، وطالبوا بضرورة العودة الى الاتصال الفكرى بالغرب في هذا الميدان .

توالت بعد ذلك الاجتماعات ، وكتبت المقالات ، وبدأ الناس يشعرون بالحرية في ظل ما هو معروف بثورة اكتوبر البولندية . وكان أهم حدث تاريخى هو مؤتمرهم في سنة ١٩٥٧ وحضره حوالى ١٠٠٠ عضو من الأعضاء حيث عرض المؤتمر الموقف في كل ميادين علم النفس ، وصوتوا بالاجماع معضدين ضرورة انشاء معهد لعلم النفس التطبيقى يلحق باكاديمية العلوم البولندية ، فتم انشاء معمل القياس النفسى .

وقد عادت مادة علم النفس الى الجامعات والمدارس الثانوية . اذ يمكن التخصص في علم النفس الآن في ثلاث جامعات من ثمانية وان كانت مادتا علم النفس الصناعى وعلم النفس الاجتماعى لم تدخلا ضمن البرامج بعد . والمواد التى تدرس في اقسام علم النفس في الجامعات تتضمن علم النفس العام ، والنمو ، وعلم النفس التربوى ، والمنطق ، وتاريخ الفلسفة ، وتاريخ علم النفس ، وفسولوجية الجهاز العصبى المركزى ، والطب النفسى ، وطب الأعصاب ، ومبادئ الاحضاء .

أما عن البحوث الدائرة فيمكننا القول أن علماء النفس في بولندا يهتمون حالياً ببحوث تدور حول زمن رد الفعل ، والذاكرة ، والتفكير ، والفهم ،

والكلام واللفة ، والدافعية ، والنمو العقلى ، والميول ، والخلق ، والشخصية ، وطرق التشخيص النفسى ، وانحراف الأحداث ، والعمل والوقاية من الحوادث ، والتحليل المهنى ، والاختيار ، والاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية . كما يقوم معمل القياس النفسى بوارسو بمحاولة ترجمة الاختبارات الأمريكية وتقنياتها على عينات بولندية .

والاختبارات الجمعية ليست منتشرة فى بولندا انتشار الاختبارات الفردية . ويبدو أن هناك نشاطا كبيرا فى الميدان الاكلينيكي وميدان التوجيه غير أن العاملين فى هذين الميدانين يفتقرون الى الاختبارات المقننة .

والمجلة الناطقة باسم رابطة علماء النفس فى بولندا هى مجلة Psychological Review وقد بدأ ظهورها فى سنة ١٩٥٢ . وتنشر أكاديمية العلوم من آن لآخر أعدادا فى الدراسات النفسية . كما يتم نشر البحوث والمقالات فى مجلات التربية والاجتماع والفلسفة والطب . كما قد تمت ترجمة العديد من كتب علم النفس الامريكية والانجليزية .

وتضم رابطة علم النفس البولندية حاليا حوالى ٧٠٠ سبعمائة عضوا ويزداد عددهم فى النمو .

خاتمة :

يبدو أن هناك حاليا ثلاث جماعات فى بولندا تمثل كل جماعة منها اتجاها خاصا .

الجماعة الاولى وهى البافلوفية الماركسية ولها نفوذ فى الدوائر الرسمية . وان كانوا مؤمنين بأرائهم غير أنهم يحاولون الآن التوفيق بينها وبين الآراء الغربية . ويتميز بذلك صفار علماء النفس من هذه الفئة .

الجماعة الثانية وتضم المسنين من رجال علم النفس من جيل ما قبل الحرب وهم ما زالوا فى طريقهم التقليدى ويؤمنون بعلم النفس التقليدى الذى لا يعترف بالطرق الكمية . وهم ليسوا على استعداد لتعلم الطرق الحديثة لأن الركب قد فاتهم . وهم يصرون على أن علم النفس على ايديهم وقبل الحرب كان متقدما ويودون العودة الى الماضى وما كان سائدا فيه .

أما الجماعة الثالثة فينتمى إليها العلماء من متوسطى العمر وعدد من صفار علماء النفس . وهم يعترفون بأن علم النفس فى بولندا متأخر ، وأنه يجب التغيير والتطوير ، وأن علمهم لن يتطور إلا بتوطيد الصلة بين هذا الميدان وميدان علم النفس فى الغرب . ويلاحظ أن هذه الاتجاهات نفسها هى الموجودة لدينا حالياً باستثناء الاتجاه الماركسى الذى لا يوجد له من مثله فى مصر . ويزيد عندنا الاتجاه الفرويدى الأورثوذكسى الذى يمثله زيور ومدرسته .

ويبدو أن هذا العلم قد تحرر لديهم نسبياً من القيود الأيدولوجية مما يبشر بتقدمه . هذا بالإضافة إلى زيادة الصلة بالعالم الغربى ووصول المؤلفات والمجلات الأجنبية إلى بولندا أولاً بأول مما يحسدون عليه فعلاً . بيد أنه مما يقلل من الاستفادة التامة بهذه المؤلفات ما سبق ذكره من جهل أساتذتهم باللغات الأجنبية التى يسعون إلى تعلمها الآن رغم تقدم كثير منهم فى السن . ومما يؤخذ عليهم حالياً .

١ - استعمال الاختبارات النفسية دون تقنين . ويكافح معمل القياس النفسى هذا الاتجاه بجد يصل أحياناً إلى حد المقاضاة أمام المحاكم لمنافاة مثل ذلك للخلق المهنى والأحوال العلمية . ونحن فى مصر وللأسف نرتكب نفس الخطأ .

٢ - رفضهم التام للفلسفة الفرويدية لاعتقادهم بأنها غيبية لا معقولة ولا تقوم على أسس علمية .

٣ - جهلهم بالعلاج النفسى الفردى والجمعى وإن كان البعض يدعى ممارسته للعلاج الجمعى إلا أنهم يعجزون عن شرح الفلسفة التى يستندون إليها والتقنيات التى يستغلونها .

٤ - يفتقر عدد كبير من النفسيين وخاصة من تخرج منهم فى فترة الاضطهاد الماركسية وفى فترة ما بين الحربين إلى المعلومات الحديثة والاتجاهات الحديثة فى علم النفس بالإضافة إلى الجهل بالاختبارات النفسية والطرق الإحصائية .

المجتمعات المخططة *

دكتور جمال زكى

تهدف الى اصلاح اجتماعى ،
والمجتمعات التى تهدف الى اصلاح
اجتماعى اقتصادى .

ويذكر انفليد أن المجتمعات الدينية
كانت اكثر المجتمعات تماسكا وترابطا
نظرا لوحدة الهدف التى يسعى
لتحقيقه أفراد هذه المجتمعات .

أما المجتمعات التى هدفت الى
اصلاح اجتماعى فانها لم تدم طويلا
نظرا لضعف النظريات الاجتماعية التى
حاول الافراد تطبيقها وبعد هذه
النظريات عن الواقعية . أما المجتمعات
المخططة الحديثة فتصادفها الكثير
من الصعوبات التى تقضى عليها
فى بدء نشأتها .

ويعتبر مجتمع الهاتاريت Hutterites
نموذجا للمجتمعات التى نشأت
لتحقيق أهداف دينية . وقد ظهرت
حركة الهاتاريت فى أوروبا فى عام ١٥٢٥
وانتشرت انتشارا كبيرا حتى عام ١٩٢٥
وتقوم هذه المجتمعات أساسا على
تفسير خاص للمسيحية ، يحتم
على معتنقيه حياة تشبه الى حد
كبير حياة المسيح واتباعه . ولا يمتلك

تدل نتائج الدراسات التى أجريت
حديثا على أن المجتمعات المخططة
الحديثة تعتبر امتدادا طبيعيا
للمجتمعات المخططة التى ظهرت فى
الماضى ، ففى أمريكا وحدها قامت
عدة مشروعات هدفت لتحقيق
ايدولوجية دينية أو اجتماعية
معينة ، ولم تعمر هذه المشروعات
طويلا .

وعندما تجابه الحكومات مشكلات
اجتماعية أو اقتصادية فانها تلجأ
الى انشاء مجتمعات مخططة كوسيلة
لحل هذه المشكلات . وتعتبر دراسة
المشروعات التى نشأت فى الماضى -
والتي لم تنجح أغلبها - من الأهمية
بمكان ، فهى تمد المخطط الاجتماعى
بأسباب فشل او نجاح هذه المجتمعات .

ومشكلة هذه الدراسة تنحصر فى
استطلاع الجوانب الاجتماعية المختلفة
للمجتمعات المخططة . وقد اعتمدت
هذه الدراسة على نتائج البحوث التى
أجريت فى هذا المجال .

ويقسم انفليد المجتمعات المخططة
تبعاً لأهدافها الى ثلاثة أنواع :
المجتمعات الدينية ، والمجتمعات التى

أفراد المجتمع كما اتضح له أيضا أن أكثر أفراد المجتمع فشلا كانوا من بين الفئة محدودة الدخل ، نظرا لقلة خبراتهم في الحياة وعدم اعتيادهم تحمل المسئوليات . ويستخلص أنفيلد من دراسته مبدأ هاما وهو أن المجتمعات المخططة يجب أن توفر فرصا لأفرادها أكثر من الفرص التي قد تتوفر لهم في المجتمعات الخارجية حتى لا تفشل هذه المجتمعات .

وازاء الأزمة الاقتصادية التي جابهت العالم عام ١٩٣٠ قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مشروعات لمجتمعات مخططة في عام ١٩٣٧ ثم ألغيت في عام ١٩٤٢ وكان أغلب المنتفعين من المزارعين ذوي الدخل المحدود . وقد أجرى أنفيلد دراسة لتقييم هذه المشروعات دلت نتائجها على أن السبب المباشر في فشل هذه المشروعات كان نتيجة لانعدام الروح المعنوية بين المنتفعين ومرجهه سوء ادارة هذه المشروعات . وقد قام عالم الاجتماع شارلس لوميس بأجراء دراسة لهذه المجتمعات وذلك للوقوف على أسباب فشلها وتوصل الى نتائج مشابهة ، كما أضاف أن التكيف الاجتماعي للأفراد يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى مساهمة الأفراد في أوجه النشاط المختلفة في هذه المجتمعات .

أما في الجمهورية العربية فقد قامت عدة مشروعات مماثلة ومن

الأفراد في هذه المجتمعات ، بل على كل فرد أن ينتج حسب طاقته وأن يستهلك حسب احتياجه . ويحرم على الأفراد الاستمتاع بأي وسيلة من وسائل اللهو أو الترفيه أو المظاهر الدنيوية .

أما النظام التربوي والتعليمي لمجتمعات الهاتاريت فيعتبر العامل الهام في تداول تراث وثقافة هذه المجتمعات . فابناء المجتمع يبعدون عن أسرهم وهم في سن الثامنة والنصف ويلحقون بمدارس خاصة بعيدا عن البالغين حتى سن السابعة عشرة ليصبحوا أفرادا عاملين في مجتمعهم . ويتلاحظ أن هذه المجتمعات استمرت لفترات أطول من المجتمعات الأخرى نظرا للتعاليم الدينية والعقيدة التي يلتف حولها أفراد المجتمع .

كما يعتبر مجتمع نيولولانو New Llano نموذجا للمجتمعات المخططة التي هدفت الى تحقيق اصلاح اجتماعي . وكان هاريمان مؤسس هذا المشروع اشتراكيا متطرفا يؤمن بأن مشاكل المجتمع يمكن التغلب عليها لو أمكن توفير فرص متكافئة لأفراده . وقد جرى أنفيلد دراسة لتقييم هذا المشروع دلت نتائجها على أن الفلسفة التي بنى عليها المشروع لم تكن منفذة تماما ، بل اتضح أن الملكية الجماعية لم تقض على المشاكل المرتبطة بالملكية الفردية . وقد اعترف هاريمان بأن فشل مشروعه يرجع الى عدم ترابط

بينها مشروع مديرية التحرير . وقد أظهرت نتائج دراسة حديثة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية ان الكثير من النظم الاجتماعية التي وضعت للمشروع عند بدئه قد تغيرت ومنها قيام المنتفعين ببناء حظائر المواشي في الأحواش الخلفية للمنازل كذا اعداد الخبز وتربية الدواجن .

ان تخطيط مجتمعات حديثة يعتبر من العمليات المعقدة والتي تحتاج لدراسة شاملة من المخططين الاجتماعيين فأفراد هذه المجتمعات

تتنازعهم تيارات اجتماعية مختلفة تؤثر على حياتهم وانماط سلوكهم . ولذلك فعلى المخطط الاجتماعي ان يضع مستويات واهداف معينة لأفراد هذه المجتمعات بصفة مبدئية، على ان تكون خطته مرنة بحيث يمكن اعادة تشكيل وتعديل هذه المستويات والاهداف ، بواسطة المنتفعين ذاتهم، وبناء على رغبة اكيدة منهم في التغير . ويعتقد الكاتب ان المشكلة ليست في فرض تغير على الأفراد بقدر ما هي انارة هؤلاء الأفراد لقبول التغير ذاته .

استخدام الاختبارات الادراكية في التمييز الاكلينيكي *

الأستاذ سمير نعيم أحمد

باحث بوحدة البحوث النفسية والتربوية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

(١) مقدمة

المشكلة الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة هي مدى امكان استخدام الاختبارات الادراكية البسيطة في التمييز بين فئة اكلينيكية معينة تتصف بديناميات شخصية خاصة وفئة أخرى مختلفة عنها . والذي دعانا الى اختيار هذه المشكلة هو ما نشر خلال السنوات الاخيرة في مجلات علم النفس ومراجعة من بحوث ونظريات تدور حول العلاقة بين الادراك والشخصية وتأثر كل منها بالآخر . ويلاحظ في هذه الدراسات أن موضوع الادراك قد أصبح يعالج بشكل جديد يختلف عن الطريقة التي كان يعالج بها من قبل ، وأنه قد أصبح يحتل مكانا فسيحا في علم النفس بمختلف فروعه ، ولم تعد دراسته قاصرة على علم النفس العام أو التجريبي . ويمكننا أن نرجع هذا التطور والتغير في مكانة الادراك في علم النفس الى التطور الذي طرا على هذا العلم بأسره ، وجعله ينظر الى الانسان باعتباره وحدة كلية غير قابلة للتجزئ ولدراسة كل من وظائفه السيكولوجية على حدة ، دون اعتبار لتفاعلها والعلاقات الدينامية بينها . وقد أدى هذا التطور الذي طرا على علم النفس الى تغير كبير في النظر الى محتمات الادراك . فبعد أن كان الاهتمام منصبا على احوال البنائية للمدرك ، وعلى طبيعة المنبه الخارجى وايجاد قوانين ادراكية عامة ، أصبح ينظر الى الادراك على أنه عملية ديناميكية فعالة هادفة تربط الكائن بأسره بمحيطه الفيزيقي والاجتماعي ، وعلى أنه عملية تكتسب فيها منبهات معينة معنى يضيفه عليها الشخص المدرك متأثرا بخبراته السابقة وتنظيمه السيكولوجي العام .

* تلخيص للرسالة التي حصل بها كاتبها على درجة الماجستير في الاداب (في علم النفس) من كلية الاداب جامعة عين شمس في أبريل سنة ١٩٦٣ . وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور مصطفى زيور رئيس قسم الدراسات النفسية والاجتماعية ، والسيد الدكتور السيد خيرى الأستاذ المساعد بنفس القسم .

وأصبح من المسلم به أن للنشاط الإدراكي بدوره التي تمتد الى خبرات الشخص الماضية بأسرها ، وأن له دور فعال في تشكيل فكرة الشخص عن المستقبل .

وقد أصبح الاتجاه السائد الآن أنه لا بد أن توجد نظرية ادراكية عامة تصلح لكل من العمل والعيادة ، أوعلى حسب تعبير «جورج كلاين Klein» (٧) ، نظرية تجعل للمدرك مكانا في الإدراك . وعلاوة على ذلك يجب أن تقدم نظرية الإدراك تفسيراً منظماً للفروق الفردية في عملية الإدراك وأن تعالج هذه الفروق في ضوء السمات المميزة للشخصيات المدركة . وتتجه البحوث الحالية الى تفهم طبيعة الأخطاء في الإدراك . وتبدل المحاولات في النظريات والبحوث الإدراكية ذات الصبغة الشخصية ليجاد قوانين تفسر الاتجاهات الإدراكية المنتظمة للجماعات المختلفة من الناس التي تفصح عن أنماط مختلفة من الشخصية ، على أساس أنه اذا أمكن فهم الاختلافات في الإدراك فسوف يتقدم فهمنا للسلوك المترتب عليه . وقد اتضح من الدراسات التجريبية والملاحظات الاكلينيكية أن الفروق في كيفية التوافق ترتبط بفروق في كيفية الإدراك . فلكي يستطيع الانسان التكيف سواء بالمعنى البيولوجي البدائي أو بمعنى التوافق الاجتماعي ، لا بد أن يؤدي ادراكه وظيفته بطريقة ما تمده بفكرة دقيقة وسريعة وكاملة عن الأحداث التي تجرى في داخله وفي البيئة التي لا بد له من التلاؤم معها ، والتي عن طريقها يستطيع اشباع حاجاته . أما اذا حدث اختلال في كيفية ادراكه للعالم الخارجي الفيزيقي أو الاجتماعي فلا بد أن يصحبه اختلال في أسلوب التوافق . كما أن كيفية ادراك مثيرات العالم الخارجي تعتمد بدورها على ما لدى الشخص من خبرات سابقة وعلى تنظيمه السيكولوجي العام . أي أن للإدراك دور كبير في عملية التوافق ، كما أنه في نفس الوقت يعكس هذا التوافق ويعبر عنه .

وقد نشرت خلال ربيع القرن الماضي عشرات البحوث والدراسات التي تعالج العلاقة بين الإدراك والشخصية . وأكثرها قيمة تلك التي تسمى «البحوث الإدراكية المتمركزة حول الشخصية - personolity Centered per-ceptual researches» ، والتي يكون الاهتمام الرئيسى فيها بمتغيرات الشخصية وما تفصح عنه في المجال الإدراكي . والمشكلات التي تتناولها مشكلات نشأت أساسا وتبلورت في المجالات الاكلينيكية والاجتماعية . وفيها يبدأ الباحث بمفاهيم مثل القلق أو العدوان أو الجمود متسائلا عما اذا كانت تفصح عن نفسها في مجالات وظيفية مثل التفكير والإدراك والتذكر ... الخ ، وعن الكيفية التي تؤثر بها على هذه المجالات .

ومن أمثلة هذا النوع من البحوث تجربة برج وكولير (٣) عن الفروق الشخصية والجماعية في الاستجابات المتطرفة . وقد استخدم في هذه التجربة اختبار الاستجابة الإدراكية The Perceptual reaction test وطبق على عدة مجموعات من الذكور والإناث يعانون من مستوى قلق مرتفع وقلق منخفض ، ومن الفصامين والأسوياء . وقد فرق الاختبار بين مختلف المجموعات . وقد كان معامل ثبات الاختبار ٨٠ ر. واستخلص الباحثان من نتائج التجربة أن درجات الاستجابات المتطرفة يمكن أن تعكس خصائص شخصية وجماعية معينة . وفي تجربة أخرى لتشارجرى Chatterjee, R. G أجراها لدراسة الجانب الإدراكي للكبت ، عرضت جمل بواسطة التاكستوسكوب في درجات مختلفة من الإضاءة على مجموعة من المفحوصين ، واتضح من هذه التجربة أن الكبت يتدخل ويؤثر على إدراك المفحوصين ، وذلك بالنسبة للجمل ذات المضمون الجنسي أو العدواني .

والتجربة النموذجية التي تمثل هذا الاتجاه تجربة برونزويك (٥) وسوف نعرضها بشيء من التفصيل لأهميتها بالنسبة لدراستنا الحالية . فقد اتضح للباحثة من تجاربها السابقة أنه يمكن تصنيف الشخصيات على أساس أنماط معينة يمكن وصفها باختصار بأنها شخصيات جامدة متسلطة Rigid Authoritarian personalities ويقابلها على الطرف الآخر «الشخصيات المتسامحة المرنة Tolerant Flexible» . واتضح لها أن هناك معامل ارتباط قوى بين الجمود Rigidity والتعصب Ethnocentrism وقد أرادت الباحثة أن تعرف العلاقة بين هذين المتغيرين وبين كيفية الإدراك ، فأجرت مجموعة من التجارب ذات الصبغة الإدراكية الخالصة ، وكانت هذه التجارب خالية من المضمون الانفعالي والاجتماعي ومصممة لتساعد على بحث مشكلة ما إذا كانت خصائص مثل عدم تحمل الغموض Intolerance of Ambiguity لها صفة العمومية . وقد أجريت أولى هذه التجارب على ١٤ مفحوصا واستخدمت فيها شكلا يمكن رؤيته بصورتين تبعا لما إذا كان المفحوص يرى الشكل figure أو الأرضية . وكان الفرض من هذه التجربة القاء الضوء على ما إذا كان المفحوصون الذين يبدوون جمودا في المجالين الانفعالي والاجتماعي سوف يكونون أقل قابلية للانتقال بين تفسير وآخر لشكل إدراكي غامض واحد . وقد وجدت هذه الفروق بالفعل ولكنها لم تكن حاسمة . ثم أجرت برونزويك تجربة أخرى كانت تعرض فيها صورة كلب على المفحوص ثم يليها عدة صور تمثل مراحل انتقالية تؤدي في النهاية إلى صورة قط . وفي كل مرة كان يطلب من المفحوص أن يسمى الشكل الذي على البطاقة . وتقول.

برونزويك أنه على الرغم من أن البطاقات لم تكن مرسومة أساساً لهذا الفرض إلا أنه اتضحت بعض الاتجاهات من هذه التجربة . فقد كانت المجموعة المتعصبة (اجتماعياً) من المفحوصين أميل إلى التمسك بالشكل الأول وأبطأ بكثير في استجاباتها للتغير الذي يطرا على المنبهات . وقد كانت هذه المجموعة أكثر مقاومة للتخلي عن الشكل الأول المحدد المعالم وأكثر ميلاً لعدم رؤية ما لا يتفق مع الاستنتاج الأول وأقل قدرة على إدراك التغيرات التدريجية . وقد استنتجت الباحثة من ذلك أن عدم تحمل الغموض الإدراكي Intolerance of perceptual ambiguity يرتبط باضطراب سيكولوجي أوسع ، وأن التعصب ذاته ما هو إلا إفصاح آخر عنه .

وقد جاء هذا الالتقاء بين دراسة الإدراك ودراسة الشخصية نتيجة للتطورات التي طرأت على كل من نظريات الإدراك من جهة ونظريات الشخصية من جهة أخرى ، وكان من جرائها أن أصبحت نظريات الشخصية تهتم بالشخصية الظاهرة Manifest Personality وأصبحت نظريات الإدراك تهتم بالديناميات الكامنة ومشكلات الدوافع والتوافق وترتبط بينها وبين العمليات الإدراكية . وقد ظهرت نتيجة هذه التطورات نظريات تحاول الربط بين الإدراك والشخصية في نسق نظري متكامل . ومن هذه النظريات نظرية ارنست شاختل Ernest Schachtel (٩) وبرونروبوستمان (٤) وجورج كلاين (٨) . وكل من هذه النظريات الثلاثة تعالج العلاقة بين الإدراك والشخصية من زوايا مختلفة ولكنها غير متعارضة ، وجميعها تشير إلى إمكانية الاستدلال على العوامل الشخصية من الاستجابات الإدراكية وبالتالي إمكانية استخدام الاختبارات الإدراكية في التشخيص .

(ب) المشكلة والفروض :

هذا عن الأساس النظري للمشكلة التي تناولتها هذه الدراسة ، والذي على ضوئه حددنا المشكلة التي ندرسها ووضعناها في صيغة سؤال هو : هل يمكن استخدام الاختبارات الإدراكية البسيطة في التمييز بين فئة اكلينكية معينة مثل مرضى الاكتئاب السوداوى Melancholia وبين الأسوياء ؟ ودراستنا الحالية محاولة للإجابة على هذه المشكلة .

والمعروف من التحليل النفسي أن مرضى الاكتئاب مثبتون على مرحلة مبكرة من حيث العلاقة بالموضوع تتصف بالتوحد مع موضوع الحب على أساس عدواني وبالتالي ثنائية العاطفة تجاهه ، « فمرضى الاكتئاب لا يتعامل

مع الموضوع على أساس الأخذ والعطاء ، بل على أساس الأخذ وحده ، ويفترض أن على الموضوع أن يمنحه كل شيء وفي كل وقت وبغير حساب . وهذا يؤدي بالضرورة الى أن يحس بالاحباط ، وبالتالي بالنفمة على الموضوع بالرغم من حبه اياه وحاجته اليه . ويقتضى هذا الموقف الوجداني المزدوج حيال الموضوع أن يشطره شطرين . احدهما صورة مثالية من الكمال والآخر صورته الواقعية التي تشتد نفمته عليها بقدر بعدها عن الصورة المثالية . ويؤدي ادماج الموضوع غير المتميز عن الانا تميزا كاملا الى توقيع نفمة على الذات كان هدفها الموضوع « (١٤) . ويمكننا الآن أن نتساءل : هل يلجأ المريض من هذا النوع الذي لا يتحمل المشاعر المتضاربة في ثنائية العاطفة الى نفس هذا الأسلوب في المجال المعرفي ؟ فمثلا هل نتوقع منه ان يميل الى التطرف في أحكامه التقييمية ويلجأ الى الحلول القاطعة المحددة ؟ ثم اذا انتقلنا الى المجال الادراكي فماذا نتوقع منه ؟ هل يتصف ادراكه بالتطرف أيضا ؟ أي هل يميل الى عدم تحمل المواقف الادراكية الفامضة ويتمسك أيضا بالمواقف القاطعة المحددة ؟

هذه هي عناصر المشكلة التي قمنا بدراستها ، وقد وضعنا الفروض التالية للإجابة على هذه الأسئلة :

الفرض الأول : مريض الاكتئاب السوداوى يتصف بالتطرف في أحكامه التقييمية كما يقيسه اختبار الاستجابات المتطرفة .

الفرض الثانى : اذا انتقلنا الى المجال الادراكي وجدنا هؤلاء المرضى يتصفون بعدم تحمل المواقف الادراكية الفامضة غير المحددة ، والميل الى ادراك الأشياء بشكل قاطع محدد ، أى انهم يتصفون بالجمود الادراكي . فلو عرضنا على هؤلاء المرضى شكلا محددا ، ثم طرأ على هذا الشكل تغييرات تدريجية حتى تحول الى آخر ، فاما انهم لا يدركون هذا التغير على الإطلاق او يكون ادراكهم له أبطأ من الأفراد العاديين .

الفرض الثالث : الجمود الادراكي اتجه عام فى شخصية مرضى الاكتئاب السوداوى .

(ج) إجراءات التجربة :

١ - المفحوصون *

العينة التجريبية : حصل الباحث على تصريح من إدارة الصحة العقلية بوزارة الصحة لاختبار حالات البحث في مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية . واتفق الباحث مع الطبيب النفسى المختص بالمستشفى على أن يحيل اليه حالات الاكتئاب السوداوى على اساس توفر الشروط التالية :

١ - التأكد التام من التشخيص .

٢ - أن تكون الحالة قادرة على التجاوب مع الباحث والا تكون حالة الاكتئاب لديها من النوع الحاد acute depression الذى يحول دون التعاون مع الباحث فى تطبيق الاختبارات .

٣ - الا يكون قد مضى على دخولها المستشفى وقت طويل .

٤ - أن يكون المريض ممن يجيدون القراءة والكتابة على الأقل حتى يمكن تطبيق مجموعة الاختبارات عليه .

وقد أمكن تطبيق بطارية الاختبارات على ثلاثين مريضا بالاكتئاب من الذكور يتراوح سنهم بين ٢٠ و ٦١ عاما ، ويتراوح مستوى تعليمهم بين القراءة والكتابة والتعليم العالى .

العينة الضابطة : روعى فى اختيار افراد العينة الضابطة أن يكونوا متقاربين مع المجموعة التجريبية بقدر الامكان فى المتغيرات الثلاث التى رأى الباحث ضبطها لما قد يكون لها من تأثير على الأداء فى الاختبارات . وهذه المتغيرات هى : السن والحالة التعليمية والمستوى المهنى . كما كان أفراد العينة من الذكور . وقد طبقت بطارية الاختبارات على ٣٠ فردا عاديا . ويجدر بنا أن نذكر أننا لم نتبع فى اختيار أفراد هذه العينة طريقة الازدواج المتكافئة Matched Pairs ولكننا اتبعنا طريقة المجموعات المتكافئة

* يتقدم الباحث بوافر الشكر للأستاذ الدكتور احمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية لما قدمه من تسهيلات لدراسة حالات المجموعة الضابطة .

كما يعبر عن عميق شكره للدكتور جمال ماضى ابو العزايم والدكتور عادل زكى بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية لتعاونهما الصادق البناء دراسة الحالات التجريبية .

matched groups وذلك بمراعاة أن تكون كل فئة من فئات السن والمهنة والمستوى التعليمي متقاربة في المجموعتين ، وقد تم اختبار جميع أفراد هذه المجموعة بوحدة البحوث النفسية والتربوية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . وقد تأكد الباحث من أن جميع أفراد هذه العينة لم يسبق دخولهم إحدى المصحات أو المستشفيات العقلية ، كما أنهم لا يعانون من اضطرابات نفسية أو عقلية .

٢ - الاختبارات المستخدمة في التجربة :

استخدم في هذه التجربة « اختبار الصداقة » لقياس الاستجابات المتطرفة ، وثلاثة اختبارات ادراكية ، وفيما يلي وصف لكل من هذه الاختبارات الأربعة وكيفية تطبيقه .

(١) « اختبار الصداقة لقياس الاستجابات المتطرفة » :

هذا الاختبار عبارة عن قائمة لصفات يمتاز بها الأشخاص ويشمل ٧ صفات مرتبة ترتيباً عشوائياً دون أي تحديد سابق . ويطلب من المفحوص ترتيب هذه الصفات بوضع إحدى العلامات التالية أمام كل صفة على أساس ماله من خبرة في عقد بعض الصداقات الوثيقة مع جنسه .

+ ٢ الصفات التي لا بد من توفرها لقيام الصداقة .

+ ١ الصفات التي يرغب في توفرها لقيام الصداقة .

صفر الصفات التي لا تهتم في حكمه على من يصادق .

- ١ الصفات التي يحسن ألا توجد وإذا وجدت تكون عبئاً .

- ٢ الصفات التي يجب ألا توجد وإذا وجدت فلا يمكن قيام

الصداقة .

وقد وضع هذا الاختبار الدكتور مصطفى سويف واختار بنوده على أساس تجربة قام بها (١٥) . وقد روعي في هذا الاختبار أن يكون غير محدد ، بمعنى أنه لا توجد في الإجابة عليه إجابات خاطئة وأخرى صحيحة ، وطريقة تصحيح الاختبار عبارة عن جمع عدد الاستجابات المتطرفة (٢ - أو ٢) .

وقد استخدم سويف هذا الاختبار في عدة تجارب كان الهدف من أحداها دراسة تأثير عضوية الفرد في جماعة اجتماعية معينة على مدى تحمله أو عدم تحمله للغموض Tolerance-Intolerance of ambiguity

وكانت فروض هذه الدراسة أن الجماعات الاجتماعية التى تختلف فى مستوى مالديها من قلق وتوتر ، يختلف فيما بينها فيما يختص بعدم تحمل الغموض كما يقيسه عدد الاستجابات المتطرفة . وقد أجريت هذه التجربة على مجموعات مختلفة من المفحوصين المصريين (مراهقون ، راشدون ، مسيحيون ، مسلمون ، ذكور وإناث) واتضح من هذه التجربة أن الاختبار يميز بين الجماعات الاجتماعية المختلفة . كما تأكد من دراسات تالية صلاحية الاختبار للتمييز بين الفئات المختلفة التى تتسم بدرجات متفاوتة من التوتر أو القلق (١٢ و ١٣) .

وقد رأينا استخدام هذا الاختبار فى دراستنا لمعرفة ما إذا كان عدم تحمل الغموض ، كما يبدو من التطرف فى الاستجابة ، اتجاهها عاما لدى المفحوصين . إلا أنه من تجربتنا الاستطلاعية اتضح لنا أنه يجب ادخال تعديل على كيفية تطبيقه حتى يلائم طبيعة العينة التى اخترناها للبحث . وذلك أن هذا الاختبار قد وضع أساسا لاختبار أفراد ذوى مستوى تعليمى وثقافى مرتفع يمكنهم من الإجابة الذاتية عليه وفهم علامات التدرج . وقد أثرنا أن يطبقه الباحث عليهم فى مقابلة فردية وأن يشرح لهم تعليمات الاختبار بنفسه بطريقة موحدة ، وأن يتلقى استجاباتهم ويقوم بتدريجها . (يرجع الى كيفية التدرج بالمرجع (١٥) ص ٧٦) .

(ب) الاختبارات الإدراكية :

استخدمت برونزويك (٥) فى التجربة التى أجرتها على الأطفال المتعصبين لدراسة خصائصهم الإدراكية اختبارا استوحت فكرته من قراءتها لوصف جولدشتين لبعض مرضى الفصام الذين كانوا يصرون على تسمية مختلف درجات اللون الأخضر باسم واحد . وقد استغلت هذه الفكرة فى تكوين اختبار إدراكى عبارة عن مجموعة من الرسوم تمثل تحولا تدريجيا من شكل معين الى شكل آخر مخالف له . وعلى الرغم من أن هذه الرسوم لم تكن مصممة أساسا لهذا الغرض إلا أنه اتضح من نتائج التجربة وجود اتجاهات متميزة فى إدراك المفحوصين .

وقد استخدمنا فى هذه الدراسة فكرة هذا الاختبار الذى وصفته برونزويك فطلبنا من أحد الرسامين نقل هذا الاختبار كما هو ثم طبع على بطاقات ثمان تمثل كل منها مرحلة انتقالية من الصورة الأولى (الكلب) الى الصورة الأخيرة (القط) . ثم طلب من نفس الرسام بعد شرح فكرة الرسم له والتدرج المطلوب فيه أن يقوم برسم شكلين آخرين مختلفين اقترحت

برونزويك أيضا استخدامهما ، وهما شكل شجرة وشكل منزل ، ثم يقوم برسم ٦ اشكال تمثل مراحل انتقالية بين الشكلين الأساسيين ، مع مراعاة تساوى درجة الاختلاف بين كل شكل وآخر حتى يكون التغير تدريجيا . كما طلب منه أيضا أن يقوم برسم مجموعة من الأشكال المتحولة بناء على نفس هذه الفكرة ، على أن يكون مجموع البطاقات في كل ثمانية . فأصبح لدى الباحث أربع مجموعات تمثل كل منها التحول من شكل الى آخر . وبعد أن تكونت هذه المجموعات عرضت جميعها على أربعة من الحكام (من الاختصاصيين النفسيين كل على حدة) وطلب منهم تقرير أصلها لتمثيل فكرة التدرج في تغير الشكل الى آخر . وقد قرر الحكام بالاجماع اختيار المجموعات التالية :

(أ) شكل كلب يتحول تدريجيا الى قط .

(ب) شكل شجرة تتحول تدريجيا الى منزل .

(ج) شكل مثلث يتحول تدريجيا الى دائرة .

وبعد اعداد هذه البطارية من الاختبارات الادراكية قمنا باجراء تجربة استطلاعية بها لتحديد انسب التعليمات وانسب أسلوب للتطبيق . ومن هذه التجربة اتضح لنا أن اتباع أسلوب برونزويك في تقديم الاختبارات (مجرد طلب تسمية الشكل) محاط ببعض المخاطر ، ذلك أن مجرد تسمية الشكل لا تؤكد ما اذا كان المفحوص لم يدرك تغيرا بالفعل بين الأشكال المختلفة أم انه قد أدرك هذا التغير في الأشكال ولكنه كان يصدر حكمه على الشكل تقريبا . وخطورة ذلك اننا قد نحاسب المفحوص على أساس انه لم يدرك تغيرا في الأشكال ثم نبني استنتاجاتنا النظرية على هذه النتيجة غير الواقعية ، ولذلك قمنا بإضافة مرحلتين أخريين للتطبيق بهدف التحقق من ادراك التغير أو عدمه . وبذلك كان تطبيق كل اختبار من الاختبارات الادراكية الثلاث على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : يطلب من المفحوص مجرد تسمية الشكل الذى يراه فى كل بطاقة من البطاقات الثمانية للاختبار وتسجل استجابته .

المرحلة الثانية : تقدم البطاقات الثمانية للمفحوص مرتبة ترتيبا عشوائيا ، ويطلب منه تقسيم هذه البطاقات الى أى عدد من الأقسام كيفما يشاء ، ثم يسأل عن سبب اختياره لهذا التقسيم ، ويطلب منه (اذا لم يذكر ذلك تلقائيا) تسمية كل شكل فى الأقسام التى قسمها .

المرحلة الثالثة : يعطى المفحوص البطاقات الثمانية ويطلب منه ترتيبها أى ترتيب يراه ثم يسأل عن السبب الذى دعاه الى هذا الترتيب بالذات ويطلب منه تسمية كل شكل فى البطاقات .

وكان الهدف من المرحلتين الأخيرتين التأكد من ادراك الشخص للاختلافات أو عدم ادراكه له ، بالإضافة الى افتراض أن الشخص الذى لا يدرك التغير اطلاقاً ، أو الذى لا يدركه الا بعد أن يصبح الشكل متمائزاً بشكل قاطع سوف يميل الى تقسيم البطاقات الى قسمين فقط دون أن يدرك الدرجات الوسط بين الشكلىين .

٣ - الأسلوب الإحصائى لمعالجة النتائج :

(١) لتحقيق الفرض الأول (مرضى الاكتئاب أكثر تطرفاً فى استجاباتهم من الأفراد العاديين) اتبع الأسلوب الآتى :

أولاً : إيجاد درجة الاستجابة المتطرفة لكل فرد فى المجموعتين (مجموع ٢ + ٢ - ٢) .

ثانياً : إيجاد متوسط درجة الاستجابات المتطرفة لكل مجموعة وانحرافها المعيارى .

ثالثاً : المقارنة بين متوسطى المجموعتين والكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بينهما وذلك باستخدام المعادلة :

$$t = \frac{22 - 12}{\sqrt{\frac{22 + 12}{2}}} = 2.12$$

(ب) لتحقيق الفرض الثانى (مرضى الاكتئاب أكثر جموداً فى ادراكهم من الأفراد العاديين) اتبع الأسلوب الآتى :

أولاً : لامكان المقارنة بين المجموعتين بالنسبة لادراك التغير فى الشكل أعطينا الاستجابة لكل بطاقة من البطاقات الثمانية فى كل اختبار ادراكى درجة معينة كالآتى :

(١) اذا كانت التسمية التى أعطاها المفحوص تشير للشكل الأول الواضح (الكلب أو الشجرة أو المثلث) .

(٢) اذا كانت التسمية التى أعطاها المفحوص تشير للشكل الثانى الذى تحول اليه الأول (القط أو المنزل أو الدائرة) .

(٣) اذا كانت الاستجابة تدل على أن الشخص ادرك أن الشكل المرسوم بالبطاقة يخالف الشكل الأول الذى عرض عليه ، ولكنه لم يعطه تسمية الشكل الأخير .

ثم تحسب النسبة المئوية لعدد مفحوصى كل من المجموعتين الذين أدركوا كل شكل من الأشكال الثمانية فى كل اختبار باحدى الكيفيات السابقة . ويحسب الفرق بين المجموعتين فى كل من هذه النسب المئوية الثلاث لكل بطاقة فى كل اختبار ادراكى ويكشف عن دلالاته الاحصائية . وقد استخدمنا فى ذلك القانون الآتى الذى يعطى النسبة الحرجة :

$$Z = \frac{a_1 - a_2}{\sqrt{\frac{(a_1 - 100)a_1}{n} + \frac{(a_2 - 100)a_2}{n}}}$$

حيث a_1 هى النسبة المئوية فى المجموعة التجريبية و a_2 هى النسبة المئوية فى المجموعة الضابطة .

ثانيا : ايجاد النسبة المئوية لعدد المفحوصين (فى كل مجموعة) الذين لم ترد فى استجاباتهم للبطاقات الثمانية فى الاختبار الاستجابة رقم (٣) ويمثل ذلك نسبة من أدركوا الأشكال على أنها شكلين متميزين فقط دون الحالات الوسط ، ثم المقارنة بين النسبتين المئويتين لدى المجموعة والكشف عن الدلالة الاحصائية للفرق بينهما .

ثالثا : ايجاد النسبة المئوية لعدد المفحوصين (فى كل مجموعة) الذين يقسمون بطاقات كل اختبار الى قسمين فقط او الى أكثر من قسمين ، ويحسب الفرق بين المجموعتين فى هذه النسب ويكشف عن دلالة الاحصائية باستخدام القانون السابق .

(ج) لتحقيق الفرض الثالث (الجمود الادراكى اتجاه عام لدى مرضى الاكتئاب) قمنا بايجاد معاملات الارتباط بين كل قسم من اقسام الاختبار الثلاث والقسمين الآخرين من جهة ، وبين كل قسم فى كل اختبار وما يقابله فى الاختبارين الآخرين من جهة اخرى وذلك بالنسبة لما يأتى :-

١ - كيفية ادراك الاشكال .

٢ - عدد فئات التقسيم .

وقد اقتصرنا على هاتين الناحيتين لانهما الأكثر تعبيرا عن الجمود الادراكى .

(د) النتائج :

يمكن تلخيص النتائج التي أسفرت عنها هذه التجربة في النقاط التالية :-

أولاً : فيما يختص بالاستجابات المتطرفة حصل أفراد العينة التجريبية (مرضى الاكتئاب) على درجات أعلى من أفراد العينة الضابطة . وكان الفرق بين متوسطى درجات المجموعتين على هذا الاختبار (٤٣) للمجموعة التجريبية مقابل ٣٥ للمجموعة الضابطة) ذا دلالة احصائية جوهريّة عند مستوى ١ . ٠ و من الثقة .

ثانياً : فيما يختص بالاختبارات الإدراكية الثلاث اتضح ما يلي :-
(أ) ميزت البطاقات ٣ ، ٤ ، ٥ في الاختبار الأول بين المجموعتين تمييزاً جوهرياً عند مستوى ١ . ٠ ، ففي الوقت الذى ظلت فيه نسبة كبيرة من المجموعة التجريبية تدرك فيه هذه البطاقات على أنها الشكل الأول ، على الرغم من اختلافها عن هذا الشكل فعلاً ، نجد أن نسبة كبيرة من المجموعة الضابطة أدركت التغير الذى طرأ على هذه البطاقات وأعطتها تسمية أخرى غير شكلية الاختبار الأساسيين .

(ب) ميزت البطاقات ٤ ، ٥ ، ٦ في الاختبار الثانى تمييزاً جوهرياً بين المجموعتين (عند مستوى ١ . ٠ و .

(ج) ميزت البطاقتان الثالثة والرابعة في الاختبار الثالث بين المجموعتين تمييزاً جوهرياً في القسم الأول من الاختبار ، ولكن في القسمين الثانى والثالث كانت البطاقات المميزة هى الرابعة والخامسة والسادسة .

(د) ميزت الاختبارات الثلاثة بين المجموعتين في نسبة عدد المفحوصين الذين لم يدركوا شكلاً آخر غير الشكلين الأساسيين في كل اختبار .

(هـ) ميزت الاختبارات الثلاثة بين المجموعتين في عدد فئات تقسيم بطاقات الاختبار .

(و) فيما يختص بالفرق بين المجموعتين في متوسط الزمن المستغرق في عملية التقسيم وفي عملية الترتيب فاقت المجموعة التجريبية المجموعة الضابطة في الاختبارات الإدراكية الثلاثة ، وكان الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ١ . ٠ و .

ثالثا : العلاقات بين نتائج الاختبارات الإدراكية الثلاثة ، ونتائج كل قسم منها بالآخر :-

أوجدنا معاملات الارتباط بين كل قسم من أقسام الاختبار الواحد والقسمين الآخرين ، وبين كل قسم وما يقابله في الاختبارين الآخرين فيما يختص بكيفية ادراك الأشكال وعدد فئات التقسيم ، وكانت النتائج كما يلي :

(أ) كانت نسب الاتفاق مرتفعة الى حد كبير بين كيفية الاستجابة للبطاقات الثمانية في القسم الأول من كل اختبار والقسمين الآخرين ، فلم تقل عن ٨٣٪ في الاختبارات الثلاثة .

(ب) كانت نسب الاتفاق مرتفعة أيضا بين كيفية ادراك البطاقات الثمانية في كل قسم من أقسام الاختبار والقسم الذي يقابله في الاختبارين الآخرين ، ولكن يلاحظ أن هذه النسب كانت أقل من نسب الاتفاق بين أقسام الاختبار الواحد .

(ج) فيما يختص بمعاملات الارتباط بين عدد فئات التقسيم في كل من الاختبارات الثلاثة كانت هذه المعاملات مرضية بوجه عام .

(هـ) مناقشة النتائج :

من هذه النتائج يتضح أن فروض التجربة الثلاثة قد تحققت بوجه عام . فقد وجد أن مجموعة مرضى الاكتئاب السوداوى أكثر تطرفا في أحكامهم التقييمية من مجموعة الأفراد العاديين ، ويحقق ذلك الفرض الأول من فروض التجربة . وتتفق نتائج تطبيق هذا الاختبار مع نتائج التجارب السابقة التي أجريت عن الاستجابات المتطرفة ومنها تجارب سويف (١٥) وهاميلتون (٦) . أما الاختبارات الإدراكية فيتضح من نتائجها أن مجموعة مرضى الاكتئاب السوداوى أكثر جمودا في ادراكهم من الأفراد العاديين ، وبذلك يتحقق الفرض الثانى . كما ثبت من التجربة أيضا وجود اتجاه إدراكى عام لدى مرضى الاكتئاب يميزهم عن الأفراد العاديين ، ويحقق ذلك الفرض الثالث ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج تجربة برج (٣) .

وقد قمنا بمحاولة لتفسير هذه النتائج على ضوء أربع نظريات هى : نظرية شاختل ونظرية برونروبوستمان (٤) ونظرية كلاين (٧) ثم فى ضوء نظرية عامة عن الشخصية هى نظرية التحليل النفسى (١) . وقد افادتنا

(١) يمكن للقارئ الرجوع الى الرسالة الأصلية (المرجع رقم ١٥) للاطلاع على هذه النظريات بالتفصيل .

النظريات الثلاثة الأولى في تفسير وجود الاتجاه الإدراكي ، وأفادتنا نظرية التحليل النفسى في معرفة الديناميات الكامنة وراء الجمود أو الاستجابة المتطرفة كاتجاه عام في حياة مريض الاكتئاب .

فحسب نظرية شاختل يمكننا القول بأن مرضى الاكتئاب السوداوى يتصفون بالادراك المتمركز حول الذات auto-Centric Perception أكثر من الإدراك المتمركز حول الخارج allocentric حتى في أكثر الحواس تطورا وهى النظر فالمرضى لا يستطيع أن يدرك المنبهات مستقلة عن حاجاته الشعورية أو اللاشعورية . وعلى الرغم من التغير الذى كان يطرأ على الأشكال التى تعرض عليه ، لم يكن يستطيع أن يدرك هذا التغير ادراكا يتصف بالموضوعية ، بل كان يدركها من خلال وجهة نظره الخاصة متأثرا بحاجاته اللاشعورية على أنها ثابتة لا تتغير . وقد أدى هذا الإدراك المتمركز حول الذات بمرضى الاكتئاب الى حجب الواقع عنه وجعله حبيس عالم مغلق متمركز حول ذاته .

ولما كان شاختل يربط بين مفهومى مبدأ الواقع ومبدأ اللذة في التحليل النفسى ، والنمطين الأساسيين من الإدراك (المتمركز حول الذات ، والمتمركز حول الخارج) ، فيقول أنه بارتقاء الطفل في النمو يقل اعتماده على مبدأ اللذة ويزداد اعتماده على مبدأ الواقع ، اذا سار في طريق النمو السوى ، أما اذا حدثت له اضطرابات فانه يمكن أن ينكص مرة أخرى الى الاعتماد على مبدأ اللذة . وبالمثل يحدث الارتقاء من الاعتماد على النمط المتمركز حول الذات فى الإدراك الى النمط المتمركز حول الخارج ، كما يحدث فيه تكوص مماثل . بناء على ذلك يمكننا القول بأن أفراد العينة التجريبية (مرضى الاكتئاب) قد حدث لهم تكوص من المركزية الخارجية فى الإدراك الى المركزية الذاتية مثلما حدث لهم تكوص من الاعتماد على مبدأ الواقع الى الاعتماد على مبدأ اللذة .

وحسب نظرية بروتر وبوستمان يمكننا القول بأن مرضى الاكتئاب نظرا لما يتسمون به من رغبة فى تجنب الغموض أو التغير (وهى سمة شخصية) فانهم يميلون الى الاقلال من عدد الفروض التى لديهم عن طبيعة المنبهات المدركة ويتمسكون بالفرض الأول الذى كونوه عند بداية عرض المنبهات عليهم مما يزيد من قوة الفرض الذى يكون عندهم ويجعله يحتاج الى معلومات أكثر لنفيه ، وهذا ما يفسر تأخرهم عن أفراد العينة الضابطة فى إدراك التغير الذى يطرأ على الشكل .

وتفيدنا نظرية كلاين فى أن نستدل من نتائج التجربة على أن الاتجاه الإدراكي الذى وجدناه لدى مرضى الاكتئاب (الجمود الإدراكي) اتجاه

يتصف بالعمومية وليس قاصرا على الجوانب الإدراكية وحدها ، وأن ضوابط الأنا تعبر عن نفسها في الإدراك من خلال الاتجاهات الإدراكية ، فالاتجاه الإدراكي الجامد الذي وجدناه لدى مريض الاكتئاب أسلوب خاص مميز لهذه الفئة في علاقتها بالواقع ، وهو منتشر ، ولا يتضح فقط في مواقف الأزمات والصراع .

أما نظرية التحليل النفسي فتساعدنا على معرفة الديناميات الكامنة وراء الجمود والاستجابة المتطرفة كاتجاه عام في حياة مريض الاكتئاب . وقد حدد أبراهام (١) العوامل التي توجد في حياة مريض الاكتئاب والتي أحدثت لديه هذا الانحراف عن السواء بخمسة عوامل رئيسية لا بد من توفرها لحدوث مرض الاكتئاب ، وهذه العوامل هي :

أولا : العامل التكويني ، ويعنى به وجود استعداد أسرى للشبقية الفمية

ثانيا : التثبيت على المستوى الفمي من تطور الليبدو ، وهو نتيجة طبيعية للعامل الأول ، وإذا ظل الليبدو مثبتا على هذا المستوى ، فإنه بذلك يحقق واحدا من أهم الظروف المهيئة لظهور الاكتئاب .

ثالثا : جرح شديد للترجسية الطفلية ينجم عن اخفاقات متتالية في الحب ، أى اخفاق في الحب من جانب الأم تليه سلسلة من الاخفاقات .

رابعا : حدوث الاخفاق الهام الأول في الحب قبل التغلب على الرغبات الأوديبية .

خامسا : تكرار الاخفاق الأول فيما بعد من حياة الفرد . وهذا هو السبب المثير لنوبة الاكتئاب . وتستمد جميع اخفاقات الشخص التالية أهميتها من كونها تكرارات للاخفاق الأول .

وعلى هذا يمكننا القول بأن نفس هذه العوامل المسؤولة عن مرض الاكتئاب السوداوى بما فيه من ثنائية عاطفية هي المسؤولة أيضا عما وجدناه لدى المرضى من اتجاه ادراكي جامد وذلك ان الموقف الإدراكي الفامض يثير لدى المريض القلق والصراع لأنه يمثل في لا شعوره موقفه الانفعالي الفامض المتصارع ، ولذلك يلجأ الى نفس الأسلوب الذى يلجأ اليه في تعامله مع الموقف الانفعالي ، فيشطره شطرين ، كل منهما واضح تماما ، ولا يستطيع ان يتقبل أى وسط بينهما .

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة نود أن نلفت الاهتمام الى ضرورة اجراء دراسات تجمع بين مختلف الجوانب السيكلوجية ولا تقتصر فقط على البحث في العلاقة بين جانب وآخر ، كالبحث بين الادراك والشخصية . بل يجب أن تبحث هذه الدراسات عن العلاقة بين الادراك والتعلم والذاكرة والتفكير والشخصية . الخ . بحيث يمكن أن نعرف في النهاية كيف تفصح العوامل الشخصية عن نفسها في كافة هذه المجالات .

المراجع

١ - المراجع الأجنبية :

- (1) Abraham Karl.—*A short study of the development of the libido, viewed in the light of mental disorders. In Selected papers on Psychoanalysis- ch. -XXVI Hogarth Press, 1942.*
- (2) Anastasi A.—*Psychological Testing, The McMillan Company N.Y. 1953.*
- (3) Berg, I and Collier, J.—*Personality and group Differences in Extreme response sets. Educ. Psychol. Measmt, 1953, 13, 164 - 169.*
- (4) Bruner J.S.—*Personality Dynamics and the process of perceiving'' in perception : an approach to personality, ed. Blake R. and Ramsey G. Ronald Press company No Y. 1951.*
- (5) Brunswik E. F....*Intolerance of ambiguity as an Emotional and Perceptual Personality variable, J. Pers. 1949, 18, 108 - 143.*
- (6) Hamilton V.—*Perceptual and Personality Dynamics in Reactions to ambiguity. Brit. J. Psychol, 1957, 48, 200 - 215.*
- (7) Klein G. S. and Schlesingers.—*where is the perceiver in perceptual Theory. J. Pers. 1949, 18, 32 - 47.*
- (8) Klein G.S.—*Personal world Through Perception in Blake a. and Ramsey G. : Perception, an Approach to Personality, N. i. 1951.*
- (9) Schactel E.—*Metamorphosis'' on the Development of Affect, Perception, Attention and Memory, N. Y. Basic Books, 1959.*

٢ - المراجع العربية :

- ١٠ - دكتور السيد محمد خيرى : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٧
- ١١ - سمير نعيم أحمد : دراسة تجريبية لاستخدام الاختبارات الادراكية فى التميز الاكلينيكي رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس - أبريل ١٩٦٣ - (غير منشورة) .
- ١٢ - دكتور مصطفى سويف : الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة للأحداث الجانحين (١) - المجلة الجنائية القومية ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ ، ٣٨ .
- ١٣ - دكتور مصطفى سويف : الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين (٢) - المجلة الجنائية القومية ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ ، ٩٥ .
- ١٤ - دكتور مصطفى زيور : الحشيش كظاهرة نفسية - التحليل النفسى لحال التخدير بالحشيش ونمط شخصية متعاطيه - منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة - ١٩٦٣

بحوث جارية

بحث اصلاح القرية

١ - القرب من مركز المحافظة :
أى من دمنهور بالنسبة لمحافظة
البحيرة ومن الجيزة فى محافظة
الجيزة .

٢ - الحجم السكانى للقرية :
قرية صغيرة وهى زاوية نعيم
بالنسبة لمحافظة البحيرة والحرائية
بالنسبة لمحافظة الجيزة .

قرية متوسطة الحجم وهى دير
أمس بالنسبة لمحافظة البحيرة .
وبنى مجدل بالنسبة لمحافظة الجيزة .

قرية كبيرة وهى جواد حسنى
بالنسبة لمحافظة البحيرة ومنشية
البكارى بالنسبة لمحافظة الجيزة .

٣ - نوع الخدمات :
قرية ليس بها أى نوع من
أنواع الخدمات وهى زاوية نعيم
والحرائية .

قرية بها وحدة صحية وهى دير
أمس وبنى مجدل .

قرية تركزت فيها الخدمات
فى صورة الوحدة المجمع وهى جواد
حسنى ومنشية البكارى .

يقوم المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع
اللجنة العليا لاصلاح القرية التابعة
لوزارة البحث العلمى باجراء مسح
اجتماعية شاملة لثلاث قرى
فى محافظة البحيرة وثلاث أخرى
فى محافظة الجيزة .

الغرض من البحث :

التعرف على السمات العامة التى
تميز المجتمع الريفى فى الوجهين
البحرى والقبلى ومحاولة الوصول
الى أوجه التشابه والتباين بينهما
علاوة على التعرف على الخدمات
الموجودة فى كل قرية ومدى كفايتها
والعوائق التى تقف أمام تحقيق
الأغراض التى وضعت من أجلها ،
كذا الخدمات التى تحتاجها كل قرية
ومدى امكانية تحقيقها وكيفية تحقيقها
وقابلية الأهالى للتعاون مع المسئولين
لتحقيق الخدمات التى تحتاجها
القرية .

مجال الدراسة :

اختيرت قرى الوجهين البحرى
والقبلى (موضوع الدراسة) على أساس
مقاييس ثلاث :

خطوات الدراسة :

١ - قامت الهيئة المشرفة على البحث بإجراء بعض الزيارات الاستطلاعية في كل من محافظتي البحيرة والجيزة للتعرف على العينة التي سيجري عليها البحث .

٢ - جمعت البيانات الإحصائية الأولية عن القرى المختارة في كل من محافظتي البحيرة والجيزة .

٣ - وضعت استمارة الغرض منها جمع البيانات عن الحياة الأسرية والحالة الاقتصادية والصحية والتعليمية والترفيهية للقرويين والتعرف على اتجاهات القرويين تجاه بعض المواضيع الهامة : تحديد النسل - الطلاق - الزواج - الإصلاح الزراعي الى آخره .

٤ - جربت الاستمارة لإجراء التعديلات اللازمة ولتوضيح بعض الأسئلة التي تعذر على القرويين فهمها .

٥ - درب باحثي الميدان على تطبيق الاستمارة واستمرت فترة التدريب حوالي أسبوعين درب خلالها

الباحثين على تطبيق الاستمارة في قرى مجاورة للقرى موضوع الدراسة .

٦ - اختير بعض باحثي الميدان للمراجعة المكتبية أي لمراجعة الاستثمارات حتى لا يكون الباحث قد فاته أن يسأل أي سؤال أو تكون بعض الاجابات متناقضة مع بعضها .

٧ - قام باحثو الميدان وعددهم أربعين تحت اشراف أعضاء المركز بتطبيق الاستمارة على القرى المختارة في الوجه البحري ثم على القرى المختارة في الوجه القبلي .

٨ - تركت بعض الأسئلة مفتوحة للتعرف على اجابات القرويين في بعض المسائل الحيوية وبعد جمع البيانات اختيرت ١٠٪ من الاستثمارات وفرغت بياناتها ثم صنفت الاجابات الواردة .

٩ - تمت عملية الترميز .

الخطوات التالية :

تثقيب البيانات وجدولتها ثم تحليلها احصائيا واعداد التقرير النهائي للبحث .

بحث التلفزيون

مقدمة :

او الاقتراحات الخاصة بتعديل بعض البرامج ، وكذلك آرائهم في اثر التلفزيون على بعض نواحى نشاطهم .

عينة البحث :

اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية طبيعية روى فيها أن تمثل اقسام الشرطة بمدينة القاهرة ، كما روى تمثيلها لجميع الفئات المهنية الموجودة بالجمهور الاصلى الذى أخذت منه وهو جميع الحائزين للتلفزيون العربى بمدينة القاهرة حتى آخر سنة ١٩٦١ واقتصرت الدراسة على الحائزين ومن يقيمون معهم من الجنسين ممن بلغوا سن ١٢ سنة فأكثر لضمان فهمهم أسئلة استمارة البحث وقدرة ملئها لمن يعرف القراءة والكتابة .

وقد بلغ مجموع افراد عينة البحث ٢٨٣٠ شخصا .

أداة البحث :

صممت استمارة خاصة لاستطلاع آراء ورغبات المشاهدين للتلفزيون فى برامجهم عن طريقها . وقد جربت أكثر من مرة ، وعرضت على المختصين بإدارة التلفزيون العربى قبل عرضها

تجرى وحدة بحوث الراى العام والاعلام بالمركز بحثا لاستطلاع آراء ورغبات المشاهدين بمدينة القاهرة فى برامج التلفزيون العربى بتكليف من التلفزيون العربى بعد أن شعر المشرفون على التلفزيون العربى بالحاجة الى اجراء بحث تتوفر فيه الدقة العلمية من حيث اجرائه ومن حيث تمثيله لفئات المشاهدين تقوم به هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء البحوث العلمية .

الهدف من البحث :

على ضوء حاجات المشرفين على ادارة التلفزيون العربى لتعرف آراء ورغبات جمهور المشاهدين والاسترشاد بها فى : ماذا يقدمون من برامج ، ولما يقدمونها ومتى يقدمونها وكيف يقدمونها ، أمكن تحديد الهدف من البحث على انه :

تعرف آراء ورغبات المشاهدين من حائزى أجهزة التلفزيون بمدينة القاهرة ومن يقيمون معهم بصفة دائمة نحو برامج التلفزيون سواء من حيث مادتها أو فترة ارسالها أو الأوقات المفضلة لمشاهدتها ،

في صورتها النهائية وقد ضمنت
الاستمارة أسئلة للتأكد من «صدق»
الاجابات .

٥ - جمع البيانات :

دربت مجموعة من باحثي الميدان
عدها اربعون باحثا ، من خريجي
اقسام الاجتماع ومعاهد الخدمة
الاجتماعية على ملء الاستمارة ،
وقامت بجمع البيانات لمدة استمرت
من ١٨ يوليو حتى آخر يوليو ١٩٦٣

٦ - التحليل الاحصائي :

قامت الوحدة الاحصائية بالمركز
بتصنيف البيانات وترميزها وتبويبها
وجداولتها .

٧ - تحليل النتائج :

يقوم اعضاء وحدة بحوث الراى
العام والاعلام الآن بتحليل نتائج
البحث لاعداد التقرير النهائى .

بحث المناطق المتخلفة

منهج البحث :

اتبع في هذا البحث المنهج
الايكولوجى المترابط .

وقسمت الدراسة الى قسمين
مرتبطتين القسم الأول عبارة عن مسح
شامل لوحدة البحث الأولى -
المجتمع . والقسم الثانى يمثل دراسة
استكشافية فيه عن طريق العينة
لوحدة البحث الثانية - الأسرة .

مجال الدراسة :

افترضت مبدئيا العوامل والأبعاد
التي تحدد المفهوم الفرضى للمناطق
المتخلفة وهى : كثافة السكان ، حجم
الأسرة - التزاحم السكانى - نسبة
التعليم فى الذكور والاناث ، نسبة
المتعطلين من الذكور - نسبة ذوى
العاهات ، نسبة عدد الزوجات فى
العصمة ، نسبة الزواج المبكر -
معدل الطلاق ومعدل الوفيات فى
الأطفال - معدل المواليد ، معدل
الوفيات ، تكرار انتشار الأمراض
المعدية والأمراض العقلية - تكرار
حوادث الاعتداء المؤدى الى اصابات
- تكرار أمراض التغذية ، تكرار
حوادث السكر الشديد .

وزعت بعض العوامل والأبعاد
المذكورة على خريطة القاهرة فى ضوء
تعداد سنة ١٩٤٧ فظهرت هناك

بدا المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية اجراء بحث
عن « المناطق المتخلفة فى القاهرة »
منذ فبراير ١٩٦٢

الفرض من البحث :

يهدف البحث الى التعرف على :

(١) مفهوم المناطق المختلفة
والعوامل المرتبطة به والمؤثرة
عليه والتي تحدده وترسم
اطارا عاما له .

(ب) المستويات العامة الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية لهذه
المناطق ومدى تقاربها أو
تباعدها عن المستويات
العامة للمجتمع العام
(مجتمع مدينة القاهرة) .

(ج) الانماط الثقافية والسلوكية
لهذه المجتمعات - المعايير -
القيم والاتجاهات السائدة
فيه .

(د) الانحرافات ودرجتها فى هذه
المناطق .

(هـ) مدى اتصال هذه المناطق -
الاتصال الداخلى والخارجى .
الجماعات التي تتشكل فى
هذه المجتمعات - درجة
ارتباطها وتباعدها .

(و) المشاكل الاجتماعية فى هذه
المناطق كما ونوعا .

من مراحل البحث والتي بدأت في
نوفمبر ١٩٦٣ .

المرحلة الثانية :

يجرى الآن العمل الميداني في
المرحلة الثانية والأخيرة في البحث
حيث تقوم هيئة البحث التنفيذية
ببحث عدد ٦٠٠ أسرة من أسر المنطقة
اجتماعيا وطبيا ونفسيا ويشترك في
العمل الميداني في هذه المرحلة عدد ١٥
باحث اجتماعي ، ٩ أطباء اختصاصيين ،
٧ اختصاصيين نفسيين . وينتظر أن
يتم بحث جميع أسر العينة في نهاية
شهر أبريل ١٩٦٤ ثم تبدأ الخطوات
التالية لتفريغ البيانات وتصنيفها
وترميزها وتبويبها وجدولتها آليا
ثم تحليل النتائج وكتابة التقرير
النهائي للبحث .

أربعة مناطق متخلقة وهي بولاق
والسيدة زينب وباب الشعرية ومصر
القديمة ووقع الاختيار على منطقة
بولاق لاجراء الدراسة التمهيدية
وانشئ مركز لجمع المعلومات بمنطقة
البحث .

المرحلة التمهيدية :

وقد تمت المرحلة الاولى لهذا
البحث وهي مرحلة تمهيدية اهتمت
باختبار مناهج ووسائل البحث أكثر
من اهتمامها بالبيانات التي جمعت .
وقد اقلت نتائج التقارير الاجتماعية
والطبية والنفسية التي قدمت عن
هذه المرحلة كثير من الضوء على بعض
المتغيرات الهامة امكن على هديها وضع
اطار مرجعي للبيانات للمرحلة الثانية

مؤتمرات

مؤتمر شئون المرأة العاملة

٢٣ - ٢٧ نوفمبر ١٩٦٣

دعت وزارة الشئون الاجتماعية الى عقد مؤتمر لمناقشة شئون المرأة العاملة نظرا لما يثيره هذا الموضوع الحيوى من مشاكل قد تؤثر على كيفية أداء المرأة العاملة لما يناط بها من مسؤوليات سواء تعلقت بالعمل او بحياتها الخاصة وحياة الأسرة القائمة على رعايتها .

وقد عقد هذا المؤتمر في مبنى نقابة المهن الزراعية في المدة من ٢٣ الى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ برئاسة السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وتولت وزارة الشئون الاجتماعية كافة الترتيبات المتعلقة بالاعداد للمؤتمر فشكلت لهذا الغرض لجنة تحضيرية وهيئة تنفيذية للتحضير للمؤتمر والدعوة له .

ودعى لحضور المؤتمر ممثلون عن الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها وممثلون عن الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية وبعض الوفود الممثلة لأصحاب الأعمال فضلا عن بعض الأعضاء الذين دعوا بصفتهم

الشخصية ، كما مثل الدول العربية وفود من الكويت والجزائر وفلسطين وقد مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الأساتذة : الدكتور محسن عبد الحميد وأحمد الألفى ومكرم سمعان والأنسة هدى مجاهد .

وعهدت اللجنة التحضيرية للفيف من المتخصصين باعداد دراسات تتعلق بموضوع المؤتمر لعرضها للمناقشة في لجانه المختلفة ، كما قامت هذه اللجنة بالاستعانة بالأجهزة المتخصصة في الوزارة باعداد بحوث ميدانية عن الموضوع مثل بحث « مشاكل المرأة العاملة عامة » ونتائج تشغيل المرأة العاملة ومشاكل « السكن والمواصلات بالنسبة للمرأة العاملة في قطاع التدريس بمحافظتى القاهرة والجيزة » ومن بين الدراسات التى أعدت دراسة عن « تطور مركز المرأة الاجتماعى والسياسى فى الجمهورية العربية المتحدة » للأستاذة عزيزة حسين ، ودراسة عن « مشكلات الطفولة الناتجة عن عمل المرأة » للدكتورة

التنسيق والصياغة التي أعدت مشروع التوصيات وعرض على المؤتمر في جلسته الختامية حيث نوقش ووفق عليه مع اجراء بعض التعديلات .

وقد القيت خلال أيام المؤتمر سلسلة من المحاضرات العامة افتتحها السيدة الدكتورة حكمت أبو زيد ، ثم السيد الدكتور محمد لبيب شقير نائب وزير التخطيط ومحاضرة للأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي .

كما نظم المؤتمر لأعضائه بعض الزيارات لبعض المصانع في ضواحي القاهرة .

وقد كانت توصيات المؤتمر من الشمول بحيث غطت مختلف الجوانب المتعلقة بشئون المرأة العاملة اذ تعلق بمجال الحاق المرأة بالعمل وظروف النقل والترفيه . وكان من بين التوصيات المتعلقة بهذا المجال اعطاء المرأة الحق في الترقيات بالاختيار وفي المناصب القيادية وعلاج ظاهرة النقص في المشتغلات في بعض المهن والقطاعات المختلفة ، كما تعلق هذه التوصيات أيضا بمناهج تعليم المرأة كتعميم المدارس المشتركة في التعليم الابتدائي في شتى الجمهورية على ان يتسوى التعليم في مراحله الأولى لسيدات وفي مراحله الأخيرة رجال وسيدات على السواء ، وبالتأهيل المهني كانشاء مراكز التأهيل المهني للعاملات

سمية فهمي ودراسة عن « القوى العاملة للمرأة وأثرها في التنمية الاقتصادية » للأستاذة عليا اسماعيل والأستاذ حسن زكي أحمد ، ودراسة عن « اثر التدريب المهني في انتاج المرأة » للدكتورة سعاد جاد الله ، ودراسة عن « الاستعدادات الطبيعية للمرأة وأثرها في التوجيه المهني » للأستاذة فتحية سليمان ، ودراسة عن « دور التعليم الصناعي في اعداد الفتاة العاملة » للأستاذ سلام ابراهيم سلام .

وشكل المؤتمر سبع لجان يتولى كل منها معالجة جانب من جوانب موضوع المؤتمر هي :

- ١ - اللجنة الاجتماعية .
- ٢ - اللجنة الصحية .
- ٣ - اللجنة الثقافية .
- ٤ - اللجنة الاقتصادية .
- ٥ - لجنة مشكلات العمل .
- ٦ - لجنة الاسكان والمواصلات .
- ٧ - لجنة التوفيق بين واجبات المرأة والعمل ومسئولياتها .

وركزت المناقشة في هذه اللجان اساسا على مقتضى التقارير والبحوث والبيانات المقدمة من طريق اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وفي ختام اجتماعات كل لجنة اتفق على التوصيات المتعلقة باختصاصاتها . وقدمت هذه التوصيات الى مقرر اللجنة الذي قدمها بدوره الى لجنة

الجديد . ونظرا لما أسفر عنه المؤتمر من أهمية الموضوعات التي ناقشها فقد أوصى بضرورة إنشاء لجنة دائمة في كنف وزارة الشؤون الاجتماعية باسم اللجنة الدائمة لشؤون المرأة على أن يكون اختصاصها :

(أ) الاعداد للمؤتمر السنوي لشؤون المرأة العاملة .

(ب) اعداد البحوث اللازمة الخاصة بعمل المرأة .

(ج) توجيه نظر الجهات الحكومية المختلفة الى المسائل التي تنتج عن عمل المرأة .

(د) الاشتراك في المؤتمرات الدولية المختلفة أو الدعوة لها .

(هـ) الدعوة لحلقات دراسية متخصصة لبحث الموضوعات النوعية المتصلة بمراكز المرأة . وكذلك الموضوعات الفرعية التي تقررت في هذا المؤتمر .

في المحافظات المختلفة لخدمة جميع المصانع والشركات ، كما تناولت هذه التوصيات المشاكل المختلفة التي تعرض للمرأة العاملة في مجال الأجور والمعاشات والإجازات الاجتماعية ، كما انصبت هذه التوديات أيضا على تسهيل قيام المرأة العاملة بواجباتها في العمل وفي المنزل كالتوسع في إنشاء مراكز الرعاية ودور الحضانة والعمل على تطوير انماط واساليب الحياة المنزلية ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة وتوفير الخدمات الاجتماعية للمرأة والاهتمام بصفة خاصة بخدمات النقل والاسكان ، كما لم تغفل هذه التوصيات وجوب الاهتمام بالتوعية الاجتماعية كإجراء بحوث خاصة بالاتجاهات الوالدية نحو الأبناء عن طريق الجامعات ومراكز البحوث ونشر نتائجها بين الأمهات والآباء بالأسلوب الذي يتفق مع جميع مستويات الثقافة والتعليم وتعميم مراكز تنظيم الأسرة في جميع الأحياء والقرى ونشر الوعي بين الرجال والنساء وأفراد المجتمع جميعا عن دور المرأة في بناء المجتمع

حلقة رعاية الأسرة والطفولة وعلاقتها

بالتحضر في الدول العربية

القاهرة ٣٠ نوفمبر - ١٩ ديسمبر ١٩٦٣

والوقاية منه - أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية الأعضاء بالجامعة - الاجراءات التشريعية المتصلة بتشغيل الصغار في الدول العربية - التحضر وأثره على مستويات الخصوبة في ج . ع . م - الأسرة والطفولة وعلاقتها بالتحضر . وكان من أهم التوصيات التي انتهت إليها هذه الحلقة مايلي :

* مناشدة الحكومات العربية بأن تساهم في مشروع تبناه الجامعة العربية يهدف الى توفير الوسائل والامكانيات والمعونة الفنية والمادية اللازمة لرفع مستوى الخدمة الاجتماعية للطفل والأسرة في الدول العربية .

* انشاء مركز عربي للبحوث والوثائق الاجتماعية والنفسية للقيام باجراء البحوث الاجتماعية والنفسية في جميع مستوياتها ونشرها واعداد أدلة للتعريف بالدوريات والوثائق الاجتماعية وكذلك بالأفراد والهيئات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية الى جانب التنسيق بين مراكز البحوث الاجتماعية في العالم العربي لضمان توحيد الاتجاهات وتبادل الخبرات والافكار والخبراء .

نظمت الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة حلقة لدراسة برامج الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة وعلاقتها بالتحضر في الدول العربية وعقدت الحلقة بالقاهرة في الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ وقد اشترك في الحلقة (٤٦) عضوا ومراقبا رسميا كانوا يمثلون إحدى عشرة دولة عربية كما اشترك فيها ممثلون ومراقبون من الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة ومركز تنمية المجتمع للعالم العربي بمرس الليان ومعهد الدراسات السكانية لدول شمال أفريقيا .

وقدم الى الحلقة أحد عشر بحثا تناولت الموضوعات التالية :

التحضر في الدول العربية وآثاره على حياة الأسرة - ادارة برامج كفالة الأسرة والطفل - الاتجاهات الحديثة في تشريعات الأسرة - التدريب في ميدان رعاية الأسرة والطفولة اليوم وفي المستقبل - الاتجاهات الحديثة للأبحاث الاجتماعية العلمية في ميدان رعاية الأسرة والطفولة - مشاكل المرأة العاملة - تشرد الأحداث

كاتحاد نوعى يقوم كجهاز جامع لكل الجهات والمؤسسات والهيئات التى تعمل فى ميدان الطفولة والأسرة وحتى يمكن لهذا الجهاز أن يقوم على تنسيق الجهود العاملة فى هذا الميدان ومعاونة الوزارات المسئولة ورسم السياسات العامة ووضع البرامج الخاصة برعاية الطفولة والأسرة .

✽ العناية بالبحوث الاجتماعية والمسح الاجتماعى والاحصاءات فى مجالاتها المحلية باعتبارها الأسس الأولى للتخطيط الاجتماعى . والعمل على إثارة الوعى نحو أهمية المسح والبحث الاجتماعى وذلك فى كافة القطاعات الحكومية والأهلية .

✽ العمل على تكوين اتحاد عام للطفولة والأسرة فى كل دولة عربية

المؤتمر الافريقى الآسيوى للاسكان

القاهرة ٧ - ١٢ ديسمبر

باكستان - سوريا - سنغال - سنغافوره - تنجانيقا - فيتنام - الديموقراطية - الاتحاد السوفيتى .

واتخذ المؤتمر شمارا له السكن اللائق عنوان التقدم ، وبلغ مجموع الأبحاث والدراسات التى قدمت للمؤتمر (٣٧) وبعد عرض هذه الدراسات والأبحاث على أعضاء المؤتمر توصلوا الى عشرين توصية هامة منها :

✽ العمل على انشاء مركز دائم للاسكان والبناء والتخطيط للدول الأفريقية والآسيوية يعمل على تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز اقليمية لهذه الدراسات .

نظمت الجمهورية العربية المتحدة المؤتمر الافريقى الآسيوى للاسكان . وانعقد هذا المؤتمر فى القاهرة . فى الفترة من ٧ ديسمبر الى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ .

وقد بلغ عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر (٢٧) دولة يمثلون الى حد كبير شعوب قارات آسيا وأفريقيا (١١ دولة أفريقية ، ١٦ دولة آسيوية) وهى أفغانستان - السودان - الأردن - الجزائر - الجمهورية العربية المتحدة - الكويت - اليمن - كامرون - كونجو - برازافيل - كونجو ليوبولدفيل - غانا - غينيا - الهند - اندونيسيا - قطر - لبنان - ماليزيا - مالى - نيجريا الغربية - نيجريا الشرقية -

رفع مستوى المسكن الريفى فى اطار
برامج هذه السياسة بحيث يعبر
عن تطور القرية وتطور المستوى
المعيشى والاجتماعى للأسرة التى
تشغله .

* توجيه كل عناية نحو استخدام
الطاقات البشرية للطبقات قليلة
الدخل بالمناطق الريفية عن طريق
العمل الذاتى فى تحسين مستوى
بيئتهم السكنية .

* انشاء بنوك تودع فيها المبالغ
التي تخصص لقطاع الاسكان وكذلك
مدخرات الأفراد التي تستثمر فى هذا
المجال .

* تقوم الدول الافريقية والاسيوية
التي يهملها الأمر ، بوضع سياسة
محددة لتنظيم الأسرة والنسل مع
نشر الوعى الاجتماعى والثقافى فى هذا
الخصوص بكافة الوسائل .

* وضع مشاكل الاسكان
فى الأولوية المناسبة عند وضع خطط
التنمية باعتبارها جزءا هاما من
مراحل التطور التي تمر بها هذه
الدول .

* اعداد برامج طويلة الاجل
للإسكان فى اطار متناسق يراعى فيه
زيادة نسبة ما ينشأ من المساكن
المنخفضة التكاليف .

* الأخذ بمبادئ التخطيط
الشامل الطويل الاجل - بمستوياته
القومية والاقليمية والمحلية - لتطوير
هذا النمو فى اطار متكامل يحقق
هدفها الأساسى من ارتفاع مستوى
رفاهية شعوبها الذى يعتبر المسكن
اللائق أحد العناصر المحققة لها .

* ضرورة اعادة تخطيط القرية
فى ظل سياسة عامة اقتصادية
 واجتماعية تستهدف الارتفاع
بمستوى الريف ويجب العمل على

أنباء

بحث عن الاسكان الحضري

وقع الاستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة نيابة عن الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية لاجراء بحث عن الاسكان الحضري يستمر لمدة عامين . وتقضى هذه الاتفاقية بأن تدفع حكومة الولايات المتحدة الاميركية مبلغا قدره ١٢٤٥٠ جنيها مصريا مساهمة منها فى اجراء هذا البحث .

موضوع البحث هو :

« مشكلة الاسكان فى بعض المناطق الحضرية المختارة ، مع دراسة خاصة لاحتياجات الأسرة والمجتمع المحلى والخدمات الاجتماعية اللازمة لمشروعات الاسكان » .

وتهدف هذه الدراسة الى :

(١) دراسة برامج الاسكان ، تخطيطها ، تصميم وحدتها ، وتخطيط الخدمات الاجتماعية والعامة لمشروعات الاسكان .

(ب) دراسة اجراءات اختيار السكان ونظم تخصيص الإيجارات وبرامج الرعاية الاجتماعية للأسرة وعمليات تنظيم وتنمية المجتمع وإدارة المشروعات السكنية عموما .

(ج) دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بإعادة الاسكان ومدى احتياج الأفراد لرعاية اجتماعية وعامة .

(د) دراسة الخدمات الاجتماعية والعامة وأثرها فى رفع المستويات المعيشية للأسرة .

(هـ) تقييم أثر مشروعات الاسكان والخدمات على سكان هذه المناطق .

ويشرف على هذا البحث الدكتور جمال زكى وقد تحددت منطقتى القاهرة وأسوان لاجراء البحث .

مسابقة مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لدول البحر الابيض

يعلن قريبا مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لدول البحر الابيض عن مسابقته الثانية والتي خصص لها مبلغ ١٠٠٠ دولار كجائزة لأحسن بحث يقدم للمجلس . وينتظر أن

يكون موضوع المسابقة « مشكلات الهجرة » . هذا وسيقوم المجلس بعقد ندوة يعرض فيها البحث الفائز ، كما سيقوم أيضا بطبع ونشر البحوث المقبولة فى المسابقة .

هيئة الاشراف على المشروعات الارشادية بالقرى

٣ - قسم الشؤون المالية

والادارية : ويختص باجتماعات الصرف على مشروعات التجارب الارشادية ، ومباشرة الاعمال المالية والادارية الخاصة بالهيئة .

٤ - قسم الشؤون القانونية :

ويختص بدراسة القوانين المنظمة للعلاقات بين الاهالى والهيئات الحكومية والمؤسسات فى مجالات التمويل ، كما يختص بصياغة العقود وغيرها من الشؤون القانونية .

هذا وقد عقدت هيئة الاشراف

على المشروعات الارشادية بالقرى اجتماعها الاول وقررت تشكيل لجنة دائمة للبحوث والدراسات الاجتماعية الخاصة بالمشروعات التى تتولى تنفيذها الهيئة . وقد اقترح اجراء دراسة استطلاعية مبدئية تهدف الى دراسة الاوضاع العامة للاسكان باحدى قرى مديرية الجيزة ودراسة الاوضاع والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى القرية وكذا دراسة الاحتياجات السكنية للقرويين والقيمة المرتبطة بهذه الاحتياجات وينتظر ان تبدأ هذه الدراسة فى القريب العاجل .

صدر قرار وزارى (رقم ١

لسنة ١٩٦٤) بأن تنشأ فى وزارة الاسكان والمرافق هيئة للاشراف على المشروعات الارشادية بالقرى .

وتضم هذه الهيئة لفيف من المهتمين بشئون الاسكان والمرافق والشئون الاجتماعية الى جانب عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخبر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد نص القرار على أن يتبع هذه الهيئة اربعة اقسام تنفيذية وهى :

١ - القسم الفنى : ويختص

بالدراسات الميدانية بالقرى واعداد التخطيطات العمرانية لها واقتراح وسائل تحسينها وتطويرها ، ودراسة واعداد التصميمات الهندسية لنماذج الاسكان ومباني الخدمات ، وبحث مواد البناء وطرق الانشاء ، والاشراف على التنفيذ .

٢ - قسم التوعية الاجتماعية

والتدريب : ويختص باعداد برامج التوعية والتدريب للاهالى والقادة منهم والمشرفين على تنفيذ مشروعات التجارب الارشادية ، وينظم اشتراك الاهالى فى تنفيذ هذه المشروعات .

البرنامج التنفيذي لمشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان

(١) تحديد الموضوعات والدراسات اللازمة في محيط البحوث الاجتماعية التي تتطلبها عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي المتوقع في محافظة اسوان . وتحديد المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات في مرحلة التطور والنمو، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع الاسواني .

(٢) وضع تقرير واف عن الحياة الاجتماعية في اسوان ويتضمن دراسات الأسرة والاجور والقوى العاملة ومستويات ونوع الثقافة والتقاليد السائدة واثرها على الاسراع بعجلة النمو وكيفية معالجة المشاكل التي قد تستقراها اللجنة من تلك الدراسات .

(٣) وضع دراسات متخصصة عن النواحي الاجتماعية للقطاعات او المراكز التي طرأ عليها تغير هيكلي خلال السنوات الثلاث السابقة وخاصة مناطق التهجير والاستصلاح وعمال السد العالي ، وما تراه اللجنة من دراسات متخصصة في نواحي اخرى .

(٤) اعداد تقارير شاملة عن هذه الدراسات واتجاهات البحث التي

اعتمد السيد رئيس المجلس التنفيذي قرارا بشأن انشاء مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان، وقد حددت اغراض المشروع فيما يلي :

١ - دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية للمحافظة وتشمل الدراسات السكانية ودراسة الموارد الطبيعية والصناعية والبشرية .

٢ - اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعي ، وترجمة ذلك الى مشروعات محددة .

٣ - دراسة تفصيلية لهذه المشروعات بما يشمل تنفيذ مشروعات تجريبية ، وعمل التجارب والابحاث .

٤ - وضع برنامج للتدريب والنهوض بالخدمات الفنية للمحافظة وتنفيذ هذا البرنامج .

٥ - اقتراح اولويات المشروعات على ضوء الدراسات التي تمت .

وقد تشكلت عدة لجان استشارية للمشروع منها لجنة البحوث الاجتماعية وعهد اليها بما يلي :

٣ - حصر القوى العاملة ويعهد بها الى معهد التخطيط القومى ويراعى أن تتضمن ما يتعلق بالبطالة والعمالة فى الريف والحضر .

٤ - توطین أهالى النوبة ويعهد بها الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٥ - دراسة المجتمعات المحلية المتميزة ويعهد بها الى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

٦ - دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على مشروعات خطة التنمية (الحالية والمقترحة) ويعهد بها الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٧ - مسح وتقويم النشاط التعاونى - ويعهد به الى جهاز التخطيط والمتابعة بوزارة الزراعة .

٨ - بحث ميزانية الأسرة والاستهلاك ويعهد به الى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

تقرها اللجنة واحتياجات تلك الأبحاث من خبرات محلية وأجنبية ومن اعتمادات بالعملية المصرية والأجنبية والمعدات اللازمة . وتقديم هذه التقارير للعرض على مؤتمر تنمية أسوان المزمع عقده فى السابع من ٤ مارس سنة ١٩٦٤

وقد عقدت اللجنة الاستشارية للبحوث الاجتماعية للمشروع اجتماعها الأول فى ديسمبر الماضى وقررت ما يلى :

١ - القيام بدراسات ديموجرافية يعهد بها الى مركز البحوث الديموجرافية ويراعى أن تتضمن بصفة خاصة ما يتعلق بالمهن والأجور وما تحتاجه الدراسات الأخرى من احصائيات أساسية يمكن تجميعها فى اطار المسح الديموجرافى .

٢ - مسح وتقويم الخدمات الحالية . يعهد بها الى معهد التخطيط القومى ويراعى أن تتضمن بصفة خاصة النواحي التربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والأمن .

into three or more categories. The difference between the percentage of subjects who classified the cards into more than two categories in each group was highly significant (beyond, 01 level).

(c) The experimental group tended to spend larger time in both the classification and arrangement process in each of the three perceptual tests than the control group.

The third prediction was also verified. The correlations between the performance on each perceptual test and on each phase of the same test were high on the whole, it was not less than. 83.

V.—DISCUSSION

It appears from the results that melancholics are more rigid in their perception than the normals and that their intolerance of emotional ambiguity is also reflected in the perceptual sphere, thus they can't tolerate perceptual ambiguity. This result supports the view that simple perceptual tests can be used in clinical differentiation. According to Schachtel (9) we can interpret these results by saying that the melancholics are autocentric in their perception, whereas the normals are allocentric. Perhaps this is due to the dependence of melancholics on the pleasure principle instead of the reality principle. So their regression is manifested in perception as it is manifested in their emotions.

According to Postman and Bruner (4) we can say that the hypothesis which the melancholics adopt for the coming percept is very strong and resist the interfering information due to the function which it plays for their personality.

Klein's view (8) also could be helpful in interpreting these results. According to it we can say that rigidity or intolerance of ambiguity is a general attitude or trend in the melancholic personality which manifests itself in both the emotional sphere as well as the perceptual.

Psychoanalysis helps us in knowing the origins of the intolerance of emotional ambiguity or ambivalence which, as we see, is correlated with intolerance of perceptual ambiguity. It attributes it to a certain fixation on the cannibalistic oral stage of libidinal development.

References :

" See Page 105 ".

is a figure of a cat. The remaining six cards represent gradual changes from the first figure to the last. In the Brunswik experiment subjects were asked to name the figure on each card. In the present experiment two phases were added. After naming the figures the subject was given the eight cards and was asked to classify them any classification he liked and to name each figure in every category. Then he was given the cards again and was asked to arrange them as he liked and to tell the basis of arrangements. Reaction time and time consumed in classification and arrangement were measured.

Two other Perceptual tests were designed on the same basis of Brunswik's. One is representing a gradual change of a tree figure to a house, the other of a triangle to a circle. The three tests were administered in the same manner.

The four tests were administered individually to a group of 30 melancholic patients in Abbasia Mental Hospital and a group of 30 normal adults as a control group. The two groups were equated in age, education and profession. They ranged in age from 20 to 60 years.

IV.—RESULTS

Statistical Analysis of the results shows that the three predictions were verified. Thus, for the first prediction the mean score of extreme responses of the melancholics on the verbal test turned out to be significantly higher than the mean score of the normals (43 with S.D. 5.9 for the experimental and 35 with S.D. 5.8 for the control). The second prediction was also supported as follows :

(a) The melancholic group tended to be slower than the control group in perceiving the change in the figures in the three perceptual tests. Higher proportion of the subjects persisted to give the name of the first figure up to the sixth one. The difference between the two groups in this matter was highly significant. (beyond, the old level). The significance of the difference between the two groups was computed by the use of critical ratio. was computed by the use of critical ratio.

(b) The melancholic group tended to classify the cards into two categories only, whereas the control tended to classify them

II.—PROBLEM

The main objective of this investigation was to study the effectiveness of certain simple perceptual tests in clinical differentiation. The concept of intolerance of ambiguity as used by Brunswik (5) was adopted. A general hypothesis was formulated as follows: Clinical groups, with different levels of ambivalence, differ from each other with regard to their average intolerance of ambiguity ; as measured by a number of extreme scores on verbal and perceptual tests. Other conditions being equal, a clinical group assumed to have a higher level of ambivalence would tend to make more extreme responses than another group with a lower level of ambivalence. The concept of ambivalence is adopted as it is used psychanalytically. With this hypothesis in mind the following predictions were formed. (a) melancholics are expected to produce more extreme verbal responses than normals. (b) They are expected also to produce more extreme perceptual responses, or in other words they tend to resist ambiguity and fail to perceive objects in any form other than black or white. (c) This extreme response or rigidity is a general trait in their personality.

III.—PROCEDURE

One verbal and three perceptual tests were used in this experiment. The verbal (referred to as P.F.Q.) was constructed by Soueif (12). "it is composed of seventy items representing all the views expressed by twenty Egyptian subjects in essays on friendship. The items follow each other randomly, without any predetermined arrangement. The respondent is to consider whether in making friendship with a given person he considers each characteristic in the list as very necessary, desirable, indifferent, undesirable or definitely opposed. Numerical values assigned to these various responses ranged from + 2 through + 1, — 1 to — 2. The P.F.Q. was presumed to be fairly unstructured or ambiguous in the sense that there were no wrong answers. Finally each test was scored for extreme responses by counting the number of times an extreme response (either + 2 or — 2) was assigned."

The first of the three perceptual tests was that one used by Brunswik to study intolerance of ambiguity (5). It is composed of eight cards, on the first is a figure of a dog and on the last

*An Investigation on The Use of Perceptual Test in Clinical Differentiation**

BY

SAMIR NAIM

I.—INTRODUCTION

The study of perception has undergone a great change during the last few decades of the present Century. This change is witnessed in both the theoretical treatment of the topic and the approach of the experimental studies. Many efforts are done to integrate perception with the whole field of psychology. The most clear effort is that which is trying to integrate perception with personality. Many experiments were carried on to study the relationship between these two main areas of human psyche.

It is currently believed that if this relationship is well studied we can use perceptual tests for diagnostic purposes. This belief is built upon the facts accumulated from studies and observations of the projective nature of perception, and the manifestation of personality dynamics in Perception.

Among the studies and researches on perception and personality, we can distinguish two approaches according to which these researches are carried on. The first takes as its primary focus of interest the variables of perception and studies the way these are affected by various learnings, motivational states, personal structures, etc. This is called the perception centered approach.

The second approach is characterised by a primary concern with variables of personality and their manifestation in the perceptual and other spheres and is called "Personality centered approach" (Brunswik, 5). This study could be included in the second type.

* This paper is based upon M.A. dissertation submitted to the University of Ein Shams in April 1963. The writer wishes to express his indebtedness to Professors Dr. M. Zewar and Dr. E. Khairy, under whose direction and guidance this research was done. Many thanks also go to Dr. G. Mady for his Help in the field Work.

In conclusion, we may classify Polish psychologists into three groups :

- (1) The Pavlovain group who are influential in official circles.
- (2) The Traditional group who are philosophically oriented and
- (3) The Modern Group, who are of Western orientation and are the most active among the three groups.

philosophy prevailed and the psychologists who represented its point of view were Tomaszewski and Zebrowska. Their efforts were concentrated on two things :

1.—Criticism of Polish Psychology during the Second Period and of Western Psychology in general, taking Psychometrics as a point of attack, and

2.—Disseminating the Pavlovian Theory and reinterpreting Psychology in its light, thus striving to apply the Marxist philosophy in the field of psychology, and conducting experiments on conditioned reflexes.

This period is known as the Stalinist period. It aroused hostility, and the Marxists failed to survive. They began to retreat and, eventually, more freedom was granted to people and to scientists.

In 1956, the psychologists in their annual meeting attacked Pavlovian theory and Marxism, and asked for more intellectual freedom and for stronger relations with the West. In their 1957 meeting, they openly discussed their problems and unanimously voted for establishing an Institute for Applied Psychology. Psychology programs were reintroduced in university curricula and University Degrees in Psychology can be conferred at present by three universities. Psychology is taught in a five-year course in a well-rounded program.

Though Polish psychologists are very active, they are open to criticism in the following points :

1.—Their use of unstandardised psychometrical techniques. The Psychometrical Laboratory, however, is trying to standardise the tests used on Polish samples.

2.—Their rejection of Freudian Psychology, which they feel to be metaphysical, irrational and without scientific basis.

3.—Their neglect of psychotherapy. True, some of them pretend to practise it, but they fail to explain their technique and basic orientation.

4.—The presence among them of many who are inadequately trained ; these being mostly from those who graduated during the Stalinist Period.

life was verbally and introspectively analysed, and those who paid any attention to behaviour were few. Students of psychology were philosophically oriented and statistical and quantitative methods were considered foreign to the field of psychology.

Polish psychologists believe that psychology flourished during this second period. There were four psychological journals, and all the fields of psychology, except that of social psychology, were studied. And yet, Polish psychology did not cross its native borders to influence psychology abroad or gain any international status. This is due to :

1.—The language problem : for polish psychologists did not publish any research work during this period in any foreign language;

2.—No Polish psychologist was educated in any English-speaking country, where psychology really developed. Therefore, theories of modern psychologists, like Hull, Tolman and Thurstone, did not penetrate to Poland. Moreover, the English language was not acquired by psychology professors, so they could not follow publication in this language.

The Third Period :

During the German occupation of Poland in the Second World War, universities were closed, scientific journals were suppressed and many professors were either killed or arrested. Libraries and laboratories were either burnt or robbed.

In the period of reconstruction which followed the end of the war, Polish psychologists began to re-build their laboratories and libraries, and foreign literature found its way to Poland. The Polish Psychological Association was re-organised, psychology courses were re-introduced in universities and psychologists found jobs in mental hygiene clinics, vocational guidance centres and factories. The Institute of Mental Health started to train psychologists in the clinical field, and the future seemed very promising.

In 1950, however the Communist Party seized power, and Psychology was denounced as a subject that serves the ends of capitalism. It was abolished from all curricula, and psychology departments, clinics, vocational guidance centers and psychological laboratories were closed. Psychological literature was banned and psychologists with western orientation were persecuted. Communist

In the Russian Sector, the first psychological laboratory was founded in Warsaw in 1910. In 1913, it became the Institute of Psychology, and was headed by Abramowski (1868-1918), who wrote "The Psychological Foundations of Sociology", which was published in France in 1897.

These pioneers represent General and Experimental Psychology. Educational psychologists, on the other hand, were concerned with mental development, intelligence, aptitudes and similar problems. The most eminent educational psychologist of the period was F. David (1859-1911), who originated "The Picture Arrangement Test" used by the Swiss Klaparede. Klaparede credited F. David with the test, which seems to have travelled from Switzerland to the U.S.A., where it forms a part of many intelligence tests.

At that time, some Polish psychologists were educated in Germany, which was leading in General and Experimental Psychology. Others went to Switzerland and Vienna. It can thus be said that foreign influences on Polish Psychology came from Germany, Switzerland and Austria.

The Second Period :

Poland became independent immediately after the First World War. Between the wars, departments of psychology were founded in most Polish Universities, and psychology was taught in the graduation year of secondary schools. Psychology remained, however, a branch of philosophy and was taught to students of philosophy and of education as an auxiliary subject. Professors of psychology were professors of both philosophy and psychology.

General and Educational Psychology remained prevalent, whereas clinical and industrial psychology were not taught. Psychologists interested in the two latter fields had to learn them individually from books and journals or through experience in mental hygiene clinics, vocational guidance centres of psychological laboratories in factories.

In 1926, the Polish Psychological Association was founded, and in 1935, Doborwsky organised the Institute of Mental Hygiene.

Still, Polish psychologists continued to follow the philosophical tradition of the German and Swiss schools, writing about sensation, perception, attention, imagery, memory, thinking, imagination, day-dreams, volition, emotions, sentiments and consciousness. Inner.

*Psychology in Poland**

Past and Present

BY

Dr. SAAD GALAL Ph. D.

The history of Psychology in Poland can be divided arbitrarily into three periods : 1) From the beginning of this century to the end of the First World War; 2) From the end of the First World War to the end of the Second World war ; 3) From the end of the Second World War to the present day.

The First Period

Poland was partitioned among Austria, Russia, and Germany. The best conditions prevailed in the Austrian Sector, where psychology was taught in Lvov University by Julian Ochorowicz (1850—1917), and where Twardowski founded the first Psychological Laboratory in 1901. Heinrich founded the second laboratory in 1903 in Jagelon University, Krakow.

Polish Psychologists consider Twardoski (1866—1938) a great pioneer. He was trained in the psychological laboratory of Wundt, and most of the Polish Psychologists of the second period were his students. His psychology falls between logic and psychology. He favoured the Introspective Method, and wrote descriptively and analytically about imagery, concept formation and thinking. Heinrich (1865-1957) experimented with psycho-physical and psycho-physiological functions, and his experiments revolved around attention, perception and emotions.

*** Abstract**

— The historical facts in this article have been supplied by Dr. Choynowski, the Director of the Psychometrical Laboratory in Warsaw. The writer alone, however, is responsible for all the meanings, significance and interpretations derived from these facts.

(10) From this brief review of the influence of public opinion on the formulation of political decisions we can glean certain results, namely :

The importance of studying and measuring public opinion, as this has become the basic and most effective means to ensure the soundness of the political decision in both democratic and autocratic groups, to determine the potentialities of the program in the first and to direct the propaganda in the second, with the common objective of precluding the possibilities of tension before the ultimate formulation of the public decision.

Finally, the foregoing discussion leads us to three questions :

(1) Will the contemporary society return again to a new form of classical democracy as known in Greece, with a difference in the means of attaining actual expression of the special interests of the different sectors of society ?

(2) Is our contemporary system of leadership a prelude to this new type of democracy ?

(3) Where will the public opinion expert find himself in relation to the the Technocracy which constitutes the motive power in the system of leadership ?

These questions we will attempt to discuss in another article.

the ruling classes (the Communist Theory) and the absence of effective and direct control by the ruled class, does not acknowledge the right of the people to discuss the political decision emanating from the ruling class. Rather, the people must become fused within the scope of radiation of this decision.

This means that public opinion takes a totally passive attitude, but it does not preclude the fact that the ruling class observes the tendencies of public opinion and measures the possibilities of its acceptance or resistance to the decision before its formulation. It retains, however, absolute right to do this or not without being susceptible to discussion or control by the ruled group. Therefore, political propaganda here assumes the role of free expression of interests in bringing about that sought for balance, by pushing the groups of antagonistic or apathetic attitude towards the decision to become squeezed within the sphere of approval. Thus, the Autocratic group assumes a rigid view of authority, whether in the group formulation of the decision, or in the possibility of amending it throughout the various stages of its formulation.

(9) We may thus distinguish between two methods of government; a dynamic one which means continuous acclimatization, and a rigid and static one which means direct absorption. We must not, however, that this differentiation has nothing to do with the means of attaining power to rule, for in a representative system of direct suffrage, the system of government may be autocratic in the way in which the political decision is formulated.

This contrast, however, is alleviated in reality by many factors which cause most groups to tend to combine between two types in a higher or lesser degree according to the circumstances of every political decision. The most important factors of this rapprochement between the two methods of formulation are :

(1) Widespread education even in autocratic group, helping to form clear leaderships for public opinion which must be taken into account, and thus become a means of pressure which at least prevents certain decisions, and thus attains indirectly the same results achieved in the democratic system;

(2) International public opinion which directs local public opinion, so that it is impossible for any group, however primitive, to remain totally isolated from the international family.

- (c) Succeeds to a degree dependent on the success in avoiding tension between political forces.

Moreover, political evolution is a dynamic fact evolving on the one hand from social and economic factors and on the other from the ideal which inspires the group in its revolutions. In this sense, it is subject to the two laws of Mobility and Sedimentation which interpret the relationships between the political forces.

The Political Decision, in its true sense, is a manifestation of an attempt to realize harmony between the conflicting forces and to prevent sedimentation in the political community. The measure of differentiation then between the Democratic and the Autocratic Systems is the manner in which the power of public opinion is diffused in the stages of the formulation of the political decision, i.e., the function of public opinion in determining the formulation of this political decision.

(7) In the democratic group, the basis of this decision is a continuous movement for mutual acclimatization between the ruling authority and the ruled class which the first seeks to meet halfway, whereby the ultimate formulation of the political decision is reached. The democratic group realizes that the political group is divided into a ruling class which leads and a ruled one which follows the first because it expresses its aspirations and realizes its political ideal. The ruling class, therefore seeks to avoid arbitrariness in its decision, and to accommodate it and make it expressive of the different currents of public opinion.

The democratic system therefore assumes an identification between the political decision and the real tendencies of public opinion, which determines the limits of the decision. In other words, public opinion, in its changes and developing tendencies, subjects the political decision or plan to similar changes.

(8) On the otherhand, the Autocratic group rejects such acclimatization completely, and considers the political decision as something coercive and prescribed which the ruled class must move positively, under the influence of propaganda, to become absorbed within its sphere of radiation.

In other words, the Autocratic group which is based on the two principles of complete identification between the ruled and

It is thus evident that this Negative Democracy emerges from sudden revolutions or coups-d'état leading to the abolition of the bourgeois system and seeking to establish a society of workers where classes disappear. It is one type of Striving Democracy, but it only seeks the interests of the greatest possible number of citizens and can only attain its objectives through the merger between the Political and the Administrative bodies.

(5) This division, however, has its disadvantages, which may be summed up in the following : (a) It bases division on rigid facts without attempting to correlate them by an evolutionary or a dynamic logic; (b) The types proposed are so overlapping that it is impossible to differentiate them properly; (c) Ruled Democracy must be excluded completely as it is a mere expression of a historical fact which exists no more and thus must be excluded from any realistic typology.

We thus find ourselves with three types only, which actually fall within two categories; the Positive and the Negative, for the Autocratic system must be classed with Negative Democracy, as it has the same objectives in spite of the difference in the manner of government (in detail) and in the details of the political ideal, where Autocracy seeks to overthrow the ruling class whether it be bourgeois or not, national or alien. Actually, this overthrown class often combines all these characteristics.

We therefore come to the point that the true differentiation between Political Systems must be based on the nature and extent of the influence exerted by Public Opinion on the Formulation of the Political Decision.

TYPES OF POLITICAL SYSTEMS IN THE LIGHT OF THE POLITICAL DECISION IN ITS RELATION TO PUBLIC OPINION

(6) In the light of Political Dynamics, the Political Decision is a means of accommodation between the conflicting forces existing within the framework of the flowing life of the political group. The Political Decision :

- (a) Assumes the existence of some functional imbalance which drives the political leadership to act in a certain manner;
- (b) Seeks by its nature to realize a sort of accommodation between the conflicting forces;

periodical voting and (b) as long as the group leaves for every individual a certain scope within which he can act at will without interference by the State, the democratic ideal sought by the group is realized. In this type of system, the relations between the individual and the ruling power becomes severed as soon as he chooses his representative (s). In other words, he controls, but he does not rule.

The third type, called the Ruling Democracy of Open Authority, or Positive Democracy, evolves from the contemporary development of Ruled Democracy in Western Europe. This is a striving democracy seeking to develop contemporary society from the viewpoint of its ideal, on the basis of the law of numbers, *i.e.* serving the interests of the greatest possible number of individuals. It differs from the previous type in that accession to authority in it depends on the explicit and renewed approval of the people conditioned by a specific political program. Popular Authority in the two systems of Ruled and Positive Democracy, therefore, differs in source, expression and nature, being in all three elements arbitrary in Ruled Democracy but truly popular in Positive Democracy, which is actually a return to Greek Democracy in spite of the apparent difference in the pattern applied to realize the political ideal Positive Democracy thus has certain results :

- (a) The Political Program is never determined ultimately and absolutely, but is always liable to change and development;
- (b) The minority has a voice, even if it cannot impose its will and/or doctrine
- (c) The Political Body is not the Administrative one; as the first may change with the change of the political program sought by the group. whereas the second constitutes the stable element of the governmental system which must remain thus to preclude any disturbance in the State mechanism.

In contrast to this, the results of the Ruling Democracy with the Closed Authority are that : (a) The political program cannot be changed or discussed as it is assumed that the objective of the political system has been ultimately determined and that the group in its present position has to seek its realization only; (b) That the Minority - if it exists at all - cannot discuss the program of the majority and (c) That the Political Body becomes merged with the Administrative Body, which must be controlled by those who adhere to the same political ideology.

express political reality which we experience at present, where we find all political systems following democratic practices, such as elections and plebiscites. Moreover, new facts have emerged which were not known up to the end of the last century, e.g. the principle of planning and the idea of social awareness. This is what the political scientists mean by stating that we are witnessing today the "explosion of the conventional frameworks of the political phenomenon."

(4) In view of the above, contemporary political theory proposes a new division of systems on the basis that these systems, by their reality, manifest general characteristics reflecting an economic fact that may be differentiated according to a certain typology, so that it can be said that every political system emanates from a social pattern or political being which has its own type of structure.

In fact, it is evident that contemporary political systems tend to combine all these criteria of Source, Purpose and Manipulation of Authority. The ideal aspect, i.e. that of ideological striving, now dominates all the elements of the Political System. It suffices to note that the method of election to give the citizen a share in directing the affairs of the group is common between so widely varied systems as the American, the Soviet and the British, which can never be grouped in a common frame.

Political Theory therefore tends to differentiate systems on the basis of the ideals which inspire them. Thus the French Jurisprudent, Bordeau, differentiates four types: the Autocratic, the Ruled Democracy, the Ruling Democracy of Open Authority and the Ruling Democracy of Closed Authority.

The first of these expresses economically under-developed groups striving for quick development and relies on an implicit acceptance by the people manifested in strong support by a powerful group, few in number but representing that dynamic force of the society which strives to realize its ideal.

Contrary to this, Ruled Democracy expresses an amalgamation of the types known in Western Europe during the nineteenth century, and is based on a strong relationship between a certain constitutional formulation and a specific legal principle: Liberty as a basis of the democratic system, means that: a as such, is entitled to participate in ruling the group through (a) every citizen

emphasizes, however, that both principles are no more important, as the manipulation of authority is only one element among others constituting the political system, and that the Executive-Legislative balance is no more the only element determining the success of this system.

In this sense, a Political System is no more a merely formal framework, but a collection of established bases determining the actual functioning of the political group to realize its ideal of the relation between the political authority entitled to direct and the group — member obliged to adhere to its political decision.

We thus find that the nature of the structure of the political decision is the measure of differentiation between the various types of political systems. This brings us to the question of the types of political systems.

(3) Traditional theory determined these types by differentiation based on three elements, namely : the Sources; the Purpose and the Way of Manipulating Authority.

On the basis of Source, political scientists since Aristotle have differentiated between Dictatorship, Oligarchy and Democracy. On the basis of Purpose traditional theory differentiated between the Individual System where the State takes a totally passive attitude, and the Socialist system where the State interferes to enable the individual to practise his political rights effectively by guaranteeing him a minimum economic standard of life which liberates him from social servility. Then, on the basis of Manipulation of Authority, there is the differentiation between Absolute (Tsarist) Government, Direct Democracy and the Representative System. This latter is divided further into three types : The Parliamentary, the Presidential and Group Governments.

This division, however, is not at all acceptable in the light of contemporary political reality, as it is only expressive of a past reality experienced by the political group in the nineteenth century. All systems now reject the individualistic principle and uphold the Socialist principle of government. All of them reject the idea of complete separation of Powers. Moreover, Absolute government as experienced by old groups has become inconceivable. The reason is that the legal frame influencing constitutional jurisprudence, and still followed in Public Law in general, can no more

interpretation of authority on rigid, legal and consecutively graded rules of rights and duties which do not coincide with the dynamic actualities of life, and are thus too formal and too rigid to be acceptable to Political Theory. This rigid and formal interpretation must then be infused with another realistic interpretation to this phenomenon of authority.

For authority is a right, but one which also expresses a certain energy and becomes effective within the limits, and to the extent of, this expression. The one who holds the right to direct and to order must have a certain competence which allows him not only to express this authority, but to practise it also in a perpetuating manner. These two qualities are essential for authority to become a reality diffused in the social and political system.

The Theory of Public Opinion is just an expression of this fact

ON THE DIFFERENTIATION BETWEEN THE TYPES OF POLITICAL SYSTEMS IN RELATION TO POLITICAL IDEAL

(2) To understand the extent of the functional influence of Public Opinion on the formulative evolution of the political decision, we must determine the position of this decision within the system in force in the group. This leads us to note the serious shortcomings of legal theories which attempt to differentiate between types of political systems on the basis of facts hardly bearing on the functional aspect, and totally disregarding the relation between the political system as a coercive fact and the political decision as an aspect of this fact.

But what is the Political System? It is that collection-viewed as a whole of the rules, traditions, etc., which organize political activity, and which the Social Conscience feels impelled to determine for the purpose in a regulated and permanent manner.

The term "Political System", however, is not very clear. It is often used as a synonym to "State" or "Government", due to the old opinion which considered on the one hand that the political system is a way of manipulating authority, and on the other that the balance between the Executive and the Legislative Powers determines the success of this system. Contemporary Political reality

Public Opinion and the Formulative Evolution of Political Decision *

BY

Dr. HAMED ABDALLAH RABEI

Ass. Prof. of Political Theory, Faculty of Economics, Cairo University.

(1) Up till now, there has been no complete theoretical determination of the function of Public Opinion in the formulative structure of the Political Decision. This may be due to the fact that the idea of Public Opinion itself is not clear enough, to legal scientists. Political scientists, moreover, tend to identify the Theory of Public Opinion absolutely with the Democratic Theory. This is one aspect of confusing Constitutional Law with Political Science, although the first is a product of the French Revolution and the events subsequent thereon, whereas the contemporary Theory of Political Science, in studying the phenomenon — in its presence or absence, positive or negative developments — can neither ignore the Theory of Public Opinion nor consider it as a mere appendage to the Democratic Theory in its classical connotation of Popular Authority.

Thus the Theory of public Opinion began to grow beyond the limits of the formal view of authority, to become diffused in a dynamic reality of authority, determining and revealing new aspects of the relationship between the mental forces prevalent among the political group, and revealing that authority is, basically, a social energy, expressing certain social forces. Therefore, the Party invested with the authority, whether an individual or a class, must express and enjoy the support of a certain social force, or lose its authority altogether.

Authority, however, still retains its basic concept, i.e. the right to order and to direct. And yet, in this sense, it expresses a merely formal situation, imposing an upgraded system where the citizen in every grade is invested with certain rights to order and direct others within prescribed limits. This sense, however, bases its

* Abstract.

To develop along this line, and thus assist in the development of a Regional School of Sociological Thought, the Centre has to shoulder a great responsibility in organization and training. The Centre, however, is well qualified for the responsibility and is in process of putting its wealth of experts, technicians, specialists and experience in the service of this development, which is both enriching and invigorating.

2. Socialistic, dealing with the basic social problems to determine their nature, causes and results in order to combat them effectively and help in ensuring a healthy life for the citizens. In other words, it is a purposeful school, believing that the ultimate aim of science is the welfare of humanity, and thus putting its resources in the service of this aim.

3. Integral; both in the theory of causation and the trend of research. It believes in the multiplicity of factors without undue emphasis on any particular one, and in integrated research as most effective, as a human being is distinguished by his Bio-Psycho-Social nature.

4. Experimental; following up, and minutely analysing the social development projects being implemented by the Revolution Government since 1952. These projects constitute a great social laboratory where theories can be formulated and general laws deduced on human inter-relationships.

Trend of Development :

It is the opinion of the writer that the Egyptian School of Sociological Thought is endowed with a great capacity to develop into an Egyptian-Arab-African School of Thought at the same time. This possibility charges the National Centre for Sociological and Criminological Research with the task of developing into a Regional Centre for Social Research. The logic inherent in this is evident, as the U.A.R., by nature of its situation and circumstances, constitutes the meeting area of the Arab and African worlds, and is at the same time the field of tremendous social experiments unprecedented and unparalleled in those two worlds. Moreover, the Egyptian experts can be of great assistance to the Arab and African research workers and specialists in carrying out the studies which their countries need at present. The great benefits derived by Western researchers from their studies in those countries demonstrate the extent of the benefit to be expected from similar activities by the people of the region.

Affairs in the League of Arab States. The specialization of each of these departmental, national and regional bodies however, limits the scope of their activities, and concentrate their efforts on planning, application, follow-up and evaluation.

Therefore, to fulfill the need for a specialized body of Social Research, the National Centre for Criminological Research was reorganized by Law 221/1959, and thus became "The National Centre for Sociological and Criminological Research", charged with research on the social questions related to the different elements of Arab Society and its problems, with a view to laying the necessary bases for a preventive and penal social policy which suits national conditions. Since its establishment, the Centre has been following the team-work policy in all its activities. Every research is carried out by a team of specialists and experts in different branches of the social sciences related to the subject, all operating under the supervision of a leader either from the Centre or from the other scientific bodies or universities. The Centre has so far published two comprehensive researches on two problems : "Prostitution in Cairo" and "Addiction to Hashesh (Marijuana)", in addition to a limited anthropological research on the Vendetta Problem, another on Murder (under finalisation), a third on Juvenile Pick-Pockets, a third on Juvenile Vagrancy, and a number of studies in the problems of Bribery, Traffic in Cairo, After-Care, etc. Other researches being conducted deal with the Aswan Area, Internal Immigration, Leisure time and Recreation, Rural Community, Social Effects of Industrialization, Divorce, Resettlement of the Nubians and Housing. Two other inclusive researches are planned to cover the Settlement Areas in the Western Desert and the Sinai Peninsula. There are also complementary psychological researches carried out by a team of psychologists, in addition to the researches implemented by the Criminological laboratory of the Centre.

Aspects of the School of Sociological Thought in Egypt :

From the above, it can be concluded that the main aspects of the Egyptian School of Sociology distinguish it as :

1. Descriptive, striving to deal with its human material either directly or indirectly through books, reports, statistics, etc.

but will eventually accompany the Department of Geography and separate themselves from the completely theoretical Faculty of Arts, to establish, together with other specializations, like Social Psychology, Social Anthropology, Political Science and Economics, a unique faculty of applied sciences, to be called the Faculty of Social Sciences.

Various Efforts to Study Egyptian Society before 1952 :

Since the beginning of the 19th century until 1952, there had been individual efforts in the field of sociological research. These efforts paved the way for the rise of a school of sociological thought which was in the making.

The Egyptian School of Sociological Thought Since 1952 :

Since the advent of the Revolution in 1952, the need was felt for the coordination of joint efforts to ensure the benefits of teamwork for scientific social research, to imbue it with depth, width and accuracy, as can only be achieved by scientists of different and integrated specializations, working as a team on a particular project. The existing faculties and institutes could only prepare specialists and experts of various degrees of competence.

Since 1952, the base created by these efforts has been fruitfully used to sustain newly created bodies of social research. The first of these established by the Revolution in 1953 was the "Permanent Council of Public Services", to study the general policy, draw up main plans for education, health and social affairs, evaluate public services, study and coordinate the activities of private bodies and follow-up the implementation of proposed projects. In 1957, the Permanent Council for Public Services was incorporated in the National Planning Committee, established in 1955.

Thereafter, the concept of planning became the basis of the State Policy and the general Directorate of Social Planning in the Ministry of Social Affairs enlisted the efforts of many professors of social sciences as associate members in its twelve committees, which continued to operate until 1959.

Still, other efforts to study the aspects of social life in Egypt are carried out by the Directorates of Planning and Follow-up in the different Ministries, by the Institute of Planning, the Social Development Centre in Sers-el Liyyan and the Department of Social

***Development of the School
of Sociological Thought in Egypt
Since 1952 ****

BY

Dr. HASSAN EL-SAATY

Egypt is the first country in the world where Sociology was ever studied! The first teacher of the new science was its first originator and classifier, the historian and philosopher Abdul-Rahman Ibn Khaldoun, who taught it at the Al-Azhar Mosque, and benefited from his residence in Egypt to revise his famous "Introduction" and add some chapters to it.

After the death of Ibn Khaldoun, however, Sociology was not taught in Egypt until 1925, when the Egyptian University (Cairo Univ.) was changed into a State University, and a special Department was established in its Faculty of Arts for this science. This Department has since embraced the principles and methods of the French school as initiated by Auguste Comte and firmly established by Emile Durkheim.

And as Sociology was born in the cradle of the Philosophy of History in the East, and Political Philosophy in the West, Philosophy continued to put it under its auspices in many universities in both East and West. It was only after many years that Sociology attained various degrees of independence within the faculties of Arts in the Egyptian Universities. Moreover, there is a great probability that Sociology will not content itself with being independent of philosophy.

* Abstract

words, Fascism takes towards science an attitude by which it tries to absorb the scientific material that supports it, and to stifle free scientific spirit at the same time.

On the other hand, the principle of Equality of Opportunity can be considered the point of departure in socialist philosophy and, from this point of departure, socialism proceeds along different roads, varying between the extreme left and the extreme right.

Moreover, if rich countries can endure the disadvantages of capitalism for a long time and alleviate their effects by some socialistic touches, the economically under-developed (developing) countries can only attempt to by-pass, shorten or quicken some of the stages of economic development.

Moderate Socialism, which stands midway between the two capitalistic and socialistic extremes, finds itself in a rather sensitive position, with emphasizes the extreme importance of science and scientific research to entrench the foundations of socialism deeply in the fields of production and services, through the realization of the greatest possible degree of welfare for the greatest possible number of citizens, instead of accumulating profits for a small number of capitalists.

Socialism, in fact, eliminates all the factors that isolate science from society, and views science as an effective and highly important element in social and economic development. Scientific philosophy is thus an integral part of socialist ideology and one of its inseparable values, for science to socialism is a matter of life and death.

In fact, Socialism liberates Science from the main forces which hinder its free movement, namely; Dogmatism and narrow class interests.

*Ideology and Scientific Social Research**

BY

Dr. AHMED M. KHALIFA

Ideology and scientific progress are inter-effective. This article deals with the influence of ideology on scientific research. The influence of ideology on physical and biological scientific research is evident - for instance - in the opposition which rose in the USSR in the face of the Theory of Relativity and the classical doctrine in Heredity (Mendel and Morgan).

In the field of scientific social research, we find that Marxist-Leninist philosophy constitutes the ultimate reference and the framework within which social research is conducted. This may be the main factor responsible for the cold and suspicious attitude towards the application of Western social research methods based on pure experimentation, unoriented by any pre-conceived philosophy. The "Post-Stalin" period, however, witnessed evident elasticity in the application of these methods, especially in the field of public opinion survey.

Marxist ideology is also reflected in the attitude towards the idea of the establishment of a social technology. Marxism refutes the possibility of establishing such social technology with the object of controlling social developments and organizing society, unless this technology be based - like Marxism itself - on the laws of historical evolution.

Fascism, being a dictatorship of the "élite" - no matter to what extent it flatters the middle class "bourgeoisie" - relies in truth on a capitalistic philosophy, and rises and is perpetuated by the support of capitalistic interests.

Under Fascism, freedom of science becomes virtually extinct, as science becomes a mere tool, to be used to fulfill the purposes of the ruling power, and finds encouragement or discouragement in proportion to its servitude to these purposes and aims. In other

* Abstract.

BIBLIOGRAPHY

1. Hillman, Arthur, *Community Organization and Planning*, p. 108.
2. Infield, Henrick, *Cooperative Communities at Work*, p. 6.
3. Abou Zeid, Hekmat *Social Adjustment in the Modern Egyptian Rural Areas*, Arabic.
 Saïd, Alphons, *Evaluation of the Ibis Project*, (mime.)
 Shanawany, Haifaa, Masters Thesis, *Ibis Project*.
 Zaki, Gamal, *Community Development*, 1958.
4. Infield, *op. cit.* p. 14.
5. Honigsheim, Paul, "Rural Collectivities", in *Rural Social Systems*, p. 825.
6. Hillman, *op. cit.*, p. 108.
7. Sanderson, Dwight, *Locating the Rural Community*, p. 5.
8. Sanders, Irwin, *Making Good Communities*, pp. 9-10.
9. Infield, *op. cit.*
10. Infield, *Utopia and Experiment*, p. 18.
11. Orwell, George, 1984.
12. Huxley, Aldous, *Brave New World*.
13. Skinner, B., *Walden Two*.
14. Infield, *op. cit.*
15. Banfield, Edward, *Government Project*, p. 222.
16. Abou Zeid, Hekmat, *op. cit.*
17. Emigration to Tahreer Project, Study presented to Afro-Asian Housing Conference, 1963.

those new values with hostility. Feeling threatened, he reacts with hostility. The task of breaking down this hostility becomes a serious problem.

Also, to lay a foundation of a new society we may tentatively set an ideal for such a society. This ideal should include the kind of individuals we believe to be suitable members for this society. A word of caution should be mentioned in this regard. Society, culture, and the individual are ever dynamic changing elements. It is equally important to realize that the process of changing is slow. It takes a man years to acquire a habit, and we would not expect him to change it in days. The same may be said about attitudes. Beliefs and values may be singled out as the most difficult aspects of personality to change. They are the product of many processes which leave their marks deeply on the individual's personality.

All these problems of change usually confront reformers when they are faced with complicated situations like the one we are studying. In comparing the conditions of the rural society at present and the tentative ideal we may set for the new society, we may notice that there is a wide gap between both. The problem, it seems, is to motivate the people to want to change not particularly to reach a pre-set ideal, but to reach an ideal most suitable to the members of society themselves and developed by them. The problem is to bridge the gap between the present conditions and the tentative ideal by continuous interactive processes. The reformer's position in such a situation is merely providing desirable direction for this change. Imposition of change would lead to reluctance and regression to the old patterns.

The age structure showed that : 48.9% were less than 10 years old, 1.8% from 15 to 20, and the highest percentage 25.7% was for those from 30 to 40 years old.

Though the project's management established collective barns in the villages, yet the results of the study showed that all the settlers built barns at the backyard of their houses. Almost all of them were raising chicken at their houses, and 89% baked their bread in the backyards. When asked about their opinion regarding birth control 50% rejected the whole idea mostly for religious reasons.

DISCUSSION

To lay the foundation of a new rural society many social aspects should be considered. Immigration to new communities implies change in every form and aspect of the life of the settlers. They are selected from other communities in which they have assimilated and acquired their habits, beliefs, attitudes, and values. In their old communities they have established and developed their roles and status. They have developed attachments to their old environment. They know beforehand that in deciding to emigrate from old to new communities, they willingly give up some of their old habits, beliefs and attitudes, and will have to adapt themselves to the life in these new communities. This change may be disturbing to their personalities.

Every sudden and drastic change in an individual's life is felt as a threat to his existing patterns. This threat stirs up the emotions of the individual. He has left the people, scenes, and attachments which are so much a part of him. He is now in strange surroundings, and has a feeling of insecurity.

Descriptively, it seems that once the individual has emigrated, his emotional life flows in two channels. With one he learns to be a part of the new community and learns to function in it. And with the other he struggles to preserve his past with its stable and secure atmosphere and to turn away from his new environment.

Loyalty to the old and hostility to the new values is usually present. An individual, moved from his environment to another where a new set of values are introduced to him, is likely to meet

are that first, scientific knowledge of the development of social organization has not reached the point at which experts are qualified to direct the development of a community, in short *it cannot be done*; and second, it is presumptuous as well as pretentious for administrators to tell any group of people how they should live - in short, *it should not be done.*"

4.—Tahreer Project :

On the 5th of April 1953, the Government of Egypt created the Tahreer Project in the desert area to the west of the Nile Delta. The main objective of the project is to increase the arable area of the country from five to ten per cent, and to rehabilitate the cultivated areas by laying the foundations of a new rural society free from the defects of poverty, disease and ignorance. Settlers were selected according to a comprehensive procedure; social selection, medical examination, psychological testing, and educational testing. The settler has to be a veteran, his age between 23 and 30, landless, married and should not have more than two children, no other dependents, and should have been working in farming for more than five years.

The employees also were selected according to a comprehensive procedure. They had to attend an orientation course for six weeks before working with settlers. They also participated in selecting the settlers from their original villages.

A training center was established to receive the settlers. A six months intensive training program was developed for the new comers. The main objective of the training program was to prepare the settlers for their new lives. Each family has an independent house. The livestock were kept collectively and not to share the new house. Baking was to be done at the bakery attached to the consumer goods cooperative society. Dress for all settlers and employees was standardized.

The results of a study carried out by Hekmat Abou Zeid (16) in 1957, almost two years after the settlers arrived, indicated that they had responded to the new way of life in their villages. Another study carried out by the Ministry of Social Affairs (17) showed significant results. The study aimed at surveying the social conditions of the 422 families living on the project. The total number of the settlers was 2479, with an average 5.9 persons per family.

3.—Farm Security Administration Projects :

In the U.S.A., the Farm Security Administration set its main objectives as rehabilitation and worked towards this objective through establishing new communities. The idea started after the depression in 1930. From January, 1937 to March 1942, the F.S.A. organized twenty two cooperative farms. In 1943 the Congress ordered the liquidation of these communities.

Most of the settlers of these communities were selected from the low-income farmers. Among the qualifications which were required in the members to be eligible : technical knowledge of farming, cooperative wife, harmonious family life, good health, cooperative ability, and character. However, in selection, the F.S.A. has been guided by administrative considerations than by research findings.

The members were supposed to buy their own furniture. Each house used to have an adequate yard for planting vegetables or raising fruit. Each family prepared its own meals. In some settlements they were permitted to raise chicken, cows, etc., but in other farms it was not permitted.

Many of the settlers showed the effects of years of poverty; malnutrition hookworm, pellagra, and malaria were so common that frequently rehabilitation had to begin with medical care.

Banfield (15), carried out a study to evaluate these projects and to examine the reasons of their failure. He suggests that the first reason for failure was the lack of spirit among settlers. He believes that the low morale was caused by the faulty, unperpared management. Carl C. Taylor (15), also investigated the same problem and reported the same idea. Charles P. Loomis (15), after a study of seven new resettlement communities, came to somewhat similar conclusions. He found out that on all new projects there were active forces which, on the one hand, tended toward community integration and, on the other hand, tended toward disintegration. Indications are that in any community those families who are least mobile and participate most in the programs of the organized community agencies make the most stable type of settlers.

Lord and Johnstone (15), hold a pessimistic point of view in regard to management of these communities : "The reasons given

Harriman, the founder admitted that theories or intellectual concepts play a very small part in our reactions, the ethical and spiritual quality becomes of primary importance in community life. Thus he admits that the scientific socialists or Marxist are lacking, for success, in ethical and spiritual quality. In other words, the emotional core, so striking among the religious Hutterites, was lacking in his scientific formula.

Another factor was the selection of members. Harriman found that people accustomed to assuming responsibility were better cooperators than many of those drawn from the lowest-income group: "Another fact that struck at the very foundation of our theory was that the line between the selfish and the unselfish was not drawn between the classes according to our philosophy... We found to our surprise that there were more selfish men among the poor, in proportion to their number, than were among the well-to-do."

From the previous brief review, it might be possible to infer some broad conclusions. To establish a society within another society, unless the former provides appealing and more satisfying opportunities than the latter, the community disintegrates. The motive upon which any community is established is the main factor in its survival. Human beings survive together not only by co-operatively satisfying their physical and biological needs, but by values with ethical and spiritual quality.

The criterion for selection of members should be well considered in establishing new communities. Such a criterion should be derived from the situation itself, putting emphasis on the characteristics which might be needed, such as ability to adjust, and acceptance of the developed systems. Also education should be well considered. In planned communities orientation is needed for adults, beside group discussion methods which might be profitable in solving cooperatively the community problems. Education for children is another important factor to be considered. A dilemma exists in this situation: should it be progressive liberal education or indoctrination so the young might accept the life in the community.

Also, we have to recognize that the socio-economic system of a planned community is the main core of life in it. Unless it provides the members with equality of opportunities, the community disintegrates.

finally the desire to set an example, to pioneer in breaking the ground for others so that they, might attain prosperity and happiness.

To be a member in the colony, the applicant had to promise to comply with both the economic and the ideological regulations of the colony. Also he has to pay an amount of money as his downpayment for purchasing shares in the community. During his first year at the colony he is considered on probation, meanwhile he could withdraw, or could be expelled.

In evaluating the project, Infield (14) indicates that the colonists of New Llano shared but not equally. The principles were not comprehensively practiced. In terms of leadership, it was evident that the leaders lived a bureaucratic life which was far away from the life of the rest.

Unlike the Hutterites, New Llano maintained private property rights. All household goods, cars, houses, etc., remained private property. The members could retain their property outside the colony. The maintenance of these right impelled members to consider their self-interest in questions relating to common property. Thus New Llano, like all other socio-reformistic communities, tried to combine individualism with voluntary cooperative production, and merely demonstrated that if private property gives rise to conflicts, so does community of property, and even more frequently.

In satisfying intellectual and recreational needs, New Llano probably did its best work. The varried backgrounds of members furnished plentiful topics for discussion. The library was a very active institution. For children the educational program was designed to prepare them for life and endow them with the cooperative spirit. However, the educational program though considered the most useful and efficient of the local enterprises, did not achieve its objectives. The schools provided a progressive type of education but failed to equip the new generation to take over and improve the social system of the colony. Many youngsters decided to give up cooperative living. They preferred the fuller life of the outside world which they knew about from the movies, radio, and colorful advertisements.

The reasons of failure of this community are various. One of the important factors is the theory upon which it was based.

public system. The principal ideas of Hutterites are taught; peace is by far preferable to war, the individual should not strive for his own profit but solely for the welfare of the group; his worth to the community depends on his doing a reasonable share of manual work.

All economic affairs are handled by the colony as a whole. Each family unit, therefore, serves only biological and emotional needs. But marriage is considered as a religious duty. The newly married are provided with essentials. Divorce is forbidden. Means of luxury or worldliness such as radios are not allowed at homes, besides since the community eats together homes do not have kitchens. The community prohibits decorative or costly dress, even buttons are not permitted.

It is evident that certain sociological characteristics prevail in these communities. Work satisfaction is very high, no competition, but cooperation in the common interest. A sense of security prevails, since they are established on a faith which provides emotional satisfaction and security. Also, the members are well indoctrinated to the system through the developed system of education. However, the members are completely isolating themselves from the world. It is also evident that these communities survive mainly because of the faith upon which the community is established.

8—New Llano :

The New Llano Colony was founded in 1914 by Job Harriman. The colony was established first near Los Angeles, then latter in 1917 they moved to Stables, Louisiana. It lasted technically till 1939.

The founder was a socialist who thought that "if a co-operative colony could be established in which an environment were created that would afford each individual an equal and social advantage, that they would, in a comparatively short time, react harmoniously to this environment and the extreme selfishness and greed as it appears in the capitalist and in men of conflicting interests would be done away." Such motives are typical of socio-reformistic communities : the rational approach; emphasis on scientific method, particularly in the social sciences; the assumption that all social problems can be solved by means of a cooperative community; and,

Huxley (12), and Skinner (13). However, there has been noticeable discrepancy between theory and practice. Some of the groups which practiced the socio-reformistic type were, the Fourierist, the Owenite, and the Icarian. For the purpose of this study, the New Llano project will be reviewed. This project belongs to the socio-reformistic type.

As indicated before, the third type is the modern planned communities. Most of their objectives are socio-reformistic-economic in nature. Two projects have been selected to be reviewed in this study; The Farm Security Administration Projects, U.S.A., and the Tahreer Project, U.A.R.

REVIEW OF SELECTED PLANNED COMMUNITIES

1.—The Hutterites :

The movement started in Europe as early as 1525. It spread widely in central Europe, and the interval between 1565 and 1925 is said to have been the golden era of the Hutterites. In 1874 they migrated to America and established a community in South Dakota, beyond the frontiers of existing settlements. Their socio-economic system was derived from a special interpretation of Christianity. Each member, emulating the example of Christ and the disciples, identifies his own welfare with that of the group. All things are in common. Each does as much work as he can, and obtains what he needs of the goods produced by all. Social control is actuated by customs and mores developed over a long period of time, rather than by formal rules of behavior. It is through tradition dictated by a common faith that the colonies are bound together.

The Hutterite method is sustained in a number of ways. The church and the school transmit folklore to succeeding generations and indoctrinate them with the principles of faith. Members of all ages attend church daily. The bringing up of children, however, is perhaps the most important factor. Education begins at the age of two and one-half years, when the child is sent to school. The community furnishes all facilities needed for such system. During school days the child is kept apart from adults until at seventeen, he is accepted as a full-fledged member of the community. The schools provide two types of education; one provides education pertaining to the Hutterite system, and the other similar to the

which, he believed, was perfect. Others who followed based their theories and philosophies on different assumptions and factors which they thought of as determining the success or failure of society.

Sir Thomas More formed the term "Utopia" from the Greek which designates a fairy land which existed nowhere but in the imagination. Karl Marx introduced his thoughts about scientific socialism in terms of a Utopia, basing them on economic factors and the struggle of classes. On the other hand, Utopian socialism was introduced by those who refused to accept Marxism. The contrast between them is clear: *scientific socialism* or Marxism is "necessitarian" - while *utopian socialism* is "voluntaristic." The former places the arrival of the perfect state in the period after the final revolution, when the state will "wither away" and humanity "will leap out of the realm of necessity into the realm of freedom"; the latter holds that if the perfect state is ever to come, its coming must be prepared for by an immediate attack upon the inadequacies of society. The means used by Marxism to achieve its goals of final release from "necessity" are compulsion, centralization, regimentation; utopian socialism, by contrast, insists upon the fullest possible freedom of the individual, voluntary association and communal autonomy. As to ends, Marxism is just as "utopian" as utopian socialism. Both agree on "what should be", — freedom. They decidedly disagree, however, on the means to be used to attain this end. Utopianism's choice appears to be both moral and expedient. It seems more reasonable to seek liberty by means of progressive liberation; it is hard to see how it can result from continued coercion. (10)

Essentially, the contrast between the two systems can be stated as follows : while the system of the scientific socialists, Marx and his followers, is based primarily on political action; that of their antagonists, the utopian socialists, rests primarily on social action. Marxism sets all its hope in revolution; utopianism in reconstruction of society. The former considers a centralized state as indispensable, the latter insists on decentralization and the autonomous community. The total state becomes the main instrument of the other.

Many writers and social scientists were stimulated by these philosophical issues and expressed their criticism in form of imaginary societies to come. Among these writers are, Orwell (11),

Sanders (8) holds the same idea of a community. He adds that "A community exists only because there are recognized intangibles such as common loyalties and shared social values." Thus, it might be clear that the physical conditions alone do not create the community, but by the people with all their interests and aspirations. Needless to mention then, that planned communities necessitate the consideration of sociological factors involved in their planning and establishment. Infield (9) in his study of those communities, which existed in the past, emphasized the importance of considering the sociological factors bearing upon their planning and establishment.

CLASSIFICATION AND PHILOSOPHICAL BACKGROUND

Infield developed the classification of communities after surveying the different types which existed in the past, and also some contemporary projects. According to his classification the first type is mainly motivated by religion. Religion purism - the desire to return to the very roots of Christianity, to live as did Jesus and his disciples - was the dominant motive for establishing these communities. Men devoted to this ideal were not satisfied with the Reformation, which seemed merely to oppose the excessive formalism of the Catholic church. Such men eager to practice the fundamentals of their belief, were persecuted as heretics by their powerful church and the society which it controlled. Emigration to U.S.A. was one of the solutions to escape from torture. As a result nearly all the religious communities in the U.S.A. were settled by sectarian refugees from Europe. For the purpose of this study the Hutterites communities will be reviewed as representative of the religious type.

As for the second type, the socio-reformistic, their main motive is social reform in general. The founders may have differed from one another in many respects, but they all held in common a thorough dissatisfaction with social conditions in their respective countries, and particularly with the status of the 'lower classes'.

To understand the basic philosophical issues involved in establishing these communities, one has to trace their historical origin, either in form of theory or practice. Plato, as a philosopher introduced his basic philosophy in the shape of an imaginary society

the cooperative system. According to his classification of "cooperative settlements" as he names them, they may be divided in terms of their motives into three groups: the religious, the socio-reformistic, and those predominantly motivated by economic considerations.

Honigsheim (5) approaches the concept differently. He emphasizes collectivism in the explanation he provides. In defining rural collectivity, in which he includes planned communities, he indicates that a rural collectivity may be an organization of adults, who own more or less definitely circumscribed and permanent portion of land in common, and who anticipate a continuity of organization over many generations. He continues his explanation by pointing out that certain traits characterize only particular subgroups of rural collectivities such as limitation of membership, psychological factors producing them, or motives for their existence, i.e., religious, political, economic; the third trait is that an amount of goods is owned in common.

Hillman (6), presents another definition which pertains specifically to planned communities, regardless of motives. He states that a planned community is one that has been built to serve a predetermined purpose according to some plan for orderly physical development. He adds that the purpose of a planned settlement is closely related to its form. Such a definition, as broad as it is, would be the closest to our concept of planned communities, and it would serve our purposes in this study. Besides, such a definition would provide flexibility to embrace all planned communities regardless of their motives or forms.

The idea of a community is more than that it is a group of people living in a geographical area. The idea of a community is well expressed by Sanderson (7), who says, "The community includes not only individual persons but the organizations and institutions in which they associate. The real community is the devotion to common interests and purposes, the ability to act together in the chief concerns of life... Thus the dynamic basis of the community is a common controlling idea, or ideal." The definition emphasizes clearly the sociological aspect of community. The institutions or organizations in any community are the creation of the human will and they can be enlarged, abridged, or altered by the same means. The individuals living in one community are bound together by common interests through these institutions or organizations.

Under certain conditions, when governments are faced by social or economical problems, they are obliged to establish new communities. Physical and socio-economic planning are vital issues upon which depend the success or failure of these communities. Thus it is of prime importance to study the sociological aspects of planned communities. In the field of sociological studies very little has been written about this problem. Such a problem should attract the attention of sociologists and others who are concerned with human sciences. Due to the vast land reclamation programs carried out in U.A.R., many social scientists; Dr. Hekmat Abou Zeid, Said, Shanawany, Zaki and others (3) explored the problem in some studies. However, more elaborate studies are still needed. The results of such studies would provide insight and direction to those who are involved in planning and establishing these communities.

PROBLEM AND PROCEDURE OF STUDY

The purpose of this study is to examine some sociological aspects of planned communities. The study will attempt to answer some questions such as : What are the sociological factors to be considered while planning and establishing these communities? What are the sociological aspects determining their success or failure? Is there any possibility for establishing new 'perfect' communities?

The study is exploratory by its nature. It will depend heavily on reviewing the literature and relevant research. To fulfill the objectives of the study, four projects have been purposefully selected. These projects represent, to a certain extent, the different types of planned communities. These projects will be briefly reviewed and analysed. The sociological aspects of these projects will be discussed.

DEFINITION OF CONCEPTS

In the literature of sociology the concept of planned communities has been variously defined. Most of the definitions given pertain directly to the various activities involved. Infield, (4) being interested in cooperative activities, uses the term "cooperative" which might embrace planned communities as one type of

Some Sociological Aspects of Planned Communities

BY

Dr. GAMAL ZAKI

Building up communities is considered as one of the most difficult jobs encountered by man. Since man existed on earth he has been striving to change his conditions. If the conditions around him are not satisfactory and not meeting his needs, he tries to change them. Sometimes he thinks in terms of starting from the beginning, and setting up complete new conditions which might be different from what is existing, hoping that such a change would relieve him and save him from the defects around him.

History is replete with examples of planned communities based upon certain ideologies and established to fulfill specific objectives. The earliest planned town, Kahun, was built to house the workmen engaged in building the Pyramid of Illahun in Egypt in the third millennium B.C. (1). In the United States, 262 communities are known to have been established - some of them are merely branches of larger settlements. Similar groups, though fewer in number have been organized in Europe. Both in America and elsewhere, for the most part, these experiments have been short-lived. According to statistics compiled by Lee Emerson Deets (2) on 130 settlements, 91 lasted less than a decade, 59 less than five years, 50 only two years, and 32 only one year.

The Modern planned communities resemble those of the past in many ways, but there are major differences in the mode of origin and the basic objectives. Most of the objectives are socio-reformistic-economic in nature. In the United States the main motive is to rehabilitate the low-income farmers, laborers, and some veterans. In England it is mainly the occupational redistribution of the unemployed. In U.A.R. it takes the pattern of resettling farmers in newly reclaimed land. . . .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الثلاثاء ٢٥ من شوال سنة ١٣٨٣ هـ
(الموافق ٩ من مارس ١٩٦٤ م) م

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتخب

١
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٢٠٠٠-١٩٦٣٨٩٣

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Dr. Anwar El Mofty

Mr. M. Salem Gomaa

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abdel-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. A. Zaki Mohamed

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Social Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo.

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Gamal Zaki

Dr. Saad Galal

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY

January — May — September

The National Review of Social Sciences

ISSUED BY
**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**

Ideology and Scientific Social Research

Development of the School of Sociological

Thought In Egypt Since 1952

**Public Opinion and the Formulative Evolution of Political
Decision**

An Investigation on the Use of Abstract-

Perceptual Tests in Clinical Differentiation

IN ENGLISH

Some Sociological Aspects of Planned Communities



No. 1

January 1964

Vol. I

المجلة الاجتماعية القانونية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية وأجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

الجوانب المنهجية لبحث التلفزيون العربى

بحث المناطق المتخلفة - التقرير الأول

اثر الإصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية
الأخرى على الذكاء والمستوى التحصيلي
لتلاميذ المرحلة الأولى

علاقة المجتمع الصناعى بالجريمة

مؤتمرات * كتب



العدد الثانى مايو ١٩٦٤ المجلد الأول

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد فتحى ، دكتور حسن الساعاتى ، الأستاذ أحمد زكى محمد ، دكتور أنور المفتى ، الأستاذ حسين عوض بريقى ، الأستاذ محمد سالم جمعه ، الأستاذ يحيى أبو بكر ، اللواء خليل رضوان الديب ، اللواء أحمد رأفت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ نصر الدين كامل ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريد الجزيرة
رئيس التحرير

دكتور احمد محمد خليفة

مساعد التحرير : دكتور جمال زكى - دكتور سعد جلال

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم
المسلسل للمصدر الوارد في نهاية
المقال ، الصفحات) .

هـ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين مريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الامتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤهلته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل
به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز
لرغوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت
فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض

موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- مرض البيانات التى توافرت من
البحث .

- خاتمة .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو
التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)

خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام

يناير ، مايو ، سبتمبر

ثمان العدد

عشرون قرشا

محتويات العدد

دراسات وبحوث

صفحة

- الجوانب المنهجية لبحث التليفزيون العربى - الدكتور محسن
عبد الحميد احمد ٣
- بحث المناطق المتخلفة - التقرير الاول - الدكتور جمال زكى ... ٤٧
- اثر الاصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية الاخرى على الذكاء
والمستوى التحصيلى لتلاميذ المرحلة الأولى - الدكتور سعد جلال ٦٧
- علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة - الدكتور محمد خيرى ١١٣

مؤتمرات :

- « المؤتمر الثامن لخبراء الشؤون الاجتماعية العرب » القاهرة
من ١٩ - ١٤ مايو ١٩٦٤ ١٢٣

كتب :

- التصنيع والعمران - الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى ... ١٢٧
- المنهج العلمى فى دراسة المجتمع ، وصفه وحدوده - الدكتور
حامد عمار ١٢٣
- ملخصات البحوث باللغة الانجليزية ١٣٢

دراسات وبحوث

الجوانب المنهجية لبحث التلفزيون العربى *
الدكتور محسن عبد الحميد أحمد

مقدمة

فى عام ١٩٢٨ بدأت فى بريطانيا التجارب الاولى للارسال التليفزيونى ولكن لم يقدر لهذه الاداة الجديدة من أدوات الاتصال الجمعى أن تبدأ عملها بانتظام الا فى عام ١٩٣٦ . فلما قامت الحرب العالمية الثانية توقف الارسال ولم يستأنف الا فى عام ١٩٤٦ وامتد ليشمل كثيرا من دول أوروبا وأمريكا (١) . وقد تكتشفت أهمية التليفزيون من انتشاره السريع الذى اجتاح كل ما سبقه من وسائل الاتصال الجمعى بل وغيره من المستحدثات العصرية الحديثة ، فقد اتضح من دراسة أجريت فى أمريكا قورن فيها بين عدد السنوات التى استغرقها دخول التليفزيون والمستحدثات العصرية الأخرى فى ٨٠ ٪ من البيوت الأمريكية فوجد الآتى (٢) :

عدد السنوات	المستحدثات العصرية
٨٠ سنة	التليفون
٦٢ »	الكهرباء
٤٩ »	السيارة
٤٧ »	الغسالة الكهربائية
٣٧ »	الثلاجة الكهربائية
٢٥ »	الراديو
١٠ سنين	التليفزيون

* اشترك فى اعداد التقرير النهائى لبحث التلفزيون العربى الأساتذة ناهد صالح ، حسن كاشف ، عبد الحليم محمود بإشراف الدكتور محسن عبد الحميد أحمد رئيس وحدة بحوث الراى العام والاعلام بالمركز وهو الذى أعد هذا التلخيص للجوانب المنهجية للبحث . واشترك فى اجراء هذا البحث الأساتذة مكرم سمعان ، صلاح قنصوه وأحمد الجدوب ونجوى حافظ الباحثين بالمركز .

(1) T. Cauter & J.S. Downham. The Communication of Ideas, pp. 138-139.

(2) Wilbur Schram, The Responsibilities of Mass Communication.

وقد شعر الكثيرون بما للتلفزيون من أثر كبير على مشاهديه يزداد عمقا واتساعا بمرور الوقت حتى أن بعض خبراء وسائل الاتصال الجمعى يرى أن : « التلفزيون شئنا أو لم نشأ ، سيبلغ مدى أوسع في التأثير على حياتنا وحياة مجتمعنا وامتنا والعالم أجمع ، والسبب في ذلك واضح ، وهو أن التلفزيون مجال من مجالات الاتصال بالجمهور يتجاوز في فاعليته كل ما عرفته حضارتنا على الإطلاق (١) » .

وقد ثارت مناقشات كثيرة حول التلفزيون كأداة من أدوات الاتصال الجمعى تؤثر فيمن يقبل على مشاهدتها من الأفراد من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية تأثيرا كبيرا ، حيث يتخوف البعض من آثاره وخاصة على النشء ، ويرى البعض الآخر أنه أداة عظيمة النفع في التوعية والتثقيف والتسلية ، وفريق ثالث يقف حائرا ، فهو يرى أنه قد يفيد ، وقد يضر ، ولكنه على غير بيئة من طرق الافادة منه .

وقد دفع هذا الخلاف على آثار التلفزيون المسئولين عن الاعلام وإدارات التلفزيون في أنحاء العالم الى الاستعانة بالخبراء لاجراء بحوث ودراسات للتحقق من بعض ما يشيره التلفزيون من مشاكل ومخاوف وللإجابة على بعض الأسئلة التى تهتم الآباء والمربين ، والتي تتعلق بما للتلفزيون من أثر في اتجاهات وقيم وعادات المشاهدين وأوجه نشاطهم وكذلك لاستطلاع آراء جمهور المشاهدين في برامجهم بحيث يمكن تعديلها على قدر الامكان لتناسب أذواق مختلف فئات جمهور مشاهدي التلفزيون .

وتنحصر هذه البحوث والدراسات التى أجريت في الخارج عن التلفزيون حسب الغرض من اجرائها الى : بحوث لقياس الآثار ، وبحوث لقياس الآراء ، وإن كان من الممكن أن تشمل دراسة واحدة على هذين النوعين من البحوث .

١ - بحوث قياس الآثار :

وهى التى تهتم بقياس آثار التلفزيون بوجه عام ، أو أحد برامجهم ، على فئة أو أكثر من جمهور المشاهدين . وهذا النوع من البحوث يتطلب غالبا تصميمًا تجريبيًا خاصًا ، وتستخدم فيه أكثر من أداة ، ويتطلب استخدام مجموعة ضابطة بجانب المجموعة التجريبية .

ومن أمثلة هذا النوع من بحوث قياس الآثار ، البحث الذى أجرته مؤسسة نافيلد Nuffield بتكليف من هيئة الاذاعة البريطانية عام

(1) E. Dale, Audio Visual Education, Rev. Ed., New York, Dryden Press, 1954, p. 197.

١٩٥٤ ، عن أثر التلفزيون على الأطفال وضمن في كتاب نشر تحت عنوان « التلفزيون والطفل » (١) عام ١٩٥٨ . ولقد أوضحت نتائج هذا البحث ان الكثير من الآراء التي أشيعت عن التأثير السيئ للتلفزيون كانت مضللة أو مغالبي فيها .

ومن البحوث التي أجريت لقياس أثر التلفزيون على مشاهديه البحث الذي أجراه تومسون على أثر برامج روايات الجريمة في التلفزيون على الأطفال والمراهقين (٢) واتضح من نتائجه ان المداومين على مشاهدة برامج روايات الجريمة في التلفزيون لم يتميزوا بدرجة مرتفعة من الاستجابة الانفعالية وأنه لم يكن هناك دليل على ان مشاهدة روايات الجريمة تثير ميولا إجرامية أو سيكوباتية لدى معظم المشاهدين (٣) .

ومن البحوث التي اهتمت بقياس أثر التلفزيون ، ذلك المسح الذي أجرته هيئة الاذاعة البريطانية عام ١٩٥٠ بمدينة دربي والذي اتضح منه أن أكثر وسائل الاتصال الجمعي تأثرا بالتلفزيون كان الراديو وخاصة في فترة المساء ، فقد جذب التلفزيون ثلاثة أرباع الأشخاص الذين كان من الممكن لهم أن يستمعوا للراديو في هذه الفترة في حالة عدم وجود تلفزيون (٤) .

وقد لوحظ هذا الأثر على الاستماع للراديو بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، إذ قدر انخفاض وقت الاستماع للراديو بـ ٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ بعد شراء التلفزيون (٥) .

٢ - بحوث قياس الآراء :

وهي البحوث التي تهتم باستطلاع آراء جمهور مشاهدي التلفزيون في برامجهم لمعرفة البرامج التي تلقى اقبالا لدى فئات الجمهور ، من حيث مادتها أو طرق عرضها ، للاستفادة من نتائجها في تخطيط البرامج تخطيطا يستجيب لحاجات مشاهديها ورغباتهم . وقد أنشأت هيئة الاذاعة البريطانية قسما خاصا أطلق عليه « قسم بحوث المشاهدين » تعتمد على نتائج بحوثه ودراسته في تخطيط برامج التلفزيون .

(1) Himmelweit, et al, Television and the Child, pp. 1, 2, 8.

(2) R. J. Thomson, Television-Crime Drama- its Impacts on Children and Adolescents, F. W. Cheshire, Melborne, 1959.

(3) R. J. Thomson, Ibid, p. 2.

(4) T. Cauter & J. S. Downham, pp. 155-56.

(4) Siepman : Television and Education in United States, 1952 (Quoted from : Cauter & Down. pp. 155).

(5) Cauter & Downham, p. 157.

وقد أجرى هذا القسم عام ١٩٤٩ دراسة عن تكوين جمهور مشاهدى التلفزيون وتباين ذوق أفرادہ (١) .

وبحث التلفزيون والطفل بالإضافة الى اهتمامه بآثار التلفزيون على الأطفال وأوجه نشاطهم ، اهتم بمعرفة البرامج المفضلة ، والبرامج غير المفضلة لدى الأطفال ، وعلاقة التفضيل أو عدم التفضيل بالسن والجنس ومستوى الذكاء والبيئة الاجتماعية المنزلية (٢) .

ولا شك أن هذا البحث الذى أجرى على جمهور المشاهدين بمدينة القاهرة ، هو فى أساسه من نوع بحوث الآراء ، اذ قصد منه أساسا تعرف آراء ورغبات مشاهدى التلفزيون العربى فى برامجہ المختلفة ، وهو يمثل أول دراسة علمية تجرى فى الجمهورية العربية المتحدة ، لآراء عينة ممثلة لجمهور مشاهدى التلفزيون العربى بمدينة القاهرة .

غرض ومجال البحث :

لم يلجأ التلفزيون العربى بالجمهورية العربية المتحدة ، منذ بدأ إرساله فى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٠ الى هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء البحوث العلمية بل اقتصر الامر فى البداية على قيام بعض المسئولين فى التلفزيون باجراء عدة استفتاءات بالبريد حسب ما توفر لديهم من امكانيات .

الا أن المشرفين على التلفزيون العربى ما لبثوا أن شعروا بالحاجة الى اجراء بحث تتوفر فيه الدقة العلمية من حيث اجراؤه ومن حيث تمثيله لفئات المشاهدين تقوم به هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء مثل هذا النوع من البحوث ، وذلك لاستطلاع آراء ورغبات ومقترحات جمهور المشاهدين فى برامج التلفزيون ، فأوا أن يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باجراء هذا البحث .

أولا - غرض البحث :

فى ضوء ما حدده المسئولون فى التلفزيون العربى من موضوعات أمكن بلورة الغرض من هذا البحث فى العشر أسئلة التالية :

١ - ما هى آراء فئات جمهور المشاهدين فى كل برنامج من حيث استمراره . كما هو أو حاجته الى بعض التعديل أو الالغاء نهائيا ؟

(1) British Broadcasting Corporation, The Television Public : its structure and tastes at the end of 1949. BBC Audience Research Report, 1950.

(2) Himmelweit et al, ch. 9, p. 113.

- ٢ - ما هي رغبات جمهور المشاهدين في وقت ارسال كل برنامج ، وموعد تقديمه والمدة التي يستغرقها .
- ٣ - ما هي مقترحات جمهور المشاهدين للنهوض بالبرامج الى المستوى الذى يرغبون أن تكون عليه ؟
- ٤ - ما هي كثافة مشاهدة كل برنامج من برامج التلفزيون ، وما هي الفترة المتوالية لمشاهدة هذه البرامج ؟
- ٥ - ما هو متوسط عدد ساعات مشاهدة التلفزيون للفئات المختلفة لجمهور المشاهدين ؟
- ٦ - ما هو تقدير جمهور المشاهدين لآثر التلفزيون على وسائل شغل أوقات فراغهم ووسائل الترويح الأخرى ؟
- ٧ - ما هو تقدير جمهور المشاهدين لمزايا وعيوب التلفزيون بالنسبة لهم ولأسرهم ؟
- ٨ - ما هي الأغراض الرئيسية التي تدفع الناس لشراء التلفزيون ؟
- ٩ - ما هي آراء جمهور المشاهدين في :

● استقلال كل قناة بنوع معين من البرامج

● الطريقة التي يتأى بها القرآن الكريم في التلفزيون .

١٠ - ما هي البرامج التي كانت تقدم في دورات سابقة ، ولم تعد تقدم حاليا ويرغب المشاهدون في عودتها ؟

ولا شك أن التلفزيون العربى وخاصة في المراحل الأولى لنموه ، في حاجة ماسة لسلسلة من البحوث مثل هذا البحث للاسترشاد بنتائجها في وضع تخطيط شامل للبرامج ووضع أسس سليمة لتوزيعها تبعا لأهميتها لكل فئة من فئات الجمهور وخاصة بعد اتساع دائرة ارساله وتنوع جمهور مشاهديه .

وتتضح أهمية هذا البحث ، والبحوث الماثلة له التي يحتاج إليها التلفزيون العربى في هذه الفترة ، اذا لاحظنا التزايد السريع في عدد مشاهدى التلفزيون وعدد الأجهزة المباعة في الجمهورية العربية المتحدة ، فمن ٣٩ ألف جهاز عام ١٩٦٠ الى نحو ٢٠٠ ألف جهاز في منتصف عام ١٩٦٣ (١) .

(١) كتيب المهرجان الدواي الثاني للتلفزيون العربى ، ص ٢

وفي البلاد التي سبقتنا الى ادخال التلفزيون لوحظ أن معدل الزيادة في حائزى الأجهزة يرتفع بسرعة كبيرة خلال السنوات الأولى لادخال التلفزيون وأن حائزى أجهزة التلفزيون لا يمثلون الا ٤٠٪ من جمهور المشاهدين كما اتضح من نتائج بحث مدينة دربي بانجلترا (١) ، ٢٠٪ فقط كما اتضح من نتائج هذا البحث .

فإذا وضعنا في حسابنا سرعة انتشار التلفزيون ، وكونه بؤرة لتجمعات الفئات المختلفة لجمهور المشاهدين قدرنا مبلغ أهمية التلفزيون العربى كأداة من أدوات الاتصال الجمعى تحتاج الى بحوث تدعمها ، وتزيد من كفايتها ، وقدرتها على ارضاء الأذواق المختلفة .

وإذا كان الاهتمام بالبرامج المختلفة متفاوتا لدى مختلف فئات المشاهدين للتلفزيون العربى ، فإن من شأن هذا البحث الاسهام فى محاولة ارضاء مختلف الأذواق عن طريق وصف خصائص وتكوين جمهور المشاهدين وبالتالي يمكن للمشرفين على التلفزيون العربى تطبيق القاعدة المعروفة فى اعداد وتقديم برامج التلفزيون وهى : فى الحدود الضيقة لوقت المشاهدة ، ينبغى أن يقدم شىء ما لكل الأشخاص (٢) .

وفي الواقع ان المجتمع الاشتراكى الذى نعيش فيه لايهتم فى تقديمه للبرامج بالربح ، ولا يسعى وراءه ذلك السعى الذى يؤثر فى نوع البرامج .

وليس معنى ذلك أن السياسة التلفزيونية فى المجتمع الاشتراكى لا تهتم بآراء ورغبات الجمهور فيما تقدمه من برامج ، بل على العكس فهى أكثر حرصا على تعرف آراء المشاهدين ورغباتهم ، ويزيد من عبثها أنها تهتم بجميع فئات المشاهدين بغض النظر عن قيمتهم العددية ، أى أنها كما تهتم بالأغلبية الثقافية والاجتماعية تهتم بالأقليات الثقافية والاجتماعية ، وتهتم بما تقدمه لكل فئة ، وكيف تقدمه لها كما تهتم بتحقيق قدر من التقارب بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية .

مجال البحث :

حدد أفراد مجتمع هذا البحث بحائزى أجهزة التلفزيون بقصد استخدامه فى مساكنهم الخاصة ومن يقيمون معهم بصفة دائمة ويلفون من العمر اثنى عشر عاما أو أكثر فى نطاق محافظة القاهرة وذلك فى الفترة

(1) Cauter & Downham p. 150.

(2) Siepman, Charles, Radio Television and Society, New York, Oxford University Press, 1956, p. 336.

ما بين بداية الارسال التليفزيونى فى شهر يونيو ١٩٦٠ حتى أول يناير ١٩٦٢ وقد تحكم فى تحديد مجال هذا البحث عدة اعتبارات :

١ - حدد المجال المكاني لأفراد مجتمع هذا البحث بمحافظة القاهرة ، وذلك لأن عدد حائزى أجهزة التليفزيون ومشاهديه فى المناطق الأخرى - ما عدا مدينة الاسكندرية - كان قليلا جدا لأسباب كثيرة منها أن الارسال التليفزيونى لم يكن يغطى معظم هذه المناطق كما أن الكهرباء لم تكن متوفرة فى المناطق الأخرى التى كان الارسال يغطيها . كما أن اجراء البحث على مستوى الجمهورية فى هذه المرحلة الاستطلاعية للبحوث الخاصة بالتليفزيون لا يوجد ما يبرره بجانب أنه يحتاج الى امكانيات مالية وبشرية ويستغرق وقتا طويلا .

٢ - حدد المجال الزمنى احيازة افراد مجتمع هذا البحث للتليفزيون حتى تاريخ معين هو أول يناير ١٩٦٢ وذلك حتى نضمن مرور فترة زمنية كافية (عشرين شهرا) على مشاهدتهم لبرامج التليفزيون تسمح بابداء آراء متبلورة بالنسبة لهذه البرامج، وحتى تكون أنماط مشاهدتهم للتليفزيون قد استقرت .

٣ - استبعد من مجال هذا البحث حائزوا أجهزة التليفزيون بقصد استخدامه فى مجال عامة نظرا لصعوبة حصر المشاهدين فى هذه المجال بالسرعة والدقة التى يتطلبها هذا البحث .

٤ - حددت أعمار أفراد مجتمع هذا البحث باثنى عشر عاما فأكثر حتى يشمل البحث أكبر مجموعة من المشاهدين فى فئات العمر المختلفة الذين وصلوا الى درجة من الفهم والنضج تمكنهم من الادلاء بأرائهم ورغباتهم . وقد افترضنا أن الشخص القادر على تفهم المادة المكتوبة (أسئلة استمارة البحث) ويستطيع أن يدلى برأيه كتابة وان كان ذلك يبدأ فى سن أقل من ١٢ سنة الا أننا اتخذنا الحيطة فى تحديد سن ١٢ سنة لضمان ثبات الراى الى حد ما بعد هذا السن فى ضوء النمو العاطفى والاجتماعى للفرد . كما أن سن ١٢ سنة هو سن انتهاء مرحلة التعليم الابتدائى فى المتوسط .

وقد استخدم فى هذا البحث بعض المفاهيم التى نورد تعريفاتها حسب استخدامها فيما يلى :

١ - الرغبة Wish

هى التصور العقلى لشيء مرغوب فيه . وقد ميزنا مفهوم الرغبة بهذا المعنى الذى استخدمناه وبين معناه الآخر وهو الشعور بالاشتياق الذى

يصاحبه عادة محاولة جادة لتغيير حالة من النقص أو الاقراط أو الاضطراب حتى تتلاءم مع أغراض الفرد desire (١) .

٢ — الرأى opinion

هو :اعتقاد يعتقده الفرد دون تأثر انفعالى أو رغبة ، والموضوعية التى تنسب للرأى تميزه عن غيره من الاتجاهات ، حتى اذا كانت الموضوعية خداع ذاتى اذ أن معظم الآراء فى الواقع هى تعبيرات حقيقية عن رغبة قائلها أو بناء على تكوين شخصيته .

وقد يتأثر الرأى الذى يقوله الشخص بالدافع أو الرغبة فهو يوجه الى مادة تتضمن بعض المعرفة والى بعض الحقائق الواقعية القابلة للقياس .

٣ — الاستخبار Questionnaire

هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة فى نموذج يعد لذلك يملأه المجيب نفسه .

٤ — الاستبيان Sche dule

هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة يلقيها الباحث على المجيب المقابل له وجها لوجه على أن يقوم الباحث نفسه بتسجيل ما يحصل عليه من اجابات فى نموذج يعد لذلك .

تحديد واختيار عينة البحث

اعتمد فى اعداد الاطار الأولى لمفردات مجتمع هذا البحث على البيانات التى تحتويها بطاقات للضريبة على أجهزة التليفزيون وهى خاصة باسم حائز الجهاز ومهنته وعنوانه ورقم الحيازة . ولقد صادف هذه العملية عدة صعاب .

وقد اتبعت الخطوات التالية لأعداد اطار العينة :

الخطوة الأولى : فصل بطاقات حائزى أجهزة التليفزيون فى محافظة القاهرة فى الفترة الزمنية التى حددها البحث - عن بطاقات الحائزين لها فى المحافظات الأخرى . ثم فصلت بطاقات الحائزين للأجهزة بقصد استخدامها فى مساكنهم عن بطاقات الحائزين لها بقصد استخدامها فى مجال عامة . . . وقد استنفدت هذه العملية الكثير من الجهد نظرا لأن عدد الحائزين فى فترة البحث بلغ حوالى ٧٠.٠٠٠ حائز فى أنحاء الجمهورية وبلغ عدد الحائزين لأجهزة التلفزيون لغرض الاستعمال الخاص ٣١٢١٣ حائزا فى محافظة

(1) H. English & A. English, The Comp. Dict. Psychol. & Psychoa. Terms, New York, Longmans, green and Co., 1964.

القاهرة . ومن واقع هذه البطاقات أعدت قوائم تشتمل على رقم الحيازة ومهنة الحائز والقسم التابع له محل سكنه ، وقد استعين بالتصنيف الوارد في دليل التصنيف المهني في توزيع الحائزين حسب مهنتهم .

الخطوة الثانية : أعدت ستة جداول بسيطة تحتوى على توزيع أعداد هؤلاء الحائزين لأجهزة التليفزيون بفرض الاستخدام الخاص حسب أقسام الشرطة التابع لها محال اقامتهم والمجموعات المهنية السابق الإشارة إليها بعد ضم المجموعات من (٥ - ٩) في مجموعة مهنية واحدة . ثم أعدت ست قوائم مناظرة لهذه الجداول بأرقام حيازة المقيمين لكل مجموعة من هذه المجموعات المهنية الست ومسلسلة حسب أقسام الشرطة التابع لها محال اقامتهم .

الخطوة الثالثة :

اختيار عينة احتمالية بعدة أساليب في مقدمتها الاختيار العشوائى والاختيار الطبقي والاختيار المنتظم . وقد استخدمت هذه الأساليب الثلاثة عند اختيار مفردات عينة هذا البحث كالآتى :

١ - اتخذت المهنة كأساس للتصنيف الطبقي لما للمهنة من أثر كبير على آراء الفرد واقتراحاته بالنسبة لبرامج التلفزيون ، وقد استبعد من مجتمع البحث بناء على هذا التصنيف الأفراد الذين لم يتبين من بطاقات الضريبة نوع مهنتهم حيث بلغ عددهم ١٠٩٨ حائزا وبالتالي أصبح مجتمع البحث يضم ٣٠١١٥ حائزا . وحدد عدد المفردات من واقع هذه الطبقات بأعداد متناسبة مع الحجم النسبى لكل طبقة .

٢ - اختيرت المفردة الاولى من المفردات المختارة من كل طبقة اختيارا عشوائيا .

٣ - ثم اتبع بعد ذلك أسلوب الاختيار المنتظم داخل حدود الطبقة الواحدة حتى يتحقق تماما التمثيل النسبى للأقسام التابع لها محال الإقامة لما لها من علاقة بمكانة الحائز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وفي حدود إمكانيات البحث وبصفة خاصة السرعة المتطلبة لإجرائه تقرر ألا يزيد أفراد العينة التى ستجرى عليها الدراسة عن ثلاثة آلاف شخص . وبناء على ذلك تقرر اختيار سبعمائة حائز - مفترضين أن متوسط عدد الأفراد المقيمين مع الحائز والبالغين من العمر اثنى عشر عاما أو أكثر أربعة أفراد . وبذلك أصبح حجم العينة ٢ ٪ تقريبا وقد أخذت هذه النسبة من كل طبقة .

وبذلك أصبح عدد الحائزين الذين شملهم هذا البحث ٦٧٥ حائزا وحجم العينة ٢٨٣٠ فردا يمثلون جمهور المشاهدين لبرامج التلفزيون في مدينة القاهرة .

تصميم أداة جمع البيانات

لما كان الغرض من هذا البحث هو محاولة الوقوف على آراء ورغبات المشاهدين في برامج التلفزيون العربى ، فقد كان العامل الأساسى الذى بنى عليه اختيار وسيلة جمع هذه الآراء والرغبات هو أن تسمح الوسيلة المختارة بأن يدلى المشاهدون أنفسهم ، عن طريق سؤالهم ، بأرائهم ورغباتهم نحو برامج التليفزيون العربى، لهذا فقد اختير لذلك الاستخبار والاستبيان ، وهما أصح وسيلتين معروفتين لجمع بيانات هذا البحث .

والاستخبار هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة فى نموذج يعد لذلك يملأه المجيب نفسه . والاستبيان هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة يلقيها الباحث على المجيب المقابل له وجها لوجه على أن يقوم الباحث نفسه بتسجيل ما يحصل عليه من اجابات فى نموذج يعد لذلك .

ولا شك أن الاستخبار هو الوسيلة المناسبة فى هذا البحث ، للحصول على آراء ورغبات المشاهدين الملمين بالقراءة والكتابة ، وأن الاستبيان هو الوسيلة المناسبة للحصول على آراء ورغبات المشاهدين غير الملمين بالقراءة والكتابة .

ولما كانت هاتان الوسيلتان من وسائل جمع البيانات متشابهتين الى حد كبير وخاصة أن صياغة وترتيب الأسئلة فى كليهما لا تختلف ، فانه رأى أن تصمم استمارة واحدة تحتوى على الأسئلة التى تتصل اتصالا منطقيا بموضوع البحث ويراد الحصول على اجابات عليها على أن يدرب باحثو الميدان على عملية المقابلة لتوحيدها بالنسبة لهم جميعا فى مواقف المقابلة فى حالة الاستبيان .

خطوات تصميم استمارة البحث :

صممت استمارة خاصة كأداة لوسيلتى الاستخبار والاستبيان فى هذا البحث وقد روعيت القواعد المنهجية المناسبة لتصميم مثل هذه الاستمارة نعرضها باختصار فيما يلى :

١ - تحديد موضوعات الاستمارة :

من خلال الاجتماعات المتعددة مع المسئولين بهيئة التليفزيون العربى أمكن تحديد الموضوعات المختلفة التى يرغبون فى أن يكشف عنها البحث كالآتى :

(١) مشاهدة التليفزيون :

١ - ما الوقت الذى يقضيه المشاهد عادة أمام شاشة التليفزيون فى اليوم الواحد؟

٢ - ما هي كثافة المشاهدة في كل فترة من فترات الإرسال اليومية للتلفزيون ؟

٣ - ما هي كثافة المشاهدة لسهرات التلفزيون أيام الأسبوع المختلفة ؟

(ب) برامج التلفزيون:

١ - ما هي البرامج التي يشاهدها الجمهور أكثر من غيرها .

٢ - ما هي البرامج التي يميل إلى مشاهدتها الجمهور ، والبرامج التي لا يميل إليها ؟

٣ - هل للمشاهدين ملاحظات على البرامج من حيث وقت الإرسال أو موعدها الدوري أو مدتها ؟

٤ - ما هي البرامج التي كانت تزداد في دورات سابقة ويرغب المشاهدون في عودتها ؟

٥ - ما هي ملاحظات واقتراحات الجمهور التي يرى أن يأخذ بها التلفزيون عموماً ؟

وقد انتهزنا فرصة إجراء هذا البحث ، وإيادنا أن نحصل منه على بعض البيانات التي كنا في حاجة إليها عن التلفزيون كأداة حديثة في مجتمعنا فحضرناها في الآتي :

- ١ - ما هو الفرض الأساسي الذي يدفع الناس لشراء التلفزيون ؟
- ٢ - ما هو تقدير المشاهدين لآثر التلفزيون عن بعض أوجه نشاطهم ؟
- ٣ - ما هو تقدير المشاهدين لمزايا وعيوب التلفزيون بالنسبة لهم ولأسرهم
- ٢ - تحديد أسئلة الاستمارة :

في ضوء الموضوعات التي حددت مع المسؤولين بهيئة التلفزيون بدأ العمل في هذه المرحلة الأولية بمحاولة إيجاد قائمة من الأسئلة يمكن أن تغطي الإجابة عليها هذه الموضوعات . وبعد أن تم إعداد هذه القائمة من الأسئلة ناقشت مع المسؤولين بهيئة التلفزيون حيث عدلت بعض الأسئلة وأضيفت بعض أسئلة أخرى إلى أن تمكنا من ترجمة ما كان يدور في ذهن المسؤولين بهيئة التلفزيون من أفكار إلى مجموعة أسئلة محددة تغطي هذه الموضوعات المطلوب أن نغطيها هذا البحث .

وقد اعتبرنا قائمة الأسئلة هذه البداية المنطقية لتكوين استمارة البحث في ضوء القواعد المنهجية المعروفة في تصميم استمارات البحث فأعيدت الصياغة اللفظية للأسئلة باللغة العربية الميسرة وبصورة ترفع عنها أي غموض

يتسبب عنه أى سوء فهم للسؤال واضعين فى اعتبارنا جمهور المجيبين (فى حالة الاستخبار) من حيث السن ودرجة التعليم ودرجة الذكاء ودرجة الفهم والاستيعاب . ثم بدأنا فى دراسة كل سؤال على حدة ووضعنا أمامه الاجابات المحتملة . وبدراسة هذه الاجابات أمكننا تحديد الأسئلة التى من الممكن أن تعطينا الاجابات اللازمة لتغطية موضوعات البحث المطلوبة ، وحذف الأسئلة التى لا تكون الاجابة المحتملة عليها مرتبطة بموضوعات البحث المحددة وقد تم تعديل صياغة بعض الأسئلة لعدم مطابقة الاجابات المحتملة عليها ماكننا نقصده من وراء السؤال . ثم تلا ذلك ، صياغة الأسئلة التى حددت الاجابات عليها بمعرفتنا أى الأسئلة المقفولة التى تحمل المجيب على اختيار اجابة معينة من بين عدد من الاجابات المحددة له والمعروضة عليه وتحديد الأسئلة المفتوحة التى يتطلب فيها الحصول على ما لدى المجيبين من اجابات مختلفة عنها . ثم روجعت الأسئلة المقفولة مرة ثانية لمراجعة الاجابات المحددة لها للتأكد من أنها تشمل معظم الاجابات المحتملة وأنها فى مستوى واحد من حيث المعنى والصياغة ومرتبطة ارتباطا منطقيا بنفس السؤال :

وقد راعينا أن تكون معظم أسئلة الاستمارة من نوع الأسئلة المقفولة حتى نتفادى الاستطرادات التى لا مبرر لها فى الاجابات على الأسئلة المفتوحة حيث ان هذا من شأنه أن يوفر كثيرا من الوقت والجهد فى عملية تسجيل الاجابات وعمليات التحليل الاحصائى . ومع ذلك فقد ضمنا بعض الأسئلة المقفولة فئة مفتوحة للاجابة حتى نطمئن الى الحصول على جميع الاجابة الممكنة على السؤال ، كما اوردنا سؤالا مفتوحا لرغبتنا فى الحصول على اجابات المشاهدين انفسهم عليها ، ولصعوبة توقعنا لمثل هذه الاجابات .

وبعد الانتهاء من صياغة الأسئلة التى تغطى جوانب البحث وتحديد أنواعها بدأنا فى تحديد البيانات الشخصية التى نحتاج اليها عن كل مشاهد من أفراد عينة البحث لفرض ربطها باجاباته على أسئلة الاستمارة لتسهيل عملية التفسير .

وقد رتب هذه الأسئلة جميعها ترتيبا منتظما ، وراعينا تقسيم الاستمارة الى اقسام رئيسية تحتوى على الأسئلة المتصلة بموضوعات متشابهة . وكتبت على الاستنسل ، ووضع لها غلاف مناسب . وبهذا توصلنا الى وضع المشروع الأول لاستمارة البحث وقد عرضناه على السيد مدير مكتب البحوث بالتليفزيون للوقوف على مدى شمول الاستمارة للجوانب التى يرغب المسئولون فى التليفزيون ان يغطيها البحث . وقد طلب المسئولون بالتليفزيون بعد دراستهم لهذا المشروع الأول للاستمارة اضافة أسئلة عن :

١ - رأى المشاهدين فى استقلال قنوات التليفزيون الثلاث بنوع معين من البرامج .

٢ - رأى المشاهدين فى الطريقة التى يرون أن يتلى بها القرآن فى التليفزيون .

وقد أضيفت هذه الأسئلة فعلا فى المشروع الثانى للاستثمار .

٣ - تحديد الشكل العام للاستثمار :

فى هذه المرحلة قمنا بالتركيز على دراسة المشروع الأول للاستثمار للربط بين مجموعات الأسئلة لنجعل من الاستثمار وحدة متسقة الأجزاء مرتبطة منطقيا بعضها ببعض كما اهتمنا بإظهار الأسئلة فى الاستثمار بالصورة المناسبة لتسهيل عملية التسجيل والعمليات الإحصائية التالية . لهذا رأينا استخدام الجداول بالنسبة للأسئلة الخاصة بالبرامج لاختصار طول الاستثمار ولتسهيل الإجابة على هذه الأسئلة ثم رأى أن تبدأ الاستثمار بالأسئلة السهلة المباشرة وعدم مواجهة المجيب مبكرا فى بداية الاستثمار بالبيانات الشخصية فرتبت على ذلك أسئلة الاستثمار على أساس أن تبدأ بالأسئلة الواضحة العامة الجاذبة للانتباه ، والتى لا يترتب عليها مشقة فى الإجابة ، والتى يكون احتمال رفض المجيب الإجابة عليها أقل ما يمكن ، ثم تلتها أسئلة البرامج التى تحتاج إلى إبداء الرأى وتوضيح الرغبات ، ثم تلتها البيانات الشخصية . ولتسهيل مهمة المجيب (فى حالة الاستبيان) وضعت تعليمات خاصة لكيفية الإجابة على أسئلة الاستثمار .

ولإثارة اهتمام المجيب للإجابة على الاستثمار رأى أن تبدأ الاستثمار بخطاب مفتوح تثير فيه اهتمامه بما يسمح بمساهمته الجدية ومعاونتنا فى انجاح البحث .

كما رأى ألا ننهى الاستثمار دون أن نعبر بشكل أو آخر عن تقديرنا للجهد الذى بذله المجيب فى التعاون معنا فرأينا أن نشركه معنا بأخذ رأيه وملاحظاته على البحث والاستثمار ، واقتراحاته بخصوص تكرار مثل هذا البحث ، ورأيه فى إجراء بحوث علمية مماثلة على وسائل الإعلام الأخرى ، وبمثل هذه الأسئلة الاجتماعية وضعت خاتمة سليمة للاستثمار . ولتسهيل تتبع العمليات الميدانية ، والعمليات الإحصائية التى تجرى على الاستثمار وضعت فى آخر صفحة بها مجموعة من البيانات قامت بملئها هيئة البحث لتسجيل هذه العمليات وأسماء من قاموا بها .

باتمام العمليات السابقة أمكننا تحديد الشكل العام للاستثمار وبإعادة تصميم غلاف الاستثمار توصلنا إلى المشروع الثانى للاستثمار .

٤ - اختبار الاستمارة :

مع كافة الاجراءات والاحتياطات التي اتخذت في تصميم المشروع الثانى للاستمارة فاننا نعلم جيدا أن هذا لا يكفى من الناحية المنهجية مهما كانت قدراتنا وامكانياتنا العلمية اذ لابد من اجراء تجربة للاستمارة وخاصة انه لم يعتمد في تصميمها على ما صمم في بحوث مماثلة من استمارات اذ انها تعتبر من وجهة نظرنا فريدة النوع في هذا الميدان :

لهذا رأينا عرض المشروع الثانى للاستمارة على زملائنا أعضاء هيئة البحوث بالمركز ، لما لديهم من خبرات متعددة في ميادين البحوث الاجتماعية المختلفة . وطلبنا منهم تقويم الاستمارة في ضوء القواعد المنهجية العلمية ، وفي ضوء أهداف البحث . وقد ادلى بعض الزملاء باقتراحات قيمة في هذا الشأن ساهمت في تطوير الاستمارة في هذه المرحلة . كما سلمت للسيد مدير المكتب الفنى بالتلفزيون والسيد مدير عام البرامج بالتلفزيون عشرون نسخة من المشروع الثانى للاستمارة رغبة في توزيعها على السادة مديري المراقبات بالتلفزيون لدراستها وابداء ما يعن لهم من آراء عليها . وقد اجتمع السيد مدير هيئة الاذاعة والتلفزيون بالمشرف على البحث وحضر معهما السيد مدير عام البرامج ومدير مكتب البحوث بالتلفزيون وجميع مديري المراقبات به لمناقشة المشروع الثانى للاستمارة ولكى يبدى الجميع رأيهم فيه كل من وجهة نظره ومن زاوية اختصاصه . وقد أبدى بعض السادة الحاضرين ملاحظاتهم العامة على الاستمارة بعد مناقشتها ، ولم يترتب على ذلك أى تعديل فيها حيث اجمع الحاضرون على أن الاستمارة بوضعها الحالى تفى بالغرض المطلوب .

وقد كان الاهتمام في هذه المرحلة مركزا على اظهار الاستمارة في صورتها قبل النهائية من حيث المضمون والصياغة والشكل العام ، ولهذا قمنا بدراسة جميع ما ورد من ملاحظات على المشروع الثانى للاستمارة بكل عناية وادخلت التعديلات اللازمة ، ثم روجعت الاستمارة مراجعة دقيقة بعد التعديل ، وطبعت على ورق يصلح للكتابة عليه بالرصاص والحبر ، وروعت المسافات الكافية بعد كل سؤال وأصبح كل جزء في الاستمارة محددا وواضحا ومرتبطا بالجزء الذى بعده ، وبذلك توصلنا الى المشروع الثالث للاستمارة .

وقد وزع المشروع الثالث للاستمارة على جميع من في المركز من أعضاء هيئة البحوث والموظفين ، وطلب من كل منهم ان يبدى رأيه فيها كمجيب ، بالاضافة الى تدوين الاجابة على أسئلتها كمشاهد اذا كان لديه جهاز تلفزيون ، مع تسجيل الوقت الذى استغرقه في ملء الاستمارة . وقد طلب من أعضاء هيئة البحوث بالمركز ان يبدوا ما يعن لهم من ملاحظات على

الاستمارة في صورتها قبل النهائية من حيث التصميم والصيغة والشكل .
ودرجة شمولها للبيانات اللازمة لموضوع البحث .

وقد بلغ عدد الاستمارات التي استوفيت في هذا الاختبار ٣١ استمارة
كما بلغ متوسط مدة ملء الاستمارة في هذا الاختبار ٣٠ دقيقة (تراوحت
المدد بين ٢٠ - ٤٥ دقيقة) ومن الملاحظات التي أبدتها السادة المجيبون في
هذا الاختبار ملاحظة على طول الاستمارة الا أننا لم نتمكن من اختصاص
الاستمارة أكثر من ذلك ، ويرى بعض الباحثين في الخارج ان المجيب على
استمارات البحث يبدأ عادة في التعب من ١٥ الى ٢٥ دقيقة من بداية ملء
الاستمارة الا أننا افترضنا أن استمارة هذا البحث تتيح الفرصة للمشاهد
في أن يدلي برأيه في التليفزيون وبرامجه مما يجعله يقبل على الاجابة على
اسئلتها جميعها بحماس يعادل حماس من يؤخذ برأيه في النهوض بالتليفزيون
الى المستوى الذي يرغب أن يكون عليه . وقد ثبتت صحة ما افترضناه في
هذا الشأن بعد اجراء البحث ودراسة ملاحظات الباحثين على تطبيق
الاستمارة كما سيرد فيما بعد .

وقد يتساءل البعض هنا لماذا لم يجر اختبار الاستمارة على عينة
صغيرة من المشاهدين الذين يملأون الاستمارة من أفراد عينة البحث ؟ لم
نغفل عن ذلك اطلاقا بل كانت هناك اعتبارات جعلت اجراء اختبار الاستمارة
بهذه الطريقة لا داعى له خاصة بعد ما روعى من الدقة الكافية أثناء مراحلها
المختلفة مما يجعلنا نطمئن اليها ، وبعد أن تقرر قيام الباحثين عند تسليم
الاستمارات لأفراد عينة البحث (في حالة الاستخبار) بشرحها عموما
وتوضيح أهمية عدم اغفال الاجابة على أية أسئلة بالاستمارة تكون غير
واضحة لهم وعلى المجيب اذا قابلته مثل هذه الأسئلة الفامضة أن ينتظر
بها حتى عودة الباحث في اليوم التالي ليسلم الاستمارة فيستوضحه أمرها ،
ويتفهمها منه .

وقد وضح من تقارير الباحثين بعد اجراء البحث أن الاستمارة كانت
واضحة تماما ولم تتضمن أى بيان به غموض أو لبس ، كما اتضح ذلك أيضا
من تعليق المشاهدين أنفسهم المدون بآخر الاستمارة ردا على السؤال « ماهى
ملاحظاتك على هذه الاستمارة » .

وبإتمام اختبار الاستمارة بهذه الصورة كآخر مرحلة من المراحل المتعددة
التي مرت بها أعدت الصورة النهائية وأرسلت للمطبعة حيث اختيرت حروف
طباعتها وحددت الأبناط والاكلاشيئات والحجم والورق المناسب وروجعت
البروفات المتعددة لها حتى ظهرت بالصورة التي استخدمت بها في هذا
البحث .

هـ - ثبات وصدق الاستمارة :

روعى فى تصميم استمارة البحث أن تمكنا من الحصول على اجابات على درجة عالية من الثبات والصدق . وقد تطلب ذلك اتخاذ عدة اجراءات عند التصميم والتنفيذ نعرضها فيما يلى :

(ا) ثبات الاستمارة :

نقصد من ثبات بيانات الاستمارة هنا استقرار واتساق الاجابات التى نحصل عليها من استمارة البحث . وقد اتخذنا الاجراءات التالية لضمان وثبات بيانات الاستمارة بقدر الامكان : -

١ - عند تصميم الاستمارة :

(١) روعى تخصيص صفحة كاملة فى اول الاستمارة لشرح كيفية الاجابة مع اعطاء امثلة واضحة لبعض هذه الاجابات .

(ب) طلب التأشير بعلامة (x) فقط لضمان توحيد التأشيريات فى جميع اجزاء الاستمارة ومنع استخدام أى علامات أخرى تختلف باختلاف كل فرد مما يؤدي الى اللبس فى تحديد الاجابة الصحيحة كاستخدام علامة أخرى بحجم كبير قد تغطى المسافة بين سؤالين يصعب معها تحديد السؤال المجاب عليه او قد تؤدي الى ان ينسى المجيب الاجابة على السؤال التالى لها لكبر حجم التأشيريات .

(ج) طلب تصفح المجيب للاستمارة ومحتوياتها لأخذ فكرة سريعة عنها قبل البدء فى الاجابة لضمان الحصول على معلومات سليمة .

(د) روعى فى الصياغة اللفظية لاسئلة الاستمارة أن تكون واضحة محددة خالية من أى غموض أو تناقض أو تحيز يتسبب عنه سوء فهم السؤال نفسه .

(هـ) روعى فى تحديد أسئلة الاستمارة الاقلال بقدر الامكان من الاسئلة التى تتطلب الاجابة عليها الاعتماد على ذاكرة المجيب أو تقديره . ولم تتضمن أسئلة الاستمارة سوى سؤال واحد يعتمد على الذاكرة (الخاص بالبرامج السابقة) وسؤال آخر يعتمد على التقدير (الخاص بمتوسط عدد ساعات المشاهدة فى اليوم) وقد روعى فى صياغتهما كافة الاحتياطات لضمان الحصول على اثبت اجابة ممكنة عليهما .

(و) روعى أن تتضمن الاستمارة بعض الجوانب التى يمكن على أساسها الحكم على ثبات الاجابات بها كما سيرد فيما بعد .

٢ - عند تطبيق الاستمارة :

(أ) أعد الباحثون الذين أوكل إليهم تطبيق الاستمارة أعدادا كافية لضمان ثبات المقابلة بالنسبة لهم جميعا وخاصة في حالة الاستبيان .

(ب) أعطيت التعليمات الكافية للباحثين بضرورة اختيار المواعيد الملائمة للقيام بالمقابلة فلم تتم أى مقابلة قبل الساعة الرابعة بعد الظهر ولا بعد الساعة الثامنة مساء (إلا في حالات المقابلة الثانية التى يحددها المجيب نفسه) كما تركت الاستمارات لدى المجيبين (في حالة الاستخبار) للإجابة على أسئلتها بأنفسهم مع أخذ موعد مناسب للعودة ومراجعتها معهم واستلامها .

(ج) طلب من الباحثين عدم اتمام المقابلة في حالة وجود وفاة حديثة في الأسرة أو اصرار رب الأسرة على عدم التعاون بعد أن يجرى الباحث محاولاته المناسبة في هذه الحالة لاثناء رب الأسرة عن موقفه .

٣ - عند استيفاء الاستمارة :

(أ) بعد أسبوع من اتمام استيفاء جميع استمارات البحث كلف أربعة من السادة المراجعين بالبحث بالقيام باستيفاء بيانات استمارات جديدة على عينة اختيرت عشوائيا من أفراد عينة البحث (٥٧ فردا بنسبة ٢ ٪ من مجموع عينة البحث) ثم قورنت بيانات استمارتى البحث لكل فرد من أفراد هذه العينة وكان ذلك لغرضين :

- ١ - التأكد من قيام الباحثين بعملهم بدقة وأمانة وخاصة في حالة الاستبيان
- ٢ - الوقوف على مدى ثبات بيانات الاستمارة .

وقد اتضح من هذه المقارنة ثبات بيانات استمارة البحث عموما . وقد رأينا أن نكتفى بهذه الطريقة للمقارنة للتأكد من ثبات بيانات الاستمارة حيث لم نجد ما يبرر حساب هذا الثبات احصائيا لعدة أسباب منها أنه لا يتصور استخدام نفس هذه الاستمارة بهذه الصورة في البحوث المستقبلية عن التليفزيون وذلك لسرعة التغير الاجتماعى وما يحدثه من تغيرات أساسية في سمات مجتمعنا ، وما يصاحبه من تغيرات جوهرية في آراء وميول الأفراد ولازدياد عدد مشاهدى التليفزيون يوما بعد يوم ، وبالتالي ازدياد تنوع سماتهم ، وكذلك التغير المستمر في برامج التليفزيون كل ذلك يجعل تقنين استمارة هذا البحث بحساب ثبات بياناتها احصائيا مجهودا لا طائل من ورائه بعكس ما هو متبع مع أدوات القياس والاختبارات السيكولوجية التى تصمم لغرض تطبيقها آلاف المرات ، وبذلك فان حساب الثبات والصدق بالنسبة لها مسألة ضرورية .

(ب) عند تصميم الاستثمار روعى أن تتضمن بعض الجوانب التى يمكن على أساسها الحكم على ثبات الاجابات بها عموما بعد استيفائها ، فقد وضعت بعض الاسئلة بنفس الصيغة فى مواضع مختلفة من الاستثمار لمقارنة الاجابة عليها وقد رثى الاكتفاء بتكرار سؤاالين فقط لطول الاستثمار أحدهما خاص بالبرامج التعليمية « اللغة الانجليزية » حيث وضع ضمن برامج يوم السبت وكذلك ضمن برامج يوم الاثنين والآخر خاص ببرنامج « المصارعة الحرة » حيث وضع ضمن برامج يوم الاثنين وفى البرامج الاخرى المتنوعة بآخر جدول البرامج . وبمراجعة الاجابات على هذين السؤاالين ومقارنتها وجدت جميعا متقاربة الى حد كبير .

ومن الواضح أن هذا المستوى المرتفع للثبات الذى أمكن تحقيقه لبيانات استثمارة البحث نتيجة منطقية للطريقة التى اتبعناها فى تصميم الاستثمار . ولا شك أن ثبات استثمارة البحث هذا يعزز ويزيد من صدق هذه الاستثمارة .

ب - صدق الاستثمار :

نقصد بصدق الاستثمار هنا هو صدق مضمونها أى أن يكون المجيبون قد أجابوا اجابات صادقة على أسئلة الاستثمار . ولا توجد طريقة علمية مناسبة من الطرق المتبعة لحساب صدق بيانات تصلح لاستثمارة البحث حيث أن معظم هذه الطرق تعتمد على محكات خارجية . ولكننا استخدمنا طرقا مختلفة لضمان الحصول على اجابات على درجة عالية من الصدق موجزها فيما يلى : -

أولا : لتشجيع التعاون التام والصراحة فى الاجابة على اسئلة الاستثمار روعى الآتى :

(١) الاحتفاظ بسرية بيانات الاستثمار وعدم مطالبة المجيب بذكر اسمه .

(ب) وجهنا للمجيب خطابا مفتوحا فى أول الاستثمار ضمنا أن من أجله أدخلت الدولة التليفزيون ، ومن أجله أعد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذه الاستثمارة ، لكى يمكنه من الادلاء برأيه ، والوقوف على رغباته حتى تكون الخطة المستقبلية للبرامج صدى لهذا الرأى ، وتجسيما لهذه الرغبات .

ثانيا : لتقدير صدق بيانات الاستثمار روعى فى تصميمها أن يتضمن الجزء الثانى منها والخاص بالبرامج أسماء برامج لا يذيعها التليفزيون اطلاقا لهذا قد رجعنا الى برامج الاذاعة المحلية لمدينة الاسكندرية (غير المسموعة فى القاهرة مجال البحث) واخترنا منها أربعة برامج يمكن أن تكون برامج تليفزيونية وهى : زى النهاردة - آيه الحل - من أبناء المدينة - مبروك .

وقد وزعت هذه البرامج في الاستثمارة على أيام الأسبوع ضمن برامج التليفزيون الحقيقية وحددنا لها وقت ارسال وموعدا دوريا ومدة بصورة لا تدعو للشك ولم يعرف أحد من الباحثين أى شىء عن هذه البرامج الا أن بعضهم ضمن تقريره الذى قدمه بعد اتمام البحث أن بعض المجيبين قد تساءلوا عن بعض هذه البرامج حيث أنهم يعتبرون أنفسهم من المداومين على مشاهدة التليفزيون ولا يفوتهم أى برنامج ، وعلى حد تعبير أحدهم « أنا بشوف التليفزيون من النسر الى النسر ولم أشاهد أيا من هذه البرامج » وأشارته الى النسر هنا تعنى شعار الجمهورية الذى تفتتح وتختتم بظهوره برامج التليفزيون . ومع ذلك لم يعرف أحد من الباحثين سر هذه البرامج ، وعند مراجعة الاستثمارات مراجعة مكتبية طلب من السادة المراجعين استبعاد الاستثمارات التى توجد بها اجابات تفيد مشاهدة اثنين أو أكثر من هذه البرامج الوهمية وباتمام المراجعة لم تستبعد أى استثمارة لهذا السبب .

ثالثا : عند تصميم الاستثمارة وضعت بعض الجوانب التى تصلح عند مراجعة بيانات الاستثمارة المستوفاة للوقوف على مدى الاتساق الداخلى للاجابات ، وبالتالى تقدير مدى صدق المجيب . وهذه الجوانب تنحصر فى الآتى :

(١) ضمن سؤالى مزايا وعيوب التليفزيون اجابتان محتملتان وهما :
انهاء الارسال فى وقت متأخر ، وبداية الارسال فى وقت مبكر . وعند مراجعة بيانات الاستثمارة بعد استيفائها قورنت الاجابات على السؤالين حيث أنه فى حالة اختيار أحدهما مزية للتلفزيون لا يصح منطقيا أن يكون أيضا عيبا من عيوب التليفزيون وقد وجدت الاجابات على هذين السؤالين فى جميع الاستثمارات متسقة .

(ب) عند مراجعة بيانات الجزء الثانى من الاستثمارة والخاص بالبرامج روعى مقارنة الاجابات على الاسئلة الخاصة بكل برنامج للوقوف على اتساقها الداخلى حيث روعى : —

١ — فى حالة الاجابة « بالحرص على مشاهدة البرامج كثيرا » وليس منطقيا أن يكون الراى فى هذا البرنامج « يلغى نهائيا » فليس منطقيا أن يكون الراى فى هذا البرنامج « أن يلغى نهائيا » .

٢ — فى حالة الاجابة « بعدم الرغبة فى مشاهدة البرنامج » أو أن يكون الراى فى البرنامج « يلغى نهائيا » فليس منطقيا أن تكون رغبته هى زيادة مدة البرنامج « أو زيادة دوريته » .

وقد رئى استبعاد الاستثمارات التى يختل بها الاتساق الداخلى للاجابات على أكثر من خمسة برامج ، وباتمام المراجعة المكتبية لم تستبعد طبقا لذلك أية استثمارة .

(ج) عند مراجعة بيانات الجزء الأول من الاستمارة حصرت الاستثمارات التي بها اجابات تفيد أن المجيب الأمي قد أثر التليفزيون على قراءته للكتب ولم نستبعد لهذا السبب أى استمارة من استمارات البحث .

من هذا كله يتضح أننا بصدد استمارة على درجة مرضية من الصدق . وبهذا نكون قد حصلنا على استمارة اتخذنا كافة الاحتياطات لتكون على درجة عالية من الثبات والصدق ، ولا شك أن عصب الطريقة العلمية ليس في صحة وصدق النتائج التي نحصل عليها بل في التمكن من اثبات تلك الصحة ، وهذا الصدق لها . ولقد جاءت نتائج هذا البحث كما سيتضح متسقة مع المنطق اتساقا كبيرا في جميع جوانبها المختلفة .

تنظيم العمل الميداني في البحث :

١ - الاتصال بجمهور عينة البحث :

عندما تم اعداد وطبع الصورة النهائية لاستمارة البحث بدأت مرحلة العمل الميداني في جميع البيانات من أفراد عينة البحث .

وقد صممت بطاقة خاصة يملؤها الباحث لكل حائز جهاز من أفراد عينة البحث عند زيارته التمهيدية الأولى التي كان الغرض منها هو الاتصال بأفراد العينة وتعرف الباحث عليهم حتى يتيسر له إعطاؤهم فكرة ميسرة عن البحث والهدف منه وكسب تعاونهم وأخذ موعد مناسب لهم لتسليمهم استمارات البحث أو اجراء الاستخبار والغرض من هذه البطاقة هو الحصول على بيانات أولية عن الحائزين وعن عدد الأفراد المقيمين معهم والذين يبلغون من العمر ١٢ سنة فأكثر وكذلك معرفة عدد المتعلمين منهم والأميين . وقد استخدمت هذه البطاقة بعد استيفاء بياناتها كسجل للأسر عينة البحث وعدد أفرادها وقد وزعت على أساسها استمارات البحث وما يخص كل باحث منها لاستيفاء بياناتها . وبالتالي أصبحت هذه البطاقة كفهرس وروجعت عليه استمارات البحث بعد استيفائها . وتشتمل البطاقة على البيانات التالية :

- ١ - اسم الحائز .
- ٢ - عنوان الحائز .
- ٣ - رقم الحيازة .
- ٤ - عدد أفراد الأسرة الذين يبلغون من العمر أكثر من ١٢ سنة وتصنيفهم الى أميين ومتعلمين .

والبيانات الثلاثة الأولى كان يملؤها الباحث بنفسه في المركز من واقع كشوف العينة أما البيان الرابع فقام الباحث باستيفائه في الزيارة الأولى للأسرة .

. وقد أعد لكل باحث بطاقة شخصية خاصة ليتمكن عن طريقها اثبات شخصيته لدى الأسر التي سيزورها . كما شكلت لجنة ميدانية للإشراف على العمل الميداني للبحث .

٢ - الدعاية للبحث :

كانت الدعاية للبحث عنصرا هاما من العناصر الواجب توافرها حتى تكفل للعمل الميداني النجاح المطلوب . لذا وضعت خطة للقيام بحملة دعائية محكمة تحشد لها كافة الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا السبيل . وقد استحوذ هذا البحث اهتمام الصحافة منذ اللحظة الأولى أي منذ كان مجرد فكرة يناقشها المسؤولون في التلفزيون فقد أشارت الصحف الى وجود اتجاه نحو اجراء بحث عن التلفزيون ولم تنقطع الصحف بعد ذلك عن الإشارة الى البحث أثناء اجراءه . وعندما بدأت مرحلة العمل الميداني رأت تنظيم عملية الدعاية للبحث ووضع خطة لها سواء في الصحف أو المجلات أو الاذاعة أو التلفزيون .

وقد كانت المجلات الأسبوعية وعلى وجه التحديد مجلة الاذاعة والتلفزيون هي المجال الحيوي الذي نظمت فيه الدعاية للبحث وذلك للأسباب الآتية :

١ - تخصص هذه المجلة في نشر مواعيد برامج الاذاعة والتلفزيون وقراءها يكونون في الغالب حائزي أجهزة الراديو أو التلفزيون أو هما معا وهذا من شأنه أن يجعل اهتمامهم بالبحث نابعا من اهتمامهم بالبرامج التي يبلغ حرصهم على متابعتها الحد الذي يجعلهم يشترون مجلة الاذاعة والتلفزيون .

٢ - العلاقة بين مجلة الاذاعة والتلفزيون والهيئة التي طلبت من المركز اجراء هذا البحث أو هيئة الاذاعة والتلفزيون وهي علاقة تبعية من شأنها أن تسهل تنفيذ خطة الدعاية التي تضعها هيئة البحث .

٣ - انه يمكن أن تقدم المجلة لقراءها اسبوعيا أو كل اسبوعين ريبورتاجا مصورا يتناول المرحلة الجديدة التي بلغها العمل في البحث ومن هنا يمكن التدرج بالقارئ حتى تصل به الى المرحلة الميدانية من البحث وتهيئته خلال هذه الفترة للمرحلة التي يتم فيها اللقاء بينه وبين الباحث .

ومنذ شهر مايو عام ١٩٦٣ قامت المجلة بواجبها خير قيام فقد تابعت التحقيقات المصورة عن المراحل المختلفة للبحث تارة اسبوعيا وتارة كل اسبوعين حتى بدأت المرحلة الميدانية من البحث فقامت المجلة بنشر استمارة البحث مع الشرح والتبسيط اللذين يتطلبهما المنهج الصحفي في الكتابة ، ثم تابعت الباحثين في لقائهم بأفراد عينة البحث ونشرت بعض ما دار في هذا اللقاء .

وقد كان دور التليفزيون في الدعاية للبحث يختلف جند الاختلاف عن الدور الذي لعبته مجلة الاذاعة والتلفزيون وهذا الاختلاف مرده الى الاختلاف الواضح بين طبيعة الدور الذي تؤديه كل من الاداتين وربما كان التليفزيون في هذا اقرب الى الصحف اليومية منه الى المجلات الاسبوعية وقد رثى انه ليس من المجدى البحث ان تكون دعاية التليفزيون له سابقة بوقت طويل على مرحلة العمل الميداني لأن من شأن ذلك ان يفقد الموضوع قيمته واثره في نفوس الناس . كما لم يكن من المستحب ان يقدم التليفزيون تحقيقا أو ندوة أو لقطة لاحدى مراحل البحث لا تتضمن أى نتائج ملموسة من البحث مما يثير انتباه الناس ويستحوذ على اهتمامهم لذلك فقد وجد انه من الأجدى ان تكون الدعاية التى يقوم بها التليفزيون للبحث مصاحبة ومعاصرة للمرحلة الميدانية منه حتى يظل انتباه الناس وهو فى قمته منصبا على البحث وليبقى اهتمامهم به قويا حتى انتهاء المرحلة الميدانية للبحث ، وقد أدى التليفزيون دوره فى هذا المجال بقدر ما أسعفته الظروف .

وقد تمت الدعاية للبحث فى التليفزيون حسب التالى :

١ - قام مقدمو البرامج بقراءة نشرة على المشاهدين تتضمن توجيه انظارهم الى البحث وزيارة الباحثين لهم ووجوب تعاونهم معهم وقد أعدت هيئة البحث مجموعة من هذه النشرات .

٢ - تخصيص احدى فقرات برنامج « مجلة التليفزيون » للدعاية للبحث وذلك بتصوير المركز والأجهزة الاحصائية التى استخدمت فى البحث واعداد لقاء بين مقدم البرنامج والمشرف على البحث .

وقد تعاونت الاذاعة مع التليفزيون فى الدعاية للبحث فقدمت فقرة فى برنامج « على الناصية » فى صورة لقاء بين مقدمة البرنامج وبعض الباحثين الميدانيين وكان لاذاعة هذا اللقاء أثر كبير لدى المشاهدين من افراد هيئة البحث .

والواقع ان هذه الهيئات مجتمعة قد أدت خدمة جلية للبحث نسجلها لها بالشناء الصادق والشكر الجزيل .

٣ - اختيار الباحثين وتدريبهم :

تم اختيار الباحثين الذين أوكل اليهم عملية استيفاء بيانات استمارة البحث بالرجوع الى أرشيف السكرتارية الفنية بالمركز حيث يوجد أسماء الباحثين الذين سبق لهم التعاون مع المركز فى بحوث سابقة ولهم خبرة سابقة بالعمل الميداني . وقد لجأنا تحت ضرورة انتهاء العمليات الميدانية فى خلال شهر يوليو وأوائل أغسطس الى اختيار عدد آخر من الباحثين من خريجي الجامعة حتى بلغ عددهم أربعين باحثا .

وقد تم تدريب هؤلاء الباحثين على العمليات الموكول اليهم أدائها فعددت لهم عدة اجتماعات تمهيدية كان الغرض منها تعريفهم بالبحث وأهدافه وما سيترتب على نتائجه من اجراءات مع شرح مفصل لتصميم استمارة البحث وبطاقة الأسرة . ثم عقدت اجتماعات خاصة للتدريب على عملية المقابلة لتوحيدها بالنسبة لجميع الباحثين وعلى كيفية استيفاء بيانات الاستمارة في حالة الاستبيان وكيفية مراجعة بيانات الاستمارة في حالة الاستخبار مع القيام بتطبيقات عملية في كلتا الحالتين . وبعد الاطمئنان الى تفهم الباحثين واستيعابهم لمفهوم عملية المقابلة والاستبيان قسموا الى مجموعتين احدهما اختصت بأفراد العينة المقيمين في شمال وشرق القاهرة والأخرى بأفراد العينة المقيمين بجنوب وغرب القاهرة . وقد خصص لكل مجموعة ثلاثة من المراجعين حيث أشرف عليهم ثلاثة من السادة أعضاء هيئة البحث ثم وزعت على السادة الباحثين ، كل على حدة ، الأسر التي أوكل اليه بحثها (٢٠ في المتوسط) وعدد مماثل من بطاقات الأسر حيث قام كل باحث بملء الثلاثة بيانات الأولى في البطاقة من واقع كشوف العينة ثم قام بعمل كشف عن الأسر التي أوكل بحثها اليه يشتمل على رقم الحيازة واسم الحائز وعنوانه وخانة لعدد أفراد الأسرة متعلمين وأمينين البالغين من العمر ١٢ سنة فأكثر وتركت فارغة لحين استيفاء هذا البيان بعد المقابلة الأولى ، وقد قام كل باحث بعمل صورتين من هذا الكشف احدهما سلمت الى مكتب المراجعة الميدانية والأخرى احتفظ بها الباحث ، كما طلب من كل باحث تسجيل ملاحظاته عن كل أسرة يزورها وجميع المشكلات التي يواجهها في الميدان أثناء استيفائه لبيانات بطاقة الأسرة حتى يتسنى للسادة المشرفين على العمل الميداني دراسة هذه الصعوبات والمشاكل والعمل على تذليلها . وقد كانت النتائج الأولى للعمل الميداني مشجعة للغاية حيث رحبت الأسر بالباحثين وأظهر عدد كبير منهم تحمسا كبيرا للبحث لاتاحة فرصة لهم للتعبير عن رغباتهم في برامج التليفزيون .

هذا وقد حددت مدة أسبوع لاستيفاء الباحثين لبيانات بطاقة الأسرة وقام كل باحث بكتابة ملاحظاته واستيفاء بيانات الكشف الذي سبق تسليمه لمكتب المراجعة الميدانية واعداد كشف خاص بالأسر التي لم يجدها بالمنزل أو لم يستدل على عنوانها وذلك ليقوم بزيارة أخرى قد يجد فيها الأسرة أو يستطيع الاستدلال على عنوانها . وقد احتفظ مكتب المراجعة الميدانية ببطاقات وكشوف الأسر التي تم الاتصال بها .

٤ - استيفاء استمارات البحث :

بدأ الباحثون في استيفاء استمارات البحث ابتداء من يوم ١٨/٧/١٩٦٣ بعد ان أصبح الجمهور مهيا لاستقبال الباحثين عن طريق الدعاية في الاذاعة

والتليفزيون والصحف والمجلات وعن طريق زيارة الباحثين أنفسهم لهم في المقابلة الأولى لاستيفاء بيانات « بطاقة الأسرة » وقد وزع على السادة الباحثين دليلا للعمل الميدانى يتضمن التوجيهات اللازمة لسلامة عملية استيفاء بيانات الاستمارة .

ولما كان العمل الميدانى فى البحث يغطى جميع أقسام القاهرة ولما كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يقع فى محافظة الجيزة (امبابة) ولما كان لابد من تسليم الاستمارات المستوفاة التى ينتهى منها الباحث كل يوم فقد رأتى تسهيلا لمهمة باحثى الميدان اتخاذ مقرين وسط القاهرة أحدهما يكون أقرب الى الباحثين الذين يعملون فى أقسام جنوب القاهرة والثانى أقرب الى الذين يعملون فى أقسام شمال القاهرة لهذا اختيرمقرين مكتبا المراجعة الميدانية أحدهما فى مبنى التليفزيون والآخر بوزارة التخطيط وقام السادة المراجعون فى هذين المكتبين بالعمل مع السادة الباحثين فى تسليم استمارات البحث وتسليمها منهم بعد استيفاء بياناتها ومراجعة بيانات هذه الاستمارات وابداء الملاحظات عليها ومناقشتها مع السادة الباحثين . وقد وزع على السادة المراجعين دليلا للمراجعة يشتمل على التوجيهات اللازمة لضمان سلامة عمليات المراجعة .

٥ - المراجعة الميدانية :

أعدت نشرات يومية لكل من السادة الباحثين والمراجعين لاحظتهم بتطور عمليات البحث وما يجد من تعليمات وتوجيهات .

وقد كانت عملية المراجعة الميدانية تتم يوميا بعد استلام الاستمارات بقصد تنبيه الباحثين أولا بأول عن أخطائهم ومناقشة مشاكلهم التى تواجههم فى الميدان وقد سار العمل الميدانى سيرا مطمئنا الى حد كبير من حيث لقى الباحثون تشجيعا وترحيبا لدى الأغلبية الساحقة من أفراد عينة البحث . ولقد كان هذا التعاون واضحا من اجاباتهم المسهبة على الأسئلة المفتوحة باستمارة البحث .

وقد انتهى الباحثون من استيفاء بيانات معظم الاستمارات وتسليمها الى مكتبى المراجعة الميدانية يوم ١٩٦٣/٨/٥ حيث نقلت على الفور بعد مراجعتها الى مقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد تبين من التقارير التى قدمها كل باحث عن الأسر التى تم استيفاء الاستمارات الخاصة بها والأسر التى لم يتمكن من مقابلتها وملاحظاته على ذلك أن بعض هذه الأسر تقضى اجازة الصيف خارج القاهرة وانها ستعود فى أوائل شهر أغسطس لهذا رأتى أن يقوم الباحثين بزيارة هذه الأسر بعد عودتها من الصيف واستمرار العمل الميدانى بالنسبة لهذه الأسر حتى يوم

٦٣/٨/١٧ وبمجرد ورود الاستثمارات المستوفاة الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدأ فى مراجعتها مراجعة ثانية (مراجعة مكتبية) وترتيبها وتصنيفها حسب اقسام شرطة القاهرة ومراجعتها على بيانات بطاقة الأسرة . وقد بلغ عدد حائزى أجهزة التليفزيون الذين تم الاتصال بهم ٦٧٤ حائزا تم استيفاء ٢٨٣٠ استمارة لهم وللأفراد المقيمون معهم حسب شروط اختيار أفراد هيئة البحث .

وبانتهاء عملية مراجعة الاستثمارات مراجعة نهائية انتهت العمليات الميدانية للبحث وبدأت مرحلة عمليات الاحصاء الآلى .

وقد بدأت عمليات الاحصاء الآلى بترميز بيانات استمارات البحث على ضوء دليل الترميز الذى أعد لذلك ، ثم قامت مجموعة من المثقبين بتثقيب هذه الرموز على البطاقات الاحصائية حسب دليل التثقيب الذى أعد لذلك . وبانتهاء تثقيب بطاقات البحث التى بلغ عددها ٢٤٥٧ بطاقة مثقبة فى جميع خاناتها أعدت الجداول الرئيسية لبيانات البحث وجميع الجداول المزدوجة اللازمة لعمليات التحليل الاحصائى وذلك باستخدام ماكينات الفرز والتبويب الاحصائية .

الأسلوب الاحصائى الذى استخدم فى تحليل البيانات

من أهم العناصر التى روعيت فى تصميم هذا البحث هو تخطيط الأسلوب الاحصائى المناسب لتحليل جميع البيانات بصورة توصلنا الى نتائج ذات دلالة ومعنى تفيد المسئولين عن التليفزيون العربى .

وقد استخدمت لذلك عدة أساليب احصائية مناسبة لتحليل بيانات البحث نلخصها فى الآتى : —

أولا — بيانات الجزء الأول من استمارة البحث :

هذه البيانات تنحصر فى أنماط مشاهدة التليفزيون والفرض الأساسى لشراء التليفزيون وآثار التليفزيون على وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح ومزايا وعيوب التليفزيون بالنسبة للمشاهدين ولأسرهم .

وقو عولجت هذه البيانات احصائيا باستخدام اختبار (ك^٢) للوقوف على مدى العلاقة بينها وبين بعض سمات جمهور المشاهدين كالسن والحالة التعليمية والحالة الزوجية والعمل الحالى .

ثانيا — البيانات الخاصة ببرامج التليفزيون :

عولجت البيانات الخاصة ببرامج التليفزيون بالاساليب الاحصائية المناسبة التى توصلنا الى نتائج تمكن المسئولين عن هذه البرامج الى تطويرها

بما يتناسب وآراء ورغبات المشاهدين . وهذه الأساليب الإحصائية
تتلخص في الآتى :

١ - إعطاء درجات مميزة للبرامج داخل التصنيفات الفرعية المنتمية
إليها وإعطاء رتب لهذه التصنيفات الفرعية والتصنيفات الرئيسية
.. وذلك باستخدام أسلوب الدرجات المعيارية المعدلة وحساب حدود
الثقة للمتوسط الحسابى لهذه الدرجات المعيارية فى ضوء مؤشرات
ثلاثة استخدمت فى هذا التحليل ويعد هذا دون شك - اتجاهها
مستحدثا فى تحليل بيانات البحوث المماثلة التى أجريت عموما على
التلفزيون .

٢ - استخدام اختبار « كا ٢ » لقياس العلاقة بين آراء جمهور المشاهدين
فى برامج التلفزيون وبعض سمات المشاهدين كالسن والحالة
التعليمية .. مع استخدام نهج جديد فى تفسير هذه العلاقة فى ضوء
التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة فى الجداول المزدوجة التى
طبق عليها هذا الاختبار .

٣ - استخدام اختبار المعنوية (ت) لاختبار معنوية الفروق بين أعمار
جمهور المشاهدين عموما وأعمار المشاهدين الذين أبدوا الرأى بالغاء
البرامج على مستوى التصنيفات الرئيسية الأربعة لبرامج التلفزيون .

٤ - حساب معامل التوافق (ق) لقياس مدى العلاقة بين الحالة
التعليمية للمشاهدين ورأيهم بالغاء البرامج على مستوى التصنيفات
الفرعية لبرامج التلفزيون .

ثالثا - تقدير سكان مدينة القاهرة فى منتصف عام ١٩٦٣ :

قدر سكان مدينة القاهرة على مستوى النوع والسن والحالة التعليمية
والحالة العملية والحالة الزوجية والنشاط الاقتصادى فى منتصف عام
١٩٦٣ .. وذلك للوقوف على بعض سمات سكان مدينة القاهرة (مجال
البحث) فى فترة اجراء البحث .

تصنيف برامج التلفزيون :

عند تصميم استمارة البحث روعى أن تتضمن فى الجزء الثانى منها جميع
برامج التلفزيون المذاعة فى الدورة التى شملها البحث حيث حددت هذه
البرامج من واقع خريطة البرامج التى نفذها التلفزيون فى هذه الدورة ثم
سردت هذه البرامج فى الاستمارة حسب تسلسل اذاعتها فى أيام الاسبوع ،
وبذلك لم نفرض على المجيب أى نوع من الترتيب أو التصنيف قد يؤثر على
اجاباته . وعندما تم استيفاء بيانات جميع استمارات هذا البحث رأى

تصنيف هذه البرامج على أساس مضمونها لأغراض التحليل الإحصائي .
وقد تمت عدة محاولات لتصنيف هذه البرامج في مجموعات متجانسة ،
فبدأ بالحصول على التصنيف الذي تأخذ به إدارة التليفزيون حيث وجد
أن البرامج مصنفة حسب تبعيتها للمراقبات المختلفة في الإدارة العامة
للتليفزيون ، وليس طبقا لتصنيف موضوعي على أساس مضمون كل برنامج .
لهذا بدأنا بالحصول على وصف لمضمون البرامج التي شملها هذا البحث
حيث استعنا في ذلك بالآتي : -

- ١ - استمارات تقارير مخرجي البرامج التي يصيغون فيها برامجهم ،
والتي أعدها المكتب الفني بالتليفزيون .
- ٢ - نشرات التليفزيون التي تصف مضمون برامجه .
- ٣ - مقابلة أعضاء المكتب الفني بالتليفزيون .
- ٤ - مقابلة مخرجي البرامج للحصول على وصف للبرامج التي أخرجوها .

وبإتمام جمع هذه البيانات أعد لكل برنامج بطاقة ، ذكر فيها اسم
البرنامج ، ووصف مختصر لمضمونه كما حصلنا عليه من المصادر السابقة ،
وقد وجد بعد محاولات عدة أن الطريقة المنطقية لأجراء مثل هذا
التصنيف أن نبدأ بتحديد الوظائف الأساسية للتليفزيون كأداة من أدوات
الاتصال الجمعي حيث افترضنا أن هذه الوظائف لا تخرج عن وظيفة
إعلامية ، ثقافية ، تعليمية ، ترويحية .

ونوقشت كل وظيفة من هذه الوظائف في ضوء ما يقدمه التليفزيون
العربي من برامج ، ورئى تحديد التصنيفات الفرعية التابعة لكل وظيفة
من هذه الوظائف الأربع إلى أن توصلنا إلى تصنيف للبرامج يبدأ بتصنيف
عام يشتمل في داخله على تصنيفات فرعية أكثر تحديدا .

وبذلك توصلنا إلى التصنيف الذي أخذنا به لأغراض التحليل الإحصائي
وهو كما يلي : -

أولا - البرامج الإعلامية :

- (أ) برامج الأخبار .
- (ب) برامج التوعية القومية .

ثانيا - البرامج الثقافية :

- (أ) برامج ثقافية متخصصة .
 - ١ - الفنون .
 - ٢ - الآداب .
 - ٣ - العلوم .

- (ب) برامج ثقافية عامة .
- (ج) برامج المشكلات .
- (د) برامج الأطفال .
- (هـ) برامج المرأة .
- (و) برامج الدين .

ثالثا - البرامج التعليمية :

- (١) برامج تعليم اللغات .
- (ب) برامج تعليم المناهج المدرسية .

رابعا - البرامج الترويحية :

- (أ) برامج المنوعات .
- (ب) برامج الرقص .
- (ج) برامج الموسيقى والأغاني .
- (د) برامج الرياضة .
- (هـ) برامج التمثيليات .
- (و) برامج المسرحيات .
- (ز) برامج الأفلام .

وقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي في هذا البحث مدى اتساق مجموعات البرامج داخل كل تصنيف فرعي ، واتساق مجموعات التصنيفات الفرعية مع التصنيف العام الذي تندرج تحته ، وتباين التصنيفات العامة بين بعضها البعض مما يعزز سلامة ودقة التصنيف الذي وضع لبرامج التليفزيون في هذا البحث .

ترتيب برامج التليفزيون داخل التصنيفات الفرعية المنتهية اليها

لمحاولة الوصول الى ترتيب البرامج بطريقة مباشرة رأى الاعتماد على ثلاثة بيانات من بيانات البحث كمؤشرات لمعرفة مدى اقبال جمهور المشاهدين على هذه البرامج . وهذه المؤشرات هي : -

البيان الأول ((عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا))

لا يعد هذا البيان بالضرورة معيارا لمدى اقبال جمهور المشاهدين على مشاهدة البرنامج بل يلقي ضوءا على البرامج التي هي أكثر مشاهدة من البرامج الأخرى علما بأن مشاهدة البرنامج أو عدم مشاهدته قد يتوقف على عوامل خارجة عن طبيعة البرنامج نفسه إذ أنها قد تكون مرتبطة بموعد إرساله أو دورية إرساله أو مدة إرساله بالنسبة للظروف الخاصة لكل مشاهد . وعلى هذا فالبرامج التي تداع في الفترات الأكثر مشاهدة ، والأكثر

دورية ، والتي يخصص لها مدة اكبر بدون شك ستكون نسبة الذين لم يشاهدوها اطلاقا اقل بكثير من البرامج الاخرى . ومع ذلك اذا اعتبرنا ان هدف الانتاج التليفزيونى للبرامج هو أن تشاهده نسبة معقولة من الجمهور تكون كافية لتبرير الانفاق على هذه البرامج وتحمل عناء الاعداد والاخراج والتصوير لذا أصبح بيان عدم المشاهدة ذا فائدة فى هذه الناحية ، وخاصة فى حالة ادارة التليفزيون لاغراض غير تجارية كالتليفزيون العربى .

البيان الثانى : « الحرص على مشاهدة البرنامج كثيرا »

لاشك أن حرص المشاهد على مشاهدة برنامج معين بالذات دليل على أن هذا البرنامج يشبع ناحية معينة من ميوله ورغباته ، أو أن البرنامج ذاته له من القوة والتأثير ما يجعل المشاهد يتتبع ظهوره على شاشة التليفزيون . والحرص على مشاهدة البرنامج يستتبع معرفة موعد ارساله سواء من الصحف أو حسب دورية البرنامج ووقت ارساله وأيضا التحلل من الارتباطات الاخرى فى ذلك الموعد ، أو الذهاب الى اقرب جهاز تليفزيون حيثما كان . ولاشك أن هناك امثلة لمثل هذه البرامج كمباريات كرة القدم الهامة ، والتمثيليات المسلسلة الناجحة وما شابه ذلك . من هذا نجد أن هناك ما يبرر اخذنا هذا البيان للوقوف على درجة حرص جمهور المشاهدين على مشاهدة برامج التليفزيون المختلفة .

وان اخذنا للبيانين « عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا » و « الحرص على مشاهدة البرنامج كثيرا » لا يعنى أن هذين البيانين مرتبطان ببعضهما البعض ، كما لا يمثلان ضدين بالنسبة لمشاهدة البرنامج بل كلاهما مستقل عن الآخر تمام الاستقلال . مثال ذلك أنه اذا فرضنا أن برنامجا معيناً وليكن (س) وجد أن ٨٠٪ من جمهور المشاهدين لم يشاهدوه اطلاقاً فليس معنى ذلك أن يتأثر ال ٢٠٪ الذين شاهدوا هذا البرنامج فى حرصهم على مشاهدته بل قد نجد افتراضاً أن ٨٠٪ من هؤلاء قد يحرصون على مشاهدة هذا البرنامج ويتضح هذا فى البرامج التى توجه لجمهور معين ذى ثقافة ودرجة تعليم وذوق معين . لذلك كان هناك ما يبرر اخذنا لهذا البيان مع بيان عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا .

البيان الثالث : « الراى بأن يلغى البرنامج نهائياً »

هذا البيان يختلف فى طبيعته عن البيانين السابقين من حيث أنه يمثل رأى جمهور المشاهدين فى البرنامج ، وليس مرتبطاً بهما لأنه يمثل زاوية أخرى فى البحث وان كان هناك اتساقاً بين الحرص على مشاهدة البرنامج والرأى بعدم إلغاء البرنامج ، وقد اخذنا بيان الراى بالالغاء بدلا من كل من الرايين : « أن يستمر البرنامج كما هو ، أن يعدل البرنامج » ولأنهما لا يعكسان بالضرورة اقبال جمهور المشاهدين على هذه البرامج ، بينما الراى « بالغاء

البرنامج « فيه ايجابية من جانب المشاهد في حكمه على البرنامج ، ولأن هذا الرأي لا يحتمل أى تفسير آخر يعكس الرأي بأن « يستمر البرنامج كما هو » حيث أن هذا مرتبط بمستوى البرامج عموما ووقت فراغ المشاهد الذى يختصه لمشاهدة برامج التليفزيون ، وأن الرأي بأن « يعدل البرنامج » غير كاف طالما أنه لا يتوافر لدينا بيانات عن الجوانب التى يرى المشاهد أن تغفل فى البرنامج ، وبالتالي لا يكون هذا الرأي إلا تعبيراً عن رغبات فى ذهن المشاهد نفسه نحو جوانب البرنامج المختلفة وعلى هذا فإن الرأي فى إلغاء البرنامج هو أقوى هذه الآراء ايجابية مما يبرر أخذه فى الاعتبار كأحد المعايير الرئيسية فى الحكم على البرامج من ناحية انماط مشاهدتها ومن ناحية رأى المشاهدين فيها .

وقد اتبعت الخطوات التالية فى اجراء عمليات التحليل الاحصائى لتحديد رتب لبرامج التليفزيون التى تضمنها هذا البحث :

أولاً - أعدت لجميع برامج الدورة التى ذكرت فى الاستمارة والبالغ عددها ٨٩ برنامجاً جدول يتضمن : -

١ - نسبة جمهور المشاهدين الذين « لم يشاهدوا البرنامج اطلاقاً » (كل برنامج على حدة) الى مجموع جمهور المشاهدين .

٢ - نسبة جمهور المشاهدين الذين شاهدوا البرنامج (كل برنامج على حدة) ويحرصون على مشاهدته كثيراً « الى مجموع جمهور المشاهدين الذين شاهدوا هذا البرنامج » .

٣ - نسبة جمهور المشاهدين الذين رأوا « إلغاء البرنامج نهائياً » (لكل برنامج على حدة) الى مجموع جمهور المشاهدين الذين شاهدوا هذا البرنامج .

ثانياً - أخذ تصنيف برامج التليفزيون الذى وضع لهذا البحث كأساس لتحديد معالم التحليل الاحصائى اذ رأت أنه لا يمكن مقارنة البرامج فى التصنيفات المختلفة بعضها ببعض على مستوى النسب المئوية المحسوبة للمؤشرات الثلاثة : (عدم المشاهدة اطلاقاً ، الحرص على المشاهدة ، الرأى بالإلغاء) وذلك لاختلاف البرامج من حيث النوع طبقاً للتصنيف الموضوع لها .

ثالثاً - لمقارنة البرامج بعضها ببعض فى حدود التصنيفات المنتمية اليها كان لابد من تعديل نسبها المئوية على المؤشرات الثلاثة الى قيم معيارية فى حدود كل تصنيف ، لهذا حسبنا القيم المعيارية لكل برنامج فى حدود مجتمع التصنيف الفرعى الذى ينتمى اليه بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة فحسب المتوسط

الحسابى للنسب المئوية للبرامج فى كل مجتمع من مجتمعات التصنيف والانحراف المعيارى له واستخدمت المعادلة التالية للحصول على القيم المعيارية :

$$\text{القيمة المعيارية} = \frac{\text{القيمة الاصلية} - \text{المتوسط الحسابى لقيم المجموعة المنتمية اليها}}{\text{الانحراف المعيارى لقيم المجموعة المنتمية اليها}}$$

وبالحصول على القيم المعيارية كان من الضرورى تعديلها للتخلص من القيم المعيارية السالبة ، والقيم المعيارية الصغيرة فاستخدمت المعادلة التالية :

$$\text{الدرجة المعيارية المعدلة} = \text{الدرجة المعيارية} \times ١.٠ + ٥.٠$$

وبهذا حصلنا على درجات معيارية معدلة كلها بالموجب ومعظمها ينحصر بين ٣٠ ، ٨٠

رابعا - بالنسبة للتصنيفات الفرعية التى تحتوى على برامج يقل عددها عن ثلاثة روى فى حساب درجاتها المعيارية المعدلة أخذ المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لأقرب تصنيف مشابه لها - كما اعتمد أيضا فى اعطاء رتب لها على حدى الثقة المحسوبين لهذا التصنيف

خامسا - فى ضوء التصنيف الموضوع للبرامج رئى أن أحسن طريقة لترتيب هذه البرامج بالنسبة للمؤشرات الثلاثة أن تحسب حدود الثقة للمتوسط الحسابى للقيم المعيارية المعدلة لكل برنامج داخل كل تصنيف فرعى باحتمال قدره ٥٠٪ وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{حدود الثقة} = \text{المتوسط الحسابى للقيم المعيارية المعدلة داخل التصنيف} + \text{الانحراف المعيارى لهذه القيم} \times \text{ت}$$
$$(ن - ١) \times ٥٠\%$$

حيث « ت » هى درجة الثقة المقابلة لاحتمال ٥٠٪ فى جدول توزيع « ت » ، « ن » هى عدد البرامج داخل كل تصنيف فتكون (ن - ١) ، هى درجات الحرية .

وقد أخذ احتمال ٥٠٪ لتصغير المدى بين الحدين الاعلى والادنى للثقة لقلة عدد البرامج داخل كل تصنيف وبالتالي صغر الارقام الدالة على درجات الحرية الامر الذى يجنب الى كبر المدى بين حدى الثقة فيما لو أخذنا قيمة (ت) عند الاحتمالات ٩٠٪ ، ٩٥٪ ، ٩٨٪ ، ٩٩٪ ، ١٠٠٪ . اذ ان هذا بدوره يؤدي فى أغلب الحالات الى اعطاء رتبة واحدة وهى (٢) بالنسبة لمعظم

البرامج لوقوعها - في هذه الحالة - بين حدى الثقة وذلك لتقارب الأرقام الدالة على النسب المثوية للإجابات لأى من المؤشرات الثلاثة .

سادسا - رتبت البرامج داخل كل تصنيف فرعى فى ضوء حدود الثقة للمتوسط الحسابى المحسوب لكل تصنيف وذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة على حدة آخذين فى الاعتبار ما سبق أن فرضناه فى أن كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاثة مستقل فى مفهومه عن الآخر .

سابعاً - أعطى كل برنامج رتبة داخل التصنيف الفرعى الذى ينتمى إليه معطين رتبة رقم (١) للبرنامج الذى تزيد درجته المعيارية المعدلة عن الحد الأعلى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشر الثانى ، وتقل عن الحد الأدنى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشرين الأول والثالث ، ورتبة رقم (٢) للبرنامج الذى تقع درجته المعيارية المعدلة داخل حدود الثقة وذلك للمؤشرات الثلاثة ، ورتبة رقم (٣) للبرنامج الذى تقل درجته المعيارية المعدلة عن الحد الأدنى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشر الثانى ، وتزيد عن الحد الأعلى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشرين الأول والثالث .

وبهذا حصلنا على رتب لجميع البرامج فى اتجاه واحد بالنسبة للمؤشرات الثلاثة وذلك فى حدود التصنيفات الفرعية للبرامج كل على حدة .

ثامناً - بهذا يمكن مقارنة أى برنامج بالبرامج الأخرى فى ضوء رتبته بالنسبة للمؤشرات الثلاثة وعلى ضوء فهمنا للرتب كما يتضح فيما يلى :-

(أ) بالنسبة للمؤشر الأول « عدم مشاهدة البرنامج إطلاقاً »
الرتبة رقم (١) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع لها .

الرتبة رقم (٢) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة فى الحدود المتوقعة لها .

الرتبة رقم (٣) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقع لها .

(ب) بالنسبة للمؤشر الثانى « الحرص على مشاهدة البرنامج »

الرتبة رقم (١) معناها أن درجة الحرص على مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع لها .

الرتبة رقم (٢) معناها أن درجة الحرص على مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة في الحدود المتوقعة لها .

الرتبة رقم (٣) معناها أن درجة الحرص على مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقع لها .

(ج) بالنسبة للمؤشر الثالث « الرأى بإلغاء البرنامج »

الرتبة رقم (١) معناها أن الرأى بإلغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقع له .

الرتبة رقم (٢) معناها أن الرأى بإلغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة في الحدود المتوقعة له .

الرتبة رقم (٣) معناها أن الرأى بإلغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع له .

تاسعا - جمعت الرتب الخاصة بكل برنامج على المؤشرات الثلاثة للحصول على رتبة واحدة لكل برنامج .

عاشرا - أجريت عدة محاولات لاعطاء درجة مميزة لكل برنامج في ضوء مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة ووجد أن أحسن طريقة ممكنة لاجراء ذلك هو اعتبار مجموع رتب البرنامج على المؤشرات الثلاثة هو المعيار الذى يمكن على أساسه اعطاء درجة مميزة للبرنامج .

وقد قدرت الدرجات المميزة للبرامج حسب المستويات التالية :

درجة « ممتاز » لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٣) .

درجة جيد جدا لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٤) .

درجة جيد لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٥) .

درجة متوسط لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٦) ، (٧) .

درجة ضعيف لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة (٨) .

درجة ضعيف جدا لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة (٩) .

ترتيب التصنيفات الفرعية والرئيسية لبرامج التلفزيون

لما كانت برامج التلفزيون التي تضمنها هذا البحث والبالغ عددها ٨٩ برنامجاً قد صُنفت حسب مضمونها تحت أربعة تصنيفات رئيسية وشملت هذه التصنيفات الرئيسية ثلاثة عشر تصنيفاً فرعياً ، فإن إعطاء درجات مميزة لكل برنامج داخل التصنيف المنتمى إليه يتأثر بدون شك بترتيب هذا التصنيف نفسه بالنسبة لباقي التصنيفات الفرعية الأخرى وبالنسبة للتصنيفات الرئيسية التي يندرج تحتها جميع التصنيفات الفرعية.

وقد اتبعنا نفس الأسلوب الإحصائي الذي استخدم في إعطاء درجات مميزة للبرامج داخل التصنيفات الفرعية المنتمية إليها في إعطاء رتب مميزة للتصنيفات الفرعية البالغ عددها ثلاثة عشر تصنيفاً . وقد قدرت هذه الرتب على المستويات التالية : —

الرتبة الأولى — تشمل التصنيفات الفرعية التي يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساوياً (٣ أو ٤) وهذه التصنيفات الفرعية هي : —

- ١ — برامج المنوعات (مجموع رتبها ٣) .
 - ٢ — برامج المشكلات (مجموع رتبها ٤) .
 - ٣ — برامج التمثيليات والمسرحيات والأفلام (مجموع رتبها ٤) .
- الرتبة الثانية —** تشمل التصنيفات الفرعية التي يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساوياً (٥) وهذه التصنيفات الفرعية هي : —

- ١ — برامج الرقص (مجموع رتبها ٥) .
- ٢ — برامج الموسيقى والأغاني (مجموع رتبها ٥) .
- ٣ — برامج الرياضة (مجموع رتبها ٥) .

الرتبة الثالثة — تشمل التصنيفات الفرعية التي يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساوياً (٦ أو ٧) وهذه التصنيفات الفرعية هي : —

- ١ — برامج اخبارية (مجموع رتبها ٦) .
- ٢ — برامج ثقافية عامة (مجموع رتبها ٦) .
- ٣ — برامج العلوم (مجموع رتبها ٧) .

الرتبة الرابعة — تشمل التصنيفات الفرعية التي يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة (٨ أو ٩) وهذه التصنيفات الفرعية هي : —

- ١ — برامج التوعية القومية (مجموع رتبها ٨) .
- ٢ — برامج الفنون (مجموع رتبها ٩) .

٣ - برامج الآداب (مجموع رتبها ٩) .

٤ - البرامج التعليمية (مجموع رتبها ٩) .

وقد أمكن أيضا ترتيب التصنيفات الرئيسية لبرامج التليفزيون في ضوء متوسط مجموع رتب تصنيفاتها الفرعية السابق حسابها كالآتي : -

الرتبة الأولى :

البرامج الترويحية حيث أن متوسط مجموع رتب تصنيفها الفرعية على المؤشرات الثلاثة يساوى ٤ .

الرتبة الثانية :

١ - البرامج الإعلامية حيث أن متوسط مجموع رتب تصنيفاتها الفرعية على المؤشرات الثلاث يساوى ٧ .

٢ - البرامج الثقافية حيث أن متوسط مجموع رتب تصنيفاتها الفرعية على المؤشرات الثلاث يساوى ٧ .

الرتبة الثالثة :

البرامج التعليمية حيث أن مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة يساوى ٩ .

وبمراجعة جودة التصنيف الذى وضع فى هذا البحث لبرامج التليفزيون على ضوء النتائج التى توصلنا اليها وجد أن هذا التصنيف متسق اتساقا منطقيا سليما وذلك فى حدود رتب البرامج داخل كل تصنيف بالنسبة للمؤشرات الثلاثة حيث نجد أن جميع البرامج تأخذ رتبا متقاربة داخل التصنيف بالنسبة للمؤشرات الثلاثة ، بمعنى أن كل برنامج لا تتعدى رتبه بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الرتبة (١) أو الرتبة (٢) ، والرتبة (٢) أو (٣) وهكذا ، وفى كثير من الأحيان يأخذ البرنامج نفس الرتبة على المؤشرات الثلاثة وهذا يدل على أن الدرجات المعيارية المعدلة المحسوبة على أساس مجموعة برامج كل تصنيف متسقة فيما بينها على أساس المؤشرات الثلاثة . هذا مما يجعلنا نطمئن الى التصنيف الذى وضع واتخذ أساسا للتحليلات الاحصائية فى هذا البحث .

لقد انتهج هذا البحث نهجا جديدا لم تسبقه فيه أى دراسة أو بحث مماثل فى هذا الميدان فى ترتيب برامج التليفزيون فى ضوء المؤشرات الثلاثة التى اختيرت .

ويجدر بنا أن نشير هنا الى بعض النقاط الواجب أخذها فى الاعتبار عند استخدام هذه النتائج وهى : -

١ - لا يستتبع استخدام الدرجات المعيارية المعدلة للبرامج داخل أى تصنيف أن تعطينا درجات لبرامج هذا التصنيف تتراوح بين ممتاز

وضعيف جدا وذلك لان حساب هذه الدرجات كان على أساس مجموع رتب كل برنامج بالنسبة للمؤشرات الثلاثة . وبما أن هذه المؤشرات الثلاثة مستقلة ولا علاقة بينها لهذا فان كل برنامج ليس بالضرورة أن تكون رتبته بالنسبة لكل مؤشر واحدة ولهذا جاء مجموع الرتب لكل برنامج متراوحا بين ٣ ، ٩ .

٢ - باستخدام الدرجات المعيارية المعدلة سواء للتصنيفات أو البرامج تكون قد تغلبنا على ظاهرة وجود تباين داخل التصنيفات أو تباين بين التصنيفات بعضها البعض - وذلك بجعل المتوسط الحسابي للنسب المئوية مساويا صفر وانحرافها المعياري عن هذا المتوسط مساويا الوحدة . ولاطمئناننا الى سلامة المعالجة الاحصائية للدرجات المعيارية المعدلة نجد أن جميع متوسطات هذه الدرجات المعيارية المعدلة سواء داخل التصنيف أو خارجه متساوية وقدرها (٥٠) وهو مقدار الازاحة لمتوسطات النسب المئوية من صفر الى خمسين .

٣ - أن الدرجات المميزة لكل برنامج غير سليمة للمقارنة الا في ضوء مجموعة برامج التصنيف الذي ينتمى اليه البرنامج وأن هذه الدرجة لا تصلح كمعيار مطلق واذا ما أردنا أن نحول هذه الدرجات الى درجات عامة بالنسبة لجميع البرامج وجب أن نأخذ في اعتبارنا رتبة التصنيفات الأساسية التي تدرج تحتها التصنيفات الفرعية التي تحتوى على برامج التلفزيون المختلفة ولكننا لم نحاول أن نحسب هذه الدرجات المميزة العامة وذلك لأن للتلفزيون رسالة يجب أن يحققها بأن يغطي الجوانب الأربعة الأساسية (الاعلامية - الثقافية - التعليمية - الترويحية) ببرامج مناسبة وليس له أن يتدخل عن أى منها في ضوء غالبية رأى جمهور المشاهدين .

ولقد توصلنا باستخدام الأسلوب الاحصائي الذي سبق الإشارة اليه الى اعطاء كل برنامج من برامج دورة التلفزيون موضوع البحث درجة مميزة تتراوح بين « ممتاز » و « ضعيف جدا » في ضوء مؤشرات ثلاثة ونبهننا الى أن هذه الدرجات المميزة غير سليمة للمقارنة الا في ضوء مجموعة برامج التصنيف الذي ينتمى اليه البرنامج وان هذه الدرجة لا تصلح كمعيار مطلق . ولكن كيف يمكن الاستفادة من هذه الدرجات المميزة اذا كان لا يمكننا الحكم بصفة قاطعة على البرنامج في ضوء درجته المميزة هذه وبالتالي اقتراح تعديل البرنامج اذا كان مثلاً حاصلًا على درجة (متوسط) او اقتراح الفاؤه اذا كان حاصلًا على درجة « ضعيف » أو « ضعيف جدا » في الواقع انه لم تتم المعالجة الاحصائية للوصول الى الدرجات المميزة للبرامج لمجرد عرض هذه العمليات بل كان الهدف هو الوصول الى نتائج لها تطبيقات عملية يستفيد بها المسؤولون عن تطوير التلفزيون العربى ،

لهذا فقد استخدم أسلوب اختبار المطابقة (كا٢) على جميع البرامج التي حصلت على درجة « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » من حيث رأى جمهور المشاهدين فيها :

« الغاء البرنامج نهائيا » أو « تعديل البرنامج » أو « استمرار البرنامج كما هو » فى ضوء مستويات تعليمهم وأعمارهم للوقوف على ما اذا كان هناك علاقة بين مستويات تعليم وأعمار المشاهدين وآرائهم فى هذه البرامج . معنى ذلك محاولة تحديد عما اذا كانت هناك مجموعات من المشاهدين من مستوى تعليمى معين أو ذات أعمار معينة تميل الى رأى معين بالنسبة للبرنامج بصورة أكثر مما هو متوقع لها وبهذا تكون الدرجة المميزة للبرنامج قد تأثرت باتجاه هذه الفئات من المشاهدين ويتضح ذلك بصورة واضحة مثلا فى آراء المشاهدين الأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط فى برنامج ثقافى متخصص يخاطب فئات معينة من المثقفين . لهذا يتحتم على المسؤولين على هذه البرامج دراسة نتائج اختبار المطابقة (كا٢) للوقوف على آراء فئات المشاهدين من حيث مستوى التعليم والسن وتعديل البرنامج فى ضوء هدفه بما يتناسب وآراء هذه الفئات فى البرنامج .

من هذا يمكن القول بأن جميع البرامج التى حصلت على درجة مميزة أقل من « جيد » يجب على المسؤولين عنها دراسة تفسير نتائج اختبار المطابقة (كا٢) عليها للوقوف على آراء الفئات المختلفة للمشاهدين ومقارنتها بالهدف من البرنامج واجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع نتائج هذا الاختبار وهدف كل برنامج .

اما اذا كانت نتائج اختبار المطابقة (كا٢) الذى طبق لا تظهر علاقة بين آراء جمهور المشاهدين ومستوى تعليمهم وأعمارهم فان معنى ذلك أن الدرجة المميزة للبرنامج تعتبر حكما صادقا من جمهور المشاهدين بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية المختلفة وأعمارهم المتفاوتة .

نخلص من ذلك أن الدرجات المميزة التى أعطيت للبرامج أصبح لها فائدة تطبيقية للمسؤولين عن برامج التلفزيون على أساس الاستفادة من تفسير نتائج اختبار المطابقة (كا٢) بالنسبة للبرامج الحاصلة على تقدير « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » والتى تكون نتائج هذا الاختبار توضح وجود علاقة بين رأى جمهور المشاهدين فيها ومستويات تعليمهم وأعمارهم أما البرامج الحاصلة على تقدير « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » وأوضحت نتائج اختبار (كا٢) أنه لا توجد علاقة بين رأى جمهور المشاهدين فى هذه البرامج ومستويات تعليمهم وأعمارهم فان مثل هذه البرامج يجب إعادة النظر فيها أو إلغاؤها .

كما سبق أن أوضحنا أن رأى المشاهدين بالغاء برنامج معين من الأهمية

يمكن عند دراسة هذه البرامج في ضوء آرائهم فيها . وقد رُئي استكمالاً للتحليل الإحصائي لهذه الآراء أن نختبر معنوية الفروق بين أعمار جمهور المشاهدين عموماً وأعمار المشاهدين الذين أبدوا الرأي بإلغاء البرامج على مستوى التصنيفات الرئيسية لبرامج التليفزيون .

وقد استخدمت المعادلة التالية لاختبار هذه المعنوية .

$$\frac{\overline{س_1} - \overline{س_2}}{\sqrt{\frac{ع_1^2}{ن_1} + \frac{ع_2^2}{ن_2}}} \text{ يتوزع كـتوزيع } t (ن_1 + ن_2 - 2) \text{ من درجات الحرية}$$

حيث $س_1$ = المتوسط الحسابي لأعمار جمهور عينة الدراسة ويساوى ٣٠ و ٩٣ سنة .

» $س_2$ = المتوسط الحسابي لأعمار المشاهدين الذين أبدوا الرأي بالإلغاء .

» $ع_1^2$ = التباين بين أعمار جمهور عينة الدراسة ويساوى ٩ و ٢٢٤ .

» $ع_2^2$ = التباين بين أعمار جمهور المشاهدين الذين أبدوا الرأي بالإلغاء .

» $ن_1$ = حجم جمهور عينة الدراسة ويساوى ٢٨١٧ (بعد استبعاد ١٣ حالة غير مبينة) .

» $ن_2$ = حجم جمهور المشاهدين الذين أبدوا الرأي بالإلغاء .

ورُئي عند حساب قيمة (ت) أخذ احتمال تحقيقها بمعدل ٩٥ ٪ .

ولا شك أن رأي المشاهدين بإلغاء برنامج معين لمن الأهمية يمكن عند دراسة هذه البرامج في ضوء آرائهم فيها — لذا كان من الأهمية دراسة هؤلاء المشاهدين الذين أبدوا الرأي « يلغى نهائياً » في ضوء بعض سماتهم الهامة كالحالة التعليمية . لهذا وجد أنه من الأنسب لدراسة ذلك أن نقف على نوع العلاقة التي توجد بين التكرارات الدالة على الذين أبدوا الرأي (يلغى نهائياً) لمجموعة برامج التصنيفات الفرعية مع مستوى تعليمهم .

ولما كان استخدام معامل الارتباط غير مناسب لهذه البيانات الكيفية فللوقوف على نوع العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين استخدم معامل التوافق المناسب لهذه الحالة .

وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب معامل التوافق :

$$Q = \sqrt{\frac{1 - \chi}{\chi}}$$

حيث Q = معامل التوافق :

$$\chi = \frac{\text{مجموع تكرارات الخانة الواحدة بالجدول المزدوج (٢)}}{\text{مجموع تكرارات الصف الذي تقع به الخانة} \times \text{مجموع تكرارات العمود الذي تقع به الخانة}}$$

وقد رُئي إجراء اختبار معنوية هذا المعامل وان كان من المعتاد استخدامه فقط على معامل الارتباط الا انه رأينا - للتأكد من معنوية هذا المعامل - استخدام المعادلة التالية وذلك بفرض انه لا يوجد ارتباط بين سمات مجتمع البحث .

$$Q = \sqrt{\frac{1 - \chi}{\chi}} \times \sqrt{\frac{Q}{Q - 1}} \quad (N - 2)$$

حيث Q = معامل التوافق :

$$N = \text{مجموع تكرارات الجدول المزدوج} : \\ (N - 2) = \text{درجات الحرية}$$

فاذا كانت قيمة Q (N - 2) أكبر من مثيلاتها من واقع جدول ستودينت عند احتمالات تخطيها عن طريق الصدفة مساوية للقيم ٥ ٪ ، ٢ ٪ ، ١ ٪ كان معنى هذا ان (Q) التي حصلنا عليها معنوية وان هناك علاقة حقيقية بين مفردات مجتمع التحليل .

واذا كانت قيمة Q (N - 2) أصغر من مثيلاتها من واقع جدول ستودينت عند احتمالات تخطيها بطريق الصدفة مساوية للقيم ٥ ٪ ، ٢ ٪ ، ١ ٪ كان معنى هذا ان (Q) التي حصلنا عليها غير معنوية ويصح أن نحصل عليها عن طريق الصدفة من مجتمع ليس فيه علاقة بين مفرداته .

وقد حسبت هذه المعاملات بالنسبة للتصنيفات الفرعية لبرامج التليفزيون مع الحالة التعليمية لمن أبدوا الرأي بالغاء هذه البرامج .

وبمراجعة جدول التصنيف الذي وضع في هذا البحث لبرامج التليفزيون على ضوء النتائج التي توصلنا اليها بحساب معامل التوافق وجد أن هذا التصنيف يتسقى اتساقاً منطقياً سليماً مع رأى المشاهدين

الذين أبدوا الراى بالغاء برامج التصنيفات الفرعية مع الحالة التعليمية لهؤلاء المشاهدين .

ولم يكتفى فى الأسلوب الاحصائى الذى استخدم فى هذا التحليل بالحصول على قيمة معامل التوافق بل أجرى اختبار معنوية فى هذا المعامل وان كان من المعتاد أن لا يستخدم هذا الاختبار الا فى حالة معامل الارتباط ولكننا راينا التأكد من معنوية معامل التوافق المحسوب باستخدام معادلة المعنوية بفرض انه لا يوجد ارتباط بين سمات مجتمع البحث .

وبحساب معامل التوافق بين الحالة التعليمية للمشاهدين الذين أبدوا الراى بالغاء مجموعات البرامج داخل التصنيفات الفرعية وتكراراتهم بالنسبة لهذا الراى وجد بعد تطبيق اختبار المعنوية على معاملات التوافق بالنسبة لجميع التصنيفات النوعية للبرامج أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورايهم بالغاء هذه البرامج . . بمعنى أن الحالة التعليمية للمشاهدين ذات اثر فعال فى حكمهم على برامج التليفزيون عموما

ولقد أعدت جداول مزدوجة بين رآى جمهور المشاهدين فى البرامج وبعض سماتهم كالسن والحالة التعليمية وذلك للبرامج التى حصلت على تقدير ضعيف أو ضعيف جدا وكذلك جميع البرامج التعليمية والبرامج المتخصصة (الآداب) وبعض البرامج الأخرى التى اتضح فيها ارتفاع نسبة من راوا الغائها أو تعديلها وقد استقر الراى على استخدام اختبار (كا) كأنسب اختبار فى هذه الحالة وذلك لأن هذا البحث قد أجرى على هيئة واحدة لجمهور مشاهدى برامج التليفزيون وان البيانات التى جمعت للتحليل تمثل عدة نواحي متصلة بأنماط المشاهدة وآثار التليفزيون ومزاياه وعيوبه والراى فى البرامج وبعض الخصائص الأولية لجمهور غينة البحث مثل السن والحالة التعليمية والحالة الزوجية والعمل الحالى . . ومن الواضح أن هذه البيانات جمعت جميعا باستمارة واحدة وفى وقت واحد وبأسلوب موحد مما يجعلنا نقرر بعدم وجود استقلال فى أسلوب جمع أى بيان بالنسبة للبيانات الأخرى .

من هذا نرى أن أنسب اختبار فى هذه الحالة هو اختبار كا^٢ إذ أن الاختبارات الأخرى مثل اختبار ت^١، اختبار التوزيع الطبيعى يتطلب ان تجرى عينات متتالية لجمع البيانات المطلوبة كل على حدة بحيث يكون هناك استقلال فى أسلوب الجمع .

ولأجراء اختبار كا^٢ على الجداول المزدوجة التى حددت اتبعت الخطوات

التالية :-

- ١ - افترضنا استقلال المتغيرين كل عن الآخر في الجداول المزدوجة .
- ٢ - حسبت توقعات التكرارات في جميع خانات الجدول المزدوجة بافتراض الاستقلال .

- ٣ - حسبت كا^٢ من واقع التكرارات المشاهدة وتوقعاتها في جميع خانات الجدول المزدوج باستخدام المعادلة التالية :

$$كا^2 = \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

- ٤ - بحثنا في دلالة القيمة التي حصلنا عليها باستخدام كا^٢ آخذين في الاعتبار ان درجات الحرية مساوية (عدد خانات المتغير الاول بالجدول المزدوج - ١) × (عدد خانات المتغير الثاني بالجدول المزدوج - ١) وفي حالة ما تكون م (درجات الحرية) أكبر من ٣٠ فقد استخدمنا المعادلة التالية .

$$Y = \sqrt{2 \cdot كا^2 - 2 \cdot م} - 1$$

حيث Y توزيع معتاد معياري متوسطه صفر وانحرافه المعياري مساويا للوحدة ، ثم استخدمنا جداول التوزيع الطبيعي عند درجات الحرية المحسوبة .

- ٥ - بنى حكمنا على صحة الفرض وهو استقلال المتغيرين على المستويات التالية :

(أ) اذا كانت قيمة كا^٢ المحسوبة اصغر من مثيلتها في جداول كا^٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بمقدار ٥ ٪ كان حكمنا ان الفرض صحيح وان المتغيرين مستقلان بعضهما عن الآخر ولا رابط بينهما .

(ب) اذا كانت قيمة كا^٢ المحسوبة في حدود القيمة المماثلة لقيمة كا^٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بين المقدارين ٥ ٪ ، ٢٠ ٪ كان حكمنا انه من المشكوك فيه جدا ان يكون الفرض صحيحا ويمكن القول ان هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرين .

(ج) اذا كانت قيمة كا^٢ المحسوبة مساوية أو أكبر من مثيلتها في جداول كا^٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بمقدار ١ ٪ كان حكمنا انه في حكم المؤكد وجود علاقة بين المتغيرين .

٦ - وفي حالة وجود علاقة مؤكدة بين المتغيرين في أى جدول مزدوج من الجداول المحددة لهذا التحليل تفسر هذه العلاقة على أن المتغير الأول يرتبط بالمتغير الثانى بمعنى أنه مثلا في حالة الجدول المزدوج لعدد ساعات مشاهدة التليفزيون أيام الاجازات مع فئات سن جمهور المشاهدين تفسر وجود العلاقة باختبار كا^٢ بين هذين المتغيرين أن مستويات فئات السن المختلفة متصلة بشكل ما مع مستويات ساعات المشاهدة ، ولم يقف التحليل في هذا البحث باستخدام اختبار كا^٢ على مجرد وجود علاقة بين متغيرين كما هو متبع عادة بالنسبة لتفسير نتائج هذا الاختبار بل نهج هذا البحث نهجا جديدا في تفسير هذه العلاقة في ضوء التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة في الجداول المزدوجة التى طبق عليها هذا الاختبار ، ولا شك أن هذا التفسير قد أضفى على التحليل نهجا جديدا لم يسبقه بحث آخر استخدم هذا الاختبار .

٧ - وفي حالة عدم وجود علاقة بين المتغيرين في أى جدول مزدوج من الجداول المحددة لهذا التحليل كان معنى هذا أن آراء جمهور المشاهدين بالنسبة لهذا البرنامج على مستوى المؤشرات الثلاثة لم تتأثر بالمستويات التعليمية المختلفة لهؤلاء المشاهدين أو بدرجة التفاوت بين أعمارهم .. وبصورة أخرى يمكن القول أن الدرجة التى اعطيت لهذا البرنامج يعتبر حكما صادقا من جميع المشاهدين بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية المختلفة وأعمارهم المتفاوتة .

(ستتم نشر نتائج هذا البحث في العدد القادم من المجلة)

مراجع البحث

أولا - المراجع العربية :

- ١ - السيد محمد خيرى : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية دار الفكر العربى ، ١٩٥٦
- ٢ - حسن شحاته سعبان : التليفزيون والمجتمع ، دار التأليف ، ١٩٦٢
- ٣ - فتح الله عبد الحليم سيد ، د . ابراهيم ميخائيل حفظ الله ، الناس والتليفزيون ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣
- ٤ - المكتب الفنى بالتليفزيون العربى : النشرة الثقافية لتليفزيون الجمهورية العربية ، نوفمبر ١٩٦٣
- ٥ - المكتب الفنى للتليفزيون العربى : المهرجان الدولى الثانى للتليفزيون العربى ، الاسكندرية سبتمبر ١٩٦٣
- ٦ - هيئة الاذاعة والتليفزيون العربى : الاذاعة فى عشر سنوات ، القاهرة ١٩٦٣

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. **BRITISH BROADCASTING CORPORATION, The Television Public. its structure and tastes at the end of 1949, BBC Audience Research Report, 1950.**
2. **CAUTER, T., DONNHAM, J.S. The Communication of Ideas London, 1954**
3. **DALE, EDGAR, Audio Visual Education, New York, Dryden Press, 1954**
4. **ENGLISH and ENGLISH, A Comprehensive Dict. of Psychol. and Psvchoan. Terms, Longmans, Green and Co., New York, 1958**
5. **GOOD, W. J. and HATT, P. K. Methods in Social Research McGrew-Hill Book Company, Inc., New York 1952**
6. **GREEN, B.F., Attitude Measurement in Lindsay (ed.) Handbook of Social Psychology, Cambridge Mass, Addisson Wesley, 1954**
7. **GUTTMAN, L. The basis for Scalogram Analysis, in Stouffer, S. A. Et At., Measurment and Prediction, Princeton, N. J. Prencelon University Press, 1950 60 - 90**
8. **HIMMLWEIT, HILDE, T. et al., Television and Society The Nuffield Foundation London, 1958**
9. **SIEPMAN CHARLES, Radio Television and Society New York, Oxford University Press, 1956**
- 10 **SMYTHE, DALLAS, W. «Analysis of Television» Scientific American, CLXXXIV, June 1951, 15-17.**
11. **THOMSON, R. J. Television Crime Drama, its Impacts on Children and Adolescents, F. W. Cheshire : Melborne, 1959**

بحث المناطق المتخلفة التقرير الأول - المرحلة التمهيدية النهج واختبار وسائل جمع البيانات (١)

مقدمة

أدى ظهور المدن الصناعية الحديثة والتقدم العمرانى الواسع الذى شمل الكثير من بقاع العالم الى نشوء مشاكل المدينة فى صورها المختلفة . فبانتشار الصناعة اتسعت الرقعة العمرانية لكثير من المدن كما أنها جذبت الكثير من السكان اليها ، مما أدى الى ازدهارها وتعدد مشاكلها . ومن أبرز مشاكل المدينة فى عصر التصنيع مشكلة المناطق المتخلفة .

وكان طبيعيا أن تظهر « مشكلة المناطق المتخلفة » بالمدينة فى بلادنا وخاصة بعد أن أخذت حركة التصنيع السريعة تجتاح مدن الجمهورية العربية المتحدة فى الآونة الأخيرة ، مما أدى الى التفكير فى دراسة هذه المشكلة .

ولما كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هو الهيئة المختصة بالنهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المشاكل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل التى يعانىها لوضع الأسس السليمة اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزئية تتفق وأحوال البلاد ، فقد رأى المركز أنه من الأهمية بمكان أن تشتمل خطة بحوثه الخمسية على دراسات خاصة بالسكان وتخطيط المدن .

وقد تقدم الدكتور جمال زكى بخطة بحث « دراسة المناطق المتخلفة بمدينة القاهرة » الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعرضت على مجلس الخبراء بالمركز فى اجتماعه الثامن فوافق عليها بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ ، كما وافق مجلس الادارة على اجراء البحث فى ٥ يوليو سنة ١٩٦١ .

واختيرت الهيئة الاستشارية للاشراف على تنفيذ المرحلة الاولى

(١) قام باعداد هذا التقرير الدكتور جمال زكى والهيئة الاستشارية للبحث مكونة من الاستاذ الدكتور انور المفتى ، الاستاذ الدكتور محمد صادق فودة ، الاستاذ الدكتور أحمد زكى صالح ، الدكتور الفونس سعيد ، الدكتور جمال زكى ، الاستاذ السيد يس السيد والهيئة التنفيذية مكونة من الدكتور جمال زكى ، الاستاذ السيد يس السيد ، السيد/ الطبيب أحمد الجمل ، السيد/حسين متولى ابراهيم ، الانسة فكيهة سيد صالحين .

للبحث ، وكان من بين أعضائها المرحوم الأستاذ الدكتور أنور المفتى الذى الذى كان له فضل كبير فى توجيه هذه الدراسة وارساء قواعد منهجها والتقارير الحالى يستعرض خطة البحث والخطوات التى اتبعت فى المرحلة الأولى وخطة المرحلة النهائية للبحث .

الفصل الأول

خطة البحث

مقدمة :

كان لظهور النهضة الصناعية الحديثة والتقدم العمرانى الواسع الذى امتدت فى نواحي القاهرة وضواحيها اثر كبير فى ظهور بعض المناطق المتخلفة وقد تركت هذه المناطق دون أن تمتد اليها يد التحسين ، بل ان زيادة السكان تزيد من حدة المشكلة . وكما يمتد العمران يلاحظ أيضا ان التخلف يمتد من منطقة الى أخرى فى انحاء المدينة .

ومن مظاهر المشكلة يمكن تقسيم المناطق المتخلفة من الوجهة الايكولوجية الى قسمين متباينين :

(أ) مناطق متخلفة داخل النطاق العمرانى +

وتاريخ هذه المناطق يرجع الى تاريخ المدينة نفسها . ويلاحظ قدم مبانيها وتداعيتها وعدم وصول المرافق الى أغلبها ، كما ان شوارعها ضيقة مقفلة لا تتفق واسس التخطيط الحديثة ، كما أنها لا توفر الاحتياطات اللازمة الأساسية الواجب توافرها فى المسكن عموما . وتعتبر هذه المناطق من مناطق الجذب وخاصة للمهاجرين الى المدينة نظرا لعوامل عدة منها رخص المساكن كذا لقرب هذه المناطق من مناطق العمل ويلاحظ أيضا ان المشروعات الحديثة لتخطيط المدينة قد لمست جانبا ضئيلا من هذه المناطق بيد التعمير .

(ب) مناطق متخلفة تحيط بالنطاق العمرانى :

تنشأ هذه المناطق نتيجة لعدة أسباب منها :

١ - الضغط السكاني من داخل المدينة الى خارجها مما ادى الى امتداد النطاق العمرانى وزحفه على الريف .

٢ - انتشار الصناعة خارج النطاق العمرانى وعدم توفير المساكن المناسبة للعمل مما ادى الى سكنى العمال بجوار هذه المصانع ، اما فى العزب او القرى المحيطة بالمدينة او بعض المباني التى انشئت فى اراضى زراعية تحيط بهذه المصانع وبدون مراعاة لأسس التخطيط

٣ - انتشار الصناعات التافهة مثل فرز القمامة وتربية الخنازير وصناعة الفخار ومواد البناء حول الاطار العمرانى للمدينة أدى الى نشأة الكثير من المناطق المتخلفة حول هذه الصناعات .

يعتبر اصطلاح « تخلف » اصطلاح نسبى وغير موضوعى ، فالتخلف له أكثر من جانب وليس قاصرا على حالة المساكن فقط كما يظن ، بل يشمل نواحى وجوانب عدة اجتماعية وصحية وثقافية واقتصادية . ولا يمكننا الحكم على تخلف منطقة نظرا لتداعى مبانيها وقدمها ولكن يمكننا أن نفرض أن قدم المباني وتداعىها وبعدها عن الأسس الصحية والعمرانية له دلالة فى تحديد المستويات العامة فى المناطق المتخلفة وان هناك ارتباطا منطقيا بين حالة المسكن العامة والمستويات العامة للسكان .

اهمية الدراسة :

١ - قامت الكثير من الدراسات فى أنحاء العالم أساسا للتعرف على المشاكل الاجتماعية وتوزيعها الايكولوجى على المدينة ، ولم تحل هذه الدراسات من الاشارة الى تركيز بعض المشاكل الاجتماعية فى هذه المناطق ، ولم نجد أية أبحاث أو دراسات فى هذا الاتجاه فى مدينة القاهرة أو غيرها من مدن الجمهورية العربية المتحدة . وتعتبر مثل هذه الدراسات ذات أهمية خاصة للتعرف على البيئات الباعثة على الجناخ والانحراف .

٢ - إن العوامل البيئية الباعثة على الانحراف قد أصبحت من العوامل الرئيسية الواجب دراستها عند دراسة الانحراف عموما وخاصة ان نظمها ومعاييرها وقيمتها الاجتماعية تختلف الى حد كبير عن السائد فى المجتمع . ولذلك تلقى هذه الدراسات بعض الضوء على الأنماط السلوكية والثقافية السائدة فيها .

٣ - تفيد دراسة المناطق المتخلفة فى إعادة تعمير هذه المناطق ، اذ يعتمد المخطط الهندسى والمخطط الاجتماعى على نتائج هذه الدراسة فى إعادة تخطيطها . وعادة ما تسبق عمليات التعمير دراسات اجتماعية شاملة حتى يمكن تجنب الكثير من المشاكل التى قد تترتب عليها ازالة هذه المناطق بدون اعداد تخطيط شامل لها لإعادة اسكان شباغليها .

٤ - تفيد دراسة المناطق المتخلفة في القاء الضوء على الأنماط السلوكية والثقافية والقيم السائدة في هذه المناطق بالإضافة الى المشاكل الاجتماعية المتميزة والمرتبطة بهذه المناطق .

٥ - ان الدراسات الاحصائية لمناطق المدينة الادارية (أقسام الشرطة) توضح المناطق الطبيعية والثقافية الموجودة بالمدينة على حقيقتها . فالتقسيم الادارى ليست له قاعدة معينة يمكن تفسيره على أساسها ويجعل هذا التقسيم عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى غير سليمة ، لذلك فان دراسة المناطق المتخلفة لا يمكن تحديدها في اطار التقسيمات الادارية بل قد تعدل التقسيمات الادارية ذاتها نتيجة لبحث شامل لهذه المناطق .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على :

(١) مفهوم المناطق المتخلفة والعوامل المرتبطة به والمؤثرة عليه والتي تحدده وترسم اطارا عاما له .

(ب) المستويات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المناطق ومدى تقاربها او تباعدها عن المستويات العامة للمجتمع العام .

(ج) الأنماط السلوكية والثقافية لهذه المجتمعات - المعايير والقيم والاتجاهات السائدة فيه .

(د) الانحرافات ودرجتها في هذه المجتمعات .

(هـ) اتصال هذه المجتمعات - الاتصال الداخلى والخارجى - .
الجماعات التي تشكل في هذه المجتمعات - درجة ارتباطها وتباعدها .

(و) المشاكل الاجتماعية في هذه المناطق - كما ونوعا .

القيود المفروضة على الدراسة :

(١) ان عدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال يعتبر قيودا واضحا على اجراء هذه الدراسة . فمن الناحية المنهجية - لا شك ان وجود مثل هذه الدراسات قد يفيد في استنباط أو استخدام مناهج مماثلة طالما أنها حققت الفرض منها وذلك باختبارها في هذه البحوث . ومن الناحية الموضوعية فلا شك ان الفروض التي تفرض قبل بدء الدراسة والتي يمكن استنباطها من الدراسات السابقة قد تساعد في تحديد اتجاه الدراسة وحجمها ، ونظرا للقصور الواضح في وجود دراسات

سابقة لذلك فانه يتحتم أن تكون دراساتنا استكشافية أو استطلاعية وتحليلية في نفس الوقت وتهدف الى :

- ١ - التعرف على المنهج المناسب .
- ٢ - التوصل الى بعض الفروض التي قد تستخدم في دراسات مقبلة .

(ب) عامل الوقت يحدد الى حد كبير حجم المشكلة ، لذلك فهذا يعتبر قيداً على دراستنا هذه - هذا بالإضافة الى عامل الامكانيات المادية والبشرية .

(ج) لا شك أن الدراسات الاحصائية تنزع دائماً الى كشف النواحي الكمية وتهمل الى حد كبير النواحي النوعية - ومن أهداف هذه الدراسة يتضح لنا أن الجوانب النوعية هي السائدة وهذا بالتالى يحتم علينا استخدام المناهج والوسائل التي تحقق لنا أهداف الدراسة بحيث لا يتأثر الجانب الاحصائي بالجانب النوعي أو العكس .

مجال ووحدات الدراسة :

حتى يمكننا تحقيق أهداف البحث يلزم تحديد مجاله ووحداته :

(١) المجتمع :

- ١ - السكان : التركيب الجنسى - التركيب العمرى - التركيب المهنى - التركيب الثقافى - معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة من وإلى المجتمع - معدلات الزواج والطلاق .
- ٢ - الأنماط الثقافية والسلوكية في المجتمع : التقاليد - العادات - الزواج - المرض - الوفاة - تنشئة الأطفال - الكوارث والظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع - القيادة والاتجاهات - القيم والمعايير معدلات وتحليل الانحرافات .
- ٣ - المشاكل الاجتماعية - كما ونوعاً - في هذه المجتمعات : معدلات الزواج - الطلاق - تعدد الزوجات - شغل أوقات الفراغ .
- ٤ - المؤسسات : حصر المؤسسات كما ونوعاً - وظائفها - الخدمات التي تؤديها .
- ٥ - الاسكان : كثافة السكان في المنطقة - نوع المساكن وحالتها وتوزيع الأفراد عليها .

(ب) الأسرة :

تركيبها — تكوينها — موطنها .

١ — **العلاقات الاجتماعية** : داخل الأسرة وبين الأسر بعضها البعض — العلاقات الزوجية — علاقات الأقارب .

٢ — **اقتصاديات الأسرة** : الدخل — المنصرف — أوجه الصرف .

٣ — **وظائف أفراد الأسرة** : وظيفة الزوج ورب الأسرة — تنشئة الأطفال .

٤ — شغل أوقات الفراغ لأفراد الأسرة .

٥ — ارتباط الأسرة بالمجتمع — بالمؤسسات — بالمجتمع الخارجى .

٦ — الحالة الصحية لأفراد الأسرة — الأمراض — علاجها — الاتجاه نحو العلاج الطبى — العاهات — الأمراض النفسية والعقلية .

٧ — العمل الذى يزاوله أفراد الأسرة : اتجاهات نحو العمل للمرأة — البطالة — نوعها وأسبابها .

٨ — المستوى الثقافى — الاتجاهات نحو التعليم .

منهج البحث :

١ — يختلف الكثيرون على مسميات مناهج البحث ففريق منهم يفضل تقسيم مناهج البحث تبعاً لطريقة جمع البيانات وطريقة معاملتها والآخرين يفضلون تقسيم مناهج البحث تبعاً لأغراض وأهداف البحث ذاته وبالنسبة لهذه الدراسة سيستخدم التقسيم الثانى .

٢ — يمكن تقسيم الدراسة الى قسمين مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً كاملاً وثيقاً :

(أ) مسح شامل لوحدة البحث الأول — المجتمع .

(ب) دراسة استكشافية عن طريق العينة لوحدة البحث الثانية — الأسرة .

خطوات البحث :

(أ) تحديد المناطق المتخلقة تحديداً يعتمد على أكثر من متغير وتقتصر المنهج السائد فى تحديد هذه المناطق عن طريق الطريقة الاحصائية للمعدلات طبقاً للتقسيم الإدارى .

(ب) تحديد المناطق تحديدا طبيعيا وثقافيا بالنسبة للمتغيرات الواردة فيه أو طبقا لمعاملات الارتباط .

(ج) تصميم وسائل جمع البيانات واختبارها على مناطق تماثل العينة المختارة .

(د) جمع المعلومات والبيانات وتفريفها وتحليلها .

طرق جمع البيانات ومصادرها :

(أ) بالنسبة لوحدة البحث الأولى يمكن الاعتماد على الإحصائيات المختلفة كذا المقابلات المنظمة والغير منظمة والملاحظة المنظمة .

(ب) بالنسبة لوحدة البحث الثانية يمكن الاعتماد على استمارة مقابلة لجمع البيانات من الأسر المختارة للعينة كذا المقابلات وتقارير الباحثين .

الفصل الثاني

المرحلة التمهيدية للبحث

حددت الهيئة الاستشارية للبحث أهدافا عامة للمرحلة التمهيدية كما يلي :

١ - من الوجهة المنهجية :

- (١) التوصل الى منهج مناسب لدراسة المناطق المتخلفة .
- (ب) اختبار تطبيق منهج البحث الكامل .

٢ - من الوجهة الموضوعية :

- (١) التعرف على بعض المستويات العامة اجتماعية وصحية وثقافية وتربوية ونفسية .
 - (ب) جمع بيانات تساعد على تحديد اطار مرجعي للبيانات للمرحلة النهائية للبحث .
- وفي ضوء هذه الأهداف العامة استقر رأى اللجان المتخصصة المختلفة على بعض الأهداف ، نوردتها فيما يلي :

أولا - أهداف اللجنة الاجتماعية :

استقر رأى اللجنة الاجتماعية على الأهداف الآتية :

- ١ - التعرف على البنيان الاجتماعى العام لهذه المناطق والتركيب الأسرى بها .
- ٢ - التعرف على بعض أنماط الثقافة والسلوك السائد فى هذه المناطق .
- ٢ - التعرف على المشكلات السلوكية العامة فى هذه المناطق .

ثانيا - أهداف اللجنة النفسية التربوية :

استقر رأى اللجنة النفسية التربوية على الأهداف الآتية :

١ - أهداف عامة :

- (١) دراسة مسحية شاملة للمستويات العقلية والتحصيلية والثقافية

العامة بحيث يمكن تحديد التخطيط النفسى العام للفرد والأسرة .
(ب) الوصول الى بعض الوقائع الكمية المحددة عن طبيعة العلاقات القائمة
فى المجتمع الأسرى والمجتمع السكانى الصغير (المنزل والحجرة
والشارع والحي) .

(ج) ولا شك أن دراسة الانحرافات النفسية التى تتمثل فى بعض العادات
كالزوار وزيارة المشايخ وبعض الانحرافات العقلية بغض النظر عن
أسبابها ستكون موضع عناية البحث .

(د) دراسة استقصائية لأثر وسائل الاعلام المختلفة على هذه المنطقة
السكنية وذلك باعتبار وسائل الاعلام تعمل بين الأجهزة الموجهة فى
الجمهورية من ناحية وبين كتل الشعب الحقيقية من ناحية أخرى
حتى نستطيع تحديد طبيعة استجابات الأفراد والاتجاهات
لهذه الوسائل وتقييم أثرها فى سلوك الأفراد والجماعات .

٢ - مشكلات البحث :

أولاً - تحديد المستويات النفسية والتحصيلية للأسرة :

(١) تحديد المستوى الثقافى لجميع أفراد الأسرة عن طريق اختبارات
تحصيلية مقننة بحيث يحدد مستوى كل فرد من أفراد الأسرة
بالنسبة للسلم التعليمى العام فى الجمهورية .

(ب) تحديد المستوى العقلى العام باختبارات ذكاء غير لفظية حتى تضمن
وحدة الأداة ووحدة المعيار .

(ج) تحديد بعض مظاهر القدرات الخاصة للأفراد الذين يتميزون فى
ناحية معينة مثل القدرة اللغوية أو القدرة الميكانيكية الفنية
أو الجمالية .

(د) تقدير شخصية أفراد الأسرة فى أبعادها العامة والخاصة فى صفات
كالانزان الانفعالى والانبساط والانطواء .

(هـ) تحديد بعض المشكلات الخاصة التى يعانى منها فرد من أفراد الأسرة

ثانياً - العلاقات الاجتماعية النفسية :

(١) العلاقات الوالدية من حيث أنها أسلوب سلوك ينعكس فى طريق تنشئة
الأطفال كما تتمثل فى الرضاعة والفظام وتنظيم الاخراج والنظافة
وفى علاقات الأطفال بغيرهم وما الى ذلك .

(ب) العلاقات الزوجية كما تتمثل فى استجابات الزوج أو الزوجة نحو

معاملة كل منهما للآخر ونوع التعاون الموجود بينهما ومظاهر الاتصال الأسرى والتوافق الاجتماعي بين الزوجين وغيرهما .

(ج) علاقات الأبناء بأسرهم من حيث أنها تتمثل في استجابات الطفل نحو أبيه وأمه كاستجابته نحو توجيهها والاشتراك في مسئولية المنزل وتقدير الحرية التي يتمتع بهما وتفضيل أى الوالدين مع الاهتمام بالفروق بين البنين والبنات في هذه الاستجابات .

(د) العلاقات الجنسية كما تتمثل في الارتباط الجنسي بين الزوجين ومدى التوافق بينهما ونظرتهم الى هذه الناحية الهامة .

(هـ) دراسة القيم المهنية من حيث ظروف اختيار المهنة بالنسبة للأب ومستويات الطموح بالنسبة لمهنة الابن والبنات ومدى تنوع الاهتمامات المهنية في العينة المدروسة .

(و) دراسة الاتجاهات الاجتماعية والقيم من حيث ان الاتجاهات تمثل في استجابات القبول والرفض لبعض المواقف المعينة مثل تحديد الملكية وتخفيض ساعات العمل وتوفير الخدمات العامة والتأمين ورأس المال العام وقوانين العمل وغيرها .

ثالثا - تأثير وسائل الاعلام :

يعتمد المجتمع الاشتراكي على الوعي بين القوى الشعبية العاملة ، ووسائل تنمية هذا الوعي تتمثل في وسائل الاعلام المختلفة كالاذاعة والصحف والسينما والتليفزيون وغيرها وما نحاول ان نجيب عنه في هذه الفترة هو : ما هي حقيقة تأثير هذه الوسائل بالنسبة لسكان هذه المنطقة وما هو التأثير الذي أحدثته فيهم وما هي طرق المحافظة على استمرار هذا التغير بالنسبة لأهداف المجتمع في الجمهورية العربية المتحدة واقتراح وسائل تقوية هذا الوعي .

رابعا - دراسة الانحرافات السلوكية :

وتحت هذا النوع من المشكلات تدخل المشكلات الآتية :

(أ) المكيفات ومدى انتشارها ومدى تأثيرها وطرق اكتسابها في هذه المناطق الأهلة بالسكان .

(ب) الاضطرابات النفسية الصغرى التي تتمثل في ممارسة بعض العادات التي لا تتفق مع مجتمع القرن العشرين والتي تعبر عن اضطراب نفسى في مظهر ما من مظاهر الشخصية مثل الزار والسحر وبعض التقاليد الخرافية كالأثر والعمل وفتح الفنجان والكوتشينة والودع والمندل وغيرها مما يدل على بعض أعراض هستيرية أو قلقية عند الأفراد .

(ج) دراسة مسحية لبعض الاضطرابات السلوكية التى تتمثل فى جناح الأحداث .

(د) دراسة بتبعية لبعض حالات الاضطرابات الكبرى (الأمراض العقلية) ومدى انتشارها فى هذه المناطق .

ثالثا - أهداف اللجنة الطبية :

استقر رأى اللجنة الطبية على الأهداف الآتية :

(أ) التعرف على المستويات الصحية العامة لسكان المنطقة .

(ب) التعرف على الأمراض السائدة فى هذه المنطقة .

(ج) التعرف على معدلات النمو الفيزيقي .

اختيار منطقة البحث :

استقر رأى الهيئة على اختيار منطقة بولاق - كمطقة متخلقة - تجرى عليها الدراسة - وقد وقع اختيار الهيئة على هذه المنطقة بعد إجراء تحليل بيانات احصاء ١٩٤٧ ووجدت أن أكثر مناطق القاهرة بالنسبة للعوامل الآتية هى منطقة بولاق :

١ - كثافة السكان .

٢ - حجم الأسرة .

٣ - درجة التزاحم .

٤ - نسبة الأميين ذكورا وإانا .

٥ - نسبة المتعطلين من الذكور .

٦ - نسبة ذوى العاهات .

٧ - معدل المواليد .

٨ - معدل الوفيات .

وانشئ مركز لجمع المعلومات بالمنطقة نفسها لإجراء البحث الميداني بجوانبه الاجتماعية والطبية والنفسية والتربوية .

وقد اسهمت محافظة القاهرة فى أعداد مركز جمع المعلومات بمنطقة الاسكان الاقتصاى بالقللى وتجهيزه ليصلح للاختبارات الطبية والنفسية .

خطة جمع البيانات :

لما كان منهج البحث هو المنهج المتكامل ، لذلك قررت الهيئة الاستشارية أن يتم جمع البيانات على مستويين .

(أ) المستوى العام :

يوضح هذا المستوى الشكل العام لمنطقة البحث - احصائيا ونوعيا -

والبيانات التي تجمع على هذا المستوى لازمة لأي فرع من فروع البحث سواء كان البحث طبيًا - اجتماعيًا - تربويًا - ثقافيًا - نفسيًا .

بل تلفس هذه البيانات الى حد كبير الترابط الطبيعي القائم في المجتمعات الانسانية وعادة ماتندرج البيانات تحت اطار البحوث المشتركة مثل الطب الاجتماعى والاجتماع النفسى والاجتماع التربوى .

(ب) المستوى الخاص :

يوضح المستوى الخاص من البيانات جوانب محددة بحتة للمجتمع موضوع الدراسة وقد قسم هذا المستوى للجوانب الآتية :

١ - اجتماعى :

ويشمل : الانحرافات - المشاكل الاجتماعية - الاتجاهات السائدة - العادات - التقاليد - مدى ترابط المجتمع ودرجة انطوائه أو انبساطه - واتصاله بالمجتمع الخارجى .

٢ - طبي :

ويشمل ملخصا اكلينيكيًا شاملًا بقدر الامكان لدراسة بعض النواحي الطبية الهامة كالأمراض المتوطنة - الأمراض الناتجة عن سوء التغذية - الأمراض الباطنية - أمراض الأطفال - أمراض النساء - هذا بالإضافة الى الأمراض النفسية والعقلية .

٣ - تربوى :

ويشمل دراسة المستويات التعليمية والمستويات الثقافية والمعلومات العامة ووسائل الاتصال والاعلام والنشر .

٤ - نفسى :

ويشمل دراسة المستويات العامة للقدرات العامة والخاصة والمشاكل النفسية والاضطرابات النفسية .

٥ - تخطيطى وعمرانى :

ويشمل دراسة التخطيط العام لمنطقة البحث وحالة الوحدات السكنية بها بما فى ذلك المرافق والاضاءة والتهوية والمشاكل العامة للاسكان بها .

كما استقر رأى الهيئة على تكامل أدوات جمع البيانات بحيث تعمل فى اطار واحد على كلا المستويين ، ولذلك صممت الاستمارات الآتية :

١ - استمارات اجتماعية :

(أ) استثمار عامة تضمنت أسئلة للتعرف على الشكل العام للأسرة ،
تركيبها ، عدد أفرادها ، السن ، المهنة ، درجة التعليم ،
الدخل ، الحالة الزوجية . هذا بالإضافة الى أسئلة عامة
تتعلق بالسكن ومرافقه .

(ب) استثمار خاصة برب الأسرة .

(ج) استثمار خاصة بربة الأسرة .

٢ - استثمارات طبية :

(أ) استثمار فحص طبي شامل .

(ب) استثمار فحص أمراض نساء .

٣ - اختبارات نفسية وتربوية :

(أ) استثمار خاصة بالزواج لحصر الاستجابات في مشكلات معينة .

(ب) استثمار خاصة بالزوجة .

(ج) استثمار خاصة بالأبناء .

(د) اختبار ذكاء لفظي .

(هـ) اختبارات تحصيلية في القراءة والحساب لغير الأميين من الأفراد

اختيار الباحثين وتدريبهم :

تم اختيار عدد ١٣ باحثا اجتماعيا وعقدت لهم دورة تدريبية لمدة
أسبوعين هدفت الى تعريفهم بأهداف البحث ومنهجه وادوات جمع
البيانات ، بالإضافة الى أعدادهم فنيا للنزول للميدان . كما قام الباحثون
بالنزول الى المنطقة للتعرف عليها قبل بدء العمل الميداني .

ورأت الهيئة الاستشارية أن تتم عملية جمع البيانات على الوجه الآتى :

١ - أن يقوم باحث وباحثة بزيارة الأسرة زيارة مبدئية للتعرف عليها
واعطاء أفرادها فكرة واضحة عن البحث وفي أثناء هذه الزيارة يتم ملء
الاستمارة العامة . وقبل الانتهاء من الزيارة تحدد الباحثة موعدا
مناسبا مع الزوجة وذلك للملء الاستثمار الخاصة بها . كما يحدد
الباحث موعدا مع رب الأسرة للملء الاستثمار الخاصة به أيضا .

٢ - يقوم الباحث بزيارة الأسرة مرة ثانية ، كذا الباحثة للملء الاستثمارات
الخاصة بربة الأسرة والزوجة ، كذا تحدد موعدا مع الأسرة بكاملها
للتوجه الى مركز جمع المعلومات لاجراء الفحص الطبي والاختبارات
النفسية والتربوية .

اختيار العينة :

نظرا لأن المرحلة التمهيدية هدفت الى اختبار وسائل جمع البيانات ،

استقر الرأي على اختيار عينة عشوائية عرضية عن طريق الباحثين أنفسهم ، اذ أن تمثيل العينة لم يكن موضع بحث في هذه المرحلة التي هدفت الى اختبار منهج البحث ولا تعلق أهمية كبيرة على النتائج الا بالقدر الذي يحقق هذا الهدف .

مراجعة البيانات وتفريفها :

تمت مراجعة البيانات أولا بأول عقب ورودها من الميدان ، وكانت الاستثمارات غير المستوفاة ترد مرة أخرى لاعادة استيفائها .

وبعد الانتهاء من بحث ستين أسرة بحثا شاملا بدأت عملية التفرغ يدويا وتم تصنيف الأسئلة مفتوحة النهاية بواسطة جميع الباحثين بالاشتراك مع الدكتور المشرف على البحث .

الفصل الثالث

النتائج المنهجية

هدفت المرحلة التمهيديّة الى اختبار منهج البحث وأدوات جمع البيانات . وطبقت المرحلة التمهيديّة على عينة عرضيّة (٦٠ أسرة) فقط وافادت البيانات التي جمعت في تحديد بعض جوانب الموضوعات التي تناولتها الدراسة ولم تحلل أو تفسر الا لائقاء الضوء على جوانب النقص والقصور في الاطار المرجعي للبيانات . هذا وقد أمكن التوصل الى بعض النتائج المنهجية الهامة ذات الدلالة والتي تبعاً لها عدلت خطة البحث وأدوات جمع بياناته .

المنهج المترابط : Interdisciplinary Method

يمكن تعريف البحث الاجتماعي عموماً بأنه عملية استقصاء تهدف الى دراسة وتحليل وفهم السلوك الانساني في المحيط الاجتماعي . والسلوك الانساني يتشكل وتتعدد مظاهره تبعاً للكثير من العوامل المترابطة التي تندرج تحت الكثير من العلوم الانسانية والطبيعية . وقد اتخذت الدراسات التي أجريت في مجال هذه العلوم - والتي تهدف الى فهم السلوك الانساني - خطأ واضحاً يميل الى التخصص في البحث والالتزام بالاطر المرجعية لهذه العلوم والنظر الى السلوك الانساني من زاوية هذه الاطر فقط . وقد أدى ذلك الى التعمق في المجالات التخصصية مما أضعف نتائج هذه الدراسات لبعدها عن النظرة الكلية لفهم السلوك الانساني ، وعدم الاهتمام بعلاقة العلوم وترباطها ، وأنها كلها تلتقى عند مركز واحد وهو الانسان وسلوكه الاجتماعي .

ولا شك أن تطور العلوم عامة يلزمه تطور البحث العلمي ، فكلاهما مكمل للآخر ان لم يكن البحث العلمي هو الباعث للعلوم عامة . والدارس لتطور العلوم الانسانية يلاحظ بلا عناء انبثاقها من الفلسفة أساساً ، ثم ظهورها في شكل علوم منفصلة لها كيانات ونظرياتها المختلفة . وازدادت الخطوط الفاصلة بين هذه العلوم وضوحاً في مطلع هذا القرن . وان كانت هذه الخطوط الفاصلة قد أفادت هذه العلوم كثيراً في زيادة التعمق في مجالاتها ، الا أنها باعدت بينها وبين الهدف العام الذي تصبو اليه . ففي الاندفاع نحو التخصص المتعمق ضاعت معالم الاطار المرجعي العام الذي

يجب أن يدرس من خلاله السلوك الانساني . كما ظهرت فجوات كثيرة بين العلوم بعضها وبعض مما أدى الى ظهور الكثير من العلوم التي تربط بين أكثر من علم واحد مثل علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التربوي والأنثروبولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الاجتماعية . . الخ . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على الشعور بترايط العلوم الانسانية جميعها وصعوبة تفسير السلوك الانساني من خلال زاوية تخصصية ضيقة . كما يدل أيضا على اتجاه ترايط هذه العلوم ببعضها البعض وأن الانفصال الذي حدث بينها كان انفصالا واهييا أفاد فقط في زيادة التعمق في مجالاتها وتوضيح معالمها وجوانبها .

ويعتبر المنهج المترايط امتدادا طبيعيا لهذا الاتجاه ، فالمنهج المترايط يقوم أساسا على مبدأ النظرة الكلية للسلوك الانساني في المحيط الاجتماعي وفي سبيل تحقيق ذلك يسعى الى ربط العلوم المختلفة التي تؤثر على سلوك الانسان وتشكل أنماطه المتعددة .

ويعتبر بارسونز وكلوكهون وثومسون من انصار مدرسة المنهج المترايط والمؤمنين بها . فهم يتفقون جميعا في أن طبيعة السلوك الانساني المترايطة لا يمكن أن تدرس أو تفهم الا بعبور الحدود والفواصل المختلفة التي تقوم بين العلوم الانسانية .

وقد أمكن من خلال اجزاء المرحلة التمهيدية اختبار تطبيق هذا المنهج ، واتضح للهيئة الاستشارية للبحث فائدة هذا المنهج لأسباب متعددة .

١ - أن الدول النامية ، التي تهدف الى دفع عجلة التطور والتقدم بأقصى سرعتها ، يجب أن تشكل فلسفة خاصة بمناهج بحوثها تتفق وظروفها الثقافية والمادية . ولذلك فان البحوث المتخصصة في مجال دراسة السلوك الانساني يجب أن تسبقها بحوث مترابطة متعددة توضح طبيعة هذا السلوك وحجم المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية والتربوية والصحية التي تعينها هذه الدول . والجمهورية العربية المتحدة وهي في مرحلة انطلاقها يجب أن ترتبط فلسفة بحوثها العلمية بواقع نهضتها . ويعتبر المنهج المترايط وسيلة فعالة لتوجيه البحث العلمي توجيها صحيحا لتحقيق نتائج فعالة تساعد على دفع عجلة السلوك الانساني .

٢ - أن المنهج المترايط يفيد كثيرا في تقريب وجهات النظر المتعددة التي تفسر السلوك الانساني وأنماطه . هذا بالإضافة الى توضيح الارتباطات والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المتعددة التي تؤثر على السلوك الانساني .

٣ - أن المنهج المترابط يفيد في جمع قدر كبير من البيانات الأساسية التي تفيد كثيرا في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية ، كما تعطى صورة كاملة واضحة عن مجتمع الدراسة .

كما اتضح للهيئة بعض الصعوبات الخاصة بتطبيق هذا المنهج يمكن ايجازها فيما يلي :

١ - يحتاج تطبيق المنهج المترابط تدريباً علمياً للباحثين في جميع المجالات موضوع الدراسة وفهما دقيقاً للمنهج ذاته . . كما يتطلب أيضاً اتفاق الباحثين على الإطار المرجعي العام للبيانات .

٢ - يحتاج تطبيق هذا المنهج أيضاً إلى دقة بالغة في تحديد العوامل والمتغيرات والمعايير التي تستخدم في تحليل وتفسير البيانات ، كذا تحديد الارتباطات المختلفة للمتغيرات سواء بالنسبة للتخصص الواحد وبين التخصصات بعضها البعض .

هذا وقد ازدادت الهيئة خبرة بهذا المنهج أثناء اختباريه كما اعتبرت المرحلة التمهيدية فترة لتدريب الباحثين من جميع التخصصات على هذا المنهج .

أدوات جمع البيانات :

حددت الهيئة الاستشارية أدوات جمع البيانات كما سبق وأوضحنا ، وتشمل استمارات اجتماعية وطبية واختبارات نفسية وتربوية . وقد هدفت المرحلة التمهيدية لاختبار أدوات جمع البيانات ولذلك عقدت الهيئة عدة اجتماعات ناقشت فيها أدوات جمع المعلومات وما أسفرت عنه تجربتها كما أدخلت الكثير من التعديلات عليها .

واتضح خلال هذه الاجتماعات بعض القصور في الاستمارات الاجتماعية فقد لوحظ أن الاختبارات الطبية والنفسية شملت جميع أفراد مجتمع العينة في حين أن الاستمارات الاجتماعية كانت قاصرة على رب وربة الأسرة فقط . لذلك قررت الهيئة استكمال هذا النقص بعمل استمارات للأبناء ما بين ١٢ و ١٨ سنة .

كما اتضح صعوبة استخدام الوسائل الانثروبولوجية في جمع البيانات وذلك لأسباب عدة أهمها عدم توفر الباحثين المدربين على استخدام هذه الوسائل (الملاحظة البسيطة أو المنظمة بالمشاركة وبدون مشاركة) . وقد استقر رأى اللجنة الاجتماعية على إضافة بعض الأسئلة التي تتعلق بانطباعات الباحث التي يمكن تكوينها عن طريق الملاحظة كذا قررت دراسة بعض الأسر دراسة وافية متعمقة بعد الانتهاء من جمع البيانات عن جميع أسر العينة .

وقد قامت كل لجنة من اللجان بمراجعة استثماراتها ، ثم عرضت الاستثمارات جميعا على الهيئة لاقرارها . وقد ظهر أثناء مناقشة الاستثمارات في صورتها النهائية رأيان ينادى الأول باستبعاد جميع الأسئلة المكررة من الاستثمارات المختلفة وينادى الثانى بتأكيد ضرورة الإبقاء عليها اذ أنها تساعد على الوقوف على مدى صحة اجابات المفحوصين . واستقر رأى الهيئة على الإبقاء على الأسئلة المكررة .

تحليل وتفسير البيانات :

جابهت الهيئة الكثير من الصعوبات أثناء اجراء عمليات التحليل والتفسير . فقد قام كل فريق باجراء تحليل لبياناته فقط ، ثم اجتمعت الهيئة وقررت تحديد عوامل معينة محددة يمكن على أساسها تحليل البيانات فى جميع التخصصات وحددت الهيئة العوامل الآتية كأساس لتحليل البيانات .

- ١ - حالة السكن .
- ٢ - المستوى الاقتصادى .
- ٣ - المستوى الثقافى .
- ٤ - عدد أفراد الأسرة .

ونظرا لتفريغ البيانات يدويا كان من الصعب معاملة البيانات احصائيا . ولذلك استقر رأى الهيئة على اغفال جانب التحليل الاحصائى للبيانات ، ويكتفى بعرضها فقط وتفسيرها فى هذه المرحلة ، حيث أن الهدف الرئيسى للبحث كان اختبار منهج البحث وادوات جمع البيانات فقط على أن تقوم الهيئة بتحديد اطار واضح لخطة التحليل الاحصائى للبيانات على أن تشمل جانبين هامين (أولا) المتغيرات المختلفة فى التخصص الواحد والتي يمكن الكشف عن العلاقات بينها . (ثانيا) المتغيرات المختلفة بين التخصصات التى تكشف عن العلاقات بينها .

المرحلة النهائية للبحث :

بعد انتهاء الهيئة الاستشارية من تقييم المرحلة التمهيدية قامت بتحديد عينة البحث (٦٠٠ أسرة) بمعاونة مصلحة التعبئة العامة والاحصاء وبدأت فى تنفيذ المرحلة فى نوفمبر ١٩٦٣ .

اقرأ في العدد القادم

من البحوث والدراسات

العلاقة بين المستوى الاقتصادي ،
الاجتماعى للوالدين وبين طموحهم فيما
يختص بمستقبل أطفالهم .
للدكتور م. عماد الدين اسماعيل

التنمية الاقتصادية والتغير
الاجتماعى فى افريقيا . مثال من
السودان : مشروع الزاندى
للدكتور احمد أبو زيد

دراسة كمية لاختبار بقع الحبر
« الرورشاخ » على عينة من طالبات
كلية المعلمات
للدكتور عماد الدين سلطان

نتائج بحث التليفزيون العربى
للدكتور محسن عبد الحميد

الرموز العربية لتقديرات الرورشاخ
للدكتور سعد جلال

من البحوث الجارية بالمركز

بحث الاسكان الريفى

هذا بالاضافة الى الاخبار العلمية ، والمؤتمرات ، وعرض لأحدث
المؤلفات العلمية فى ميادين العلوم الاجتماعية

أثر الإصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية الأخرى على الذكاء والمستوى التحصيلي لتلاميذ المرحلة الأولى

للدكتور سعد جلال

(١)

مشكلة البحث وخطة الدراسة

مشكلة البحث والفرض منه ، فروض البحث ،
البحوث السابقة ، المجال الجغرافي للدراسة ، المجال
البشرى ، المجال الزمنى ، التمهيد للمشروع ، خطة
البحث ، الفحص الطبى ، الاستمارة الاجتماعية ،
الاختبارات التحصيلية والاختبار العقلى ، جمع
المعلومات ، تفريغ البيانات .

مشكلة البحث والفرض منه :

فى صيف عام ١٩٦٢ تقدم معهد الأبحاث لطب المناطق الحارة التابع
لوزارة الصحة العمومية برغبته فى القيام ببحث لبيان مدى انتشار الإصابة
بالبلهارسيا ، وأثر الإصابة بها على الذكاء ، على أن يجرى البحث فى قرية
وراق الحضر التابعة لمركز إمبابة بمحافظة الجيزة . فتكونت هيئة للبحث
يمثل معهد الأبحاث فيها الدكتور أحمد عبد الله مدير عام المعهد والدكتور
بدران الإخصائى به ، ويمثل المركز فيها الدكتور سعد جلال الخبير الأول
بالمركز ورئيس وحدة البحوث النفسية والتربوية ويشرف على البحث *

وتبلورت المناقشات فى الاجتماعات الأولى للهيئة فى أنه بدلا من الاقتصار
على بحث أثر البلهارسيا على الذكاء تمتد الدراسة فتشمل أثر الأمراض
الطفيلية بما فى ذلك البلهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى
لتلاميذ المرحلة الأولى . وبذا تكون الدراسة أعم وأشمل .

والخطة المبدئية التى تم الاتفاق عليها هى الفحص الطبى الشامل لعينة
من تلاميذ المرحلة الأولى ببلدة وراق الحضر ثم مقارنة مجموعة من التلاميذ
المصابين بالأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا بغيرهم من التلاميذ غير
المصابين فى القدرة العقلية والتحصيل المدرسى .

* كان من ضمن هيئة البحث الأستاذ صلاح الدين محمد المفتش بإدارة رعاية الشباب
بوزارة التعليم والأساتذة محمد عبد الوهاب منصور ومحمد هاشم داود ، ومحمد اسماعيل
القوصى من رؤساء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بالقاهرة والجيزة .

ولما كانت الإصابة بالبلهارسيا قد تؤدي بصاحبها الى المرض بالأنيميا وقد يكون للأنيميا أثر في التحصيل ، فقد رُئى أن تتم مقارنة مجموعة من المصابين بالبلهارسيا والمرضى بالأنيميا بمجموعة من غير المصابين ويعانون من الأنيميا أيضا ، ثم المقارنة بين أفراد هاتين المجموعتين والمصابين بالبلهارسيا وغير المصابين بها ممن لا يعانون من الأنيميا .

وجملة القول أن الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الاجابة عليها هي :

- ١ - ما مدى انتشار الأمراض الطفيلية وبخاصة البلهارسيا والانكلستوما والديدان المعوية بين تلاميذ المرحلة الأولى في بلدة وراق الحضر .
- ٢ - ما أثر هذه الأمراض الطفيلية وبخاصة البلهارسيا على المستوى التحصيلي والقدرة العقلية للتلاميذ .
- ٣ - اذا لم يكن للبلهارسيا أثر مباشر على التحصيل والقدرة العقلية ، فهل لما تسببه البلهارسيا من أنيميا أثر على القدرة العقلية والتحصيل المدرسي .

فروض البحث :

وفي ضوء الأسئلة السابقة ، كانت فروض البحث كالاتي :

- ١ - لما كان مشروع تطهير قنوات المنطقة قد تم في سنة ١٩٥٤ ، وانخفضت في أثره نسبة الإصابة بالبلهارسيا بين تلاميذ المنطقة ، ثم أخذت في الارتفاع بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٩ ، فمن المتوقع اطراد نسبة الزيادة حتى تصل الى معدلها في المنطقة وقبل عملية التطهير .
- ٢ - عدم وجود أثر مباشر للبلهارسيا على الذكاء والتحصيل ، وذلك لأنه اذا كان لها اثر فهذا قد يكون عن طريق ما تؤدي اليه من مضاعفات جسمانية . ولما كانت المضاعفات الجسمانية لا تظهر الا بطول مدة الإصابة وحدتها ، ونظرا لأن السن التي تم اختيار العينة منها لا تسمح بالتأكد من طول مدة الإصابة والحدة ، لن تكون للمضاعفات الجسمانية أثر في هذه السن .
- ٣ - من المضاعفات التي تم توقعها ، والتي رُئى أنه يمكن الكشف عنها ، هي الإصابة بالأنيميا نتيجة للمرض بالبلهارسيا ، لذا نتوقع أنه اذا كان للبلهارسيا أى أثر على القدرة العقلية والتحصيل ، فقد يكون هذا الأثر نتيجة للأنيميا الناشئة عن البلهارسيا .
- ٤ - لما كانت الأمراض عامة يقل توافرها كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، فاننا نتوقع أن المصابين بالبلهارسيا سيكونون أقل في المستوى الاجتماعي والتحصيل من غير المصابين منهم .

البحوث السابقة :

ليس من المعروف تماما أثر المرض بالبلهارسيا على الذكاء والقدرة على التحصيل . وقد أثار الدكتور خليل عبد الخالق عام ١٩٥٢ هذا الموضوع وطالب باستعمال اختبارات الذكاء لمعرفة تأثير الأمراض الطفيلية على قدرة تلاميذ المدارس على التحصيل .

وفي عام ١٩٥٩ درس كيرشو وزملاؤه Kershew etal تأثير الاصابة التجريبية على ذكاء الحيوانات ، وقد وجدوا أن الاصابة الخفيفة بالبلهارسيا تعوق عملية التعلم . وقد قدروا عدد الأخطاء التي ترتكبها الفئران البيضاء في العثور على طريق معقد للوصول الى غذائها ووجدوها تفوق في عددها في الفئران المصابة عن عددها في الفئران غير المصابة . كما أثبتوا بعد ذلك أن الاصابة وان عاقت عملية التعلم فإنها لا تؤثر في المعلومات التي حصلت فعلا ولا تعوق تذكرها .

وأثبت هؤلاء الباحثون أن هذه الأخطاء في الوصول ليست ناشئة عن نقص في القدرة العضلية الجسمية .

وقام الدكتور أحمد عبد الله وعماد اسماعيل وأحمد بدران عام ١٩٦٠ ببحث أولى التقدير مستوى الذكاء باستعمال مقياس وكسلر بلفيو معديلا بما يلائم البيئة المصرية وقد وجدوا انخفاضا في مستوى ذكاء فريق مصاب بالبلهارسيا (خالين من مضاعفاتها) بالمقارنة بفريق مماثل غير مصابين بها وقرروا أن هذا الانخفاض كان انخفاضا عاما ولا يمكن ارجاعه الى نقص في ناحية معينة من نواحي القدرة العقلية والذكائية .

المجال الجغرافي للدراسة :

وقع اختيار معهد الأبحاث على قرية وراق الحضر بالذات لما له من جهود سابقة في المنطقة . اذ قامت اللجنة المصرية الأمريكية المشتركة لشئون الصحة العامة باختيار هذه المنطقة في عام ١٩٥٤ لتنفيذ مشروع مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة . وكانت المنطقة التي شملها المشروع تضم قرية وراق الحضر وسبع قرى أخرى هي وراق العرب وميت عقبة ، وبشتيل ، وجزيرة محمد ، وطناش ، وسقيل ، والقراطين . وتحتوي هذه المنطقة على شبكة مائية من الري والصرف يبلغ طولها حوالي ٢٠٠ ك . م وتبلغ مساحتها ٨٨٧٨ فدانا .

وكان الغرض الأساسي لهذا المشروع هو تجربة مادة الصوديوم بتناكلور فينيت لأول مرة في مصر وذلك لمعرفة صلاحيتها كمبيد قاتل للقواقع تحت تأثير العوامل الطبيعية في مصر وذلك بعد أن ثبت نجاح هذه

المادة في قتل القواقع في عدة بلاد أخرى . وكذلك اثبات امكان انخفاض نسبة الاصابة بالبلهارسيا بين الاهالى اذا استعملت طرق المقاومة وحدها دون العلاج .

وترجع اسباب اختيار هذه المنطقة لذلك المشروع الى :

١ - وجود نوعى القواقع الناقلة للبلهارسيا بكثرة وهما قوقع البايوملاريا الكسندرينا الناقل للبلهارسيا المعوية ، وقوقع البولينس ترنكاتس الناقل للبلهارسيا البولية .

٢ - انتشار البلهارسيا البولية بين سكان هذه المنطقة ، اذ بلغت نسبة الاصابة بالبلهارسيا البولية بين تلاميذ المدارس التى فى منطقة المشروع ٤٠ ٪ ، والبلهارسيا المعوية ٥ ٪ ، وذلك فى الفحص المبدئى الذى تم خلال عام ١٩٥٣ .

وقد لوحظ انه بعد تنفيذ المشروع استمر الانخفاض التدريجى فى نسبة الاصابة بين التلاميذ بالبلهارسيا بنوعيتها سنة بعد أخرى كما هو مبين بالجدول رقم (١) حتى عام ١٩٥٨

جدول رقم (١)

يبين نسبة الاصابة بالبلهارسيا بين تلاميذ منطقة وراق الحضر فى الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٨

السنة	البلهارسيا البولية		البلهارسيا المعوية	
	مجموع من فحصوا	الايجابى النسبة	مجموع من فحصوا	الايجابى النسبة
١٩٥٣	١٤٤٧	٥٨٢	١٤٣٧	٧٢
١٩٥٤	٢٥٨٢	٩٨٩	٢٤٩٦	١١٠
١٩٥٥	٢٧٤٦	٨٨٤	٢٦٥٧	٧٩
١٩٥٦	٢٧٥٠	٧١٣	٢٦٦٩	٥٢
١٩٥٧	٢٤٨٦	٥٨٩	٢٣٥٦	٤٣
١٩٥٨	٢٧١٩	٥٩٨	٣٠٥١	٣١

ثم لوحظ ارتفاع طفيف فى نسبة الاصابة خلال عام ١٩٥٩ ، وبرر ذلك بهجرة الاهالى الى هذه المنطقة بعد أن تحولت الى منطقة صناعية ، والى بناء المساكن الشعبية ، وبرر كذلك بأن صفر حجم المساحة المخصصة للمشروع تؤدى حتما الى احتمال اصابة الاهالى بالبلهارسيا من المجارى المائية الملاصقة للمشروع والشديدة الاصابة بالقواقع بالرغم من خلو منطقة المشروع منها .

لم يفحص تلاميذ المنطقة بعد ذلك وبدأت أهمية فحصهم لمعرفة المدى الذى وصلت اليه الاصابة فيما بينهم . وكان هذا أحد أهداف هذه الدراسة . ووقع الاختيار على بلدة وراق الحضر من بين القرى التى كان يشملها المشروع لوجود مدرستين بها تعملان فى فترة واحدة ، وقد فضلت على قرية وراق العرب التى توجد بها مدرستان أيضا بيد انهما تعملان فى فترة صباحية وفترة مسائية ، وقد رُئى أن توزيع التلاميذ على فترتين قد يؤدي الى تحيز فى اختيار العينة مما قد يؤثر فى النتائج التى يتم التوصل اليها لاختلاف ظروف تلاميذ الفترة الاولى عن ظروف تلاميذ الفترة الثانية المسائية ، لذا رُئى اختيار مدرستى وراق الحضر كمصدر للعينة التى سيجرى عليها البحث .

المجال البشرى :

وتقصد بالمجال البشرى هنا العينة التى سيجرى عليها البحث — وقد استقر الرأى على أن تؤخذ العينة من تلاميذ مدارس البلدة ، اذ أن المدارس بصفة عامة تعتبر نقطا للتجمع يمكن اتخاذها مصادر لعينات ممثلة لبيئة البيئة ، ولأن الجهود السابقة لمعهد الأبحاث كانت على تلاميذ المدارس . ولما كانت القرية لا يوجد بها الا مدرستان من مدارس المرحلة الاولى فقد حتمت الضرورة القيام بالبحث على عينة من تلاميذ هاتين المدرستين .

ولما كان من المرجح أن نسبة الاصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك لازدياد فرص تعرض الطفل للاصابة كلما نما وتحرر من البيئة المنزلية، فقد استقر الرأى على اختيار العينة من بين تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس فقط أى الذين تقع أعمارهم ما بين ٩ ، ١٢ سنة ، اذ أن تلاميذ الصفوف الاولى وهم الذين تقع أعمارهم ما بين السادسة والتاسعة تقل فرص تعرضهم للاصابة عن هم أكبر منهم سنا .

ومما حتم ضرورة اختيار العينة من الصفوف الدراسية المتقدمة عدم وجود اختبارات جمعية مقننة على مستوى الدولة لتلاميذ المرحلة الاولى من سن ٦ سنوات الى سن ٨ سنوات ، اذ يحتاج من هم فى هذه السن الى اختبارات لا تتطلب القراءة أو اجادة اللغة .

ولما كان المشرف على البحث قد سبق له تطبيق اختبارات لقياس القدرة العقلية والتحصيل المدرسى على عينة ممثلة لتلاميذ المرحلة الاولى فى مدينة الاسكندرية سنة ١٩٦١ وهى أصلا من تقنين وزارة التربية والتعليم والهيئة المصرية الامريكية المشتركة للتعليم ، وتوجد لهذه الاختبارات معاييرها كما أن لها درجات ثباتها ودرجات صدقها فقد رُئى استخدام هذه الاختبارات فى هذا البحث لأنها خاصة بالأعمار الزمنية التى تم الاتفاق على اجراء البحث

عليها - وقد رُئي أن تشمل الدراسة جميع التلاميذ في المدرستين في الصفوف ٦ ، ٥ ، ٤ .

وقد رُئي الاقتصار على عينات من هذه الصفوف بالذات لتوقف هذه الاختبارات على القدرة على القراءة . إذ من المسلم به أن التلميذ الذي يكون في مستوى عقلي متوسط يتمكن من إجادة القراءة نسبيا إذا ما وصل إلى هذه المرحلة اللهم إلا إذا تدخلت عوامل أخرى . كما أن هناك احتمالا كبيرا في أن التلميذ الذي يتخلف في تحصيل القراءة في التاسعة أو العاشرة يكون لمستواه العقلي أثر في تخلفه . وبالتالي يحدد الاختبار اللغوي مستواه بالنسبة لزملائه .

الجدال الزمني :

وضعت خطة البحث في صيف عام ١٩٦١ على أن يتم البدء في تنفيذها في شهر أكتوبر عند بدء الدراسة . وقد استغرق البحث طيلة العام الدراسي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ وانتهى في يولية عام ١٩٦٣ ، إذ جمعت مادة البحث في الفترة ما بين شهري يناير ومارس وتم تناولها إحصائيا في الفترة ما بين شهري أبريل ويونيه ، وأعد هذا التقرير في شهر يوليه .

التمهيد للمشروع :

لما كان البحث سيجرى على تلاميذ للمدارس كان لابد من استئذان مديرية الجيزة التعليمية التي تتبع لها مدارس وراق الحضر في إجراء البحث . وقد وافقت المديرية على إجراء البحث وقدمت معاونتها التامة عن طريق المدير المساعد للتعليم الابتدائي ومفتش القسم في وراق الحضر ، وناظرة وناظر المدرستين والمعلمات والمعلمين فيهما .

ولما كانت خطة البحث قد تضمنت دراسة أفراد العينة من الناحية الاجتماعية بالإضافة إلى تطبيق الاختبارات العقلية والتحصيلية رأت هيئة البحث أن تضم إليها مندوبا من إدارة رعاية الشباب وعددا من الإخصائيين الاجتماعيين ممن أتموا برنامج التوجيه النفسي والإرشاد بكلية التربية ويعملون بمكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية لصلتهم بالمدارس ، ولأساس موضوع البحث بنشاطهم في المكاتب ولتدريبهم على إعطاء الاختبارات ، فتم انتداب ثلاثة عشر إخصائيا وإخصائية منهم للقيام بالبحوث الميدانية وتطبيق الاختبارات بعد تدريبهم التدريب الكافي على ما سيعهد إليهم القيام به .

نطة البحث :

(أ) تقرر كما سبق الذكر اتخاذ كل تلاميذ وتلميذات الصفوف الرابع والخامس والسادس بمدرستى وراق الحضر كعينة للبحث على أن يقوم معهد الأبحاث بفحصهم اكلينيكيًا لتقسيمهم الى مجموعتين احدهما سليمة ضابطة خالية من الأمراض الطفيلية ، والثانية مصابة بأى من الأمراض الطفيلية ، ويحدد المرضى بالانيميا سواء فى المجموعة السليمة أو المجموعة المصابة على أساس بيان درجة الهيموجليين بالدم .

(ب) تصمم استمارة بحث اجتماعى تضم البيانات الضرورية عن كل تلميذ وتلميذة فى العينة .

(جـ) تطبق اختبارات جمعية لقياس التحصيل المدرسى فى اللغة العربية (فهم القراءة) واللغة العربية (الاستعمال اللغوى) ، وفى الحساب (عمليات) ، وفى الحساب (مسائل) واختبار للقدرة العقلية على أن تتم مقارنة المجموعة السليمة الضابطة ، والمجموعة المصابة فيما تتضمنه الاستمارة الاجتماعية وفى نتائج هذه الاختبارات . كما تقارن كل فئة من الفئات المصابة بمرض طفيلى معين بالمجموعة السليمة الضابطة ، ثم تتم المقارنات بين المجموعات المصابة بالانيميا .

(أ) الفحص الطبى :

تقرر أن يفحص التلميذات والتلاميذ فحصا شاملا يشمل فحص القلب اكلينيكيًا ، وفحص الرئتين ، والبطن مع الاهتمام خاصة بحالة السكبد والطحال ، والكشف عن وجود أى تضخم بها (اذ ينشأ هذا عن الإصابة بالبلهارسيا) على أن يشمل الفحص أيضا سلامة الجهاز العصبى المركزى اكلينيكيًا ، وتسجيل أية ملاحظات يراها الطبيب الفاحص مثل وجود تضخم فى الفدة الدرقية أو وجود علامات ظاهرة لاضطراب **الفدة** الصماء أو وجود طفح جلدى ... الخ .

كما تقرر ان يتبع الفحص الاكلينيكي فحص معملى يشمل فحص البول فحصا كاملا للكشف وعن وجود بويضات البلهارسيا على الخصوص ، وفحص البراز بطريقة التعويم والترسيب ، وكذا فحص الدم لبيان كمية الهيموجلوين فيه .

(ب) الاستمارة الاجتماعية :

صممت استمارة اجتماعية تكشف عما يأتى بالنسبة لكل تلميذ :
١ - بيانات أولية : وتشمل الاسم ، والصف ، وتاريخ الميلاد ، ومحل الميلاد ،

٢ - بيانات عن الأب أو ولى الأمر ومستواه التعليمى ، ومهنته ، ودخله الشهرى .

٣ - بيانات عن تكوين الأسرة من حيث عدد أفرادها ، وصلتهم بالطفل ومستواهم التعليمى ، ومركز الطفل فى الأسرة ، والحالة المدنية للآباء .

٤ - التاريخ الدراسى للتلميذ ، وخاصة رأى رائد الفصل فى تحصيله العلمى وفى ذكاء التلميذ ، ومدى مواظبة التلميذ على الدراسة .

٥ - المسكن فيما اذا كان ملكا أو ايجارا ، مستقلا أو مشتركا ، مضاء بالكهرباء أو الغاز ، وتجرى فيه مياه الشرب أم لا .

(ج) الاختبارات التحصيلية والاختبار العقلى :

١ - اختبار اللغة العربية (فهم القراءة) .

يهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على فهم القراءة ، وهو يتكون من ٢٥ عنصرا كل عنصر فيها عبارة عن فقرة تقرر حقيقة أو بعض الحقائق يتلوها سؤال أو عدة أسئلة - وعلى التلميذ أن يختار الاجابة الصحيحة للسؤال من عدة اجابات من أمثلة ذلك :

لها جناحان لا تطير بهما ، نأكل لحمها وبيضها . واذا رقدت على البيض مدة خرجت منه أفراخ صغيرة . . ما هى ؟

الأرنب ، العصفورة ، الدجاجة . وعلى التلميذ أن يضع علامة أمام الدجاجة وهى الاجابة الصحيحة .

وتتدرج الاسئلة فى الصعوبة من حيث زيادة طول الفقرات وتعدد الاسئلة عليها وهى كلها من نوع الاسئلة المألوفة فى اختبارات اللغات التى تسمى بأسئلة الفهم .

والزمن المحدد للاجابة على هذا الاختبار هو ٢٥ دقيقة + ٢٠ دقيقة للتعليمات .

٢ - اختبار اللغة العربية (الاستعمال اللغوى)

ويهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على الاستعمال اللغوى والقواعد النحوية ، لذا تنصب الاسئلة فيه على استعمال الضمائر وأسماء الإشارة والمنادى وما اليها ، كما ينصب على نواحي الاعراب المختلفة . ويتكون الاختبار من ٥٥ عنصرا منتظمة فى اثنى عشر سؤالا . من عينة هذه الاسئلة :

كل جملة من الجمل الآتية يلزمها اضافة كلمة قبلها من الست كلمات الآتية :

ضع علامة (x) تحت الكلمة المناسبة ؟

أنا أنت نحن هو هي هم

لا يلعب معنا
يلعبون معنا
تلعب مع أصحابها
تلعب مع أصحابنا
أريد أن أقابلك
طلبت منى ذلك

والزمن المحدد للإجابة على هذا الاختبار ٥٠ دقيقة + ١٥ دقيقة لالقاء التعليمات .

٣ - الحساب (المسائل)

والمقصود من هذا الاختبار هو بيان القدرة على حل المسائل الحسابية ويتكون من ٥٠ مسألة من المسائل الحسابية التي تتطلب القيام بعمليات جمع وضرب وقسمة بسيطة كذا استخدام الكسور والموازين والمكاييل وما إليها ومن أمثلة هذه المسائل . اشترى محمد ٦ كراسيات واشترى محمود ١٣ واشترى مصطفى ١٥ فكم عدد الكراسيات التي اشترها الثلاثة ؟ وعلى التلميذ أن يكتب الإجابة في مساحة مخصصة لذلك أمام السؤال .

والزمن المحدد لهذا الاختبار هو ٥٠ دقيقة + ١٥ دقيقة لالقاء التعليمات .

٤ - اختبار الحساب (العمليات)

ويهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على اجراء العمليات الحسابية ويتكون من ٢٠ عملية من عمليات الجمع والضرب والقسمة التي تشمل الأرقام الصحيحة والكسور .

والزمن المخصص للإجابة هو ٥٠ دقيقة + ١٥ دقيقة للتعليمات . وهذا الاختبار وسابقه ترجمة لاختبارين من اختبارات جامعة ستانفورد للتحصيل وقد قام بترجمتها قسم البحوث التربوية بالهيئة المصرية المشتركة للتعليم سنة ١٩٥٦ .

٥ - اختبار القدرة العقلية :

وهذا الاختبار من نوع اختبارات القدرة العقلية العامة الجمعية .

ويتكون من ٥٠ سؤالاً . وعلى التلميذ أن يختار الاجابة الصحيحة على كل سؤال من خمس اجابات مكتوبة امامه وعليه أن يضع علامة (x) في دائرة من خمس دوائر يدل رقمها على الاجابة الصحيحة وتتضمن الأسئلة مسائل حسابية ومسائل على العلاقات المساحية والمعلومات العامة والمتواليات العددية واللغة وما اليها .

والزمن المخصص للاجابة على هذا الاختبار هو ٥٠ دقيقة + ١٥ دقيقة للتعليمات .

ويلاحظ أن التعليمات في كل هذه الاختبارات تتضمن تدريب التلميذ قبل الاجابة على أسئلة مشابهة لمحتويات الاختبارات .

وتتراوح معاملات ثبات هذه الاختبارات ما بين ٠.٨٤ ، ٠.٩٠ . باستخراجها من درجات ١٠٠ تلميذ وتلميذة تم اختيارهم من عينة بحث مدينة الاسكندرية في عام ١٩٦١ البالغ عددها ٥٠٠ بالطريقة العشوائية المنظمة اذ أعطيت درجات سلسلة لورقات الاجابة مبتدئين بتلاميذ الصف الرابع وتنتهى بتلاميذ الصف السادس بعد ترتيبهم تبعا للحروف الأبجدية للأسماء ثم استخراج ورقات الاجابة التى تقبل أرقامها المسلسلة القسمة على خمسة ، فتجمعت بهذا الشكل مائة درجة على كل من هذه الاختبارات .

ولما كانت لدينا صورة واحدة من كل هذه الاختبارات لم يكن هناك بد من استخراج درجات الثبات بإيجاد معامل الارتباط بين نصفي كل اختبار . ولما كانت الأسئلة في كل اختبار مرتبة تبعا للصعوبة ، ولما كان هناك احتمال آخر في أن التلاميذ قد أعطوا اهتماما للأسئلة المتقدمة على الأسئلة المتأخرة نظرا لعدم تعودهم على مثل هذا النوع من الاختبارات وعدم قدرة التلميذ في هذه السن على توزيع الوقت المخصص للاجابة على كل الأسئلة تقرر استخراج درجة الثبات بإيجاد معامل الارتباط بين الأسئلة الفردية والأسئلة الزوجية وقد استغلت معادلة جطمان في ذلك .

وتتطلب هذه المعادلة استخراج درجة معامل الانحراف للمدرجات الفردية ومعامل الانحراف للمدرجات الزوجية واستخراج معامل الانحراف للدرجات الكلية ثم التعويض في المعادلة التالية :

$$r = 1 - \frac{(\text{معامل الانحراف للدرجات الفردية})^2 + (\text{معامل الانحراف للدرجات الزوجية})^2}{2}$$

(معامل الانحراف للدرجات الكلية)

جمع المعلومات :

١ - حصلت هيئة البحث من المدرستين على كشوف بأسماء التلاميذ والتلميذات فيهما والصفوف الرابعة والخامسة والسادسة . وبين الجدول التالي عدد التلاميذ المقيدين بهذه الصفوف من واقع سجلات المدرسة والذين يمثلون العينة الأصلية التى بدأ بها البحث .

جدول رقم (٢)

يبين عدد تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس بالمدرستين

السنة	السنة	السنة	الجملة
الرابعة	الخامسة	السادسة	
١٠٠	٤٨	٥١	١٩٩
٥٢	٨٦	٥٥	١٩٣
١٥٢	١٣٤	١٠٦	٣٩٢

وقام كل إحصائي من إحصائي مكاتب الخدمة الاجتماعية بملء حوالى ٣٠ استمارة لثلاثين تلميذا وتلميذة من أفراد هذه العينة خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٣ ، وكانت مصادر المعلومات لملء الاستمارات هى السجلات المدرسية ورائد الفصل ، ووالد التلميذ أو والدته أو ولى أمره . ومما تجدر الإشارة اليه هنا أنه قد وجد فى المدرستين سجل واف لكل تلميذ قلما يوجد مثيل له فى كثير من المدارس .

٢ - وطبقت الاختبارات على أفراد العينة فى مدرسة البنات المشتركة فى أيام ٣٠ ، ٣١ مارس وأول إبريل سنة ١٩٦٣ كما طبقت على أفراد العينة فى مدرسة البنين المشتركة فى أيام ٦ ، ٧ ، ٨ من شهر إبريل سنة ١٩٦٣ .

وقد وزع التلاميذ فى كل مدرسة على لجان روعى الا يزيد عدد التلاميذ فى اللجنة الواحدة زيادة تحول دون انتظام سير الاختبارات . لذا كانت الاعداد فى اللجان تتراوح ما بين ٢٠ ، ٢٥ تلميذا أو تلميذة وقد روعى أن يجلس كل طفل على مقعد منفرد حتى لا تكون هناك محاولة لتطلع التلاميذ الى أوراق بعضهم بعض . وأشرف على ادارة الاختبارات فى كل لجنة إحصائي اجتماعى يساعده طالب أو طالبة من طلبة بكالوريوس معهندى الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ممن كانوا يقومون بالتمرين فى مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية . وقد عقدت معهم عدة اجتماعات قبل الاستعانة بهم لتدريبهم على المهمة الموكولة اليهم . واقتصرت مهمتهم على توزيع الاختبارات والاقلام والاجابة على استفسارات التلاميذ وذلك فى المرحلة التمهيذية فقط قبل بدء التلاميذ فى الاجابة على الاختبارات ثم جمع الاختبارات والاقلام بعد انتهاء الزمن المحدد .

وقد وضع جدول لسير الاختبارات كما يلي :

اليوم الاول : اللغة العربية (فهم القراءة)	الزمن ٢٥ دقيقة
الحساب (عمليات)	الزمن ٤٥ دقيقة
اليوم الثانى : لغة عربية (استعمال لغة)	الزمن ٤٥ دقيقة
حساب (مسائل)	الزمن ٤٥ دقيقة
اليوم الثالث : قدرة عامة	الزمن ٤٥ دقيقة

وكانت الاختبارات تبدأ فى الساعة التاسعة صباحا . وروعى أن تكون هناك فترة راحة بين كل اختبار والاختبار الذى يليه مدتها ١٥ دقيقة .

٣ - وتم الفحص الطبى خلال شهر أبريل طبقا للخطة ، غير أنه تم ابعاد الحالات المصابة بأمراض غير طيفية رؤى أنها قد تؤثر على نتائج البحث مثل روماتزم القلب . كما وجد أنه بفحص الهيموجلوبين قد وجدت انخفاضات نسبية فى نسبته ولكنها لم تبلغ أقل من ٦٠ ٪ ، ويحول هذا المستوى دون اعتبار الحالة المريضة بالأنيميا ذات الشأن .

وكان لصرف النظر عن بعض الحالات نتيجة للفحص الطبى ، وإلى تقييد بعض التلاميذ أثناء فحصهم طبيا وتقييد البعض أثناء تطبيق الاختبارات أن انخفضت عينة البحث الأصلية من ٣٩٢ الى ٣٠٢ . وهو العدد الذى تناولته الدراسة .

كما أدى عدم وجود حالات تنخفض نسبة الهيموجلوبين فيها الى أقل من ٦٠ ٪ الى صرف النظر عن المقارنة التى كان البحث يهدف الى عقدها بين المصابين بالبلهارسيا والأنيميا وغير المصابين بها ويعانون من الأنيميا ، وبين العينة المصابة بالأنيميا والسليمة غير المصابة وستناول الحالة الصحية بالتفصيل فيما بعد فى وصف العينة .

تفريغ البيانات وتقدير الدرجات :

بعد جمع مادة البحث الصحية والاجتماعية والنفسية والتحصيلية ، تكونت لجان من الاخصائيين الاجتماعيين لتقدير الدرجات على الاختبارات الخمسة ، كما تألفت لجان لمراجعة العمليات التى تقوم بها اللجان السابقة . وكان تقدير الدرجات يقوم على عدد الاجابات الصحيحة للحصول على الدرجة الخام . وبعد اتمام عمليات التقدير أعدت كشوف خاصة لأفراد العينة على أساس الفحص الطبى ، اذ أعدت كشوف بأسماء العينة السليمة وكشوف

بأسماء المصابين بكل مرض من الأمراض الطفيلية على حدة . وقامت اللجان برصد البيانات الاجتماعية ودرجات الاختبارات في هذه الكشوف ، وأشرفت على هذه اللجان ، لجان أخرى للمراجعة لتحري الدقة .
وبهذا الشكل أصبحت المادة مهيأة للتحليل الإحصائي .

(٢)

وصف العينة

العينة الأصلية ، العينة التي شملتها الدراسة ،
العينة والجنس ، العينة ومحل الميلاد ، العينة
وفئات السن ، حجم الأسرة في أسر أفراد العينة ،
المستوى التعليمي لأباء أفراد العينة ، مهن آباء
أفراد العينة ، العينة والدخل ، الحالة الصحية
لأفراد العينة .

العينة الأصلية :

شملت العينة التي تناولتها الدراسة تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس من مدرستي وراق الحضر الابتدائية المشتركة للبنين والابتدائية المشتركة للبنات ، وبلغ عدد تلاميذ العينة الأصلية التي كان مقررا أن يجرى عليها البحث ٣٩٢ تلميذا وتلميذة منهم ١٩٩ بالمدرسة المشتركة للبنات موزعين على أربعة فصول ، منها فصلان للصف الرابع وفصل واحد لكل من الصفين الخامس والسادس . ومن هؤلاء ٦٧ ذكور و ١٣٢ أناث . أما في مدرسة البنين فقد بلغ عدد تلاميذ العينة الأصلية ١٩٣ موزعين على أربعة فصول واحد للصف الرابع وفصلان للصف الخامس وفصل واحد للصف السادس ومن هؤلاء ١٧٨ من الذكور و ١٥ من الأناث .

ومما هو جدير بالذكر أن في هاتين المدرستين يختلط التلاميذ بالتلميذات في فصول الصفوف الأربعة الأولى ولكن يفصل بين الجنسين في الفصل الخامس والسادس .

والجدول رقم ٣ يبين توزيع أفراد العينة الأصلية على صفوف المدرستين وفصولهما وعدد التلاميذ في كل منهما .

جدول رقم (٣)

يبين العينة الأصلية موزعة تبعاً للصفوف والجنس

الجملة	عدد التلاميذ				عدد الصفوف				اسم المدرسة				
	بنات	بنون	الصف السادس	الصف الخامس	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف الرابع						
الجملة	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	الجملة				
١٩٩	١٣٢	٦٧	٥١	—	٤٨	—	٣٣	٦٧	٤	١	١	٢	مدرسة وراق الحضر المشتركة بنات
١٩٣	١٥	١٧٨	—	٥٥	—	٨٦	١٥	٣٧	٤	١	٢	١	مدرسة وراق الحضر المشتركة بنون
٣٩٢	١٤٧	٢٤٥	٥١	٥٥	٤٨	٨٦	٤٨	١٠٤	٨	٢	٣	٣	الجملة

وتبلغ نسبة الذكور في العينة ٦٢ر٥ ٪ بينما تبلغ نسبة الإناث ٣٧ر٥ ٪ . . ومن حيث توزيع أفراد العينة على الصفوف الدراسية فإن عدد الذكور بالصفوف الرابع والخامس والسادس يبلغ ١٠٤ و ٨٦ و ٥٥ بنسبة ٢٦ر٦ ٪ و ٢٢ ٪ و ١٤ ٪ من كل العينة بينما يبلغ عدد الإناث ٤٨ و ٤٨ و ٥١ بنسبة ١٢ر٢ ٪ و ١٢ر٢ ٪ و ١٣ ٪ على التوالي من كل العينة .

العينة التي شملتها الدراسة :

لم تتناول الدراسة كل أفراد العينة السابقة كما سبق أن ذكرنا إذ أدى تغييب التلاميذ أثناء الفحوص الطبية أو أثناء تطبيق الاختبارات لنقص معلومات معينة عن بعض التلاميذ . . لذا اقتصر البحث على الأفراد الذين اكتملت الفحوص المختلفة لهم كما صرف النظر عن بعض حالات المرضى بأمراض خاصة . وبلغ عدد أفراد العينة بعد أن طبقت عليهم الاختبارات التحصيلية واختبار القدرة العقلية والفحص الطبى ٣٠٢ هم جملة التلاميذ الذين كانوا موضوع الدراسة ومن هؤلاء ١٥٤ من مدرسة وراق الحضر المشتركة للبنات بنسبة ٥١ ٪ ١٤٨ من مدرسة وراق الحضر للبنين بنسبة ٤٩ ٪ من جملة أفراد العينة .

العينة والجنس :

أما عن توزيع أفراد العينة التي تناولتها الدراسة بالنسبة للجنس فقد بلغ عدد الذكور بالصفوف الرابع والخامس والسادس ٧٩ و ٦٨ و ٤٠ بنسبة ٢٦ر١ ٪ و ٢٢ر٥ ٪ و ١٣ر٣ ٪ على التوالي وبلغ عدد الإناث بنفس الصفوف ٤٢ و ٣٣ و ٤٠ بنسبة ١٣ر٩ ٪ ١٠ر٩ ٪ و ١٣ر٣ ٪ على التوالي . وكانت جملة البنين ١٨٧ وجملة البنات ١١٥ .

والجدول رقم ٣ يعرض توزيع أفراد العينة على الصفوف الدراسية في كل من المدرستين .

جدول رقم (٣)

يبين العينة التي تناولتها الدراسة موزعة تبعاً للصنف والجنس

الجملة	عدد التلاميذ				عدد الصفوف				اسم المدرسة				
	بنات	بنون	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف الرابع						
جملة العينة													
١٥٤	١٠٢	٥٢	٤٠	—	٣٣	—	٢٩	٥٢	٤	١	١	٢	مدرسة وراق الخضر المشتركة بنسات
١٤٨	١٣	١٣٥	—	٤٠	—	٦٨	١٣	٢٧	٤	١	٢	١	مدرسة وراق الخضر المشتركة بنون
٣٠٢	١١٥	١٨٧	٤٠	٤٠	٣٣	٦٨	٤٢	٧٩	٨	٢	٣	٣	الجملة

العينه ومحل الميلاد :

اذا نظرنا الى العينه من حيث محل الميلاد فانا نجد أن الغالبية العظمى من تلميذات وتلاميذ المدرستين قد ولدوا في القرية ويبلغ عدد هؤلاء ٢٧٠ بنسبة ٨٩ر٤ ٪ أما الذين ولدوا خارجها فيبلغ عددهم ٣٢ بنسبة ١٠ر٦ ٪ منهم ١٧ تلميذا ولدوا في بلاد تعتبر حضرا فهي عواصم محافظات أو بنادر وتبلغ نسبة هؤلاء ٥٦ر٥ ٪ أما الذين ولدوا في الريف فعدهم ١٥ بنسبة ٥ ٪ .

العينه وفئات السن :

أما عن فئات العمر لأفراد العينه فان عدد تلاميذ الصف الرابع ٢١ وتتراوح أعمارهم ما بين ٩ سنوات و ٣ أشهر ، ١٢ سنة و ٥ أشهر ومتوسط العمر بينهم ١٠ سنوات و ٢ شهر و ١٣ يوما بمعامل انحراف قدره ٥ أشهر و ١١ يوما . ويبلغ عدد تلاميذ الصف الخامس ١٠١ وتتراوح أعمارهم ما بين ١٠ سنوات و ٣ أشهر ، ١٢ سنة و ٥ أشهر ومتوسط العمر بينهم ١١ سنة و ٦ أيام بمعامل انحراف قدره ٤ أشهر و ٢٧ يوما . كما يبلغ عدد تلاميذ الصف السادس ٨٠ وتتراوح أعمارهم ما بين ١٠ سنوات و ٣ أشهر ، ١٤ سنة و ٢ شهر بمتوسط سن ١٢ سنة و ١ شهر و ١٨ يوما ومعامل انحراف ٩ شهور و ٢٧ يوما .

أما عن المجموعة ككل والتي يبلغ عدد أفرادها ٣٠٢ فان متوسط السن فيها ١٠ سنوات و ١١ شهرا بمعامل انحراف قدره ١ سنة و ١١ يوما .

وقد صرف النظر عن استخراج متوسطات للعمر منفصلة للبنين والبنات لعدم التفرقة بين الجنسين في سن القبول أو في المعاملة بين البنين والبنات في المدارس الابتدائية . كما أن عوامل الاختيار التي تفرق بين البنين والبنات في مراحل التعليم فيما بعد يكاد يكون أثرها منعدما في هذه المرحلة .

حجم الاسرة في أسر أفراد العينه :

اذا نظرنا الى العينه من حيث عدد الأفراد في الأسرة نجد أسر اقلية العدد لا تتجاوز ٣ هم الأب والأم وابن واحد وهذه الأسر يبلغ عددها ١٢ بنسبة ٤ ٪ بينما نجد الأسر التي تتكون من ٤ - ٥ أفرادا يبلغ عددها ٤٦ بنسبة ١٥ر٢ ٪ أما الغالبية الكبرى من أسر أفراد العينه فهي الأسر التي يتراوح عددها ما بين ٦ - ٧ أفراد وعدد هذه الأسر ١٤٧ بنسبة ٤٨ر٧ ٪ يلي ذلك الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين ٧ - ٩ أفراد فبلغ عددها ٧٩ بنسبة ٢٦ر١ ٪ .

والاسر التى يبلغ عدد أفرادها ١٠ فأكثر يكونون ٦ ٪ من عدد أسر أفراد العينة ويبلغ عددها ١٨ أسرة .

ويبلغ متوسط عدد أفراد الاسرة فى العينة اره فردا وهو يزيد قليلا عن أفراد الاسرة عن المتوسط فى القرية الذى يبلغ ٤ر٤ حسب تعداد ١٩٦٠ .

المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة :

اذا نظرنا الى العينة من زاوية أخرى تختلف عن الزوايا السابقة وهى زاوية الآباء فأننا نجد أن نسبة الامية بين آباء أفراد العينة تبلغ ٣٠ر٥ ٪ بينما تبلغ نسبتها فى القرية ٦٨ر١ ٪ وأن الآباء الذين يقرأون ويكتبون تبلغ نسبتهم ٥٥ر٣ ٪ بينما لا تزيد نسبتهم فى القرية عن ٢٥ر٤ ٪ والآباء الذين يحملون مؤهلات أقل من المتوسط ٢٧ر٢ ٪ ونسبة هؤلاء فى القرية ١ر١ ٪ والذين يحملون مؤهلات متوسطة من هؤلاء الآباء تبلغ نسبتهم ٧ر٩ ٪ بينما هى ٢ر١ ٪ فى القرية . أما الذين يحملون الدرجة الجامعية الاولى ومايعادلها من بين آباء أفراد العينة فيبلغ عددهم ١١ بنسبة ٣ر٦ ٪ بينما لا تتجاوز النسبة فى القرية ٣ر٣ ٪ .

وبصفة عامة يمكن القول بأن نسبة التعليم بين آباء أفراد العينة تفوق كثيرا نسبتها فى القرية وهذه نتيجة منطقية أن يكون المتعلمون أكثر حرصا على من غيرهم على تعليم أبنائهم .

مهن آباء افراد العينة :

أن آباء أفراد العينة من حيث توزيعهم على المهن التى يمارسونها أكثرهم من أصحاب الحرف والصناع اذ تبلغ نسبتهم نحو ٥٨ر٣ ٪ يليهم أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم هؤلاء تبلغ نسبتهم نحو ٨ر٩ ٪ ويحتل الآباء الذين يشتغلون بالاعمال الكتابية المرتبة الثالثة فتبلغ نسبتهم ٧ر٩ ٪ يليهم المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد وتبلغ نسبتهم نحو ٦ر٦ أما الذين يعملون فى أعمال البيع فتبلغ نسبتهم ٤ ٪ . وهناك مهن أخرى يقوم بها بعض الآباء وهؤلاء تتراوح نسبتهم ما بين ٣ ٪ ٥٤ ٪ .

والجدول رقم ٤ يوضح توزيع المهن لآباء أفراد العينة مقارنة بنسبة توزيع هذه المهن فى القرية . ومن الجدول يمكن ملاحظة زيادة النسبة بين مهن آباء أفراد العينة على النسبة لنفس المهن فى القرية . . وتعزى هذه الفروق جزئيا الى أن النسب العامة للقرية تضم جميع السكان لمن زاد سنهم عن ١٥ سنة فأكثر بينما الآباء لأفراد العينة تزيد أعمارهم عن الحد الأدنى الذى بدأ به التعداد فى توزيع المهن .

جدول رقم (٤)

يبين التوزيع المهني لآباء افراد العينة ونسبته العامة في القرية

العدد	النسبة المئوية	النسبة العامة في القرية	
٢٧	٨٠٩	٥٠	اصحاب المهن الفنية والعلمية وما اليهم
—	—	٤٠	المديرون المشتركون في الاعمال الادارية والتنفيذية
٢٤	٧٠٩	٢٠	المشتغلون بالاعمال الكتابية
١٢	٤٠	٤٠٩	المشتغلون في أعمال البيع
٢٠	٦٠٦	٣٠٢	المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد في البر والبحر وأعمال الغابات .
—	—	—	المشتغلون بالمناجم والمحاجر
٩	٣٠	٣٠١	المشتغلون بأعمال النقل والمواصلات
١٧٦	٥٨٠٣	٢٩٠	اصحاب الحرف والصناع والعمال
١٥	٥٠	٢٠٨	المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه ومن اليهم
٤	١٠٣	١٠٢	عمال غير مصنفين حسب المبين
—	—	٥٢٠٥	لا مهنة لهم
١٥	٥٠	—	متوف
٣٠٢	١٠٠	١٠٠	الجملة

والذى يلفت النظر في الجدول هو ظاهرة اقبال ذوى الحرف والصناع على تعليم ابنائهم اقبالا يفوق نظيره عند غيرهم اذ تبلغ نسبة من له أبناء بالتعليم منهم ٥٨٠٣٪ بينما لا تبلغ نسبة ذوى الحرف والصناع في القرية الا نصف هذه النسبة تقريبا وهى ٢٩٪ .

العينة والدخل :

فيما يلى جدول رقم ٥ ويتبين فيه توزيع آباء افراد العينة تبعا لمتوسط الدخل .

جدول رقم (٥)

يبين توزيع الآباء تبعاً لمتوسط الدخل

فئة الدخل	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ جنيهاً	١٦	٥٣
٥ - ٩ جنيهاً	٨٤	٢٧٨
١٠ - ١٤ جنيهاً	٦٧	٢٢٢
١٥ - ١٩ جنيهاً	٣٩	١٢٩
٢٠ - ٢٤ جنيهاً	٣٣	١٠٩
٢٥ - ٢٩ جنيهاً	٩	٣
٣٠ - ٣٤ جنيهاً	١٣	٤٣
٣٥ - ٣٩ جنيهاً	١٤	٤٦
٤٠ - ٤٤ جنيهاً	٩	٣٠
٤٥ - ٤٩ جنيهاً	٢	٠٧
٥٠ إلى ٨٠ جنيهاً	١٦	٥٣
الجملة	٣٠٢	١٠٠

ومن الجدول يتبين أن متوسط دخل الأسرة في العينة يبلغ نحو ١٨ جنيهاً في الشهر فإذا علمنا أن حجم الأسرة في أفراد العينة يبلغ ١٥٥ فان متوسط دخل الفرد في الشهر يبلغ ٣٣٥ مليم و ٣ جنيهاً بمعدل ٤٢ جنيهاً سنوياً .

الحالة الصحية لأفراد العينة :

تناولنا فيما سبق العينة من حيث عدد التلاميذ في الصفوف الرابع والخامس والسادس بالمدرستين ، وأشرنا إلى ما وصل إليه عددهم بعد إجراء الاختبارات النفسية والفحوص الطبية ، كما تناولنا أفراد العينة من حيث محال الميلاد وفئات العمر وحجم الأسرة ، كما تناولناها من زاوية الآباء من حيث التعليم والمهن والدخل . والآن نتناول العينة من زاوية الحالة الطبية لأفرادها وهو الأساس الذي ستم عليه مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في العوامل التي تناولها هذه الدراسة .

والجدول رقم ٦ يبين الحالة الطبية للعينة .

جدول رقم (٦)
يبين الحالة الطبية لأفراد العينة

الحالة الطبية	بنون	بنات	الجملة	
سليم	٧٩	٤٢٢	٦٠	١٣٩
بلهارسيا	٤٢	٢٢٥	٢١	٦٣
بلهارسيا وديدان	٢٦	١٣٩	٨	٣٤
بلهارسيا وانكلستوما	١٧	٩١	١	١٨
ديدان	١٦	٨٦	٢٣	٣٩
انكلستوما أو ديدان	٧	٣٧	٢	٩
الجملة	١٨٧	١٠٠	١١٥	٣٠٢

ويتبين من هذا الجدول ان عدد السليم من أفراد العينة أى الذى يخلو من الامراض الطفيلية يبلغ ١٣٩ بنسبة ٤٦ ٪ من مجموع أفراد العينة منهم ٧٩ من البنين و ٦٠ من البنات أى بنسبة ٤٢٢ ٪ من مجموع البنين و ٥٢٢ ٪ من مجموع البنات أما المصابون بالبلهارسيا وحدها فيبلغ عددهم ٦٣ أى بنسبة ٢٠٩ ٪ من مجموع العينة منهم ٤٢ ولدا وكذا ٢١ بنتا أى بنسبة ٢٢٥ ٪ و ١٨٣ ٪ على التوالى من المجموع الكلى للبنين والبنات كل على حدة .

أما المصابون بالبلهارسيا والديدان فيبلغ عددهم ٣٤ بنسبة ١١٢ ٪ منهم ٢٦ من الذكور و ٨ من الاناث أى بنسبة ١٣٩ ٪ و ٦٩ ٪ على التوالى من مجموع عدد كل من الجنسين .

وبلغ عدد المصابين بالبلهارسيا والانكلستوما ١٧ ولدا وبنتا واحدة بنسبة ٩١ ٪ و ٩٩ ٪ على التوالى والمجموع ١٨ بنسبة ٦ ٪ . فاذا ضم كل المصابين بالبلهارسيا كمرض مشترك فيما بينهم الى بعضهم لبلغ عددهم ١١٥ - بنسبة ٣٨١ ٪ منهم ٨٥ من الذكور و ٣٠ من الاناث .

ومن هذا يتضح زيادة الاصابة فى البنين عن البنات فى هذه الامراض مما قد يعزى الى زيادة تحرر البنين عن البنات واقبال البنين فى هذه السن على الاستحمام فى مياه النيل أو مساعدة آبائهم فى الحقول .

أما المصابون بالديدان فكان عددهم ٣٩ بنسبة ١٢٫٩ ٪ منهم ١٦ من البنين و ٢٣ من البنات ويتضح من ذلك زيادة نسبة الإصابة بين البنات عنها في البنين وقد يعزى هذا الاختلاف الى صغر حجم العينة اذ لا يوجد مبرر معقول سوى ذلك لتبرير هذه الزيادة في الإصابة بين البنات .

وكان المصابون بالانكلستوما وحدها او الانكلستوما والديدان عددهم ٩ بنسبة ٣ ٪ منهم ٧ من البنين و ٣ من البنات وهى نسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة الإصابة بالامراض الاخرى .

ويبين الجدول رقم ٧ الحالة الصحية لافراد العينة موزعين تبعا للصفوف والجنس .

جدول رقم (٧) يبين الحالة الصحية لأفراد العينة موزعين على الصفوف الدراسية

المجملة										الصفوف										الحالة الصحية					
النسبة المئوية					المسدد					الصف السادس					الصف الخامس						الصف الرابع				
مجموع	بنات	بنون	مجموع	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون										
%	%	%	رقم	رقم	رقم	%	رقم	%	رقم	%	رقم	%	رقم	%	رقم										
٤٦	٥٢ر٢	٤٢ر٢	١٣٩	٦٠	٧٩	٥٧ر٥	٢٣	٣٢ر٥	١٣	٥٣ر٦	١٩	٤١ر٢	٢٨	٤٢ر٨	١٨										
٢٠ر٩	١٨ر٣	٢٢ر٥	٦٣	٢١	٤٢	١٢ر٥	٥	٢٧ر٥	١١	١٥ر١	٥	٢٣ر٥	١٦	٢٩ر٢	١١										
١١ر٢	٦ر٩	١٣ر٩	٣٤	٨	٢٦	١٠	٤	١٢ر٥	٥	٩ر١	٣	١٦ر٢	١١	٢ر٤	١										
٦ر٠	٠ر٩	٩ر١	١٨	١	١٧	٢ر٥	١	١٠ر٠	٤	—	—	١٠ر٣	٧	—	—										
١٢ر٩	٢٠ر٠	٨ر٦	٣٩	٢٣	١٢	١٧ر٥	٧	١٠ر٠	٤	١٥ر٢	٥	٥ر٩	٤	٢٦ر٢	١١										
٣ر٠	١ر٧	٣ر٧	٩	٢	٧	—	—	٧ر٥	٣	٣ر٠	١	٢ر٩	٢	٢ر٤	١										
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠ر٢	١١٥	١٨٧	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	٣٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٤٢ر١										
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									
																...									

ومنه يتبين أن الإصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ولكنها تقل بزيادة السن عند البنات إذ يتبين من الجدول أن نسب الإصابة بالبلهارسيا وحدها بين البنين في الصفوف الرابع والخامس والسادس هي ١٩ ٪ ، ٢٣ر٥ ، ٢٧ر٥ ٪ بينما هي في البنات بنفس هذه الصفوف هي ٢٦ر٢ ٪ ، ١٥ر١ ٪ ، ١٢ر٥ ٪ على التوالي .

ويلاحظ أنه إذا دخلت الإصابة بالديدان كعامل جديد بالاضافة الى الإصابة بالبلهارسيا فان نسبة الإصابة بهما معا تزيد في الجنسين كلما زاد السن وتتوالى الزيادة في الإصابة بين البنات عنها بين البنين . وهذا يبين مرة ثانية زيادة تواتر الإصابة بالديدان بين البنات عنها بين البنين .

(٣)

النتائج

مدى انتشار الامراض الطفيلية بين أفراد
العينة ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في
السن ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في
حجم الأسرة ، مقارنة العينة السليمة بالعينة
المصابة في المستوى التعليمي للآباء ، مقارنة العينة
السليمة بالعينة المصابة في التوزيع المهني للآباء ،
مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة حسب فئات
دخل الآباء ، مقارنة عينة وراق الحضر بعينة من
الاسكندرية ، مقارنة العينة السليمة بالعينة
المصابة في الاختبارات الخمسة .

مدى انتشار الامراض الطفيلية بين أفراد العينة :

تبين من وصف الحالة الصحية لأفراد العينة أن نسبة الإصابة بينهم بالأمراض الطفيلية تصل الى ٥٤ ٪ وأن نسبة الإصابة بالبلهارسيا وحدها أو البلهارسيا وأي مرض طفيلي آخر تصل الى ٣٨ر١ ٪ بينما تصل نسبة الإصابة بالديدان أو بالانكلستوما والديدان ١٥ر٩ وأن أقل الاصابات هي الإصابة بالانكلستوما وحدها إذ تصل نسبتها الى ٣ ٪ .

ويتبين من هذا الوصف أن الإصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ولكنها تقل بزيادة السن عند البنات كما لوحظ أن الإصابة بالبلهارسيا تزيد في البنين عنها في البنات بينما الامر على عكس ذلك في الإصابة بالديدان إذ تزيد في البنات عنها في البنين .

وقد سبقت الإشارة الى أن الفحص الطبى لم يبين إصابة أى عدد يذكر من بين أفراد العينة بالأنيميا لهذا لم تتم دراسة هذا العامل .

أثر الأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا على القدرة العقلية

والتحصيل المدرسى

تقتضى خطة البحث كما سبق الذكر مقارنة العينة السليمة وعددها

١٣٩ — بالعينة المصابة وعددها ١٦٣ في السن والنواحي الاجتماعية

والاقتصادية وفي التحصيل والقدرة العقلية . كما تقتضى الخطة مقارنة العينة السليمة بالمصابين بالبلهارسيا وحدها ، وبالمصابين بالبلهارسيا والانكلستوما ، وبالمصابين بالبلهارسيا والديدان ، ثم تتم مقارنتها بالمصابين بالبلهارسيا وحدها أو بالبلهارسيا وأى مرض آخر مجموعة واحدة ، ثم مقارنتها بالمصابين بالديدان وحدها فى العوامل السابقة .

وقد صرف النظر عن مقارنة المجموعة السليمة بالمصابين بالانكلستوما وحدها أو بالانكلستوما والديدان لصغر حجم الفئة المصابة بهذين المرضين .

(أ) مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن والنواحى الاجتماعية والاقتصادية :

تتضمن المقارنة هنا مقارنة العينتين فى السن وحجم الأسرة والمستوى التعليمى الآباء ومهن الآباء والدخل أو المستوى الاقتصادى .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن :

بتوزيع فئات العمر لأفراد العينة السليمة والعينة المصابة فى الصفوف الثلاثة وفى جملة كل منهما ، واستخراج متوسطات الأعمار والانحرافات المعيارية ، تبين من النظرة العاجلة الى المتوسطات انه لا توجد فروق ذات دلالة بينها مما أغنى عن القيام بالعمليات الاحصائية اللازمة لقياس دلالة الفروق بينها .

ولا شك أن النقل الآلى فى المدارس الابتدائية ونظام القبول بها يجعل من الصعب الحصول على فروق ذات دلالة فى السن بين أى مجموعتين يتم اختيارهما عشوائيا فى أى صف من الصفوف .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى حجم الأسرة :

يوضح الجدول رقم ٨ توزيع أفراد كل من العينتين من حيث كبر حجم الأسرة وقد طبقت طريقة كا^٢ الاحصائية لقياس مستوى دلالة الفروق بين العينتين وكانت قيمة كا^٢ ١٨٩.١ ودرجة الاحتمال ٨٠.٠. بأربع درجات من الحرية * وهذا يدل على أن الفرق بينهما غير ذى دلالة احصائية .

جدول رقم (٨)

يبين عدد أفراد الأسرة لكل من العينتين السليمة والمصابة

عدد أفراد الأسرة	العيينة السليمة	العيينة المصابة	الجملة
٣	٦ ٤٣٪	٦ ٣٧٪	١٢ ٤
٤ - ٥	٢٤ ٣٧٣٪	٢٢ ١٣٥	٤٦ ١٥٢
٦ - ٧	٦٨ ٤٨٩	٧٩ ٤٨٥	١٤٧ ٤٨٧
٨ - ٩	٣٢ ٢٣	٤٧ ٢٨٨	٧٩ ٢٦١
١٠ فأكثر	٩ ٦٥	٩ ٥٥	١٨ ٦٠٠
الجملة	١٣٩	١٦٣	٣٠٢ ١٠٠٪

فلما تبينت هذه النتيجة رُئى تعديل فئات الجدول والاكتفاء بفئتين فقط هما فئة أقل من سبعة أفراد وفئة أكثر من سبعة أفراد فتم الحصول على الجدول التالي :

حجم الأسرة	العيينة السليمة	العيينة المصابة	الجملة
أقل من سبعة أفراد ٩٨	٧٠٥٪	١٠٧٪	٦٥٦ ٢٠٥٪
أكثر من سبعة أفراد ٤١	٢٩٥٪	٥٦٪	٣٤٤ ٩٧٪
الجملة	١٣٩ ١٠٠٪	١٦٣ ٣٠٢	١٠٠

فبدأ ان النسبة المئوية للأسر أقل من سبعة أفراد في العينة المصابة تقل حوالى ٥٪ عنها في العينة السليمة . بينما ترتفع النسبة المئوية للأسر أكثر من سبعة أفراد في العينة المصابة عنها في العينة السليمة بحوالى ٥٪

وقد يوحى هذا بأن نسبة الإصابة تزيد في الأسر الكبيرة عنها في الأسر صغيرة الحجم فلما طبقت طريقة كا^٢ الاحصائية * للمقارنة بين المجموعتين طبقا لهذا التقسيم كانت قيمة كا^٢ ٠.٨٢ ودرجة الاحتمال تزيد قليلا عن ٨٠ ودرجة حرية واحدة . وهذا يدل على أن الفرق ليس ذى دلالة بين العينتين في هذا العامل** .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في المستوى التعليمى للآباء :

يبين الجدول ٩ المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة السليمة والعينة المصابة .

جدول رقم (٩)

يبين المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة السليمة والعينة المصابة

المستوى التعليمى		العينة السليمة		العينة المصابة		الجملة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٤١	٢٩.٥	٥١	٣١.٣	٩٢	٣٠.٥		
—	—	—	—	—	—		
٧٢	٥١.٨	٩٥	٥٨.٣	١٦٧	٥٥.٣		
٥	٣.٦	٣	١.٨	٨	٢.٧		
١٥	١٠.٨	٩	٥.٥	٢٤	٧.٩		
—	—	—	—	—	—		
٦	٤.٣	٥	٣.١	١١	٣.٦		
—	—	—	—	—	—		
—	—	—	—	—	—		
—	—	—	—	—	—		
—	—	—	—	—	—		
١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠		

** كان علماء النفس في يوم من الايام يتمسكون بمستوى احتمال = ٠.٠٣ للحكم . على وجود فرق ذى دلالة وكان هلا المستوى عال جدا بيد أنه اليوم يمكن الحكم على وجود الفرق اذا كان مستوى الاحتمال يتراوح ما بين ٠.٥ و ٠.٢ أو ٠.١ و .

ويتبين من هذا الجدول زيادة النسبة المئوية لآباء أفراد العينة المصابة في كل من العينتين أمي ، وقرأ . كما يتبين انخفاض النسبة المئوية لآباء العينة في باقى الفئات التى يحمل فيها الآباء مؤهلات دراسية أى أن العينة المصابة تقل عددا ونسبة في فئات المستوى التعليمى الأعلى عن مثيلتها في العينة السليمة بينما ترتفع عددا ونسبة في الفئات الدنيا من حيث المستوى التعليمى .

وان كانت هذه الفروق الظاهرية تدل على أثر الناحية التعليمية لأولياء الأمور في إصابة الأبناء بهذه الأمراض أى كلما ارتفع المستوى التعليمى للآباء كلما قلت نسبة الإصابة بين أبنائهم الا انه لما استخرج كا٢ للمقارنة بين العينتين في هذه الناحية كانت قيمته ٥٤ر٤ وكانت درجة الاحتمال ٣٠ر٠ . بأربع درجات من الحرية ولا يدل هذا المستوى على فرق ذى دلالة بينهما . فلما عدل توزيع أفراد العينتين بضغط المستويات التعليمية الى فئتين هما فئة الأميين ومعهم من يقرأ ويكتب ولا يحمل أى مؤهل دراسى وفئة من يحملون مؤهلات دراسية نتج الجدول التالى :

المستوى التعليمى لأولياء الأمور		سليمة		مصابة		جملة
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
١١٣	٨١ر٣	١٤٦	٨٩ر٦	٢٥٩	٨٥ر٧	أميون أو بدون مؤهلات
٢٦	١٨ر٧	٢٧	١٠ر٤	٤٣	١٤ر٣	يحملون مؤهلات دراسية
١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠	الجملة

وان كان هذا التقسيم الجديد يؤدى الى ابراز الفروق في النسب المئوية في المستوى التعليمى لآباء أفراد العينتين من أنه باستخراج كا٢ لقياس دلالة الفرق بينهما احصائيا كانت قيمة كا٢ ٤٦ر ودرجة الاحتمال ٥٠ . وبدرجة واحدة من الحرية وهذا يعنى أيضا أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين في المستوى التعليمى للآباء .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في التوزيع المهنى للآباء :

يوضح الجدول ١٠ التوزيع المهنى لأفراد العينة السليمة والعينة المصابة بكل مرض وجملتها .

وان كان يبدو من هذا الجدول أن عدد الآباء للعينه السليمه من أصحاب المهن الفنية والعلمية التي تعتبر أرقى المهن يبلغ ١٥ بنسبة ١٠.٨٪ بينما نجد عددهم في العينه المصابة يبلغ ١٢ بنسبة ٧.٤٪ كما نجد أن عدد الآباء للعينه السليمه المشتغلين بأعمال الزراعة والصيد ٤.٣٪ يقابلهم في العينه المصابة ١.٤ بنسبة ٨.٥٪ والمعروف أن هذه الفئة أكثر من غيرها عرضة للإصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية بحكم عملها إلا أنه لما طبقت طريقة كا ٢ الاحصائية لقياس دلالة الفرق بين العينتين كانت قيمة كا ٢ ١.٨٥ ، درجة الاحتمال ٢.٠ وثمانى درجات من الحرية . وان كان هذا المستوى يبين اتجاهها نحو أثر نوع المهنة على الإصابة بالأمراض الطفيلية إلا أن الفرق ليس ذا دلالة وقد اتضح ذلك بضغط الفئات المهنية الى خمس واستخراج كا ٢ اذ بلغت قيمته ٣.١٤ ودرجة الاحتمال ٥.٠ بأربع درجات من الحرية .

مقارنة العينه السليمه بالعينه المصابة حسب فئات دخل الآباء :

جدول رقم (١١)

يبين توزيع العينه السليمه والعينه المصابة حسب فئات الدخل للآباء

فئات الدخل	العينه السليمه	العينه المصابة	الجملة
أقل من ٥ جنيهات	٦	١٠	١٦
٥ - ٩	٤.٠	٤.٤	٨.٤
١٠ - ١٤	٢.٨	٣.٩	٦.٧
١٥ - ١٩	١.٦	٢.٣	٣.٩
٢٠ - ٢٤	١.٣	٢.٠	٣.٣
٢٥ - ٢٩	٠.٧	٠.٢	٠.٩
٣٠ - ٣٤	٠.٦	٠.٧	١.٣
٣٥ - ٣٩	٠.٩	٠.٥	١.٤
٤٠ - ٤٤	٠.٥	٠.٤	٠.٩
٤٥ - ٤٩	٠.١	٠.١	٠.٢
٥٠ فأكثر	٨	٨	١٦
الجملة	١٣٩	١٦٣	٣٠٢

لقد تمت مقارنة العينتين في مستوى الدخل للآباء احصائيا بطريقة كا(٢) وكان من المتوقع أن يكون الآباء لأفراد العينه السليمه أكثر دخلا من آباء العينه

المصابة على اعتبار أن المستوى الاقتصادي في الأسرة عامل هام في رفع مستوى الأسرة من الناحية الصحية غير أن قيمة كا(٢) كانت ٧١٩ ودرجة الاحتمال ٧٠. عشرة درجات من الحرية أى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين في هذه الناحية أيضا . وكانت النتيجة مماثلة لما قسم أفراد العينتين الى فئتين فئة يقل دخلها عن ٢٥ جنيها وفئة يزيد دخلها عن ٢٥ جنيها اذ نتج الجدول التالي :

مستوى دخل الأسرة		السليمة		المصابة		الجملة	
العدد النسبة		العدد النسبة		العدد النسبة		العدد النسبة	
المئوية		المئوية		المئوية		المئوية	
أقل من ٢٥ جنيها		١٠٣	٧٤	١٣٦	٨٣ر٥	٢٣٩	٧٩
٢٥ جنيها فأكثر		٣٦	٢٦	٢٧	١٦ر٥	٦٣	٢١
الجملة		١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

ولما استخرج كا(٢) طبقا لهذا التقسيم كانت قيمته ٤٧ر ودرجة الاحتمال ٥٠. بدرجة واحدة من الحرية وهذا يؤكد أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين .

والخلاصة انه بمقارنة العينة السليمة والعينة المصابة في السن وفي حجم الأسرة والمستوى التعليمي للاباء وفي التوزيع المهني للاباء ومستوى دخولهم لم تبين المقارنة وجود أى فرق ذو دلالة بينهما وان كانت النسب المئوية تشير الى ارتفاع المستوى التعليمي والرقى المهني لآباء أفراد العينة السليمة نسبيا .

(ب) مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة

في التحصيل المدرسي والقدرة العقلية

القد تم تطبيق خمسة اختبارات لغوية وجمعية على أفراد العينة كما سبق الذكر وهذه الاختبارات هي :

- ١ - اختبار اللغة العربية - فهم القراءة .
- ٢ - اختبار اللغة العربية - استعمال اللغة .
- ٣ - اختبار الحساب - عمليات .
- ٤ - اختبار الحساب - مسائل .
- ٥ - اختبار القدرة العقلية .

ولما كان المشرف على البحث قد سبق له تطبيق هذه الاختبارات على عينة ممثلة لتلاميذ مدينة الاسكندرية يبلغ عددها ٩٠ تلميذا وتلميذة في عام ١٩٦١ فقد رثى مقارنة درجات أفراد عينة بحث وراق الحضر بدرجات عينة الاسكندرية على نفس الاختبارات وان كانت هذه العملية لم تكن في الحسبان وليست من أهداف البحث الا انه وجد أنه يمكن الافادة من هذه المقارنة لبيان ما اذا كان هناك فرق بين التلاميذ في البيئات الحضرية والبيئات الريفية في الجمهورية . اذ أن من المسلمات أن تلاميذ الحضر في العادة اعلى في مستواهم التحصيلي والعقلي عن تلاميذ الريف لتوفر الامكانيات لتلاميذ الحضر عن تلاميذ الريف وتوجد الدرجات الخام والمتوسطات ومعاملات الانحراف لتلاميذ مدينة الاسكندرية بالجداول التالية :

كما ان مثل هذه المقارنة تبرز سمات العينة التي تناولها البحث بالدراسة .

مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية :

لم نشأ عقد هذه المقارنة بين البنين والبنات في كل صف من الصفوف على حدة للسبب الذي سبق ذكره وهو أن نظام التعليم في الجمهورية وخاصة في المرحلة الأولى لا يفرق بين البنين والبنات سواء في سن القبول أو في المعاملة لذا اقتضت المقارنة على الجملة في الصفوف في الاختبارات الخمسة .

وقد تمت المقارنة بين المتوسطات باستخراج الخطأ المعياري لها والنسبة الحرجة في الجداول التالية رقم ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ تبين نتائج المقارنة . هذا وقد رمز لعينة مدينة الاسكندرية بالرمز « أ » ولعينة وراق الحضر بالرمز « و » كما رمز بالرمز + أو - أمام عينة الاسكندرية اذا زاد المتوسط فيها على متوسط عينة وراق الحضر أو نقص عنها .

جدول رقم (١٢)

يبين مقارنة عينة وراق الحضرة بعينة الاسكندرية
اختيار فهم القراءة

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المخرجة	مستوى معنوية الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	٩,١	٦,٤	+			
	و	١٢١	٦,٨	٥,٢	٢,٣		٣,٢٨	٠,٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	١٣,٣	٦,٩	—	٠,٨٦		
	و	١٠١	١٣,٣	٦,٧	صفر		صفر	—
الصف السادس	أ	١٨٥	١٦,٦	٦,٨	—			
	و	٨٠	١٦,٧	٦,٣	٠,١٠	٠,٨٧	١,١	—
الجملة	أ	٤٩٠	١٣,٣	٧,٢	+			
	و	٣٠٢	١١,٦	٧,٤	١,٧	٠,٥٤	٣,١٥	٠,٠١

جدول رقم (١٣)

يبين مقارنة عينة وراق الحضرة بعينة الاسكندرية
في اختبار استعمال اللغة

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المخرجة	مستوى معنوية الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٥,٨	٩,٩	+			
	و	١٢١	١٣,٧	١٠,٦	٢,١	١,٢٦	١,٦٧	٠,١٠
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٤ —	١٠,٥	+			
	و	١٠١	٢٣,٩	١١,٣	٠,١	١,٤	٠,٧	—
الصف السادس	أ	١٨٥	٣١,٩٥	١٣,٠٤	—			
	و	٨٠	٣٢,٢٠	١٣,٥	٠,٢٥	١,٧٩	٠,١٤	—
الجملة	أ	٤٩٠	٢٤,٦	١٢,٩	+			
	و	٣٠٢	٢١,٧	١٣,٩	٢,٩	٠,٩٩	٢,٩٢	٠,٠٣

جدول رقم (١٤)

يبين مقارنة عينة وراق الحضرة بعينة الاسكندرية

في اختبار الحساب (عمليات)

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المخرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	٢٢,٧	٨,٨٣	+			
	و	١٢١	١٥,٢	٩,٥٧	٧,٥		٦,٥٨	٠,٠٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٥,٥	٨,٦٤	+			
	و	١٠١	٢٣,٠٩	١٠,٣٤	٢,٤		١,٩٤	٠,٥
الصف السادس	أ	١٨٥	٢٩,٨	٨,٨٥	+			
	و	٨٠	٢٧,٩	٩,١١	١,٩		١,٥٧	٠,١٠
الجملة	أ	٤٩٠	٢٦,٣٠	١٠,٢١				
	و	٣٠٢	٢٢,٢	١١,٠٤	٤,١		٥,٢٦	٠,٠٠٠١

جدول رقم (١٥)

يبين مقارنة عينة وراق الحضرة بعينة الاسكندرية

في اختبار الحساب (مسائل)

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المخرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٥,٣٥	١٠,٢٠	+			
	و	١٢١	١٠,٧٧	٦,٩٤	٤,٥٨		٤,٢٨	٠,٠٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢١,٣٣	١٠,٨١	+			
	و	١٠١	١٧,٧٥	١٠,١٩	٣,٢٨		٢,٤٧	٠,١
الصف السادس	أ	١٠٨	٢٦,٩٤	١١,٥٥	+			
	و	٨٠	٢٢,٩	١١,٠٠٦	٤,٠٤		٢,٦٩	٠,٠٠٠٦
الجملة	أ	٤٩٠	٢١,٦٧	١١,٩٦	+			
	و	٣٠٢	١٦,٣	١٠,٥٣	٥,٣٧		٦,٦٣	٠,٠٠٠١

جدول رقم (١٦)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

في اختيار القدرة العقلية

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المخرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٦,١	٧,٣	+			
	و	١٢١	١٢,٦١	٦,٢٢	٣,٥	٨٣ و	٤,٢٢	٠,٠٠١ و
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٠,١	٨,٤	+			
	و	١٠١	١٦,٤١	٧,٤٩	٤,٧	١ و	٤,٧	٠,٠٠١ و
الصف السادس	أ	١٨٥	٢٤,٦	٩,٥	+			
	و	٨٠	٢١,٩	٩,٨٦	٢,٧	١,٣١ و	٢,٠٦	٠,٠٤ و
الجملة	أ	٤٩٠	٢٠,٩	٩,٢	+			
	و	٣٠٢	١٦,٣٤	٨,٤٥	٤,٦٠	٠,٦٤ و	٧,١٩	٠,٠٠١ و

ويتبين من مقارنة المجموعتين احصائيا ما يلي :

١ - ان المجموعتين بمقارنة الجملة تختلفان عن بعضهما اذ يرتفع مستوى عينة الاسكندرية على مستوى عينة وراق الحضر والاختلاف بينهما اختلاف ذو دلالة احصائية مرتفعة وهذا متوقع بحكم الاختلاف بين الظروف الحضرية والظروف الريفية .

٢ - بيد أنه يلاحظ اذا قارنا الصفوف في نتائج هذه الاختبارات ان الفرق ذا دلالة احصائية مرتفعة بين تلاميذ الصف الرابع في العنتين في كل الاختبارات تقريبا بينما ينعدم الفرق بين العنتين في الصفين الخامس والسادس خاصة في فهم القراءة استعمال اللغة ثم يبرز الفرق ثانية في نفس هذه الصفوف في اختباري الحساب عمليات والحساب مسائل .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة في الاختبارات الخمسة :

قسمت العينة المصابة والبالغ عددها ١٦٣ حالة الى خمس مجموعات كما يلي :

١ - مصابة بالبلهارسيا فقط وعددها ٦٣ حالة .

٢ - مصابة بالبلهارسيا والديدان وعددها ٣٤ حالة .

- ٣ - مصابة بالبلهارسيا والانتكستوما وعددها ١٨ حالة .
 - ٤ - مصابة بالديدان فقط وعددها ٣٩ حالة .
 - ٥ - مصابة بالانتكستوما وحدها أو الانتكستوما والديدان وعددها ٩ حالات .
- وقد عقدت مقارنة بين افراد العينة السليمة مع كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة في الاصابات الخمسة ولم تتم المقارنة بينها وبين المجموعة المصابة بالانتكستوما لصغر العدد فيها .

ثم تمت مقارنة العينة السليمة بكل المرضى بالبلهارسيا أى بضم المجموعات الثلاث الاولى في مجموعة واحدة . كما قورنت العينة السليمة بكل العينة المصابة وتبين الجداول رقم ١٧ الى رقم ٢٢ نتائج هذه المقارنات احصائيا باستخراج الفروق بين المتوسطات ، والخطأ المعياري ، والنسبة الحرجة ، ومستوى دلالة الفروق .

وتبين جميع هذه المقارنات انه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين المصابين وغير المصابين اللهم الا في الجدول رقم ١٧ الذى يبين مقارنة المصابين بالبلهارسيا وحدها بالعينة السليمة اذ نلاحظ أن الفرق بين العينة في اختبار الحساب مسائل فقط يصل الى مستوى ٠.٢ ر. وهو مستوى يدل على فرق ذى دلالة احصائية . بيد أننا نلاحظ أنه لما ضمت هذه العينة الى العينات المصابة بالبلهارسيا وأى مرض آخر تلاشى هذا الفرق ويكون التفسير المقبول لظهور هذا الفرق في المقارنة الاولى هو صغر حجم العينة المصابة بالبلهارسيا وحدها ، اذ لو كان الفرق فرقا حقيقيا ل زاد بروزا بزيادة حجم العينة باضافة المصابين بالبلهارسيا وأى مرض آخر الى المصابين بالبلهارسيا وحدها . وكان الأولى أن تؤدى هذه الاضافة مع وجود الأمراض الأخرى الى تأكيد الفرق ، بيد أنه قد تلاشى .

وسنتناول مناقشة هذه النتائج في الفصل التالى .

جدول رقم (١٧)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا فقط

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة الخرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	+			
	ب	٦٣	١١,٦٣	٧,٥٢	٠,٤	١,١٢	٠,٤٠	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	ب	٦٣	٢٠,٩٣	١٣,٢٤	١,٢٩	٢,٠٥	٠,٦٣	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	ب	٦٣	١٩,٢٩	١٠,٤٦	٢,٤٣	١,٦٣	١,٤٩	١,٣
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+			
	ب	٦٣	١٣,٣٦	٩,٥٥	٣,٧٧	١,٥	٢,٥١	٠,٢
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+			
	ب	٦٣	١٥,٠٧	٧,٤٣	١,٦٠	١,١٩	١,٣٤	٠,١٨

س = سليم
ب = بلهارسيا

جدول رقم ١٨

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا والديدان

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة الخرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	—			
	ب-د	٣٤	١٢,١٨	٧,٤٢	٠,٥١	١,٧٣	٠,٢٩	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	—			
	ب-د	٣٤	٢٣,٩١	١٣,٧٣	٠,٦٩	٢,٦٤	٠,٢٦	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	—			
	ب-د	٣٤	٢٢,٥٩	١٠,٥	٠,٨٧	٢,٠٤	٠,٤٣	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	—			
	ب-د	٣٤	١٨,—	١٠,٠١	٠,٨٧	١,٩٤	٠,٤٥	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	—			
	ب-د	٣٤	١٧,٤٧	٨,١٥	٠,٨٠	١,٥٧	٠,٥١	—

ب-د = بلهارسيا وديدان

س = سليم

جدول رقم (١٩)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا والانكلستوما

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المئوية	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	—	٢,٣	٢٢	—
استعمال اللغة	ب وأئك	١٨	١٢,١٧	٩,٤٤	٠,٥٠	٢,٣	٢٢	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+	٤,١	٠,١	—
الحساب مسائل	ب وأئك	١٨	٢٢,١٧	١٦,٦٥	٠,٠٥	٤,١	٠,١	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+	٣,١٢	٧١	—
	ب وأئك	١٨	١٩,٥	١٢,٥٢	٢,٢٢	٣,١٢	٧١	—
	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	—	٣,١	٠,٦	—
	ب وأئك	١٨	١٩,—	١٢,٥٧	١,٨٧	٣,١	٠,٦	—
	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	—	٢,٨٦	٠,١٧	—
	ب وأئك	١٨	١٧,١٧	١١,٧٣	٠,٥٠	٢,٨٦	٠,١٧	—

س = سليم

ب — وأئك = بلهارسيا وأنكلستوما

جدول رقم (٢٠)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا + أى مرض آخر

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة المئوية	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	—	٠,٩٤	٠,٦	—
استعمال اللغة	م.ب	١١٥	١١,٧٣	٧,٨٤	٠,٦	٠,٩٤	٠,٦	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+	١,٧٧	١٢	—
الحساب مسائل	م.ب	١١٥	٢٢,—	١٤,٠٣	٠,٢٢	١,٧٧	١٢	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+	١,٤	١,٠٣	—
	م.ب	١١٥	٢٠,٢٨	١٠,٨٦	١,٤٤	١,٤	١,٠٣	—
	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+	١,٣١	٠,٥٦	—
	م.ب	١١٥	١٦,٤٠	١٠,٢٢	١,٧٣	١,٣١	٠,٥٦	—
	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+	١,٠٨	٠,٥٢	—
	م.ب	١١٥	١٦,١١	٨,٥٣	٠,٥٦	١,٠٨	٠,٥٢	—

س = سليم

م.ب = مصاب بالبلهارسيا عموماً

جدول رقم (٢١)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالديدان فقط

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة الخرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	+			
	د	٣٩	١١,٥٨	٧,٢٤	٠,٩	١,٣	٠,٧	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	د	٣٩	٢٠,٩٦	١٣,٣١	١,٢٦	٢,٤٤	٠,٥٢	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	د	٣٩	٢١,٥٣	١٠,٥٨	١,٩	١,٩٥	٠,٩٧	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+			
	د	٣٩	١٦,٨١	١٠,٥٨	٠,٢٢	١,٩٢	١,١	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+			
	د	٣٩	١٦,٤٢	٧,٩٦	٠,٢٥	١,٤٧	٠,١٧	—

س = سليم
د = ديدن

جدول رقم (٢٢)

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة كلها

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	النسبة الخرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	+			
	م	١٦٣	١١,١٦	٧,٩٣	٠,٥١	٠,٨٦	٠,٥٩	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	م	١٦٣	٢١,٤٠	١٣,٧١	٠,٨٢	١,٦	٠,٥١	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	م	١٦٣	٢٠,٢٧	١٠,٧١	١,٤٥	١,٢٧	١,١٤	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+			
	م	١٦٣	١٥,٦٣	١٠,٤٧	١,٥٠	١,٢١	١,٢٤	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+			
	م	١٦٣	١٥,٩٣	٨,٣٧	٠,٧٤	٠,٩٨	٠,٧٦	—

س = سليم
م = مصاب

(٤)

مناقشة النتائج

مدى انتشار الأمراض الطفيلية وخاصة
البهارسيا بين تلاميذ المنطقة ، أثر الأمراض الطفيلية
وخاصة البهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل
المدرسي ، مقارنة العينة السليمة والمصابة في السن
والنواحي الاجتماعية والاقتصادية .

مدى انتشار الأمراض الطفيلية وخاصة البهارسيا بين تلاميذ المنطقة :

قامت اللجنة المصرية الامريكية المشتركة لشئون الصحة العامة في عام ١٩٥٤ بتنفيذ مشروع مقاومة البهارسيا بالمبيدات الحديثة في منطقة وراق الحضر وذلك بتطهير الشبكة المائية في المنطقة التي يبلغ طولها حوالي ٢٠٠ كيلو متر . وقد ثبت نجاح التجربة اذ لوحظ بعد تنفيذ المشروع استمرار الانخفاض التدريجي في نسبة الاصابة بين التلاميذ بالبهارسيا واستمرت نسبة الاصابة في الانخفاض حتى عام ١٩٥٨ اذ بلغت ٢١٩ بيد أنه لوحظ في سنة ١٩٥٩ ارتفاع طفيف في نسبة الاصابة وكانت نسبة الاصابة قبل البدء في المشروع ٤٠٢ ٪ . لهذا كان من أهداف هذا البحث الكشف عن نسبة الاصابة الحالية بين التلاميذ وكانت زيادة هذه النسبة متوقعة وقد أكد هذا البحث هذا التوقع اذ كانت نسبة المصابين بالبهارسيا من أفراد العينة ٣٨١ ٪ وهي تقترب من النسبة التي كانت عليها قبل تنفيذ المشروع . وقد كان من ضمن التبريرات التي قبلت لتعليل الارتفاع النسبي للاصابة في سنة ١٩٥٩ هو زيادة هجرة الاهالي الى المنطقة بعد أن تحولت الى منطقة صناعية غير اننا نلاحظ أن نسبة من ولدوا خارج القرية في العينة والذين يمكن اعتبارهم من أبناء المهاجرين اليها لا يزيدون على ١٠٦ ٪ بينما ولد معظم أفراد العينة في القرية نفسها ويعتبرون من أبناء القرية فاذا نظرنا الى متوسط السن لاصغر مجموعة في العينة وهي مجموعة الصفوف الرابعة وجدنا أنه ١٠ سنوات ، ٢ شهر فاذا كانت الهجرة قد بدأ معدلها في الزيادة في السنوات التالية لتنفيذ المشروع واذا فرضنا أن من هاجروا الى المنطقة قد هاجروا وأبناءهم في سن المرحلة التعليمية الأولى واذا افترضنا أن أبناؤهم جميعا يدخلون في عينة البحث فنسبتهم في العينة قليلة فضلا عن أن نسبة المصابين منهم لا يزيد على ٨ حالات وهو عدد ضئيل .

أما اذا كان أبناء المهاجرين قد ولدوا في القرية نفسها في الفترة التالية

مباشرة لعملية التطهير أى سنة ١٩٥٥ فإنهم لم يبلغوا حتى الآن أدنى متوسط للسن لأفراد العينة التى شملها البحث . لذا لا يمكن تبرير الإصابة فى المنطقة بزيادة الهجرة .

وعزيت الزيادة أيضا الى بناء المساكن الشعبية فى المنطقة غير أنه لم يوجد فرد واحد فى عينة البحث من بين المقيمين فى هذه المساكن .

غير أن التبرير الذى يمكن قبوله لارتفاع نسبة الإصابة واقتربها الى ما كانت عليه قبل التطهير هو الرأى القائل بصغر حجم المساحة المخصصة للمشروع واحتمال إصابة الاهالى من المجارى المائية الملاصقة له وان كان يقال ان المنطقة التى شملها المشروع تخلو الآن من القواقع الا أن هذا الأمر مشكوك فيه لان المنطقة ملاصقة لنهر النيل مباشرة واحتمال عودة القواقع اليها كبير .

لقد بينت النتائج أيضا زيادة الإصابة بالبهارسيا بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ، كما بينت زيادة الإصابة فى البنين عنها فى البنات ويمكن أن تفسر هذه النتائج بزيادة تحرر البنين كلما تقدموا فى السن وزيادة تفاعلهم مع المجتمع الخارجى مما يزيد من فرص تعرضهم للإصابة ، بينما البنت كلما كبرت كلما زاد التصاقها بالمنزل وبالتالي قلت فرص تعرضها للإصابة . وهذا يناقض الرأى القائل بتساوى الإصابة فى الجنسين بهذا المرض .

وظهر أن نسبة الإصابة بالديدان بين البنات أعلى مما هى بين البنين ، ولا يوجد تفسير لهذه الظاهرة ، ولما كان هذا البحث هو الأول من نوعه فنكتفى بإبراز هذه النتيجة حتى تنفيها أو تؤكدتها دراسات أخرى .

أثر الامراض الطفيلية وخاصة البهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى :

أولا : قورنت عينة البحث فى درجاتها على اختبارات التحصيل واختبار القدرة العقلية بعينة مماثلة من مدينة الاسكندرية عددها ٤٩٠ تلميذا وتلميذة كانت نفس الاختبارات قد طبقت عليها . وكان الهدف من هذه المقارنة إبراز سمات عينة البحث ، والتأكد من الرأى السائد بأن تلاميذ الريف أقل فى مستواهم التحصيلى والقدرة العقلية من تلاميذ الحضر . وقد بينت هذه المقارنة أن مستوى عينة هذا البحث أقل من مستوى عينة الاسكندرية فعلا سواء فى التحصيل أو فى القدرة العقلية ، وان كانت الفروق قد اختلفت بين تلاميذ الصفوف الخامسة والسادسة فى العينتين على اختبارى اللفه العربية (فهم القراءة) واللغة العربية (استعمال اللغة) مع وجود فرق ذى دلالة على هذين الاختبارين بين تلاميذ العينتين فى الصفوف الرابعة بتفوق عينة الاسكندرية .

ويمكن تبرير الاختلاف الجوهري في اختبارى اللغة العربية في الصف الرابع بين العينتين واختفاء هذه الفروق في الصفوف الخامس والسادس الى ثلاثة عوامل اولها أن وعى الآباء في المدن واهتمامهم بتعليم الابناء يزيد على وعى الآباء في الريف واهتمامهم خاصة في السنوات الأولى ، ولا يبدأ اهتمام الآباء في الريف الا بعد صعود الطفل الى السنوات المتقدمة دون تحصيل يذكر وحينئذ يبدأ اهتمامهم بالطفل فيحاولون مساعدته في التحصيل خارج المدرسة ، وثانيهما ما يتردد من اهتمام مديريات التعليم بتلاميذ المدن دون تلاميذ الريف من حيث ابنيّة المدارس وعدد التلاميذ في الفصول وصلاحيّة المعلمات وما الى ذلك ، وثالثها عامل اختياري اذ يغلب على الظن ان الآباء في الريف حين يدركون عدم جدوى تحصيل الابناء في المدارس يمنعونهم عن الدراسة ليساعدوهم في العمل فلا يواصل التعليم في السنوات المتقدمة الا التلاميذ الذين يتأكد آباؤهم من قدرتهم على التحصيل .

وقد لوحظ انه رغم اختفاء الفروق بين تلاميذ العينتين في الصفوف الخامس والسادس في اختبارى اللغة فان الفروق بينهما تبرز في اختبار الحساب (مسائل) وفي الحساب (عمليات) ولكن بمستوى اقل . ولعل هذا يرجع الى أن اختبار الحساب (مسائل) بالاضافة الى انه يتوقف على استعمال اللغة فانه يتضمن عمليات تتناول التعامل اليومي بالعمليات الحسابية ولعل ضيق الفرص امام تلاميذ الريف لاكتساب الخبرات التي تتناولها هذه العمليات هو ما أدى الى انخفاض مستواهم عليه عن مستوى تلاميذ عينة الاسكندرية .

وقد بدا تفوق تلاميذ عينة الاسكندرية في جميع الصفوف في اختبار القدرة العقلية على تلاميذ عينة وراق الحضر وان كانت هذه النتيجة تتفق مع نتائج معظم البحوث التي قورن بها تلاميذ الريف بتلاميذ الحضر فان هذا لا يعنى أن تلاميذ الريف اقل ذكاء من تلاميذ الحضر اذ من الثابت أن انخفاض مستوى ذكاء تلاميذ الريف على اختبارات الذكاء انما يعزى الى طبيعة الاختبارات نفسها التي تطرق أسئلتها خبرات أكثر مألوفية لتلاميذ الحضر، كما يعزى الى ضيق الفرص المتاحة لأبناء الريف اذ ثبت انه كلما تيسرت السبل أمام أبناء الريف كلما ارتفعت درجات ذكائهم على هذه الاختبارات وانعدم الفرق بينهم وبين تلاميذ المدن عليها . وقد أكد ميثاقنا القومي تكافؤ الفرص بين الأفراد كما أكد ضرورة نقل المدينة الى القرية ، وتبذل الجهود الآن للتقريب بينهما ، وسوف تؤدي مثل هذه الجهود الى تلاشي مثل هذه الفروق . كما يجب الا ننسى أن الاختبار الذي استخدم في هذه المدرسة اختبار لغوي ويتأثر بقدرة التلميذ على القراءة .

ثانياً : لم تبين المقارنات التي تمت بين العينة السليمة والعينات المصابة سواء بالبلهارسيا أو بالأمراض الطفيلية الأخرى أى فروق ذات دلالة

احصائية كما كان متوقعا واذا كانت البحوث السابقة التى سبقت الاشارة اليها مثل بحوث كيرشو وزملائه وبحث احمد عبد الله وبدران وعماد اسماعيل قد أوحى باحتمال وجود أثر للبلهارسيا على الذكاء فيجب الا يغيب عن البال أن بحث كيرشو كان يدور حول تعلم الفيران المصابة وغير المصابة الجرى فى متاهة .

ومن المشكوك فيه ما اذا كان تعلم الجرى فى متاهة يعتبر مقياسا للذكاء . لقد طعنت تجربة ترايون *Tryon* المشهورة والتى تعتبر من أحسن البحوث التى حاول فيها استنباط أجيال من الفيران الذكية والفيران الفبية على أساس سهولة تعلم الجرى فى متاهة لاثبات توارث الذكاء فى أن الجرى فى متاهة ليس مقياسا للذكاء بل قد يكون مقياسا للنشاط والتعلم الحركى الذى قد لا يتطلب ذكاء ومع ذلك فقد انتهى كيرشو وزملاؤه الى أن الاصابة وان عاقت عملية التعلم فانها لم تؤثر فى المعلومات التى حصلت فعلا والتى لم تعوق تذكرها .

أما دراسة احمد عبد الله وزميليه فلم تبلغ الفروق فيها بين العينة المصابة والعينة غير المصابة على درجات اختبار وكسلر بافيو لقياس ذكاء الأطفال مستوى ذى دلالة مرتفعة . وقد يعزى هذا الفرق الى احتمال الصدفة وعامل الاختيار فى العينة وتعدد الأفراد الذين قاموا بتطبيق الاختبار اذ ذكر انهم كانوا من بين الطلبة تحت التدريب على اجراء الاختبارات ومن الصعب الحكم على أن الموضوعية والدقة قد لوحظتا فى التطبيق كما يجب ألا ننسى أن الاختبار المستعمل لم يقنن بعد على عينات مصرية .

ودرجة ثبات ودرجة صدق الصورة العربية غير معروفتين .

اننا نعتقد أن البلهارسيا لها مضاعفاتها التى تقلل من كفاءة الفرد وقدرته على الانتاج ، غير أن الحالات التى تصل الى أيدي الأطباء والتى تبرز فيها المضاعفات هى غالبا لأفراد من البالغين الذين أزمى معهم المرض وزادت حدته ، ولم تجر بحوث مقارنة بين أمثال هؤلاء البالغين والعاديين فى مستوى الذكاء حتى يمكن أن يحكم على أثر البلهارسيا ، ولو تمت مثل هذه الدراسات فان العينة المريضة ستكون عينة متحيزة ولا شك وستشوه النتيجة عوامل أخرى كثيرة يصعب التحكم فيها مثل تاريخ حياة الفرد وتاريخه الصحى ومستواه التعليمى والاقتصادى وما الى ذلك . ومن الصعب أن نجد حالات تبرز فيها المضاعفات فى سنوات العمر الدنيا وليس أدل على ذلك من أن عينة البحث التى تبلغ نسبة الاصابة فيها ٣٨٪ لم تظهر المضاعفات فى حالة واحدة . ان من بين المضاعفات التى كانت متوقعة هى اصابة عدد من المرضى بالبلهارسيا بالانيميا وكانت النية تتجه الى مقارنة المصابين بالبلهارسيا والانيميا بغيرهم من غير المصابين وبغيرهم من المصابين بالانيميا دون

البلهارسيا لعلنا نجد ما يفرق بينهم غير ان نتيجة الفحص الطبى لم تبين أن هناك من تقل نسبة الهيموجلوبين فى الدم عندهم أقل من ٦٠٪ . لذا لم تتم هذه المقارنة وهذه النتيجة بدورها تدل على أن حدة المرض عند المصابين لم تصل الى حد يفرق بينهم وبين مجموع التلاميذ فى هذه الناحية .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن والنواحى الاجتماعية والاقتصادية :

لم تبين المقارنة وجود أى فرق ذى دلالة احصائية بين المصابين والعينة السليمة فى السن وتبرير ذلك أن توحيد السن فى القبول والنقل الآلى يحولان دون وجود فروق ذات دلالة بين أى مجموعتين نختاران عشوائيا فى أى صف من الصفوف .

وكان من المتوقع أن يكون هناك فرق بين العينة المصابة والعينة السليمة فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى على اعتبار انه كلما ارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى كلما ارتفع المستوى الصحى . لذا قورنت العينتان فى حجم الأسرة وفى المستوى التعليمى للآباء وفى التوزيع المهنى للآباء وتبعاً لفئات دخولهم وكان من المتوقع أن يكون أفراد العينة من أسر أكبر حجماً من أسر أفراد العينة السليمة على اعتبار أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما قلت العناية بالأبناء . وكان من المتوقع أن يكون مستوى آباء أفراد العينة المصابة أقل تعليماً ومهنيّاً واقتصادياً من مستوى آباء العينة السليمة . غير أن المقارنة الاحصائية لم تبين أى فروق ذات دلالة احصائية بين العينتين فى هذه العوامل وان كانت النسب المئوية تشير الى اتجاه نحو ما كان متوقعاً ، اذ يزيد عدد أفراد الأسرة نسبياً فى العينة المصابة ، كما أن نسبة الأميين ومن يقرؤون ويكتبون فقط بين آباء العينة المصابة أعلى مما هى عليه بين آباء العينة السليمة الذين تزيد نسبة من يحملون مؤهلات بينهم . كما زادت نسبة من يعملون فى المهن الفنية والعلمية بينهم أيضاً كذا المشتغلون بالأعمال الكتابية وهذا يشير الى الاتجاه المتوقع اذا اعتبرنا هذه المهن من مهن ذوى الباقات البيضاء التى تفرق عن مهن مثل الاشتغال بأعمال الزراعة والصيد وأصحاب الحرف والصناع والعمال والتى تزيد فيها نسبة آباء العينة المصابة على نسبة آباء العينة غير المصابة . غير اننا نكرر القول بأن الفروق بين العينتين لم تكن ذات دلالة احصائية .

وقد يعزى اختفاء الفروق فى هذه العوامل بين أفراد العينتين الى أن الطبقة فى الريف لم تعد بارزة بالشكل الذى كانت عليه من قبل وان طبيعة المخالطة بين أبناء الطبقات المختلفة وخاصة فى الريف وضيق مجال القرية مما يحتم اشتراك الأبناء فى نشاطهم خارج المدرسة كما هو فى داخلها وبالتالي تساوى فرص التعرض للإصابة أثناء ممارسة هذا النشاط . والطبقة وأن

كانت تسيطر على عقليات الكبار فهي لا تبرز في عقول الصغار في هذه السن .
والطبقية بالتالى وأن كانت تؤدي في المدن الى اختلاف مجالات النشاط
بين أبناء الاسر فأنها لا تؤدي الى مثل ذلك بين أبناء الريف .

والخلاصة تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها وان كانت نتائجها قد
جاءت سلبية فأيجابية هذه النتائج في أنها وان كنا شعبا قد حكم عليه
بالتخلف فترة من الزمن انتابتنا فيها كوارث الجهل والفقر والمرض التي
فرضها علينا الاستعمار والاقطاع فأنها لم تؤثر في صلابة عودنا ولم تنزل بنا
لا هي ولا البلهارسيا الى شعب ترتفع فيه نسبة الغباء أو العته عن أى شعب
من الشعوب المتحضرة .

ولا يعنى هذا اننا نقلل من شأن المرض بالبلهارسيا وغيره من الامراض
التي تقلل من طاقتنا وتؤثر في انتاجنا فنحن وان كنا لا نملك حتى الآن
احصاءات محددة عن تأثير هذا المرض على الانتاج القومى ، بيد أن الباحثين
يقدرّون الخسارة المادية الناشئة عن البلهارسيا بما لا يقلل عن ثمانين مليوناً
من الجنيهات كل عام .

صدر حديثاً من مطبوعات المركز

● **تعاطى الحشيش - التقرير الثانى - نتائج البحث الاستطلاعى فى
مدينة القاهرة .**

● **الاختبار القضائى - نشأته وأساسه وتطبيقه .**

● **الاختبار القضائى - دراسة مقارنة .**

الدكتور أحمد فتحى سرور

● **أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة .
التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى .**

علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة *

الدكتور محمد خيرى

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

توجه حكومة الثورة عنايتها الفائقة الى وضع تخطيط اقتصادى واجتماعى للبلاد ، ويرتكز هذا التخطيط أساسا على تصنيع البلاد ليحقق الاتجاه الى زيادة الدخل القومى باتخاذ أساليب التنمية الاقتصادية فى القطاعين الزراعى والصناعى . وإذا كانت الثورة قد قضت على الاقطاع بقانون اصلاح الزراعى ، فانها تبذل الجهد للقضاء على قول المستعمرين أن مصر لا تصلح الا للزراعة . ورجل الاجتماع ، وان كان يعرف مقدما نتائج التصنيع المثمرة والتي تحقق رفع مستوى الدخل وزيادة الخدمات ابتغاء استئثار الفرد كيانه وعزته وكرامته ، الا أنه لا يففل - مع ذلك - أثر التصنيع وما قد يترتب عليه من نتائج ينبغي أن يتعرف عليها وأن يلم بها وأن يكون على وعى منها ، بحيث يستطيع المخطط الاقتصادى والاجتماعى أن يستشف من خلال هذه النتائج والأسس والدعائم التى يركز عليها .

وقد حاولت فى هذا الموضوع : « علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة مع دراسة ميدانية » أن أسهم بمجهود متواضع فى إبراز ما يترتب على التصنيع من سوء تنظيم اجتماعى يبدو أحدهم ظاهرة فى الجريمة ونعرض فيما يلى المبررات التى دفعتنى الى اختيار هذا الموضوع ، والخطوات التى اتبعتها فى معالجته .

يؤثر على رفاهية الشعب عاملان عدد السكان ونسبة زيادتهم . ولعل أهم الخصائص السكانية فى مصر هى : اعتماد الغالبية العظمى على الزراعة وازدحام السكان ونموهم السريع . ومن الملاحظ أن هذه الزيادة فى عدد السكان لا يصاحبها زيادة مماثلة فى مساحة الأرض المنزرعة . وطبقا للنظرية الحديدية ، لا يمكن زيادة انتاج الأرض الزراعية مهما زدنا من عوامل الانتاج الا الى حد معلوم . ومن ثم نجد أن عدد السكان أخذ فى التزايد بسرعة تفوق بكثير الزيادة فى مساحة الأرض المستغلة مما أدى الى نقص مستمر لتوسط نصيب الفرد من الدخل السنوى . وقد ترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة . ولهذا دعا منطق الواقع ومواجهته - بعد أن أصبحت الحكومة حكومة الشعب

* تلخيص للرسالة التى حصل بها كاتبها على درجة الماجستير فى الآداب (علم اجتماع) من كلية الآداب جامعة الاسكندرية فى يونيه ١٩٦١ . وقد أشرف عليها الاستاذ الدكتور السيد بدوى .

وممثلته ، والمنبثقة عن آماله وآلامه — أن تتجه حكومة الثورة الى الوسيلة الصحيحة ، الى الطريق الموصل الى الفاية التى هى أمل الشعب منذ قرون طويلة ، أن يستشعر الفرد العزة والكرامة ، ولا عزة ولا كرامة والفرد يحيا فى مستوى بعيد عن مستوى الانسان ، وليست هذه الوسيلة الا تصنيع البلاد ، ولكن ان أدى التصنيع الى مآثره من نتائج — ونحن نستقرئ النتائج من خبرات وتجارب وواقع الدول التى سبقتنا الى ذلك — فان ثمة نتائج : لا ينبغي أن تفلت من ملاحظة المصلح الاجتماعى ورجل الاجتماع والباحث ، ونذكر على سبيل المثال : أن التصنيع سيحتاج الى كثرة من الأيدي العاملة التى ستضطر الى الهجرة من الريف الى المدن ، فان الإحصاءات التى أوردناها توضح لنا أن هناك تطورا يتصل بتوزيع السكان بين الحضر والريف ، ويمكن القول أن الهجرة الى المدن تؤثر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، كما أنها تؤدي الى ازدحام المدن بالسكان مما يترتب عليه كثير من المشكلات التى تتصل ببناء المجتمع ووظائفه وتنظيمه وعملياته .

وواضح أن الاستثمار والانتاج فى الصناعة يصاحبهما نمو المدن ، وهى مناطق تختلف الحياة فيها من عدة نواح اختلافا كبيرا عن الحياة فى المناطق الريفية ، وانتقال الريفى الى المدينة ، حيث تختلف الظروف المؤثرة على الحياة الاجتماعية والثقافية فيها ، انتقال الى مجتمع معقد له صفاته وخواصه التى تختلف عن المجتمع الريفى . وينشأ عن تباين العلاقات الاجتماعية بين المجتمعين الريفى والحضرى الصناعى ، أنماط مختلفة من السلوك . ولما كانت مصر تجتاز فترة تحول بانتقالها من الاعتماد الكلى على الزراعة الى التصنيع ، فان التغير يجرى فى مكونات الحياة العامة كتغير العادات والعرف والتقاليد والتربية والدين والوسائل الترويحية والمهنة والمستوى الثقافى والمادى ، وقيام المنافسة ، ومدى التجانس أو التنافر بين الافراد ، هذا بالإضافة الى أن المهاجرين الذين يأتون بحثا عن العمل الذى يتوفر نتيجة — كما سبق أن ذكرت — لمشاريع التطور المختلفة فى التصنيع ، يعملون كعمال غير مهرة اذ تعوزهم الخبرة والمران ، كما أنهم لم يعدوا قبلا للدور الاجتماعى الذى يباشرونه . ومن شأن هذا تغير فى مجموع القيم التى شكلت قالب حياتهم السابقة ، هذا التغير الذى يؤدي الى صراع يطول أو يذوب مع قدرة المهاجر على التكيف مع الحياة الجديدة . ومما يزيد فى مشكلات التكيف فى مجتمعنا الذى يتغير بسرعة وسيتغير ، ألا يسير التغير فى مختلف الحياة الاجتماعية بنفس السرعة ، كما قد يترتب على ذلك أن تكون هذه المشكلات أكثر حدة وخطورة . وهالم يتحقق التكيف فقد يضعف تأثير القواعد الاجتماعية مما يؤدي الى التنوع الثقافى ، وضعف الضوابط الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والصراع الثقافى . هذه كلها عوامل اجتماعية هامة من حيث نشوء الجريمة والجناح والمشكلات الاجتماعية .

وقد حاولت في هذا البحث أن أوضح ما ينجم عن التصنيع من نتائج تتصل بالانحراف والجريمة مشيراً إلى الدراسات النظرية والميدانية التي أجريت في مختلف الدول في هذا الشأن ، ومعتمداً على دراسة عقلية لتوضيح العلاقة بين ظاهرة التصنيع وظاهرة الجريمة .

تستطيع الآلات أن تيسر كثيراً من النواحي : أن تنقص ساعات العمل مثلاً ، ولكن رجل الاجتماع يرى أن انخفاض ساعات العمل يترتب عليه مشكلات عديدة كمسألة أوقات الفراغ وغيرها . إذن فالآلية والتصنيع يتطلبان تعاوناً وثيقاً بين رجل الأعمال ورجل الاجتماع ، يضع الأول في اعتباره مشكلة العلاقات الإنسانية ، ويبرز الثاني في المقدمة مشكلة تربية الأسرة ومشكلة التفكك الاجتماعي الذي يرتبط — كما ذكرنا — ببناء المجتمع ووظائفه ونظمه من ناحية ، وبتكيف الفرد مع مجتمعه وأسرته ونفسه من ناحية ثانية أما القسم الثاني فعبارة عن دراسة ميدانية، وينقسم هذا البحث تسمين : الأول يعالج الدراسات الميدانية والنظرية العديدة في مختلف الدول ويشتمل القسم الأول على أربعة فصول ، الفصل الأول دراسة مقارنة للحياة الاجتماعية الحضرية الصناعية والريفية ، حاولت أن أوضح فيه الحد الفاصل بين اعتبار المجتمع مجتمعاً ريفياً أو حضرياً ، أو هو الموضوع الذي لا يزال حتى الآن موضوع دراسة ومناقشة ، وقد اضطررت إلى أخذ أساس مصلحة الإحصاء بالجمهورية العربية المتحدة ، وهو الأساس الذي يقوم على التقسيم الإداري ، رغم أنه لا يتفق مع أحدث نظريات علم الاجتماع الحضري التي تحدد التفرقة بين المجتمعين الحضري والريفي على أساس عدد السكان من ناحية ، واعتبار العوامل الثقافية الحضرية من ناحية أخرى . ولاشك أن هذا التحديد الأخير ليس مجاله هذا البحث ، إذ يحتاج إلى دراسة مستقلة . وقد عقدت في هذا الفصل مقارنة بين النظم الاجتماعية والعلاقات والقيم السائدة في كل من المجتمعين ، فتحدثت عن الجماعة الأولية والثانوية ، وعن الحراك والمهنة في الريف والحضر الصناعي ، وعن السمات السيكولوجية لأهل الريف والحضر أيضاً ، ثم أشرت باختصار إلى أهم النظم الاجتماعية : الأسرة ، النظام الاقتصادي ، النظام السياسي ، النظام التعليمي ، النظام الترويجي والصحي والرعاية الاجتماعية . وركزت اهتمامي على حياة المدينة من حيث الهجرة إليها ، وتنوع الثقافات والعلاقات فيها ، وكثافة السكان بها ، ثم إلى نمو السكان في المدينة والمشكلات التي تترتب على ذلك ، كالجريمة ، وزيادة الأمراض العقلية والنفسية والجسمية ، كما اهتمت بمناطق سوء التنظيم الاجتماعي في المدينة وما يتطلبه من تكيف واستجابات . وأنهيت هذا الفصل بجدول يوضح الفروق الأساسية بين المجتمعين من حيث عدد السكان وتجانسهم وتفاعلهم واستقرارهم الفيزيقي والاجتماعي وثقافتهم الدينية والروحية ، واتصالاتهم الأولية والثانوية والضوابط الاجتماعية والاحساس بالانتماء .

أما الفصل الثانى فيعالج عوامل التغير الاجتماعى ونتائج التصنيع ، وأشرت فيه الى التغير والتقدم الفنى التكنولوجى ، والبناء الاجتماعى والوظيفى ، والى التغير المتصل بتغيير السكان وتقسيم العمل ثم تحدثت عن عوامل التغير الاجتماعى مركزا اهتمامى على الوسائل الفنية (التكنولوجيا) وما يؤدى الى صراع الثقافات ، وقد رأيت أن موضوع البحث لا ينبغى أن يغفل نتائج التصنيع بصفة عامة من حيث أنه يعرض البيئة الطبيعية والبشرية للتغير ، كما وجدت أن هذا البحث لا ينبغى أن يغفل خبرات الدول التى سيقتنا فى التصنيع فتكلمت عن أثر الانقلاب الصناعى بصفة عامة مع أمثلة قصيرة من الدول الصناعية ، وكيف أن التصنيع قد أدى الى الهجرة حيث توجد المصانع ، والى ما ترتب على التصنيع من تحضر ومائج من هذه الثورة من انعدام الولاء للقيم القديمة ، موضحا المشكلات الاجتماعية التى أدى اليها التصنيع وهى المشكلات ذات الصلة من ناحية العوامل بالجريمة . كما رأيت أن أضمن هذا الفصل نتائج التصنيع فى المجتمعات غير المتقدمة وذلك لتشابه بيننا وبينها ، لا من حيث الثقافة والحضارة أو التاريخ ، ولكن من حيث أن عامل التصنيع قد أدى الى نتائج يجب التعرف عليها ونحن بسبيل وضع تخطيط اقتصادى واجتماعى .

أما الفصل الثالث فيعالج : الجريمة فى المجتمعين الحضري الصناعى والريفى ، وقد أشرت الى الاختلافات بين المجرم الريفى والمجرم الحضري الصناعى معتمدا فى ذلك على الدراستين الميدانيتين اللتين قام بهما العلامة مارشال كلينارد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انتهى الى التحقيق من صحة الفروض التى وضعها لدراسته وهى أن نسبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقة تبعا للسكان الحضرية فيها وأن هناك صفات حضرية بين المجرمين من مناطق تختلف فى درجات التحضر ، وهذه السمات هى : الحراك ، والعلاقات الاشخصية ، والاختلاط بالجماعات المختلفة (المخالطة المغيرة) وعدم المشاركة فى تنظيم المجتمع المحلى وثقافة اجرامية منظمة ، وطرز اجرامى اجتماعى للمجرمين من المناطق المختلفة فى درجات التحضر . وللتحقيق من صحة هذه الفروض استخدم مارشال كلينارد مصادر عديدة ، كما أجرى دراسة على مجموعة من المجرمين فى سجن الرجال فى ولاية أيوا الأمريكية . وهذا مادفعنى الى أن أتخذ هذه الطريقة منهجا للبحث مع تطبيق منهج آخر هو دراسة الحالة .

وقد استطعت من خلال الاطلاع على الدراسات والاحصاءات المختلفة الموجودة فى كتب المراجع الخاصة بعلم الجريمة أن أثبت أن ثمة جرائم ترتكب فى الحضر غالبا وتكاد تخلو المناطق الريفية منها وهى البغاء والادمان على الخمور والقمار والبلطجة وتعاطى المخدرات ، ولاشك أن نتائج هذه الدراسات التى أجريت فى دول تختلف عنا فى الثقافة تثير اهتمام علماء الاجتماع والجريمة فى مصر للقيام ببحوث ودراسات للتحقق من صحة هذه

الاستقرارات التى انتهت اليها او دحضها . وعالجت فى هذا الفصل كذلك اتجاهات وحجم الجريمة فى المجتمعين الريفى والحضرى الصناعى ، وشرحت ماهية المنهج الايكولوجى الذى يعتمد على الخريطة مشيراً الى بحوث تراشر وشو . والفصل الرابع من القسم الأول عرض لعوامل الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى ، فأشرت الى تعريف السلوك الاجرامى والى التنظيم الاجتماعى وسوء التنظيم الاجتماعى والجريمة ثم اهتمت بالتنشئة الاجتماعية فى المجتمع الصناعى لأن بعض علماء الجريمة يرون أن الاجرام نتيجة للتنشئة الاجتماعية الخاطئة ، ذلك لأن العمليات التعليمية التى تؤدى الى أن يصبح الفرد مجرماً هى نفس العمليات التعليمية التى يصير بها الفرد مديراً لأحد البنوك أو أستاذاً فى جامعة ، إذن فمادة التعليم لعمليات التربية هى التى تحدد كيف يصبح الشخص مجرماً أو سوياً . وتحدثت فى هذا الفصل أيضاً عن التوزيع الاقليمى للجريمة وعن توزيعها المكانى فيها ، وعن مناطق الجناح .

أما القسم الثانى من هذا البحث ، فهو دراسة ميدانية . وقد تطلب ذلك أن أحدد منذ البداية نطاق هذه الدراسة والفروض التى قامت عليها والمنهج الذى اعتمدت عليه ، أما من حيث المجال ، فقد كان لابد أن أبين علاقة التحضر — والصناعة عامل أول من عوامل التحضر — بالجريمة من واقع بيانات احصائية لمعرفة مدى الارتباط بين هاتين الظاهرتين . وسأبين فيما بعد الطريقة التى اتبعتها . أما فروض البحث التى وضعتها لهذه الدراسة ، فقد استقيتها من الاطلاع على الدراسات النظرية المختلفة فى مصادرها الكثيرة ومن الدراستين الميدانيتين اللتين قام بهما مارشال كلينارد فى الولايات المتحدة .

هذا فضلاً عما استطعت أن أفيد من خبرة بحكم عملى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالإضافة الى الاطلاع على النظريات المختلفة التى تعلل دوافع الجريمة. والى أشرت اليها بايجاز فى الفصل الخامس الخاص بتحليل البيانات .

وملخص هذه الفروض أن المجرم الحضرى فى مصر ، يبدأ سلوكه الاجرامى فى تاريخ مبكر والنظرية التى يعتمد عليها هذا الفرض هى أن السلوك الاجرامى نتيجة للخبرات الاجتماعية كما أنه يكتسب بنفس العمليات التى يكتسب بها أى سلوك آخر ، وإذا كان الاجرام نتيجة للمخالطة المفايرة مع جماعة تنكر القوانين كما يرى سدرلاند ، ولما كانت أنواع الجماعات الأولية فى المجتمعات الحضرية والتى تشجع السلوك الاجرامى أكثر عدداً من الجماعات الأولية فى المجتمعات غير الحضرية ، ولما كانت أدوات الضبط الاجتماعى ، وهى التى تتم بها عادة ، العمليات الاولى للتنشئة الاجتماعية ، لا تخضع كلها لرقابة الأسرة فى المدينة الصناعية لانشغال الأبوين بالعمل ، فانه

يترتب على ذلك ، أى على المخالطة المفارقة مع جماعة تنكر القوانين وعلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعى انحراف الحدث الى الجناح فى مرحلة مبكرة من العمر .

والفرض الثانى هو ان المجرم الحضرى على علم بالوسائل الاجرامية وبالمصطلحات الاجرامية وانه مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى ، والنظرية التى يستند اليها هذا الفرض هى أنه قد تبين من نتائج الباحثين اللذين قام بهما مارشال كلينارد عن المجرم الحضرى والمجرم الريفى أن مجرم المناطق الريفية يرتكب جرائمه بوسائل غير فنية طابعها البساطة ، وأنه ليس على دراية بالمصطلحات الاجرامية ، وهذا عكس ما أثبتته كلينارد بالنسبة للمجرم فى المناطق الحضرية ، وقد حاولت أن أثبت من هذا الفرض فى هذه الدراسة واستخدمت لذلك طريقة دراسة الحالة حيث اتضح ان هذا الفرض ليس صحيحا بالنسبة للمجرم الحضرى فى العينة التى قمت بدراستها .

أما من حيث أن المجرم مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى ، فان علاقات الأفراد فى المجتمع الحضرى الصناعى علاقات سطحية ، كما أن الأسرة من ناحية والجيرة من ناحية أخرى — وان كانتا من بين النظم الأساسية فى القرية التى يتخذ الفرد منها أصول التوافق مع النظم والقيم والقوانين — الا أنهما ليستا كذلك فى المجتمع الصناعى ، مما يؤدي الى عدم التوافق مع هذه القيم الرسمية ، وهو مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى .

وثمة فرض ثالث هو أن المجرم الحضرى لم ينل المستوى الأدنى للتعليم . والفلسفة أو النظرية التى وراء هذا الفرض هى أن الخبرة الاجتماعية التى تتحقق للحضرى انما ترجع فى الأغلب الى المدرسة والصحف والمذياع . أما فى الريف فان هذه الخبرة محدودة جدا وهى تستمد من كبار السن فى الأسرة . ولما كانت الحياة فى الريف محدودة ، ومواقف الحياة فيه لا تحتاج الى سرعة تصرف أو ذكاء للافادة منه فى مختلف الظروف ، (وهى الظروف التى تكاد تكون رتيبة ومتشابهة) ، فان الحاجة الى الخبرة الواسعة فى المجتمع الريفى ليست ماسة ، وهذا بخلاف ما نجده بشأن الحياة فى الحضر ، فان اختلاف الظروف يحقق للحضرى اكتساب الخبرة التى تسمح بالتكيف فى هذا المجتمع وتستمد هذه الخبرة من مصادر يتعذر على الأمى فهمها ، ويترتب على ذلك عدم استطاعته التكيف مع البيئة الحضرية ، ولاشك أن ذلك قد يؤدي الى شعوره بانمط مختلفة من الصراعات قد ينجم عنها انحراف السلوك .

والفرض الأخير هو أن نسبة بعض الجرائم فى الحضر أعلى منها فى الريف ويعتمد هذا الفرض على احصاءات مختلفة للجرائم فى الدول المختلفة وقد يكون تغير الثقافة من عوامل تغير هذه النسب .

وتنقسم الدراسة الميدانية الى شقين : الشق الأول دراسة احصائية

تحليلية ، والثانى دراسة بعض حالات بواسطة طريقة دراسة الحالة أدت الى وضع استمارة بحث . وعلى الرغم من أن شقى البحث — يكمل أحدهما الآخر فانهما يختلفان اختلافا جوهريا ، فبينما يدرس الشق الأول ظاهرة الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى معتمدا فى هذه الدراسة على بيانات تخضع للاستقصاء الإحصائى ، يدرس الشق الثانى شخصية المجرم معتمدا على الأصول المقررة فى طريقة دراسة الحالة ، وخطة البحث فى الشق الأول تتضمن الفرض منه ، أى التعرف على حجم ظاهرة الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى كما تتمثل فى بعض المدن والمناطق الريفية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وقد اخترت نزلاء ثلاثة سجون هى طنطا والاسكندرية ومصر وذلك بعد تقسيمهم الى مجموعتين : الحضر والريف . أما مجال البحث أى المجال البيئى والزمنى فقد تضمن جميع الحالات التى تنزل سجن طنطا و ٥ ٪ من نزلاء سجن الاسكندرية و ٥ ٪ من نزلاء سجن مصر فى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٠ .

أما الشق الثانى من البحث فالفرض منه الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى أدت الى ارتكاب مجرم المجتمع الحضرى والريفى جريمته ، واعتمدت لتحقيق هذا الفرض على طريقة دراسة الحالة من حيث البناء والوظيفة أما المادية البشرية أى العينة فقد أوضحت الأساس الذى اعتمدت عليه وهو الأساس الخاص بمحل الإقامة أثناء التنشئة الاجتماعية ، كما وضحت أن هذه الطريقة — طريقة الاستبار الحر المعتمد على عناصر معينة — قد أدت الى وضع صحيفة استبيان .

أما الصعوبات التى صادفت البحث فهى :

قدر للبحث الميدانى فى الشق الأول أن تؤخذ بياناته من السجون الثلاثة ، وقد اكتنف ذلك بعض الصعوبات وهى :

١ — مشكلة إيجاد وسيلة مقننة يمكن الاعتماد عليها للتفرقة بين المجتمع الحضرى والمجتمع الصناعى والمجتمع الريفى .

٢ — تشتمل البيانات الإحصائية بمصلحة السجون على محل الميلاد دون مكان التنشئة الاجتماعية . وقد تطلب ذلك فرز الحالات طبقا لمكان التنشئة من حيث الحضر والريف ، والواقع أن هناك farkا بين محل الميلاد ومكان التنشئة الاجتماعية فقد يكون المجرم من منطقة ريفية ولكنه نشأ وتربى فى منطقة حضرية . ومع هذا فإن البيانات الخاصة بمحل الميلاد يمكن أن تكون ذات دلالة فيما يختص بالمنطقة التى ولد بها المجرم ولا يمكن اعتبار منطقة الميلاد هى منطقة النشأة ، ولكن دراسة الحالة كشفت عن مكان التنشئة الاجتماعية ومحل الميلاد معا وكان لمكان التنشئة دلالة أكبر من حيث نوع الجريمة وهدفها وأداتها .

وقد اتضح أن الحالات التي اخترتها اختياراً عشوائياً من مجموعة نزلاء سجن القاهرة ، لا يزيد عدد من تنشأ منهم في الريف أكثر من تسع حالات من مجموعهم البالغ ١٠٠ حالة ولهذا تعذر اذن الاعتماد على اختيار للعينة بالطريقة العشوائية ، فكان لا بد من اتباع طريقة أخرى لاختيار عدد مناسب من هذه الحالات ، يتسنى معه تطبيق استمارة البحث عليها ، هذا ولا بد من الإشارة الى أن بطاقة السجن لا تتضمن أى بيان عن مكان التنشئة .

ونلخص فيما يلي نتائج الدراسات النظرية والميدانية التي كانت بمثابة الاطار المرجعي للدراسة للأفادة منها في التفسير وكذلك نتائج الدراسة الميدانية بشقيها التي اضطلعت بها هذه الدراسة .

١ - يؤدي التصنيع في مرحلته المبكرة الى انهيار البناء الاجتماعي التقليدي وتغير الأدوار التي تقوم بها وظائفه .

٢ - يندفع كثير من العمال - الذين تضيق بهم سبل العيش عن طريق الزراعة أو الحرف اليدوية - الى عالم المصانع دون استعداد ، أو تدريب فيتناولون أجراً ضئيلاً يجعلهم يعيشون من اليد الى الفم في أحياء قذرة ومدن مزدحمة في ظروف العمل القاسية وساعاته الطويلة .

٣ - تبدو مشكلة العمالة أنها أخطر مشكلة في المجتمع الصناعي .

٤ - يزداد مع التصنيع سكان المدن وتنمو الطبقة العاملة وتشكل انماط جديدة من التجمعات .

٥ - أثر الجماعات الأولية في المجتمع الصناعي أو المجتمع المقبل على التصنيع يتضح في سمات التكيف للقيم ، كما تؤدي المخالطة المغايرة الى انماط من الصراعات النفسية والاجتماعية .

٦ - ان التصنيع عامل من عوامل التغير الاجتماعي ، والتفكك الاجتماعي مرحلة من مراحل هذا التغير ، ومن مظاهر هذا التفكك ظاهرة الجريمة .

٧ - تعين الصناعة على الحراك الجغرافي والمهني ويبدو أثر هذا الحرك في زيادة نسب الجريمة لأن الانتقال في حد ذاته تحول الى قيم تختلف عن قيم سائدة .

٨ - تؤدي الصناعة الى تصارع بين النظم ، قد يؤدي الى الجريمة .

٩ - تتباين هيئات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الصناعي بينما تكاد تقوم الأسرة وحدها في المجتمع الريفي بهذه التنشئة ، وحيث تتباين هذه الهيئات فانها قد تتضارب في القيم فتسود المجتمع حالة اللامعيارية .

١٠ - تبلغ نسبة الجناح أقصاها في المناطق التي تحيط بمنطقة الأعمال ، وتنخفض كلما بعدت المسافة عن هذه المراكز .

١١ - تصاحب المرحلة الأولى للصناعة انحطاط في فيزيقية المنطقة .

١٢ — يؤدي عامل التنافس في نظام الصناعة الى ظهور جرائم من ذوى الياقة البيضاء .

١٣ — يضعف أثر الدين بين أفراد المجتمع الصناعى .

ونلخص فيما يلى نتائج الدراسة الميدانية بشقيها : الاحصائى التحليلى الذى استمد بياناته من السجون الثلاثة المشار اليها ، ودراسة بحث الحالة .

نتائج الدراسة الاحصائية التحليلية :

١ — ظهر ان نسبة مجرمى المناطق الحضرية أعلى من نسبة مجرمى المناطق الريفية .

٢ — تبين ان نسبة ارتكاب الجرائم لمن تنشئوا في المناطق الحضرية أعلى منها لمن تنشئوا في المناطق الريفية .

٣ — تزيد نسبة جرائم المهاجرين الحضريين عنها بالنسبة للمهاجرين الريفيين .

٤ — ليس ثمة فرق بين متوسط سن مرتكبى الجرائم الحضريين ونظرائهم الريفيين .

٥ — تزيد نسبة الجنايات لمجموع الجرائم المرتكبة من أهل الريف على نسبتها بالنسبة للحضريين ، بينما تزيد نسبة جرائم الجناح في المجتمع الحضري عنها في المجتمع الريفي .

٦ — تزيد نسب الجرائم التى ترتكب ضد النفس والتى تتسم بطابع العنف ، في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري (جرائم القتل والضرب المفوضى الى الموت واحداث العاهات المستديمة) .

٧ — تنخفض نسبة جريمة الاختلاس بين المسجونين الريفيين بينما ترتفع بين المسجونين الحضريين .

٨ — تنتشر جريمة تعاطى المخدرات في كل من القطساعين : الريفي . والحضري الا أن نسبتها أعلى في المنطقة الحضرية الصناعية .

٩ — تزيد نسبة جريمة احراز السلاح بين المسجونين الريفيين عنها بين الحضريين .

١٠ — تحدث جريمة هتك العرض في المناطق الحضرية بنسبة أعلى من المناطق الريفية .

١١ — اتضح ان جريمة الرشوة أكثر انتشارا في المجتمع الريفي .

١٢ — تزيد جرائم الاعتداء على المال في القطاع الحضري عما هى عليه في القطاع الريفي .

أما نتائج دراسة بحث الحالة فهي :

- ١ — تبين أن معظم أفراد العينة يقيمون في أحياء شعبية .
- ٢ — كما تبين أن معظمهم ممن كان محل ميلادهم في الريف .
- ٣ — وأن معظمهم أيضا قد تنشئوا في الحضر .
- ٤ — يربو عدد أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة على الذين تزيد سنهم عن هذا العمر .
- ٥ — ترتكب معظم جرائم أفراد العينة في أحياء شعبية .
- ٦ — تزيد نسبة مرتكبي الجرائم من المهاجرين وكانت سن المهاجروا واقعة بين فئة العمر ١٠ و ٢٠ عاما .
- ٧ — كلما قلت مدة اقامة المهاجر بالمدينة ، كان احتمال ارتكابه للجريمة أكبر .
- ٨ — تزيد نسبة المتزوجين من مجرمي العينة على نسبة العزاب والمطلقين .
- ٩ — تبين أن معظم المجرمين من الاميين .
- ١٠ — تبين أن معظم مجرمي العينة من الذين يقومون بأعمال لا تحتاج الى مهارة صناعية .
- ١١ — يبلغ عدد الذين يعملون في أعمال غير منتظمة ١/٤ مجموع الحالات .
- ١٢ — تبين أن دخل معظم أفراد العينة مع أسرهم أقل من متوسط الدخل الشهري للفرد في الجمهورية .
- ١٣ — كما تبين أن نسبة ارتكاب جرائم الجنج في المدينة أعلى منها بالنسبة لجرائم الجنايات .
- ١٤ — ظهر أن الجرائم في المدينة ، وان كانت تختلف في طبيعتها وسماتها عن جرائم الريف ، الا أن مقترفيها لم تستبد بهم سمات المجرم الحضري الصناعي التي توجد في مجتمع كالمجتمع الأمريكى ، حيث تكثر جرائم العصابات .
- ١٥ — تبين أن قلة الدخل والبطالة هما أهم أسباب ارتكاب الجريمة سواء في المجتمع الريفى أو الحضرى .
- ١٦ — تبين أن معظم أفراد العينة زملاء أو أصدقاء سبق أن دخلوا السجن .
- ١٧ — وأن معظم المجرمين لهم أصدقاء مقربون ، ولكنهم لا يكونون معهم عصابة بالمعنى المعروف .

مؤتمرات

تقرير

عن

« المؤتمر الثامن لخبراء الشؤون الاجتماعية العرب »

القاهرة من ٩ - ١٤ مايو ١٩٦٤

دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقد المؤتمر الثامن لخبراء الشؤون الاجتماعية العرب بالقاهرة في المدة من ٩ الى ١٤ مايو ١٩٦٤ . وقد لبي الدعوة ممثلون لاثنتى عشرة دولة ، كما أوفدت بعض الهيئات والمنظمات مراقبين عنها لحضور المؤتمر ، ومن بين هذه الهيئات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى مثله الدكتور محسن عبد الحميد . وقد تكون وفد الجمهورية العربية المتحدة من السادة : اللواء يس الرفاعى ، العميد عباس قطب ، المقدم محمود خليل ، الأستاذ عبد العزيز فتح الباب ، الأستاذ أحمد الألفى الباحث بالمركز .

وتضمن مشروع جدول أعمال المؤتمر جانبين رئيسيين :

١ - النظر فى التقارير الواردة من وزارات الشؤون الاجتماعية بالدول العربية وتقارير ادارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالأمانة العامة والتقارير الواردة من ادارات السجون بالدول العربية .

٢ - دراسة موضوع اصلاح السجون ورعاية المسجونين وأسرههم . وبدأت أعمال المؤتمر بكلمة للسيد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ثم السيد المشرف على ادارة الشؤون الاجتماعية والعمل بها ثم السيد رئيس اللجنة الاجتماعية الدائمة ، وبعد ذلك دعى السيد رئيس وفد الجمهورية التونسية لرئاسة المؤتمر وفقا للترتيب الذى تتبعه جامعة الدول العربية فى مؤتمراتها .

وانقسم أعضاء المؤتمر الى لجان خمسة تختص كل منها بدراسة جانب من الموضوعات المحالة على المؤتمر . وهذه اللجان هى :

١ - لجنة التقارير وتختص بدراسة تقارير وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل بالدول العربية وادارات السجون بهذه الدول وادارة الشؤون الاجتماعية والعمل بجامعة الدول العربية فى السنتين ١٩٦٢ و ١٩٦٣

٢ - اللجنة الثانية وتختص بدراسة الموضوعات الآتية : رسالة السجن ووظيفته ، السياسة العقابية ، التشريعات الخاصة بالسجون ، تنظيم

الدراسات والبحوث العلمية بالسجون ، التنظيم الإدارى لإدارة السجون ، أنواع السجون ومبانيها .

٣ - اللجنة الثالثة وأحيل عليها الموضوعات الآتية : تصنيف المسجونين رعاية مدمنى المخدرات ، برامج شغل أوقات الفراغ ، الرعاية الصحية العمل فى السجون ، تأهيل المسجونين ، الخدمة الاجتماعية فى السجون وتولى عرض موضوع تصنيف المسجونين وتقديم تقرير عنه الأستاذ أحمد الألفى .

٤ - اللجنة الرابعة ورأسها السيد اللواء يس الرفاعى مستشار الشئون العقابية بالمركز وكان من بين أعضائها الدكتور بدر الدين على الخبير المنتدب بالمركز ، ودرست موضوعات : اصلاحيات الأحداث ، رعاية أسر المسجونين ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، رعاية الأمهات والنساء السجينات ، الاختبار القضائى ، البارول والافراج الشرطى .

٥ - لجنة الصياغة ومهمتها التنسيق بين توصيات اللجان المختلفة ووضعها فى صيغتها النهائية وقد اختير الأستاذ أحمد الألفى مقررا لهذه اللجنة .

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد عهدت لبعض المختصين فى بعض الدول العربية بأعداد بعض الدراسات عن عدد من موضوعات المؤتمر ، وكانت هذه الدراسات محل مناقشة اللجان المختصة .

ويمكن إيجاز توصيات المؤتمر فيما يأتى :

(أ) **التوصيات الخاصة بتقارير إدارة الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية وتقارير وزارات وإدارات الشئون الاجتماعية بالدول العربية :**

١ - الاهتمام بمتابعة ما أصدره المؤتمر فى اجتماعاته السابقة من توصيات ومعرفة الصعوبات التى حالت دون تنفيذ ما لم ينفذ منها .

٢ - الاهتمام بتعريب البحوث والدراسات المتعلقة بمختلف الشئون الاجتماعية التى تقوم بها هيئات أجنبية متخصصة ووكالات الأمم المتحدة .

٣ - بذل المساعى لتزويد الدول العربية بالخبراء والمدرسين فى الميادين الاجتماعية والعمالية والتعاونية من البلاد العربية الأخرى التى تملك هذه الخبرة .

٤ - السعى لدى الوزارات المختصة فى الدول العربية لتكوين اتحاد عام يضم المنظمات العليا التعاونية فى كافة الدول العربية .

٥ - العمل على انشاء شعبة للشئون الاجتماعية والعمالية فى مناهج الدراسة القائمة فى معهد الدراسات العربية العالية .

٦ - تعزيز التعاون بين وزارات وإدارات الشؤون الاجتماعية والعمالية التعاونية والرياضية وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

٧ - توثيق التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبين الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة .

٨ - العمل على إنشاء مراكز تدريبية للتدريب والتثقيف المهني والعمالي .

٩ - دعوة الدول العربية الى أن تنشئ في وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل أقساما للتخطيط الاجتماعي والعمالي مبنى على مسح فني شامل .

١٠ - تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية المختلفة ودعمها .

(ب) التوصيات الخاصة بموضوع اصلاح السجون ورعاية المسجونين وأسرههم :

١ - يجب أن تكون رسالة السجن هي كفالة حماية المجتمع من الجريمة عن طريق تطبيق أساليب علمية وفنية لتنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية يكون من شأنها تحقيق الأغراض الاجتماعية لهذه العقوبات والتدابير .

٢ - اعتماد سياسة عقابية متطورة ومعتدلة تحدد كيفية تطبيق العقوبات في السجون وفقا للمبادئ التي تقررت في ضوءها رسالة السجن ووظيفته .

٣ - اعتبار هذه السياسة العقابية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية العامة ودراسة أوضاع المسجونين لتقرير العقوبات الملائمة وتحليل أسباب الاجرام والانحراف لمكافحتها .

٤ - ضرورة تطوير التشريعات الخاصة بالسجون في البلاد العربية بما يحقق - كحد أدنى - المبادئ التي تضمنتها مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

٥ - اقرار وتدعيم الرقابة القضائية على معاملة المسجونين .

٦ - تنظيم الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالسجون ، وقد أوصى المؤتمر في هذا الشأن بصفة خاصة بأن يتسع نطاق المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة بحيث يمتد نشاطه الى مختلف الدول العربية وذلك عن طريق تخصيص منح دراسية لبعض البعوثيين من الأقطار العربية

وعقد حلقات دراسية دورية واشراك الباحثين من مختلف الدول العربية في الدراسات والبحوث التى يقوم بها .

٧ - وجوب تنويع المؤسسات العقابية وانشاء سجون حديثة .

٨ - الاهتمام بتصنيف المسجونين باعتباره الدعامة الاولى لآى نظام عقابى سليم وتزويد السجون بالاخصائيين فى مختلف المجالات لامكان تحقيقه وانشاء مراكز للتشخيص أو أقسام لهذا الغرض فى المؤسسات المختلفة .

٩ - توفير العمل لكل مسجون واعطائه أجرا مناسباً عن عمله والفاء تشغيل المسجونين فى أعمال قاسية وتوحيد العقوبات السالبة للحرية فى عقوبة واحدة .

١٠ - الاهتمام ببرامج شغل أوقات السجين .

١١ - الاهتمام ببرامج التثقيف الروحى والخلقى .

١٢ - توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للمسجونين .

١٣ - الاهتمام ببرامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ومساعدة أسر النزلاء .

١٤ - رعاية الأمهات والنساء السجينات .

١٥ - الأخذ بنظام الاختبار القضائى بالنسبة للبالقين والأحداث على السواء .

١٦ - العمل على تطوير نظام الافراج الشرطى على نحو ايجابى هادف

١٧ - بذل مزيد من العناية بالأحداث المنحرفين والمشردين وتطوير نظم معاملتهم على وجه يمكن من اصلاحهم .

هذا وقد قام أعضاء المؤتمر بزيارة سجنى الرجال والنساء بالقناطر ، كما دعى الأعضاء لزيارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية للتعرف على أوجه نشاطه المختلفة حيث وزعت عليهم بعض المطبوعات التى أصدرها

أحمد عبد العزيز الألفى



التصنيع والعمران (١)

الاستاذ الدكتور حسن الساعاتي

ظهر هذا البحث في المكتبة العربية في أوائل عام ١٩٥٩ ، وأعيد طبعه في منتصف عام ١٩٦٣ ، وهو بحث فريد من نوعه في اللغة العربية ، ويعتبر باكورة بحوث طيبة تستهدف فهم التغيرات التي تحدث في المجتمع العربي نتيجة للتصنيع والعمران - وهما الخاصتان اللتان تمثلان الاتجاهات الاجتماعية الحديثة في العالم العربي . وتبرز أهمية هذا البحث نظرا للمشكلات العديدة التي تترتب على تصنيع بلد من البلدان وتعميره ، سواء كانت هذه المشكلات اقتصادية أو خلقية الخ . . .

وليس هذا البحث بحثا مكتبيا ، فعلى الرغم من أنه استند الى ما كتب ونشر من بيانات واحصائيات تتعلق بالتصنيع والعمران في مدينة الاسكندرية (وهي الحالة التي قام بدراستها كنموذج للعمران والتصنيع الحديث) ، مع الاستفادة من احصاءات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ ومن احصاء الانتاج الصناعي في تلك السنة وذلك في الطبعة الثانية ، فانه قد أعد بحثا ميدانيا لآلاف من العمال والصناعيين في الاسكندرية يعملون في خمس وثلاثين صناعة ، لمعرفة أحوالهم ونمط حياتهم بالمدينة .

والكتاب ينقسم الى أربعة أقسام رئيسية بالإضافة الى مقدمة عامة تبحث في المفاهيم الأساسية للعمران والتصنيع ومشكلاتهما بشكل عام ، كما تضمنت في الطبعة الثانية مناقشة علمية عن خصائص التصنيع ونتائجه العامة . أما القسم الأول من الكتاب فيبحث في موضوع التنمية الصناعية في إقليم مصر بوجه عام في العصر الحديث ، والتصنيع في مدينة الاسكندرية بصفة خاصة .

ثم يعالج الكتاب في قسمه الثاني النمو العمراني لمدينة الاسكندرية منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر ، واتجاهات هذا النمو وعوامله

(١) بحث ميداني للاسكندرية وعمالها ، دار المعارف ، الاسكندرية المطبعة الثانية ،

ومظاهره وأثر التصنيع فيه . كما يناقش النموذج العام للنمو العمرانى لمدينة الاسكندرية فى ضوء النظريات العمرانية المختلفة .

أما القسم الثالث من الكتاب فيشتمل على بحث ميدانى بآلافين من العمال الصناعيين فى الاسكندرية ، يعملون فى خمس وثلاثين صناعة ، اختيروا عشوائيا من ستين مصنعا فى المدينة . ويورد القسم الرابع الاستنتاجات والاقتراحات المتعلقة بالتصنيع والعمران ، وما يترتب عليهما من مشكلات .

والغرض الأساسى من هذا البحث هو الكشف عن العوامل التى صاحبت التصنيع والنمو العمرانى لمدينة الاسكندرية التى لم يتعد عدد سكانها ٨٠٠٠ نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر ، والذى بلغ اليوم حوالى مليون نسمة . وأن أية محاولة لفهم نمط معيشة العمال الصناعيين فى مدينة صناعية لا بد من أن توضح مدى تأثير هؤلاء بعمليتى تصنيع المدينة وعمرانها .

والحق أن هذا البحث يؤدى أغراضا مختلفة ، فهو مصدر غنى بالمعلومات عن التنمية الصناعية فى القطر المصرى بصفة عامة ، وفى مدينة الاسكندرية على وجه الخصوص .

١ - « المنهج العلمى فى دراسة المجتمع ، وصفه وحدوده »

د. حماد عمار

هذا الكتاب دعوة الى مراجعة بعض الأساليب المستخدمة فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وللتأكيد على أن المشكلة الاجتماعية أو حركة الواقع الاجتماعى هى الأساس الذى تنبثق منه الوسيلة التى تستخدم فى البحث والكشف عن أبعادها وعلاقاتها ، وليس للوسيلة فى حد ذاتها تقدير مطلق ، خاصة بعد أن أصبح لاستخدام الأساليب «العلمية» حالة كبرى من القداسة والتوقير فى دراسة المشكلات الاجتماعية . ليس الأمر تهوينا لقيمة المنهج العلمى فى الدراسة أو التطبيق ، وإنما هو تأمل فى بعض ما انتهى إليه هذا المنهج أحيانا نتيجة لبعض المزالق التى لم يتداركها بعض المستخدمين له فى تحليل المسائل الاجتماعية ، أو نتيجة للتعصب فى استخدام أسلوب بعينه واعتباره الأسلوب الوحيد القادر على المعالجة العلمية . وأكثر من هذا فإن كثيرا من البحوث تفسر بعض الأساليب « العلمية » وتقحمها اقحاما فى دراسة موضوع معين ، دون حاجة الى مثل هذه الأساليب ، بل ودون أن يؤدى استخدامها الى اكتشاف قضايا جديدة أو الوصول الى نتائج جديدة .

لهذا يتعرض المؤلف فى هذا الكتاب الى منهج التحليل فى العلوم الاجتماعية والعلاقة بينه وبين التحليل فى العلوم الطبيعية . فالعلوم الاجتماعية فى اصطلاحها للمنهج العلمى قد اصطنعت عملية التحليل وتحديد « المفرد الاجتماعى » وهذا أمر لا مناص منه . لكنها ليست عملية كافية منع مافيه من اجتهاد ذاتى فى التحديد والافراد . فالمفرد الاجتماعى جزء لا يتجزأ فى الواقع من موقف اكبر ، ولا يستقيم فهمه رغم معرفة أبعاده العميقة نتيجة التحليل الا اذا امتدت هذه الأبعاد فى صلتها وتفاعلها مع مفردات أخرى على أساس ما بين المفردات الاجتماعية من ارتباط وتفاعل وتداخل وحركة متمثلة فى الواقع الاجتماعى . ويقرر المؤلف أنه لا بد من أن تحدد العلاقة الوظيفية بين المفرد الاجتماعى فى المنظور العام قبل أن يفرد

ويحلل ، كما أنه لابد من أن يسرد هذا المفرد الى نفس المجال العام بعد إفراده وتحليله استكمالا للفهم والدراسة الموضوعية .

وفي القسم الثانى عن المفاهيم الاحصائية والفهم الاجتماعى يتعرض المؤلف لأهمية المفاهيم الاحصائية فى دراسة المجتمع ، لكنه يؤكد الى جانب ذلك أهمية دراسة الظواهر الاجتماعية من ناحية خصائصها الكيفية وعمليات التحول والتغير فيها مما قد لا يخضع للاحصاء . كما يحذر المؤلف من النظر الى بعض المفاهيم الاحصائية على أساس أنها هى الواقع بعينه ، ومن صعوبة ترجمتها الى مايعين على الفهم والتفسير والتنبؤ فى مجالات الحياة العادية » وفى لهجة ساخرة يقول المؤلف عن المتوسط الحسابى مثلا : « هل قابلت أبها القارىء فلاحا يمتلك ٤٠ را من البقر ، ويتزوج ٢٠ را من النساء ، ورزقه الله ٨٠ را من الأولاد ... » « انها متوسطات حسابية » قد تكون ضرورة للفهم لكنها قد تسبب غشاوة على فهم الحالات الواقعية .

وفي القسم الثالث يتعرض الكتاب للموضوعية فى أدوات البحوث الاجتماعية والانسانية ، ويقرر أن « الموضوعية » نسبية تماما فى جميع أدوات البحوث الاجتماعية ، وفى مراحل استخدامها . وتعرض الكاتب بالتفصيل لمراحل الذاتية فى الاستبيان والاستفتاء باعتبارها من الأدوات الشائعة فى البحوث الاجتماعية سواء كان ذلك فى وضع الصياغة ، أو فى أنواع الاستجابات والبيانات التى يقدمها المسئولون فيها ، أو فى العينة الاحصائية التى تطبق عليها .

ويمتد الأمر فى المراجعة لموضوعية البحوث الاجتماعية الى الوعى بالمسلمات والفروض الفلسفية التى تكمن فى تصوراتنا للبحث وأدواته . وتعرض القسم الرابع عن البحوث التجريبية والفروض الفلسفية للفروض الميكانيكية وفروض الانسان الاقتصادى كأمثلة لما يكمن وراء الفروض الموضوعية وعدم التحيز والانفصال عن الوقت . واكد المؤلف أن المشكلة فى هذه ذاتها هى ليست مشكلة وجود فروض ، وانما المهم هو الوعى الواضح بمثل هذه الفروض . كذلك تعرض الكتاب الى اعتبار البحوث نشاطا اجتماعيا يتم فى مجتمع بعينه وفى جو فكرى خاص ، وهى بحكم الضرورة لاتجرى لموضوعيتها وانما تتخذ أداة وسندا لتحقيق عمليات اجتماعية مرتبطة بحاجات المجتمع عن وعى أو غير وعى من القائمين بعمليات البحوث .

وأخيرا ينتهى الكتاب بالحديث عن : « البحوث العلمية والفائدة العملية » وعن « توجيه البحوث الاجتماعية والانسانية » وفى هذين القسمين من المعالجة يؤكد المؤلف الوحدة الحتمية بين النظريات والواقع بين التصور الفكرى والتطبيق العملى ، بين البحوث العلمية واستخدامها . ويؤكد أن العلم الطبيعى والاجتماعى تكنولوجى بالضرورة ، بل أن « الاستخدام والعملية » هى القاعدة التى ينطلق منها نشاط الانسان فى تفكيره وبحوثه ونظرياته ولهذا أيضا ينبغى أن ترتبط البحوث الاجتماعية بتحقيق أهداف وغايات مرسومة وتكون مرتبطة بالتصور والرغبة فى احداث اشياء معينة ، وهذا هو موقف « التحليل الدرائى » كوظيفة من وظائف البحوث الاجتماعية ، ليس غرض البحث الاجتماعى هو دراسة كل نمط من انماط الحياة والمواقف الاجتماعية وكل احتمالاتها ، وكل معتقداتها . وانما الاجدى هو أن نوضح أهدافنا ومقاصدنا . وأن تقوم البحوث بتبصيرنا فى تحريك الواقع الى صورة جديدة وما ينتظرنا من صعوبات ، وبذلك تصبح البحوث الاجتماعية ذريعة من الدرائع الانسانية فى جهودها المتنوعة لصنع حياتها المنشودة .

- 17) Mc Kenzie, R.D., The Metropolitan Community, New-York, Mc Graw-Hill, 1933.
- 18) Murray D. Bryce, Industrial Development, New-York, Mc Graw Hill Book Co., 1960.
- 19) Ogburn, W.F. Social Change, London, Kegan Paul and Co., Ltd., 1947.
- 20) Reckless, W.C. Criminal Behavior, New-York, 1940.
- 21) Roucek, J.S. and Warren, R.L., Sociology, An Introduction, Lows, Littlefield, 1958.
- 22) Schneider, E.V., Industrial Sociology, New-York, Mc Graw-Hill co. 1957.
- 23) Sorokin, P., and Zimmerman, C.C., Principles of Rural-Urban Sociology, New-York, Holt, 1929.
- 24) Sutherland, E.H. Cressy, D.R. Principles of Criminology, 5th ed., Philadelphia, Lippincott, 1955.
- 25) Theodorson, G.A., «Acceptance of Industrialization and its Attendant Consequences for the Social Patterns of Non-Western Societies.» Amer-Social. Re. 18, 1953.
- 26) Thrasher, F.M., The Gang 2nd ed., Chicago, University of Chicago Press, 1936.
- 27) UNESCO, Social Implication of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara, Switzerland, 1956.
- 28) Weinberg, S.K., Social Problems in our time, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1960.
- 29) Wolf, K.H. The Sociology of George Simmel, Glencoe, 3, The free Press, 1950.

- 1) Barnes, H.E. *Society in Transition*, 2nd ed., Prentice-Hall, Inc., New-York, 1952.
- 2) Barnes, H.E. *Social Institution*, Chicago, University of Chicago Press, 1946.
- 3) Barnes, H.E. and Teeters, N.K. *New-Horizon in Criminology* 2nd ed., Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1955.
- 4) Braun, H., *Industrialization and Social Policy in Germany*, Berlin, 1956.
- 5) Broom, L. and Selznick, P., *Sociology, A Text with Adapted Readings*. New-York, Row, Peterson and Co., 1955.
- 6) Cressy, D.R. «Criminal Behavior» In : *Sociology, A text Book with Adapted Readings*. New-York, Row Peterson and Company, 1955.
- 7) Dewey, R., *The Rural Urban Continuum : Real But Relatively Unimportant*, Amer., J. of Sociology 1960. 66.
- 8) Ellington, J.R. *Protecting Our Children From Criminal Careers*, New-York, Prentice-Hall, 1948.
- 9) Elliott and Merrill, *Social Disorganization*, New-York, 1950.
- 10) Francis R. Allen and Others, *Technology and Social Change*, New-York, Appelton Century, Crofts, Inc., 1957.
- 11) French Committee for Social Science and Social Work, *French Report, 8th International Conference of Social Work, Munich. 1956.*
- 12) Institut National D'Etudes Demograchiques.
- 13) Koff, J.H. and Erunnet, E.S., *A Study of Rural Society*, 3rd ed., Boston, Houghton Mifflin Co., 1946.
- 14) Kobrin, S., «The Conflict of Values in Delinquency Areas,» Amer, Sociol. Rev., 16 (October, 1951)
- 15) Loomis, C.P. Beegle, A., *Rural Social Systems*, New-York, Prentice-Hall, 1950.
- 16) Lowie, R.H., *An Introduction to Cultural Anthropology*, enlarged ed., New-York, Rinehart, 1950.

Industrial community, the more he becomes adjusted.

f -- Most of the criminals are married.

g -- The income of most of the criminals and their families is less than the average.

h -- Most of the criminals are employed irregularly.

i -- An appreciable percentage of the criminals are unemployed.

j -- All the criminals have friends but they do not form a criminal gang.

k -- Most of the criminals do not use jargons.

4 — Urbanization follows industrialization.

5 — Primary groups are ineffective in the industrial community.

6 — Industrialization is the most important factor in social change.

7 — It leads to social conflicts and weakens the factors of social control.

8 — Agencies of socialization in urban-industrial communities are differentiated and numerous. A conflict between these agencies may insure, resulting in a relative lack of values which fosters criminal tendencies.

9 — Physical deterioration of the respective areas is an effect of industrialization.

B — The Field Study :

1 — The statistical analytical study.

a — The rate of urban-industrial criminals is higher than that of rural criminals.

b — The percentage of criminals socialized in urban areas is higher than that of criminals socialized in rural areas.

c — The average age of criminals is not a differentiating factor between the urban and the rural ones.

d — The rate of narcotic addiction is higher in urban communities.

2 — The case study :

a — All criminals live in slum-areas.

b — Most of the criminals are immigrants from rural communities.

c — Most of the criminals have been socialized in urban-industrial communities.

d — Most of the crimes are committed in slum-areas.

e — The longer the immigrant stays in the urban

3 — Crime in urban-industrial communities and in rural communities. This chapter deals with the differences between the rural and the urban criminals. It shows that certain crimes are often committed in urban-industrial communities ; e. g. prostitution, gambling, racketeering, narcotic addiction and alcoholism.

4 — Factors of crime in the urban-industrial community
This chapter deals with the definition of criminal behavior, social organization, social disorganization and crime and socialization in the industrial community.

3 — The Field Study :

A — The basic hypotheses :

- 1 — The urban-industrial criminal in the U.A.R. begins his criminal behavior at a very early age.
- 2 — The urban-industrial criminal is technically trained in crime and uses a special jargon.
- 3 — He is symptomatic of social disorganization.
- 4 — The urban-industrial criminal is almost illiterate.
- 5 — Proportions of crime frequency differ according to regions.

B — The Scope of the Study :

A sample of criminals from three prisons, namely those of Cairo, Alexandria and Tanta (Gharbia governorate). They were distributed according to urban and rural communities. The places were taken as the differentiating factor.

C — Method of Study :

- 1 — A statistical analytical study.
- 2 — A case study.

4 — Conclusions :

A — The theoretical study.

- 1 — Industrialization leads to the decline of the traditional social structure.
- 2 — Laborers, seeking work in industrial centres, migrate without any knowledge, experience, education or training.
- 3 — Unemployment is the most dangerous problem of industrialization.

**« INDUSTRIALIZATION AND CRIME »
THEORETICAL AND FIELD STUDY * (1)**

By

Dr. MOH. KHAIRY M. ALI

1 — Justification of the study.

Economic and social planning is the basic feature of the U.A.R. revolution of July 23rd, 1952. It is well known that population in the U.A.R. increases at a higher rate than that of the National income. This leads to a gradual deterioration in the standard of living. The Agrarian Reform Laws and Industrialization are the two means to achieve liberty, a reasonable standard of living, freedom from exploitation, and colonization, and a satisfactory per capita income.

Industrialization as a means leads inevitably to material non-material social changes. The changes affect social institutions, organization, values and relationships. According to social change theory, factors and components of society (both structural and functional) do not change at the same pace. This leads to disorganization: social and individual. Crime is an aspect of social disorganization. Thus, though industrialization leads to a higher standard of living, sociologists should not be deceived and ignore its other consequence; i.e. social disorganization.

2 — The Theoretical Study.

Our research includes two parts: a theoretical study and a field study. The theoretical study comprises four chapters:

1 — A comparative study of social life in, an urban-industrial community and in a rural community. This covers institutions, relationships, values, primary and secondary groups, psychological traits of the urban-industrial people and of the rural people.

2 — Factors of social change and the results of industrialization in developed and developing countries.

The absence of differences between the members of the two groups in social and economic factors may be attributed to the fact that class distinctions in the country at present are not as rigid as they used to be in the past, and that the nature of free intercourse between children belonging to different classes, especially in the country, and the smallness of the villages, all contribute towards the participation of all the children in joint activities outside the school as much as inside it. This equalizes the chances of exposure to affliction during these activities. In fact, class distinctions do not take a definite form in the minds of children at this age, even if they are dominant in the minds of the adults. Moreover, class distinctions in cities lead to different spheres of activity for the children of different families; in the country, however, this is not feasible.

The hypotheses did not anticipate any difference between the members of the two groups in achievement and-or mental capacity. We do believe that Bilharziasis has its complications which reduce the individual's efficiency and ability to work. However, the cases which reach the physicians and reveal such complications are mostly cases of adults with whom the disease has become chronic and acute, whereas it is difficult to find similar cases of complications among children. In proof of this statement, the present sample did not reveal a single case of Bilharziasis complications, although the percentage of affliction was as high as 38.1. Moreover, though the Anaemia was one of the anticipated complications, among those afflicted with Bilharziasis, the medical and laboratory examinations did not indicate a single case where the Hymoglobin content was less than 60.

This study is a pioneer one in its field. It is our opinion that, though as a people we were doomed to remain backward for a time, when we were victimised by the catastrophes of ignorance, poverty and disease imposed on us by imperialism and feudalism, these calamities did not affect our inherent strength, nor did the Bilharziasis turn us into a people suffering from a percentage of stupidity and feeble-mindedness higher than the percentage found among any other civilized nation.

And if the comparison between the Alexandria sample and the present one has revealed significant differences between the respective members in Achievement and Mental Capacity in favour of the Alexandria sample, the explanation lies in the opportunities that lie within the reach of city children and out of the reach of village children. These differences may be reasonably expected to disappear with the progressive realization of the principle of Equality of Opportunity among the children of the same nation.

afflicted and the control groups in age, family size, fathers' educational levels and occupations and income. Still, the percentage reveals a trend which coincides with the hypothesis, in that the family size in the afflicted group is larger and the percentage of illiterate and only literate fathers in this same group is higher.

On the other hand, the Bilharziasis-free group reveals higher percentages of fathers who are educationally qualified and who are engaged in technical, educational and clerical occupations, whereas the fathers in the afflicted group reveal a higher percentage of engagement in agriculture, fishing, crafts and skilled labour.

5) The results of the Educational Achievement Tests and the intelligence Test revealed no differences between the members of the two groups. This result coincides with the hypothesis.

6) The results of the present sample were compared with those of another of 490 school-children in Alexandria, from the same grades of the present sample, and who had undergone the same tests. Comparison revealed that the standard of the village school-children of the present sample is lower than that of the children of the Alexandria sample in all the tests. The differences disappeared only in the scores of the two Arabic Language tests for the children of the fifth and sixth grades.

Discussion of Results :

The present study revealed the persistently rising rate of affliction by Bilharziasis among the school-children of the area as had originally been expected. This may be justified by the re-infection of the area previously cleared of bearing shells, and by the smallness of this area, which gives rise to the possibility of affliction from the neighbouring areas.

The higher percentage of Bilharziasis among the male children may be justified by the fact that boys enjoy more freedom from the house as they grow older, whereas the girl's movements and sphere of activity away from the home become more and more restricted as she grows older.

There is no satisfactory justification for the higher percentage of affliction with worms among the girls.

The absence of difference in age between the members of the two groups is due to the standardization of the ages of admittance to school and to automatic promotion among primary school children.

The overall average number of family-members for the sample was 5.1 persons, and the educational level of the children's fathers was as follows :

30 %	illiterate
55.3 %	literate (knowledge of reading and writing only)
2.7 %	graduates of higher than intermediate schools and institutes ;
7.9 %	graduates of intermediate schools and institutes
3.6 %	university graduates

The professional and trade distribution of the sample fathers was as follows :

85.3 %	craftsmen, skilled and unskilled workers
8.9 %	engaged in technical and educational jobs and the like
7.9 %	engaged in clerical work
6.6 %	engaged in agriculture and fishing
5. %	engaged in sports and recreational services
4. %	engaged in selling activities

the remainder of the fathers was scattered over a number of other occupations or with their occupations unidentified due to their decease.

The overall average income for all the sample fathers was LE 42 per annum.

The Results :

1) The frequency and extent of affliction with Bilharziasis in the area were found to be persistently on the rise. The percentage of affliction among the sample members was 38.1 , thus approaching the previous percentage before the clearing of the canals from the bearing shells in 1954, which amounted to 40.1 . This result coincided with the first hypothesis.

2) The frequency of affliction with Bilharziasis was higher among the male children, where its percentage reached 45,5 against 36.1 among the female children.

3) The frequency of affliction with worms was higher among the female children, where it reached 20, against 8,6 among the male children ;

4) Contrary to what had been expected, no statistically significant differences were revealed from the comparison between the

been previously applied by the supervisor of the present research to a representative sample of 490 primary school-children in the city of Alexandria. The reliability of these tests ranges from ,84 to ,90.

Collection of Data :

The Social Study Forms were filled by trained social workers for every school-child in the sample. The sources used were the school-records, the teachers and the child's father or guardian. This operation was completed in February, 1963 and the workers - who had already been trained on the administration of group tests -- administered the tests to the individuals of the sample under the supervision of the Research Supervisor during the months of March and April, 1963. The medical examination was carried out during April.

Care was taken in administering the tests to distribute the children in each school over a number of committees so that the number of children handled by every committee did not increase to the extent which might have hampered the regularity of test-administration. The actual number handled by every committee ranged from 20 to 25 children. Care was also taken to have every child seated on a separate desk to prevent any attempt by the children to peep over to each other's papers.

Description of the Sample :

The present study included 302 school-children from the fourth, fifth and sixth grades of the two primary schools of Werrag El-Hadhar. The number of male children from the three grades was 79, 68 and 40 respectively, while that of the females was 42, 33 and 40 respectively. The number of boys was 187 and the girls was 115. The number of Bilharziasis-free sample members was 139, of which 79 were males and 60 were females. The number of the afflicted sample-members was 163, of which 108 were males and 55 were females. The number of children suffering from Bilharziasis only in the afflicted sample was 63. 34 children were suffering from Bilharziasis and worms, 18 from Bilharziasis and Ankylostoma, 39 from worms only, and 9 from Ankylostoma and worms or Ankylostoma only.

Year month

The average age for all the sample members was 12 2 for the fourth grade children, 11 years for the fifth, 10 2 for the sixth grade. The overall average age for all the sample members was 10 - 11.

The school-children were then to be classified, in accordance with the results of the medical and laboratory examination, into two groups ; the first including the children free from Bilharziasis and the second including the afflicted ones. The two groups were to be compared from the points of view of social and economic standards of living, educational achievement level and intelligence.

B - The Social Study Form

A Social Study Form was designed to reveal the following points as regards every school-child included :

- 1) Preliminary data, covering the name, sex, grade, date of birth, and place of birth ;
- 2) Information about the father or guardian ,his educational qualifications, profession or trade and monthly income ;
- 3) Information about the family structure, including the number of its members, their relation to the child, their educational level and - or qualifications, the status of the child in the family and the marital status of the father ;
- 4) The educational case-history of the child, especially the opinion of the teacher about the level of his educational attainment, his intelligence and regular attendance ;
- 5) Home condition : whether the home is owned or rented by the family, independent or shared with any other family (ies) ; lighted with electricity or kerosene lamps ; provided with running water or not.

C - The Educational Achievement Tests and the Intelligence Test:

Five tests were selected from those of the Joint American Egyptian Educational Board and the Technical Research Board of the Ministry of Education of the UAR. These five tests were selected on the basis of their suitability for the age-group agreed upon for the choice of the sample, i.e. the group of 9-12 years, which covers the school-children of the fourth, fifth and sixth grades of primary schools. These tests were : The Achievement Test in Arabic (reading comprehension) ; Achievement in the Use of Arabic Language ; Achievement in Arithmetic (problems) and (calculations), in addition to a Test of general ability. All these are linguistic tests previously applied to Egyptian samples and standardized by the Joint American Egyptian Board of Education and the Technical Research Board of the UAR Ministry of Education. They had also

Hypotheses :

The hypotheses of the research were the following :

- 1) An expected persistence in the extent and frequency of affliction with Bilharziasis until this frequency and extent attain the general rate of prevalence in the area before the clearance of the canals :
- 2- The non-existence of a direct effect of Bilharziasis on intelligence or educational achievement ;
- 3) Any effects on intelligence and educational achievement noted to be co-existent with the affliction with Bilharziasis may actually be the results of the physical complications caused by the disease. Among the complications anticipated and deemed to be determinable was the Bilharziatic Anaemia, as Anaemia has its own effects on mental capacity and educational achievement.
- 4) The Social and Economic standard of living among the children afflicted by Bilharziasis was expected to be lower than that of the other children, due to the established correlation between the standard of health and the social and economic standards.

Plan of research

A - The Medical Examination

It was decided that the male and female school children of the two schools in the village of Werrag El-Hadhar be subjected to a complete medical examination, including a clinical examination of the Heart, an examination of the Lungs and Abdomen, with particular emphasis on the condition of the liver and the spleen to discover any irregular overgrowth therein, and a clinical examination of the central nervous system to determine its soundness. The examining physician was supposed also to record any special observations, such as the overgrowth of the thyroid gland, distinguishable signs of disorder in the endocrine glands, rash, etc.

It was also decided that this clinical examination be followed by a laboratory examination, including a complete examination of urine for the discovery of Bilharziasis eggs in particular, stool examination by the floating and sedimentation method and blood examination to determine the haemoglobin content.

THE EFFECT OF BILHARZIASIS AND OTHER PARASITICAL DISEASES ON THE INTELLIGENCE AND THE ACHIEVEMENT OF PRIMARY SCHOOL CHILDREN

By
Dr. SAAD GALAL

١٤٤

The Problem :

The National Centre for Sociological and Criminological Research undertook a joint research with the Medical Research Institute of Tropical diseases on the primary school children of Werrag El-Hadhar, Embabah, with the following objectives in view:

- 1) to determine the extent and frequency of affliction with parasitical diseases, especially Bilharziasis, among the primary school children. The area of Werrag El-Hadhar was particularly selected because, in 1954, The Egyptian American Public Health Organization had cleared all the canals in the area from all Bilharziasis shells, whereafter a progressive decrease was noted in the extent and frequency of affliction until 1958.

In 1959, affliction extent and frequency began to increase again. Since then, school children have not been examined to determine the exact trend of the extent and Frequency of affliction.

- 2) to determine the effect of parasitical diseases, especially Bilharziasis, on the intelligence and the educational achievement of primary school children in this environment ;
- 3) to determine whether Bilharziasis has an indirect effect on the intelligence and the educational achievement, as a result of the Anaemia which it usually causes, and which may have a direct effect on intelligence and educational achievement.

Advisory Board

Prof. Dr. Anwar El-Mofti, School of Medicine, Cairo University.

Prof. Dr. Mohamed Sadek Fodah, School of Medicine, Cairo University.

Prof. Dr. Ahmed Zaki Saleh, School of Education, Ein-Shams University.

Dr. Alphonse Saiid, American University, Cairo.

Dr. Gamal Zaki, Expert, National Center for Social and Criminological Research.

Mr. Sayed Yasin, Research Worker, National Center for Social and Criminological Research.

to the lack of research workers trained in the application of these means (simple or organized observation with or without participation). The Social Committee decided to add some questions relating to the impressions of the worker, which can be formed through observation. It also decided on a full and exhaustive study of a number of families after collecting all the data from all the families of the sample.

Every Committee checked its own forms, then all the forms were submitted to the Board for approval. During the discussion of the forms in their final shape, two opinions emerged ; the one in favour of excluding all the repeated questions from the different forms, and the other in favour of retaining them as aids to determine the validity of the given answers. The latter opinion prevailed.

interrelations and correlations between the many variables which affect human behaviour.

3 — The Interdisciplinary Method is useful for the collection of a great amount of basic data, which, in turn, are of great use in analysing and interpreting social phenomena, and in giving a clear and integrated picture of the studied community.

However, the Consultation Board found that the application of this method is not free from certain difficulties, which may be summed up in the following :

1 — The application of the Interdisciplinary Method requires that the research workers be adequately trained in all the fields covered by the study, and possess an accurate understanding of the method itself. It also requires basic agreement between the research workers on the general frame of reference of the data.

2 — The application of this method needs also a high degree of accuracy in determining the factors, variables and criteria used in analysing and interpreting the data. It also requires determination of the different correlations between the variables, either in connection with the single specialization or in connection with the different specializations in relation to each other.

The testing of this method afforded a valuable chance for the Board to acquire experience in its application, and the preliminary stage was actually a training period for the research workers of different specializations on the implementation of this method.

The Tools of Data Collection :

These tools, as indicated above, included social, medical, psychological and educational forms and tests. And as the preliminary stage aimed at testing these tools, the Board held several meetings to discuss them and evaluate the results of their trial, and decided on many modifications therein.

During these meetings, certain shortcomings in the social forms were noted. It was observed that the medical and psychological tests covered all the individuals of the sample community, whereas the social forms were restricted to the parents or the male and female heads of the families. The Board therefore decided to correct this by designing forms for children between the stages of 12 and 18.

It was also found difficult to apply anthropological methods to the collection of data, for many reasons, especially those relating

between these sciences and their common objective, because the trend towards increased specialization led to the diffusion of the delineations of the general frame of reference through which human behaviour should be studied. Gaps between sciences increased, and consequently led to the emergence of many sciences which deal with the material of more than one science, examples of this are Social Psychology, Educational Psychology, Social Anthorpology, Social Ecology, etc. This, however, demonstrates the interrelation between all the Humanities and the difficulty of interpreting human behaviour through a narrowly specialized perspective, and proves the tendency of these sciences to integrate, and that the separation that occurred between them is not actually vital, having been of use only in affording the chance of deep deliving within their scopes and clarifying their aspects and delineations.

The Interdisciplinary Method, as a natural extension of this trend, depends basically on the overall view of human behaviour within the social milieu, and seeks to attain this view through interrelating the different sciences which study human behaviour and its various patterns. I would state here that Parsons, Colockhorn and Thompson are all in favour of this method, and agree that the intricate nature of human behaviour can be understood only when the barriers between the different human sciences are crossed.

The Preliminary Stage of this study afforded a test for this method, which proved to be highly useful for many reasons, some of which are :

1 — That the developing countries which seek to achieve development and progress as fast as possible have to formulate their own research philosophy which suits their cultural and material circumstances. Specialized researches in the field of human behaviour must therefore be preceded by many interdisciplinary researches indicating the nature of this behaviour and the size of the different human problems besetting these countries. In accordance with this principle, the UAR, as a fast developing country, must relate the philosophy of its scientific researches to the actualities of its renaissance, and the Interdisciplinary Method is an effective tool in this respect, to direct scientific research towards the achievement of concrete results which assist in the sought development.

2 — The Interdisciplinary Method is greatly useful in achieving a rapprochement between the various points of view of interpreting human behaviour and its patterns. Moreover, it reveals the

and the tools of data collection only, with a view to the determination of a framework for the plan of statistical analysis, which should cover two important sides : a) The different variables within the same specialization, and which can have their interrelations revealed ;

b) The different variables between the different specializations which reveal the interrelations therebetween.

III — METHODOICAL RESULTS

The preliminary stage aimed at testing the research method and tools. It was therefore applied to 160 families only. The data collected were useful in determining certain aspects of the subjects covered by the study and were analysed and interpreted only insofar as they throw light on the limitations and shortcomings of the frame of reference. On the other hand, certain important and significant methodical results were reached, and the plan and tools of the research were modified according to these results.

The Interdisciplinary Method :

Social Research may be generally defined as an investigation which seeks to study, analyse and understand human behaviour within the social framework. Human behaviour depends in aspects and pattern on many interrelating factors which come under human and physical sciences. Studies in this respect have tended clearly towards specialization and adherence to the frames of reference of these sciences, and to consider human behaviour from a perspective controlled by these frames only. This led to over-emphasis within the fields of specialization, and hence to the weakening of the results of these studies due to their lack of a comprehensive of human behaviour and of adequate attention to the interrelation of the involved sciences and their common object and objective ; namely man and his behaviour.

There is no doubt that the development of all sciences in general is accompanied by the development in scientific research ; the two being inseparable. It is easily perceivable too that the Humanities have emanated originally from Philosophy, then gradually became separate sciences with differentiated entities and theories. The lines of demarcation between these sciences became more determined with the turn of the present century, and contributed greatly to their progress towards a higher degree of profundity and clarity. On the other hand, however, these same lines increased the distance

data collection centre to complete the medical, psychological and educational tests and examinations.

Sample Selection :

As the actual focus was on the validation and testing of the research method itself, and on the results only insofar as they contribute to this aim, the selection of a preliminary random sample for testing was left to the workers themselves.

Checking and Tabulation of Data :

The data were checked promptly on arrival from the field, and the incomplete schedule were immediately returned to the workers for completion.

After the completion of the exhaustive study of sixty families, manual tabulation was begun, and the open-end questions were classified by collaboration among all the workers under the close control of the Research Supervisor.

The Final Stage of the Research :

After the Board had evaluated the preliminary stage, they decided on a sample of 600 families to be studied with the help of the Census and Statistics Department. This stage has begun since November, 1963.

Analysis and Interpretation of DATA :

The Board was confronted with many difficulties during the analysis and interpretation operations. Every team analysed their data separately, then the Board met and decided to determine certain factors on the basis of which it would be possible to analyse all the data in all the fields of specialization. The following factors were the ones decided upon :

- 1 — The condition of the dwelling
- 2 — The economic standard
- 3 — The cultural standard
- 4 — The size of the family

As the data were tabulated manually, it was difficult to process them statistically. The Board decided therefore to forego this, and limit the work to analysing and interpreting the data as they are at this stage. This decision was not detrimental at all to the main objective of the research, which sought to test the research method

housing units, including lighting utilities, ventilatin and the general housn gproblems.

All the mechanisms operating to collect different data were to act within a unified framework on both levels. Therefore, the following forms and schedules were designed :

1 — Interview Schedule for sociological study :

- a) A general schedule with questions to determine the general structure of the family, the number of its members, their ages, trade, education, income, marital status, in addition to data pertaining to the house and its utilities ;
- b) A Schedule for the head of the family ;
- c) A Schedule for the mistress of the house.

2 — Medical Study Forms :

- a) A form for the general medical examination ;
- b) A form for gyneacological examination.

3 — Educational and Psychological Tests :

- a) Interview schedule for the head of the family to determine responses towards certain problems ;
- b) Interview schedule for the wife ;
- c) Interview schedule for the children ;
- d) A non-verbal intelligence test ;
- e) Educational Achievement Tests in reading and arithmetic for literate individuals ;

Testing and training of Research Workers :

Thirteen social workers were selected and underwent a two-week training course to initiate them into the objectives, method and tools of the research, besides preparing them technically for operation in the field. The workers also explored the study area prior to their actual field work.

The consultation board decided to have the data collected through one preliminary interview of the family by a male and a female worker together for introduction and filling-in the general schedule and to name two separate interviewing dates for the male worker with the husband and for the female worker with the wife, to fill the respective schedules. This was followed by another date for the whole family to be accompanied by the two workers to the

c) Determination of the rates of physical growth

Selection of the Area of Study :

The area of Boulaq was selected for the purpose because, according to the data of the 1947 Census, it was found to be the most underdeveloped area in Cairo as regards : Population density — Family size — Degree of Crowding — Percentage of male and female illiterates — Percentage of unemployed males — Percentage of the physically handicapped — Birth rate — Mortality rate.

A centre for collection of data and field work was established and equipped to function in the social, medical, psychological and educational fields.

Plan of Data Collection :

As the method applied was the Interdisciplinary one, it was decided to collect the data on two levels :

- a) **The General Level** : to indicate the general aspects of the research area both statistically and qualitatively, with due reference to the natural cohesion which characterises human communities ;
- b) **The Specific Level** : to determine particular aspects of the community. These were divided into :
 - 1) **Social** : covering deviations, social problems, prevalent attitudes, customs, tradition and mores, the extent of social cohesion and the degree of the community's introversion or extraversion and its contacts with the outer society.
 - 2) **Medical** : including a comprehensive clinical summary to study certain important medical aspects, such as endemic diseases, diseases of malnutrition, children, women, in addition to psychoses and neuroses.
 - 3) **Educational** : to study educational and cultural levels, general knowledge and information media.
 - 4) **Psychological** : to study the general standards of general and specific aptitudes, psychological problems and disorders.
 - 5) **Pertaining to Planning** : which includes the study of the general planning of the study area, the condition of the

- b) Marital relations, responses and cooperation and the aspects of family relations and social harmony between the married people and others ;
- c) Child-Family relationships as indicated by the child's responses towards his parents and towards each of them separately ;
- d) Sexual relations, harmony and attitudes of the married couples ;
- e) Study of professional values, e.g. the circumstances of choosing a trade or profession for the father, values relating to the child's profession and the variety of professional or trade interests in the studied sample ;
- f) Study of social attitudes and values as reflected in responses of acceptance and rejection of certain criteria, such as the limitation of ownership, labour legislation, nationalization. etc.

C — Effect of Information Media :

The actual effects of these media on the population of the area, their coincidence with the general objectives of the Arab Society and the ways that can be proposed to deepen these effects and awareness whenever they are positive.

D — Study of Behaviour Deviations :

- a) Narcotics, their effects and ways of their spread in these densely populated areas ;
- b) Minor psychological disturbances revealed by the practice of certain customs which express psychological imbalance in certain personality traits, like the «Zaar», witchcraft, fortune-telling, etc. which indicate hysteria or instability ;
- c) A survey of certain behaviour deviations represented in juvenile delinquency ;
- d) A Follow-up study of certain cases of major disorders (psychoses) and their frequency in these areas.

III -- The Medical Committee :

- a) Determination of general health standards of the inhabitants ;
- b) Determination of the diseases prevalent in the area ;

- 2 — To determine certain patterns of behaviour and culture;
- 3 — To determine the general problems of behaviour in these areas.

II — The Psychological and Educational Committee :

1 — General Objectives :

- a) An exhaustive survey of the general mental, educational and cultural standards to determine the general psychological set-up of the individual and the family ;
- b) To collect a number of specific quantitative data on the nature of the relations prevalent in the family, household and neighbourhood communities ;
- c) To study the psychological deviations in certain customs like the «Zaar» and the visits to shrines besides certain mental abnormalities ;
- d) An exploratory study of the effects of different information media on the inhabitants of the area with a view to determine the nature of individual responses and attitudes to them and to evaluate their effect on the behaviour of individuals and groups.

2 — Problems of Research :

A — Determination of Family Psychological and Analytical Standards :

- a) Rationalised Educational Tests to determine the educational standards of family members ;
- b) Non-verbal intelligence tests to determine the general standard of mental capacity to ensure unity of tool and unity of criterion ;
- c) Determination of certain aspects of individual aptitudes, e.g. linguistic, mechanical or artistic ;
- d) Assessment of the personalities of the family members from the general and the particular points of view as regards certain characteristics such as emotional balance, introversion and extraversion ;
- e) Determination of any specific problem besetting any particular member of the family.

B — Socio-Psychological Relations :

- a) Parental relations as a way of behaviour reflected in the methods of rearing children and regulating their relationships with others ;

9) Steps of the Study :

- a) Determination of underdeveloped areas on the basis of more than one variable and of the Statistical Method of Ratios in accordance with the administrative division ;
- b) Natural and Cultural determination of the areas in relation to the variables or in accordance with the correlation coefficients.
- c) Design of the data collection means and their testing in areas similar to those of the selected sample.
- d) Collection, tabulation and analysis of information and data.

10) Sources and Means of Information and Data :

- a) Various statistics could be relied upon as regards the first unit of the study, in addition to formal and informal observation and interviews
- b) For the second unit of the study, it was possible to depend on an interviewing schedule for the collection of data from the selected families of the sample, in addition to interviews and reports by the research workers.

II — THE PRELIMINARY STAGE

The Objectives

The general objectives of the study, as determined by the Consultation Board for the preliminary stage, are as follows :

1 — The Method :

- a) To formulate an adequate method for the study of Slum Areas ;
- b) To test the application of the Interdisciplinary Method.

2 — The Object :

- a) To determine certain general social, health, cultural, educational and psychological standards ;
- b) To collect data which help in the formulation of a frame of reference for the information dealt with, for the final stage of the research.

In the light of these general objectives, the specialized committees decided on the following :

I — The Social Committee :

- 1 — To determine the general social structure of these areas and the family structure prevalent therein ;

- 2) **Cultural and Behaviour Patterns :** Tradition — Customs — Mores — Marriage-Sickness-Death-Child rearing — Catastrophes — Prevalent social phenomena — Leadership and trends — values and criteria of judging and analyzing deviations.
- 3) **Social Problems — quantitatively and qualitatively — in these Communities :**
Rates of marriage, divorce, polygamy and spare time utilization.
- 4) **Institutions :** Quantitative and Qualitative enumeration — Functions — Services rendered.
- 5) **Housing :** Population density in the area — type and condition of houses and the distribution of individuals thereon.

b) The Family :

Structure — Composition — Functions.

- 1) **Social Relations :** Inside the family and between families — marital relations — relations with relatives.
- 2) **Family Economies :** Income — Expenditure — Items of expenditure.
- 3) **Functions of Family Members :** Position and functions of husband and head of family — child rearing.
- 4) **Utilization of the family members' spare time.**
- 5) **Relations of family with the community — with institutions — with the outer society.**
- 6) **Health of family members — sickness — treatment — attitudes towards medical care — handicaps — mental and psychological diseases.**
- 7) **Work performed by family members :** Attitudes towards work of women — unemployment and its causes and types.

8) Method of the Study :

The method applied in this study follows the objectives and aims of the study itself. The study can therefore be divided into two closely integrated sections :

- a) A comprehensive survey of the first unit of the study, namely the community ;
- b) An exploratory sample study of the second unit ; the family.

- d) Deviations from normality and their extent in these communities.
- e) The extent of communication of these communities — internal and external communication — the groups forming these communities and the degree of their closeness.
- f) The social problems in these areas, both quantitatively and qualitatively.

The Limitations Imposed On The Study :

a) The absence of previous studies in this field forms an evident limitation on the present study. From the methodological point of view, the existence of such studies would have been useful in providing guide-methods proved successful by the test of such studies. Moreover, objectively, there is no doubt that the hypotheses formulated prior to the actual implementation of the study, and which could have been deduced from previous research, could have helped in determining the trend and scope of the study. The limitation, then, imposed by the absence of previous studies made it imperative that the present one should be exploratory and analytical at the same time, aiming at :

- 1 — Determining the most adequate method :
- 2 — Arriving at some hypotheses to be utilized in future studies.

b) The time factor determines the size of the problem to a considerable extent, and is therefore, another limitation on our present study, in addition to the factor of normal material and human resources.

c) There is no doubt that statistical studies tend always to reveal quantitative aspects and considerably overlook qualitative ones. It is evident from the objectives of this study that the qualitative aspects are the dominant ones, and this, consequently, makes it imperative that we use the methods and means which realize the objectives of the study without detriment, at the same time, to its statistical aspects due to over-emphasis on the qualitative ones.

7) The Scope and Units of the Study :

These include :

a) The Community :

- 1) The Inhabitants : Sex distribution — Age distribution — Professional distribution — Normal rates of increase and immigration to and from the community — Rates of marriage and divorce ;

significance in determining the general standards in slum areas, and that there is a logical correlation between the general condition of the dwellings and the general standard of living of the inhabitants.

Importance of the Study :

1 — Many studies were carried out in different parts of the world to determine the social problems and their ecological distribution in the city. These studies generally pointed out that some social problems tend to concentrate in such slum areas. Still, we found no researches or studies in this field covering Cairo or any other UAR city. Moreover, such studies have a particular importance in determining the kinds of environment which contribute to delinquency.

2 — Environmental factors contributing to delinquency are highly important in the study of delinquency in general. Studies like the present one shed considerable light on the cultural and behaviour pattern dominant in the underdeveloped areas; which patterns differ from those prevalent in society in general.

3 — Such studies are highly important for the development and reconstruction of the subject areas, and form the bases on which the architectural and the social planners depend when they come to plan and reconstruct these areas. Development projects are often preceded by exhaustive social studies to avoid the problems which may arise due to the elimination of these areas without making new housing plans for their occupants.

4 — Statistical studies revealed that the study of slum areas cannot depend on the delimitations created within the administrative divisions (Police Precincts), which have no definite basis and which make it difficult to formulate and implement sound social, economic and development plans. It has become evident that these administrative divisions may even be amended in accordance with the results of exhaustive studies of these areas.

Objectives of the Study

The present study seeks to determine the following :

- a) The concept of the underdeveloped areas and the factors which relate to, affect, and determine it.
- b) The general economic, social and cultural standards of these areas, and the extent of their accordance or non-accordance with the general standards prevalent in society in general.
- c) The behaviour and cultural patterns in these communities and the values, attitudes and trends prevalent therein.

For various reasons, these areas have not been improved, and the population growth has increased the acuteness of the problem. It is also noticed that underdevelopment extends from one area to the other in the different parts of the city, as urbanization does.

Observation of the different aspects of the problem makes it possible to classify slum areas, ecologically, into two differentiated groups :

a) **Slum Areas Within The Urban Zone :** whose history coincides with that of the city itself. Their buildings are old and crumbling, mostly without utilities. Their streets are narrow with dead ends, totally anomalous to the requirements of modern planning and devoid of the basic qualities of healthy dwellings. These areas are areas of attraction, especially for the immigrants to the city, due to various factors, such as cheap rent and nearness to areas of work. It should be noted that the new projects for the planning of the city have extended an improving hand to small parts of these areas ;

b) **Slum Areas Surrounding The Urban Zone ;** which arise due to various reasons, such as :

1) Population pressure from the inside to the outside of the city, leading to the extension of the urban zone and its encroachment on the surrounding rural areas ;

2) Extension of Industry outside the urban zone without provision of adequate dwellings for the workers, who thus dwell as best as they can near the new factories, either in the hamlets and villages surrounding the city, or in makeshift buildings erected on agricultural land round these factories without any consideration for planning requirements ;

3) The spread of trivial occupations, like garbage collection and trade, hog-breeding and primitive ceramics and building materials round the urban zone led to the creation of many slum areas around the centres of these occupations and trades.

2 — The term Slum is a relative and unobjective one, as underdevelopment has more than one aspect and is not restricted merely to the condition of dwellings as may be thought. It includes many other aspects ; social, sanitary, cultural and economic. An area cannot be termed underdeveloped merely because its buildings are old and crumbling. However, it may be presumed that such buildings which do not fulfill sound health and housing conditions can be of

« STUDY OF A SLUM AREA IN CATRO »

PRELIMINARY REPORT

By

Dr. GAMAL ZAKI

The evolution of modern industrial cities as a result of the wide-scale development in many areas of the world has led to the rise of different kinds of urban problems, such as overcrowding and the complications ensuing thereon. In this era of industrialization the problem of slum areas is one of the most important urban ones.

And as industrialization is newly sweeping over almost all the cities and towns of the UAR, it was only natural to have it lead to this problem of underdeveloped areas. However, the National Centre for Social and Criminological Research, in its capacity as the competent organization to deal scientifically with such problems, and to lay the sound bases for preventive, penal and treatment policies that suit the particular circumstances of the country, was well-aware of the situation, and deemed it highly important to include housing and city-planning studies in its Five Year Research Plan.

Therefore, I proposed the plan of the present research to «Study The Slum Areas In The City Cairo» to the NCSCR. It was submitted to the Centre's Board of Experts in their 8th. meeting, and they approved it on April 18, 1961. The Centre's Board of Directors authorized the implementation of the Research on July 5, 1961.

The late Dr. Anwar El-Mofti was one of the members of the Consultation Board appointed to supervise the implementation of the first stage of the Research, to which he greatly contributed.

The present report reviews the Plan of the Research, the steps concluded in its first stage and plan of the final stage.

I — The Research Plan

Introduction :

I — The recent industrial renaissance and wide-scale urban development which accompanied it in most of the parts of Cairo and its suburbs led to the emergence of certain slum areas.

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Dr. Anwar El Mofly

Mr. M. Salem Gomaa

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abd El-Rahman

Mr. Moh. Fathi

Mr. A. Zaki Mohamed

Mr. H. Awad Brekey

Mr. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Social Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

Editor in Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Assitant Editors

Dr. Gamal Zaki

Dr. Saad Galal

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY
January — May — September

The Natonal Review *of Social Sciences*

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

- Study of a Slum Area in Cairo-Preliminary Report — By Dr. G. Zaki.
- The effect of Bilharziasis and other Parasitical Diseases on the Intelligence and Achievement of Primary School Children — By Dr. S. Galal.
- Industrialization and Crime — By M. Khairy M. Ali.



No. 2

May 1964

Vol.

المجلة الاجتماعية والقومية

بمسندرها
مركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

— العلاقة بين المستوى الاقتصادى — الاجتماعى
للوالدين وبين طموحهم فيما يختص
بمستقبل أطفالهم

— آراء ورغبات جمهور المشاهدين بمدينة
القاهرة فى برامج التليفزيون العربى — نتائج
البحث

— الرموز العربية لتقديرات تكنيك الرورشاخ

— دراسه كمية لاختبار بقم الحبر الرورشاخ
على عينة من طالبات كلية المعلمات

— التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى
افريقيا

بحوث جارية — مؤتمرات — كتب .

مؤتمرات * كتب



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتورة حكمت أبو زيد

وزيرة الشؤون الاجتماعية

أعضاء مجلس الإدارة :

الأستاذ إبراهيم مظهر ، دكتور جابر عبد الرحمن ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ
محمد فتحي ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ أحمد زكي محميد ، دكتور أنور المفتي ،
خليل وضوان الديب ، اللواء أحمد وأخت النحاس ، الأستاذ محمد عبد السلام ، الأستاذ
نصر الدين كامل ، دكتور أحمد محمد خليفة .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف - بريده الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا للتحرير : دكتور سعد جلال - دكتور محمد خيرى

سكرتير التحرير : الأستاذ صلاح قنصوة

يلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة
النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ،
السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائي لاسماء المؤلفين
وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في
صورة : (اسم المؤلف ، الرقم السلسل
للمصدر الوارد في نهاية المقال ،
الصفحات) .

هـ - ان يرسل المقال الى سكرتارية تحرير
المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من
أصل وصورتين على ورق فولسكاب ،
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين
ومسافة مزدوجة بين السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة ان يراعى فيما
يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - ان يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع
باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته
ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل
به .

٢ - ان يورد في صدر المقال عرض موجز
لردوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت
فيه .

٣ - ان يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض
موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت من
البحث .
- خاتمة .

٤ - ان يكون البات المصادر على النحو
التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
يناير ، مايو ، سبتمبر

ثمان العدد
عشرون قرشا

محتويات العدد

صفحة

بحوث ودراسات :

- العلاقة بين المستوى الاقتصادى - الاجتماعى للوالدين وبين طموحهم
فيما يختص بمستقبل أطفالهم - دكتور محمد عماد الدين اسماعيل ٣
آراء ورغبات جمهور المشاهدين بمدينة القاهرة فى برامج التليفزيون
العربى - نتائج البحث ٩
الرموز العربية لتقديرات تكنيك الورشاخ - دكتور سعد جلال ... ٢١
دراسة كمية لاختبار بقاء الحبر الورشاخ على عينة من طالبات كلية
المعلمات - دكتور عماد الدين سلطان ٢٩
التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى افريقيا - دكتور احمد ابوزيد ٤٥
التعليم للتنمية - فردريك هاريسون ٧٧

بحوث جارية :

- بحث الاسكان الريفى ٨٧

مؤتمرات :

- مؤتمر الاتحاد الدولى للهيئات المعنية بشئون الاسرة ١٩ - ٢٦ يوليو
سنة ١٩٦٤ ٩٥
الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم
المتحدة من ١٣ يوليو - ١٥ اغسطس ١٩٦٤ ٩٦

كتب :

- عبد الرحمن بن خلدون ، حياته وآثاره ومظاهر عبقريته ... ٩٨
ملخصات البحوث باللغة الانجليزية ٩٩

دراسات وبحوث

العلاقة بين المستوى الاقتصادي - الاجتماعي للوالدين
وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم (١)

بقلم

الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل

الأستاذ المساعد لعلم النفس بكلية التربية

بجامعة عين شمس

أولا - المشكلة :

يعتبر طموح الوالدين فيما يختص بمستقبل أطفالهما من أهم مظاهر عملية التنشئة الاجتماعية ، لأن هذا الطموح يؤلف بعدا جوهريا من أبعاد الجو الاجتماعي - النفسى الذى يحيط بالطفل فى مرحلة معينة من مراحل تطور شخصيته . وقد ثبت من الملاحظة الكلينيكية والعبارة ان الوالدين قد يشيران القلق والصراع أحيانا فى نفس الطفل نتيجة ضغطهما عليه كى يحرز مستوى دراسيا معينا أو يعمل فى مهنة لا يؤهله لها استعداداه النفسى . ويبدأ هذا الضغط عند بلوغ الطفل سن اللحاق بالمدرسة .

ونظرا لأهمية طموح الوالدين كعنصر يؤثر على تشكيل شخصية الطفل ، فقد جرت دراسته فى ضوء الدراسات التى أجريت على المظاهر الأخرى لعملية التنشئة الاجتماعية . وقد أثبتت هذه الدراسات أن المطالب التى تفرضها الأسرة على الطفل ، وموقف الوالدين منه ، والطرق المتبعة والقيم المطبقة فى عملية التنشئة الاجتماعية ، كلها تختلف اختلافا له دلالتة فى الطبقة المتوسطة عنها فى الطبقة الدنيا .

وفى دراسة حديثة أجراها الكاتب بالتعاون مع الدكتور نجيب ١ . إبراهيم (رقم ١ فى قائمة المراجع المدرجة فى نهاية البحث) ، وشملت مائة أسرة من الطبقة المتوسطة ومائة أسرة من الطبقة الدنيا ، اتضح وجود اختلافات ظاهرة بين الطبقتين فى : استخدام العقاب البدنى والنصح والسخرية بالقول والحرمان من المميزات المادية كوسيلة للتأديب - وسن الفطام -

(١) قبل هذا البحث لاقائه فى المؤتمر الدولى السابع عشر لعلم النفس ، الذى عقد فى مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٣

* ملخص للمقال المنشور بهذا العدد باللغة الانجليزية .

وسن التحكم فى عمليات الاخراج - وتشجيع الرد على العدوان بمثله -
ومواعيد النوم والسهر - وسن الخروج الى الشارع وحيدا - وسن تحمل
المسئولية .

وفى دراسة اخرى اجراها الكاتب ايضا بالتعاون مع الدكتور نجيب
١ . ابراهيم والدكتور رشدى ف . منصور (رقم ٢ فى قائمة المراجع
المدرجة فى نهاية البحث) ، ثبت وجود اختلافات ظاهرة بين الطبقتين
المتوسطة والدنيا فى البيئتين الحضرية والريفية فيما يختص بـ : درجة
تمايز الادوار التى تسند الى مختلف اعضاء الأسرة - والميل الى تمييز
البنين عن البنات - والتفرقة فى المعاملة بين الأطفال من مختلف الأعمار
لصالح الأخ الأكبر - ودرجة الحرية التى يسمح بها لكل من البنين والبنات .

وكانت هذه النتائج متفقة الى درجة كبيرة مع نتائج بعض الدراسات
التي أجريت فى هذا الصدد فى الولايات المتحدة الأمريكية (رقم ٣ و ٤ فى
قائمة المراجع المدرجة فى نهاية البحث) .

وفى ضوء ذلك كله ، أجريت الدراسة الحالية لمحاولة تحديد اثر
الاختلافات الاجتماعية الطبقية على طموح الوالدين فيما يختص بمستقبل
الأطفال ، ووصف هذا الأثر وصفا كميا ونظريا باعتباراه مظهرا هاما من
مظاهر عملية التنشئة الاجتماعية الأساسية للطفل المصرى .

الفروض العلمية للبحث :

تقوم الفروض العلمية الرئيسية للبحث على أن الوالدين من مختلف
الطبقات الاجتماعية :

- ١ - يعبرون عن درجات متباينة من القلق على مستقبل أطفالهم ،
- ٢ - يختلفون فى درجة التعليم الذى يريدونه لأطفالهم ونوعه ،
- ٣ - يختلفون فى نوع المهن التى يطمحون الى أن يشتغل بها أطفالهم ؟
- ٤ - يختلف طموحهم فيما يتعلق بمستقبل الأطفال الذكور عنه فيما
يتعلق بمستقبل الأطفال الاناث .

وقد صيغت هذه الفروض على أساس افتراض معين ، مؤداه أن
المجتمع المصرى يتألف من جماعات متميزة اجتماعيا توجد بينها درجات
مختلفة من الحركة الاجتماعية ، واختلافات طبقية عديدة فى التصرفات
 والاتجاهات والقيم الثقافية ، على الرغم من أن أفراد هذه الجماعات جميعا
يشتركون فى عدد من الخصائص الثقافية المصرية العامة .

ثالثا - منهج البحث :

اتبع في جمع بيانات البحث منهج المقابلة التي تقف موقفا وسطا بين المقابلة الحرة والمقابلة المقتنة التي تتقيد بقائمة طويلة من مفردات الاختيار المتعددة . وقد روعى في اختيار هذا المنهج في المقابلة أن يجمع بين استتبار « العمق » الى حد معين ، دون أن يؤدي ذلك الى اقامة الصعوبات امام تحليل البيانات تحليللا احصائيا ، وبين المقابلة المقتنة ، فتم تصميم جدول اسئلة مفتوحة (ليست لها قوائم من الاجابات البديلة للاختيار من بينها) . وكان يعقب كل سؤال مجموعة من الاستتبارات المقترحة تترك حرية استخدامهما للباحث تبعا لتقديره لدى كفاية الاجابة على السؤال الاصلى .

وقد صيغت الاسئلة باللغة العربية الدارجة للمساعدة على تحقيق التوافق وتجنب الاجابات التقليدية التي قد توحى بها الاسئلة المصاغة باللغة العربية الفصحى ، التي قد تكون أيضا غير واضحة المدلول في اذهان بعض من توجه اليهم .

وروعى في الاسئلة ان تكون غير مباشرة ، تجنبنا لالتزام الآباء بالاجابات « اللائقة للآب الصالح » ، وهو ميل له مبرراته الطبيعية من الناحيتين الاجتماعية والنفسية .

وقد قام بالمقابلات باحثون مدربون ممن درسوا التربية أو الخدمة الاجتماعية ، بعد أن نوقشت معهم أهداف الدراسة والمتغيرات التي يراد قياسها في المقابلات ، وبعد أن تلقوا تدريبا عمليا تمهيدا على هذه المقابلات مدعما بمناقشات تقييمية تالية .

رابعا - العينة :

كانت الصعوبة الأساسية في اختيار العينة ناشئة من دقة مسألة تحديد الطبقة الاجتماعية ، خاصة وأنه لا يوجد في الوقت الحالى مقياس للطبقات الاجتماعية في مصر . الا أن البحث استند الى ما اثبتته الدراسات الاجتماعية من أن مركز الشخص في نظر المجتمع يمثل وظيفة من وظائف مهنته أكثر من أى عامل آخر منفرد ، وان كان لمستوى التعليم والدخل أهميتهما في هذا الصدد أيضا . وقد أخذت هذه العوامل الثلاثة في الاعتبار عند تحديد المركز الاجتماعى - الاقتصادى للآباء ، ولكن دون استخدام أى نظام للترتيب الرقمى .

خامسا - مناقشة النتائج وتفسيرها :

يمكن تصنيف النتائج التى أسفرت عنها الدراسة كما يلى :

١ - نتائج تتعلق بطموح الوالدين فيما يختص بمستقبل أطفالهم عموما ،

٢ - نتائج تتعلق باتجاهات الوالدين فيما يختص بالمساواة بين الذكور والإناث من أطفالهم من ناحية مستقبلهم .

فمن ناحية طموح الوالدين بصفة عامة ، بينت النتائج بوضوح أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يظهران درجة من القلق على مستقبل الأطفال أكبر من تلك التي يظهرها الوالدان من الطبقة الدنيا ، اللذين يتميزان بدرجة أكبر من الإهمال في هذا الصدد .

ويرتبط بهذا التباين تباين آخر في طموح الوالدين بالنسبة لمستقبل الأطفال والأعمال التي سيعملون بها . فالوالدان من الطبقة المتوسطة يفترضان أن أطفالهما سيلتحقون بالتعليم العالي ، في حين أن الوالدين من الطبقة الدنيا يكونان أقل طموحا وقلقا على المستوى التعليمي الذي سيتمكن الطفل من بلوغه ، والوالدان من الطبقة المتوسطة يفترضان أيضا أن الطفل سيشتغل بعمل مهني ، كالطب أو الهندسة أو المحاسبة الخ . بينما تكتفى غالبية الآباء من الطبقة الدنيا بأن ينتهي الأطفال إلى العمل في الصناعة أو الأعمال الكتابية أو أي عمل يتعيشون منه .

وعلى ذلك ، فإن قلق الوالد من الطبقة المتوسطة يدفعه إلى الضغط على الأطفال كي يحققوا أعلى مستوى تعليمي ممكن ليشتغلوا بأعمال مهنية تحقق لهم الأمن الاقتصادي ، في حين يكون الوالد من الطبقة الدنيا أقل قلقا على مستقبل أبنائه ، ومن ثم أقل اهتماما بتعليمهم وبنوع العمل الذي سيتأهلون له .

أما من ناحية التفرقة في اهتمام الوالدين بتعليم الأطفال من الذكور والإناث تبعا للجنس ، فقد أثبتت الدراسة أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يكونان أكثر من الوالدين من الطبقة الدنيا في ميلهما إلى المساواة بين أطفالهما الذكور والإناث في فرص التعليم والعمل ، وإن كانت حالات عدم المساواة والتفرقة بين الذكور والإناث من أطفال في الطبقتين أكثر عددا من حالات المساواة .

وهذه النتائج تتفق مع ما أثبتته الدراسات المدرجة في الجدول الأخير من هذا البحث ، من أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يميلان إلى فرض قدر أكبر من الضغط على أطفالهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية وما يليها في فترة التحصيل الدراسي أيضا .

والواقع أن ثقافة الطبقة المتوسطة تتسم دائما بأنها ثقافة المخاوف والآمال ... المخاوف من الهبوط إلى مستويات أدنى ، والأمل في الصعود إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي أو على الأقل في الاحتفاظ بالمستوى الحالي . وهذه الآمال والمخاوف تعتبر طبيعية في النظام الاجتماعي الذي يتميز بدرجات مختلفة من الحركة الاجتماعية ، وإن كانت تعرض الأطفال

الضغط عليهم من نواحي كثيرة ، حيث يعتبر هذا الضغط من جانب الوالدين نوعا من الدفاع ضد ما يشعرون به من قلق تجاه مستقبل الأطفال .

ولكن الحال تختلف في الطبقات الدنيا التي لا تعاني من مثل هذه المخاوف لأنها لا تملك شيئا تخشى أن تفقده ، ومن ثم يكون حافزها الى الصعود أضعف منه في الطبقة المتوسطة . ويضاف الى ذلك أن الوالدين من الطبقة الدنيا كثيرا ما يحتاجان الى المعاونة المالية من جانب الأبناء ، ومن الحقائق المعروفة في هذا الصدد أن كل فرد في أسرة الفلاح يمثل يدا عاملة يحتاج اليها العمل في المزرعة . أما في المدينة ، فإن أبناء الطبقات الدنيا يعملون صبيانا في الورش والدكاكين ، في حين أن طول فترة ذهابهم الى المدرسة قد يتطلب نفقات لا قبل للأسرة بها ، كما يحرّمها في نفس الوقت من المساعدة المادية التي يمكن أن تحصل عليها من تشغيل هؤلاء الأبناء . ونتيجة لذلك ، أصبح الآباء من الطبقة الدنيا لا يتوقعون التحاق أطفالهم بالتعليم العالي ، وتطور هذا الموقف بمرور الزمن ليصبح مظهرا من المظاهر المميزة لاتجاهات الآباء في الطبقة الدنيا وقيمهم التي يلتزمون بها .

أما من حيث التفرقة في المعاملة بين البنين والبنات ، فقد أظهرت كلتا الطبقتين ميلا كبيرا الى اعتبار دور الفتاة قاصرا على أن تصبح ربة بيت وأما (٦٦٫٧ ٪ في الطبقة الدنيا و ٤٩٫٧ ٪ في الطبقة المتوسطة) . وهذا الموقف يرتبط بموقف آخر من تعليم الفتاة ، حيث نجد أن ٦٨ ٪ من أسر الطبقة المتوسطة تفضل توجيه الفتاة الى نوع التعليم الذي يؤهلها لأن تصبح ربة بيت وأما ، بينما تفضل ٥٤ ٪ من أسر الطبقة الدنيا أن تظل الفتاة ملازمة للبيت منذ البداية دون أى تعليم على الإطلاق . أما الحالات التي تكون فيها قدرة الأسرة المالية محدودة بحيث تضطرها الى الاختيار بين تعليم الفتى أو الفتاة ، فإن القرار يكون عادة في صالح الفتى . وقد عزا الآباء مواقفهم السابقة من تعليم الفتاة ومساواتها بالفتى الى عوامل دينية ونفسية وعوامل تتعلق بالتقاليد .

ولكن البحث - رغم ذلك كله - أثبت أن موقف الطبقة المتوسطة من هذه الناحية يختلف اختلافا ذا مغزى عن موقف الطبقة الدنيا ، حيث يتميز موقف الأولى بأنه أكثر تحورا ، لأن الآباء فيها يكونون على درجة أكبر من التعليم تتيح لهم أن يغيروا من اتجاهاتهم المتحفظة المستمدة من الثقافة العامة السائدة في المجتمع .

سادسا : الدولات التعليمية والاجتماعية للنتائج :

لما كان الآباء من الطبقة الدنيا يتميزون بالنواضع في طموحهم بالنسبة لمستقبل الأطفال ، ولما كان أطفال هذه الطبقة يمثلون الغالبية العظمى من أطفال مدارس المرحلة الأولى ، فإن هذا قد يفسر ما يلاحظ من انخفاض

مستوى التحصيل انخفاضاً غير عادى بين أطفال هذه المرحلة . ونحن نقترح هنا أن يجرى بحث لدراسة طبيعة الدوافع التى يتلقنها طفل الطبقة الدنيا من أسرته وجماعاته الثقافية الأخرى ، وبحث آخر لدراسة طبيعة الدوافع المؤثرة على مدرس المرحلة الأولى ، وأن دوافع طفل هذه المرحلة ومدرسها هى العوامل التى يفترض أنها رئيسية وحاسمة فى تحديد المستوى التحصيلى فى مدارس المرحلة الأولى .

ومن ناحية أخرى ، قد تكون مستويات الطموح الأبوى مسئولة عن عدم التوازن الطبقي الاجتماعى الملحوظ فى التعليم العالى ، حيث نجد أن الطبقة الوسطى ، من الناحية التاريخية ، هى التى أمدت هذا النوع من التعليم بالغالبية العظمى من طلبته فى الجمهورية العربية المتحدة ، وقد يكون هذا راجعاً بصفة جزئية أيضاً الى تأثير العوامل المالية . الا اننا يجب أن نذكر هنا أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا تالو جهداً فى سبيل تذويب الفروق الطبقيّة الاجتماعية بصفة عامة عن طريق تطبيق النظام الاشتراكى فى مختلف مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مستهدفة بذلك رفع مستوى معيشة الشعب بصفة عامة ومستوى معيشة الطبقات الدنيا بصفة خاصة . ومن المتوقع أن تؤدى هذه الاجراءات الاشتراكية الى حدوث تغييرات اجتماعية كثيرة ، ينتظر أن تؤثر على موقف الآباء واتجاهاتهم ازاء مستقبل أطفالهم بصفة عامة ، وازاء المساواة بين الذكور والإناث منهم .

آراء ورغبات جمهور المشاهدين بمدينة القاهرة

في برامج التلفزيون العربي(*)

نتائج البحث

عرضنا في العدد السابق للمنهج الذى اتبع فى التعرف على آراء ورغبات جمهور المشاهدين فى برامج التلفزيون العربى . وسنعرض حالياً لأهم النتائج التى كشفت عنها هذه الدراسة بعد أن نصف جمهور المشاهدين أولاً من حيث محال الإقامة ، والنوع ، والسن والحالة الزوجية والحالة التعليمية والعمل الحالى ، ومتوسط الدخل الشهرى .

١ - محال الإقامة :

كانت أكبر نسبة من جمهور المشاهدين فى العينة تقيم فى دائرة قسم مصر الجديدة (١٧ر٩٨ ٪) يليه قسم الوايلى (١٢ر١٥ ٪) ثم قسم قصر النيل (١٠ر١ ٪) ثم تتناقص هذه النسبة تدريجياً حتى تصل إلى أقل نسبة فى قسم الجمالية (٩ر٥ ٪) .

٢ - النوع :

بلغت نسبة الذكور بين جمهور المشاهدين ٤٩ر٤٣ ٪ بينما بلغت نسبة الإناث ٥٠ر٥٧ ٪ وهذا التوزيع يخالف إلى حد ما توزيع الذكور والإناث حسب تقدير السكان إذ تبلغ نسبة الذكور وفقاً له ٥١ر٢ ٪ ونسبة الإناث ٤٨ر٨ ٪ .

٣ - السن :

بلغ متوسط أعمار جمهور المشاهدين ٣١ سنة وبلغ تشتت الأعمار ٤ر٢ سنة .

* قام بأعداد هذا البحث وحدة بحوث رأى العام والاعلام بالمركز . تحت إشراف الدكتور محسن عبد الحميد رئيس الوحدة واشترك فى أعداد البحث من أعضاء الوحدة كل من الأستاذة ناهد صالح وحسن الكاشف وعبد العظيم محمود . وقامت الأستاذة ناهد صالح بأعداد هذا الملخص .

وقد تبين أن أكثر من ثلث جمهور المشاهدين (٣٤٩ ٪) تتراوح أعمارهم بين ١٢ سنة وأقل من ٢٠ سنة . وأن حوالى ثلثى جمهور المشاهدين (٦٣١ ٪) تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة . وأن أعلا نسبة من جمهور المشاهدين تقع أعمارهم في فئة السن من ١٥ الى أقل من ٢٠ سنة (٢١٦ ٪) كما تأخذ نسبة جمهور المشاهدين في الانخفاض ابتداء من فئة العمر ٢٥ سنة كلما انتقلنا الى فئة عمرية تالية . ونشير هنا الى أن توزيع سكان محافظة القاهرة حسب فئات العمر من واقع التقدير الذى حسبنا لهم يقترب جدا من توزيع جمهور المشاهدين هذا .

٢ - الحالة الزوجية :

بعد استبعاد الأشخاص الذين هم دون سن الزواج أى دون سن الثامنة عشرة بالنسبة للذكور ودون سن السادسة عشرة بالنسبة للإناث ، نجد أن نسبة المتزوجين من بين جمهور المشاهدين تبلغ ٥٩١ ٪ ، وتبلغ نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج ٣٣٧ ٪ ونسبة الأراامل ٤٨ ٪ ونسبة المطلقين ٢٢ ٪ ، ويلاحظ أن مجموع سكان محافظة القاهرة الذين هم في سن الزواج في منتصف سنة ١٩٦٣ قدر بـ ١٩٣١.٣٠ وأن نسبة المتزوجين منهم ٦٧ ٪ ونسبة من لم يسبق لهم الزواج ٢٢ ٪ بينما بلغت نسبة الأراامل ٨ ٪ ونسبة المطلقين ٢ ٪ .

٥ - الحالة التعليمية :

تبين أن أكبر نسبة من جمهور المشاهدين هى نسبة الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوى أو المتوسط اذ تبلغ ٢٧٢٢ ٪ ، تليها نسبة الذين أتموا التعليم العالى ٢٢.٥ ٪ ، فنسبة الذين أتموا التعليم الابتدائى ١٥٤٥ ٪ ، فنسبة الذين أتموا التعليم الاعدادى ١٢.٥ ٪ . أما الملمين بالقراءة والكتابة فقط فقد بلغت نسبتهم ٩٦ ٪ كما بلغت نسبة الأميين ١٣١ ٪ .

وبمقارنة جمهور المشاهدين حسب حالتهم التعليمية بتقدير توزيع سكان مدينة القاهرة في منتصف سنة ١٩٦٣ حسب حالتهم التعليمية نجد أن نسبة الأميين في تقدير السكان ٤٦٤ ٪ بينما نسبتهم في العينة ١٣١ ٪ ونسبة الذين يقرأون ويكتبون فقط ٣٢٨ ٪ في تقدير السكان بينما كانت نسبتهم في العينة ٩٦ ٪ . كذلك نجد اختلافا أيضا في نسبة الذين أتموا التعليم الابتدائى أو الاعدادى وفقا لتقدير السكان - ٥٧ ٪ - عن نسبتهم في العينة ٢٧٥ ٪ . كذلك بلغت نسبة الذين أتموا التعليم المتوسط وفقا لتقدير السكان ١٣١ ٪ ووفقا للعينة ٢٧٢٢ ٪ . ولعل

الاختلاف الواضح هو في نسبة الذين أتموا التعليم العالي في تقدير السكان ٣٠ ٪ ونسبة الذين أتموا هذه المرحلة في العينة ٢٢.٥ ٪ .

٦ - العمل الحالي :

تبين أن الطلبة والطالبات يكونون أعلا نسبة (٢٦.٨ ٪) من جمهور المشاهدين يليهم من لا عمل لهم (٢٣.٨ ٪) أي ربوات البيوت وكبار السن والعوائل . علما بأن نسبة الاناث من بين هذه الفئة قد بلغت ٤٣.٢ ٪ بينما بلغت نسبة الذكور ٤ ٪ فقط .

كذلك تبين أن أكبر نسبة من جمهور المشاهدين الذين يعملون هم اصحاب المهن الفنية والعلمية (١٢.١٣ ٪) يليهم المشتغلون بالاعمال المنزلية (٩.٨ ٪) حيث نجد أن نسبة الاناث بينهم بلغت ١٤.٦٨ ٪ وهي أعلا نسبة للاناث العاملات .

٧ - متوسط الدخل الشهري :

تبين أن أكثر من نصف الحائزين لأجهزة التلفزيون في هذه العينة — ٥١.٢٥ ٪ — يقل متوسط دخلهم الشهري عن ٦٥ جنيها . وأن ٢٩.٦ ٪ من الحائزين يقل متوسط دخلهم الشهري عن ٢٥ جنيها وأن ٨.٠١ ٪ يبلغ متوسط دخلهم الشهري ١٢٥ جنيها أو أكثر ، وأن أعلا نسبة من الحائزين ١٦.٧ ٪ يتراوح دخلها ما بين ٦٥ جنيها الى أقل من ٨٥ جنيها . وقد حسب المتوسط الحسابي لمتوسط الدخل الشهرية للحائزين فوجد أنه يبلغ ٦١.٥ جنيها بتشتت قدره ٢٢.٨ جنيها .

بعد أن اتضح لنا معالم جمهور المشاهدين الذين طبقت عليهم هذه الدراسة نعرض الآن لنتائج البيانات التي جمعت من جمهور المشاهدين هذه وقد ضمنت في النقاط التالية .

أولا - أنماط مشاهدة التلفزيون

حددت أنماط مشاهدة التلفزيون في هذا البحث على أساس متوسط عدد ساعات مشاهدة الفرد للتلفزيون ، وكثافة المشاهدة في كل فترة من فترات الارسال المختلفة ، وأيام الاسبوع التي يحرص الفرد فيها على مشاهدة سهرة التلفزيون .

١ - متوسط عدد ساعات مشاهدة التلفزيون :

(أ) أيام الإجازات :

تبين من هذا البحث أن متوسط عدد ساعات مشاهدة التلفزيون في أيام الإجازات تبلغ ٩.٤ ساعة، ويختلف هذا المتوسط حسب فئات السن .

فوجد مثلا أنه بينما يشاهد الافراد الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ - ٢٥ سنة برامج التليفزيون أيام الاجازات لمدة ثمان ساعات أو أكثر نجد أن فترة مشاهدة هذه البرامج تنخفض لمدة ساعتين إلى أربع ساعات لدى الافراد الذين يبلغون من العمر ٤٥ سنة أو أكثر . كذلك تبين أن المشاهدين الأميين والمشاهدين الذين اتموا التعليم الجامعي يميلون إلى مشاهدة برامج التليفزيون في أيام الاجازات لمدة تتراوح من ساعة إلى أربع ساعات أكثر من المتوقع . بينما أن المشاهدين الذين اتموا التعليم الابتدائي ، والذين اتموا التعليم الاعدادي ، والذين اتموا التعليم المتوسط ، يميلون إلى مشاهدة برامج التليفزيون في أيام الاجازات لمدة ست ساعات أو أكثر وهذا أكثر من المتوقع .

(ب) أيام الأسبوع الأخرى :

بلغ متوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون أيام الأسبوع الأخرى ٣٣٣ ساعة .

وقد بين هذا البحث أن المشاهدين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٢ - ٢٠) سنة يميلون إلى مشاهدة برامج التليفزيون خلال أيام الأسبوع الأخرى لمدة من ست إلى سبع ساعات أكثر من المتوقع ، بينما أن المشاهدين الذين بلغوا من العمر ٣٥ سنة فأكثر يميلون إلى مشاهدة برامج التليفزيون في خلال أيام الأسبوع الأخرى لمدة تتراوح من ساعة إلى ساعتين أكثر من المتوقع* .

كذلك تبين من هذا البحث أنه كلما زادت المرحلة التعليمية التي قطعها الفرد كلما قل عدد الساعات التي يشاهد فيها التليفزيون أثناء أيام الأسبوع الأخرى فبينما يميل المشاهدون الأميون والذين يقرأون ويكتبون فقط والذين اتموا التعليم الابتدائي والذين اتموا التعليم الاعدادي إلى مشاهدة برامج التليفزيون خلال أيام الأسبوع التي لا توافق اجازات لمدة ست ساعات أكثر من المتوقع نجد أن هذه الفترة تنخفض لمدة ثلاث إلى أربع ساعات بالنسبة للذين اتموا التعليم المتوسط وتنخفض لمدة ساعة إلى ساعتين بالنسبة للذين اتموا التعليم الجامعي** .

* قيمة كا ٢ المحسوبة حسب السن ٦٠.٢١ علما بأن درجات الحرية ٣٦ وقيمة ي =

٢٠٤٥ . . توجد علاقة

** قيمة كا ٢ المحسوبة حسب الحالة التعليمية ١٥.٠٧ علما بأن درجات الحرية ٣٥

وقيمة ي = ١.٠٠ توجد علاقة

توزيع جمهور المشاهدين حسب متوسط عدد ساعات مشاهدتهم للتليفزيون
أيام الإجازات وأيام الأسبوع الأخرى

أيام الأسبوع الأخرى		أيام الإجازات		مجموع ساعات المشاهدة
%	العدد	%	العدد	
٨٠١٣	٢٣٠	١٧٦	٥٠	١
٢٣٨٢	٦٧٤	٦١٨	١٧٥	٢
٢٦٥٠	٧٥٠	١٢٨٩	٣٦٥	٣
١٧٢٤	٤٨٨	١٧٤٥	٤٩٤	٤
١٠١٨	٢٨٨	٢٢٤٤	٦٣٥	٥
٥٩٣	١٦٨	١٥٨٧	٤٤٩	٦
١٧٧	٥٠	٧٣٢	٢٠٧	٧
١٠٦	٣٠	٦٠٥	١٧١	٨
٧	٢٠	٣٣٩	٩٦	٩ فاكثري
٤٦٧	١٣٢	٦٦٥	٧٧١	غير مبين
١٠٠	٢٨٣٠	١٠٠	٢٨٣٠	المجموع

٢ - كثافة المشاهدة في فترات الإرسال المختلفة :

تبين من هذا البحث أن كثافة المشاهدة تزيد زيادة كبيرة في الفترة الرابعة (٧ - ١٠ مساء) فتصل نسبة المشاهدين لهذه الفترة ٨٠٠ ٪ ، وكذلك الفترة الخامسة (بعد العاشرة مساء) إذ بلغت نسبة الذين يشاهدون هذه الفترة ٨٨٤ ٪ ، أما نسبة المشاهدين للفترة الأولى (١١ - ١٢ ص) والفترة الثانية (١ - ٤ ظهرا) فهي نسبة ضئيلة جدا إذ بلغت في الأولى ٢٦ ٪ وفي الثانية ٢٣٩ ٪ .

كذلك تبين أن كثافة المشاهدة في أيام الإجازات أكبر منها في أيام الأسبوع الأخرى بالنسبة لجميع فترات الإرسال .

٣ - أيام الأسبوع التي يحرص فيها المشاهدون على مشاهدة برامج السهرة :

تبين من هذا البحث أن يوم الخميس هو أكثر الأيام من حيث مشاهدة فترة السهرة إذ بلغت نسبة الذين يشاهدون هذه الفترة في يوم الخميس ٨٩٣ ٪ . وتقل نسبة المشاهدين تنازليا بعد يوم الخميس فتأخذ في الانحدار من يوم الخميس إلى الجمعة إلى السبت إلى الأحد إلى الاثنين إلى الثلاثاء حتى يوم الأربعاء حيث تقل نسبة المشاهدين لفترة السهرة فيه كثيرا إذ تصل إلى ٢٠٩ ٪ فقط .

توزيع المشاهدين حسب أيام الأسبوع التي يحرصون فيها
على مشاهدة التلفزيون بعد العاشرة مساء

النسبة	العدد	أيام الأسبوع
٤٣١١	١٢٢٠	السبت
٣٤٩٥	٩٨٩	الأحد
٢٩٣٦	٨٣١	الاثنين
٢٨٣٤	٨٠٢	الثلاثاء
٢٠٩١	٥٩٢	الأربعاء
٨٩٩٠	٢٥٢٧	الخميس
٥١١٠	١٤٤٦	الجمعة

ثانيا - آثار التلفزيون على وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح .

عنى هذا البحث بالوقوف على مدى تأثير وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح بدخول التلفزيون منازل المشاهدين .
وقد أوضحت نتائج هذا البحث ان التلفزيون كان له أثر واضح على وسائل ترويح وشغل أوقات فراغ المشاهدين كما يتبين من الآتى :

(أ) الذهاب الى السينما :

أيدت نتائج هذا البحث ما كشفت عنه البحوث التى أجريت فى الخارج من أن أبرز وسائل الترويح تأثرا بالتلفزيون هى السينما ، اذ ذكر غالبية المشاهدين (٧٤ر٨ ٪) الذين يذهبون عادة الى السينما أن مرات ذهابهم الى السينما قد قلت نظرا لوجود جهاز للتلفزيون بمسكنهم كما أن هذا الأثر كان أكبر بالنسبة للاناث منه بالنسبة للذكور .

تبين أيضا أنه كلما زاد سن المشاهد كلما كان ذهابه الى السينما أكثر تأثرا بالاقلال . وأنه كلما قلت درجة تعليم المشاهد كلما زاد تأثير ذهابه الى السينما بالاقلال أيضا .

كذلك فان ذهاب الأرامل الى السينما كان أكثر تأثرا بالاقلال من المتزوجين والذين لم يسبق لهم الزواج كما أن الطلبة والطالبات كانوا أقل الفئات التى تأثر ذهابها الى السينما بالاقلال .

(ب) الذهاب الى المقاهى :

تبين من هذا البحث أنه نتيجة لحيازة جهاز التلفزيون فإن غالبية المشاهدين الذكور (٧٣ر٣ ٪) الذين يترددون على المقاهى قد تأثر ترددهم بالاقلال .

وانه كلما زاد سن المشاهد كلما كان تردده على المقاهى أكثر تأثراً بالاقلال حتى سن ٤٥ سنة حيث يبدأ هذا التأثير فى النقصان تدريجياً فى سنوات العمر التالية .

ان أكثر المشاهدين تأثراً بالاقلال فى ترددهم على المقاهى هم الأميون ٨٦٤٩٪ والذين اتموا التعليم العالى (٧٢٪) .

ان المتزوجين هم أكثر المشاهدين تأثراً بالاقلال فى ترددهم على المقاهى بينما كان المطلقون هم أقل المشاهدين تأثراً .

ان المشتغلين بالأعمال الكتابية (٨٩٢٪) والمشتغلين بالأعمال المنزلية (٨٣١٤٪) هم أكثر المشاهدين تأثراً بالاقلال فى ترددهم على المقاهى بينما كان المشتغلون بأعمال البيع هم أقل المشاهدين تأثراً (٦١٧١٪) .

(ج) زيارة المشاهدين للأقارب والأصدقاء :

تبين من هذا البحث أن ٤٥٩٪ فقط من المشاهدين تأثرت مرات ذهابهم لزيارة الأقارب والأصدقاء فقلت بعد حيازتهم لجهاز التليفزيون ، وان أكثر المشاهدين تأثراً بالاقلال فى مرات زيارتهم للأقارب والأصدقاء هم الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر والأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط وكذلك الأراامل .

(د) زيارة الأقارب والأصدقاء للمشاهدين :

تبين أن حوالى نصف المشاهدين (٤٨٩٪) ذكروا أن زيارة الأقارب والأصدقاء لهم لم تتغير بعد حصولهم على أجهزة التليفزيون . أما أكثر المشاهدين الذين ذكروا أن زيارة الأقارب والأصدقاء لهم قد زادت بعد حيازة جهاز التليفزيون فكانوا ممن تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ سنة وأقل من ٢٥ سنة وكذلك الأميون والذين يقرأون ويكتبون فقط .

(هـ) الاستماع للراديو :

أيدت نتائج هذا البحث ما كشفت عنه البحوث فى الخارج من الأثر البالغ للتليفزيون على الراديو ، اذ تبين أن غالبية المشاهدين (٨١٤١٪) قل استماعهم للراديو بعد حيازتهم لجهاز التليفزيون .

هذا وقد تبين أن أكثر المشاهدين تأثراً فى استماعهم للراديو هم الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة الى أقل من ٣٥ سنة بنسبة (٨٥٣٪) وكذلك الأراامل (٩١٥٨٪) والأميون (٨٥٨٤٪) والمشتغلون بالأعمال الكتابية (٨٧٢٪) بينما أقل نسبة من المشاهدين تأثر استماعهم للراديو بحيازتهم لجهاز التليفزيون فكانت بين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ الى أقل من عشرين سنة (٧٦٪) ، وكذلك بين المطلقين (٧٤٤٪) ، وبين الذين اتموا التعليم الابتدائى (٧٦٤٪) وبين المشتغلين بأعمال البيع (٧٣٤٪)

(و) قراءة الكتب :

تبين أنه نتيجة لحيازة جهاز التليفزيون تأثر ٣٢٥ / فقط من المشاهدين الذين يقرؤون الكتب عادة فقلت قراءتهم لها . كما تبين أنه كلما قصرت المرحلة التعليمية التى قطعها الفرد كلما زاد أثر التليفزيون عليه فى الاقلال من قراءته للكتب حيث كانت أقل الفئات التى جذبها التليفزيون عن قراءة الكتب هى فئة المتعلمين تعليما عاليا .

مما سبق يتضح أن التليفزيون قد أثر على أغلب مشاهديه فى اقبالهم على الانواع الأخرى من النشاط الترويحي والثقافى وأن مدى تأثر نشاط الفرد بالتليفزيون يتوقف على عمره وحالته التعليمية والزواجية فى أغلب الأحيان .

وقد تبين بإجراء بعض المعالجات الاحصائية أن هناك علاقة بين سن المشاهد وبين أثر التليفزيون على ذهابه الى السينما اذ بلغت قيمة كا ٢٢٦٨ ودرجات الحرية ٧ . توجد علاقة بين السن وبين أثر التليفزيون على الذهاب الى السينما .

كذلك تبين أن التليفزيون قد قلل من درجة اقبال المشاهدين على الذهاب الى المقاهى وأن هناك علاقة بين ذلك وبين أعمار المشاهدين . حسبت كا لأثر التليفزيون على الذهاب الى المقاهى وأعمار المشاهدين فكانت قيمة كا المحسوبة حسب السن ٢٥٥ ودرجات الحرية ٧ . توجد علاقة .

كذلك بلغت قيمة كا لأثر التليفزيون على الاستماع للراديو وأعمار المشاهدين فكانت كا المحسوبة حسب السن ٥٨٥ ودرجات الحرية ٧ . فان التليفزيون أثر فقلل من اقبال جمهور المشاهدين على الاستماع للراديو وأن هناك علاقة بين هذا الاتجاه وبين أعمار المشاهدين المختلفة .

حسب كا لأثر التليفزيون على قراءة الكتب وأعمار المشاهدين فكانت قيمة كا المحسوبة حسب السن ٣٣١ ودرجات الحرية ١ . فان هناك علاقة بين اقلال التليفزيون من اقبال المشاهدين على قراءة الكتب وبين أعمارهم .

وحسبت أيضا كا لأثر التليفزيون على زيارة المشاهدين للأقارب والأصدقاء حسب أعمارهم فكانت قيمة كا المحسوبة حسب السن ٦٥٥ ودرجات الحرية ٧ . لا توجد علاقة بين المتغيرين كذلك لم توجد علاقة بين سن المشاهد وبين أثر التليفزيون على مرات زيارة الأقارب والأصدقاء له

توزيع المشاهدين حسب أثر التليفزيون على نواحي نشاطهم المختلفة

المجموع	غير معين		لا يذهب أو يزور		المجموع		قل		كما هو		زاد		أثر التليفزيون نواحي النشاط
عدد		عدد		عدد	عدد		عدد		عدد		عدد		
٢٨٣٠	٤٠	١٠٤١	٤٠	٢٤,٨٤	١٠٠	٢٠٨٧	٧٤,٨٠	١٥٦١	٢٤,١٥	٥٠٤	١,٠٥	٢٢	الذهاب إلى السينما
٢٨٣٠	٩,٥٤	٢٧٠	٧٤,٩٨	٢١,٢٢	١٠٠	٤٣٨	٧٢,٧٤	٣٢٣	٢٥,٨٠	١١٣	٤,٦	٢	الذهاب إلى المقاهي
٢٨٣٠	٢,٣٣	٦٦	١٣,٨٢	٣,٩١	١٠٠	٣٣٧٣	٤٥,٩٣	١٠٩٠	٥٢,٠٠	١٢٣٤	٢,٠٧	٤٩	زيارة الأقارب والأصدقاء
٢٨٣٠	٢,٤٠	٦٨	٩,٥٤	٢,٧٠	١٠٠	٢٤٩٢	١٢,٩٢	٣٢٢	٤٨,٩٢	١٢١٩	٣,٨١٦	٩٥١	زيارة الأقارب والأصدقاء لهم
٢٨٣٠	١,٣٤	٣٨	٧,٩٩	٢,٢٦	١٠٠	٢٥٦٦	٨١,٤١	٢٠٨٩	١٧,٥٠	٤٤٩	١,٠٩	٢٨	الاستماع إلى الراديو
٢٨٣٠	٢,٥٤	٧٢	٢٥,٢٧	٧,١٥	١٠٠	٢٠٤٣	٣٢,٥٠	٦٦٤	٦٢,٢١	١٢٧١	٥,٢٩	١٠٨	قراءة الكتب

ثالثا - أهم مزايا وعيوب التليفزيون كما يراها المشاهدون بالنسبة لهم ولأسرهم

ذهب ٨٠ ٪ من جمهور المشاهدين للتليفزيون الى أن من أهم مزاياه انه يمكنهم وأسرههم من قضاء السهرة بالمنزل كما ذهب ٧٦٥ ٪ الى أن من مزايا التليفزيون أنه يساعدهم على اكتساب معلومات جديدة . وقد بلغت نسبة الذين رأوا أن من أهم مزايا التليفزيون التسلية وشغل أوقات الفراغ ٧٤٤ ٪ . كما ذكر ٦٥٣ ٪ أن من مزايا التليفزيون اذاعته لمباريات كرة القدم . ورأى ٦٢٧ ٪ أن من مزاياه اذاعته لأغاني أم كلثوم . وعلى الرغم من المزايا التي رآها المشاهدون في التليفزيون فإن هناك بعض العيوب التي أشاروا اليها وكان أبرزها عدم تقديم البرامج في موعدها إذ رأى ذلك ٥٨ ٪ كذلك ذكر ٥٢٨ ٪ أن من عيوب التليفزيون تقديم بعض البرامج في أوقات غير مناسبة . وقد أشار ٥٢٦ ٪ الى أن من عيوب التليفزيون هبوط مستوى بعض البرامج . وذكر ٣٩٩ ٪ أن تقليد الأبناء للممثلين وحركاتهم يعد عيبا من عيوب التليفزيون . بالإضافة الى هذه العيوب فقد أشار بعض أفراد العينة الى عيوب أخرى منها عرض أفلام الرعب والجريمة وعدم مسيطرة بعض البرامج لقيم المجتمع الاشتراكي .

رابعا - بعض آراء لجمهور المشاهدين

١ - رأى جمهور المشاهدين في استقلال كل قناة من قنوات التليفزيون الثلاث :

تبين أن هناك شبه اجماع من المشاهدين في رأيهم بالنسبة لضرورة استقلال كل قناة من قنوات التليفزيون إذ بلغت نسبة الذين ذهبوا الى هذا الرأي ٨٢٩ ٪ بينما بلغت نسبة الذين عارضوه ١٦٤ ٪ . ولم توجد اختلافات كبيرة بين الذكور وبين الإناث بالنسبة للرأي في استقلال كل قناة .

تبين أنه اعتبارا من سن الخامسة عشرة تأخذ نسبة مؤيدي هذا الرأي في الارتفاع التدريجي . وأن أكبر نسبة أيدت هذا الرأي أي استقلال كل قناة كانت بين الذين أتموا تعليمهم العالي بينما أقل نسبة كانت بين الأميين .

٢ - رأى جمهور المشاهدين في طريقة تلاوة القرآن :

أوضحت نتائج هذا البحث أن أكبر نسبة من المشاهدين (٤٢٤ ٪) فضلت أن تظهر الآيات القرآنية في التليفزيون مكتوبة فقط بينما رأى

٣٨٦٪ أن يظهر المقرء طول الوقت . ورأى ١٣٪ أن يظهر المقرء في بداية تلاوة القرآن وفي نهايته فقط .

وقد تبين انه كلما زادت المرحلة التعليمية التى قطعها الفرد كلما زادت نسبة المنادين بالرأى الخاص بأن تظهر الآيات القرآنية فى التلفزيون مكتوبة فقط .

٣ - رأى جمهور المشاهدين فى الغرض الاساسى الذى يدفع الناس لشراء التلفزيون :

تبين أن التسلية وشغل أوقات الفراغ فى رأى أغلبية جمهور المشاهدين (٨٤ر٤٪) هى الغرض الاساسى الذى يدفع الناس لشراء التلفزيون . يلى ذلك الغرض غرض رفع المستوى الثقافى للفرد (٧٩ر٤٪) ثم يليه تسلية الاطفال وشغل أوقات فراغهم (٥٦ر٩٪) أما رفع المستوى الاجتماعى فقد جاء فى المرتبة الرابعة والاخيرة حيث رأى ذلك ٤٨٪ فقط من جمهور المشاهدين .

خامسا - آراء ورغبات المشاهدين فى برامج التلفزيون

اولا - البرامج الاعلامية :

تبين من التحليل الاحصائى أن متوسط السن لجمهور مشاهدى البرامج الاعلامية الذين ايدوا الرأى بالغائها اقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين عموما وأن هذا الفارق من حيث السن لم يأت بطريق الصدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسطى العمرين . . ونخلص من هذا الى أن أعمار مشاهدى هذه البرامج الذين يرون الغاؤها تقل أعمارهم عن أعمار جمهور المشاهدين عموما .

كذلك تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم فى إلغاء البرامج الاخبارية .

ثانيا - البرامج الثقافية :

تبين أن متوسط سن جمهور مشاهدى البرامج الثقافية الذين ايدوا الرأى بالغائها اقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين وأن هذا الفارق من حيث السن لم يأت بطريق الصدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسطى العمرين . وبهذا يتبين أن أعمار مشاهدى هذه البرامج الذين يرون الغاؤها تقل أعمارهم عن أعمار جمهور المشاهدين عموما .

تبين أيضا أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم بإلغاء برامج الآداب . كذلك تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية

للمشاهدين ورأيهم في الغاء برامج العلوم . وأن هناك أيضا علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم في الغاء البرامج الثقافية العامة .

وأن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم في الغاء برامج المشكلات .

ثالثا - البرامج التعليمية :

تبين أن متوسط سن جمهور مشاهدى البرامج التعليمية الذين ايدوا الرأي بالغائها اقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين ، وأن هذا الفارق في السن لم يأت بطريق الصدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسط العمرين .

الا انه لم يمكن تحديد درجة العلاقة بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم الخاص بالغاء البرامج التعليمية .

رابعا - البرامج الترويحية :

تبين أن متوسط السن لجمهور مشاهدى "البرامج الترويحية" الذين ايدوا الرأي بالغائها لا يختلف عن متوسط أعمار جمهور المشاهدين .

كما تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم الخاص بالغاء برامج المنوعات وبرامج الرقص ، وبرامج الموسيقى والأغاني وبرامج الرياضة وبرامج التمثيليات والمسرحيات والأفلام .

« الرموز العربية لتقديرات تكنيك الرورشاخ »

طريقة كلوبفور
دكتور سعد جلال

تقدر استجابات سجل الرورشاخ طبقا لما يأتي :

- ١ - مكانها على البقعة أو المساحة التي استخدمت في تكوين المفهوم .
 - ٢ - المقررات التي دخلت في تكوين المفهوم كالحركة والشكل والتظليل واللون واللونية .
 - ٣ - محتوى المفهوم أو مضمونه مثل البشر والحيوانات أو أجزاء منها ، والأشياء ، والطبيعة وما إليها .
 - ٤ - من ناحية ما اذا كان المفهوم مبتكرا أو شائعا .
- هذا بالإضافة الى تقدير مستوى الشكل وتحديد درجة له على ميزان للتقدير تتراوح درجاته ما بين - ٢ ، + ٥ .

ولما كانت فئات المكان والمقررات والمحتوى تتضمن فئات فرعية يرمز لها برموز مختلفة ، فقد جرت العادة في اللغات الأجنبية على استخدام الحروف الأولى من الكلمة لتحديد نوع الرمز مع وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة . وكان المترجمون يجدون صعوبة في العثور على مثيل لهذه الرموز باللغة العربية ، لذلك درج معظمهم على الإبقاء على الرموز الأفرنجية في صلب النص المترجم ، مما كان يعطل من فهم النصوص والرموز .

وهذه أول محاولة للقيام بترجمة هذه الرموز الى اللغة العربية ، وقد روعي فيها الدقة والبساطة مع مسايرة نفس القاعدة التي سار عليها الكتاب الأجانب في اتخاذ الحروف الأولى للفظة العربية مع وجود بعض الاستثناءات أيضا . وقد يسر تنوع الحروف في المطبعة العربية هذه العملية ، اذ يكتب الشكل الواحد بأشكال متنوعة تبعا لموقعه من الكلمة فتختلف صورة الحرف اذا كان في أول الكلمة عنه اذا ما جاء في وسطها أو آخرها أو كتب منفردا .

لقد ساعدنا هذا التنوع على تبسيط ترجمة الرموز ، فاستخدمنا في معظم الحالات الحروف العربية المفردة (حرف مفرد *) لترجمة الحروف الأفرنجية الكبيرة ، وحروف البداية (حرف أول *) لترجمة الحروف الأفرنجية الصغيرة . وجدير بالذكر انه من الممكن كتابة هذه الرموز اما بالخط

النسخ أو الرقعة أو بالحروف المعروفة بالحروف الهندسية دون أن يطرا على معناها أى تغيير قد يعطل من سهولة فهمها . وكل ما نود تأكيده هو ضرورة مراعاة وضع النقط على الحروف التى تتطلبها .

١ - المكان والمساحة :

يستخدم المفحوصون فى استجاباتهم اما كل البقعة أو تفصيل (جزء) كبير عادى - أو تفصيل (جزء) صغير عادى أو جزء نادر منها أو فراغ فيها - وفيما يلى الرموز الأفرنجية لكل من هذه الفئات مع الرموز المقابلة لها باللغة العربية :

الرمز باللغة العربية

الرمز باللغة الأفرنجية

(١) - W من كلمة Whole كل البقعة = ك

٢ - كل مقطوع - اتجاه نحو استعمال كل البقعة غير أن جزء منها أو أجزاء تحذف أو تقطع = ك

(ب) D من كلمة Detail تفصيل أو جزء كبير عادى = ج

(ج) d من كلمة detail جزء صغير عادى = ح

(د) Dd لكلمة unusual detail جزء صغير غير عادى ح = ج ح

١ - dd لكلمة tiny detail جزء دقيق (جزء الجزء) = ح ح

٢ - de edge detail جزء حاقى أو طرفى = ح ط

٣ - di من كلمة inside detail جزء داخلى = ح د

٤ - dr من كلمة rare detail جزء نادر = ح ن

وهو جزء كبير أو صغير يحيط بمساحات نادرة مجاورة أو أجزاء من مساحات عادية أو تجمعات غير عادية .

(هـ) S من كلمة Space فراغ ابيض = ف

(و) ١ - DW تفسير جزء من الأجزاء

واعطاء معناه لكل البقعة = ج ك
دون تبرير (تلفيق)

تفسير جزء من الاجزاء = ج ← ك

D → W - ٢

واستعمال المتبقى من
البقعة كأرضية او النزعة
نحو تفسير الجزء على
أساس الكل بأى شكل
من الأشكال

D ، S - ٣

استعمال الفراغ الأبيض
بالإضافة الى جزء كبير ج ، ف
عادى

٢ - المقررات :

يقصد بالمقررات العناصر الموجودة فى البقعة التى يستخدمها المفحوص
فى تكوين مفهوماته . وتنحصر هذه المقررات فى ١ - الحركة (بشرية أو
حيوانية أو حركة غير حية) . ٢ - الشكل ، ٣ - التظليل الذى يؤدي الى
رؤية المفحوص شيئاً مجسماً أو عميقاً برؤية أبعاد ثلاثة للشيء ، أو يؤدي
الى رؤية الأشياء المجسمة ملقاة على سطح مستوى ، أو يؤدي الى الإيحاء
بالملمس كالنعومة والخشونة ، ٤ - اللون أى استخدام المفحوص للألوان
فى تكوين المفهوم ، ٥ - اللون الأبيض واللون الأسود . ولكل من هذه الفئات
فئاتها الفرعية التى نفصلها فيما يلى :

أولاً - الحركة :

M (١) من كلمة Movement حركة = ح

الصورة التى تكون فى
حركة شبيهة بالحركات
الآدمية (بشرية، خرافية
حيوانية)

Fm (ب)

حركة حيوانية
الحيوانات فى حركة

تشبه حركات الحيوان = ح ح

الحركة المجردة او الحركة

FM (ج)

غير الحية = ح غ

الشكل المحدد مع الحركة

Fm - ١

غير الحية = ش ح غ

الشكل غير المحدد مع	mF	٢ -
الحركة غير الحية = ح غ ش		
لا يدخل الشكل في	m	٣ -
الاعتبار = ح غ		

ثانيا - الشكل

(١) F من كلمة Form شكل = ش

ثالثا - التظليل

(١) K من كلمة chiaroscuro تأثير تداخل الظل مع

الضوء لاعطاء تأثير الابعاد
الثلاثة الذي يظهر في
المرئيات المجسمة والعمق
واخترنا رمزا لها الحرف
الاول من الكلمتين

(مجسم وعميق) = مع

مجسم له شكل محدد
نتيجة لاستخدام
التظليل . = ش مع

FK - ١

مجسم بدون شكل
محدد نتيجة لاستخدام

KF - ٢

التظليل = مع ش

مجسم لا شكل له ممثلا
لثلاثة ابعاد مرئية

K - ٣

عن بعد = مع
نتيجة لاستخدام
التظليل

التظليل ممثلا لأبعاد
ثلاثة أسقطت على سطح

(ب) k

ذى بعدين (الأشعة والخرائط) = مع
الطبوغرافية

ابعاد ثلاثة مسقطة على
سطح لها شكل محدد
نتيجة لاستخدام
التظليل = ش مع

Fk - ١

كف	٢ -	أبعاد ثلاثة مسقطة على مسطح ليس لها شكل محدد نتيجة لاستخدام التظليل (الدخان والسحاب = مه ش
k	٣ -	أبعاد ثلاثة مسقطة على مسطح ذي بعدين دون وجود شكل بتاتا نتيجة لأستخدام التظليل = مه
c	ج -	استخدام التظليل = ظ للملمس والمسطح التظليل كمظهر للمسطح
Fe	١ -	والملمس مع وجود شكل = ش ظ محدد كالفراء
cF	٢ -	التظليل كمظهر للمسطح والملمس مع وجود شكل = ظ ش محدد
c	٣ -	التظليل كالمس دون = ظ استخدام الشكل بتاتا

رابعا : اللون

C	١ -	من كلمة Color	لاستخدام اللون = ل
FC	١ -		استخدام اللون في شكل = ش ل محدد
CF	٢ -		استخدام اللون في شكل = ل ش غير محدد
C	٣ -		استخدام اللون بدون = ل شكل بتاتا
F → C	٤ -		فرض اللون على الشكل = ش ← ل
F / C	٥ -		استخدام اللون دون وجود مبرر لاستخدامه
			أي بطريقة تحكمية = ش/ل
Cn	٦ -	من كلمة Color naming	تسمية اللون = ل ت
Cd	٧ -	من كلمة	وصف اللون = ل و
		color description	
Color symbolism	٨ -	من كلمة رمزية اللون	= ل د

خامسا : اللونان الأبيض والأسود

للونين الأبيض والأسود = ١١	C' - ١
استخدام اللونين الأبيض والأسود في شكل محدد = ش ١١	FC' - ١
استخدام اللونين الأبيض والأسود في شكل غير محدد = ١١ ش	CF' - ٢
استخدام اللونين الأبيض والأسود بدون شكل بتاتا = ١١	C' - ٣

٣ — المحتوى :

وجدنا أنه من الصعب إيجاد رموز باللغة العربية لفئات المحتوى — كما وجدنا أن زيادة عدد الرموز قد يزيد من صعوبة الأمر على القارئ فإثرنا استخدام الترجمة العربية لكل لفظة كما هي :

١ - H من كلمة Human	صور بشرية وتشمل الكاريكاتير والصور الخرافية التي يرمز لها بشر (H)
٢ - Hd من كلمة Human detail	أجزاء من صور بشرية ليست تشريحية جزء بشري
٣ - A من كلمة Animal	صور حيوانات وتشمل الكاريكاتور حيوان
٤ - Ad من كلمة Animal detail	أجزاء من صور حيوانات ليست تشريحية جزء حيواني
٥ - Aobj من كلمة Animal object	(الجلود والفرو والجماجم) وما شابه شيء حيواني
٦ - At من كلمة Anatomy	أجزاء مشرحة ، الأشعة الرسوم التشريحية تشريح
٧ - N من كلمة Nature	الطبيعية (المناظر الطبيعية والجمال وغروب الشمس والأنهار وغيرها من المناظر طبيعة نبات
٨ - Pl من كلمة Plant	نبات
٩ - Geo من كلمة Geography	جغرافيا

٤ - الشائع والمبتكر :

- ١ - P من كلمة Popular شائع شائع
ب - O من كلمة Oiriginal مبتكر مبتكر

العلاقات بين العوامل :

العلاقات الأساسية

- ١ - المجموع الكلى للاستجابة =
- ٢ - الزمن الكلى =
- ٣ - متوسط زمن الاستجابة =
- ٤ - متوسط زمن الرجوع للبطاقات اللالونية ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ =
- ٥ - متوسط زمن الرجوع للبطاقات الملونة ٢ : ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ =
- ٦ - ش % =
- ٧ -
$$\% = 100 \times \frac{\text{ش مع} + \text{ش} + \text{ش ظ}}{\text{المجموع الكلى للاستجابات}}$$
- ٨ - النسبة المئوية للمحتوى الحيوانى =
$$\frac{\text{حيوان} + \text{اجزاء حيوان}}{\text{المجموع الكلى للاستجابات}}$$
- ٩ - (البشر + الحيوان : اجزاء البشر + اجزاء الحيوان) =
- ١٠ - الاستجابات الشائعة =
- ١١ - الاستجابات المبتكرة =
- ١٢ - مجموع استجابات اللون =
$$\frac{\text{ش ل} + ٢ \text{ ل ش} + ٣ \text{ ل}}{٢}$$
- ١٣ - ح : مج ل =
- ١٤ - (ح ح + ح غ) : (ش ظ + ظ + ١١) =
- ١٥ - النسبة المئوية للبطاقات (٨ + ٩ + ١٠) =
$$\frac{\text{عدد استجابات } ٨ + ٩ + ١٠}{\text{المجموع الكلى للاستجابات}}$$
- ١٦ - ك : ح =

العلاقات الاضافية

- ١ - ح : ح ح =
- ٢ - ح : ح ح + ح غ =

٣ - ش : (ش مع + ش ظ) =

٤ - نسبة الاستجابات غير الملونة : نسبة الاستجابات الملونة
ش ظ + ظ ش + ظ : ش أ + أ ش + أ : ش ل + ل ش + ل =

٥ - التظليلات المتمايزة : التظليلات غير المتمايزة
ش مع + ش مع + ش ظ : مع + مع ش + مع + مع ش + ظ + ظ ش =

٦ - ش ل : (ل ش + ل)

هذا وقد قام المركز بترجمة استمارة الورشاخ التى يمكن الحصول عليها من المركز مع هذا الدليل لاستعمالها .

**دراسة كمية لاختبار بقق الحبر الورشاخ
على عينة من طلبات كلية المعلمات
دكتور عماد الدين سلطان**

يعتبر اختبار ورشاخ اختبارا إسقاطيا يقوم على استخدام مجموعة من بقق الحبر المقننة التى نحصل بها على استجابات من الفرد يمكن على اساسها تقييم شخصيته . ولقد شاع استخدام هذا الاختبار فى ميادين كثيرة كالاضطرابات النفسية والتوجيه المهنى والخدمة الاجتماعية .

ورغم الدراسات العديدة التى تناولت هذا الاختبار ، فما زلنا فى حاجة الى تقييمه بدقة أكثر . وهذا التقييم يجب الا يقوم على التفسيرات الحدسية للاستجابات او مجرد حساب التقديرات . ولكن معالجتنا يجب ان تقوم على استخدام الوسائل الاحصائية الملائمة ، وان نتجنب غير الملائم منها حتى لانصل الى نتائج خاطئة .

ويمكننا تطبيق الطرق الموضوعية على اختبار ورشاخ ، لأنه يمكن تحويل الاستجابات الى تقديرات عددية نستطيع معالجتها بالوسائل الاحصائية حتى نصل الى تعميمات وتفسيرات صحيحة .

وكخطوة فى سبيل تحقيق الموضوعية لاختبار ورشاخ يجب استبعاد التفسيرات التى تقوم على التحليل المعقد الذاتى للتقديرات ، مؤكداً أن الوسائل الاحصائية الملائمة يمكنها ان تظهر العلاقات التى يمكن أن تقوم بين المتغيرات اذا كانت هناك علاقات .

وخطوة أخرى هى تجنب الفصل غير الصحيح وغير المنطقى بين المتغيرات . فمثلا لماذا نعتبر أن هناك استجابات رئيسية وأخرى اضافية ، بينما نحن ندرس السلوك كما يحدث دون تمييزه الى سلوك رئيسى وآخر اضافى . وما هو المنطق الذى يقوم عليه فصل المتغيرين اللذين يقول بهما كلوبفر :

١ - التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية ،

٢ - التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية أسقط على مسطح ؟ فى حين أنه يمكننا إعتبار هذين المتغيرين متغيرا واحدا يمثل التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية كما تثيره بقعة الحبر .

ولقد اخذ الباحثون منذ سنة ١٩٤٧ فى استخدام التحليل العاملى فى دراسة المتغيرات التى يكشف عنها اختبار ورشاخ ، فتوصلوا الى بعض النتائج المفيدة .

ويحاول الكاتب في هذه الدراسة استخدام التحليل العاملي في دراسة أهم متغيرات اختبار رورشاخ . ولكن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة باستخدام عدد أكبر من أبعاد الشخصية التي تؤكد الأبحاث كمتغيرات مرجعية ، وباستخدام طريقة أفضل في حساب معاملات الارتباط .

طريقة البحث :

في دراسة متغيرات رورشاخ يجب ألا يقتنع الباحث بتصنيفها وتفسيرها بمفردها دون الرجوع إلى الأبحاث التجريبية في مجال دراسة جوانب الشخصية . فالداخل المختلفة لدراساتها يجب أن تهتدى ببعضها في الوصول إلى تشخيص محدد ومتفق عليه في تكوينها .

وفيما يتعلق برورشاخ ، اقتصر البحث على متغيرات حددتها طريقة كلوبفر في التقدير ، من حيث مواضع الاستجابات والمحددات والشائع والمبتكر . واقتصر استخدام بعض متغيرات المحتوى التي تعطى مدى كبيراً من التقدير والتي تبدو ذات دلالة سيكولوجية . ولكننا اعتبرنا كل الاستجابات رئيسية ، ولم نأخذ بفكرة أن بعضها رئيسي والبعض الآخر إضافي . وكان منطقنا في هذا أنه يجب ألا نعتبر بعض جوانب السلوك إضافياً والبعض الآخر رئيسياً . فالسلوك استجابات لمثيرات معينة . وبهذه الفكرة نزيل مصدراً من مصادر الذاتية في طريقة التقدير . وتأكيذا لهذه الفكرة ، فإن طريقة رورشاخ الجماعية لا تستخدم فكرة تصنيف الاستجابات إلى استجابات رئيسية وأخرى إضافية . وكذلك فالاختبارات النفسية والاستفتاءات ومقاييس التقدير تهتم برد فعل الشخص دون الأخذ بهذا الفصل ، وعلى ذلك فسيما يلي المتغيرات التي تناولها البحث (١) .

١ - ك	كل البقعة
٢ - ج	جزء كبير عادي
٣ - ج	جزء صغير عادي
٤ - ج ج	جزء صغير غير عادي (ويتضمن ، ج ج جزء دقيق ، ج ط جزء حافي ، ج د جزء داخلي ، ج ن جزء نادر)
٥ - ف	فراغ أبيض
٦ - ش	شكل
٧ - ح	حركة بشرية
٨ - ح ح	حركة حيوانية
٩ - ح غ	يمثل هذا المتغير هنا مكوناً من المتغيرات : ح غ (حركة غير حية والشكل لا يدخل في الاعتبار) + ح غ ش (حركة

- غير حية والشكل غير محدود) + ش ح غ (حركة غير حية والشكل محدد) .
- ١٠- ظ يمثل هذا المتغير هنا مكونا من المتغيرات :ظ (التظليل كمظهر للملمس والسطح والشكل لا يدخل في الاعتبار) + ظ ش (التظليل كمظهر للملمس والسطح مع وجود شكل غير محدد) .
- ١١- ش ظ التظليل كمظهر للملمس والسطح مع وجود شكل محدد .
- ١٢- مع مع يمثل هذا المتغير مكونا من متغيرين يفترضهما كلوبفر : (١) التظليل يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية ، (٢) والتظليل يعطى تأثير بالأبعاد الثلاثية اسقطت على مسطح . وهنا يمثل المتغير : مع + مع ش + ش مع + مع + مع ش + ش مع . حيث تظهر هذه المتغيرات بضالة جدا يصعب معها تناول كل منها على حدة .
- ١٣- ١١ لاستخدام اللون الأبيض والأسود . ويمثل هذا المتغير هنا مكونا من ١١ + ١١ ش + ش ١١
- ١٤- ل لاستخدام اللون . ويمثل هذا المتغير هنا مكونات من المتغيرات : ل (استخدام اللون والشكل لا يدخل في الاعتبار) + ل ش (استخدام اللون في شكل غير محدد) .
- ١٥- ش ل لاستخدام اللون في شكل محدد .
- ١٦- شائع .
- ١٧- مبتكر .
- ١٨- مجموع الاستجابات
- ١٩- متوسط زمن الرجوع بالثانية استجابة للبطاقات غير الملونة (١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) .
- ٢٠- متوسط زمن الرجوع بالثانية استجابة للبطاقات الملونة (٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .
- ٢١- بشر يمثل هذا المتغير المحتوى الذى يتضمن البشر الحقيقى أو الخرافى .
- ٢٢- جزء بشرى يمثل المحتوى الذى يتضمن الأجزاء البشرية الحقيقية أو الخرافية .
- ٢٣- حيوان يمثل المحتوى الذى يتضمن الحيوان الحقيقى أو الخرافى .
- ٢٤- جزء حيوانى يمثل المحتوى الذى يتضمن الأجزاء الحيوانية الحقيقية أو الخرافية .

- ٢٥- تشريع يمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات التشريع سواء المتعلق فيها بالحيوان بما فى ذلك الانسان أو النبات
- ٢٦- طبيعة تمثل المحتوى الذى يتضمن مناظر الطبيعة .
- ٢٧- نبات يمثل المحتوى الذى يتضمن النبات .
- ٢٨- شئ يمثل المحتوى الذى يتضمن أشياء من صناعة الانسان .
- ٢٩- جغرافيا تمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات جغرافية .
- ٣٠- نار تمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات عن النار .

ولم يتضمن هذا البحث متغيرات عن مستوى الشكل ولا التتابع بسبب ما يتميز به مستوى الشكل من ذاتية كبيرة . كما ان التتابع يضيف متغيرات متعددة أخرى لا يهتم بها البحث .

بما اذن نقارن متغيرات رورشاخ التى ذكرناها ؟ . وهنا يهدف البحث الى استخدام بعض جوانب الشخصية التى تتفق عليها الأبحاث السابقة . ولكننا نتساءل : هل هذه الأبعاد صادقة أم لا ؟ . فاذا لم تكن صادقة ، فأننا سنعود الى حيث بدأنا . أى الى تقنين مفهومات غامضة بمقارنتها بأخرى غير مجددة . ومحاولة وضع تكوين للشخصية على أساس من البيانات الغامضة .

وفى الحقيقة يمكننا أن نقول بأن الجوانب التى استخدمت للمقارنة ، جوانب صادقة عند قياسها بوسائل صحيحة . ومعايرنا فى الصدق هى ان المتغيرات يجب ان تقوم على أساس مظاهر السلوك التى نلاحظها وانه يوجد هناك فروق فردية ذات دلالة بين الأفراد فيما يتعلق بهذه المظاهر السلوكية . وهذه المعايير يمكن أن تنطبق على الأبعاد التى استخدمناها فى البحث . فهذه الأبعاد تقوم على مظاهر السلوك التى نلاحظها واستخدمت الطريقة الافتراضية - الاستقرارية فى تحديدها ، وعند تطبيق المقاييس التى وضعت لقياسها على مجموعة من الأفراد ظهرت فروق بينهم ذات دلالة . وهذه الأبعاد هى :

١ - العصابية : تحدد العصابية بعدم الثبات الانفعالى العام للفرد من حيث حساسيته الانفعالية الزائدة ، واستعداداته للاضطرابات النفسية تحت الضغط البيئى .

٢ - الانبساط مقابل الانطواء : يشير الانبساط الى حب الفرد للاجتماع والعمل مع الآخرين وانطلاق أوجه نشاطه وعدم كبتها .

٣ - التجديد مقابل المحافظة : يتميز الاتجاه التجديدى بمتغيرات منها : يجب الغاء الملكية الخاصة ، يمكن اصلاح المجرمين ، الزواج غير الشرعى . ويتميز إتجاه المحافظة بمتغيرات منها : يجب ان تكون

- التربية الدينية اجبارية ، التأميم عملية غير مفيدة ، يجب أن يكون تحديد النسل أمرا غير قانوني .
- ٤ - العقلية الصلبة مقابل العقلية اللينة : تتميز العقلية الصلبة بمتغيرات منها : العبادة تقاليد بالية ، النساء والملونون أقل قيمة . وتتميز الليونة بمتغيرات منها : علاج المجرمين أفضل من عقابهم ، يجب إلغاء طريقة الإعدام والعودة الى الدين .
- ٥ - القيمة العلمية : يهتم الشخص العلمى بحقائق العلوم بغض النظر عما يكون فيها من نواح جمالية أو منفعية .
- ٦ - القيمة الاقتصادية : تميز هذه القيمة الشخص المادى النفعى الذى يهتم بالانتاج والاستهلاك والتسويق وجمع الثروة .
- ٧ - القيمة الجمالية : يهتم الشخص هنا بالتجانس والاناقة والتنظيم وغيرها من العناصر الجمالية .
- ٨ - القيمة الاجتماعية : يتميز الشخص بحب الآخرين والسعى لمصلحتهم ومشاركتهم الوجدانية .
- ٩ - القيمة السياسية : يتميز الشخص السياسى بالسيطرة والقوة .
- ١٠ - القيمة الدينية : لا يقصد بالقيمة الدينية مجرد اهتمام الفرد بالذهاب الى أماكن العبادة . ولكن يتميز الفرد بالسعى وراء تفهم غموض الكون وعلاقته به .
- ١١ - الطلاقة الفكرية : القدرة على سرعة استدعاء الأفكار بغض النظر عن نوعها .
- ١٢ - الاصاله : القدرة على اعطاء استجابات غير مألوفة وجيدة .
- ١٣ - القدرة العامة : العامل المشترك الناتج عن تحليل عدد من اختبارات القدرات .
- وبالإضافة الى المتغيرات التى ذكرناها يتضمن البحث أيضا متغيرات أخرى اعتقد الكاتب أنها قد ترتبط بمتغيرات رورشاخ المستخدمة . ولقد قدرت هذه المتغيرات باستخدام مقياس للتقدير . ويمثل مقياس التقدير تسعة سمات للشخصية اختارها الكاتب من مجموعة السمات المزاجية لجيلفورد بعد أن أدخل عليها بعضا من التعديل فى التعريف وبتضمن مقياس التقدير تدريجيا من خمسة درجات تشير الى مدى تكرار تلك المظاهر السلوكية . وفيما يلى وصف لهذه السمات :
- ١٤ - الابتكار : يهتم الفرد بالانتاج الجديد فى الموسيقى وغيرها من أوجه النشاط الأخرى .
- ١٥ - المثابرة : يواصل الفرد التفكير أو العمل حتى يحل المشكلة التى تواجهه .

- ١٦ - الكتابة : أن يكون لدى الفرد احساس عام بثبوت العزيمة وقلة الامل فيما يتعلق بالحياة والمستقبل .
- ١٧ - السيطرة : يتصف الفرد بالمبادأة فى العلاقات الاجتماعية .
- ١٨ - الاندفاعية : أن تكون استجابات الفرد سريعة دون التفكير فى النتائج
- ١٩ - الدقة : الدقة الزائدة فيما يتعلق بالأمور البيئية والعلاقات الاجتماعية .
- ٢٠ - العصبية : سرعة الاستثارة وعدم الاسترخاء .
- ٢١ - عدم النضج : الحساسية الزائدة فيما يتعلق بمديح الآخرين أو ذمهم أو انفعالاتهم .
- ٢٢ - النشاط العام : زيادة سرعة الفرد فى أداء معظم أوجه النشاط أكثر مما يتطلب الموقف أو تفوق هذه الزيادة سرعة الآخرين فى الأداء .
وفى ما يلى وصف مقاييس وصف الذات ، والاختبارات ومقياس التقدير التى أظهرت المتغيرات المستخدمة فى التجربة .
- اختبار بقع الحبر لرورشاخ :** يتكون هذا الاختبار من عشرة بطاقات تسمى بلوحات هيرمان رورشاخ السييكوتشخيصية والتى نشرت عام ١٩٢١ وباستخدام طريقة كلوبفر فى التقدير أدت بنا الى المتغيرات التى نههدف الى دراستها والتى ذكرناها فيما سبق .
- مقياس موزلى لوصف الذات :** يؤدى هذا المقياس الى تقديرين : أحدهما للعصابية والآخر للنسباض .
- مقياس الرأى العام :** يعطى هذا المقياس تقديرين للاتجاهات أحدهما للاتجاه التجديدى والآخر للعقلية اللينة .
- مقياس القيم :** يؤدى هذا الى تقديرات عن : القيمة العلمية ، والقيمة الاقتصادية ، والقيمة الجمالية والقيمة الاجتماعية والقيمة السياسية ، والقيمة الدينية . والمقياس الذى استخدم فى هذا البحث ، الطبعة التى قسنتها رتشاردسون على عينات انجليزية .
- اختبار التجريد :** وضع هذا الاختبار فرنون . وهو مشبع بالقدرة العامة .
- اختبار الموضوعات :** يتكون هذا الاختبار من موضوعين ، اختارهما ثرستون لقياس الطلاقة .
- اختبار المستحيالات :** استخدم جيلفورد هذا الاختبار لقياس الطلاقة الفكرية .
- مقياس الميول :** اخذ الكاتب هذا المقياس من مقياس وضعه فرنون للميول . ويقوم هذا المقياس على توجيه أسئلة عن أشياء يجيب أن يقوم بها الفرد أكثر من غيرها فى وقت فراغه ويقضى فيها معظم وقته . ولقد أظهر هذا المقياس تشبعا كبيرا بالاصالة .

مقياس التقدير : يتضمن هذا المقياس تسعة سمات هي : الابتكار ،
المثابرة ، الكتابة ، والعصبية ، والسيطرة ، والاندفاعية والدقة ، وعدم
النضج ، والنشاط العام . ولقد قام مشرفان كل على حدة بتقدير الطالبات
في هذه السمات باستخدام تدريج من خمسة درجات مبينا مدى تكرار هذه
المظاهر السلوكية وهي : غالبا جدا ، غالبا ، احيانا ، نادرا ، نادرا جدا .
والقيمة العددية لكل منها هي : ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب . ولقد
جمع تقدير المشرفين فحصلنا على مقياس يتراوح مداه بين ٢ - ١٠ .

العينة : كانت العينة ٩٨ طالبة من كلية المعلمات حيث متوسط السن
٢ سنة .

طريقة تطبيق المقاييس : تنقسم المقاييس التي استخدمت في البحث الى
ثلاثة اقسام :

المجموعة الأولى : تتكون هذه المجموعة من اختبارات الورقة والقلم ،
ونعني بها : مقياس موزاي لوصف الذات ، ومقياس الراي العام ، ومقياس
القيم ، واختبار التجريد ، واختبار الموضوعات ، والمستحيلات ، ومقياس
الميول . ولقد طبقت هذه الاختبارات في صورة جماعية .

المجموعة الثانية : تتكون من اختبار رورشاخ الذي قام الكاتب بتطبيقه
في صورة فردية . وتتكون عملية القياس بهذا الاختبار من جزئين :
(١) مرحلة الأداء : وهي الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على
استجابات الفرد لبقع الحبر .

(ب) مرحلة الاستقصاء : وهي الطريقة التي يمكن الحصول بواسطتها على
البيانات اللازمة لتقدير السجل . ولقد استخدمت أسئلة معينة
للكشف عن مواضع الاستجابات ومحدداتها .

الاستقصاء عن مواضع الاستجابات : لقد أعطيت البطاقات الواحدة بعد
الأخرى مع توجيه هذا السؤال : « بين لي أين رأيت هذا ؟ » .
لكي يبين الفرد أين رأى هذه الاستجابة . وبواسطة هذا السؤال
استطاع الكاتب أن يعين مواضع استجابات كل أفراد العينة .

الاستقصاء عن المحددات : بعد أن تحدد الاستجابة على صحيفة المواضع
يسأل الفرد عن محدد الاستجابة : « ما الذي أعطى لك فكرة أن هذا ؟ »
ثم يسأل سؤال آخر للكشف عن محددات أخرى إذا كان هناك شيء
منها : « هل يوجد هناك شيء آخر يساعد على فكرة أن هذا يشبه ؟ »

ولقد واصل الكاتب الاستقصاء إذا لم يكن قد اتضح أن الحركة قد
استخدمت كمحدد . فوجه السؤال التالي : « أين تعتقد أنك تشاهد
(...) كهذا ؟ » . وإذا لم يؤدي هذا السؤال الى توضيح وجود أو عدم
وجود الحركة كمحدد ، انتقل الكاتب الى خطوة أخرى . فيوجه الى الفرد
السؤال : « في أحد البطاقات قلت أنها تشبه (...) وهو يسبح ، فكيف
ينطبق هذا على الانسان/الحيوان/السحاب .. الخ الذي تراه هنا ؟ » .

ومن الجدير بالذكر أن السؤالين الأولين يكشفان عن المحددات بما في ذلك الحركة في كل الحالات تقريبا ، وأن السؤالين الآخرين نادرا ما يكشفان عن شيء . ويرى الكاتب أنه من الأفضل الاقتصار في مرحلة الاستقصاء على السؤالين الأولين حتى نتجنب التأثير الإيحائي للسؤالين الآخرين .

المجموعة الثالثة : قام المشرفون بتقدير السمات . حيث قدر كل طالب مشرفان ثم جمع تقدير المشرفين معا .

وبذلك كانت البيانات التي استخدمت في التحليل هي تقديرات في ٥٣ متغيرا . ولقد عدلت هذه التقديرات قبل حساب معاملات الارتباط لأن انحراف التوزيعات عن التوزيع الاعتدالي كان من الكبر بحيث يؤثر على معاملات الارتباطات وخصوصا متغيرات رورشاخ . وتقوم الطريقة على أن كل توزيع يصنف إلى مجموعات باستخدام انحراف معياري قيمته ١٠ . ولقد قامت الوحدة الحسابية الالكترونية بحساب معاملات الارتباط بطريقة بيرسون . ولقد عولجت البيانات بعدة طرق للتحليل العاملي كما يلي : قامت الوحدة الحسابية بحساب المكونات الأساسية لكل مصفوفة معاملات الارتباط . ففصلت ستة مكونات . وتعتبر الست مكونات هذه عددا يكتفى به نظرا لعدد الاختبارات المستخدمة وأنواعها ، وكذلك عدد أفراد العينة . ولقد أيد محك موزر ، ونعني به تفرطح التباين الكلي للعوامل المتتالية ، هذا الرأي . ولقد كان من الممكن تفسير تلك المكونات الأساسية كما هي دون أية لف للمحاور . ولكنها على أية حال ، تتصف بالتعقيد نظرا لأنها تمثل جمعا من متغيرات من مجالين مختلفين ، هما استجابات رورشاخ من ناحية والاختبارات الأخرى مع التقديرات من ناحية أخرى . ولقد وجد الكاتب أنه من الأسهل الوقوف على طبيعة هذه العوامل إذا تناولنا معاملات الارتباط لكل مجال على حدة . وعلى أية حال ، فإن الاشتراكيات التي حصلنا عليها في هذه المرحلة تفيد في تقدير التباين الكلي للعوامل الأساسية التي يمكن استخدامه في الخلايا القطرية .

وبالتالي قامت الوحدة الحسابية بتحليل متغيرات رورشاخ فقط . ففصلت سبعة مكونات أساسية باستخدام الاشتراكيات التي حسبها الكاتب . وتبين الجدول (١) تشبع كل متغير بهذه المكونات .

ولقد كان من الممكن أن نتبع ويتبورن وغيره من الباحثين في لف محاور هذه العوامل لتبسيطها مما قد يبعد إلى حد كبير أو كلية العامل الأول . وعلى أية حال فدراسة العاملين الأولين تبين أنهما ذات دلالة كما هما دون لف المحاور . وعلى ذلك يمكن أن نستخلص أن العوامل التالية هي أوضح العوامل بين متغيرات رورشاخ :

١ - عامل الطلاقة الإدراكية : لقد استخدم الكاتب هذا المصطلح ليميز هذا العامل عن عوامل الطلاقة اللغوية والطلاقة الفكرية . وهذا العامل عامل عام بمعنى أن كل المتغيرات ذات تشبع موجب به . وكما هو الحال في

جدول (١) تشيعات العوامل بدون لف المخاور لتغيرات رورشاخ

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٢ت
ك	٢٨٠	٧٠٥	١٤٥	١٧٦	١٧٨	٩٨	٦٠	٦٧٣
ج	٧٣٩	٢٧٨	٣٧٧	٩	١٦٨	١٢٨	٩٥	٨١٨
ب	٥٣٦	٦٧٥	١١	١٥٣	١٥	١٢٨	١١٩	٧٩٦
ج ج	٦٣٦	٤٦٣	٢١٦	٦	٧	٧٨	٥٧	٦٨٤
ف	٤٦١	٨٣	٥٠	١٨٢	١٣٣	٣٥٥	٧٩	٤٠٦
ش	٥٣٦	٥٧٣	٩٥	١٧١	١٣٨	٢٤٨	١٠٩	٨١٤
ح	٤٦٨	٣٥١	٠٢٦	٥٢١	٢٣٧	٢٤	١٣	٦٧١
ح ح	٣٧٢	٤٢٤	١٨١	٢٢٢	١٢٤	٢٠٢	١٩١	٤٩٢
ح غ	٥٢٩	٣٤٢	١٢٢	١٤١	١٦٧	١٣	٦٧	٤٦٤
ظ	٣٦١	٦٧	٤٧١	٧٦	١٨٦	٤٦	٢٤٤	٤٥٩
ش ظ	٥٨٨	٧٢	٢٠٥	١٨	٣٦٢	٢٥٦	٣٠	٥٩١
مع مع	٤٩٥	١٦٥	٣٦٧	٤٩	١٢٣	١٥٩	٧٩	٤٥٥
أ	٣٣٠	٢٩٥	٢٦٤	٧٧	٣٥٣	٧٩	١١	٤٠٣
ل	٤٩١	٤١٠	١٣٣	٢٨٦	٤٩	٣٤	١٧٣	٥٤٢
ش ل	٥٥٧	٢٤٧	٣٠٩	٣٨	٣٦٤	٢٩	١٤	٦٠٠
شائع	٣٠٢	١٧٩	٤٧٥	٢٢٣	٣	٦	٤	٣٩٩
مبتكر	٦٢٢	٢١٦	٢٨٢	٣٠٩	٤٨	٨٩	١٢٣	٦٢٥
مجموع الاستجابات	٩٣٧	١٥٢	٢	٢٠	٢٩	٩	٣٨	٩٠٣
متوسط زمن الرجوع للبطاقات غير الملونة	٥٠٧	٠٣٢	٢٧٤	٢١٨	٢٥٦	١٦٦	٧١	٤٨٠
متوسط زمن الرجوع للبطاقات الملونة	٥٨٤	٦٤	٢٧٣	١٨٤	١٨٦	٤٦	٥٢	٥٤١
بشر	٥٥١	٣٤٩	٨١	٤١٩	١٥٦	٢٠٥	٨٥	٦٨٢
جزء بشري	٣٣٧	٤٦٦	١٠	٢٧٧	٥٧	١١٦	١٨٥	٤٥٨
حيوان	٦٢٠	١٠١	٥٠١	٥٩	١١٠	٣١	١٥٧	٦٨٦
جزء حيواني	٥٤٥	٥٤٨	٦٨	٧٧	٩٥	٢٦٥	٧	٦٨٧
تشریح	٣٥٨	٣٠٩	١٥٣	١٧٩	٤٢	٢٢٤	٦١	٣٣٤
طبيعة	٦٢٠	١٢٧	٤١٨	٩٢	٣٦	١٤٧	١٧٨	٦١٨
نبات	٤٠٩	٨٠	١٢٩	٣٥٦	٨٠	١٧	٩٢	٣٣١
شيء	١٧٧	٣٥٢	٧٨	٣٤٨	١٥٤	١٥٩	٢٠٠	٣٧١
جغرافيا	٧٨٦	٢٤	١٣١	٩٤	٦٦	١٠٢	٢٥٠	٧١٨
فار	٥٧٢	١٢٦	٧٩	١٢١	٢٩٦	٩٤	٢٣١	٥١٤

ت ٢ | الاشتراكيات وهي مجموع مربع تشيعات المتغير بالعوامل السبعة .

دراسات ويتبورن ، وسن ، وكوكس ، ووليامز ، ولورانس ، وكونسالفى ، ولوتس ، فان متغير مجموع الاستجابات أكثر المتغيرات تشبعا به (٩٣٧ ر .)

٢ - عامل التجميع مقابل التحليل : يقسم هذا العامل المتغيرات الى مجموعتين ، تلك المتغيرات التى تتطلب القدرة على التجميع فى الاستجابة لها من ناحية ، وتلك المتغيرات التى تتطلب القدرة على التحليل فى الناحية الأخرى . ويتضح أن ك أكثر المتغيرات تشبعا بقطب التجميع (٧٠٥ ر) ، ج أكثر المتغيرات تشبعا بقطب التحليل (٦٧٥ ر) .

٣ - العامل الثالث : هذا العامل عامل قطبى ، حيث يضع المتغيرات ج (٣٧٧ ر) ش ل (٣٠٩ ر) ، شائع (٤٧٥ ر) ، حيوان (٥٠١ ر) مقابل المتغيرات ظ (٤٧١ ر) ، مع مع (٣٦٧ ر) ، طبيعة (٤١٨ ر) . وهذا يتفق مع الغرض الذى يقول به خبراء رورشاخ فيما يتعلق بهذه الاستجابات كما يتفق أيضا مع نتائج دراسات سن ، وكوكس ، ووليامز ولورانس ، وكون . ويميل الكاتب الى تعريفه بعامل الاجتماعية مقابل الخوف من مواجهة الآخرين .

٤ - العامل الرابع : عامل قطبى . فيضع المتغيرات ح (٥٢١ و) ، مبتكر (٥٩٠ ر) وبشرى (٤١٩ ر) ومقابل المتغيرات جغرافيا (٣٦٥ ر) ، نار (٣٤٨ ر) ، ل (٢٨٦ ر) . ولقد فسر الكاتب هذا العامل بالانطواء مقابل الانبساط . ولقد ظهر أيضا عامل مشابه له فى دراسات سن ، وأكوك ، وكون ، وميكلويد ، وبلوت ، وأيزنك .

٥ - العامل الخامس : تشبّع به تشبعا ملحوظا المتغيرات ش ظ (٣٦٢ ر) ، ١١ (٣٥٣ ر) ، ش ل (٣٦٤ ر) . وعلى ذلك يمكن تفسيره بعامل الضبط الانفعالى . ويشبه هذا العامل عامل ظهر فى دراسات ويتبورن ، ساندنر وأكثر ، ووليامز ، ولورانس ، وكون ، حيث تكون الاستجابات ذات الأشكال المحددة أكثر المتغيرات تشبعا بهذا العامل .

٦ - العامل السادس والسابع : يبدو أن هذين العاملين غير ذى دلالة . لأن المتغيرات ذات التشبّعات الرئيسية بهما لا ترتبط فيما بينها الا ارتباطا ضعيفا أو قد لا يوجد أية ارتباط .

يلاحظ أن العوامل التى ناقشناها فيما سبق عوامل خاصة بمتغيرات رورشاخ . ولكى نرى دلالتها النفسية يجب الكشف عن العوامل التى توجد بين المتغيرات المرجعية .

ولما كان قد تبين لنا انه لا يحتمل أن تكون المكونات الأساسية للمتغيرات المرجعية ذات دلالة بدون لف المحاور ، فانه قد تقرر استخدام الطريقة المركزية لتحليل المتغيرات .

ولقد اذت الطريقة المركزية الى ستة عوامل ذات دلالة . وعلى اية حال فلقد كان من الصعب التأكد من أننا توصلنا الى الحل الأفضل . ولذلك قامت الوحدة الحسابية الالكترونية بلف المحاور لفا رياضيا أو ما يسمى Varimax rotation وأدى هذا الى ستة عوامل كما هو مبين بجدول (٢)

جدول (٢) تشعبات العوامل المركزية بعد لف محاورها لرياضيا للمتغيرات المرجعية

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٢ت
الانتكار	٦٦	٢٢٨	٤٩٤	٤٧٦	٢٨٦	٩٨	٦١٩
المشابة	٢٤١	٣١	٦٧١	١٣٨	١٣٣	٨٩	٥٥٣
الكآبة	٦٥١	٢١	٢٢٠	٢١١	٢٢	١٤٨	٥٣٩
السيطرة	١٧٨	٢٥٣	٦٨٩	٢٧	٢	٤٤	٥٧٤
الانذفاعية	٩٦	١٥٨	١١٥	٦٠٤	١٧	٥٨٥	٧٥٤
الدقة	٦	١١٥	٥٨	٥٢٧	٩١	٦٩	٣٠٧
العصبية	٦٣٠	٢٧٠	١١٠	٤٧٩	٦٤	١٧٣	٧٤٥
عدم النضج	٦٧٧	١٦٤	٠٠٠	٤٢٣	٥٤	٧٨	٦٧٣
النشاط العام	٢٤٥	٤٢٣	٥٥	١١٣	٥٥٢	٣٤٢	٦٧٧
العصبانية	٤٢١	٤٩	٥٠	٦٧	١٢	١٣٠	٢٠٣
الإنيساط	٨	٧	٦٠	٤٩	٥١٤	٥٢	٢٧٣
التجديد	٤٢١	٦٢	٦٨	١٦٢	٣٣٦	٣٣٦	٤٣٨
الليونة	٦٤٨	٢٣٧	١٢٣	١٩٠	١٧	٣٤	٥٢٨
القيمة العلمية	٤١٠	٩٧	٢٦٧	٢٦٢	٢٢٩	٢٤	٣٧٠
القيمة الجمالية	٧	١٧٦	٤٦٦	١١٣	٥٩	٧٤	٢٦٩
القيمة الاجتماعية	١	٦٨	٣	٢٣	٣٥٠	١٠٦	١٤٠
القيمة السياسية	١٦٢	١٤	٤٤	٣٩٤	١٠	٢٦٢	٢٥٢
القيمة الدينية	٦٥٧	٦٥٥	٣٢	١٤٠	٥٦	١٩٠	٩٢١
القيمة الاقتصادية	٣٧٥	٢٠٤	١٦٩	٣٦٦	٦	٢٦٧	٤١٧
التجريد	٧٢	٥١	١٦٦	٢٢	٧	٣٠٦	١٢٠
الموضوعات	١٣٠	١٥١	٩٦	١٢٠	١٨٢	٦٦٨	٥٤٢
المستحيلات	٧٦	١٣٩	٢٤٤	١٨٥	١١٥	٥٣١	٤١٤
الميسول	٢٤	٤٣٤	٧٥	٢٦٣	١٣٠	١٦٦	٣٠٨

والفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي زيارة التباين الكلى الى أقصى حد ممكن لتشبعات العوامل في الأعمدة الستة ، أى التوصل الى إيجاد تشبعات كبيرة بقدر ما يمكن إيجاده من تشبعات تقرب من الصفر في كل عمود كلما أمكن ذلك . ولقد أدى بنا لف المحاور الرياضى الى ستة عوامل ذات دلالة . ولقد قصدنا تفسير العوامل الناتجة عن لف المحاور الرياضى لأنه أكثر موضوعية من لف المحاور البيانى .

١ - العامل الأول : يضع هذا العامل تقديرات الكآبة (٦٥١ و) ، العصبية (٦٣٠ و) عدم النضج (٦٧٧ و) ، العصابية (٤٢١ و) مقابل الاتجاه التجديدى (٤٢١ و) ، اتجاه الليونة (٦٤٨ و) ، القيمة العلمية (٤١٠ و) ، القيمة الدينية (٦٥٧ و) ، القيمة الاقتصادية (٣٧٥ و) . ويظهر ان هذا العامل يتفق مع العامل المعروف بالعصابية ، حيث تمثل المتغيرات ذات التشبعات السلبية متغيرات تتعلق بالاتزان والقيم الجدية . ويشبه هذا العامل السمة المصدرية التى يطلق عليها كاتل مفهوم الاتزان الانفعالى مقابل الانفعالية العصابية العامة .

٢ - العامل الثانى تشبع بهذا العامل متغيرات النشاط العام (٤٢٣ و) ، القيمة الدنية (٦٥٥ و) ومقياس الميول (٤٣٤ و) . كما تشبع به فى نفس الاتجاه ولكنها تشبعات صغيرة متغيرات : الابتكار (٢٢٨ و) السيطرة (٢٥٣ و) ، الليونة (٢٣٧ و) . ولا يظهر هذا العامل أية تشبعات موجبة قوية . ويميل الكاتب الى تفسير هذا العامل بالعقلية الاجتماعية المتحضرة أسوة بالسمة المصدرية التى يسميها كاتل بالعقلية الاجتماعية المتحضرة مقابل البدائية .

٣ - العامل الثالث : يتشبع به تشبعا عاليا متغيرات : الابتكار (٤٩٤ و) المثابرة (٦٧١ و) ، السيطرة (٦٨٩ و) . كما يتشبع به تشبعا موجبا عاليا متغير القيمة الجمالية (٤٦٦ و) . وربما يمكن تفسير هذا النمط من السلوك بالسيطرة مقابل الخضوع . ويشبه هذا العام السمة المصدرية لكاتل : السيطرة مقابل الخضوع .

٤ - العامل الرابع : يضع متغيرات الابتكار (٤٧٦ و) ، الاندفاعية (٦٠٤ و) الدقة (٥٢٧ و) ، العصبية (٤٧٩ و) ، عدم النضج (٤٢٣ و) مقابل القيمة السياسية (٣٩٤ و) ، القيمة الاقتصادية (٣٦٦ و) . كما يتشبع به تشبعا سلبيا ملحوظا متغير مقياس الميول (٢٦٣ و) ، وتشبعا موجبا متغير القيمة العلمية (٢٦٢ و) . ويمكن أن نقارن هذا العامل بالسمة المصدرية لكاتل التى يسميها : الانفعالية الطفلية الخيالية الحساسة مقابل النضج والواقعية .

٥ - العامل الخامس : يتشبع بهذا العامل تشبعا سلبيا عاليا متغيرات النشاط العام (-٥٥٢ و) ، الانبساط (-٥١٤ و) ، الاتجاه التجديدي (-٣٣٦ و) ، وتشبعا موجبا متغيرات القيمة الاجتماعية (-٣٣٠ و) ، والقيمة العلمية (-٢٢٩ و) . ويميل الكاتب الى اتباع أيزنك في تفسير هذا العامل بالانبساط مقابل الانطواء . ويبدو لنا انه يشبه السمة المصدرية التي يسميها كاتل بالدورية المخاطرة مقابل الفصامية المنسحبة .

٦ - العامل السادس : يتشبع بهذا العامل تشبعا عاليا متغيرات : الموضوعات (-٦٦٨ و) المستحيلات (-٥٣١ و) ، الاندفاعية (-٥٨٥ و) ، النشاط العام (-٣٤٢ و) . ويمكن تفسير هذا النمط من السلوك بالمرح ، مقارنة بالسمة المصدرية لكاتل : المرح مقابل الحزن .

وعلى أية حال ، فالعوامل الستة التي ذكرناها تشتمل على عدد من متغيرات الشخصية الهامة . وعلى ذلك فاذا كان لنا أن نقبل اختبار رورشاخ كاختبار تشخيص صادق ، فان كثيرا من متغيراته يجب أن ترتبط ارتباطا ذا دلالة بعامل أو أكثر .

ولكى نكشف عن هذه العلاقات قام الكاتب بحساب تشبعات متغيرات رورشاخ بالعوامل المركزية المرجعية قبل لف محاورها . ثم لف المحاور الناتجة لفا رياضيا بنفس الزوايا التي تم بها لف محاور العوامل المرجعية . فحصلنا على ستة عوامل كما هو مبين بالجدول (٣) .

١ - العامل الأول : يتشبع به تشبعا سلبيا ملحوظا متغيرات : ك (-٤٧٠ و) ، ح غ (-٣٦٧ و) ، ظ (-٢٠٤ و) ، ل (-٢٠٢ و) . وتشبع به تشبعا موجبا متغير : جزء بشرى (٢٠٧) . ولقد سبق أن فسرنا التشبعات الموجبة العالية بالعصائية . ويؤدي بنا هذا الى اعتبار ك ، ح غ ، ظ ، ل أدلة على التكوين الانفعالي الصحي . وجزء بشرى دليل على العصائية . ويتفق هذا مع رأى خبراء رورشاخ حيث يعتبرون ك ، ح غ أدلة على قوة الانا . والجزء البشرى كدليل على الاتجاه النقدي الزائد الذي يمكن أن يكون منفذا للعدوانية . ومع أن خبراء رورشاخ يرون أن ظ دليل على حاجة الفرد غير المعدلة للعطف ، ل دليل على الضبط الضعيف للاستجابات ازاء المثيرات البيئية ، فانه يمكن أن نقبل ظ ، ل كأدلة على الاتزان الانفعالي خصوصا وانها في جميع مع متغيرات الضبط الجيدة ونعنى متغيرات ك ، ح غ .

٢ - العامل الثاني : يتشبع به تشبعا سلبيا ملحوظا متغير النبات (-٢٤٢ و) في اتجاه عامل العقلية الاجتماعية المتحضرة التي تحدد بتشبعات عالية سلبية لمتغيرات : النشاط العام ، القيمة الدينية ، مقياس الميول وبتشبعات أقل في نفس الاتجاه لمتغيرات : الابتكار والسيطرة ، والليونة . ويدل هذا على أن بوم كان مخطئا عندما ذهب الى الأخذ بأن رورشاخ اعتاد

جدول (٣) تشيعات العوامل بمد لف المحاور وفقاً رياضياً لمتغيرات زور شاح بالنسبة لعوامل
المتغيرات المرجعية المركبة

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
ك	٤٧٠-	٣٩-	١٢٩	٣٣-	٢٤٩-	٢٠٦	٣٤٥
ج	٩٠	١٤٢	١٢٦-	١٢١-	١٠٤-	١٤٥	٩١
ج	١٥٣	٢٧-	١٦٢-	٣٢-	٤٠-	١٦٩	٨٢
ج	٧٨-	١٠٢-	٣٦	١٤٤-	٦٨	٢٩٤	١٢٩
ف	١٦٢	١٩٥-	٥٧-	١٧٩-	١٣٣-	٩٦	١٢٦
ش	١٨-	٣	٥٧-	١٢٢-	١٦	١٤٨	٤٠
ح	٢٣	١٤١	١١٧	٦٠	٢١١-	٣٠٣	١٧٦
ح	١٠٢-	١٧-	٢٢	١١	١٩٦-	٧٩	٥٤
ح	٣٦٧-	٢١-	٣٤	١٢٣-	٩٠-	٣٧	١٦٠
ظ	٢٠٤-	٥٣	٣٣	٣٥	٢١٧-	٢٥١	١٥٧
ش	١٥٥-	١١٠-	٩٤-	١٨٨-	١٥٩-	١٠٧	١١٦
مع	١٤٣-	٢٧-	٧٤	١٨٤-	٣-	١٧٢	٩٠
أ	٨٧	٣٢-	١١٥	٤٨	١٦٨-	١٠٤	٦٣
ل	٢٠٢-	٦٦-	٣٨	١١٠	٢١٧-	٢٤٩	١٦٧
ش	٨٥-	١١٧	١١-	١٢٤-	٣١٦-	٢٠٣	١٧٧
شائع	٧-	١٧-	١٨٠	١١-	٧٦-	٢٢١	٨٧
متكرر	١٧٨-	٣٩-	٩٨	١١٧-	١٩٤-	٤٠١	٢٥٨
مجموع الاستجابات	١٦٨-	٧	١٢	٣-	٧٠-	٣٥٩	١٦٢
متوسط زمن الرجوع للبطاقات غير الملونة	١٨٧-	١٧٥-	٨٤	٢٠٣-	٢٥٣-	٢٢-	١٧٨
متوسط زمن الرجوع للبطاقات الملونة	٦٨-	٦٩-	١١١	١٠٨-	٨٠-	٩٢	٤٨
بشر	١٣٢-	١٢-	٢٢١	١٠	١٨٧-	٢٤٢	١٦٠
جزء بشري	٢٠٧	٤٥	١٠٧	٢٢٣-	٨٦-	١٦٠	١٣٩
حيوان	٧٧-	٤٤	٣٠	١٧٧-	١٢٠-	٩٥	٦٣
جزء حيواني	١٤٦	٩-	١٧٤-	٢١	٢٩	٢٠٠	٩٢
تشريح	٥٣	٧٨-	٤٣-	٩٤	٨	١٥٧	٤٥
طبيعة	١٧٨-	١٥١-	١٣١	٤٨-	٢٠-	٢٥٧	١٤٠
نمسا	١٣٢	١٦٨-	١١٦-	٣٠٩	٤٥-	١٠٧	١٦٦
شيء	١٤٣-	١٤٠-	١٣٥	٨٩	١٠٤	١٣٦	٩٥
جغرافيا	١٤٩-	٣٠-	١٤-	٢١	٤٨-	٣٨٣	١٧٢
نار	١٥٠-	٢٤٢-	١٨٤	٤٩-	١٢٥	١٦٩	١٦٣

ان يقول بأن الأطفال بين سن السادسة والثامنة يعطون كثيرا من الاستجابات كاستجابة النبات . وهذه دليل على قلة الواقعية والتطبيع الاجتماعى . ولكن يجب ألا ننسى أنه برغم من تفسيرنا هذا فالعلاقة صغيرة التى أقمنا عليها هذا التفسير .

٣ - العامل الثالث : يتشبع به تشبعا موجبا المتغير بشر (٢٢١ و) .
وتبعاً لبوم فان رورشاخ اعتاد أن يقول بأن المتغير بشر يدل على الاحتكاك الاجتماعى . ولكن اذا وجدت هذه الاستجابة بكثرة فانها تدل اما على الاضطراب العصابى او الترجسية . ويبدو لنا هنا أن المتغير بشر قد يدل على الخضوع حيث أنه يوجد فى وضع يضاد به معامل السيطرة كما يحدد بالتشبعات العالية السالبة لمتغيرات الابتكار ، والمثابة ، والسيطرة .

٤ - العامل الرابع : يتشبع به تشبعا سلبيا متوسط زمن الرجوع استجابة للبطاقات غير الملونة (٢٠٣ و) ، جزء بشرى (٢٢٣ و) . كما يتشبع به تشبعا موجبا ملحوظا متغير الجغرافيا (٣٠٩ و) . ويضع هذا العامل متوسط زمن الرجوع استجابة للبطاقات غير الملونة - رد الفعل السريع للبطاقات غير الملونة والذي يدل على الحساسية . والجزء البشرى الدال على الاتجاه النقدى الشديد ، مقابل متغير الجغرافيا الدال كما يشير بوم على الطموح والشجاعة ، فاذا كنا على جانب الصواب فى تفسير العامل الرابع بالانفعالية الحساسة مقابل النضج والواقعية فان هذا يتفق مع الصورة التى يدل عليها متوسط زمن الرجوع استجابة للبطاقات غير الملونة ، والجزء البشرى والمتغير جغرافيا من متغيرات رورشاخ .

٥ - العامل الخامس : يتشبع به تشبعا سلبيا متغيرات ؛ ك (٢٤٩ و) ج (٢١١ و) ظ (٢١٧ و) ، ل (٢١٧ و) ، ش ل (٣١٦ و) ومتوسط زمن الرجوع استجابة للبطاقات غير الملونة (٢٥٣ و) . ويمكن تفسير هذا التجمع من المتغيرات بالانبساط وفقا لتفسيرنا للعامل الخامس المرجعى . ويبدو أن هذا التفسير معقولا اذا أخذنا فى الاعتبار الفروض التى تستند عليها هذه المتغيرات التى وضعها خبراء رورشاخ . فالمتغير ك يدل على القدرة على التنظيم . ويدل المتغير ل على قلة الضبط فى ردود الأفعال استجابة للمثيرات البيئية . ويدل ش ل على الضبط على الاستشارة الانفعالية دون فقد الاستجابة للمثيرات . وهذه الاستجابة المضبوطة تتضمن أن الفرد يمكنه الاستجابة باحساسه وحركاته بما يتفق مع المطالب الانفعالية للموقف . ويدل متوسط زمن الرجوع استجابة للبطاقات غير الملونة على سرعة رد الفعل والحساسية . ولكن ما يثير الجدل هنا وجود المتغير ح والذي يدل ، كما هو معروف ، على الانطواء . وكما أيده تحليل متغيرات رورشاخ على حدة ، ولكن على أية حال ، فان خبراء رورشاخ يعتبرون أن

ح تدل على الرضى الذاتى بمعنى تحمل الانا للدوافع الفطرية . وقد لا يكون التناقض خطيرا اذ ان تشبع ح بالعامل صغيرا .

٦ — العامل السادس : يتشبع به تشبعا موجبا متغيرات : ك (٢٠٦ و) ، ج (٢٩٤ و) ، ح (٣٠٣ و) ، ل (٢٤٩ و) ، شل (٢٠٣ و) ، شائع (٢٢١ و) ، مبتكر (٤٠١ و) ، مجموع الاستجابات (٣٥٩ و) ، بشر (٢٤٢ و) ، جزء حيوانى (٢٠٠ و) ، طبيعة (٢٥٧ و) شئ (٣٨٣ و) . ويبدو ان هذا العامل يتفق مع عامل رورشاخ العام للطلاقة الادراكية . ومن العقول ان نتوقع ان يرتبط هذا العامل بالعامل المرجعى السادس الذى فسرناه بالمرح .

وعلى ذلك يمكن ان نستنتج انه بالرغم من ان متغيرات رورشاخ ترتبط الى حد ما بالتجمعات التى كشفت عنها المتغيرات المرجعية ، فانها لم تظهر صدقا عاليا بما يتعلق وهذه الأنماط السلوكية . ويمكن ان نقرر بذلك ان اختبار بقع الحبر ليس وسيلة شاملة ، كما يزعم المشتغلين به لتقدير جوانب الشخصية . ولكنه يمكن ان يكشف عن بعض المتغيرات التى تقيس بعض جوانب السلوك .

التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى فى إفريقيا

مثال من السودان : مشروع الزاندى (*)

بقلم الدكتور احمد أبو زيد

أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا المساعد بجامعة الاسكندرية

تمر مجتمعات إفريقيا الآن بتطورات هائلة تتناول الكثير من نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأصلية وتؤثر تأثيرا مباشرا واضحا فى كل بنائها الاجتماعى ، وبدأ كثير من صور وأنماط الحياة التقليدية يختفى بالتدريج ليحل محلها أنماط أخرى تتلاءم بشكل أفضل مع الظروف الجديدة التى تمر بها هذه المجتمعات . وبعض هذه التغيرات والتطورات يتم بطريقة تلقائية نتيجة لاتصال المجتمعات الإفريقية بالثقافات والنظم الأوربية على الخصوص ، وما يتبع ذلك من استعارة بعض ملامح وعناصر هذه الثقافات والنظم ومحاولة تمثيلها والتوفيق بينها وبين الثقافات والنظم الوطنية المتوارثة . ولكن البعض الآخر يتم تبعا لخطط مرسومة وسياسات موضوعية تهدف إلى تعديل بعض أوجه الحياة وتوجيهها وجهات جديدة لتحقيق أهداف معينة بالذات . وقد زاد هذا الاتجاه نحو التغير المرسوم فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة فى الدول الإفريقية التى نالت استقلالها حديثا بقصد تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة بعامية وفى بعض المجتمعات المحلية المنزوية بخاصة . فقد ظل معظم الأقاليم والجهات النائية فى هذه الدول تعيش بمعزل عن المجتمع الكبير لسنين طويلة لم يكن أهلها يشعرون أثناءها بانتمائهم إلى وحدة اجتماعية أو سياسية أكبر من القبيلة . والواقع أن معظم المجتمعات القبلية فى إفريقيا لا تشارك الا قليلا جدا ، إن كانت تشارك على الإطلاق ، فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الكبير أو الوطن الذى تعيش فيه ، بل إن كثيرا من هذه القبائل تتكلم كل منها لغة تختلف عن لغات القبائل الأخرى

(*) جمعت المادة الانثوجرافية التى يتضمنها هذا البحث أثناء دراسة حقليية قمت بها فى جنوب السودان فى عام ١٩٦٢ بتكليف من مكتب العمل الدولى بجنيف . وأود أن أشير عن شكرى للأستاذ الدكتور عباس عمار نائب المدير العام للمكتب ، إذ كان له الفضل الأول فى تكليفى بهذه الدراسة ، كما أشكر جامعة الاسكندرية التى سمحت باعارضى للمنظمة الدولية فأتاحت لى بذلك فرصة البحث بين الزاندى . ولقد لقيت كثيرا من العون والتشجيع من المسئولين فى وزارة الداخلية بالخرطوم ورجال الإدارة فى المديرية الاستوائية والمشرفين على المشروع فى إقليم الزاندى .

في الدولة الواحدة من ناحية وعن اللغة الرسمية للدولة من الناحية الأخرى ، وذلك علاوة على الاختلافات الواضحة في العادات والمعتقدات والتقاليد والتصورات الاجتماعية والمعايير الخلقية والقيم الروحية في داخل المجموعة اللغوية الواحدة (١) . وهذا معناه أن كل قبيلة تؤلف مجتمعا مغلقا أو وحد اجتماعية منعزلة Social isolate ليس فقط عن غيرها من القبائل بل وأيضا عن المجتمع الكبير الشامل . وفي هذه الحالة نجد أن الوطن بالنسبة للرجل العادي يتحدد بحدود القبيلة كما أن ولاءه يكون موجها إلى شيخ القبيلة . وليس من شك في أن هذا الانعزال يعتبر من أهم العوامل التي تحول دون تنمية كل من المجتمعين المحلي والوطني اقتصاديا واجتماعيا على السواء . ومن هنا كنا نجد أن الهدف الأخير من السياسات والخطط والمشروعات التي توضع بقصد تنمية المجتمعات المحلية هو العمل على إدماج تلك المجتمعات الصغيرة المنعزلة في الاقتصاد الوطني وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسود في المجتمع الكبير .

ومن البديهي أن توجه هذه الدول معظم جهودها في محاولتها تطوير مجتمعاتها المحلية والارتقاء بها إلى الاهتمام في المحل الأول بتطوير وسائلها التكنولوجية وحياتها الاقتصادية حتى يمكنها رفع مستوى المعيشة فيها وتوفير حياة أفضل وأكرم لأهلها عن طريق استغلال وتنمية موارد الثروة فيها واستثمارها بطريقة أفضل لما فيه صالح الناس ، كما هي الحال مثلا في الاتجاه الواضح الآن في كثير من دول إفريقيا نحو محاولة تغيير نظام الزراعة التقليدي الذي يقوم على القطع والاحراق وعلى اتباع طريقة الزراعة المتنقلة Shifting agriculture التي تستنزف قوى الأرض وتنهكها في سنوات قليلة مما يضطر الناس إلى تركها لفترات طويلة بغير زراعة حتى تسترد قواها وخصوبتها . ولذا تحاول هذه الدول الآن أن تدخل نظام الزراعة المستقرة الكثيفة التي تقوم على ارتباط الإنسان بقطعة أرض معينة ارتباطا دائما بحيث يعمل طيلة الوقت على زراعتها ، وفي الوقت نفسه يعمل على تجديد قواها باستخدام المخصبات بحيث تعطيه في النهاية محصولا

(١) وقد يكفي للتدليل على ذلك أن نذكر أن علماء الأنثروبولوجيا يميزون في النيليين الحاميين مثلا الذين يسكنون في شرق أفريقيا بين خمس مجموعات لغوية هي : (أ) مجموعة القبائل التي تتكلم لغة الباري مثل قبائل باري وقبائل مانداري ، (ب) مجموعة القبائل التي تتكلم لغة اللاتوكا مثل قبائل لاتوكا وقبائل لانجو ، (ج) المجموعة التي تتكلم لغة التسو مثل قبائل تسو وتوبونا وتركانا وكاراموجونج ، (د) مجموعة قبائل ماساي ، (هـ) وأخيرا مجموعة القسائل التي تتكلم لغة الناندي وهي قبائل ناندي وكبسجيس وكييو وبوكوت وغيرها . وكل قبيلة من القبائل التي تنتمي إلى مجموعة لغوية واحدة بالذات تتكلم لهجة خاصة بها كثيرا ما تكون غير مفهومة من القبائل الأخرى في نفس المجموعة ، هذا علاوة على الاختلاف في العادات وأنماط السلوك . انظر في ذلك مقالنا عن : « نظام طبقات العمر » - مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية العدد الثالث عشر ١٩٥٩ ، صفحات ١٧٢ وما بعدها .

كافيا دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان لآخر كل بضع سنين ، أو كما هي الحال أيضا في مشروعات التنمية الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في بعض دول القارة بقصد إدخال بعض المحصولات النقدية التي لم تكن تزود من قبل ، أو بقصد تصنيع بعض المناطق كما هو الشأن في مشروع نهر فولتا في غانا الذي سيؤدي إلى استخراج معدن البوكسيت وصنع الألمونيوم وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لإدارة المصانع ، وهي كلها مشروعات تستهدف نقل المجتمعات الإفريقية من مرحلة الاقتصاد الذي يقوم على مجرد توفير القوات للناس إلى مرحلة الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على فكرة النقود والذي يرتبط ارتباطا قويا بالسوق .

ولكن على الرغم من أن معظم الجهود تبدل - كما قلنا - في المجالين التكنولوجي والاقتصادي فإن آثار هذه الجهود تتعدى هذين المجالين إلى غيرهما من المجالات وتظهر بشكل واضح في التغييرات التي تطرأ على النظم الاجتماعية الأخرى وعلى نسق القيم ونظرة الناس إلى الحياة وموقفهم التقليدي منها وطرائق تفكيرهم وعوائدهم وسلوكهم الاجتماعي . أي أن المشروعات التي يراد بها تحقيق أهداف اقتصادية في المحل الأول كثيرا ما يترتب عليها تغيرات اجتماعية عميقة لم يحسب حسابها في مبدأ الأمر . وهذا أمر منطقي معقول ، لأن المجتمع - وبخاصة المجتمع التقليدي الضيق - وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة وأن أي تغير في أي نظام من نظمته خليق بأن يؤدي إلى تغير النظم الأخرى التي تؤلف البناء الاجتماعي والتي تدخل كلها في علاقات تفاعل وتساند وظيفي متبادل . ومن هنا كان لابد في مشروعات التنمية الاقتصادية من مراعاة الاعتبارات الاجتماعية ودراسة المجتمع بكل نظمته وتقاليده دون الاكتفاء بمعرفة الأوضاع الاقتصادية ، حتى نعرف سلفا نوع التغير الذي يحتمل حدوثه نتيجة تنفيذ هذه المشروعات بحيث يمكن تلافي الأخطاء والأخطار التي قد تنجم عن تنفيذ مشروع يتعارض مثلا مع القيم التقليدية الأساسية أو الأفكار والمعتقدات الدينية أو المعايير الخلقية الموروثة . وقد يحتاج الأمر في ذلك إلى بذل الجهد لإرشاد الناس وتوعيتهم بالمشروع الجديد وأهميته في حياتهم أو بالفوائد التي سوف تعود عليهم نتيجة لاستعمال أنواع جديدة من الآلات والأدوات في الزراعة وما إلى ذلك . فعنصر الاقناع والتنوير عنصر هام في نجاح أي مشروع وبخاصة في الجماعات المتخلفة المنعزلة التي اعتادت على نمط معين من الحياة والتي تتشكك في كل ما قد يصل إليها من العالم الخارجي ويتعارض مع نمط حياتها .

ولقد نفذت في إفريقيا في السنوات الثلاثين الأخيرة بوجه خاص كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية التي كانت تهدف أحيانا إلى فائدة الأهالي أنفسهم ولكنها في معظم الأحوال كانت ترمي إلى تمكين المستعمرين

من استغلال موارد الثروة في تلك البلاد لصالحهم الخاص ، ولذا كان معظم هذه المشروعات لا يهتم بغير الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية ويففل التخطيط الاجتماعي إغفالا تاما مما كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج اجتماعية وخيمة ، بل وكثيرا ما كانت تقوم عقبات وعوائق في وجه المشروعات ذاتها كانت تنتهي أحيانا إلى فشل تلك المشروعات تماما أو على الأقل إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت ترمى إليها .

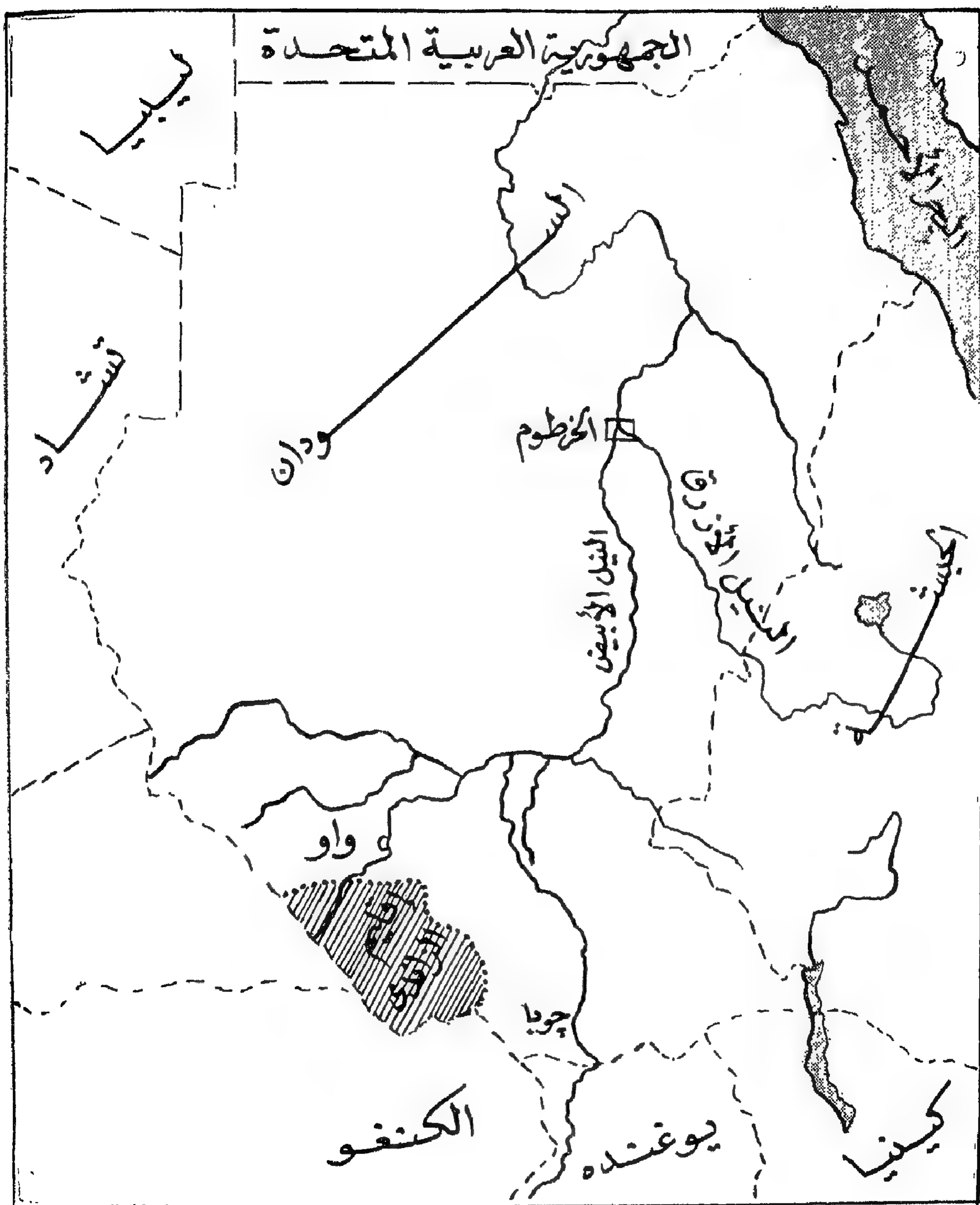
وأحد هذه المشروعات هو مشروع الزاندي الذي كان يهدف في الأصل إلى التنمية الزراعية في إحدى المناطق النائية في السراوان الجنوبي ، ولكن نظرا لتشابك النظم الاجتماعية وتداخلها احتاج الأمر إلى إعادة تنظيم طريقة السكنى في المنطقة بشكل يكفل - أو كان يظن أنه يكفل - تحقيق الهدف الاقتصادي على خير وجه . ثم ظهر أن مشروع الاسكان الجديد كان يتجافى مع القيم والنظم الاجتماعية الأصلية ، فقامت في وجهه عقبات كثيرة ووجد كثيرا من عدم الرضا ومن المقاومة من الأهالي نظرا للتغيرات الصارخة التي أدخلها على تنظيمهم الاجتماعي التقليدي . والواقع أن المشروع لم يمهّد له بالدراسات الاجتماعية الكافية ، وإن كانت حكومة السودان حاولت أن تستدرك الأمر فيما بعد فعينت أحد الأنثروبولوجيين الاجتماعيين لدراسة المشروع وتقويمه لمدة ثلاث سنوات بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٥ . ولقد كان هناك بعض عوامل أخرى أسهمت في تعثر المشروع مثل قلة التنسيق بين رجال الإدارة في المديرية الاستوائية والمشرفين على المشروع ، كما أن المشروع نفسه كان متأثرا منذ البداية بالسياسة العامة التي كانت تسود في ذلك الوقت والتي كانت تهدف إلى فصل الجنوب عن بقية السودان ، ومن هنا لم يحاول المشروع أن يربط اقتصاد إقليم الزاندي بالاقتصاد الوطني أو اقتصاد المجتمع الكبير بل كان يهدف على العكس إلى تنمية المنطقة بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي . وعلى ذلك لم يأخذ المشروع في اعتباره أهمية التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مجتمع الزاندي والمجتمع السوداني كله أو حتى مجتمع الجنوب ، ولم يحاول بالتالي القضاء على الحواجز القبلية العديدة التي تفصل الزاندي عن غيرهم من القبائل والشعوب التي تعيش في جنوب السودان . بل الأكثر من ذلك أن المشروع لم يحاول ادماج الأهالي معا في وحدة اجتماعية قوية مترابطة . فخطّة الاسكان كانت تقوم على تفتيت السكان وتوزيعهم في وحدات سكنية متباعدة . وربما كان مشروع الزاندي هو المشروع الوحيد الذي يبنى على أساس تفتيت المجتمع بدلا من محاولة التقريب بين الأهالي وتقوية الروابط الاجتماعية التي تربطهم بعضهم ببعض . وقد يكون مرد ذلك هو جهل المشرفين على المشروع بالبناء الاجتماعي التقليدي وعدم فهمهم للنظم الاجتماعية والعائلية والعلاقات والقيم التي تنظم حياة الناس وتتحكم في سلوكهم . ومن هذه الناحية يمكن اعتبار مشروع الزاندي مثالا صادقا

لمشروعات التنمية الاقتصادية التي تنفذ الآن في كثير من أنحاء القارة والتي تعطى كثيرا من الاهتمام للاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية وتدرسها من كل نواحيها دراسة دقيقة مفصلة ولكنها تغفل في الأغلب النواحي الاجتماعية والتغيرات التي قد تترتب على تنفيذ هذه المشروعات والتي قد تؤدي إلى انهدام البناء الاجتماعي القبلي دون أن يكون هناك ما يحل محله .

— ١ —

يشغل الأزاندي منطقة واسعة من وسط إفريقيا تمتد بطول خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو ، ويتوزعون بين ثلاث دول مختلفة هي السودان وجمهورية الكونغو (البلجيكي سابقا) والجمهوريات المتاخمة التي كانت حتى عهد قريب تعرف باسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية . وتتضارب التقديرات حول عدد الأزاندي تضاربا شديدا وذلك نظرا لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة في القبائل والشعوب الإفريقية غير المستقرة والتي تضطرها ظروف حياتها إلى الانتقال من مكان لآخر . ولكن الثابت أن الغالبية العظمى من الأزاندي يعيشون في الكونغو حيث يقدر عددهم بحوالي أربعمئة ألف نسمة ، بينما يعيش في السودان الجنوبي حوالي نصف هذا العدد فقط . ويقع إقليم الأزاندي في الطرف الجنوبي الغربي من السودان الجنوبي (في المديرية الاستوائية Equatoria) ، وتصل مساحته إلى حوالي ٢١٠٠٠ ميل مربع يتوزع الأهالي فيها توزيعا غير متناسب ، إذ هم يميلون بوجه عام إلى التركيز على طول خط تقسيم المياه في الوقت الذي تظل مساحات هائلة من الأرض في الداخل بغير سكان .

وتميل بلاد الزاندي في عمومها إلى الاستواء والخلو من المرتفعات رغم وجود خط تقسيم المياه الذي قد يعبره الإنسان دون أن ينتبه إلى ذلك . ويتفاوت ارتفاع الإقليم كله من ١٨٠٠ إلى ٣٠٠٠ قدم عن سطح البحر . وعلى الرغم من وقوع الإقليم بالقرب من خط الاستواء ، وعلى الرغم أيضا من قلة الارتفاع نسبيا ومن أن المنطقة توجد في وسط القارة بعيدا عن المحيطات ، فالمناخ مقبول في عمومها إلى حد كبير . وربما كان السبب في ذلك هو هبوب بعض التيارات الهوائية من مناطق الغابات الاستوائية المطيرة في الجنوب وكذلك من مناطق المستنقعات الفسيحة الواقعة في حوض النيل إلى الشمال الشرقي مما يساعد على تلطيف الحرارة . والواقع أنه كلما ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من ٤٠°م ، وهي درجة منخفضة عن درجة بقية المناطق المحيطة بالإقليم وبخاصة المناطق الواقعة إلى شماله . وتسقط الأمطار حوالي ثمانية أو تسعة شهور في السنة ، وتتراوح كمية الأمطار بين ٤٠ ، ٦٠ بوصة سنويا . ويجري في الإقليم عدد كبير من الأنهار وبخاصة بالقرب من خط تقسيم المياه ، وهي تلعب دورا هاما في حياة الأزاندي



اليومية ، بل إن الحياة كانت تتركز في الماضي حولها كما كان الناس يراعون السكنى والاقامة بالقرب منها بقدر الامكان . ويبلغ من أهمية الانهيار بالنسبة لهم أن الرجل منهم يقيس المسافات مثلا بعدد النهرات ومسيلات الماء التي ينبغى عليه أن يعبرها أو التي تفصل بينه وبين المكان المنشود . كما أنه حين يطلب إلى أحدهم تحديد موقع مكان بالضبط فإنه يذكر اسم أقرب نهر إلى ذلك المكان . ولذا فلم يكن غريبا حين قررت السلطات المسئولة في عهد الادارة الأوربية نقل الأزاندى لبعض الاعتبارات الصحية من جوار النهرات وإسكانهم في مناطق أخرى بعيدة أن نظر الأهالي الى ذلك بكثير من الشك والارتياب ولم يرضوا كل الرضى عن هذه الخطوة التي ظلوا يعترضون عليها حتى ردوا الى مناطق سكانهم الأصلية .

وتنقسم السنة في إقليم الزاندى إلى فصلين متميزين : فصل المطر وفصل الجفاف . ويمتد فصل الأمطار من مارس إلى آخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر ، ولكن المطر يقل على العموم كلما اتجهنا نحو الشمال . وفي ذلك الفصل يزداد تكاثف الغابات بشكل يعوق الرؤية إلى أبعد من أقدام قليلة ويجعل الانتقال من مكان لآخر أمرا عسيرا شاقا ، خاصة وأن الأعشاب والحشائش تنمو بسرعة هائلة بين اشجار الغابة وتملأ الفراغ بينها ويصل ارتفاعها في وقت قصير الى ضعف ارتفاع قامة الرجل . أما فصل الجفاف فيمتد بين نوفمبر ومارس وفيه تتوقف الأمطار تماما ويصاحب ذلك ارتفاع في درجة الحرارة وانخفاض في نسبة الرطوبة ، وتأخذ الأعشاب في الذبول حتى تذوى وتجف تماما ، كما تتساقط أوراق معظم الأشجار وبذلك تصبح المنطقة مكشوفة ويسهل الانتقال والرؤية وبخاصة بعد أن يتم احراق الحشائش الجافة لا وعلى العموم فان اعتدال الحرارة النسبى مع وفرة الامطار تؤدى إلى توفر نوع من الخضرة التي تختلف كل الاختلاف عن مناطق السافانا والاستبس الكثيفة في الشمال والشرق . فمعظم الاقليم تغطيه الأحراج والغابات المتوسطة الارتفاع .

ويزخر الاقليم بصنوف شتى من الحشرات التي يؤثر بعضها تأثيرا مباشرا في حياة الأهالي . ولعل أهم هذه الحشرات هى ذبابة تسمى التى تحمل مرض النوم للانسان والحيوان على السواء والتي يذهب بعض الكتاب الى انها هى المسئول الأول عن عدم اهتمام الأزاندى بتربية الحيوان بل وعدم وجود حيوانات أليفة عندهم فيما عدا الكلاب والدجاج ، بعكس الحال لدى قبائل السودان الجنوبي الأخرى التى تهتم اهتماما بالغا بتربية الماشية وبخاصة الأبقار التى تحتل عندها مركزا هاما باعتبارها أهم عنصر من عناصر الثروة بالاضافة الى القيمة الاجتماعية التى تضيفها على

صاحبها (١) . هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى كثيرة من الذباب والحشرات اللادغة التي تحمل كثيرا من الأمراض وبخاصة مرض الفيلياريا *filaria* وكذلك البعوض الناقل للملاريا . ومن هنا كانت الأمراض المتوطنة في بلاد الأزاندى كثيرة ومتنوعة أيضا ، بل إنها تبلغ الحد من الكثرة والتنوع الذي قد يجعل من الأسهل ذكر الأمراض غير المعروفة عن الأمراض الشائعة . وكل هذه الأمراض تستنزف قوى الأزاندى وتمتص حيويتهم لدرجة أن الأمراض التي تعتبر أمراضا خفيفة أو عادية في مجتمعنا مثل الأنفلونزا أو الحصبة تسبب متاعب شديدة جدا للأزاندى وتنهك قواهم حين تتفشى بينهم مما يدل على مدى ضعف بنيتهم .

ويعتمد الأزاندى في معيشتهم في المحل الأول على الزراعة . ويبدو مدى حذقهم وتمرسهم في هذه المهنة من تنوع المحاصيل المختلفة التي يهتمون بزراعتها مثل الكاسافا *cassava* أو البافرا والذرة والتلبون والفول السوداني والبطاطا والموز وكثير من الخضروات والفواكه . والواقع أنهم يزرعون في الأرض الزراعية المنحقة بمساكنهم ما يزيد على ثلاثين نوعا من النباتات بالإضافة إلى أنواع أخرى كثيرة يزرعونها من حين لآخر (٢) ، وذلك علاوة على أشجار الفاكهة الكثيرة التي تنمو برية وأهمها أشجار المانجو ويتبع الأزاندى في زراعتهم نظام الزراعة المتنقلة الذي يسود بين عدد كبير جدا من شعوب وقبائل افريقيا ، وهو يقتضى من الزارع أن يقوم بتطهير مساحة معينة من أرض الغابة من الأشجار ويعكف على زراعتها عدة سنين متوالية إلى أن تضعف قواها وتقل خصوبتها فينتقل إلى قطعة أرض أخرى

(١) للدكتور محيى الدين صابر رأى طريف في ذلك يعارض به ما يذهب إليه معظم الكتاب من أن غياب الحيوان في مجتمع الزاندى سببه وجود ذبابة تسمى . فهو يرى أن هذا الرأى « لا تظهر عليه سمات الصحة وليس من السهل قبوله على إطلاقه لأسباب كثيرة » . ومن هذه الأسباب وجود الحيوان الوحشى بكثرة في المنطقة إلى جانب الحيوانات المفترسة . « ونحن نشك في أن تكون لدى ذبابة التسمى تسمى تفرقة في المعاملة بين الحيوان المتأنس والمتوحش . وأن نشاطها يقتصر على المستأنس وحده » . ثم إن وجود الذبابة لم يقف على الكلاب التي يحتفظ بها الأزاندى . « ثم إن الإنسان نفسه يتعرض لما يتعرض له الحيوان نفسه من أذى هذا الذباب ، فلو منع وجوده تربية الحيوان لمنع كذلك وجود الإنسان ، أو قلل منه إلى حد كبير في المنطقة » . أضف إلى ذلك أن الذبابة ذاتها لم تكن معروفة قبل وجود الأوربيين . فقد جاءت من الكنفو إلى يوغنده مع حملة ستالى ، ومن يوغنده انتقلت إلى الأزاندى . — أنظر : محيى الدين صابر : التغير الحضارى وتنمية المجتمع : سرس الليان ١٩٦٢ ، ص ٢٦٧ .

(2) De Scslippe, P., *Shifting Cultivation in Africa, The Zande System of Agriculture*, Routledge and Kegan Paul, 1936, pp., 48-77; Reining, C.C., *Report on the Effects of the Zande Scheme on the Zande People*, Ministry of Education, Juba, N.O., p. 46.

ويترك القطعة الأولى لتنمو فوقها الحشائش والأشجار الطبيعية وتسترد قواها بالتالى وهكذا . ولكن إلى جانب الزراعة يمارس الأزاندى كثيرا من صيد السمك من النهرات وقنص الحيوان من الغابة . والواقع أنهم صيادون مهرة ويستخدمون كثيرا جدا من الوسائل للايقاع بفرائسهم وبالتالى للحصول على حاجتهم من اللحم ، كما أن معظم حديثهم ، حتى أحاديث النساء ، تدور حول القنص والصيد . ويعتبر موسم الجفاف هو موسم الصيد ، إذ فيه تجف الأعشاب على ما ذكرنا وتسهل الرؤية وحينئذ قد تخرج عائلات بأكملها إلى مناطق الصيد حيث يمضون بضعة أسابيع يحصلون أثناءها على مقادير من اللحم والسمك قد تكفيهم طول العام (١) . وإلى جانب هذا كله يفيد الأزاندى إلى حد كبير من ثمار الغابات التى يجمعونها ويقتاتون عليها . فكان اقتصادهم اقتصاد زراعى أولا ولكنهم يستكملونه بالقنص والصيد وبيع بعض الجمع والالتقاط .

ويعيش إقليم الزاندى فى عزلة شديدة عن العالم الخارجى بسبب موقعة الجغرافى . وزاد من عزلته صعوبة المواصلات فى تلك البقعة النائية من وسط إفريقيا وبطء حركة النقل واتساع المسافات بشكل فريد . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن البضائع المستوردة من خارج السودان مثلا لابد لكى تصل الى بلاد الأزاندى من أن تنقل عبر مسافة لا يقل طولها عن ١٦٠٠ ميل بواسطة السكك الحديدية والسيارات والبواخر النهرية من الاسكندرية أو من بور سودان . وكانت هذه الصعوبة أوضح وأقسى بلا ريب فى الماضى حين كان الانسان هو وسيلة النقل الوحيدة فى المنطقة لعدم وجود أى حيوان من حيوانات النقل ، وإن كان هذا الوضع بدأ يتغير ابتداء من عام ١٩٢٠ بعد استخدام السيارات . وإذا أضفنا إلى هذه العزلة الجغرافية وإلى صعوبة الاتصال بالعالم الخارجى عدم وجود مصادر غنية للثروة الطبيعية فى المنطقة، أمكن لنا أن ندرك مدى التأخر الاقتصادى الذى كان يخيم على مجتمع الزاندى . وقد ساعد على بقاء ذلك الوضع السياسة التى اتبعتها الادارة البريطانية والتى كانت تهدف الى عزل الجنوب عن الشمال واعتباره منطقة مغلقة Closed District وما استتبع ذلك من عدم تشجيع التجارة إلا بين مديريات الجنوب . زد على ذلك أن هذه الادارة البريطانية أيضا كانت توجه معظم جهودها إلى حفظ الأمن واستتباب النظام وفرض سلطاتها على تلك المناطق ولم تكن تهتم اهتماما جديا فى الأغلب بمشكلات التنمية الاقتصادية . صحيح إنه كان هناك بعض التجارة فى محصولات الغابة مثل الفلفل والعسل وشمع العسل ، ولكنها كانت تمارس فى العادة على نطاق

(1) Reining, op. cit., p. 48.

ضيق ، بمعنى أنه لم يكن هناك تبادل تجارى بمعنى الكلمة وبخاصة مع شمال السودان . وهكذا ظل الجنوب وبخاصة منطقة الزاندى يعيش فى عزلة اقتصادية واجتماعية عن بقية المجتمع الكبير .

ولكن لم يلبث أن بدأت تظهر بعض الأمور التى دفعت إلى تغير الأوضاع أو تغير النظرة بعض الشيء فى جنوب السودان ، وذلك نتيجة لازدياد المعارضة التى كانت تبديها الحكومة المصرية وكذلك السودانيون من أهل الشمال أنفسهم لسياسة عزل الجنوب تمهيدا لفصله . فبدأت الإدارة البريطانية تعمل فى الثلاثينات على إعداد برنامج شامل يهدف إلى تنمية الجنوب بوجه عام ، وقامت فى عام ١٩٣٧ بعمل مسح إيكولوجى للمديرية الاستوائية استمر حتى بعد بداية الحرب العالمية الثانية . وكانت الخطة تهدف إلى تطوير مناطق الجنوب بعض الشيء بحيث يتحقق فيه نوع من الحياة تعتمد على الاكتفاء الذاتى . وكان من أهم الحوافز على الاقدام على تلك التجربة التى بدأها المستعمرون البلجيكيون على الأزاندى فى الكنفو فى أوائل العشرينات والتى أدخلوا بمقتضاها زراعة القطن ليكون بمثابة محصول نقدى Cash crop هناك . وقد أحرز المشروع كثيرا من النجاح فى الكنفو مما أغرى الانجليز بالتفكير فى ادخاله فى مديريات السودان الجنوبية كوسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية .

ومشروع الزاندى الذى نعرض له هنا هو فى جوهره مشروع للتنمية الاقتصادية يرتكز على زراعة القطن زراعة مستقرة مع إنشاء بعض الصناعات المتعلقة بهذه الزراعة وتسويق هذه الصناعات أو تسويق بعض محصول القطن ذاته . ولما كانت طريقة الزراعة المتنقلة التى يمارسها الأزاندى لا تتفق تماما مع مطالب زراعة القطن ، فقد استتبع ذلك ضرورة العمل على إسكان الأزاندى الذين يشتغلون بزراعة القطن فى أماكن محددة بالذات وبصفة مستمرة . وترتب على هذا كله حدوث بعض تغيرات عميقة فى كيان المجتمع التقليدى ، وهو الأمر الذى سنعرض له فى بقية هذه المقالة . وسوف نبدأ أولا بوصف المشروع الزراعى الصناعى وصفا سريعا بقصد تزويد القارىء بأهم نواحي المشروع ، ثم نعرض بعد ذلك لمشروع الاسكان الذى يرتبط ارتباطا دقيقا بمشروع التنمية ، ثم نتكلم فى آخر الأمر عن النظم الاجتماعية التقليدية التى تأثرت بتنفيذ المشروع وما طرأ على هذه النظم من تغيرات .

— ٢ —

وقد بدىء بتنفيذ مشروع الزاندى فعلا فى عام ١٩٤٦ .

ولكن الواقع أن إدخال زراعة القطن إلى المديرية الاستوائية فى جنوب السودان كان أسبق فى الزمن على التفكير فى مشروع الزاندى ، وذلك حين أدى تدهور اقتصاديات المناطق الجنوبية - حتى بالنسبة للمستويات

الافريقية ذاتها - إلى التفكير في محاكاة البلجيكيين وإدخال زراعة القطن كمحصول نقدي على نطاق ضيق في منطقة محدودة من الأرض لم تكن تشمل على أية حال إقليم الزاندي . والواقع أن زراعة القطن لم تظهر في إقليم الزاندي قبل تنفيذ المشروع إلا نتيجة لبعض التعديلات الإدارية التي أجريت عام ١٩٣١ والتي بمقتضاها أصبحت منطقة إيبا التي كان القطن يزرع فيها من عام ١٩٢٦ تابعة لإقليم الزاندي . ومهما يكن من شيء فلم يكن الناس في المديرية الاستوائية يقبلون على هذه الزراعة ، ولم تكن زراعة القطن تعطى مخصولا طيبا إلا حين كانت الإدارة تلجأ إلى وسائل العنف والقهر وتجبر الناس إجبارا على التوفر عليها . وكان الناس ينظرون إلى القطن على أنه محصول يساعدهم على أحسن تقدير على دفع الضرائب المفروضة عليهم . وفي عام ١٩٣٥ أجريت بعض التجارب على زراعته في منطقة يامبيو بإقليم الزاندي ، وبدأ بعض التفكير الجدي في نشر هذه الزراعة في كل أنحاء الإقليم ، ولكن الإدارة البريطانية كانت دائما ترى أن ترجىء الأقدام على هذه الخطوة حتى يتم وضع الخطة العامة لتنمية الجنوب كله ، وهي الخطة التي أشرنا إليه في الجزء السابق .

وإنما يرجع أكبر الفضل في الأقدام على إدخال زراعة القطن إلى إقليم الزاندي إلى الدكتور طوطهيل J.D. Tothill الذي كانت له خبرة سابقة في هذا الميدان في يوغندا . فلما التحق بخدمة حكومة السودان وضع في عام ١٩٤٣ خطة شاملة دقيقة ليس فقط لإدخال زراعة القطن وتسويقه بل وأيضا إنشاء بعض الصناعات التي تتم هذه الزراعة وتكملها . بل أنه لم يغفل في خطته الجوانب الاجتماعية للموضوع دون أن يخرج مع ذلك عن إطار سياسة العزلة المفروضة على الجنوب إلا في أضيق الحدود (١) . ومع أن القطن كان يعتبر هو المحصول الأساسي في المشروع ، فقد كان طوطهيل يرى ضرورة إدخال محاصيل نقدية أخرى مثل نخيل الزيت والبن والجوت . وقد أوصى طوطهيل في مشروعه بضرورة إنشاء عدد من الصناعات التي تركز على القطن مثل غزل القطن ونسجه ، خاصة وأن ذلك سوف يكفل توفير الملابس للسكان أنفسهم ، ثم تصريف الباقي لاستيراد ما يحتاج إليه الإقليم ، ومثل صناعة الزيت والصابون . بل أنه أوصى بأن ينشأ مصنع لصنع السكر للاستهلاك المحلي وذلك تنفيذا لسياسة الاكتفاء الذاتي ، على أن يقوم الأهالي أيضا بزراعة قصب السكر . ولم يغفل المشروع مسألة توفير الوقود اللازم لإدارة هذه المصانع . إذ كان يرى إمكان استخدام الفحم النباتي الذي يمكن إنتاجه بكثرة من الغابات

(١) يجد القارئ وصفا مسهبا لخطوات المشروع في كتاب الدكتور محيي الدين صابر

الذي سبقته الإشارة إليه ، صفحات ٣٦٩ إلى ٣٨٠ وكذلك في :

Ferguson, H., The Zande Scheme, Bulletin :

No. 14, Ministry of Agriculture Khartoum, 1954; Reining, op. cit., pp. 83-112.

الكثيفة في الاقليم ذاته والذي يقوم الاهالى فعلا بصنعه . وكان طوطهيل يرى ضرورة تدريب الأزاندى أنفسهم منذ البداية على العمل في المصانع وأن تتاح لهم الفرصة تدريجيا للمشاركة في إدارة المشروع ، كما أنه كان يعطى أهمية كبرى لمسألة تعليم الأزاندى كجزء من المشروع بحيث يتم تعليم ٩٥٪ من مجموع السكان في بحر ثلاثين سنة ، وهى المدة التى كان يعتبرها فترة أساسية لنجاح المشروع . ولم يكن طوطهيل يتصور أن ينجح المشروع ويستمر في الوجود بغير مشاركة الأهالى فيه بالفعل وبغير تعليم كل السكان على المستوى الأولى البسيط بحيث يصل العلم إلى الفاية ذاتها في مبدأ الأمر ، على أن يدخل التعليم الثانوى فيما بعد . وكان ينظر إلى تنفيذ هذه الخطة في إقليم الزاندى على أنها مشروع تجريبى يمكن تعميمه بعد نجاحه في بقية الأقاليم في السودان الجنوبى بل وأيضا في بعض المناطق الأخرى من افريقيا التى كانت تخضع في ذلك الحين للحكم البريطانى . وكان طوطهيل يصدر في وضعه لهذه الخطة عن اعتقاده الخاص بضرورة تنمية المجتمعات المتخلفة في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أن يصحب الزراعة إقامة بعض الصناعات التى يمكن تصدير الفائض منها للحصول على القدر اللازم من المال الذى يكفل لذلك المجتمع المحلى استيراد ما يحتاج اليه من السلع الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها . ولقد وقع الاختيار على إقليم الزاندى بالذات لتنفيذ المشروع لعدة اعتبارات هامة . . فهناك أولا عامل البعد والعزلة الجغرافية مما يتيح الفرصة لتنفيذ مشروع يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى . يضاف إلى ذلك ملائمة المناخ والتربة في المنطقة للحصول على محصول وفير من القطن ومن غيره من المحصولات النقدية التى أوصى طوطهيل بزراعتها . ثم هناك أيضا عامل السكان وكبر عددهم نسبيا وتركزهم في مناطق معينة على عكس الحال في كثير من مناطق الجنوب . فكثرة عدد السكان وتركزهم يعنى أن توفر الأيدي العاملة التى قد يحتاج إليها المشروع . يضاف إلى ذلك كله أن الأزاندى مشهورون بالنشاط وحب العمل كما أنهم يميلون بطبعهم للطاعة وتقبل النظام والأوامر بعكس كثير من القبائل الجنوبية الشديدة الاعتداد بنفسها والتى لا تقبل الأوامر بسهولة وترفض الخضوع حتى للأوربيين (١) .

ومهما يكن من شيء ، فحين بدأت مرحلة التنفيذ انحرف المشروع عن الخطة الأصلية في أكثر من ناحية وبخاصة بعد أن ابتعد طوطهيل نفسه عن الميدان لمرضه . فقد أغفلت مثلا النواحي الاجتماعية التى كانت الخطة تعتبرها عنصرا أساسيا في نجاح المشروع كله ، إذ أسقط المشرفون على المشروع من اعتبارهم مسألة تعليم الأزاندى على رغم أن الزيادة الطبيعية في التعليم كما تقدمه الدولة وتيسره لجميع السكان تغنى عن توجيه أى

(1) Ferguson, op. cit., p. 5.

اهتمام خاص لتعليم الأزاندى كجزء من المشروع . كما أنه لم تبدل أية مجهودات خاصة لتدريب الأيدي العاملة وإتاحة الفرصة للأهالى للمشاركة الفعلية فى إدارة المشروع . وبعد أن كانت الخطة الأصلية توصى بزراعة عدد من المحاصيل النقدية رأى المشرفون على تنفيذ المشروع الاكتفاء بالتركيز على محصول نقدى واحد هو القطن ، وبذلك أغفلت زراعة البن ونخيل الزيت بل وقصب السكر الذى لا يزرع الآن إلا فى عدد من المزارع الكبيرة plantations . كذلك استبدل المشروع القطن الطويل التيلة بالقطن القصير التيلة الذى يعطى محصولا أوفر والذى أوصت به الخطة الأصلية ، كما أغفل مسألة اشتراك الأزاندى أنفسهم فى إدارة المشروع وبذلك انفرد الأوربيون بالإشراف والإدارة ورسم السياسة التى كانت تنحصر على أية حال بين مجلس إدارة المشروع وبين السلطات الإدارية فى الاقليم . وأخيرا نجد أن المشرفين على المشروع تجاهلوا الاقتراح الهام الذى وضعه طوطهيل بضرورة دفع أسعار مغرية للأهالى فى مقابل القطن الذى يزرعونه وذلك بدلا من النظام القديم الذى كان يقوم على أساس العمل الإجبارى والسخرة . إذ كثيرا ما كان الأهالى يجبرون قسرا على العمل فى الحقول للحصول على كميات أكبر من القطن ، وكان المشروع يحتم على الرجل أن يزرع نصف فدان على الأقل من القطن « كخدمة عامة » وكانت توقع عليه العقوبات إن هو أهمل فى ذلك . وحين تكونت « لجنة مشروعات الاستوائية Equatoria Projects Board » لم تكتف بالإشراف على المشروع وعلى الإنتاج بل نزلت إلى ميدان التجارة وأخذت تهتم بتصريف الإنتاج . ولكن لم تلبث الناحيتان (الإنتاج والتجارة) أن أصبحتا أكثر استقلالا ثم انفصلت الإدارتان إحداهما عن الأخرى . وبينما كان مركز قسم التجارة فى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية انتقل المركز الرئيسى لقسم الإنتاج الى مدينة انزارا Nzara التى تعتبر المركز الصناعى لاقليم الزاندى .

بل إن الأمر بلغ ببعض المسؤولين عن المشروع من البريطانيين إلى حد التشكك فى قيمة وجدوى الناحية الصناعية للمشروع والتساؤل عما إذا كان من الحكمة الإبقاء على خطة التصنيع وإنشاء مصنع الفزل والنسيج خاصة بعد أن ارتفعت تكاليف وأسعار الآلات بسبب الحرب مع أن المصنع ليستوعب أكثر من أربعمئة عامل . واستند أصحاب هذا الاتجاه أيضا الى أن أسعار القطن الخام كانت فى ارتفاع مطرد بحيث قد يكون من الأجدى والأنفع بيع المحصول كله وتصديره للخارج . وليس من شك فى أن هذه النظرة الضيقة كانت تغفل تماما المعنى الاجتماعى الذى كانت تتضمنه الخطة الأصلية والأهداف الاجتماعية التى كانت ترمى الى تحقيقها بإنشاء المصنع وتحويل بعض الأيدي العاملة الى الصناعة بدلا من الاكتفاء بإنتاج المواد الخام وبيعها فى الخارج . وهكذا نجد أنه كان من بين أعضاء «اللجنة»

من كان يغلب النظرة التجارية على الاهداف الاجتماعية للمشروع ولو كان ذلك يعنى الإبقاء على الأوضاع القديمة في الاقليم وبقاء الأزاندى في نفس الحالة المتأخرة التى يعيشون فيها . وقد أدى ذلك إلى تعارض قوى وانقسام واضح بين « اللجنة » التى كانت تهتم بالمكاسب التجارية وبعض رجال الادارة الذين اعتنقوا المبادئ التى وضعتها الخطة الأصلية والتى كانت تعطى الناحية الاجتماعية ما هى جديرة به من اهتمام واعنبار . وقد أدى ذلك بدوره إلى محاولة « اللجنة » الانفراد بالأمر والابتعاد عن الادارة في فترة من الفترات إلا في أضيق الحدود . وزاد ذلك بالتالى من انعزال « اللجنة » ذاتها عن مجريات الأمور في الاقليم مما زاد بدوره من تشكك الأهالى أنفسهم في المشروع وسيره .

ولكن مهما يكن من أمر الصعوبات التى قاست في وجه الخطة الصناعية فقد تم إنشاء معظم المصانع في انزارا في نهاية عام ١٩٥٠ في الأرض التى كانت تغطيها الغابات الكثيفة ، وبدأت مصانع الفزل والنسيج واستخراج الزيت وصنع الصابون في الإنتاج في عام ١٩٥١ وإن لم يفتح المركز الصناعى رسميا إلا في مارس ١٩٥٢ . أما مصنع السكر في يامبيو فقد كان ينتج منذ أواسط عام ١٩٤٧ نوعا من السكر الأحمر غير النقى ، وأخذت إمكانياته تزداد حتى أصبح ينتج حوالى ٦٤٠ طنا في العام في سنة ١٩٥٢ . ولكن رغم هذا كله ظلت زراعة القطن وما ترتب على القطن من صناعة الفزل والنسيج هى النقطة الرئيسية في المشروع .

— ٣ —

وليس من شك في أن اختيار القطن كمحصول نقدي كان مفامرة مأمونة العواقب . فقد رأينا أن القطن كان يزرع منذ بعض الوقت في الكنفوننجاج كبير ، بل أنه كان يزرع في بعض جهات المديرية الاستوائية ذاتها مثل مريدى . وكانت الخطة الأصلية التى وضعها طوطهيل تهدف إلى الوصول في النهاية إلى زراعة ما يكفى للحصول على عشرة آلاف بالة من القطن سنويا ينتج عنها ١٧٨٥ طن من القماش يباع منه ١٥٠٠ طن خارج المنطقة (١) .

ولقد ذكرنا أن زراعة القطن وما تتطلبه من إشراف متواصل وعمل منتظم لم تكن تتلاءم تماما مع نظام السكنى التقليدى في بلاد الزاندى ولا مع نظام الزراعة المتنقلة . وأنه ترتب على ذلك إقامة مشروع للاسكان يحل محل النظام القديم . ولكن الواقع أن الغرض من مشروع الاسكان لم يكن تسهيل الاشراف الزراعى فحسب ، وإنما كان المشروع يهدف أيضا إلى

(1) Ferguson, op. cit., p. 5.

تسهيل أمور الادارة والخدمات التعليمية والصحية . وعلى أى حال فقد ارتبط مشروع الاسكان بمشروع التنمية وتولى الماچور وايلد Major Wyld وهو أحد حكام إقليم الزاندى وكانت له خبرة طويلة بالمنطقة ، وضع خطة الاسكان .

وللأزاندى مع الادارة البريطانية تاريخ طويل وتجارب عديدة فى مسألة الاسكان . إذ يبدو أن الادارة لم تكن دائما تشعر بالارتياح إلى نظام توزيع الأزاندى فى الإقليم ، وهو نظام قد يلائم انماط المعيشة التقليدية ولكنه لا يوافق كل الموافقة رغبات الادارة فى الاشراف المستمر على السكان ، ومن هنا قامت عدة محاولات لاعادة إسكان الأزاندى لم تكن كلها تجد هوى عند الناس أو تتفق مع مطالبهم . صحيح انه لم يكن لدى الأزاندى تنظيم محدد دقيق للتوزيع السكنى ، إلا أن النمط الذى كان سائدا عندهم فى الأصل كان هو تفضيل الإقامة بجوار النهرات الكثيرة التى تجرى فى الإقليم ، ولكنهم لم يكونوا مع ذلك يميلون إلى التجمع فى تجمعات سكنية كبيرة متلاصقة ، بل كانت الوحدة السكنية المألوفة لهم هى البيت الذى يضم الرجل وزوجاته وأطفاله وربما بعض الأقارب الذين يعولهم . ولكن مهما يكن من ميل الأزاندى للسكنى والإقامة المنفصلة فقد كان الأبناء حين يستقلون بمساكنهم وبيوتهم بعد الزواج لا يبعدون كثيرا عن مساكن آبائهم حتى يمكن لهم معاونتهم فى الزراعة وفى أعمال البناء ، كما كانت العلاقات تظل قوية متينة بين أعضاء العائلة الواحدة ، ويبدو أثرها وفعاليتها بوجه خاص فى أوقات الشدة والأزمات . كذلك لم يكن هذا الميل إلى الإقامة فى مساكن مستقلة يمنع من أن يقيم الأقارب مساكنهم فى العادة فى نفس المنطقة وإن كانت الغابات تفصلها إحداها عن الأخرى . بيد أن هذا الميل الطبيعى إلى السكنى والإقامة بالقرب من الأقارب لا يعنى أن روابط القرابة ، سواء عن طريق الدم أو المصاهرة كانت هى العامل التنظيمى الذى يتوزع الناس على أساسه توزعا إقليميا . فالواقع أن نظام القرابة عند الأزاندى نظام ضعيف ولا يلعب دورا أساسيا فى حياتهم اليومية ، ويكفينا أن نذكر هنا أن الأزاندى ، على عكس معظم القبائل السودانية والافريقية لا يكدون يهتمون بمعرفة أشجار نسبهم أو تسلسلهم القرابى ، وإذا استثنينا العشيرة الحاكمة هناك فقلما يستطيع الرجل أن يرد نسبه إلى أبعد من أربعة أجيال . والعشيرة على العموم لا تؤلف وحدة متماسكة فى العمل أو فى مناشط الحياة اليومية وذلك نظرا لتبعثر أفرادها وانتشارهم فى مناطق متفرقة ، ويبدو أنه لم يكن لها أيضا أهمية سياسية تذكر وذلك نظرا لانحصار السلطة السياسية فى أيدي الرؤساء الذين ينتمون إلى طبقة النبلاء أو الأفونجارا avungara . والمهم من هذا كله هو أن الأزاندى لم يكونوا يعرفون — على ما يبدو — نظام القرى بالمعنى المفهوم من الكلمة ، وإنما كانت العائلات تقيم فى مساكن تفصل بينها الزراعة والغابة

وإن كان الجيران يرتبطون في العادة بروابط القرابة ، كما أن الرؤساء أو ممثلي السلطان يختارون أماكن إقامتهم بالقرب من أحد النهرات فيقيمون على ضفتيه بيوتهم وبيوت أقاربهم ومن يلتف بهم من عامة الناس (١) . وترتبط مساكن الأزاندي بعضها ببعض بشبكة من الممرات الضيقة المتوية . وفي هذه المساكن تنفرد كل امرأة متزوجة بكوخ خاص ، وتتصل الأكواخ كلها إحداها بالأخرى أيضا بممرات وطرق ضيقة ، ثم يحيط بالمسكن كله الأرض الزراعية التي تزرع فيها الذرة وغيرها من الحبوب . وكانت كل المساكن في المحلة الواحدة ترتبط ببلاط نائب السلطان بنفس الشبكة من الممرات الضيقة المتوية ، كما أن المحلات ذاتها كانت تتصل بدورها ببلاط السلطان نفسه بطرق أكثر اتساعا (٢) .

وليس من شك في أن هذا النمط من توزيع المساكن وسط الغابة كانت لها نفس الحاجات الاقتصادية للأزاندي . فقد رأيت أن الأزاندي يعتمدون في حياتهم على الزراعة إلى حد كبير وانهم يمارسون الزراعة المتنقلة التي تستلزم وجود مساحات واسعة من الأرض يزرع الرجل منها قطعة محددة بالذات بينما يترك الباقي لتنمو عليه الأحراج مرة أخرى حتى يسترد قواه وخصوبته التي فقدتها أثناء الزراعة . ولم يكن تغيير الأرض الزراعية يستتبع بالضرورة تغيير مكان السكنى والاقامة ، إذ كان يمكن للرجل في حالة زراعته لقطعة أرض بعيدة عن المسكن أن يبني كوفا مؤقتا أو مسكنا ثانويا يقيم فيه أثناء الموسم الزراعي . وعلى الرغم من أنه لم تكن عند الأزاندي قرى بمعنى الكلمة ، فقد كانت المحلة الواحدة التي يرأسها نائب السلطان تؤلف وحدة اجتماعية متميزة وواضحة بحيث كان أصحاب المساكن يعرفون بعضهم بعضا ، كما أن روابط القرابة كانت تعزز من روابط الجوار وتقويها . هذا بالإضافة إلى أن أفراد المحلة الواحدة كثيرا ما كانوا يرتبطون بروابط اجتماعية أخرى ناشئة إما عن اشتراكهم جميعا في جمعية سرية واحدة وإما عن وجود روابط أخوة الدم أو التكريس في مرحلة الشباب معا (٣) .

وقد قامت السلطات المسئولة بنقل الأهالي من مناطق سكناهم الأصلية إلى مناطق جديدة أكثر من مرة قبل تنفيذ مشروع الإسكان المرتبط بمشروع التنمية الاقتصادية الذي نتكلم عنه هنا . فحين اكتشف مرض

(1) Evans Pritchard, E.E., Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande, Oxford, 1947, p. 14.

(2) Seligman, c.c. and B.Z., Pagan Tribes of the Milotic Sudan, Routledge, 1932, pp. 498 - 99.

(3) Ibid, pp. 499-500.

النوم في الاقليم قامت السلطات الصحية والادارية بنقل الاهالى وإسكانهم على طول الطرق حتى يمكن الاشراف عليهم طبيا ، ولابعادهم عن المناطق الموبوءة بذباب تسي تسي ، وذلك على أساس أن الذبابة لا ترحل إلى ابعد من ٣٠٠ ياردة في العادة من الغابة الكثيفة التي تنمو بطول النهرات ، بينما كانت الطرق نظيفة ومأمونة وبعيدة عن المناطق الموبوءة . وقد سبب ذلك الانتقال عننا شديدا للناس ومتاعب كثيرة نظرا لابتعادهم عن النهرات وعن الاراضى التي كانوا يعتبرونها أصلح من غيرها للزراعة . وبعد أن خفت وطأة المرض أعيد الأزاندى إلى مناطق السكنى القديمة في الغابة . ولما بدىء في تنفيذ مشروع التنمية رؤى ضرورة إعادة إسكان الاهالى في مناطق جديدة حتى يمكن الاشراف على الزراعة بطريقة مجدية فعالة ، وذلك على الرغم من أن الخطة الأصلية كما وضعها طوطهيل لم تقترح إعادة الاسكان .

وتتلخص خطة الاسكان الأصلية في إقامة « قري » على شكل حرف **H** الأفرنجى بحيث تشرف كل قرية على ثلاث طرق أو ممرات وتضم خمسين عائلة تغطى كل منها مساحة معينة من الأرض بحيث تطل إحدى واجهاتها على أحد هذه الطرق أو المرات كما يظهر في الشكل رقم (١) . وتخضع كل قرية لرئيس أو زعيم أو شيخ يتولى تصريف شئونها . وكانت الخطة ترمى إلى إسكان خمسة آلاف عائلة في كل سنة ابتداء من موسم الجفاف ١٩٤٥/١٩٤٦ . ولكل بعض الصعوبات اعترضت تنفيذ ذلك التنظيم ووجد انه من الأسهل والأبسط والأسرع إقامة خطوط سكنية مستقيمة (جباريا gbaria) يضم كل منها أيضا خمسين عائلة ، وأعطيت كل عائلة مساحة من الأرض تتراوح بين عشرين وأربعين فدانا على طول أحد الممرات المستقيمة التي تستخدم للدراجات ، بحيث تسكن كل خمس وعشرين عائلة على أحد جانبيه كما يظهر في الشكل رقم (٢) . وعلى ذلك لم يكن لهذه (القرى) أو الخطوط السكنية مركز يلتف حوله المجتمع ويعتبر بؤرة للحياة الاجتماعية كلها (١) . وعلى ذلك فمن الصعب أن نقول إن عملية الاسكان ساعدت على قيام حياة اجتماعية متماسكة لم تكن متوفرة من قبل في التوزيع الإقليمي القديم . بل ربما كان العكس هو الصحيح لأنه لم يراع في مشروع الاسكان الجديد الروابط القرابية والاجتماعية

(١) الواقع أن السكنى الدائمة في مسكن واحد يتعارض ليس فقط مع متطلبات الحياة الاقتصادية التي كانت تعتمد على الزراعة المتنقلة بل وأيضا مع بعض أنماط السلوك التي تملئها عليهم أفكارهم وعقائدهم . فالمعروف من الأزاندى أنهم يهجرون مساكنهم حين تحدث عندهم حالة وفاة حتى يهربوا من الشر الذي نزل بدارهم . وقد حاول رجال الإدارة التغلب على هذه المشكلة بعد تنفيذ مشروع الاسكان باقناع الاهالى بالاكفاء بتغيير المسكن الى موضع آخر في نفس البقعة التي يقيمون فيها وليس تغيير البقعة كلها . ولكن المشكلة العويصة هي في حالة موت رئيس العائلة الذي يرتبط باسمه وشخصيته رفعة الأرض كلها ، سواء المخصصة للسكنى أو للزراعة والتي يتعين لذلك هجرتها تماما .

شكل ١

١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠														
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

الأجزاء المظلمة تمثل الطرق

شكل ٢

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠

التي كانت تقوم بين عائلات المحلة الواحدة في التنظيم القديم (١) . والواقع أن مشروع الاسكان لم يؤدي إلى ظهور تجمعات كبيرة فيما عدا تجمع السكان في مدينة انزارا نفسها حيث يعيش عدد كبير من العمال أنصاف المهرة ومن الموظفين الكتابيين ، بينما يعيش معظم العمال الغير المهرة خارج المدينة ذاتها على مساحات من الأرض يتألف كل منها من أربعة أفدنة . وهكذا نجد أن مشروع الاسكان لم يؤدي إلى ظهور مجتمعات محلية لها سمات وخصائص وكيان المجتمع المتميز ، بل إنه قضى في الحقيقة على العلاقات الاجتماعية القديمة التي كانت تقوم بين مختلف المحلات والمساكن . إذ على الرغم من انفصال هذه المحلات إحداها عن الأخرى بالغابات فقد كان هناك نظام اجتماعي يربط بين سكانها . والخطأ الأساسي الذي وقع فيه مشروع الاسكان هو أنه لم ينته إلى العلاقات الخفية التي تختفي وراء ميل الأزاندي الظاهري للمعيشة منفردين والتي تقوم فعلا بين هذه الزمر الصغيرة المنفردة . فلما تمت عملية التوطين وجدت تلك الزمر نفسها وقد تقطعت بها الأسباب عن غيرها بين الزمر التي ترتبط بها بروابط القرابة أو غيرها من الروابط الاجتماعية . ومن هنا كان الشعور السائد بالحنين إلى طريقة السكنى القديمة التقليدية التي كانت تتيح لهم فرصة الانتقال من مكان لآخر وتغيير مكان إقامتهم ، وهو الأمر الذي لم يعودوا يقدرّون عليه بعد أن أعطى كل منهم قطعة أرض معينة يقيم فيها إقامة دائمة . صحيح أن الرجل عند الأزاندي يستطيع من الناحية النظرية البحث أن يغير محل إقامته ويذهب إلى حيث تناديه روابطه القرابية والاجتماعية ، ولكن المسألة ليست على مثل هذه السهولة والبساطة من الناحية العملية ، إذ يشترط لتغيير الإقامة الحصول على موافقة رئيس الخط السكنى الذي ينتمي الرجل إليه علاوة على موافقة رئيس الخط السكنى الجديد . وليس هناك من الرؤساء من يود أن يفقد بعض (رعاياه) وأتباعه للخطوط الأخرى . هذا بالإضافة إلى مشكلة العثور على قطعة خالية من الأرض في المكان المرغوب الانتقال إليه .

(1) Reining, op. cit., pp. 66-8.

(١) يلاحظ محيي الدين صابر أن « هذا التخطيط قام على أساس مسح هندسي ، بحيث كان العامل الذي يتحكم فيه هو المساحة وحدها ، فتقاس المسافات قياساً منتظماً على أساس الوحدات المتفق عليها ، ثم تجرى عملية الاسكان . وقد أدى هذا من الناحية الزراعية إلى مشاكل عملية واضحة ، أهمها أن هذه الأراضي الواسعة التي جرى عليها التوطين لا تتشابه في خصوبتها ، ولا في طبيعتها . وقد كان من الطبيعي بعد ذلك أن تقع بعض الخطوط في مواقع ممتازة ، على شواطئ الأنهار أو في أراضي خصبة ، وبعضها على أراضي صخرية وهكذا . ولهذا كله آثار بعيدة » (أنظر : محيي الدين صابر : المرجع المذكور صفحة ٣٧٢) . كذلك يذكر لنا أنه على الرغم من أن المشروع كان يستهدف إدخال الخدمات العامة مثل التعليم والصحة فلم يتحقق شيء من ذلك في هذه الخطوط السكنية . (نفس المرجع والصفحة) .

والذى يدعو إلى الغرابة والدهشة حقا هو انه على الرغم من أن مشروع الاسكان كان يعتبر في الأصل جزءا متما لمشروع التنمية الاقتصادية على اعتبار انه سوف يتيح الفرصة للإشراف على زراعة القطن وأن خمس العائلات فقط هم الذين سوف يشتركون في مشروع زراعة القطن ، فلم تلبث خطة الاسكان أن اتسعت بحيث شملت السكان جميعا . وفي عام ١٩٥٠ كان قد تم بالفعل نقل وتوطين ما يزيد على خمسين ألف عائلة تؤلف غالبية السكان . صحيح أن نظرة المشرفين على عملية الاسكان تغيرت بسبب ارتفاع أسعار القطن في السوق العالمية فأصبحوا بالتالى يعملون على توسيع رقعة الأرض المزروعة بالقطن أكثر مما كانت الخطة الأصلية تهدف إليه ، ولكن عددا كبيرا من العائلات لم يشترك في هذه الزراعة وبذلك ظلت بغير محصول تقضى مما زاد من السخط وعدم الرضى عن مشروع التنمية . والأكثر من ذلك أن الزراعات ذاتها باتت أكثر تعرضا للخطر في نظام الخطوط الجديدة عنها في النظام القديم ، إذ أصبحت معرضة لهجوم الخنازير البرية والقردة التى تلحق خسائر فادحة بالمحصولات ، وذلك لعدم وجود حراسة كافية للزراعة بعد أن أصبح كل بيت ينفرد بأرض معينة . وفى النظام القديم حين كان الناس يسكنون على الطرق كانوا يزرعون في المناطق التى يعرفون أن تلك الحيوانات لا ترتادها ، كما كانوا يشتركون أحيانا في زراعة مساحة واحدة من الأرض وينظمون حراستها فيما بينهم ، الأمر الذى أصبح متعذرا بعد تنفيذ مشروع الاسكان . وعلى أى حال ، وفى نوفمبر ١٩٥٩ تقدم مفتش المركز الشمالى من إقليم الزاندى بمذكرة شاملة يوصى فيها بإعادة إسكان الزاندى في قرى بدلا من الخطوط . وقد بنى توصيته على عدم رضا الأهالى عن نظام السكن الحالى وصعوبة تقديم أية خدمات حكومية فعالة لهم نظرا للصعوبات التى يلاقونها الموظفون فى الوصول إليهم . والواقع أن البحث كان يدور منذ بعض الوقت فى وزارة الزراعة لرسم السياسة التى يجب اتباعها فى المديرية الاستوائية ، ثم كلف مدير المديرية بتكوين لجان محلية لاختيار موقعين فى منطقة مشروع الزاندى لإنشاء قريتين زراعتين نموذجيتين . ولكن هذا حديث آخر (١) .

(١) « مذكرة عن عمل تجارب لاعادة تسكين قبيلة الزاندى فى قرى نموذجية تمشيا مع قرار مجلس الوزراء نمرة ٤٣ رقم ٢٠ ديسمبر ٥٩ وتصحيحا لخطساء سكنهم الحالى » (بالالة الناسخة) .

— ٤ —

وأيا ما تكون الصعوبات التى يلاقيها مشروع الاسكان والمشكلات التى ترتبت عليه ، فالشئ الذى لاشك فيه هو أن مشروع الزاندى فى عمومته أحدث تغيرات جوهرية فى كثير من نواحي الحياة الاجتماعية وفى نسق القيم التقليدى ، وبذل الشئ الكثير من نظرة الناس واتجاهاتهم ومواقفهم من الحياة ، بالإضافة إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التى لم يكن لها وجود من قبل . ولعل العامل المباشر الذى أدى الى معظم هذه التغيرات هو ازدياد النقود نسبيا فى المجتمع نتيجة لاقبال البعض على زراعة القطن وبيعهم للمشروع ، واتجاه البعض إلى العمل بالأجر فى المصانع . ومن هذه الناحية يمكن لنا أن نتخذ مجتمع الزاندى كمثال صادق للمجتمعات الافريقية التى تمر الآن — نتيجة لتنفيذ بعض مشروعات التنمية الاقتصادية فيها — بمرحلة انتقال من الاقتصاد الذى يعتمد على توفير القوت فحسب إلى الاقتصاد الحديث الذى يركز على فكرة التعامل بالنقد ، ولكن دون أن يصل الأمر به إلى زوال النمط التقليدى واختفائه تماما ، إذ لا يزال نوعا الاقتصاد (التقليدى والحديث) يعيشان جنباً إلى جنب ويكملان أحدهما الآخر . فظهور التعامل بالنقد وفكرة العمل نظير أجر نقدي لم تهدم تماما الأنماط القديمة ولم تصرف الناس كلية عن إنتاج القوت وعن الاهتمام بالمحصولات المعاشية . صحيح أن مقدار النقود المتداولة بين الأزاندى لا يزال قليلا نسبيا حتى بالمقارنة بالأوضاع القائمة فى بعض أنحاء إفريقيا الأخرى ، ولكن ليس من شك فى أنه لو استمر الاتجاه الحالى إلى النقود وزادت مقاديرها فى أيدي الناس ، فسوف يكون لذلك آثاره القوية الواضحة فى البناء الاجتماعى نفسه . وترجع قلة النقود الى نفس السياسة المتعمدة التى انتهجها المشرفون البريطانيون على المشروع والتى كانت ترمى الى عدم تعويض المزارعين عن قطنهم بسخاء لكيلا تكثر الأموال فى أيديهم وتفسد عليهم حياتهم . والأزاندى على أية حال ينظرون إلى زراعة القطن وإلى العمل فى المصانع على أنهما وسيلة تكفل لهم الحصول على المال اللازم لسد حاجاتهم من السلع المستوردة التى لا يستطيعون إنتاجها ، وكذلك لدفع الضرائب ونفقات الزواج وما إلى ذلك . فالزراعة التى تستهدف توفير القوت لا تزال تلعب الدور الأساسى فى حياتهم الاقتصادية ، كما أن الفلاح لا يزال ينتج كل ما يحتاج إليه فى معاشه ولا يكاد يحتاج لشراء أى شئ من صنوف الطعام فيما عدا الملح . ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأن الأزاندى يحصلون على كل ما يحتاجون إليه من مال من القطن ومن العمل فى المشروع الصناعى وحدهما . فلقد رأينا أن حوالى خمس السكان فقط هم الذين يشملهم مشروع زراعة القطن . ولقد كان الأزاندى دائما ، حتى قبل المشروع،

يحصلون على كل حاجتهم من المال من بيع بعض منتجاتهم الزراعية وكذلك بعض غلات الغابة . ويظهر ذلك بوضوح في المساكن القريبة من المدن والقرى ، ولا يزال ذلك يؤلف الجزء الأكبر من الدخل في تلك المساكن بعكس الحال في الجهات البعيدة عن المدن حيث يعتبر بيع القطن عاملا رئيسيا في الدخل .

وإذا كان المال يسر للأهالي الحصول على السلع المصنوعة المستوردة فذلك لايعنى على الإطلاق أنهم ينفقون كل أموالهم في ذلك . بل الواقع أنه مع دخول النقد الى المجتمع ارتفع تقدير الناس له وفهمهم لأهمية المال . فللقود قيمة اجتماعية عالية بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية . وتتمثل هذه القيمة الاجتماعية في عدم الميل إلى إنفاق المال إلا في الأشياء والسلع التي قد ترفع من قدر الناس في المجتمع . فهم لا ينفقونه مثلاً في شراء الطعام بل أنهم على العكس من ذلك يعتبرون بيع الطعام وسيلة للحصول على مزيد من المال ، ولكنهم ينفقونه عن طيب خاطر في شراء الحراب التي تعتبر من أهم وأثمن ما يمكن للرجل أن يقتنيه . أضف إلى ذلك أنهم أصبحوا ينظرون إلى المال على أنه أفضل وسيلة تمكن لهم التعبير عن قوة روابطهم الاجتماعية بغيرهم . فقد أصبحت النقود وسيلة للتهادى في المناسبات التي كانوا يتهادون فيها في الماضي بالمحصولات أو الجعة مثل حالات الزواج ، وهكذا أصبح المال عاملا من عوامل تقوية الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى كونه وسيلة للتعبير عن هذه الروابط .

ولسنا نقصد من هذا كله أن الأزاندى أصبحوا ينظرون إلى المال وإلى العمل بالأجر على العموم نفس النظرة التي نجدها في المجتمع الصناعى المتطور . فالواقع أنهم لم يصلوا بعد إلى تقدير المال والعمل في حد ذاتهما وبفض النظر عما يمكن لهما أن يوفره لهما في حياتهم اليومية . بل لا تزال فكرة العمل من أجل المال مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى حاجة الناس الفعلية إلى المال . ومن هنا كنا نجد الأزاندى يعملون في المصانع حين يحتاجون إلى النقود وينقطعون عنه في بعض الأحيان إلى أن تنفذ النقود من أيدهم . وهذا نفسه يفسر لنا إلى حد كبير تغيب العمال عن العمل بشكل واضح كثيرا ما يؤثر في الإنتاج ، مما دفع إدارة المشروع في محاولتها معالجة الموقف إلى أن تعطى منحة تشجيعية لكل عامل يواظب على العمل لمدة عشرين يوما في الشهر بغير انقطاع . وربما كان السبب في تغيب العمال عن المصانع هو قلة الأجور ذاتها وعدم كفايتها لمقابلة حاجات الناس الضرورية ، مما يدفع العمال أحيانا إلى الذهاب إلى الغابة للبحث عن درنات البافرا (الكسافا) التي يصنعون منها خبزهم ، أو للبحث عن الصيد ، ثم يعودون إلى العمل بعد أن يحصلوا على بغيتهم (١) .

(١) محيى الدين صابر : نفس المرجع ، صفحة ٣٩٣ . انظر أيضا :

Reining, op. cit., pp. 62-3 :

ولقد تعدى أثر المشروع مجال الحياة الاقتصادية فأحدث بعض التغيرات الهامة ذات الدلالة فى عدد من النظم الاجتماعية الأخرى وبخاصة النظام السياسى ونظام القرابة . وتظهر التغيرات التى طرأت على النظام السياسى فى إضعاف المركز التقليدى الذى كان الرؤساء والسلاطين يحتلونهُ ، وفى تغير علاقة الناس بهم واختلاف نظرهم إليهم وفى سلبهم كثيرا من مسئوليات الوظيفة السياسية التى كانوا يضطلعون بها .

والمعروف أن الأزاندى كانوا ينقسمون فى الماضى إلى عدد من الأقسام السياسية المستقلة التى كانت تتفاوت فى الحجم وفى الأهمية تفاوتاً كبيراً . وينتمى كل رؤساء أو سلاطين هذه الأقسام إلى طبقة الأفونجارا avungara التى تتميز عن بقية أفراد المجتمع ، وتحتل مركزاً خاصاً بها ، ولكن على الرغم من ذلك كانت الأقسام السياسية تتنافس فيما بينها وتتصارع بل وكثيراً ما كانت الحروب تنشب بينها . وقد بلغ من قوة السلاطين وسيطرتهم على مختلف نواحي الحياة أن مناطق الأقليم المختلفة كانت تسمى بأسماء سلاطينها الحاكمين ، ولذا كانت أسماء هذه المناطق تتغير دائماً بتغير حكامها ، ولا تزال بعض بقايا هذا النظام قائمة حتى الآن . فلقد كان السلاطين يجمعون فى أيديهم كل السلطة السياسية ويشرفون على أمور الحرب بالإضافة إلى ممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادى والتجارى مما كان يتيح لهم الفرصة لجمع ثروات طائلة ، وذلك علاوة على كميات الطعام والشراب الهائلة التى كان يقدمها لهم أتباعهم فى شكل هدايا . ولكن من الانصاف أن نذكر أن السلاطين كانوا يقدمون بدورهم معظم هذا الطعام والشراب (لرعاياهم) وبخاصة فى المناسبات ، مما كان يزيد من مكانتهم وأقدارهم فى نظر الناس . ومن هنا كان بلاط السلطان - الذى كان يقوم فى العادة بالقرب من أحد النهرات - مركزاً للنشاط الاجتماعى والسياسى والقانونى والحربى بل والتجارى فى المنطقة . كما كانت مساكن أقارب السلاطين وأتباعهم تمتد على ضفتى تلك النهرات . ومع أن علاقة السلاطين ونوابهم بالأتباع كانت علاقة حماية وسلطة من ناحية وتبعية وخضوع من الناحية الأخرى ، إلا أنها لم تكن علاقة ثابتة دائمة أو إجبارية ، فقد كان فى استطاعة التابع أن ينقل ولاءه من سلطان لسلطان حسبما يترأى له . ولم يكن السلاطين بطبيعة الحال يرفضون انضمام أتباع جدد إليهم ، بل الواقع أنهم كانوا يتنافسون على ذلك لما فيه من زيادة فى نفوذهم وقوتهم ، ونظراً لما كان بين المناطق المختلفة من صراع وعداء .

والواقع أن مركز السلاطين ونوابهم بدأ يتأثر ويضعف منذ خضع الاقليم للإدارة البريطانية أي قبل تنفيذ مشروع التنمية بوقت طويل . فقد دأب حكام الاقليم من البريطانيين على العمل على الحد من سلطة السلاطين والرؤساء الوطنيين وعلى إضعاف شوكتهم وإخضاعهم لسلطة الإدارة وإظهارهم أمام أتباعهم وحلفائهم بمظهر الضعف والعجز ، على الرغم من أنهم كانوا يلجأون إليهم حين يستعصى عليهم فهم بعض المشكلات ، كما أنهم كانوا يدركون تماما صعوبة تصريف الأمور في بعض الأحيان بدون عون هؤلاء الرؤساء وإرشادهم . وكان الحكام البريطانيون مهتمين بمراقبة ومراجعة كل تصرفات السلاطين وبخاصة أحكامهم في القضايا التي كانت تعرض عليهم مما أدى إلى استهانة الناس بهم وبالأحكام التي كانوا يصدرونها وتفضيلهم عرض مشكلاتهم ومنازعاتهم على رجال الإدارة . ولكن رغم هذا الاتجاه اضطرت السلطات الإدارية إلى الاستعانة بالسلاطين والرؤساء في تنفيذ مشروع الاسكان الذي تم في عام ١٩٢٢ بقصد تسهيل الاشراف الصحي على الأهالي ، وذلك حين طالبت السلطات الطبية ذاتها بضرورة إشراك السلاطين في عمليات المقاومة واضطلاعهم بأعمال تطهير أماكن الشرب وتشبيد الطرق وصيانتها في مناطقهم ، وهددت بأنها سوف تسحب كل موظفيها الصحيين إن لم تستجب الإدارة لذلك وتمنح هؤلاء السلاطين والرؤساء الوطنيين مزيدا من السلطة والاعتبار . والواقع أن الإدارة البريطانية كانت تنظر دائما إلى السلاطين بعين الخشية وكانت ترتاب في أنه لو أعادت لهم سلطاتهم القديمة فقد يحاولون تنظيم حركة المقاومة وإثارة الاضطرابات أمامهم (١) . وعلى أي حال ، فإن رغم استعانة الإدارة بهم في كثير من الأمور فإنهم لم يستعيدوا مركزهم ومكانتهم القديمين ، بل كثيرا ما كانوا يتعرضون لنقمة الناس باعتبارهم المنفذين لسياسة الإدارة الأوربية ، على ما يظهر بشكل واضح في حالة مشروع الاسكان المصاحب لمشروع التنمية الاقتصادية .

وليس من شك في أن طبيعة الظروف وحكم الأوضاع ذاتها هي التي جعلت الرؤساء والسلاطين الوطنيين يقومون بتنفيذ أسوأ جوانب المشروع ويتحملون بذلك سخط الناس ونقمتهم . فهم الذين قاموا بمهمة اقناع الناس بضرورة الانتقال إلى أماكن التوطين الجديدة بل وإجبارهم على ذلك حين كان الأمر يحتاج إلى الإجبار وبذلك كانوا يعتبرون في نظر الناس مسئولين بصورة مباشرة عما أصابهم من عنت ومتاعب . وكان مشروع الاسكان والخطة الزراعية ينصان على ضرورة قيام كل مسكن بزراعة مساحة معينة من القطن وإلا تعرض رئيس العائلة للعقاب ، كما أن إهمال الزراعة ذاتها كان يؤدي أيضا إلى توقيع العقوبة التي كانت تتخذ شكل تسخير المزارع المهمل للعمل بغير أجر في أحد المشروعات العامة أو في تمهيد

(1) Reining, op. cit., pp. 13-14.

الطرق بغير أجر ، ولم تكن « لجنة مشاريع الاستوائية » التى تشرف على المشروع تتمتع بأية سلطات تبيع لها معاقبة الذين يهملون تنفيذ التعليمات الخاصة بزراعة القطن ، ولذا كانت تحول أسماء هؤلاء الأشخاص إلى السلطات الادارية التى كانت تحولها بدورها الى الرؤساء الوطنيين الذين كانوا يتولون التحقيق والمحاكمة وتوقيع العقوبة . ولم تكن ثمة حاجة فى السنوات الأولى لمثل هذه الاجراءات ، فقد كان الأزاندى متحمسين إلى حد كبير لانتاج القطن وكانوا يحصلون فعلا على محصول طيب ، ولكن لما بدأ الناس يشعرون بأن القطن عبء عليهم خاصة وأن ما يحصلون عليه من مال نظير بيعه « للجنة » مبلغ ضئيل لا يقاس بما يتحملونه من متاعب فأخذوا يهملون فى الزراعة مما أدى إلى تدهور المحصول ، ارتفعت حالات توقيع العقوبة بالضرب المبرح والجلد على الأشخاص المخالفين علاوة على تسخيرهم فى العمل ، بل إنهم كثيرا ما كانوا يسيئون استعمال السلطة الجديدة الممنوحة لهم ويستغلونها لما فيه صالحهم الخاص ، فكانوا يكتفون بتفريم هؤلاء المخالفين بمبالغ ضئيلة من المال قد لا تتعدى خمسة عشر قرشا يأخذونها لأنفسهم . ويذكر لنا رايننج Reining أن معظم الزراع كانوا يذكرون له أنهم كانوا يزرعون القطن ليتجنبوا الجلد ويتحاشوا أعمال السخرة سواء فى المشروعات العامة أو فى بيت الرئيس نفسه (١) . بل الأكثر من ذلك أن بعض الموظفين من البريطانيين فى انزارا نفسها كانوا يرسلون المهملين والمخالفين من السعاة والفراشين للرؤساء الوطنيين لجلدهم على الأخطاء التى يرتكبونها (٢) . وقد أدى ذلك الوضع إلى زيادة السخط على الرؤساء لتنفيذ هذه السياسة التى كان يختفى البريطانيون وراءها . وإزاء ازدياد السخط اضطرت الجهات الادارية إلى أن تخطر « اللجنة » فى عام ١٩٤٨ أنها لن تجيز بعد ذلك توقيع العقوبة على من يرفضون اتباع التعليمات الخاصة بزراعة القطن ، وإن كان ذلك لم يمنع الرؤساء مع ذلك من التعت فى معاملة الناس وتسخيرهم للعمل فى مساكنهم أو فرض الغرامات عليهم على ما رأينا .

ومع ذلك فقد قاسى السلاطين والرؤساء أنفسهم الشيء الكثير من المشروع وبخاصة من نظام الاسكان الذى لا يكاد بعضهم يرى له فائدة من وجهة نظرهم سوى أنه سهل لهم أمر معرفة أين يوجد أتباعهم بالضبط . فلقد تسبب المشروع فى خلق كثير من المتاعب التى لم تكن موجودة من قبل والتى تتمثل بوجه خاص فى كثرة ما يعرض على هؤلاء الرؤساء من حالات النزاع التى يتعين البت فيها ، والتى كثيرا ما تنتهى بأن يرفض المتنازعون

(1) Ibid, p. 21.

(2) Ibid, p. 18.

قبول الأحكام التي يصدرها هؤلاء الرؤساء مما يسبب لهم كثيرا من المهانة . ولم يكن يعرض على الرؤساء والسلطين في الماضي الا الحالات التي يستعصى على الناس حلها فيما بينهم . فحين كان الاخوة والأقارب يعيشون في محلة واحدة أو محلات متقاربة كانوا يتدخلون ويتعاونون معا في حل مشكلاتهم ، أما الآن بعد أن تفرق الناس بحسب نظام الاسكان الحالي فليس أمامهم سوى الالتجاء للرؤساء حين تثور بينهم الخلافات . يضاف إلى ذلك أن النظام الجديد حرّمهم من ميزة من أهم الميزات التي كانوا ينعمون بها ، وهي تسخير أتباعهم لأداء أعمالهم حسب الالتزامات القديمة التي كانت تلزم كل شخص بأن يشتغل عشرة أيام بغير أجر في السنة للسلطان . كما أنهم حرّموا من الهدايا الكثيرة التي كانت تقدم إليهم ، وذلك بعد أن أصبحت كل عائلة تنفرد بأرض زراعية معينة ويطلب منها أن تنتج مقدارا معيناً من القطن مما يستنزف كل وقتها بحيث لم تعد قادرة على تخصيص وقت معلوم للعمل الرئيسى . ولقد أصبح الرؤساء الوطنيون يلاقون كثيرا من التمرد والمقاومة من المعلمين والعمال . والواقع أن الاضطرابات الشديدة التي وقعت في إقليم الزاندى في عام ١٩٥٥ ، كان من بين أسبابها والدوافع عليها الحقد الذي كان يشعر به الأهالى — أو بعضهم — ضد رؤساء و (سلاطينهم) ، نتيجة لازدياد تدهور العلاقات بينهم نظرا لارتباط الرؤساء ارتباطا قويا بالادارة الأوربية واعتبار أنفسهم جزءا من هذه الادارة وامتدادا لها ، بعد أن كانوا حماة لأتباعهم يدافعون عنهم ويقفون إلى جانبهم ضد أى تدخل من الخارج ، وكذلك نتيجة لازدياد استقلال الأفراد بفضل التعليم ، مهما كان بسيطا ، والعمل بالأجر .

— ٦ —

كذلك حدثت تغيرات مماثلة في التنظيم العائلى التقليدى وبخاصة في مركز رئيس العائلة وأنماط السلوك التي تنظم علاقته ببقية أفراد عائلته ومدى استقلالهم عنه أو اعتمادهم عليه . ولقد ذكرنا أن المسكن الذى يتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله ، وأحيانا بعض الأقارب الذين يعولهم ، هو أكبر وحدة اجتماعية واقتصادية تقوم على أساس القرابة عند الأزاندى . فحين يتزوج الرجل فإنه يكون لنفسه مسكنا خاصا مستقل به عن مسكن أهله ، وفيه تنفرد كل زوجة بكوخ خاص بها وكذلك بمخزن خاص لغلالها ، بينما يتنقل الرجل بين اكواخ زوجاته ويأكل من الطعام الذى تعدّه كل منهن بدورها . فإذا كان للرجل بيت مستقل فإنه يعتبر في العادة بيت الضيافة ، كما أن الرجل قد يحتفظ بمخزن خاص للمناسبات . والواقع أنه لم تطرأ أية تغيرات أساسية على هذا التنظيم الظاهري للمسكن التقليدى بعد تنفيذ مشروع التنمية والاسكان ، وكل ما حدث هو بعض التعديلات الطفيفة في

الخطوط العريضة فقط . ومع ذلك فقد حدثت تغيرات جوهرية في معنى ودلالة العلاقات والروابط العائلية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها رئيس العائلة الذي تدور حوله كل الحياة في المسكن ويرتبط البيت باسمه وشخصيته ، لدرجة أنه حين يموت فإن المسكن يهجر كلية ويتوزع أفراد العائلة بين الأهل والأقرباء ، بينما تؤدي موت المرأة إلى ترك كوخها ومخزنها وكذلك زراعتها الخاصة فحسب ، مع استمرار المعيشة والحياة في بقية أجزاء المسكن .

وليس من شك في أن رئيس العائلة لا يزال يتمتع بقدر كبير من الاحترام والهيبة القديمين ، مع أن مركزه وإشرافه على أفراد العائلة ومسؤوليته القديمة نحوهم أصابها كلها شيء من الضعف والوهن ، نتيجة لازدياد شعور الشبان بالقدرة على الاستقلال الاقتصادي بعد تنفيذ مشروعات التنمية وما أدت إليه من ازدياد الفرص للعمل بأجر في المصانع ، وبالتالي ازدياد النقد في أيديهم . ويبدو ذلك الشعور بالاستقلال الاقتصادي ، وبالتالي نمو الشخصية الفردية ، في ازدياد الميل إلى الزواج المبكر لإقامة مسكن مستقل بمجرد أن تسنح الفرصة للأبناء للانخراط في عمل من الأعمال يمكنهم من دفع الضرائب التي تفرض على رؤساء العائلات ، وهي على أية حال ضرائب قليلة لا تزيد في العام على خمسين أو ستين قرشا ، ويمكن الحصول عليها بسهولة من بيع القطن أو العمل في المشروع . وقد زاد من هذا الميل الاتجاه الذي ساد لدى رجال الإدارة إلى تشجيع الشبان ، حتى قبل الزواج ، على أن يأخذوا مساحات خاصة من الأرض ليزرعوا فيها القطن . ومن هنا كنا نجد الشبان حتى قبل سن العشرين يميلون ميلا واضحا إلى كسب المال والاستقلال في المسكن عن آبائهم ، وبالتالي الاستقلال الاجتماعي عن عائلاتهم الأصلية . صحيح أن الأب لا يزال يساعد ابنه في نفقات وتكاليف الزواج ، إلا أن ذلك لم يعد مسألة ضرورية كما كان الحال من قبل ، كما أن الأب لم يعد هو العامل المتحكم في دفع مهر العروس وذلك بعد أن حلت النقود محل الحراب التي كانت تدفع كمهر في الماضي . فالحصول على الحراب التي كان يدفع منها المهر لم يكن دائما بالأمر السهل ، وكان الرجل يتخذ من ذلك سلاحا ووسيلة لاختضاع ابنه لرغباته وسلطته ، فلما سقطت الحراب عن أن تكون هي وسيلة التعامل ووسيلة دفع المهر ولما توفر المال وحل محل الحراب في ذلك ، أمكن للابن أن يخرج على سلطة الأب حين يريد ، وتغيرت بالتالي المعايير القديمة لدرجة أن الشبان كثيرا ما يتفاوضون تماما عن الأب إن وجدوا منه معارضة في زواجهم .

كذلك ترتب على ازدياد الفرص للعمل والاستقلال بقطعة أرض زراعية لزراعة المحصول النقدي ثم الاستقلال بمسكن خاص ازدياد قدرة الناس على التحرك واتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وليس بين الجماعات القروية فحسب ، وبالتالي تناقص وانكماش الروابط القروية

والعلاقات التي كانت تتركز في المحل الأول على القرابة ، والتي كان لها في الماضي أهمية قصوى ، حيث لن يكن من الميسور في معظم الأحوال للفرد أن يعمل خارج حدود البيت الكبير ومع غير أهله . وكانت النتيجة من كل ذلك أن أصبح من الميسور أن تتفرق العائلات وتتوزع وتتباعد أكثر مما كان يحدث في الماضي سواء من حيث المكان أو من حيث قوة للعلاقات والالتزامات الاجتماعية . وساعد على ذلك نفس نظام الاسكان الحالي في الخطوط السكنية الذي يقوم على تفريق الأقارب في مساكن منفصلة بشكل تعسفي وعلى غير أساس اجتماعي منطقي وبكثير من الجمود الذي يجعل من الصعب إعادة تكوين الجماعات القديمة الأصلية أو تكوين جماعات أخرى أكبر من البيت والعائلة .

ولسنا نقصد من هذا كله أن رئيس العائلة لم تعد له أية سلطة على الإطلاق ، إذ لا يزال في الواقع يقوم بالدور الأول في كل العلاقات التي تتصل بالعائلات الأخرى والمشكلات التي قد تثور بين أي فرد من عائلته هو والعائلات القريبة . وكل ما يمكن أن يقال هنا هو أنه أصبح الآن من السهل — على الأقل بالنسبة لما كان يحدث في الماضي — أن ينفصل الفرد عن أهله ويستقل بحياته ويدخل في علاقات اجتماعية واسعة في سن أكثر تبكيرا . فالواقع أن الأزنادي لا يزالون يحتفظون بكثير من القيم القرابية والاجتماعية القديمة ولكن ظهرت إلى جانبها قيم أخرى جديدة تتعارض معها وتناقضها في كثير من الأحيان مما أدى إلى وجود أنماط سلوكية مختلفة تعيش إحداها بجانب الأخرى ، وهو وضع نجده في كل المجتمعات النامية التي تمر بمرحلة انتقال وتغير اجتماعي وثقافي واقتصادي بدأت فيها القيم والأنماط القديمة في الاختفاء ، دون أن تختفي تماما ، بينما أخذت قيم وأنماط ونظم أخرى جديدة في الظهور ، دون أن تسيطر تماما على حياة الفرد والمجتمع .



ولقد كان هدفنا من الدراسة السابقة أن نقدم مثالا لأحد أنواع مشروعات التنمية الاقتصادية في إفريقيا والتي يمكن تنفيذها في كثير من جهات القارة ، وتوع الصعوبات التي تعترض هذه المشروعات ، والمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عنها . فلقد نفذ في إفريقيا عدد كبير من مشروعات التنمية حتى الآن ، علاوة على المشروعات التي لا تزال تحت الدراسة ، وذلك نتيجة للاهتمام البالغ الذي توجهه الآن لمسألة التنمية بالذات الحكومات الوطنية في الدول الحديثة الاستقلال على الخصوص ، وكذلك المنظمات الدولية بل وأيضا بعض الدول الأجنبية عن القارة والتي تريد لسبب أو لآخر أن تسهم في عملية التنمية ، كما هو شأن بعض الدول الغربية التي ترى

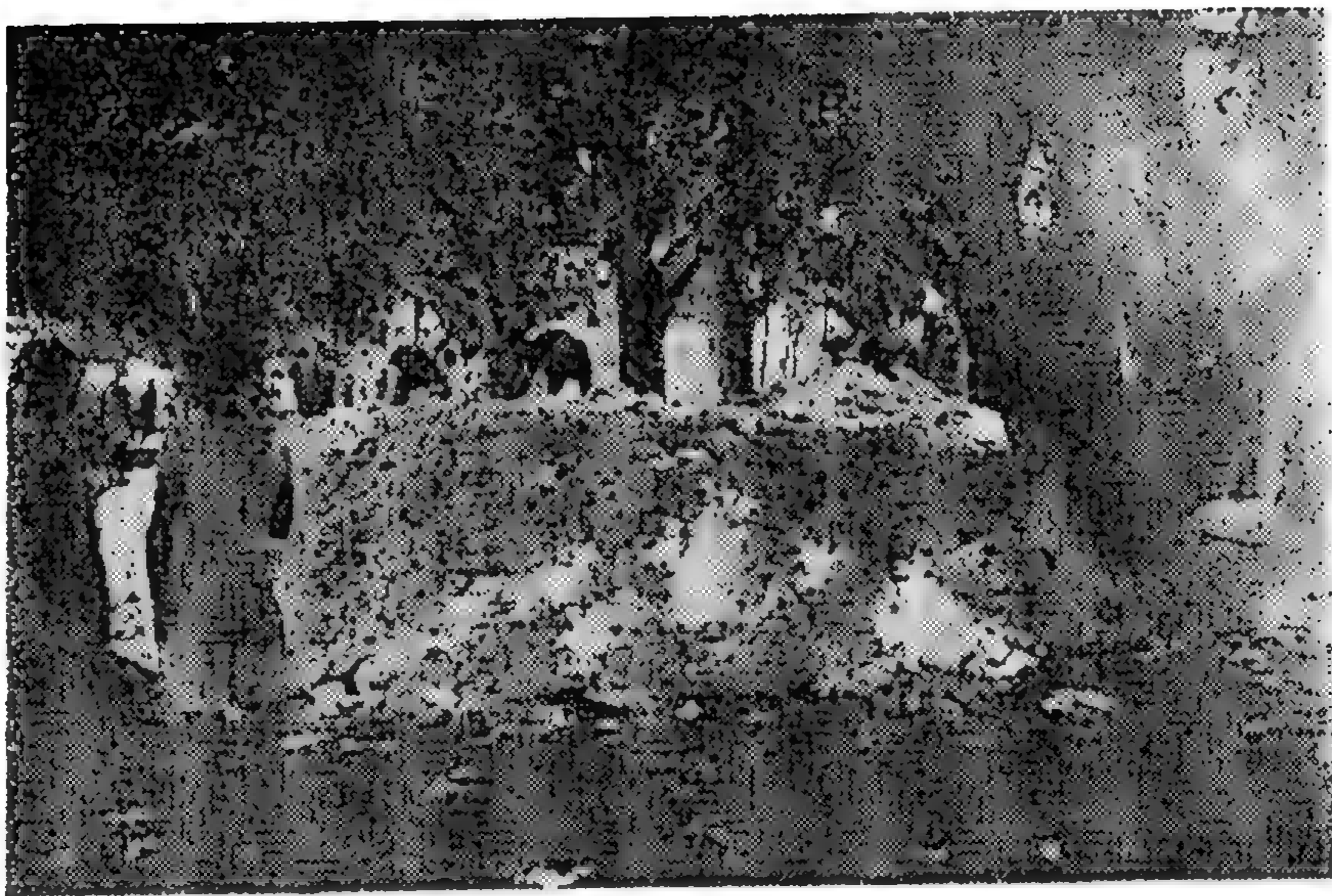
في الاسهام في هذه المشروعات ومد دول إفريقيا بما تحتاج إليه من المعونة الفنية خير ضمان لابعاد شبح الشيوعية عنها .

ولقد رأينا أن مشروع الزاندي صادفه الكثير من الصعوبات والعقبات التي قد نجد بعضها في غيره من المشروعات . وهي في معظمها صعوبات نتجت عن عدم الفهم ، أو عدم محاولة فهم طبيعة المجتمع الذي أقيم فيه المشروع والاعتقاد بأن نجاح أى مشروع اقتصادي يتوقف أولا وأخيرا على دراسة المتطلبات المادية وتوفير الظروف الطبيعية والامكانيات الفنية فحسب بدون حاجة إلى تفهم النظم والقيم الاجتماعية التي تسود في ذلك المجتمع والتي قد تتعارض مع المشروع بحيث تؤدي إلى عدم تنفيذه بطريقة تكفل له تحقيق كل الأهداف التي نفذ المشروع من أجلها ، أو إلى إثارة سخط الناس عليه ومقاومتهم له ، أو على الأقل إلى انصرافهم عنه واتخاذهم موقفا سلبيا منه . وهذا بالإضافة إلى هدم النظم الاجتماعية التقليدية دون أن يوجد ما يحل محلها ، وبالإضافة أيضا إلى ما قد يترتب على تنفيذ المشروع من ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التي لم يكن للمجتمع بها عهد من قبل . فمشروع الاسكان مثلا يقوم في الحقيقة على الأخذ بظاهر الأمور وبدون أية محاولة جديّة للتعلم في فهم النظم القائمة بالفعل ، مما أدى إلى الاعتقاد بأنه ما دام الأزاندي يعيشون في مساكن مستقلة تفصل بينها الغابة، فمن السهل نقلهم إلى الخطوط السكنية التي تقوم هي أيضا في أساسها على السكنى المستقلة . ولم يلتفت المشروع إلى العلاقات الخفية القوية التي تقوم بين الأقارب والجيران في النظام القديم ، وإلى أن النظام الجديد كان معناه انهزام الوحدات القروية التي كانت تتعاون على الأقل في وقت الشدة والأزمات . إذ مهما يقل عن ضعف النظام القروى بين الأزاندي فإنه يزود الناس بلا شك بنوع من الضمان الاجتماعى له قيمته وأهميته في مثل هذا الطراز من المجتمعات .

ثم هناك بالإضافة إلى ذلك الصعوبات والعوائق التي ظهرت نتيجة للاتجاه إلى تطور الاقليم بحيث يحقق الاكتفاء الذاتى على ما يتضمنه ذلك من انعزال المجتمع المحلى عن المجتمع القومى الذى هو جزء فيه . ولقد رأينا أن هذا الاتجاه كان متأثرا إلى حد كبير بالسياسة التي اعتنقتها السلطات البريطانية والتي كانت تستهدف فصل جنوب السودان عن بقية الدولة . ولم تنجح سياسة الاكتفاء الذاتى في الاقليم ، واضطرت المصانع من ناحية إلى جلب بعض الأيدي العاملة من الأقاليم الأخرى ، كما أن السوق المحلية لم تستهلك معظم الانتاج لعدة أسباب لعل أهمها هو ارتفاع أسعار السلع المصنوعة محليا عن السلع المستوردة ثم اضطرت بعض المصانع إلى ان تغلق أبوابها تماما في آخر الأمر . والواقع أنه من الصعب أن ينجح أى مشروع من مشروعات التنمية إن لم يأخذ في اعتباره منذ البداية العمل على إدماج المجتمع المحلى بالمجتمع الكبير ، وربط اقتصاديات الاقليم بالاقتصاد

القومى ، والعمل فى الوقت نفسه على إزالة الفوارق والاختلافات الاجتماعية والثقافية والعنصرية حتى يتحقق الشعور بالوحدة الوطنية الشاملة التى تفتقر إليها كثير من دول إفريقيا الحديثة العهد بالاستقلال . وهذا معناه أن مشروعات التنمية الاقتصادية لابد أن تكون مشروعات للتنمية الاجتماعية فى الوقت ذاته . وهذا معناه بدوره ضرورة إشراك الأهالى فى كل خطوات المشروع بشكل أو بآخر ، وهو أمر لم تغفله الخطة الأصلية للمشروع وإن كان أسقط من الحساب وقت التنفيذ على ما رأينا .

وكل هذا لا يعنى أن تجربة الزاندى فشلت من أساسها ، كما أنه لا يعنى أن مجتمع الزاندى لا يزال مجتمعا مغلقا كما كان يراد له . فالواقع أن عملية التقارب ، وبالتالى عملية الإدماج والتكامل بدأت منذ سنوات وأخذت نتائجها تظهر على الرغم من قصر المدة التى مرت منذ تولت الحكومة القومية فى السودان شئون الدولة كلها وأخذت تولى نصيبا كبيرا من اهتمامها إلى المناطق الجنوبية وتعمل على تنميتها عن طريق إدخال صناعات جديدة ، وتشجيع التبادل بين الجنوب والشمال ، ونشر التعليم الوطنى باللغة العربية مما سيساعد بلا أدنى ريب على توحيد الأساس الثقافى بين كل أعضاء المجتمع القومى الكبير . ولسنا نقصد بذلك أنه لم تعد هناك فوارق ثقافية ولغوية ودينية واجتماعية وسلالية بين سكان الجنوب وسكان الشمال ، بل كل هذا لا يزال قائما نتيجة للسياسة التى اتبعت فى الماضى ، وإنما الذى نقصده هو أن المناطق الجنوبية ومنها إقليم الزاندى لم تعد تؤلف الآن مناطق مغلقة بالمعنى القديم ، وذلك نتيجة لمحاولة السلطات السودانية الوطنية تفهم المشكلات التى تسود هناك والعمل على حلها ، توطئة لتكامل وتماسك أجزاء الوطن الواحد رغم كل ما سوف يقوم فى سبيل تحقيق هذا الهدف من مصاعب وعقبات .



أهم المراجع

صابر (محيى الدين) « التغير الحضارى وتنمية المجتمع » - مركز
تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ١٩٦٢

عيسى (على أحمد) : « نتائج بعثة جامعة الاسكندرية إلى مجتمع
الازاندى (نيام نيام) » - المحاضرة السابعة من المحاضرات العامة فى العام
الجامعى ١٩٥٦/٥٥ ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٥٦ .

Baxter, P.T.W. and Butt, Audrey; The Azande and Related
Peoples; (International Afriaun Institule, Lauda 1953.

Barbour, K.M.; The Republic of the Sudan; Loudon
Uninersity Press, London 1961.

Beaton, A.C.; Equatoria Province Handbook, 1936-48; Sudon
Gonernment Pulications, 1949.

De Schlippe, P.; Shifting Cultivation in Africa, Routledge &
Kegan Paul, London 1936.

Duncan, J.S.R.; The Sudan, A Record of Achievement;
Beaehwood and Sons, Edinburgh & London, 1952.

Evans — Pritchard, E.E.; Witchcraft, Oracles and Magic
among the Azande, clarendon Press, Oxford, 1937.

—————; "Zande Scheme; Bulletin No 14, Ministry of
Agrieulture, Khartaum 1954.

Mc Call, A.G. and Lea - Wilson, K.L.; Some Nates on Zande-
land, Memoirs of Tield Dinision No. 6; Ministry of Agiculture,
Khartaun 1954.

Reining, c.c., Report on the Effects of the Zande Scheme on
the Zaude People; (Ministry of Education, Juba, N.O.).

Seligman, C.G. and B.Z.; Pagan Tribes of the Nilotic Sudon,
Routledge & Sons, London, 1932.

Tothill, J.F.; Agicultun in the Sudan, O.U.P., London 1948.
Zande District Handbook (Typescript); Yambio 1959.

التعليم للتنمية*

فريدريك هاربيسون

يعرض هذا المقال خلاصة دراسة أجريت مؤخرا تبحث بعض مشاكل التعليم ، وقد تعرض كاتبها لموقف التعليم في بعض الدول من بينها الجمهورية العربية المتحدة . وقد رأينا أن يترجم هذا المقال وأن ينشر بصرف النظر عن التحيز الواقع في تفسير نتائج هذه الدراسة .

« لا يستغل رأس المال في الصناعة فقط بل أيضا في الأفراد . وهذا المقال يقارن مشاكل التعليم في أربع دول نامية : نياسالاند ، كولومبيا ، الصين ، الجمهورية العربية المتحدة » .

* * *

يتوقف تقدم أية أمة أولا وأساسا على تقدم أفرادها . وما لم تهتم الأمم بتنمية معنويات وقدرات أفرادها ، فلن تتقدم كثيرا - ماديا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا . ولذلك فالمشكلة الأساسية لأغلب الدول النامية ليست فقر الموارد الطبيعية ولكن إهمال تنمية الموارد البشرية . ولهذا فإن الهدف الأول لهذه الدول يجب أن ينصب على تنمية رأس مالها البشري ، بمعنى آخر تنمية التعليم والمهارات وبالتالي الصحة البدنية والعقلية لرجالها ونسائها وأطفالها .

وقد يبدو السبيل إلى ذلك واضحا وغير معقد ولا يخرج عن بناء المدارس وارساء قواعد برامج شاملة للتعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني . ولكن المشكلة ليست بهذه السهولة ، فهذه الدول ليست في موقف يسمح لها باتخاذ هذا الحل ، فمواردها المالية المحدودة والمخصصة للاستثمار في التعليم عادة ما توجه إلى حيث يمكن الحصول على أحسن النتائج . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن اتخاذ مثل هذا الحل السريع قد يخلق من المشاكل أكثر من تلك التي يهدف إلى حلها ، فمثلا قد يؤدي تدريب عدد كبير من المهندسين إلى خلق مشكلة في بعض الدول . ففي أي دولة ، سواء أكانت نامية أو متقدمة ، قد يصبح التعليم ضررا اجتماعيا إذا لم يكن لدى الأفراد الفرصة أو الدوافع لاستخدام هذا التعليم .

Education For Development, Fredrick Harbison, Scientific American, Selt. 1963.

* ترجم هذا المقال وعلق عليه الدكتور جمال زكي خبير أول بالمركز .

ولذلك تحتاج كل دولة الى تخطيط استراتيجية محددة لتنمية مواردها البشرية عن طريق التعليم . ويجب أن تنبع هذه الاستراتيجية من ثقافة وتقاليد المجتمع ، ومرحلة النمو التي يمر بها ، بالإضافة الى الفرص المتاحة لهذه الدول . وقد أمكن التوصل الى هذه النتيجة بعد اجراء دراسة شاملة لخمس وسبعين دولة أجراها الكاتب بالاشتراك مع شارلز مايرز * والتي ستظهر قريبا في شكل كتاب تحت عنوان : التعليم والقوة العاملة والنمو الاقتصادي .

وسأوضح في هذا المقال بعض النتائج الرئيسية التي أمكن التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ، وسنستعين على ايضاح هذه النتائج بوصف مختصر للموقف في أربع دول تمثل مراحل النمو المختلفة مع ابراز المشاكل التي تصاحب كل مرحلة ، وهذه الدول الأربع هي نياسالاند وكولومبيا والصين والجمهورية العربية المتحدة .



تعتبر نياسالاند - وهي دولة صغيرة في وسط شرق أفريقيا - ممثلة الى حد كبير لعدد من الدول الأفريقية حديثة النشأة مثل تنجانيقا وكينيا ونيجيريا ومالي وجابون وشمال روديسيا . وتعد نياسالاند من أقل الدول نمواً . فالبيض المستعمرين ما زالوا يملكون المزارع الكبيرة التي تنتج المحاصيل الرئيسية كالشاي والدخان والقطن . أما الثلاثة مليون مواطن أصحاب الحق الشرعي في نياسالاند فهم المزارعون الصغار الذين يكافحون من أجل الحياة . ويقدر دخل الفرد سنوياً بستين دولار فقط . ونظراً لعدم إمكان الدولة الاقدام على التصنيع الحديث لذلك يحتم عليها الاعتماد على الزراعة اعتماداً كلياً في سبيل تنمية اقتصادياتها .

ولو أن نياسالاند أصبحت مستقلة ولها حكومتها ومجلسها التشريعي غير أنها تعتمد على الأجانب في شغل ما يقرب من ٩٠٪ من الوظائف الحكومية والخاصة والتي تحتاج لـ ١٠٠٠ رجل ثانوي على الأقل . ومن بين المواطنين جميعاً لا يوجد سوى حفنة قليلة من الأطباء ، ومحام واحد ، ومهندس واحد ولا يوجد كاتب اختزال واحد . وليس للدولة علماء من بين أبنائها ، بل لا يوجد سوى أربع مائة فرد فقط أكملوا تعليمهم الثانوي وحوالي خمسون فقط أتموا التعليم الجامعي ، جميعهم في الواقع أتموه خارج الدولة .

ولو أن ٤٠٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي مقيدون في مدارس ، إلا أن معدل التخلف يعتبر مرتفعاً ، فمن بين ٢٣٠٠٠ طفل بدأوا تعليمهم في عام ١٩٥١ ، لم يستمر منهم حتى عام ١٩٦١ سوى ٦٢٠ طفلاً فقط . ويلاحظ

* Charles A. Myres, Massachusetts Institute of Technology.

أن معظم مدرسى المرحلة الابتدائية غير مؤهلين ، ولم يتموا سوى المرحلة الابتدائية فقط ، أما مدرسى المدارس الثانوية نلاحظ أن ثلث المدرسين المؤهلين فقط هم من بين أبناء نياسالاند .

وليس هناك أدنى شك في أن حكومة نياسالاند ترغب رغبة أكيدة في تحقيق استقلال البلاد استقلالاً كاملاً عن طريق تدريب الأفريقيين لشغل المناصب الكبرى في الدولة والتي يشغلها حالياً الأجانب . ولما كانت مثل هذه الخطوة تحتاج الى وقت طويل ، نلاحظ أن الدولة تبقى على هؤلاء الأجانب وتجندهم في تدريب أبناء البلاد ليحلوا محلهم في مناصبهم . وتتم عمليات التدريب للمواطنين أثناء قيامهم بوظائفهم في الإدارات الحكومية والمنشآت التجارية والمزارع والمدارس وجميع المؤسسات التي تحتاج الى أفراد مدربين . ومما لا شك فيه أن المواطنين سيطالبون بمرتبات تتساوى مع مرتبات من سيشغلون أماكنهم من الأجانب ، وهذا يحمل الحكومة أعباءً مادية بالاضافة الى ما تتحمله في سبيل التعليم والخدمات الأخرى . ولكن على الدولة أن ترسي قواعد نظام منطقي لمرتبات الموظفين ، بحيث تتناسب مرتبات الوظائف مع أهميتها وليس لاعتبارات أخرى كمكانة أسرة الموظف ، أو لاتصالاته السياسية أو أى اعتبارات أخرى تؤثر على تحديد المرتبات كما كان يحدث في الماضي . فبدون نظام سليم يحفز الأفراد لتنمية قدراتهم وامكانياتهم ، لن يثمر التعليم في تقدم الدولة .

وستواجه نياسالاند مشاكل قاسية أثناء بناء سياستها التعليمية للعشرين عاماً القادمة ، وعليها أن تتخذ قراراً بشأن هذه المشاكل . فكم يجب أن تستثمر في التعليم الابتدائي والثانوي ؟ وحتى تصبح دولة مكتملة النمو ، تحتاج الى شعب متعلم وجيل صاعد قوى يبنى مستقبلها . ومن ناحية أخرى ، تحتاج بأسرع ما يمكن الى مجموعة من النياسالانديين المثقفين الذين يمكن أن يحلوا محل الأجانب في المناصب القيادية السياسية والاقتصادية . لذلك ، وبالضرورة ولل عشرة أعوام القادمة ، يجب أن تعطى نياسالاند أهمية قصوى للتعليم الثانوي والذي لا يزيد نسبة المنضمين اليه حالياً عن ١٥ ٪ من مجموع الأفراد في سن التعليم الثانوي .

هل يجب على نياسالاند التركيز على التعليم الثانوي العام أم على التعليم والتدريب الفني ؟ مرة أخرى ، يعتبر اتخاذ قرار في هذا الموضوع من الأمور الصعبة ولكن لا يمكن تجنب الاجابة عليه : ومن الواضح أن التركيز يجب أن يكون على التعليم الثانوي العام . فالتدريب المهني يكلف من أربعة الى خمسة

* يعبر هذا الرأي من النظرة الاستعمارية البحتة التي مازالت تتحكم في عقول الغربيين ومن بينهم كاتب هذا المقال . ففي الوقت الذي يعترف فيه بأن الأفريقيين سيشغلون نفس المناصب نجد أنه يستنكر أن يتقاضوا نفس المرتبات التي يتقاضاها الأجانب !!

اضعاف ما يتكلفه الطالب في التعليم الثانوى العام ، بالإضافة الى عدم توفر المدرسين الأكفاء للقيام بالتدريس ، كما يصعب التنبؤ بدقة بالمهن والمهارات التى تحتاجها الدولة ، كما يمكن التدريب على هذه أثناء العمل .

اما بالنسبة للتعليم العالى فإننا نلاحظ أن المشكلة أقل تعقيدا لأسباب عدة واضحة . فلفترة قادمة قد يكون ارسال الطلبة الى الجامعات فى الخارج ودفع نفقات تعليمهم أقل بكثير من انشاء جامعة فى البلاد . ولكن ، للكرامة الوطنية ، وحتى تبقى الدولة على شبابها الكفاء ، وخوفا من أن تفقدهم للأبد ، يجب أن تنشأ جامعة خاصة بها . ولذلك التزمت حكومة نياسالاند الحالية ببناء معهد للتعليم العالى ، وستتمكن من أن تركز على التعليم العالى الذى تحتاجه الدولة ، وبذلك يصبح رمزا ورائدا لثقافة الشعب .

ولو أن التعليم الابتدائى يجب الا يحتل مكان الصدارة فى ميزانية التعليم للعشرة أعوام القادمة الا أنه يجب عدم اهماله . فيجب التركيز على تحسين مستوى التعليم والتأكد من أن الطلبة الذين ينضمون لهذه المرحلة يتابعونها حتى نهايتها . كما يمكن أيضا البدء فى توفير الوسائل الحديثة للتعليم مثل اعداد الكتب المقررة محليا ، واستخدام وسائل الايضاح والاذاعة والتلفزيون والوسائل الأخرى . وحالما تتمكن نياسالاند من سد الاحتياجات الخاصة بالتعليم الثانوى والعالى يمكنها أن توفر الأماكن لجميع طلابها فى المرحلة الابتدائية .



أما كولومبيا ، وتعتبر دولة متخلفة ، فهى أكثر تقدما من نياسالاند . وطبقا لمقياس الموارد البشرية الذى استخدمناه ، تحتل كولومبيا مكانا متوسطا بين نياسالاند البدائية والدول المتقدمة فى غرب أوروبا . ويمكن تصنيفها على أنها دولة نامية الى حد ما وتتشابه مع بعض دول أميركا اللاتينية ودول أخرى مثل تركيا وإيران وباكستان وغانا .

ففى كولومبيا نلاحظ أن ١٣ر٦٪ من أبنائها الذين فى سن مرحلة التعليم الثانوى مقيدون فى مدارسها ، وإذا ما قورنت بنياسالاند نجد أن نسبتهم تبلغ ١٥ر١٪ فقط . كما أن لديها ٢٥ جامعة مقيد فيها ١٨ر١٪ من مجموع الأفراد الذين فى سن التعليم الجامعى . أما متوسط دخل الفرد الكلى فيها فيبلغ ٢٦٠ دولار فى الوقت الذى يبلغ فى نياسالاند ٦٠ دولار فقط . وما زالت كولومبيا دولة زراعية اذ يبلغ نسبة من يعملون بالزراعة ٥٤٪ من مجموع السكان ولكن نلاحظ أن هناك حركة تصنيع متزايدة فى البلاد ويتوقف نموها الاقتصادى فى المستقبل على زيادة هذه الحركة وتنميتها .

ولا تفتقر كولومبيا لأفراد أكفاء لشغل الوظائف الهامة سوى فى الهندسة والعلوم . ولكنها تفتقر كثيرا للأفراد الفنيين على المستوى المتوسط مثل

الفنيين ورؤساء العمال والمساعدین فی البحوث والارشاد الزراعی والمدرسين والمرضات الخ . .

ويعتبر نظام التعليم العالی فی كولومبيا غير متكافئ ، ففي الوقت الذي توفر فيه الدراسات الانسانية والقانونية نجد أنها لا توفر دراسات كافية فی الهندسة أو العلوم . بالإضافة الى ذلك نلاحظ أن مستوى جامعاتها منخفض عموماً ، فهي غير مجهزة بالمعامل أو المكتبات وتعتمد فی أغلب الاحیان على مدرسين غير أكفاء يعملون بعض الوقت . وأن دل الاهتمام بتدريس العلوم الانسانية والقانون على شيء فانما يدل على التضحية بالنوع فی سبيل الكم ، فالطلبة الذين يدرسون القانون يتكفون ما بين ربع الى سدس ما يتكلفه الطلبة الذين يدرسون الهندسة أو العلوم . ولذلك نجد أن كولومبيا (مثلها مثل الدول الأخرى التي تنشأ جامعاتها) تضم جامعاتها أكبر عدد ممكن بأقل نفقات ممكنة عن طريق إهمال العلوم والتكنولوجيا .

أما تدريب الفنيين والمهنيين المساعدين * فنلاحظ أنه غير كاف ، ففي عام ١٩٦٢ كان عدد الطلبة بالجامعات فی كولومبيا ٢٣٠٠٠ طالبا وفي نفس الوقت بلغ عدد المقيدين فی معاهد فنية ١١٥٠ طالبا فقط ، أي أنها تعد مهندسين أكثر من الفنيين وكان المفروض هو إجراء العكس . ففي الدول النامية — أكثر من الدول المتقدمة — نلاحظ بوضوح إقدام الناشئين على التعليم الجامعي أكثر من التعليم الفني نظراً لما يوفره التعليم الجامعي من مكانة أفضل ومرتب أكثر .

ومن الغريب أن كولومبيا — فی الوقت الذي ترعى فيه ٢٥ جامعة وتوفر التعليم الجامعي بأرخص المصروفات — لا تهتم كثيراً بالتعليم الثانوي . فهناك عدد قليل من المدارس الثانوية العامة ، ويتجه أغلب الطلبة الذين يرغبون فی اتمام تعليمهم الجامعي الى المدارس الثانوية الخاصة . أما المدارس الابتدائية الخاصة فلا تضم عدداً كبيراً من الطلبة ، فالمصروفات المدرسية لا يمكن أن يتحملها سوى ٥٪ فقط من الأسر . ولذلك يعتبر التعليم الثانوي فی كولومبيا عنق الزجاجة الذي يسمح فقط لأبناء الأغنياء من الوصول الى الجامعة ، بدلاً من أن يكون المنفذ الذي يوفر الفرص لتنمية قدرات شباب الدولة .

أما التعليم الابتدائي فی كولومبيا فما زال متخلفاً ، فقد استنفذ بناء المدارس مبالغ طائلة ولكن المناهج ما زالت تفتقر للتخطيط السليم ، ومستوى التدريس ضعيف ، كما أن نسبة التخلف عالية . فأغلبية الطلبة لا يستمرون فی الدراسة حتى السنة الثالثة من الخمس سنوات اللازمة لاتمام المرحلة ، كما لا يتم هذه المرحلة سوى الطلبة المقيدين فی السنة الأولى .

* Subprofessionals.

ويعتبر تدريب عمال المصانع من أقوى عمد النظام التعليمي في كولومبيا ، ويمول هذا التدريب من الضرائب التي يدفعها أصحاب المصانع ، كما يشرف على تنفيذه منظمات خاصة . ومثال حي لهذه المنظمات هو منظمة التلمذة الصناعية القومية * . فقد أنشأت هذه المنظمة مراكز تدريب مهني وجهزتها بأحدث الأجهزة والمعدات ، كما جندت لها مدرسين أكفاء ، ليس فقط لتدريب الأفراد بهذه المراكز ، بل أيضا لتدريب العمال داخل المصانع .

وفي كولومبيا ، كما في نياسالاند ، يعتبر التوسع في التعليم الثانوي واصلاحه من الأمور الحيوية العاجلة حتى يمكن تنمية الموارد البشرية في هاتين الدولتين . فبالإضافة الى توفير تعليم ثانوي بالمجان لجميع الأفراد الصالحين ، يجب على كولومبيا أن ترفع من مستوى كليات الزراعة والهندسة والعلوم . ويتعين عليها أيضا أن ترفع من مستوى الطلبة وهيئة التدريس في الجامعات بدلا من ضم أكبر عدد ممكن من الطلبة لهذه الجامعات . ولأسباب سياسية ، قد يكون إجراء مثل هذا التغيير غير مستحب ، ولكن قد يقبل هذا التغيير إذا ما وضعت الدولة نظاما سليما له . ويتحتم على الدولة أن تبدأ بتحسين مستوى مرتبات ومكانة المشتغلين بالعلوم والمهندسين وجميع العاملين في الميادين التي ينقصها الفنيين . ويمكن اتباع نفس الأسلوب في ترتيب الأفراد للاتجاه نحو وظائف المهنيين ومساعدى الفنيين . فهذه الوظائف قد تجذب الأفراد إليها إذا كانت مرتباتها تتساوى مع مرتبات خريجي الجامعات ، كما يمكن توفير الفرصة لمساعدى الفنيين للترقى الى وظائف الفنيين عن طريق دراسات تكميلية في وقت فراغهم .

أما الصين ، وهى مثلنا الثالث ، فتعتبر شبه نامية . وتعتبر معدلات المنضمين للمدارس مشابهة لما هو حادث في كولومبيا ، فمدارسها الابتدائية تضم ٤٠ ٪ ، ومدارسها الثانوية تضم ١٤ ٪ ، وتعليمها العالى يضم ١ ٪ . وينتهى تشابه الصين مع كولومبيا عند هذا الحد . فالاحصائيات في هذه الحالة لا توضح تماما حجم الجهد والتقدم الذي حققته الصين في مجال التعليم .

فقد قامت حكومة الصين الشعبية بتنظيم برنامج شامل لتدريب وتعبئة القوة البشرية . ففي خلال التسع سنوات ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٩ ، تمكنت الصين من زيادة عدد المقيدى بالمدارس الابتدائية الى الثلاثة أمثال ، والمقيدى في المدارس الثانوية الى التسع أمثال ، والمقيدى في التعليم العالى الى الست أمثال . واليوم يوجد ١٠ مليون طالب بالصين - أى أكثر من مجموع الطلبة في الاتحاد السوفيتي وأمريكا مجتمعين . وتعتبر الصين الدولة الثالثة التى تعد مهندسين ، إذ أنها تعد ٣/٤ عدد المهندسين الذين تعدهم أمريكا سنويا

والتي تعتبر الدولة الأولى ويأتى من بعدها الاتحاد السوفيتى . ولعل أكبر دليل احصائى على مدى تقدم الصين هو أن ٩٠٪ من مجموع المهندسين والاشتغلين بالعلوم (٢٥٠.٠٠٠) أمكن اعدادهم منذ قيام الحكومة الشيوعية عام ١٩٤٩ . وبعد أن عرفت الصين بأنها دولة الفلاسفة والفنانين والمزارعين . تغيرت اليوم واصبحت دولة التكنوواجيين ، فقد حل محل الحكماء الكونفشيوسيين ، المهندسون ومديرو الأعمال والاشتغلون بالعلوم . اما برنامجها التعليمى فقد وجه كلية للتصنيع ، فقد خفضت العلوم الانسانية فى جامعاتها ، واكثر من ٥٥٪ من طلابها يدرسون العلوم والتكنولوجيا فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه النسبة ٢٥٪ فقط فى أغلب البلاد الأخرى . وتهدف الصين الى أن تصبح قوة دولية عن طريق التصنيع السريع ، وتأمل أن تصل الى مستوى التصنيع فى بريطانيا عام ١٩٦٧ .

وما زال الطريق طويلا امام الصين من الوجهة الاقتصادية . فمستوى دخل الفرد الكلى لا يزيد عن ٧٥ دولار . ويبدو أن استراتيجية المسئولين عن سياسة التعليم والمخططين لها تهدف الى محاولة اجراء كل شئ فى الحال ، اى محاولة طرق جميع الحاول المناسبة والتركيز والاهتمام بالتنفيذ الفعلى . وقد وصفت هذا الاتجاه احدى الجرائد الشيوعية ذاكرة ان البرنامج التعليمى يشمل مدارس لاتدار بواسطة الدولة فقط بل تدار بواسطة جميع المؤسسات والمنظمات بما فيها المصانع ، والمناجم ومنظمات الشارع « street organizations » فالصينيون يدرسون كل الوقت وبعض الوقت أيضا ، فى المدارس والمنازل ، سواء دراسات مجانية أو يتكلف الفرد بعض النفقات للحصول عليها . ومستوى التعليم ، بما فى ذلك التعليم الجامعى ، مشكوك فى أمره ، كما يشك أيضا فى الاستراتيجية التى تنادى بالاندفاع للامام بأى وبكل وسيلة ، فقد ينتج عنها اما قفزات للامام أو تعثر للخلف .

اما الجمهورية العربية المتحدة ، وهى رابع امثلتنا ، فتمثل حالة فريدة من نوعها ، اذ فيما عدا بعض التخصصات ، يتوفر لها عدد كبير من الأفراد المؤهلين تأهيلا عاليا أكثر مما يمكن أن تستخدمه . والسبب الذى دفعنى لمناقشة الموقف فى هذه الدولة هو أنها تمثل دولا معينة (من بينها الهند) والتى تبدو انها تبذل جهدا فى اعداد مهارات على مستوى عال أكثر مما تدعو اليه مرحلة النمو التى تسير فيها الدولة .

فبكل المعايير ، تعتبر مصر دولة نامية - محدودة الموارد ، ويعتبر أغلب شعبها من المزارعين (٦٥٪) ، كما يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى (١٤٠ دولارا) ، وبالنسبة لعدد الاطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية تعتبر دولة نصف متعلمة . ولكن اذا ما أدخلنا التعليم الثانوى والعالى فى اعتبارنا ، لوجدنا أن مصر تعتبر دولة شبه متقدمة .

فبالنسبة لعدد السكان ، نلاحظ أن لدى مصر طلبة في جامعاتها أكثر من بريطانيا ، وضعف عدد الطلبة في المدارس الثانوية والتعليم العالي بألمانيا الغربية . وتجابه مصر معدلا عاليا في البطالة بين خريجي الجامعات ، وتقوم الدولة بنوظيفهم في الأعمال الكتابية بالوزارات المتخمة بالموظفين . وقد ترك آلاف من المدرسين والمهندسين والزراعيين البلاد للتدريس والعمل في البلاد العربية المجاورة . وتشجع الحكومة هذا الاتجاه تخلصا من الفائض من المتعلمين الذين لا يجدون عملا * .

وتحاول الحكومة إيجاد حل للبطالة وتصحيح نظام التعليم الغير المتزن بطرق متعددة . فهي تشجع العاطلين من خريجي الجامعات على العمل في الدول الأقل نموا ، كما تدعو هذه الدول لارسال طلبتها للالتحاق بالجامعات المصرية . كما تهدف الدولة الى التوسع في التعليم الفنى العالى والادارى ورفع مستواه لسد النقص في هؤلاء الأفراد والذي تعاني منه الدولة . ويمكن للدولة كما يجب عليها البدء فورا في توفير التعليم الابتدائى لجميع أبنائها ، ويمكنها أيضا أعداد المدرسين اللازمين لهذه العملية . ويدعو المنطق الى أن تخفض مصر من الالتحاق بالجامعة وأن ترفع من مستوى التعليم الثانوى والعالى . وقد يصعب من الوجهة السياسية تنفيذ ذلك نظرا لمطالبة أولياء الأمور والطلبة بالمزيد من التعليم . وبالتالي ، يبدو أن افضل الآمال أمام مصر يقوم على التنمية الاقتصادية التى توفر فرصا لتوظيف المتعلمين تعليما عاليا . .

هذه الدول الأربعة - نياسالاند ، كولومبيا ، الصين ، مصر - عبارة عن عينات من ٧٥ دولة تتراوح بين دول متخلفة أشد التخلف ودول متقدمة تقديما كبيرا ، قمنا بدراساتها . وسألخص بعض التعميمات التى أمكن استخلاصها من هذه الدراسة .

أولا : هناك ارتباط قوى بين النمو التعليمى والانتاج الاقتصادى لاي دولة . فباستخدام دليل للنمو التعليمى مبنى على عدد المقيدى في المدارس الثانوية والجامعات وجدنا أن معامل الارتباط بين المستوى التعليمى ومتوسط دخل الفرد الاجمالى ٨٨٨ و فى الخمس والسبعين دولة . كما أن أحسن دليل يعكس ثراء الدولة في الموارد البشرية هو نسبة أبنائها المقيدى في مدارس ثانوية .

* فات الكاتب ان ارسال المصريين الى هذه البلاد يزيد من أواصر الصداقة والترابط بين هذه الدول كما يخلق بابا يتسرب منه الاستثمار

• تناسى الكاتب ، أو لعله لا يعلم ، ان مصر قد أقامت صرح اكبر مشاة - لنجابه بها مستقبلها - السد العالى - ولعله لا يعلم أيضا بخطة التصنيع - ولعله لا يعلم أيضا ان الدخل الترمى في مصر تضاعف اضعافا منذ عام ١٩٥٢

ثانياً : لا يعتبر التعليم دليلاً كافياً في حد ذاته على انتعاش الدولة . فمثلاً ، تعتبر اليابان واحدة من ضمن أحسن عشر دول في العالم بالنسبة لمستوى التعليم ، ومع ذلك فإن متوسط دخل الفرد فيها حوالى ٣٠٠ دولار فقط ، وهو أقل بكثير من الدول المتقدمة إذ يبلغ حوالى ١٠٠٠ دولار . كما أن مصر والهند وتايلاند تعتبر من الدول المتقدمة في التعليم ولكن يعتبر متوسط دخل الفرد فيها منخفض نسبياً : أما بالنسبة للمملكة السعودية وليبيريا وفنزويلا فإن الموقف يختلف ونلاحظ عكس ما تقدم . ومن الواضح أن هناك عوامل عدة بجانب التعليم تتدخل في النمو الاقتصادي للدولة ، ومن بين هذه العوامل الموارد الطبيعية والأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى المساعدات والمعونات وغيرها . ولذلك لا يمكننا أن نقول أن استثمار (س) من الدولارات في التعليم سينتج عنه (ص) من النمو الاقتصادي .

ثالثاً : يجب على الدولة أن تتبنى برنامجاً سليماً متزاناً في توجيه استثماراتها للتعليم ، بحيث يتلاءم مع احتياجاتها ويتناسب مع مرحلة نموها ، والا وقعت في الكثير من المشكلات . ومن بين الحلول المختلفة يجب عليها أن تتخذ قراراً بالنسبة لبرامجها التعليمية تحدد فيه حلاً وسطاً ما بين (١) الكم والكيف ، (٢) العلوم والانسانيات ، (٣) التدريب المهني في المدارس وفي أثناء تأدية العمل (٤) تنظيم المرتبات بواسطة الدولة والطلبة ، (٥) احتياجات الأفراد واحتياجات الدولة .

رابعاً ، يجب أن تشكل الدولة استثمارات التعليم وأهدافه بطريقة واقعية تتفق ومستوى نموها الاقتصادي . فبينما في دولة كالولايات المتحدة تكاد شهادة اتمام المرحلة الثانوية تؤهل الفرد لعمل شبه فني ، نجد أن هذا المؤهل يجيز للفرد أن يشغل أعلى المناصب في الدول المتخلفة إلى أن تتمكن الدولة من التقدم إلى مستوى أعلى .

خامساً : يولد التعليم رغبة قوية ودفع لتعليم أكثر ، وقد ثبت صحة ذلك في جميع الدول المتقدمة . فالتوسع في التعليم الابتدائي يخلق الاحتياج لتعليم ثانوي ، وهذا بالتالي يخلق احتياجاً لتعليم عالي من مختلف الأنواع . ويختلف الاحتياج للتعليم عن الاحتياج للسلع المادية إذ أنها قد تشبع في وقت ما ، فالاحتياج للتعليم لا يشبع نهائياً ، ليس فقط لأنه يوفر للفرد فرصاً للتقدم في العمل والمكانة الاجتماعية ولكن لأنه يفتح أفاقاً جديدة للعقل الإنساني .

والبحث الكمي في التعليم ، كعامل يؤثر في التنمية القومية ، ما زال يحتاج الى المزيد من الاهتمام . ففي التعليم يمكن تمييز الكثير من المتغيرات بدقة تماما كما يحدث في تمييز المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد ، ولذلك يجب العمل على وضع استراتيجية منطقية لتوجيه السياسة التعليمية تماما كما يحدث في الموضوعات الاقتصادية .

ولسوء الحظ يبدو أنه ليس من المحتمل أن يجد العلم معادلة تمحو القصور الداتى والألا أخلاقية السياسية ، ولكن التعليم — كما يؤكد التاريخ — يحتوى على البذور التي يمكنها أن تلهم وتعيد الحياة لشعب بأسره .

بحوث جارية

بحث الاسكان الريفي

د. جمال زكي ، نهى فهمى ، عبد الحليم محمود

مقدمة :

طلبت هيئة الاشراف على المشروعات الاستشارية بالقرى بوزارة الاسكان من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، اجراء دراسة استطلاعية بثلاث قرى بمحافظة الجيزة (هى : ترسا ، برك الخيام ، نزلة الأشطر) وذلك للوقوف على أوضاع الاسكان العامة بهذه القرى ، والتعرف على الامكانيات الطبيعية البشرية المختلفة التى يمكن أن تسهم فى مشروع المعونة الذاتية المقترح تجربته فى هذه القرى .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة :

- ١ - أوضاع الاسكان بالقرى المختارة ووظائف المسكن عموما .
- ٢ - ظروف القرويين الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على تقبلهم لكثير من الأوضاع الخاطئة الخاصة بالاسكان .
- ٣ - مدى احساس القرويين بهذه القرى بوجود مشكلة للاسكان واتجاهاتهم المختلفة لحل هذه المشكلة .
- ٤ - الاتجاهات والقيم الاخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالمسكن والتى تؤثر على نظرتهم الى الحياة وعلى سلوكهم وتصرفاتهم .
- ٥ - رغبات القرويين الجادة فى التعديلات التى يرون ادخالها على المسكن الريفي سواء كانت هذه التعديلات جزئية أو شاملة معتمدين فى ذلك اساسا على أنفسهم .
- ٦ - الامكانيات البشرية والطبيعية والمحلية المتوفرة بهذه القرى والتى يمكن استخدامها فى تعديل الظروف السكنية بها .
- ٧ - احتياجات القرية من مبان للخدمات العامة (الثقافية - الترفيهية - التجارية) وعلى ضوء هذه المعلومات تستطيع الهيئة بدأ التخطيط لمشروع المعونة الذاتية وتنفيذه .

مجتمع الدراسة

اختيرت للدراسة ثلاث قرى بمحافظة الجيزة هى :

- ١ - قرية ترسا ويبلغ عدد سكانها حوالى ٦٧٣١ نسمة وعدد الأسر بها حوالى ١٣٤٥ أسرة .

- ٢ - قرية نزلة الأشطر ويبلغ عدد سكانها حوالى ٣١٣١ نسمة وعدد الأسر بها ٧٦٣ أسرة .
- ٣ - قرية برك الخيام ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٣٨٧ نسمة وعدد أسرهما ٥٠٠ أسرة .
- (مع مراعاة أن هذه الأرقام قابلة للزيادة إذ أنها مستمدة من تعداد ١٩٦٠) .

الاطار المرجعى للبيانات :

١ - تخطيط القرية

- اسم القرية .
- نشأة القرية وتطورها وتاريخها .
- موقعها .
- العزب والنجوع التابعة لها .
- مساحة الأرض المزروعة (زمام القرية) .
- مساحة الكتلة السكنية .
- الامتداد العمرانى .
- أماكن التخلية .
- الأراضى البور (إذا وجدت)
- الملكيات حول القرية .
- البرك والمستنقعات (موقع - مساحة)
- الترع (نوع - موقع - مساحة)
- شوارع القرية الداخلية . ميادين - مساحات . مسافتها
- طرق المواصلات إليها (المواصلات التى تربطها بالقرى والمدن القريبة) .
- المجارى المائية الموجودة بالقرية أو حولها .
- تحديد مساحة الأراضى الشاغرة داخل وخارج القرية .

٢ - الخدمات فى القرية

(١) المجانى العامة

- مدرسة - نادى ريفى
- مركز اجتماعى

- وحدة مجمعة
- مجموعة صحية
- عملية مياه
- مجلس قروي
- دوار العمدة
- مضيقة
- مبنى الاتحاد الاشتراكي
- نقطة شرطة
- جمعية تعاونية
- مسجد أو مساجد
- كنيسة أو كنائس

(ب) المحلات التجارية

- | | |
|-----|-------------|
| عدد | — محل جزار |
| عدد | — محل بقال |
| عدد | — محل نجار |
| عدد | — محل حداد |
| عدد | — محل سمكري |
| عدد | — قهاوى |

(ج) الأماكن العامة :

- مساحة الأجران العامة
- مساحة الأفران العمومية
- مساحة السوق
- مساحة السلخانة
- مساحة المراحيض العامة
- مساحة الجبانة

(د) المرافق العامة

- مكتب بريد
- تليفون عمومى
- تلفراف عمومى

٣ - موارد القرية (الخاصة بمشكلة الاسكان)

(أ) الأرض وصلاحياتها للبناء

- نوع التربة
- طينية
- رملية
- صفراء
- ردم
- معامل تحمل التربة للأساسات بالمنطقة المحيطة للقرية
- كجم/سم^٢
- مستوى الماء الأرضي الشائع بالقرية
- أعلى منسوب
- أدنى منسوب
- طرق الصرف الطبيعية
- مصارف مغطاه ، مصارف مكشوفة
- طرق الصرف الصحي

(ب) الموارد المادية المتوفرة بالمنطقة

الطين والتبن	المصدر
زلط	المصدر
أسمنت	المصدر
حجر	المصدر
جير	المصدر
رمل	المصدر

(ج) الموارد البشرية المتوفرة بالمنطقة

- عدد المشتغلين بالنجارة
- عدد المشتغلين بالحدادة
- عدد المشتغلين في البياض
- عدد المشتغلين في ضرب الطوب
- عدد المشتغلين بالسمكرة

(د) تحديد ملكيات الأراضي الشاغرة داخل أو خارج القرية

كبار الملاك

صفار الملاك
أوقاف
اصلاح زراعى
أملاك

المساكن

(١) تخطيط مساكن القرية :

- عدد المساكن بالقرية
- موقع المساكن وتوزيعها
- ارتفاع المساكن وعدد الأدوار
- عدد الحجرات (وضعها من حيث اتساعها ودخول الشمس والهواء)
- توزيع الأسر على المساكن
- المرافق المتوفرة
- دورة مياه : مرحاض - حنفية
- الاضاءة : كهرباء - كيوسين
- حالة المسكن

(ب) مواد البناء المستخدمة :

المواد المستخدمة بالنسبة للأساسات ، الحوائط ، الأسقف ،
الأرضيات ، البياض

هل الحوائط الحالية تتحمل سقف مسلح من عدمه ؟

السكان

(١) توزيع السكان وفقاً لـ :

- السن
- الجنس
- الحالة الاجتماعية
- درجة التعليم
- النشاط الاقتصادى
- المهن المختلفة

(ب) كثافة السكان :

- عدد الأسر بالقرية .
- متوسط حجم الأسرة .
- التزاوج .

(ج) معدلات المواليد والوفيات .

(د) حركة السكان ، تزايد - تناقص - ثبات - الأسباب .

الأوضاع الاجتماعية بالقرية

(١) النسق الأسرى بالقرية ؟

- حجم الأسرة .
- نوعها (ممتدة أو بسيطة) .
- الأقارب المقيمين مع رب الأسرة ودرجة قرابتهم له .
- ممتلكات الأسرة :
- عقار - أرض - ثروة حيوانية - أسهم .
- موارد الدخل وأوجه الصرف والانفاق .
- ديون الأسرة .
- مدى قيام الأسرة بالتزاماتها .
- المدخرات وأوجه صرفها أو الانتفاع بها .
- العلاقات داخل الأسرة وخارجها التي تؤثر على ظروفهم السكنية أو تتأثر بها .
- إقامة الأبناء بعد زواجهم مع آبائهم وما ينتج عن ذلك من تزاوج .
- أثر ارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة على المسكن الذي يقيمون فيه من حيث الحجم ، التأثير .
- علاقة الظروف السكنية بالأمراض في الأسرة .
- معدل الوفيات .
- معدل المواليد .

(ب) المسكن والأسرة :

١ - الوظائف الاجتماعية للمسكن واستخداماته

الوظائف المختلفة التي تؤدي في الأسرة وتحتاج إلى أماكن خاصة مثل:
حظيرة المواشي

الحوش

الفرن

مخزن الحبوب

تخزين الحطب

مرحاض

٢ — العادات والتقاليد المرتبطة بالمسكن

٣ — القيم المرتبطة بالمسكن

٤ — اتجاه الأسرة نحو ادخال بعض الاصلاحات على مساكنهم الحالية
او انشاء مساكن جديدة

٥ — امكانيات الأسرة المادية والبشرية في التعاون مع الاسر الاخرى
لتحسين الاسكان بالقرية .

٦ — رغبات الاهالى من مباني الخدمات

(ج) الظروف الصحية للأسرة

— الأمراض المنتشرة في الأسرة

— طرق الوقاية

— علاقة بعض الأمراض بأوضاع الاسكان

— طرق الوقاية الصحية

— تنظيم النسل — مدى تقبل الأسرة له

— مدى انتشار الوعي الصحى في الأسرة

— كفاية المرافق والخدمات الطبية الموجودة .

(د) النشاط الترفيهى لدى الأسرة

— كيفية قضاء اوقات الفراغ في الأسرة

— التردد على النادى الريفى (اذا وجد) .

— الهوايات المنتشرة في الأسرة .

— الصناعات الريفية والبيئة .

— الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق :

— الصحف .

- الراديو .
- السينما .

(هـ) الجمعيات التعاونية

- نوع الجمعيات التعاونية الموجودة في القرية .
- تقبل الأسرة فكرة انشاء جمعية تعاونية لشئون الاسكان واستعدادها للمساهمة فيها بالجهد والمال .
- اقتراح رب الأسرة في تكوين الجمعية وادارتها ورأس مالها .

مصادر البيانات

وقد عقدت دورة تدريبية للباحثين الاجتماعيين والمهندسين الذين سيقومون بالعمل الميداني صباح يوم الثلاثاء ٥ مايو ١٩٦٤ . واستمرت لمدة اسبوع وبدا العمل الميداني في البحث ابتداء من ٢٣ مايو ١٩٦٤ .

- ١ - الاحصاءات الرسمية .
- ٢ - الخرائط والتصوير .
- ٣ - القادة الرسميين والمشرفين على الخدمات في القرية .
- ٤ - أرباب الأسر .
- ٥ - آخريين .

ادوات الدراسة

- ١ - استمارة وصف عام للقرية .
- ٢ - استمارة عقار .
- ٣ - استمارة مسح اجتماعي شامل : استمارة عامة للأسرة - استمارة لرب الأسرة - استمارة لربة الأسرة .
- ٤ - الملاحظة بالمشاركة

الهيئات والأشخاص اللازمين للدراسة

- ١ - هيئة الاشراف .
- ٢ - هيئة التخطيط للبحث
- ٣ - باحثو الميدان
- ٣ مهندسين
- ٥٥ باحث ميداني
- ٣ رسامين

— تكاليف الدراسة :

تتكلف هذه الدراسة حوالى ١٥٠٠ جنيه قابلة للزيادة (المعدل جنيه لكل أسرة بحث شامل) .

مؤتمرات

مؤتمر الاتحاد الدولي للهيئات المعنية بشئون الأسرة(*)

١٩ - ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٤

ميونخ (ألمانيا) :

أسس الاتحاد الدولي للهيئات المعنية بشئون الأسرة من خمسة عشر عاما ، وهو يعقد كل عام مؤتمرا سنويا في بلد مختلف من بلاد العالم .
اشترك في المؤتمر هذا العام ٢٧ دولة ، مثلها ٧٢ عضوا ، كما اشتركت فيه بعض الهيئات الدولية مثل هيئة اغاثة الطفولة واللجنة الاقتصادية ، والهيئة الدولية للعاملين في شئون الأسرة ، والاتحاد الدولي لمدارس الآباء .

وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة في هذا المؤتمر السيدتان : عزيزة رضوان مديرة الشئون الاجتماعية ببورسعيد ، وسامية صدقي رئيسة نادى سيدات القاهرة .

وقد تضمنت مناقشات المؤتمر الموضوعات الآتية :

وضع الأسرة في المجتمع الحديث ودورها فيه - المشاكل الأسرية في الدول النامية - مركز الأم ودورها الثلاثي في الأسرة كزوجة وأم وعاملة - مقتضيات المعيشة التي تساعد على التقدم الفكري للأسرة ، العلاقات بين الزوجين والعلاقات بين الوالدين والأبناء - أعداد الشباب لمواجهة أساليب العمل عام ٢٠٠٠ - الأسرة ومطالب الاقتصاد الحديث - الأسرة وشئون الاستهلاك - الأسرة والاسكان - مسئولية الحكومة والمجتمع والمؤسسات الأهلية والدولية نحو الأسرة - السياسة الأسرية والهيئات الأسرية - التطور الديمجرافى والمشاكل الأسرية - مسئوليات المؤسسات الجماعية لمساعدة الأسرة - الانحلال الخلقى لدى شباب العصر الحديث والعمل على القضاء عليه .

وكانت أهم النقاط التي أبرزتها جميع التقارير والمناقشات هي :

(أ) أهمية الأسرة من الناحية الروحية والنفسية بالنسبة للطفل .
والأعضاء الأسرة أنفسهم .

(ب) أن الأسرة وحدها هي التي تكون شخصية الطفل من الناحية الروحية والعقلية ، وفيها يتعلم الحرية والتضحية والحب ولا يمكن أن يستعاض عن الأسرة بهيئة غيرها .

(ج) أن الطفل يحمل ثقافة الأمة الى المستقبل .

الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي

والاجتماعى للأمم المتحدة من ١٣ يوليو - ١٥ أغسطس ١٩٦٤

جنيف (سويسرا)

مثل الجمهورية العربية المتحدة فى هذه الدورة (اللجنة الاجتماعية)
الأستاذ إبراهيم مظهر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، والأستاذ كمال
الحسنى مدير عام التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية .

ويتكون المجلس من ١٨ دولة أعضاؤها تنتخبها الجمعية العامة للأمم
المتحدة لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع مرتان فى العام .

ويقوم المجلس ، عن طريق لجانه الوظيفية الدائمة والمنظمات الاقتصادية
الاقليمية والهيئات المتخصصة بالأمم المتحدة وعن طريق التشاور مع الهيئات
الدولية غير الحكومية ، بتحقيق مستويات أحسن فى النواحي الاجتماعية
والاقتصادية والتعليمية والصحية ، كما يهتم بتكوين الاحترام لحقوق
الانسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب .

وقد أدى عدم عقد دورة الخريف الماضى الى ازدياد جدول أعمال هذه
الدورة فبلغ عدد الموضوعات التى نظرها المجلس ٤٦ موضوعا .

وعرض على اللجنة الاجتماعية بالمجلس موضوعات :

● التعريف بأغراض الأمم المتحدة ومبادئها وتنظيماتها وأعمالها فى المدارس
ومعاهد التعليم الأخرى .

● حقوق الإنسان .

● الخدمة الاستشارية فى ميدان حقوق الإنسان .

● اجراءات الأمم المتحدة فى القضاء على التفرقة العنصرية فى أى صورة
من صورها .

● الرق .

● الاسكان .

● التنمية الاجتماعية .

● المخدرات .

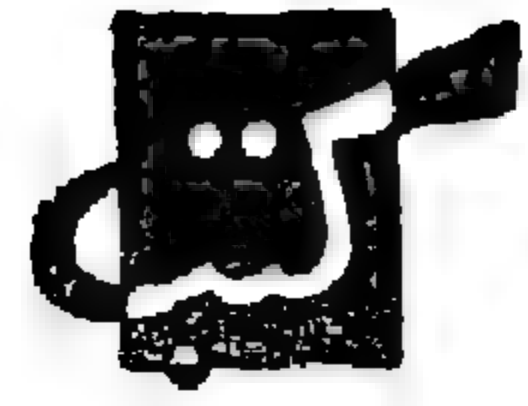
● الارتباط بالصدقة والتعاون بين المدن كوسيلة من وسائل التعاون الدولي .

ومن الموضوعات المتصلة بالشئون الاجتماعية التي عرضت على المجلس وحولها الى اللجنة الاجتماعية : تزايد السكان ، مكافحة الأمية ، المعونة الفنية ، الموقف الغذائي الدولي ، تقرير المندوب السامي للاجئين ، الوقاية من الجريمة ومعالجة المجرمين ، النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على نزع السلاح وتحويل مصادر تمويل التسليح للأغراض السلمية .

فضلا عن تقرير الهيئات المتخصصة مثل هيئات العمل الدولية ، الصحة العالمية ، اليونسكو ، صندوق الطفولة الدولي والهيئات غير الحكومية .

ومن أهم توصيات اللجنة الاجتماعية التي اقرها المجلس :

- ١ - مشروع اتفاقية دولية لمنع جميع صور التفرقة العنصرية .
 - ٢ - الموافقة على اقتراح لجنة حقوق الانسان بتحديد عام ١٩٦٨ عاما لحقوق الانسان ، وعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام جميع الدول الأعضاء للاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان .
 - ٣ - المطالبة بالاهتمام بالقضاء على الرق بكافة أنواعه .
 - ٤ - التوصية باعطاء عناية خاصة لموضوع التدريس عن الأمم المتحدة ، وهيئاتها وما ساهمت به في نشر السلام العالمى وزيادة التعاون الدولي وخاصة ما قامت به ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم .
 - ٥ - اعطاء عناية خاصة لمشكلة الاسكان وخاصة في البلاد النامية ، وقرار تقديم توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تأخذ الدول الأعضاء على عاتقها دورا رئيسيا في حل مشكلة الاسكان وأن تضمن خططها الخاصة بالتنمية جميع عناصر الأنشطة والموارد اللازمة .
- وقد فازت الجمهورية العربية المتحدة عند اجراء انتخابات اللجان الدائمة التي يختص المجلس بتشكيلها بعضوية اللجنة الاجتماعية الدائمة باجماع الأصوات ، ولجنة الاسكان بأغلبية ١٢ صوتا .



عبد الرحمن بن خلدون ، حياته وآثاره ومظاهر عبقريته (١)

للاستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

يشتمل هذا الكتاب على بابين : أحدهما عن حياة ابن خلدون ، والآخر عن آثاره ومظاهر عظمته . وقد عرض المؤلف بتفصيل في الباب الأول لتاريخ حياة ابن خلدون وما اجتازه من مراحل من نشأته الى وفاته ، مقسما لها الى أربعة مراحل : مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمي ومرحلة الوظائف الديوانية والسياسية التي تولاها في المغرب والأندلس ، ومرحلة التفرغ للتأليف ، ومرحلة وظائف التدريس والقضاء في مصر . ولا تقتصر فائدة هذا الباب على التعريف بحياة ابن خلدون ، بل تتجاوز ذلك الى الدلالة على عبقريته . فيظهر من هذا الباب أن حياة ابن خلدون لم تكن حياة هدوء ولا استقرار ، بل كانت حياة صاخبة مضطربة ، تفيض بما كان يخوضه من مغامرات ، ويصيبه من كوارث ، ويواجهه من خصومه وحساده من مكاييد ومؤامرات ، وأن الوظائف الديوانية والسياسية والقضائية قد استأثرت بمعظم وقته وجهوده في معظم مراحل حياته ، فلا يتاح لرجل عاش هذه الحياة أن يصل في ميادين المعرفة الى ما وصل اليه ابن خلدون ويخلف ما خلفه من آثار الا اذا كان نسيج وحده في عالم العبقریات - ثم عرض المؤلف في الباب الثاني لآثار ابن خلدون ومظاهر عظمته فبين أنه المنشئ الحقيقي لعلم الاجتماع ، ووازن بينه وبين أوجيست كونت وانتهى من موازنته الى اثبات الأسبقية في انشاء هذا العلم لابن خلدون ، وعرض لأهم ما يوجه الى ابن خلدون من مآخذ في دراسته لظواهر الاجتماع ، ووضح فضله وتجديده في علم التاريخ وفن الأوتوبويوجرافيا ترجمة المؤلف لنفسه) وفي أسلوب الكتابة العربية وفي بحوث التربية وعلم النفس التربوي والتعليمي ، ورسوخ قدمه في علوم الحديث والفقه المالكي ، والمأمة المأمة طيبا بسائر العلوم والفنون الأخرى التي كانت معروفة في عصره : العلوم الطبيعية والرياضية وعلوم الفلسفة والمنطق والقراءات والتوحيد والتصوف وأصول الفقه والفقه والأدب العربي ، وكثير من الفنون حتى فنون السحر وأسرار الحروف والزيروعة والطلسمات .

(١) العدد الرابع من سلسلة « أعلام العرب » التي تصدرها وزارة الثقافة والارشاد القومي ، صدر في أبريل سنة ١٩٦٢ - ٣٢٨ صفحة من القطع المتوسط - الناشر مكتبة مصر بالجيزة .

money has become the decisive factor - instead of the spears - in paying for the bride.

- 3) As a result of (2), both the chances of social mobility and the cope of social relations increased, and family relationships declined in importance. It became more easy-especially after the application of the straight line dwellings (Gbarias) - for families to disperse and scatter more than was the case in the past. This, however, does not mean that the authority and respect due to the head of the family had been totally eliminated, or that the Azande have relinquished all their old social and relationship values ; it rather means that other new values have emerged, which are often in conflict with the old ones, thus leading to existence of different behaviour patterns side by side. This situation is to be found in all the developing societies which pass through a transitional stage of social, cultural and economic change, where the old patterns and values are challenged without disappearing completely, and where the new values gain ground gradually without dominating the scene and the life of the individual and the community.

Our aim in discussing the above Scheme has been to demonstrate the difficulties which stand in the way of success for any development project based totally on economic considerations without taking into account the social and cultural characteristics of the respective community, and without seeking to achieve, through its operations and activities, the contribution to the unity of the greater society within which the local community must be integrated. These objectives had actually been taken into account in the original scheme, but were overlooked in implementation due to a variety of factors. Still, this does not mean that the Azande community is still a closed one, nor that the Scheme has failed completely. In fact, since national government began in the Sudan after its independence, the authorities have sought to bring about the integration and unity within the greater national community, and the results of their efforts are evident in more than one aspect.

To sum up the effects of the Zande Scheme on the Azande, these effects may be divided into three kinds ; the economic, the social and political, noting that the division is for exposition only, without ignoring the interdependence of the factors of every kind on those of the two others.

In the Economic Sphere :

The Azande appreciation of the value of money has increased as evident from their limiting its use to the purchase of prestige commodities (like spears) to wedding presents and the acquisition of wives. However, the appreciation of money is still dependent on the actual needs of the natives, which explains the absence of workers from factories and their return to work only when they run short of money. Another cause of absenteeism is the low standard of wages and their failure to satisfy the workers' needs, who are sometimes obliged to go to the forest to gather cassava or to hunt, and then return after obtaining their needs.

In the Social Sphere :

- 1) Though the British Administration followed the policy of weakening the authority of the Sultans, it had to enlist their aid in the implementation of the Housing Projects of 1922 (to combat disease) and of the present Scheme, in imposing forced labour, punishment and coercion. This policy undermined the moral essence of the system of the Sultans, and they began to abuse whatever authority they find invested in them to achieve their personal interests. All these factors led to a considerable degeneration in the system of Sultans, whose relationships with the population degenerated as the latter came to identify them with all the negative elements and policies of the Administration.
- 2) Similar changes occurred in the traditional family system, especially in connection with the status of the family head and the patterns of behaviour regulating the relations between the family members. As the young men of the family came to feel their ability to become economically independent of the head of the family, and their chance of becoming family head themselves if they are willing to pay a small tax, they tended to accept the Administration's encouragement to separate themselves from the original family and plant their own lots of cotton. True, the father continues to help his son to marry, but this has ceased to be as essential as it used to, especially as

milies, although one fifth of them only were to participate in the cotton project. It was only to be anticipated, then, that such a plan would lead to general dissatisfaction and, in 1959, the Inspector of the Northern Area of the Zande Region submitted an exhaustive memorandum, wherein he recommended that the Azande be resettled in villages instead of the Gbarias for various reasons. Committees then were formed to select two locations within the Zande Scheme Area to establish two model agricultural villages.

IV

The main point of consideration here is that the Zande Scheme has without doubt caused many far-reaching changes in social life, in the traditional pattern of values and the attitudes of people towards life, besides the emergence of new social problems which did not exist before. The direct factor leading to most of these changes is the relative increase of money in the community due to the cultivation and sale of cotton and the trend among some individuals to work in the factories for wages. The Zande community can therefore be taken as an example - and a true one - of the African communities undergoing at present a transitional stage due to the implementation of development projects, from the economy depending on the mere supply of food to the modern economy based on monetary dealings, but without reaching the stage of eliminating the traditional pattern, as we notice that both types of economy (the traditional and the modern) continue to coexist in a complementary manner. However, the continuation of the present trend towards money and its increase in the hands of people is expected to have considerable effects on the social structure itself. Whatever the case may be, the Azande at present consider money, and the cultivation of cotton and work in factories as means of obtaining it, as a way of supplying them with enough to satisfy their needs of imported products which they cannot produce, to pay the taxes and meet the expenses of marriage. Food supplying agriculture then continues to play the most important role in their economic life. We must note, however, that only one fifth of the Azande population of the Sudan obtain money through cotton cultivation and factory employment, whereas the rest continue to depend on the sale of some of their agricultural products for the purpose, which is mostly evident among those who live in the vicinity of towns and cities where they can market their products.

strong, especially in crises, and relatives usually dwelt within reach of each other. This, however, does not mean that blood or marriage relationships were the organizational factor in the regional distribution of people. On the contrary, those relationships never played a basic part in daily life of the Azande or in their political life even, as authority has always been limited to the chiefs, who belong to the nobility or « avungara ». The important thing is that the Azande never knew the village system proper, in spite of the marriage relationships which arise between neighbours. The Azande dwellings are connected to each through a network of narrow and winding paths, and all the dwellings of the settlement are in turn connected to the court of the representative of the Sulan by the same network of narrow, winding paths. Wider paths connect these settlements to the court of the Sultan himself.

This pattern of dwelling distribution was no doubt imposed by the economic needs of the Azande, whose lives depend greatly on shifting agriculture, which requires the presence of wide areas of land, where the man cultivates a specific part and leaves the rest to recover its fertility until he returns to its cultivation. Within this system every settlement constituted a particular social unit where the dwellers knew each other and strengthened their relations by marriage ties, and often by other social ties arising either from loyalty to the same secret group, or by blood brotherhood of joint initiation in youth.

Previous experiments in transferring the Azande from these dwellings had proved troublesome both for the Azande and for the authorities. Nevertheless, the authorities began by planning Azande villages in the form of the letter « H », each including 50 families who were to cultivate a particular piece of land each, and live in a dwelling facing one of the three pathways running through the village. Difficulties, however, caused the authorities to decide to house the Azande families along straight dwelling lines (Gbaria) where each was planned to have twenty five families on either side, with a total of fifty families per (village). This plan ignored the provision of a « centre » to be used as a focus for social life. On the contrary, it contributed to the weakened and eventual elimination of the old social relationships between different dwellings and settlements, because it ignored the real connections underlying the apparent system of separate dwellings and settlements. Moreover, the scheme overstepped the limits of the cotton cultivation project, and was extended to all the Azande fa-

themselves, and considered the project as an experiment to be applied later to the other parts of the Southern Sudan. He took into consideration the particular characteristics of the Azande, who are known to be active and willing workers, and to accept orders and discipline, contrary to most of the southern tribes.

However, when the project came to be implemented, it changed its course in more than one aspect, especially after the resignation of Dr. Tothill himself for health reasons. The points of Azande education, training and participation in running the project were totally overlooked, and the cultivation of other cash crops was dropped. Moreover, the scheme concentrated on producing long-fibre cotton instead of the short-fibre cotton originally planned which would have given greater yields. Payment of remunerative wages and prices to the natives as originally proposed by Tothill was overlooked, and coercion was used instead. Even the value of the factories was doubled on the grounds that their products could not be marketed at competitive prices, without any consideration whatever to the social implications of their introduction. The economic and commercial point of view therefore reigned supreme and, although many factories were actually established and operated the main emphasis remained on cotton cultivation and on the related textile industry.

III

There can be no doubt that the idea of cultivating cotton constituted a perfectly safe venture. However, its requirements of continuous supervision and regular work could not be fulfilled by the traditional dwelling system of the Azande, and the Housing Project was therefore instituted to replace the old system in order to fulfill these requirements and at the same time realize certain administrative, educational and health objectives.

The Azande had no specific system of housing. The original pattern they preferred was to build their houses near to the numerous water-courses in the region, but they did not tend to form big dwelling groups. The dwelling unit was that of the man, his wives and his children, and may be a number of relatives whom he supports. Every wife had her own hut and her own piece of land which she cultivates herself within the compound. When children married they built their own dwellings, but not very far from that of their father to be able to help him in cultivating his land, and in his building activities. Relations between family members remain

This policy, however, was resisted by the Egyptian Government and by the northern Sudanese themselves and, in the thirties the British Administration began to prepare an inclusive program to develop the Southern Sudan in general. In 1937, it carried out an ecological survey in Equatoria which continued until after the start of the second world war. The plan sought to achieve self-sufficiency in the areas involved, in imitation of the experiment carried out by the Belgians in the Congo, whereby cotton was introduced as a cash crop. The Zande Scheme, therefore, was an economic development project depending on the settled cultivation of cotton and on the introduction of some industries related to this crop. The shifting agriculture system followed by the Azande was not consistent with the requirements of this policy, hence the necessity to house the Azande who are to work in cotton cultivation in certain settlements where they were to dwell continuously. This caused profound changes in the traditional social structure, and we are dealing here with these changes as an example of the social implications of economic development.

II

The Zande Scheme was begun only in 1946. The idea of introducing cotton cultivation, however, was older than that date, but the people in Equatoria were not eager to practise this cultivation, as the crops were meagre and the Administration used coercive measures to force the people to undertake it. Experiments were carried out in 1935, but the actual implementation of the scheme was postponed until the general development plan for the south was fully prepared.

The originator of the idea of introducing cotton cultivation in the Zande region was Dr. J.D. Tothill, who had previous experience in this field in Uganda. When he joined the service of the Sudan Government in 1943, he drew up an accurate and exhaustive plan for the introduction and marketing of cotton, and the establishment of some complementary industries. In his plan, Dr. Tothill made provisions for the introduction of other cash crops and industries, and for the training of the Azande themselves from the start to work in the factories and to participate gradually in running the project itself. He attached great importance to this last aspect, providing for the education and training of 95 per cent of the Azande over the period of thirty years which he considered basic for the success of the project. He never imagined that the project could achieve any success without the active participation of the natives

The Azande occupy a wide area in Central Africa, extending along the water-division line between the Nile and the Congo rivers. They live in the territories of three different countries, namely the Sudan, the Congo and the adjacent republics known until recently by the name of French Equatorial Africa. Their number is difficult to determine, but most of them (estimated at 400,00) live in the Congo whereas about (200,000) only live in the Sudan. The Azande region lies in the south-western tip of the Southern Sudan (in Equatoria), which extends over about 21000 square miles, where the inhabitants are irregularly distributed due to their general tendency to concentrate along the water division line, leaving great inland areas uninhabited. The Zande region is generally flat, and the climate is not exceptionally severe, with a rain season of about 8-9 months per year, and an annual rainfall of 40-60 inches. The region is crossed by a great number of rivers, rivulets and water-courses which play an important part in the daily life of the Azande and around which they used to concentrate in the past. Actually, the Azande have always resisted and protested against any attempt to move them away from the vicinity of these water-courses for any reason whatever. A unique characteristic of the Azande is that they do not breed cattle like the other tribes of the Southern Sudan. This had been attributed to the existence of the Tse-Tse flies in their region, but the interpretation was questioned lately on the grounds of their dogs. On the other hand, the Azande suffer from many endemic diseases which drain their vitality and make them susceptible to great suffering from minor infections. They depend mainly on agriculture for their livelihood, and are actually experienced cultivators, growing many different crops like Cassava, Maize, Groundnuts, Sweet Potatoes, Bananas and many vegetables and fruits, within their system of shifting agriculture. Their economy is therefore an agricultural one, supplemented by hunting and gathering, in view of many fruits which grow widely in their region.

The Zande Region is isolated from the outer world and from the other parts of the Sudan, because of the difficulty of communications, their slowness, and the great expanses of land which must be covered. This isolation was confirmed by the policy of the British administration before independence, which considered the southern parts of the Sudan as closed districts and discouraged trade with the northern parts and with the outer world in order to achieve their separation from the rest of the Sudan.

lonialists to exploit the resources of African countries, and therefore attended only to the economic and technological aspects without any care whatever directed to social planning. In most cases, this led to serious social consequences, and often to obstacles and difficulties in the face of these projects themselves, which obstacles and difficulties ended in many cases in the total failure of the projects or their falling short of their original objectives.

The Zande Scheme is one of these projects, which sought originally to achieve economic development in a remote area of the Sudan. The project necessitated a change in the housing patterns in the area in a manner that secures - or had been thought to secure - the realization of the economic objectives. The new housing project, however, proved to be anomalous to the basic social values and patterns, which gave rise to many obstacles, dissatisfaction and resistance from the part of the natives due to the violent changes it imposed on their traditional social system. In fact, the project was not preceded by adequate social studies, though the Government of the Sudan tried to correct the situation later by the appointment of a social anthropologist to study and evaluate the project for 3 years (1952-1955). Other difficulties in the face of the project were the lack of coordination between the Administrative Authorities in Equatoria and the Project Staff, in addition to the fact that the project, from the very beginning, was coloured by the general policy at the time, which sought to separate the South from the rest of the Sudan and therefore the project did not attempt to integrate the economy of the Zande area with the greater structure of the national economy. On the contrary it sought to achieve self-sufficiency for the area, and therefore overlooked the importance of social and economic integration between the Zande community and the Sudanese or even the Southern Sudanese Society. On the other hand the housing scheme was based on dispersing the inhabitants and distributing them in separate dwelling units far from each other. It is possible, therefore, that the Zande Scheme is the only project based on the breaking up of the community instead of strengthening its coherence, and can from this point of view, be considered as a true example of the economic development projects, implemented at present in many parts of the continent, which give the primary importance to economic and social factors but neglect to give equal attention to the social changes caused by such projects, which changes may lead to the breakdown of the whole tribal structure without providing any substitute for it.

policies, schemes and projects drawn up to develop local communities is their effective incorporation within the general framework of the national economic, social and political life involving the whole society of the respective country.

It is only natural that most of these countries devote their attention primarily to economic development in order to raise the standards of living among their peoples. This is evident from the trend in many African countries to change their traditional system of agriculture based on cutting, burning and shifting agriculture which exhausts the soil within a few years, and substitute it for intensive, settled agriculture which contributes to continuous settlement on a particular piece of land and renewing its fertility through the use of fertilizers. Another trend in this respect is towards the introduction of cash crops, or the industrialization of certain areas. A case in point here is the Volta River Project in Ghana which will lead to the extraction of bauxite, production of aluminium and of the energy required to run the plants. The common object of all these projects is to remove African communities from the economic stage based on the mere supply of food for the people to that of the modern economy which depends on the use of money and on marketing.

Though most of these efforts are exerted in the economic and technological spheres, their effects extend to cause changes in social systems, values, people's view of life and traditional attitude towards it, their way of thinking, customs, and social behaviour. This is, however, to be expected, as the community — especially when it is a traditional and limited one — represents an integral and coherent unit where any change in any of its systems is apt to cause a chain-reaction of change in the other systems constituting the social structure. Economic development projects, therefore, must take into account the social implications and traditions and must study the whole community with all its systems and traditions without limiting themselves to the economic aspects, so that we may be aware in advance of the type of change expected to occur as a result of the implementation of such projects, in order to avoid the mistakes and risk ensuing from the execution of projects which contradict the basic traditional values, religious beliefs or inherited moral criteria of the community.

During the last thirty years, many economic development projects were implemented in Africa. Some of these sought to benefit the natives themselves, but most of them sought to enable the co-

**ECONOMIC DEVELOPMENT AND SOCIAL
CHANGE IN AFRICA
AN EXAMPLE FROM THE SUDAN : THE ZANDE SCHEME ***

by

Dr. Ahmed Abu Zeid

Associate Professor of Sociology and Anthropology,
Alexandria University

African communities are undergoing at present tremendous changes in their political, economic and social structures, replacing their traditional forms of life by other new ones which are better suited to the new conditions prevailing in these communities. Some of these changes occur spontaneously as a result of contact between African communities and other cultures, especially European ones. Other changes, however, occur in accordance with carefully drawn plans and policies seeking to realize certain objectives. This planned change has increased considerably during the last years in the newly independent African countries which seek to develop their economic and social life in general, with some emphasis on the development of certain local and isolated communities whose members had continued for long years to live within the limited ethos of belonging to no bigger unit than that of the tribe. This is characteristic of almost all the tribal communities of Africa which seldom if ever — participated in the economic, social and political life of the greater society of the country in which they live. Differences of tribal languages from each other and from the official language of the State have strengthened this tendency, which was fortified by other differences in customs, beliefs, tradition, mores, social, moral and spiritual values within the same linguistic group. The result was that every tribe constituted a social isolate, limiting the patriotism and loyalty of the layman to his own tribe and its chief. This isolation constituted a considerable deterrent to local and general development, and hence we find that the ultimate objective of the

* The ethnological material of this study was collected during a field study undertaken by the writer in 1962 in the Southern Sudan, by assignment from the ILO, Geneva. I would express my deep gratitude here to Dr. Abbas Ammar, Asst. Director General of the ILO, to Alexandria University who approved my secondment to the ILO and to the authorities of the Sudan Ministry of Interior, Khartoum, the Province of Equatoria and the Zande Scheme.

Factor IV has negative loadings on A.R.T.AC. (- .203) and Hd (- .223) and a considerable positive loading on Geo (.309). This factor contrasts A.R.T.AC. the quick reaction to achromatic colour which indicates sensitivity, and Hd the overcritical attitude, with Geo which indicates as Bohm mentions ambition and courage. If we are right in interpreting Factor IV as Sensitive Emotionality vs Mature-Tough-Poise pattern, then this agrees with the picture suggested by A.R.T.AC., Hd and Geo among the Rorschach variables.

Factor V : has negative loadings on W (- .249), M (- .211), c (- .217), C (- .217), FC (- .316) and A.R.T.AC. (- .253). This cluster of variables might be interpreted as an Extraversion pattern to accord with our identification of the fifth factor. This seems reasonable if we consider the hypotheses behind these variables put forward by Rorschach workers. W is a sign of organizational interest and ability. C indicates poorly controlled reactivity to environmental impact. FC indicates a ready control over emotional impact without loss of responsiveness. This controlled responsiveness implies that the person can respond with both feeling and action appropriate to the emotional demands of the situation. A.R.T.AC. indicates quick reaction and sensitivity. But the debatable matter here is the presence of M which according to the common view indicates introversion, and this received some confirmation from our analysis of the Rorschach variables separately. However Rorschach workers also regard M as indicating self-acceptance in the sense of a tolerance by the ego for archaic impulses. And as the loading on Factor V is quite small perhaps the apparent contradiction is not serious.

Factor VI : has positive loadings on W (.206), Dd (.294), M (.303), c (.251), C (.249), FC (.203), P (.221), O (.401), R (.359), H (.242), Ad (.200), N (.257) and obj (.383). This appears to correspond closely with the general Rorschach factor of fluency and it is reasonable to expect that this would correlate with the personality Factor VI, which have identified as Surgency.

Thus we could conclude that although the Rorschach variables correlate to some extent with the clusters elicited by the reference variables, they do not show high validities in relation to these patterns of behaviour. We conclude that the inkblots test is not an all round technique for assessing personality, but that it could elicit some variables which measure some aspects of behaviour.

Table (3) varimax-rotated loadings for the Rorchach variables on the centriod reference-variables factors

The variables	I	II	III	IV	V	VI	h ²
W	—470	—039	129	—033	—249	206	345
D	090	142	—126	—121	—104	145	091
d	153	—027	—162	—032	—040	169	082
Dd	—078	—102	036	—144	068	294	129
S	162	—195	—057	—179	—133	096	126
F	—018	003	—057	—122	016	148	040
M	023	141	117	060	—211	303	176
FM	—102	—017	022	011	—196	079	054
m	—367	—021	034	—123	—090	037	160
c	—204	053	033	035	—217	251	157
Fc	—155	—110	—094	—188	—159	107	116
Kk	—143	—027	074	—184	—003	172	090
C'	087	—032	115	048	—168	104	063
C	—202	—066	038	110	—217	249	167
FC	—085	117	—011	—124	—316	203	177
P	—007	—017	180	—011	—076	221	087
D	—178	—039	098	—117	—194	401	258
R	—168	007	012	—003	—070	359	162
A.R.T.A.C.	—187	—175	084	—203	—253	—022	178
A.R.T.C.	—068	—069	111	—108	—080	092	048
H	—132	—012	221	010	—187	242	160
Hd	207	045	107	—223	—086	160	139
A	—077	044	030	—177	—120	095	063
Ad	146	—009	—174	021	029	200	092
Ant	053	—078	—043	094	008	157	045
N	—178	—151	131	—048	020	257	140
Geo	132	—168	—116	309	—045	107	166
Fire	—143	—140	135	089	104	136	095
Obj	—149	—030	—014	021	—048	383	172
Pl	—150	—242	184	—049	125	169	163

preled as surgency, in comparison with Cattel's Source Trait F, Surgency vs Desurgency.

However, the six factors just described certainly cover a variety of important personality variables, hence if the Rorschach is to be accepted as a valid diagnostic test, many of the scores should correlate significantly with one or more of the factors.

In order to elicit these relationships we calculated the loadings of the Rorschach variables on the unrotated reference centroid-factors. It is still necessary to rotate these loadings through the same angles as the reference factors had been rotated. Hence a varimax solution for the rotation was carried out by the Birmingham computer unit, yielding six factors as shown in Table (3).

Reference Factor I : has negative considerable loadings on W (- .470), m (- .367), c (- .204) C (- .202) and a positive loading on Hd (.207). We previously interpreted the high positive loadings as Neurotism. This leads us to consider W, m, c, and C as indicators of healthy emotional structure, and Hd as indicating Neuroticism. This fits in with the view of Rorschach workers who regard W and m as signs of ego strength and Hd as indicating an overcritical attitude which may be an outlet for hostility. Although they view c as indicator for a crude need for affection and C as poorly controlled reactivity to environmental impact, it would be possible to accept c and C as indicators of emotional stability provided they were combined with good intellectual control.

Factor II : has a considerable negative loading only on P1 (- .242) in the direction of our Socialized mind defined by high negative loadings on General-activity, Religious-value, and Interest-survey and smaller loadings in the same direction on Creative, Ascendant, and Tenderness. This suggests that Bohm is mistaken ; for according to him Rorschach used to say that children between 6 - 8 years of age give a good many responses such as P1 and that these indicate bad reality control, and socialization, though admittedly the relationship is small.

Factor III : has a positive loading on H (.221). According to Bohm Rorschach used to that H indicates social contact, but when it is found in large numbers it indicates either neurotic disturbance or narcissism. Here it seems to us that H might indicate submission since it is opposed to our Ascendance factor as defined by negative high loadings on Creative, Persistent, and Ascendant variables.

the factors yielded by the varimax solution, as it is more objective than the graphical.

Factor I : This factor contrasts Depressive (.651), Nervous (.630), Immature (.677) ratings and Neuroticism (.421) with Radicalism (-.421), Tenderness (-.648), Theoretical-value (-.410), Religious-value (-.657) and Economic-value (-.375). This seems to correspond to the well known neuroticism factor, with the negatively loaded variable representing a mature balanced outlook and serious value. It resembles Cattell's Source Trait C ; Emotionally Stable Character vs Neurotic General Emotionality.

Factor II : has high loading on General-activity (-.423), Religious (-.655) and Interest-Survey (-.434) and smaller loadings in the same direction on Creative (-.228), Ascendant (-.253) and Tenderness (-.237). It shows no strong positive loadings. We tend to define this factor as socialized-mind and it might be compared with Cattell's Source Trait K ; Socialized, Cultured Mind vs Boorishness.

Factor III : has high negative loadings on Creative (-.494), Persistent (-.671) and Ascendant (-.689) variables and a positive high loading on the Aesthetic-value (.446). Perhaps we may interpret this pattern on behaviour as Ascendance vs Submissiveness. Cattell's Source Trait E ; Dominance-Ascendance vs Submissiveness resembles our factor here.

Factor IV : contrasts Creative (-.476), Impulsive (-.604), Meticulous (-.527), Nervous (-.479) and Immature (-.423) variables with Political-value (.394) and Economic-value (.366). It has also a considerable negative loading on the interest-survey (-.263), and a positive one (.262) on the Theoretical-value. We may identify this with Cattell's Source Trait I ; Sensitive, Infantile, Imaginative Emotionality vs Mature, Tough Poise.

Factor V : has a negative high loadings on General-activity (-.552) Extraversion (-.514) and Radicalism (-.336) and positive loadings on Social-value (.350) and Theoretical-value (.229) variables. We intend to follow Eysenck and interpret this as the Extraversion vs Introversion dimension. It seems to us that it resembles Cattell's Source Trait H ; Adventurous Cyclothymia vs Withdrawn Schizothymia.

Factor VI : has high loadings on Topics (.668), Impossibilities (.531), Impulsive (.585) and General-activity (.342). The pattern of behaviour shown by this cluster of traits could be inter-

Table (2) varimax-rotated centriod-factors loadings for the references variables :

The variables	I	II	III	IV	V	VI	h ²
Creative	066	—228	—494	—476	286	—098	619
Persistent	—241	—031	—671	—138	133	089	553
Depressive	651	021	—220	—211	022	—148	539
Ascendant	178	—253	—689	—027	002	—044	574
Impulsive	096	158	115	—604	—017	585	754
Meticulous	006	—115	—058	—527	—091	069	307
Nervous	630	—270	110	—479	—064	173	745
Immaturity	677	—164	000	—423	—054	078	673
General-activity	245	—423	055	—113	—552	342	677
Neuroticism	421	—049	050	067	—012	130	203
Extraversion	008	—007	060	—049	—514	—052	273
Radicalism	—421	—062	—068	162	—336	—366	438
Tenderness	—648	—237	—123	—190	017	—034	528
Theoretical-value	—410	—097	267	262	229	—024	370
Aesthetic-value	—007	—176	466	—113	059	074	269
Social-value	—001	—068	003	—023	350	—106	140
Political-value	—162	—014	—044	394	—010	—262	252
Religious-value	—657	—655	—032	140	—056	190	921
Economic-value	—375	204	169	366	006	—267	417
Abstraction	072	—051	—166	—022	007	306	130
Topics	—130	—151	096	—120	—182	668	542
Impossibilities	076	—139	244	—185	—115	531	414
Interest-survey	024	—434	—075	—263	130	166	308

3. Factor III is a bipolar factor. It contrasts the D (.377), FC (.309), P (.475) and A (.501) variables with the c (-.471), Kk (-.367) and N (-.418) variables. This agrees with the hypotheses which Rorschach workers often attribute to these responses and agree also with the results shown by the studies of Sen, Cox, Williams and Lawrence, and Coan. We incline to define it as sociability vs anxiety.

4. Factor IV is a bipolar factor. It contrasts M (.521) O (.309) and H (.419) variables with Geo (-.356), Fire (-.348) and C (-.286) variables. We defined this factor as introversion vs extraversion factor. A similar factor appears also in the studies of Sen, Adcock, Coan, McLeod, Blewett, and Eysenck.

5. Factor V has a considerable loading on Fc (.362), C' (.353) and FC (.364) and thus could be interpreted as an emotional control factor. This resembles a factor in the studies of Wittenborn, Sandler and Ackner, Williams and Lawrence, and Coan which has its main loading on the response with dominant form.

6. Factor VI and VII seem to be meaningless factors. For the variables with considerable loadings on them are not correlated or show very small correlations. Factors so far discussed are entirely internal to the Rorschach. To find out more about their psychological significance we should discover what factors are present in the reference variables.

Since it seemed unlikely that principal components of the reference variables would be meaningful without rotation of axes, it was decided to apply the centroid method of analysing these variables.

This yielded six significant factors. However, it was difficult to be certain that the best solution had been achieved. Hence a varimax solution for the rotation was carried out also by the Birmingham computer unit, yielding six factors as shown in Table (2).

The principle of this technique is to maximize the variance of the 6 columns of factor loading, thereby introducing as many high and as many near-zero loadings into each column as possible.

The varimax solution gave us six meaningful factors. We intend to interpret Table (2) varimax-rotated centroid-factors loadings for the reference variables :

Table (1) unrotated factors loadings for the Rorschach variables:

The variables	I	II	III	IV	V	VI	VII	h ²
W	280	705	—145	—176	—178	098	060	673
D	739	—278	377	—009	168	—128	—095	818
d	536	—675	—011	153	—015	—128	—119	796
Dd	636	—463	—216	—006	—007	—078	057	674
S	461	—083	—050	—182	—133	355	079	406
F	536	—573	095	—171	—238	—248	109	814
M	468	351	—026	521	—237	—024	—013	671
FM	372	424	181	222	—124	202	—191	492
m	529	342	—122	—141	—167	013	067	464
c	361	—067	—471	076	186	046	—244	459
Fc	588	072	—205	018	362	256	030	591
Kk	495	165	—367	—049	123	—159	—079	455
C'	330	295	264	077	353	079	011	403
C	491	410	—133	—286	—049	—034	—173	542
FC	557	247	309	—038	364	—029	014	600
P	302	179	475	223	—003	006	—004	399
O	622	216	—282	309	—048	089	123	625
R	937	—152	002	—020	—029	009	038	903
A.R.T.A.C.	507	032	274	—218	—256	166	071	480
A.R.T.C.	584	064	273	—184	—286	—046	—052	541
H	551	349	—081	419	—156	—205	085	682
Hd	337	—466	010	277	—057	116	—185	458
A	620	101	501	—059	110	—031	—157	686
Ad	545	—548	068	077	—095	265	007	687
Ant	358	—309	—153	—179	—042	224	—061	334
N	620	127	—418	—092	036	—147	—178	618
Geo	409	—080	—129	—356	080	017	092	331
Fire	177	352	078	—384	—154	—159	—200	371
Obj	786	024	—131	094	006	—102	250	718
Pl	572	126	079	—121	296	—094	231	514

complex since they represent combinations of underlying variables from two rather different sets of data — the Rorschach responses, and the other tests plus ratings. It was found easier to see the nature of these factors when the two sets of correlations have been studied separately. However, the communalities obtained at this stage provided a useful estimate of the total variance of the main factors which could be inserted in the diagonals.

Next, therefore, the computer unit carried out an analysis for the Rorschach variables only and extracted seven principal components using the calculated h^2 Table (1) shows the loadings of each variable on these components.

It would no doubt be possible to follow Wittenborn and other writers by rotating these factors to simple structure which would largely or completely eliminate the first general factor. However, a study of the first two large factors suggests that they are meaningful as they stand. Thus we may conclude that the following are the most prominent factors in the Rorschach variables:

1. A perceptual fluency factor; we call it a perceptual fluency factor to differentiate it from word fluency and ideational fluency factors. It is a general factor in the sense that all the variables have considerable loadings on it. As in the studies of Wittenborn, Sen, Cox, Williams and Lawrence, Consalvi and Lotsof, R the number of the responses has the light loading on the factor, 937.
2. Synthetic vs analytic factor; this factor put the variables into two groups, those variables which need synthetic ability in producing them on one hand, and those variables which need analytic ability on the other. W has the highest loading on the synthetic, 705, and d has the highest loading on the analytic, 675 pole.

idea it was ? ». Another question was asked to elicit further determinants if any ; « And was there anything also that helped to make it look like ? ».

Further enquiry was made if it was not yet clear whether movement was a determinant. The subject was asked such a question ; « Where do you think you might see a looking like this ? ». If this question did not clarify the presence or absence of movement as a determinant, then another step was used. The subject was told ; « On one of the cards you said it looked like that wasing ? (referring back to a response given where movement was verbalised spontaneously) ; « How was it with this personal - animal - cloud, etc ? ».

It is worth noting that the first two questions elicited the determinants including the movement in almost every instance and that the last two questions revealed hardly anything. The writer would hold that it is better to confine the enquiry to the first two questions to avoid the suggestive effects of the last two questions.

The third group : The trails were rated by the tutors. Each student was rated by two tutors and the two ratings were combined.

The final data which were used in the analyses were scores on 53 variables. These were normalized before intercorrelated as the divergences from normality are large enough to distort the test intercorrelations seriously particularly those of Rorschach variables. The point of the method is that each distribution was classified into groups using a standard deviation of 10.

The intercorrelations were carried out by the electronic computer unit using the product-moment method.

Several factorial analyses were applied to the data as follows:

The computer unit carried out the calculations of the principal components for the whole matrix of intercorrelations. Six principal components were extracted. In view of the number and the types of the tests had entered into battery and the number of the students that had been tested, the six principal components are the maximum which are likely to be of psychological interests. This was confirmed by Moier's criterion, namely, the flattening out of the total variance of successive factors.

It would be possible to interpret those principal components as they stand without any rotation. However, they are highly

Abstraction Test : This is a test of Vernon's. It is highly loaded with g.

Topics : This consists of two topics chosen by Thurstone to measure fluency.

Impossibilities : It was used as a measure of ideational fluency.

Interest Survey : This was taken from an interest blank devised by Vernon. The subject is asked to answer questions about things he likes most to do in his spare time, and spends most on. It has a considerable high loading on the originality factor.

Rating scales : The rating scale presents nine personality traits : Creative, Persistent, Depressive, Nervous, Ascendant, Impulsive, Meticulous, Immaturity and general activity. Each student was rated by two tutors separately on the traits, using a five-point scale, which indicates the frequency of the behaviour, namely : very-often, often, sometimes, rarely, very-rarely. These were scored 5, 4, 3, 2, 1 respectively and the two ratings combined to yield a scale from 10 to 2.

The sample : was 96 female college students, with an average age of 20 years.

Testing procedure : The measures which we used were classified into three groups :

The first group : This group consisted of paper and pencil tests, namely MPI, the Public Opinion Inventory Study of Values, Abstraction Test, Topics, Impossibilities Interest Survey. These measures were given in group form.

The second group : The Rorschach Inkblots Test was given individually by the writer. The testing consists of two parts :

- (a) The performance proper : This was the procedure by which we obtain the responses of the subject to stimulus material.
- (b) The Enquiry : This was the procedure used to obtain the information required for scoring the record. Certain questions were given to reveal the location and the determinant.

Enquiry for location ; the cards were given again one by one with this question ; « Show me where you saw the ? », for the subject to show where he saw his response. By means of this question it was easy to locate the responses of the whole population.

Enquiry for determinants ; when the response was located on the location chart, the subject was asked about the determinant of the response ; « What was it particularly about this that gave you the

to complete. The rating-scale presents 9 personality traits which are chosen from Guilford's non-aptitude personality traits but with modifications of the definitions. A five-point scale for rating, which indicates the frequency of the behaviour aspects, is used. The description of the traits are :

CREATIVE : The subject is interested in producing new material in musical literary ... etc. activities.

PERSISTENT : Preferring to maintain a course of thought or action until a problem is resolved.

DEPRESSIVE : Having a generalized feeling of discouragement and lack of optimism regarding her own life and future.

ASCENDANT : Taking the initiative in establishing and directing social relationship.

IMPULSIVE : Including to act on the spur of the moment without thinking things over.

METICULOUS : Unduly or excessively careful of small details with reference to both person and environment.

NERVOUS : Becoming irritated easily and unrelaxed.

IMMATURITY : Oversensitivity to the praise, blame or moods of others.

GENERAL ACTIVITY : Maintaining a faster tempo, in most activities than other students do or than the situation necessarily calls for.

There follows a description of the inventories, the tests and the rating scale which yielded the two groups of variables.

The Rorschach Inkblots Test : This consists of ten cards which are called Herman Rorschach Psychodiagnostics plates, and which were published 1921. Using Klopfer's method of scoring, these yielded variables which we intended to study, described above.

Maudsley Personality Inventory (MPI) : This yields two scores : Neuroticism and Extraversion.

Public Opinion Inventory : This gives two scores for the attitudes Radicalism and Tendermindedness.

The Study of Values : This yields scores for :

The Theoretical value, the Economic value, the Aesthetic value, the Social value, the Political value and the Religious value. The scale which was used in this study is the version revised by Richardson for British subjects.

RADICALISM-CONSERVATISM : The Radicalism pole is characterised by items such as, private property should be abolished, criminals can be cured, companionate marriage. The items characterising the conservatism pole are ; compulsory religious education, nationalisation is inefficient, birth control should be illegal.

TOUGHMINDENESS - TENDERMINDENESS : The toughmindeness pole is characterised by items such as ; companionate marriage, sunday observance old fashioned, women and coloured people inferior. The tendermindeness is characterised by such items as ; cure criminals rather than punish them, abolish death penalty and back to religion.

THEORETICAL VALUE : The theoretical person is interested in fundamental facts of science and not influenced by any consideration of beauty or utility.

ECONOMIC VALUE : This characterises the utilitarian and materialistic person who is interested in production, consumption marketing and accumulation of wealth.

AESTHETIC VALUE : The aesthetic person is interested in grace and symmetry, form and harmony.

SOCIAL VALUE : The social person is motivated by sympathy kindness and usefulness to others.

POLITICAL VALUE : The political person is interested in domination or power.

RELIGIOUS VALUE : The religious person is not limited by simple conventionalities of churchgoing, but he is mystical and seeks to comprehend the cosmos as a whole to relate himself embracing totality.

IDEATIONAL FLUENCY : This ability seems to be the speed of calling up ideas and quality does not matter.

ORIGINALITY : The ability to produce unusual and clever responses.

GENERAL ABILITY (g) : The highest common factor which results from factorial analysis of a diverse group of tests.

Besides the above mentioned variables other variables were included which seemed most likely to overlap with the diagnostic indications of the Rorschach. These variables were assessed by means of a rating scale which the tutors of the students were asked

Hd Human details. This is the total of Hd and (Hd).

A The variable of animal content. It is the total of A and (A)

Ad Animal details. This is the total of Ad and (Ad).

Anat. The variable of anatomical content. Here we use it both animal and plant anatomy.

N The variable of nature concepts.

Pl Plants of all kinds whether the whole plant or parts of it.

Obj Man made object.

Geo The variable of geographical concepts.

Fire The variable of fire concepts.

Form-level and succession was excluded, the former because of its high subjectivity and the latter because it adds several variables which we were not interested in.

Against what we correlated the above mentioned Rorshach variables ? Here we intended to use certain personality dimensions which previous researches have indicated and agreed upon. But a question could be raised here ; are these dimensions valid or not ? if not we are back where we began, i.e. validating vague concepts against indefinite ones, and trying to build a structure on vague data.

As a matter of fact, we could say that the dimensions we are going to correlate against are valid ones when measured by appropriate tools. Our criteria of validity are that the variables should be based on the observed aspects of behaviour and that significant differences exist among the subjects with regard to them. These criteria can be applied to the dimensions we use here. They are based on observed behaviour, and have been defined by the hypothetico-deductive method, and when the instruments constructed to assess these aspects of behaviour are administered to a group of subjects, differences among the subjects appear to be significant. These are ;

NEUROTICISM : This is defined by the general emotional lability of a person, his emotional overresponsiveness and his liability to neurotic breakdown under stress.

EXTRAVERSION-INTROVERSION : Extraversion as opposed to introversion refers to the outgoing, uninhibited, sociable, proclivities of a person.

- F Where the response is determined by the shape of the blot only.
- M Where the response includes human movement.
- FM Where the response includes animal movement.
- m Where the response includes movement of inanimate objects and abstract forces. This variable is a combination of $m + m$
 $F + Fm$.
- c Where the subject focusses on the shading as a surface texture effect and disregards any form element, or the subject has an indefinite form. This variable represents
- Fc Where the subject focusses on the surface texture effect and the object has a definite form.
- Kk This variable represents a combination of two variables hypothesized by Klopfer;
- (1) Shading gives the impression of three-dimensional space.
- (2) Shading gives the impression of three-dimensional space projected on a two-dimensional plane. This variable represents ;
 $K + KF + FK + K + KF + FK$ all of which occur too infrequently for separate analysis.
- C' Where the subject is interested in black, white or grey as colour
This variable is a combination of $C' + C'F + FC'$
- C Where the colour is used and the form is not implied in the content, or the form is indefinite. This variable represents $C + CF$,
- FC Where the colour is used and the objects are of definite form.
- P Popular responses which are classified as responses that have been found to be the most frequent.
- O Original responses which occur as rarely as once in one hundred records. O + was regarded only since we consider the original response as the clever uncommon one.
- R Total responses.
- A.R.T.AC. Average reaction time for achromatic cards (I,IV,V,VI, VII) in seconds.
- A.R.T.C. Average reaction time for chromatic cards (II,III,VIII, IX,X) in seconds.
- H The use of human content. This is the total of the subject's scores on H and (H).

Since 1947 factor-analysis technique has been applied in investigating the variables elicited by the Rorschach technique and leads to some fruitful conclusions.

In this study we tried to apply factor-analysis to investigate the most prominent Rorschach variables, but our approach differed from previous factor-analytic investigations by including a wider range of well defined personality dimensions and by using a better method of calculating the intercorrelations.

THE TECHNIQUE OF THE STUDY :

In studying the Rorschach variables one should not be satisfied with classifying and interpreting them alone, without reference to other experimental work in the field of personality dimensions. The various approaches should guide each other in formulating an agreed upon and well defined diagnosis of the structure of a personality.

With regard to the Rorschach, we confined ourselves to variables defined by the Klopfer system of scoring, which originate from location, determinants, popularity and originality. Content was introduced also by certain variables which give a considerable range of scores and which seem likely to be psychologically significant. But we intend to consider all responses as main ones, not some as main, some as additional. Our rationale is that we should not consider certain aspects of behaviour subsidiary and other aspects essential. All aspects of behaviour are real responses to certain stimuli. With this point of view we can eliminate one source of subjectivity in the scoring method. In confirmation of this statement; the Rorschach group procedure does not use any classification of responses into main and additional. Also other psychological tests, questionnaires and ratings concentrate on the reaction of the subject without such distinction.

Therefore the following variables were submitted to investigation :

- W Whole blot.
- D Large usual detail.
- d Small usual detail.
- Dd Unusual details, including, dd tiny details, de edge details, di inside details, dr rare details.
- S White space.

A QUANTITATIVE INVESTIGATION OF THE RORSCHACH INKBLOTS TEST AS APPLIED TO STUDENT TEACHERS

By

Emad El-Dine Sultan

The Rorschach test is a projective technique employing a series of standardized inkblots to elicit responses which are claimed to offer an evaluation of a personality. It has been extensively applied in many fields, e.g. psychopathology, vocational guidance, social service work.

Despite a large amount of previous investigation it still seems essential to evaluate this technique more accurately and to show what it can reveal. Such an evaluation should not be based solely on intuitive interpretations of the idea or on mere counting of scores. But our treatment should be based on adequate statistical tools, and avoid errors in statistical thinking that lead to faulty conclusions.

The Rorschach technique lend itself to objective studies, as the responses can be translated into scores which can be submitted to statistical treatment to reach adequate generalizations and interpretations.

One step in objectifying the technique is to eliminate interpretations based on a highly complex and subjective analysis of the scores, realising that an adequate statistical technique can elicit the interactions among the variables if there are any.

Another step is to avoid unvalidated and illogical distinctions between variables. For example, why should we consider the existence of main and additional responses, since we study behaviour as it occurs without differentiating it into main and additional behaviour? What logic lies behind the separation of the two variables hypothesized by Klopfer: (1) Shading giving the impression of three dimensional space, (2) Shading giving the impression of three-dimensional space projected in a two dimensional plane? Probably both variables should be considered as representing shading giving the impression of dimensional space stimulated by an inkblot.

A Thesis submitted to the University of London carried out under the supervision of Professor P.E. Vernon.

average of age among all the spectators. This difference in age was not coincidental but a real difference in average. A significant correlation was also proved between the standard of education of the spectators and their opinion on the cancellation of news programs.

2) Cultural Programs :

The average age of the spectators of cultural programs who were in favour of their cancellation was less than the general average. This was a real, and not coincidental, difference. A similar relationship was revealed between the educational standard of spectators and their opinion on the cancellation of library, scientific and cultural programs in general, and programs dealing with problems.

3) Educational Programs :

The average of age of the spectators of educational programs who were in favour of their cancellation was less than the general average. This was a real and not coincidental difference.

The relationship between the educational standard of the spectators and their opinion on the cancellation of educational programs, however, could not be determined.

4) Recreational Programs

The average age of the spectators who were in favour of cancelling these programs was not different from the general average. A significant relationship existed between the educational standard of the spectators and their favouring the cancellation of variety, dance, music and songs, sports, drama and film programs.

52.6	Low standard of some programs.
39.9	Children imitate actors and actresses.
.....	Broadcasts too many terror films.
.....	Some programs are rather discordant with the values of a socialist society.

IV — Some Spectator Opinions :

1) Opinions of Spectators on the Independence of Each of the Three Channels.

There was an almost unanimous agreement on the necessity of every channel remaining independent of the other two. Those in favour of the principle represented 16.4%. There were no significant differences between males and females in this respect.

Starting from the age of fifteen years, the percentage of those in favour begins to rise gradually. Also, the biggest group among those in favour of the principle was that of higher education and university graduates, whereas the smallest group was that of the illiterates.

2) Spectator's Opinion on Koran Reciting :

The biggest percentage (42.4%) preferred to have the verses appear on the TV written only. 38.6 % favoured the appearance of the reciter throughout the period, whereas 13 % only favoured the appearance of the reciter at the beginning and at the end of the recitation only.

The higher level of education, the more the percentage of those preferring that verses appear in written form only.

3) Spectator's Opinion on the Basic Purposes of Purchasing a TV Set.

84.4 % thought that this basic purpose is recreation and spending leisure time pleasantly. 69.4 % thought of it in terms of raising the cultural standard of the individual, 56.9 % in terms amusing children and occupying their leisure time, while 48 % only thought of this purpose in terms of raising the social level.

V — Spectator's Opinions and Wishes as Regards TV Programs

1) Information Programs :

The average age of Information Programs Spectators who wanted them cancelled proved to be less than the general

TV on his movie-frequenting, as the value of chi2 amounted to 22.68 and the degrees of freedom equalled 7, therefore establishing a significant correlation between age and the effect of TV on movie-frequenting.

A significant relation was established between TV acquisition and the weakening of the tendency towards café frequenting on the one hand and age on the other, chi2 here according to age equalled 25.5, and degrees of freedom equalled 7.

Chi2 of TV effect on listening in the radio according to age amounted to 50.8, with 7 degrees of freedom, thus establishing a significant relation between TV acquisition and reduced listening in to the radio according to age.

A similar result was reached as regards TV effects on book-reading according to age of spectators. chi 2 according to age amounted to 33.1 with 7 degrees of freedom, thus establishing a significant relation between TV acquisition and reduced book-reading according to age.

Statistical data, however, did not prove any significant relationship between TV acquisition and their relatives and friends according to age.

III — The Most Important Advantages and Disadvantages of TV in the Opinion of Spectators as Regards themselves and their Families :

% of spectators	Advantage
80	Enabling spectators and families to spend evening at home
76.5	Helps them to acquire knowledge and new information.
74.4	Provides entertainment and fills leisure time.
65.3	Broadcasts football matches.
62.7	Broadcasts songs of Om Kolthoum
% of spectators	Disadvantages
58	Programs not broadcast on schedule time.
52.8	Broadcast some programs at inconvenient times.

household workers also (89.2% and 83.14% respectively) were affected more than others, whereas those engaged in selling were the least affected (61.71 %).

c) Spectators' Visits to Relatives and Friends :

Only 45.9% of the spectators tended to visit their relatives and friends less frequently after buying a TV set. The top ground among these included individuals of 65 years or more, illiterates, literates only and widows.

d) Visits to Relatives and Friends to Spectators :

About one half of the spectators (48.9 %) stated that the visits of their friends and relatives to them underwent no change after they have acquired a TV set. Most of the spectators who stated that the visits of relatives and friends increased after their acquisition of a TV set were of the age of 20 to less than 25 years, illiterates and literates only.

e) Listening in to Radio Programs :

This study supported the results of other studies abroad in proving the considerable effects of TV on the radio. Most of the spectators (81.41 %) came to listen less frequently to the radio after acquiring a TV set. The spectators who were most affected in this respect were those of 25 to less than 35 years of age (85.3%), widows (91.58%), illiterates (85.84 %), office workers (87.2), The least affected spectators in this respect were those of 15 to less than 20 years of age (76 %), divorcees (74.4 %), primary school graduates (76.4 %) and salespeople (73.4 %).

f) Book Reading :

Only 32.5 of the spectators who habitually read books came to read them less after acquiring a TV set. It was revealed also that the lesser the educational level the more the habit of book-reading was weakened, as the group of book readers least prone to forego books for TV was that of university and higher education graduates.

It is evident from the above that TV has affected most of its spectators in their practice of other creational and cultural activities, and that the extent of the effect depends on the age and the educational and marital status in most cases. Statistical processing revealed a connection between the spectator's age and the effect of

its counterpart during working days for all period of transmission.

3) Week Days on which Spectators are Eager to follow Evening Programs :

Thursday is the most favoured day in this respect. Percentage of spectators of this period on Thursdays amounts to 89.3 %. This ratio declines gradually during the following days in chronological order, until it reaches a minimum of 20.9 % only on Wednesdays.

II— TV Effects on Other Means of Recreation and Spare Time Activities :

The results of the study showed that TV had clear effects on the other means of recreation among the spectators. These effects are summed as follows :

a) Cinema Goings :

The results supported the discoveries of other studies carried out abroad to the effect that cinema has been the means of recreation most affected by TV. Most of the spectators (74.8 %) who usually frequent cinemas stated that frequency of their movie-going had diminished. This was more evident in the case of females than it was in the case of males. It was revealed also that the older the spectator the more affected his movie-going is by the TV, becoming lesser. Also the lesser the spectator is educated the more his tendency to forego the cinema in favour of the TV. This tendency was in the case of widows than it was in the case of married people or people who had never married. Students, both males and females, represented the least affected group in this respect.

b) Café Frequenting :

Most of the male spectators (73.3 %) who had been used to frequent cafés frequented them less often as a result of the TV. The older the spectators the more this tendency was pronounced, up to the age of 45, when the tendency became gradually reversed with the increase in age. The group of café frequenters who were most affected by TV were the illiterates (72 %) ; the married among them representing (86.46 %) and those who had received higher (university) education the top of this tendency to frequent cafés less due to TV, and the divorced representing the bottom. Office workers and

1) **Average Number of Hours :**

- a) **On Leave Days :** The average was 4.9 hours on leave days. This average differs according to the different age categories. Individuals of 20-25 years watch the programs for eight or more hours, whereas those of 45 years or more watch for about two to four hours. Illiterates and university graduates tend to watch TV programs on leave days for a period of one to four hours more than what was expected, whereas primary, preparatory and secondary or intermediate school graduates tend to watch the programs for a period of six hours or more in excess of what was expected.
- b) **Other Week Days :** The average was 3.33 hours. The research revealed that the spectators of 12 to 20 years tend to watch TV programs on other week days for 6 to 7 hours more than was expected, whereas those of 35 years or more tend to watch the programs for one or two hours more than what was expected.

The research revealed also that the higher the level of education the lesser the number of hours spent in watching TV programs on other week days. Illiterates, merely literates and primary and preparatory school graduates tend to watch the programs on other week days (non-leave days) for six hours more than the average expected, whereas this period of excess diminishes to three hours in the case of intermediate school graduates, and still more to one or two hours in the case of university graduates.

2) **Intensity of Watching during Different Transmission Period :**

Intensity of watching increases greatly during the fourth period (7 to 10 p.m.), when the percentage of spectators reaches 80.1 % , and also during the fifth period (after 10.00 p. m.), when the percentage rises to 88.4 % . However, the percentage becomes relatively small during the first (11-12 a.m.) and second (1.00-4.00 p.m.) periods, register 26 % and 23.9 % respectively.

Watching intensity on leave days proved to be greater than

Value of χ^2 calculated according to age = 60.21 degrees of freedom = 36
Value of Y = 2.45 significant difference.

** Value of χ^2 calculated according to education 150.7 Degrees of freedom = 35.

Value of Y = 9.1 significant difference.

mediate education represented the highest percentage (27.22%) followed by higher education or university graduates (22.05%) primary school graduates (15.45 %) and preparatory school graduates (12.05 %). Those who only knew how to read and write represented (9.6% while illiterates accounted for 13.1%

In comparison with the distribution of Cairo inhabitants according to estimates of mid-1963, the latter include 46.4 % of illiterates (against 13.1% in the sample), 32.8 % of literates only (against 9.6 %), 5.7% of primary and preparatory school graduates (against 27.5%) and 1.3 % of secondary and intermediate school graduates (against 27.22 %). The most striking difference was in the category of higher education or university graduates, who represent —3 only of the inhabitants, but 22.05 % of the sample.

- 6) **Work or Occupation :** Students accounted for the highest percentage (26.8 %) of spectators, followed by the unemployed, i.e. housewives, old people and dependents. Females accounted for 43.2 % of the above, whereas males represented 4 % only. The highest percentage among the working spectators was that of technical and scientific professionals (12.13%), followed by house workers (9.8 %), of which figure the females represented 14.68 %, which is the highest percentage for women—workers.
 - 7) **Average Monthly Income :** More than one half of the owners of TV sets in this sample (51.0 %) had an average monthly income of less than L.E. 65. (—2.96 %) of the owners had a monthly income of less than LE 25.— on the average, while 8.01 had an average monthly income of LE 125.— or more. The highest percentage was represented by the category of LE 65.— to less than LE 85.—. The arithmetical mean of the average monthly income of owners was calculated at LE 61.5, with a deviation of LE 22.8. The above were the outstanding characteristics of the spectators. Here below are the results derived from the data collected.
- I — **Patterns of TV Watching :** These were determined on the basis of the number of hours spent by the individual in watching TV programs, and the intensity of watching during every period of transmission and on every day of the week when the individual takes care to watch the programs.

OPINIONS AND WISHES OF THE UAR TV SPECTATORS IN CAIRO

Results of the Research

In the last issue, we explained the method followed in determining the opinions and wishes of the UAR TV spectators. In this issue, we will outline the most important results revealed by the study, after giving a brief description of the spectators in points of residence, sex, age, marital status, education, work and average monthly income.

- 1) **Residence :** The highest percentage of the sample spectators lived in Heliopolis (17.98 %), followed by the precincts of Wayli (12.15 %), Qasr-el-Nil (10.1%) and diminishing gradually down to (—95%) in the Gammaliyya precinct.
- 2) **Sex :** Male spectators represented 49.43% as against 50.57 % of females. This is somewhat different from the male female distribution according to population estimates, where the males represent 51.2% and the females represent 48.8% .
- 3) **Age :** The average age among the spectators was 31 years, with an age deviation of 4.2 years. More than one third (34.9 % of the spectators fell in the category of 12 up to less than 20 years of age. Two thirds (63.1%) were less than 35 years old. The highest percentage (21.6%) fell in the category of 15 to less than 20 years. The percentage diminished as we went from the category (25—) upwards. We should note here that the distribution of the inhabitants of the Cairo Governorate, according to official estimates, is very close to this distribution of spectators.
- 4) **Marital Status :** After including individuals under the marriageable age (18 years for males and 16 for females), the married spectators represented 59.1% , those who had never been married represented 33.7 % , widows 4.8% and divorced individuals 2.2 % . It should be noted that the total number of Cairo inhabitants of marriageable age in the middle of 1963 was estimated at 1931030, of whom 67 % were married, 22 % had never been married, 8 % were widows and 2 % divorced.
- 5) **Education :** Those who had completed their secondary or inter-

R e f e r e n c e s

1. Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. — «Parental Attitudes in Child Rearing»—Al Maarefs Publishing House, Cairo U.A.R. 1959. p. 244 (Published in Arabic).
2. Naguib I. Ibrahim, Mohamed E. Ismail and Roshdi F. Mansour- «Our Social Values and Their Effect upon Personality Development.» Al Nahda Publishing House—Cairo, U.S.R. 1962. p. 230 (Published in Arabic).
3. Davis, W.A., and Havighurst, F.J. (1946) — «Social Class and Color Differences in Child Rearing.» American Sociological Review — 11, 698-710.
4. Sears, R.R., Maccoby, E.E., and Levin, A. (1957). «Patterns of Child Rearing.» Dow, Peterson and Co. New York, U.S.A.

ment is making every effort to eliminate social class imbalance in general. This is done through applying a socialistic system to our political and social aspects of life. Such measures aim at rising the standard of life of the nation in general and the lower classes in particular. It also aims at dissolving the barriers between classes. It is here hypothesized that some of the social change expected to result from these socialistic measures is that related to parental attitudes towards children's future in general, as well as towards equality of both sexes.

S U M M A R Y

Aspirations regarding children's future are considered to be one aspect of parental attitudes towards their children in general. These attitudes are in their turn one aspect of the parents' personalities that were acquired in a certain sub-culture.

If the above assumption is true, this will mean that there is a relationship between the parents' socio-economic status and their aspirations regarding their children's future.

To verify this hypothesis, 256 parents of both sexes, both middle and lower classes and from different educational and occupational backgrounds, were chosen. An interview schedule, including questions about their attitudes and aspirations regarding their children's future occupations, kind and level of education, was applied.

Statistical analysis of the data showed that parental aspirations for college education and for specific professional occupations is significantly higher in the middle class than in the lower class, that there is a general tendency in both classes towards discrimination in education and occupation on the grounds of sex and lastly that the middle class is significantly more liberal towards girls' education and occupation, i.e. that it is less discriminating between boys and girls.

educational systems in which she is in fact precluded by the curricula from learning the basic subjects that are needed for subsequent participation in professional, social or civic life. The reasons as stated in their responses are religious, psychological or traditional.

However there is a significant difference between the two social classes in this respect. The number of those who would equalize boys and girls in education and occupation from the middle class parents exceed significantly those who have the same attitude from the lower class. The middle class is more liberal. This overbalance of liberalism in the middle class can be considered to be due to their higher standard in education. The parent of the middle class is more educated. This helps in changing the attitudes that he has acquired from the general culture. It is through education that he gets acquainted with and exposed to modern ideas, modern attitudes and more liberal values.

Education and Social Implications

The present data shows that the lower class parent is considerably modest in his aspirations concerning his child's future. Such aspirations, expectancies and planning for the children's future may be responsible also for the achievement motivation and the achievement standard that one observes to be abnormally low in the large bulk of the elementary school population. It is the lower class children who constitute the large bulk of this population. Some effort to investigate this major problem in public education on the speculative and theoretical level has been made by our teachers, colleges, universities and educational authorities. It is here suggested that research should be directed towards examining the motivation structure as learned by the lower class child from his family and other culture groups. Research also should be directed to study the motivation structure of the elementary school teacher. These motivation structures of the child and the teacher are the major hypothesized factors effective in scholastic achievement in elementary school education.

Parental aspirations might have also been responsible for the social class imbalance in college education. Historically, the middle class has actually supplied the largest population of college students in the U.A.R. Part of the reason for this is financial. Other reasons might be suspected. But from the present data one can infer that some of the reasons may be in parental expectancies and planning. It has to be noted here, however, that the govern-

to lose. The drive to push higher has thus not been strong as it has been in the middle class. The lower class parents have been in need of their children to help them financially. It is well known that every member in a peasant's family has always been urgently needed as a working hand on the farm. In the town children of the lower class work as apprentices in workshops and helpers in stores. Going to school for a long period together with the extra money necessary for school will deprive the family from the financial help of its children.

Parental expectancies and planning in the lower class have, therefore, become far from taking it for granted that their children should go to college. In the course of time these expectancies and planning have become an important aspect of parental attitudes and values in the lower class.

As for as the second aspect of the research, that is concerned with class differences in discrimination in education and occupation based on sex, results show, as stated before, that is high tendency in both classes to consider the woman's role as exclusively that of wife and mother. (66.7 percent in the lower class and 49.7 percent in the middle class). Logically correlated with this attitude is the attitude of each class towards girls' education. Sixty-eight percent of the middle class group prefer to teach their girls types of education that prepare them to carry out these duties, while 54 percent of the lower class are quite satisfied with their staying at home right from the start without any education at all.

It is easy to imagine the obstacles encountered by a girl towards her full equality with the boy in both education and occupation. In the first place, the girl belongs to a group which has not yet achieved full equality of status and in which women have been considered from time immemorial as destined to carry out purely domestic duties. Even compulsory education acts which have been put into effect have not deterred the persistence of traditional attitudes in certain families where parents are unwilling to allow their daughters to attend school because «it would involve their appearance in public» or «because they fear they might be exposed to bad influences» or simply «because there is no need for it». Therefore, the full application of the principle of equality has remained checked. Where the financial capacity of the parents is limited, usually the freedom left to them to choose between the boy and the girl is exercised to the detriment of the latter. Even when the parents can afford education for both sexes, they would prefer for the girl

middle class parents demand relatively early and rapid achievement in the learning of cleanliness habits, sexual inhibitions, and assuming responsibility. Except for those few parents who have had modern pedagogic information, middle class parents try to feed their infants on a rigid time-schedule, wean them early, punish them too early for aggressive behavior, put them in bed according to a schedule, and close them indoors to a later age to prevent them from wandering outside the house or mix with street kids or go to the street alone. In short, middle class parents exert more pressure on their children during the act of socialization.

The attitude of the parents towards their children's scholastic achievement and their aspirations for their future occupations, are only one aspect of parental attitudes towards their children's socialization in general. It is quite understandable to see that parental attitudes in all these different aspects are intercorrelated. The pressure exerted on the child during his early socialization is extended to cover also his scholastic achievement.

What has been said in the course of interpreting class differences in child socialization can apply also to the results of the present study. Middle class culture has always been full of fears and aspirations. Fears of falling down into the lower levels and aspirations of pushing higher into social strata or at least maintaining the present standard. These fears and aspirations are quite natural in a social system which is characterized with mobility, with a varying degree of social movement. In their attempts to push higher in social strata, the middle class has suffered from anxiety lest they might not attain their goal. In order to reach, they have had to exert pressure on their children in very direction. Children could be a great asset in this social movement if they attained a certain standard of scholastic achievement. It is through this level of education that they could hold certain professional occupations; the most recognized and secure kind of occupations in this culture.

Thus the subtle and constant pressure of the middle class culture has been learned by the parents as a defence against their anxiety. Every step from the child towards the parentally aspired social status, or any hope of it, is anxiety reducing for the parent, and thus the parental pressure and the parental aspirations of this group have been reinforced.

For the lower class, the situation has been different. Lower classes have had no such fears. They actually have had nothing

«taking it easy». As may be put in their own words, «This shouldn't be on one's mind at all; he (the child) will become what he may».

Logically correlated with these differences are differences in parental aspirations regarding their children's education and occupation. While the middle class parents take it for granted that their children will go to college, lower class parents are less ambitious. Thus a lower class parent may aspire for his child to learn only to read and write, or at least he may not be worried about the level he might reach; he may leave him to achieve according to the parents' own economic capacity. But a middle class parent would not accept such levels of achievement at all (see Table 3). Turning to occupations, one finds the same kind of difference. Middle class parents take it for granted that their children should work in professional occupations, while the majority of the lower class parents would be satisfied for children to have blue collar work, clerical work, or anything to earn their living from (see Table 4).

The picture can be simply put in these words: The middle class parent, being more anxious about his children's future, would drive them to attain as high an education as possible, in order to work in higher professions where they can find financial security. The lower class parent, on the contrary, being less anxious about his children's future, would not care as much about their education or their occupation.

So far we have been talking about results concerning parents' aspirations for their children's future in general. The other aspect of the results is concerned with class differences in discrimination in education and occupation as based on sex. On this score, results show that middle class parents tend more than lower class parents to equalize both boys and girls in education and in occupation, although instances of inequality and discrimination in both classes are much more frequent than instances of equality.

Now what is our interpretation of these results. As for the first aspect, that of parental aspirations for their children's future in general, results are in congruence with what has been reached in previous research. Davis and Havighurst (1) and Ismail and Ibrahim (2) have found out that in seeking to train their children,

1) Allison Davis and Robert J. Havighurst, «Social class and color differences in child rearing», *American Sociological Review*, Dec. 1946.

2) Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. *Parental Attitudes in Child Rearing* Cairo 1959 (Published in Arabic).

Table 5 shows that the two social classes differ in the attitude towards equality of boys and girls in education. Of the middle class parents, 27.2 percent think that the girls should take the same amount and kind of education as the boys (Category B), while only 8.1 percent of the lower class parents fall into the same category. Table 6 shows nearly the same result with respect to the attitude toward equality of boys and girls in occupations (Category B). The differences in both cases are significant at less than the one percent level.

Table 5 also shows that a relatively higher percentage of both classes would prefer their girls to have a special kind of education, either higher or intermediate education (Category A). The middle class group exceeds the lower class in this respect. But when we come to Category C, that of confining the girl to the lowest degree of education, i.e. learning only to read and write, the picture is reversed ; the lower class exceeds the middle class in this respect. The difference between the two social classes on this last score (Category C) is statistically significant at less than the one percent level.

Lastly, results also show (in table 6) that the parental attitude which regards the girl's job to be only at home as a housewife (Category C) is highly prevailing in both classes, yet it is much more so in the lower than in the middle class. The difference between the two social classes in this respect is statistically significant at less than the one percent level.

DISCUSSION AND INTERPRETATION

Before discussing the results, we may classify and summarize them as follows : First, results related to parental aspirations regarding their children's future in general ; second, results related to parental attitude towards equality of boys and girls with respect to their future.

Regarding parental aspirations in general, results, as may be recalled, indicate clearly that middle class parents show more anxiety over their children's future than do lower class parents who, in their turn, show more negligence. A typical attitude of a middle class parent in this respect is that of sacrifice, over-indulgence and over worry about what his child will be. The picture is quite different for the lower class parent, as was shown in Table I. For parents of this class, the most prevailing attitude is that of

TABLE 6

Differences between social classes with respect to parental attitudes towards girls' occupations

No. of Ques- tion	Sub- Groups Compared	No. of Rs' Compared Categories		Total No. of Rs	chi ²	Level of Signifi- cance less than	Percentages of responses in each category						
		B	Other Cat.				A	B	C	D	E	F	Un.
4a	Middle	36	129	165	5.83		M 25.4	21.3	49.7	.6	0	.6	2.4
	Lower	7	75	82			L 12.6	8.1	66.7	6.9	0	0	5.7
4a	Middle	84	81	165	8.02		M 25.4	21.3	49.7	.6	0	.6	2.4
	Lower	58	24	82			L 12.6	8.1	66.7	6.9	0	0	5.7

TABLE 5
Differences between social classes with classes with respect to
parental attitudes towards girls' education

No. of Ques- tion	Sub- Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi ²	Level of Signifi- cance less than	Percentages of responses in each category						
		B	Other Cat.				A	B	C	D	E	F	Un.
4	Middle	46	128	169	11.72	.001	M 68	27.2	3.6	.6	0	.6	
	Lower	7	80	87			L 33.3	8.1	54.0	4.6			
4	Middle	6	163	169	86.07	.001	A 68	27.2	3.6	.6	0	.6	Un.
	Lower	47	40	87			L 33.3	8.1	54.0	4.6			

Question 4

Some people prefer to give their girls a special kind of education. What do you think?

Probe saying:

4 (a) «What is the suitable kind of education for girls, and to become what?

Categories of Responses to Question 4

- A. Special kind of education either high or intermediate.
ex: nursing education, social work, medicine, high school education, foreign school education, feminine education.
- B. No special kind of education, just like the boy.
- C. Learn only to read and write
- D. Training in some trade such as sewing.

Categories of Responses to Question 4 (a)

- A. Special kind of job or occupation such as nursing, teaching, medicine, social work, etc.
- B. Any job or occupation just like the boy.
- C. To be a house wife, a good housekeeper.
- D. Any trade to earn her living from.

Subhypotheses pertaining to Question 4

- 12. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude towards quality in education for boys and girls (Category B).
- 13. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude which considers it sufficient for the girls to learn only to read and write (Category C).

Subhypotheses pertaining to Question 4 (a)

- 14. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude towards quality in occupation for boys and girls (Category B).
 - 15. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude which considers the girls' position to be only at home as a house wife (Category C).
- To test these hypotheses, relevant categories were compared. Tables 5 and 6 show the results of these comparisons.

TABLE 4
Differences between Classes with Respect to Parental Aspirations
regarding children's occupation

No. of Ques- tion	Sub- Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi ²	Level of Signifi- cance less than	Percentages of responses in each category						
		A	Other cat.				A	B	C	D	E	Un.	
3a	Middle	89	67	165	12.83	.001	M 52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7	
	Lower	26	56	82			L 29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7	
		A	Other cat.				A	B	C	D	E	Un.	
3a	Middle	149	7	156	88.18	.001	M 52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7	
	Lower	33	49	82			L 29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7	
		D	Other cat.				A	B	C	D	E	Un.	
3a	Middle	2	154	156	31.51	.001	M 52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7	
	Lower	20	62	82			L 29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7	
		E	Other eat.				A	B	C	D	E	Un.	
3a	Middle	4	152		21.82	.001	M 52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7	
	Lower	18	64				L 29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7	

Subhypotheses pertaining to Question 3 (a)

There is a significant difference between the two social classes with respect to each of the following :

8. Parents' aspirations for their children to have a specified professional occupation (Category A).
9. Parents' aspirations for their children to have any professional occupation either specified or not, (Categories A and B).
10. Parents' aspirations for their children to work as blue collar worker (Category D).
11. Parents' aspirations for their children to work in anything to earn their living.

To test these hypotheses, relevant categories were compared. Table 4 shows the results of these comparisons. It is evident from the table that while more middle than lower class parents aspire for their children to have a professional occupation (either definitely specified or generally mentioned); more lower than middle class parents are satisfied with skiller labor or anything to earn the living from as occupational aspirations for their children. All these differences between the two groups are statistically significant at less than the one percent level.

Categories of responses to Question 3

- A. The highest stages of education, higher education, college education.
- B. Secondary education, technical or non-technical.
- C. Mere reading and writing.
- D. Does not care for the level to be reached ; any level according to the parents' (financial) capacity.
- E. Education according to child's own capacity, interest or readiness.

Categories of Responses to Question 3 (a)

- A. Specified professional occupation (officer, engineer, physician, lawyer, etc.)
- B. Any professional occupation according to their interest.
- C. Clerical occupation and the like.
- D. Blue collar worker.
- E. Anything to earn his living from.

Subhypotheses pertaining to Question 3

There is a significant difference between the two social classes with respect to each of the following :

- 5. Parents' aspirations for their children to have college education (Category A).
- 6. Parental attitude of being satisfied with the level of mere reading and writing for their children's education (Category C).
- 7. Parental attitude of carelessness about the level of education to be reached by their children (Category D).

To test these hypotheses, relevant categories were compared. Table 3 shows the results of these comparisons. Results can be summarized as follows :-

1. That although relatively high percentages of both groups aspire to higher education for their children, the percentage of parents who have this attitude from the middle class exceeds by far that of parents from the lower class. The difference between the two groups is significant at less than the one percent level.

2. The percentage of those from the lower class who are satisfied with the lowest level of education for their children and of those from the same class who are careless about their children's education exceed those from the middle class who fall in the same categories. The differences between the two groups in both cases are statistically significant at less than the one percent level.

TABLE 2
Class difference with respect to parental preference
of, and their equalization to, boys and girls
regarding their future.

No. of question	Sub-Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi ²	Level of Significance less than	Percentages of responses in each category			
		A	B				A	B	C	Uncl.
2	Middle	61	26	87	.06	Not Significant	M 36.1	15.4	48.5	
	Lower	51	25	76			L 58.6	28.7	11.5	1.2
2		A & B	C		32.06	.001	A	B	C	Uncl.
	Middle	87	82	169			M 36.1	15.4	48.5	
	Lower	76	10	86			L 58.6	28.7	11.5	1.2

The table shows that both classes care more for their boys, future than their girls' future. However, there is a tendency for the lower class to exceed the middle class in this attitude, although the difference between the two classes is not statistically significant.

On the other hand the table also shows that the middle class tends more to equalize both sexes with regard to their future than does the lower class. There the difference is statistically significant at less than the one percent level.

Question 3

What sort of education would you like your children to have?

Prope saying :

3 (a) I mean what kind of education and to become what?

Probe saying :

- a) and why ? (in case of boys more)
- b) and why ? (in case of girls more)

Categories of Responses to Question 2

- A. Boys more
- B. Girls more
- C. Both are equal

Categories of Responses to Question 2 - (a) ,

- A. Because the boy is going to be the breadwinner.
- B. Because religious legislation states that «for the man is double what is for the woman».

Categories of Responses to Question 2-(b)

- A. Because she is independent, weak and is more in need of help.
- B. Because of virtual reasons.

Subhypotheses pertaining to Question 2

- 3. There is a significant difference between the two social classes with respect to how much more they care for boys' future than for girls' future.
- 4. There is a significant difference between the two social classes with respect to the attitude of equalization between boys' future and girls' future.

No subhypotheses were formulated about the probes of this question. The data were meant to be used for interpretative purposes only.

To test these hypotheses the following categories of responses to Question 2 were compared. Category A was compared with category B, and categories A and B were compared with category C.

The following table shows the results of these comparisons.

with respect to the degree of negligence or carelessness of parents about their children's future.

To test the first hypothesis category A was compared with categories B and C; for the second hypothesis category C was compared with A and B, in both groups. The following table shows the result of these comparisons.

TABLE I
Class differences with respect to parental anxiety and negligence regarding their children's future.

No. of question	Sub-groups compared	No. of Rs. of compared categories		Total No. of Rs.	chi ²	Level of significance less than	Percentages of responses in each category			
		A	B & C				A	B	C	Uncl.
I	Middle	115	53	168	29.16	.001	M 68.1	27.2	4.1	.6
	Lower	28	59	87			L 32.2	29.9	37.9	—
I		A & B	C				A	B	C	Uncl.
	Middle	161	7	168	46.89	.001	M 68.1	27.2	4.1	—
	Lower	54	33	87			L 32.2	29.9	37.9	—

The above Table shows that there are significant differences between the lower and the middle class groups with respect to the categories compared. « Anxiety » is higher in the middle class and « negligence » is higher in the lower class. The difference is statistically significant at less than the one percent level.

Question 2

Some people get more anxious about the future of girls, and some get more anxious about the future of boys, what do you think. Is it boys or girls that one thinks more about their future? Is it equal?

sented to show the distribution of the categories between the two groups in percentages together with the verification of the significance of differences by the chi2 technique.

Question 1

Sometimes one feels anxious about the future of his children, I mean what they will become and how will they maintain their future ... what do you think ?

Probe saying :

Is it a serious problem, a simple problem or no problem at all?

Categories or responses to question 1 :

A. A serious problem. The response related to this category would reflect a degree of worry that amounts to anxiety over children's future. This could be seen in the readiness of the parent « to sacrifice everything for a good future for the child », or in the parents' « insomnia » or « thinking night and day ».

Examples : « Sure ... one would devote all his life for their future ». « The father and the mother should sacrifice everything for their children's future ».

« One is always anxious lest they would'nt be able to manage ».

B. A simple problem : The response related to this category would reflect good care for the children's future without anxiety.

Examples : « I educate him and than leave everything to Providence ». It is an important problem, but one should'nt worry ».

C. Not a problem at all : The response related to this category would reflect negligence or no care for the children's future.

Subhypotheses pertaining to Question 1 :

1. There is a significant difference between the two social classes with respect to the degree of anxiety expressed by parents over their children's future.

2. There is significant difference between the two social classes

categorization. There was no difficulty in this process. Each category was well defined and parenthetical statements giving examples of kinds of instances which could be included in the category, were provided for each category.

The responses were then tabulated according to the system of categorization by five helpers — two of them colleagues of the writer and the other three advanced graduate students of psychology. All of them were thoroughly familiar with the plan of the study as with the concepts represented by the categories. In the initial stages of tabulation, all the helpers tabulated the same set of interview schedules, and differences among their judgements were discussed. Some ambiguities in the system of categorization came to light through these discussions and some of the categories were redefined or amplified for greater clarity. Final rules were then agreed upon.

Having obtained the frequencies of different categories in each group, the following statistical treatment was then applied :

1. Percentages of the different categories in each social group
2. Chi² corrected for continuity (with Yates correction) to test the statistical significance of the differences between the two social groups.

In view of the following considerations, a lax level of ($\alpha = .05$) was recommended for testing statistical significance. These considerations are :

1. That frequencies alone were secured and no scale was developed.
2. That no predetermined direction of the differences was specified.
3. That the danger of committing a beta error was no less significant than an alpha.
- 4 That the research was exploratory and pioneering.

RESULTS

The following are results of content analysis and statistical analysis applied to the responses of each question. To facilitate the presentation of the results, each question will be stated the categories of its responses will be operationally defined and illustrated with examples when needed, the subhypotheses about the differences between the groups will be stated, and lastly tables will be pre-

income and the number of family members. These were variables according to which the two groups were compared and separated. For the household mothers, the occupations of their husbands were considered.

Thus the middle class group included primarily business and professional occupations such as engineers, teachers, medical doctors, accountants, social workers, journalists, judges and lawyers, together with other white collar occupations such as clerical workers.

The lower class group was composed primarily of blue collar workers who ranged from skilled workers to unskilled labourers, together with the holders of other routine jobs and unemployed people. The actual jobs of this group were vendors, foremen, laundry men, self-employed carpenters, plumbers, waiters, janitors, barbers, mechanics farm hands, cooks, policemen, firemen, drivers, servants and butchers.

The largest number of the lower class group being from the unskilled labourers, and the largest number of the middle class group being from the professional and business occupations, the overlap between both groups in income could be reduced to the narrowest range possible. As for education, 100 percent of the lower class group had only what was called lower education (i.e. from illiteracy to the end of elementary school). From the middle class, only 28 percent had lower education, 20 percent had medium education (junior and senior high school, either completed or not) and 52 percent had higher education (any period of college education).

The last check on the differentiation between our two groups was made by means of the number of family members. The average number for the lower class group was 7.1 and for the middle class group was 5.6. This is nearly in accordance with general statistics.

Statistical Analysis.

Responses to each question in the interview schedule were classified into different categories. Each category included similar response and was given a name and a code. Categorization was made by a committee of three — the writer and two of his colleagues. Each member of the committee reviewed separately a number of schedules and then suggested the categories of responses for each question. The committee then reviewed the different categorizations, discussed them and then agreed upon a final system of

As is seen, the questions are not put directly. They are put in an indirect way so as to avoid answers based on parents' feeling about how a good parent should be. Parents naturally want to put themselves in favorable light, not only to make good showing for the interviewer, but also in order to reassure themselves. Questions constructed in an indirect manner were thought to avoid such tendencies.

The interviews were carried out by graduate students of education and by social workers who were students of the writer. The first step in training was a thorough discussion of the objective of the study and of the variables which the interview was intended to measure. Next came practice interviewing. The trainees first interviewed one another in class and participated in group discussion of the interviewing technique; then each trainee practiced interviewing with a parent in his or (her) home and came to discuss the difficulties and listen to guiding remarks from both the supervisor and the other trainees. This process went on until the supervisor was satisfied with the standard research by the interviewer regarding the technique of interviewing. The interviewers then began to work on the main research sample.

The schedule was pointed in a booklet where a space was left after each question to write the responses in. Responses were written verbatim.

Sample

The sample which the present research used consisted of 256 parents (mothers and fathers, of whom 169 were from the middle class and 87 from the lower class.

The definition of social class is a ticklish problem, especially since there is no social class index yet. However, sociological studies have found that the status a person occupies in the eyes of the community is more a function of his occupation than any other single factor; although how well educated he is and how much income he has are important too. These three factors are closely linked, of course; for the amount of money a man can earn is at least partly determined by his occupation; membership in some occupations or professions is limited to people who have met certain minimum educational standards. Without using numerical rating system, all three factors were taken into consideration in defining the parents' socio-economic status.

At the beginning of the interview the parent was asked a number of factual questions about the occupation, the education, the

An interview method which fell midway between the two extremes was chosen. A schedule was devised of open-ended questions (questions without a list of alternative answers from which the respondent was to choose). Following each of them there was a series of suggested probes which the interviewer was free to use or omit depending upon the fullness of the answer to the original question. The questions covered the points mentioned in the hypotheses.

The wording of the question was in Colloquial Arabic in order to help in establishing rapport and to avoid superficial stereotyped answers that would result from Classical Arabic questions said in a formal, and for some respondents, an unintelligible manner. Following are the questions in the interview :

- 1 — « Sometimes one feels anxious about the future of his children
I mean what they will become and how will they maintain their living in the future... what do you think »

Probe saying :

« Is it a serious problem, a simple problem or no problem at all ?

- 2 — Some people get more anxious about the future of girls and some get more anxious about the future of boys ; what do you think? Is it boys or girls whom one thinks more about their future? Or is it equal? »

Probe saying :

1 - a. « and why » in case of boys more ?

2 - b. «and why » in case of girls more ?

- 3 — « What sort of education would you like your children to have ? Probe saying :

« I mean what kind of education, and become what ? »

- 4 — « Some people prefer to give their girls a special kind of education. What do you think ? »

Probe saying :

What is the suitable kind of education for girls ? And to become What ? » (1).

(1) The schedule contained other questions on parental attitudes that are not related to the point of interest of the present study. The writer confines himself here to the section of the schedule called «Parents' aspirations regarding their children's future.»

There is a number of sub-hypotheses concerning the details of these variations which might have been derived from these hypotheses. However, no clear predications were possible until the content analysis had been completed. These sub-hypotheses will, therefore, be considered in the body of the results.

Assumptions

The assumptions underlying these hypotheses are those related to our social system. Communities of our society are a system of socially ranked groups with a varying degree of social movement existing among them. It is assumed that although all inhabitants of our society learn certain behavior in common, yet there are relatively few such common Egyptian cultural traits in comparison with the great variety of cultural acts, attitudes and values which have been differentiated by various social strata in the United Arab Republic.

PROCEDURE

Method

The method used in this research is that of interviewing. The type of interview required seemed to be somewhere between the flexible unstandardized « depth » interview which is characteristic of clinical interviewing and the completely structured interview with a long list of multiple choice items. The former would provide us with data very difficult to be rated in accordance with the dimensions needed and chosen for analysis. The unstructured interview would also miss certain items of specific information with some interviewers. Furthermore, it is known that the wording of questions and the order in which they are presented, can have a significant effect upon the responses which parents give, and it was desired that as much consistency as possible would be maintained in order that all parent's report would be comparable.

On the other hand, a completely structured interview involving a list of answers from which the respondent might choose had several possible disadvantages. Answers might be suggested to the parent; the interview would not be adoptable to the idiosyncrasies of individual life situations, i.e. alternative answers might not cover all possibilities, especially since there are no previous studies in the field to refer to; and, more important, rapport might suffer if the parent were not allowed to express himself (or herself) freely and fully.

classes than in middle classes and in rural families than in urban families.

4. The difference between the degree of freedom allowed to boys and that allowed to girls is greater in lower classes than in middle classes (boys being more privileged).

All these differences among social classes were statistically significant at the 5 percent level. (1)

Other studies carried out in the United States reached similar results, such as that of Davis and Havighurst, (2) and that of Sears, Maccoby and Levin. (3)

Now, in what way do social class differences affect parental aspirations? How can we describe in quantitative terms and also in terms of learning theory, parental aspirations, as another aspect of the basic socialization of the Egyptian child, and as it is guided in the middle class culture and lower class culture?

Hypotheses

The main hypotheses of the study are :

1. Parents of different social classes express different degrees of anxiety concerning their children's future.

2. Parents of different social classes differ with respect to the amount of schooling and the kind of education they aspire to for their children.

3. Parents of different social classes differ with respect to the kind of occupations they aspire to their children.

4. Parents aspirations concerning their boys' future differ from these concerning their girls' future. The amount of difference varies with different classes.

(1) Naguib I. Ibrahim, Mohamed E. Ismail and Roshdi F. Mansour. *Our Social Values and Their Effect upon Personality Development*. Al Nahda Publishing House, Cairo — U.A.R. 1962, p. 230 (Published in Arabic).

(2) W.A. Davis and R.J. Havighurst — *Social Class and Color Differences in Child Rearing*. *American Sociological Review*, 1946, II. 698—710.

(3) R.R. Sears, E.E. Maccoby and A. Levin — *Patterns of Child Rearing*. — Row, Peterson and Co., New York, 1957 — U.S.A.

1. That more lower class than middle class families use physical punishment as a technique of discipline, while more middle class families than lower class families use :

a) actual deprivation or threat of deprivation from social and material privileges and reinforcers (such as pocket money, love, going out with the family, etc.) ;

b) verbal advice, and verbal ridicule of wrong deeds, usually loaded with anxiety and guilt arousing statements.

2. That lower class children are weaned later.

3. That bowel and bladder training is begun earlier (on the average) with middle class children.

4. That aggression is more permitted and encouraged in cases of being attacked with lower class children.

5. That more lower class children go to bed at will and (on the average) stay up later.

6. That lower class children go out in the streets alone earlier.

7. That middle class children are expected to assume responsibility earlier.

All these differences among social classes with regard to child rearing were statistically significant at the 5 percent level. (1)

In another study by the same writers in collaboration with Dr. Roshdi F. Mansour, it was discovered that :

1. Roles assigned to different members of the family are more differentiated in the case of rural lower classes than in the case of urban middle classes. Role specification is more articulate in the case of girls than in the case of boys.

2. The tendency for the boys to have more privileges than the girl is higher and more evident in the case of lower classes than in the case of middle classes and in rural communities than in urban communities.

3. Discrimination between children of different ages, for the benefit of the eldest brother, is found to be more prevalent in lower

(1) Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. Parental attitudes in Child Rearing. Al-Maaref Publishing House, Cairo — U.A.R., 1959, pp. 244 (published in Arabic).

Relationship Between the Parents' Socio-Economic Level and their Aspirations Regarding their Children's Future (1)

By

Mohamed Emad-edin Ismail

Assistant Professor of Psychology, College of Education
Ein Shams University.

The Problem

Parental aspirations regarding their children's future are considered to be one of the most important aspects of the process of socialization. They constitute a crucial dimension of the child's socio-psychological atmosphere at a certain stage of his personality development. Clinical, as well as casual observations show that some parents might create anxiety and conflict in their children while pushing them to attain a certain scholastic standard or to hold a certain occupation which they are not psychologically ready for. Once the child has reached the school age in such cases, most of the difficulties which arise between the parents and the child result from the constant pressure exerted by the former on the latter to attain a certain academic standard - a means of reaching a certain position. In other cases, a girl, for example, might strive in vain in order to complete her education and be equal to her brother. Frustrations and conflicts resulting in all these examples might lead to different kinds of maladjustment.

Important as they are in the modeling of their children's personalities and adjustment, parental aspirations were investigated in the light of what has been done with other aspects of the process of socialization. Already we have evidence that the family demands upon the child, parental attitudes, practices and values towards the process of socialization differ significantly in the middle class and the lower class.

In a recent study of child rearing practices in one hundred middle class families and one hundred lower class families in the U.A.R., Dr. Naguib I. Ibrahim and the writer discovered :

(1) This paper was accepted for reading at the XVII International Congress of Psychology in Washington, 1963.

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

CHAIRMAN OF THE BOARD

Dr. HEKMAT ABU-ZEID

Minister of Social Affairs

Members of the Board :

Mr. Ibrahim Mazhar

Sheikh Moh. Abou Zahra

Dr. Hassan El Saaty

Dr. Anwar El Mofty

Mr. M. Salem Gomaa

General K. Redwan El Dib

Mr. M. Abd El-Salam

Dr. Ahmad M. Khalifa

Dr. Gaber Abd El-Rahman

Mr. Moh. Fathi

M. A. Zaki Mohamed

M. H. Awad Brekey

M. Y. Abou Bakre

General A. Rafat El Nahas

Mr. Nasr E. Kamel

The National Review of Social Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

Editor in Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Dr. Saad Galal

Dr. M. Khairy

Secretary of Editorial Staff

Salah Kansouh

Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY

January — May — September

The National Review of Social Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

- Relationship Between the Parents' Socio-Economic level and their Children's Future.
- Opinions and Wishes of the UAR TV Spectators in Cairo — Results
- A Quantitative Investigation of the Rorschach Inkblots Test as Applied to Student Teachers.
- Economic Development and Social Change in Africa — An Example From the Sudan.





Bibliotheca Alexandrina



0535506